

الملك محمد السادس

مبارك في الحكمة والذكورة العظيمة

التي هي من النعمانية لئلا يسهل الدولة

في

المشاورات الاجتماعية والمالية والتجارية والمهنية

والتي هي من النعمانية لئلا يسهل الدولة

التي هي من النعمانية لئلا يسهل الدولة

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس



الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس



## **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**





# الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فنى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والنسبوية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وبقاى فروع القانون

« الجزء ٣١ »

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تمت اشرف

الاستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

المكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

( سابقا )

( ١٩٩٤ - ١٩٩٥ )

---

اصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٢٠ - ص.ب : ٥٤٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَمَّ مَا أَنَا بِمُفَوِّدٍ

فَسِرِّي إِلَهُكُمْ وَرَسُولُ الْمَوْمِنِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تصدير

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية ( عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها واجزاؤها الى عدد ٥٣٣ ) آخرها ( الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية ) ( ٤١ جزء ) شملت مبادئ هذه المحكمة بدواثرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية الخامى لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من ( الموسوعة الادارية الحديثة ) ( ٢٤ جزء ) شاملة احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥ ) .

وحاليا أقدم لكم القسم الثانى من ( الموسوعة الادارية الحديثة ) ( عدد ١٦ جزء ) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية الخامى أمام محكمة النقض ونائب رئيس

مجلس الدولة سابقا ... وقد تضمن هذا القسم احكام  
المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بمجلس الدولة ( منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة  
القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣ )

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من اصداره .

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم ..  
أدعوا لله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

**حسن الفكهاى**

عمام أمام محكمة النقض

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر

( سابقا )

القاهرة فى أول فبراير ١٩٩٤

## مقدمة

### - ١ -

تضمنت " الموسوعة الادارية الحديثة " فى اصدارها الأول ما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ للمبادئ القانونية التى قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه فى عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه فى بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين فى مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديبى والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت " الموسوعة الادارية الحديثة " فى اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون فى شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغازاة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا ، ليس فى مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفى مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودول وجنائى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

### - ٢ -

وتلور المحلة القضائية دون توقف ، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تترى بالحضيف الثانى

فى بحثه من مبادئ قانونية جلسة إثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنون  
اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء  
مجلس الدولة الذى يمكن فى اطاره من اثره الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ،  
وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعباً لمدارج  
التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجنى الرصيد ثرياً وافياً متجسداً ، مذكلاً لما  
قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق فى أداء مهامهم ، موفراً بذلك  
عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم  
الى ما يجب ان يدلوا به من رأى فى فتاويهم ، أو يقضوا به فى احكامهم ، او  
يسيروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية . وكم سمعنا ممن اطلعوا على "  
للموسوعة الادارية الحديثة " من اعتراف صادق بانهم مدينون " للموسوعة "  
بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه  
لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول " للموسوعة الادارية الحديثة " قد وقف عند  
احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية  
٨٤ / ١٩٨٥ ، فقد استشعرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتحجيم  
وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتباراً من أول اكتوبر ١٩٨٥ وهو  
تاريخ بداية السنة القضائية ٨٥ / ١٩٨٦ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ  
نهاية السنة القضائية ٩٢ / ١٩٩٣ التى هى السنة التى دفع بعدها الى  
المطبعة بالاصدار الثانى " للموسوعة الادارية الحديثة " الذى يجده القارئ بين  
يديه حالياً . متضمناً بحق أحدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية  
العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امامه



الأصدار الاول " للموسوعة الادارية الحديثة " والاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة واربعين عاماً من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

واننا لنرجو بذلك ان نكون قد قد قدمنا - بكل فخر وتواضع - انجازاً علمياً وعملياً ضخماً ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة - تغنى فى احيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على رأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

### - ٣ -

وانه لحق على ان اعترف فى هذا المقام بفضل زملائى اعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتى وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند إليها استيعابى للمبادئ القانونية التى تضمنتها باعزاز دفتى " الموسوعة الادارية الحديثة " (١٩٩٣/١٩٤٦) كما اعترف بالفضل ايضاً للاستاذ الكبير حسن الفكهانى المحامى أمام محكمة النقض لتحمسه لمشروع " الموسوعة الادارية الحديثة " سواء فى اصدارها الأول أو اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار " الموسوعات القانونية " القيمة فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى. كما لا يفوتنى ان انوه بالجهد الذى اسداه كل من الاستاذين/ عبد المنعم يومى وطارق محمد حسن الهاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة/عزة حسن الفكهانى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة/منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتسيق والتنفيذ،

وغیر ذلك من اعمالٍ دفعت بالموسوعة فی اصلاها الثانی الی یدى القبارئ  
على هذا النحو الرصین الذى یدت علیه .

وختاماً ، لا یفوتنى فی هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء  
الأفاضل الاساتذة المستشارین أحمد عبد العزیز وفاروق عبد القادر وفرید نزیه  
تئاغو نواب رئیس مجلس الدولة والدكتور عادل شریف المستشار حالياً بالحکمة  
الدستورية العلیا والاستاذ حسن هند عضو القسم الاستشاری بمجلس الدولة ،  
على ما ابلوه من اهتمام بالموسوعة وما أسلوه من عون فی سبیل إنجازها .

والله ولی التوفیق .....

دكتور نعیم عطیة

المحامی أمام محكمة النقض

نائب رئیس مجلس الدولة ( سابقاً )

أول فبرایر ١٩٩٤

# محتويات الجزء



# محتويات

## الجزء

|                     |               |
|---------------------|---------------|
| جامعة               | تعيين         |
| جامعة الدول العربية | تقديم         |
| جريمة جنائية        | تقدير الكفاية |
| جمارك               | تكليف         |
|                     | تمويل         |



## الفهرس

| الموضوع  | صفحة |
|--|------|
| <b>تعيين</b>   | ١    |
| <b>الفصل الاول - أحكام عامة فى التعيين</b>             | ٥    |
| اولا - طرق شغل الوظيفة هى التعيين او الترقية او النقل  |      |
| او التذب   | ٥    |
| ثانيا - سحب قرار التعيين                               | ٩    |
| ثالثا - تحصين قرار التعيين من السحب او الالغاء         | ١٣   |
| <b>الفصل الثانى - علاقة الموظف بالحكومة</b>            | ١٥   |
| علاقة الموظف بالحكومة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح | ١٥   |
| <b>الفصل الثالث - شروط تولى الوظائف العامة</b>         | ١٧   |
| اولا - يجوز اشتراط توافر حسن السو لوط وطيب السمعة      |      |
| فى الموظف المرشح للترقية بالنسبة لشاغلى الوظائف        |      |
| العليا   | ١٧   |
| ثانيا - اثر الحكم التأديبى الصادر بالفصل فى تاريخ      |      |
| لاحق على التعيين                                       | ١٨   |
| ثالثا - اعفاء المعوق من قيد الامام بالقراءة والكتابة   | ٢٠   |
| رابعا - شروط تعيين العاملين فى المساجد الاهلية التى    |      |
| تسلم لوزارة الاوقاف                                    | ٢١   |
| خامسا - مشروعية شرط السن لشغل وظائف المجموعة           |      |
| الحرفية  | ٢٤   |

## ٢٩ الفصل الرابع - التعيين فى غير ادنى درجات الوظائف

اولا - سلطة الادارة فى التعيين فى غير ادنى الدرجات

٢٩ مقيدة سلفا بحدود وضوابط لا يجوز مخالفتها او تجاوزها

٣٣ ثانيا - ضوابط التعيين فى غير ادنى الوظائف

ثالثا - نسبة الـ ١٠٪ التى يجوز التعيين فى حدودها فى

٣٤ غير ادنى الوظائف

رابعا - استثناء الوظائف العليا من احكام التبين فى غير

٤٤ ادنى الوظائف

خامسا - ملو بطاقة الوصف من اشراط قضاء مدة بحيرة

كلية فى ذات المجموعة تساوى مجموع المبدتين اللازمة

٤٩ لشغل الوظيفة

## ٥١ الفصل الخامس - سلطة جهة الادارة فى التعيين

اولا - متى قررت الجهة الادارية شغل الوظائف الخالية بها

بالتعيين التزم الضوابط والاحكام التى وضعها القانون

٥١ فى هذا الشأن

ثانيا - لم يترك المشرع لجهة الادارة سلطة تقديرية فى امر

تعيين العاملين للمصاطبين باحكام القانون ١٠١ لسنة

٥٤ ١٩٥٣ متى توافرت فى شانهم مناط تطبيقه

## ٥٩ الفصل السادس - قرار التعيين

اولا - قرار التعيين هو الذى ينشئ للعامل مركزه القانونى

٥٩ الجديد



## الموضوع

صفحة

- ثانيا - تتحدد اقدميات العاملين المرشحين للتعيين من قبل  
اللجنة الوزارية للخدمات اعتبارا من تاريخ الرشيع ٦٤  
ثالثا - تراخى جهة الادارة فى اخطار العامل المرشح بمعرفة  
القوى العاملة بقرار التعيين تتحدد اقدمية العامل فى هذه  
الحالة اذا ما علم بالقرار وبادر الى تسلم عمله من تاريخ  
ترشيحه ٦٧  
رابعا - التعيين فى وظائف مدرسين فى المدارس الابتدائية  
والاعدادية ومافى مستواها طبقا للقانون ١٩٣/١٩٥٥ ٧١  
الفصل السابع - التعيين تحت الاختبار ٧٣  
لا يجوز وضع العامل تحت الاختبار اكثر من مرة واحدة ٧٥  
الفصل الثامن - اعادة التعيين ٧٥  
اولا - اثر اعادة التعيين على الاجر والمدة السابقة ٧٥  
ثانيا - مناط احتفاظ العامل الذى يعاد تعيينه باجره فى  
الوظيفة السابقة ٨١  
ثالثا - شروط احتفاظ العامل بالمدة التى قضاه فى وظيفته  
السابقة فى الاقدمية ٨٤  
الفصل التاسع - مسائل متنوعة ٨٧  
اولا - احتساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية عند التعيين ٨٧  
ثانيا - يجب اعادة العامل لعمله اذا افرج عنه بعد استبدال  
عقوبة السجن بالغرامة ٨٩

| الموضوع   | صفحة |
|---|------|
| ثالثا - للمعينون عن طريق ترشيح القوى العاملة يستحقون<br>العلاوة الدورية المقررة من اول يوليو التالى لانقضاء سنة<br>من تاريخ هذا الترشيح | ٩١   |

|     |  |
|-----|--|
| ٩٣  | <b>تقادم</b>   |
| ٩٥  | الفصل الاول - تقادم حقوق الغير قبل الحكومة                         |
|     | اولا - تقادم الحق فى المطالبة برد الرسوم التى دفعت بغير<br>وجه حق  |
| ٩٥  |  |
| ٩٦  | ثانيا - تقادم الحق فى المطالبة بالمرتبات وما فى حكمها              |
| ١٠٠ | ثالثا - تقادم المطالبة بالحقوق الدورية المتحددة                    |
| ١٠١ | الفصل الثانى - تقادم الحق فى التمييز                               |
| ١٠١ | اولا - التمييز عن القرارات الادارية                                |
|     | ثانيا - يعد الاعتقال مانع مبادى يتعذر على الدائن ان<br>يطالب بمحقه |
| ١٠٧ |  |

|     |  |
|-----|--|
| ١١١ | <b>تقدير الكفاية</b>   |
| ١١٧ | الفصل الاول - مبادئ عامة   |
|     | اولا - تقرير الكفاية بعد استيفائه مراحلها هو فى طبيعته<br>القانونية قرار ادارى نهائى |
| ١١٧ |  |
| ١١٩ | ثانيا - مبدأ سنوية التقرير   |

| الموضوع   | صفحة |
|---|------|
| ثالثا - ضوابط اعداد التقارير السنوية                      | ١٢٥  |
| الفصل الثاني - اجراءات وضع تقارير الكفاية                 | ١٣١  |
| اولا - يمر التقرير السنوى بمراحل واجراءات معينة يلزم      |      |
| اتباعها فى وضع التقرير عن العامل                          | ١٣١  |
| ثانيا - ميعاد اخطار العامل بتقرير كفايته ليس من الاجراءات |      |
| التي يترتب على مخالفتها البطلان                           | ١٣٥  |
| ثالثا - عدم تحرير العامل للنموذج المتضمن معلومات عن       |      |
| نشاطه لايؤثر فى صحة التقرير                               | ١٣٦  |
| رابعا - اسس قياس كفاية الاداء                             | ١٣٨  |
| خامسا - المقصود بالرئيس المباشر للنوط به وضع تقرير        |      |
| الكفاية   | ١٤٥  |
| سادسا - لايجوز للرئيس المباشر ان يعهد فى اعداد تقارير     |      |
| الكفاية الى شخص اخر                                       | ١٤٦  |
| سابعا - يكفى لكى يمر التقرير بالمراحل المرسومة له ان      |      |
| يعرض على الرئيس الاعلى لكى يياشر سلطاته بشأنه             | ١٤٨  |
| ثامنا - يجب ان تكون تقديرات الرؤساء مستمدة من عناصر       |      |
| صحيحة لم يقم دليل بالاوراق على نفيها واهذار قيمتها        | ١٥٠  |
| تاسعا - معلومات الرؤساء الاداريين عن الموظف بحكم          |      |
| رئاستهم له واتصالهم بعمله تصلح مصدرا لتقدير كفاية         |      |
| الموظف  | ١٥٢  |

| الموضوع  | صفحة |
|--|------|
| عاشرا - بطلان تقرير كفاية العامل اذا تخطت الجهة الادارية |      |
| في اعداده رؤساء العامل                                   | ١٥٤  |
| احدى عشر - يتقيد رئيس المصلحة فى تقدير اى من عناصر       |      |
| الكفاية بذات التقرير الذى ارتآه الرئيس المباشر           | ١٥٧  |
| اثنى عشر - السلطات المختصة باعتماد تقارير الكفاية غير    |      |
| ملزومة قانونا بتسيب اية تعديلات تدخلها على تقدير         |      |
| كفاية العاملين التى وضعها الرئيس المباشر                 | ١٦٠  |
| ثالث عشر - مناهط مساعدة من يعدون تقارير الكفاية          | ١٦٢  |
| رابع عشر - الاداء العادى هو مقياس كفاية الاداء           | ١٦٣  |
| خامس عشر - يجب اخطار العامل الذى يرى رؤساؤه ان           |      |
| مستوى ادائه اقل من مستوى الاداء العادى بأوجهه            |      |
| النقص فى هذا الاداء                                      | ١٦٧  |
| سادس عشر - اذا زالت ولاية المختص بوضع التقرير فى         |      |
| مباشرة اختصاصات الوظيفة انتقلت ولاية الوظيفة ومن         |      |
| بينها الاختصاص بوضع التقرير الى من حل محله               | ١٧٥  |
| سابع عشر - ليس لجهة الادارة ان تتخذ من الاسباب التى      |      |
| اقامت عليها تقدير كفاية سابق سبب لتقرير كفاية لاحق       | ١٧٦  |
| ثامن عشر - حصول العامل على تقارير مسابقة بمرتبة ممتاز    |      |
| لايعنى ان كفايته ثابتة لايتغير من عام الى اخر            | ١٨٠  |
| تاسع عشر - اغفال تسيب قرار تخفيض مرتبة لايدوى الى        |      |
| بطلان التقدير  | ١٨٣  |

| الموضوع  | صفحة |
|--|------|
| عشرون - وضع التقارير جملة عن مجموعة من العناصر دون         |      |
| بيان درجة كل عنصر على حدة يطل التقرير                      | ١٨٤  |
| الفصل الثالث - حالات خاصة بتقدير كفاية بعض العاملين        | ١٨٧  |
| اولا - تقدير كفاية العامل المريض                           | ١٨٧  |
| ثانيا - تقدير كفاية العامل المنقول                         | ١٩٣  |
| ثالثا - تقدير كفاية العامل للمعار او المصرح له باجازة خاصة | ١٩٧  |
| رابعا - تقدير كفاية اعضاء النيابة الادارية                 | ٢٠٦  |
| خامسا - تقدير كفاية عضو السلك التجارى                      | ٢١١  |
| سادسا - تقدير كفاية العاملين بهيئة كهربية الريف            | ٢١٥  |
| سابعا - تقدير كفاية شاغلى الوظائف العليا                   | ٢١٨  |
| ثامنا - عدم سريان نظام قياس كفاية الاداء الخاص بشاغلى      |      |
| الوظائف العليا عند الترقية الى الدرجة العليا والممتازة     | ٢٢٥  |
| تاسعا - تقدير كفاية اعضاء المنظمات النقابية                | ٢٢٨  |
| الفصل الرابع - تقدير الكفاية بمرتبة ضعيف والثره على        |      |
| مركز العامل  | ٢٣٥  |
| الفصل الخامس - سلطة لجنة شئون العاملين فى التعقيب على      |      |
| تقديرات الكفاية  | ٢٤١  |
| اولا - سلطة لجنة شئون العاملين فى اعتماد التقارير السنوية  |      |
| للعاملين   | ٢٤١  |
| ثانيا - سلطة لجنة شئون العاملين فى التعقيب على تقدير       |      |
| الرئيس المباشر   | ٢٤٤  |

- ثالثا - تعقيب رئيس المصلحة و لجنة شئون العاملين على  
تقديرات الرؤساء ليس طليقا من كل قيد بل يجب ان  
يكون قائما على سبب تدل عليه الاوراق ومستخلصا  
استخلاصا سائفا منها ٢٤٩
- رابعا - حدود سلطة لجنة شئون العاملين في تعديل تقرير  
الكفاية ٢٥٤
- عامسا - لا يترتب على اشتراك احد واضعى تقرير كفاية  
العامل في تشكيل لجنة شئون العاملين التي تعتمد تقارير  
الكفاية اى اثر على صحة اعتمادها لتقرير كفاية العامل ٢٥٧
- سادسا - الاثر المترتب على فقد تشكيل لجنة شئون العاملين  
احد عناصره ٢٥٩
- الفصل السادس - قرار تقدير الكفاية والتظلم منه والطعن فيه ٢٦١
- اولا - وجوب اخطار العامل بصورة من البيان او تقرير  
الكفاية بمجرد اعتماده من السلطة المختصة او من لجنة  
شئون العاملين ٢٦١
- ثانيا - اثبات اعلان تقرير الكفاية الذى يفتح به ميعاد التظلم  
من هذا التقرير يقع على عاتق جهة الادارة ٢٦٤
- ثالثا - لاتبدأ المواعيد المقررة بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ الا باعلان العامل بتقرير الكفاية ٢٦٧

- رابعا - لا يعتبر التقرير الذى قدم عنه التظلم فى الميعاد قرار اداريا نهائيا حتى يتم البت فيه ولا يجوز الاخذ بقرينة الرفض الضمنى للاستفادة من فترات ستين يوما على تقديم التظلم او البت فيه
- ٢٧٠
- خامسا - اجراءات التظلم من تقرير الكفائية تتمتع للجنة تظلمات الجهة التى اعدت التقرير
- ٢٧٥
- سادسا - انطواء تشكيل لجنة التظلمات على رئيس واعضاء سبق لاي منهم الاشتراك فى وضع تقرير الكفائية
- ٢٧٨
- يعترب على بطل عمل اللجنة
- سابعا - التظلم المقدم الى مفوض الدولة من تقرير الكفائية
- ٢٨١
- لا يعد من قبيل التظلمات الوجوبية
- ثامنا - الطعن فى قرار الترقية يعتبر بالتبعية طعنا فى التقرير
- ٢٨٦
- السنوى الذى كان سببا فى صدور القرار المطعون فيه
- تاسعا - الفرق بين الطعن فى تقرير الكفائية على وجه الاستقلال وبين الطعن فى قرار التخطى فى الترقية
- ٢٨٨
- بسبب يرجع الى تقرير الكفائية
- ٢٩١
- الفصل السابع - رقابة القضاء على تقارير الكفائية
- ٢٩١
- اولا - سلطة المحكمة فى مجال التعقيب على التقرير
- ثانيا - للمحكمة ان تبحث مدى توافر شروط الترقية فى حق العامل على اساس تقاريره السابقة على التقرير الذى
- ٢٩٤
- ثبت لديها وجوب الغائه لمخالفته لحكم القانون

## تكليف

٢٩٧

### الفصل الاول - التكليف بصفة عامة

٣٠٠

اولا - التكليف اداة استثنائية للتعين في الوظائف العامة

٣٠٠

ثانيا - مد مدة التكليف

٣٠٢

ثالثا - انقطاع العامل عن العمل بالجهة المكلف بها لا يقصم

رابطة العلاقة الوظيفية التي تربطه بها الى ان تنقضى مدة

تكليفه بها كمدة عمل فعلية يقضيها بكاملها في خدمة

٣٠٧

الجهة المكلف بها

رابعا - الاختبار المقرر في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧

٣٠٩

لسنة ١٩٧٨ يخضع له المكلف كما يخضع له للمعين

خامسا - المكلفون بالصفة العسكرية لا يستحقون طبقا

لقانون التبعة العامة لحوافز الانتاج التي تصرف لاقرائهم

٣١٠

في جهات عملهم الاصلية

سادسا - من تخلف عن شرف تأدية الخدمة العسكرية

الالزامية حتى يتجاوز الثلاثين من عمره لا يجوز

٣١٣

تكليفه باداء الخدمة العامة

### الفصل الثاني - تكليف المهندسين في ظل القانون

٣١٧

رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦



| الموضوع   | صفحة |
|---|------|
| اولا - خدمة المهندس المكلف تنتهى بقوة القانون بمجرد     |      |
| الامتناع عن العمل بمضى الست سنوات                       | ٣١٧  |
| ثانيا - عمل المهندسين المكلفين فى جهة عمل اخرى قبل      |      |
| انقضاء مدة التكليف يعد مخالفة ادارية تستوجب             |      |
| المساءلة  | ٣٢٧  |
| ثالثا - تحسب مدة تكليف المهندسين من تاريخ استلام        |      |
| العمل ويعتد بتاريخ استلام العمل حتى لو كان سابقا        |      |
| على نفاذ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ طلالا ان              |      |
| المكلف لازال بالخدمة وقت العمل به                       | ٣٢٩  |
| رابعا - انقطاع المهندس المكلف عن عمله قبل اكتمال مدة    |      |
| تكليفه لا يعفيه من الالتزام المقرر عليه قانونا          | ٣٣٢  |
| خامسا - لا يلزم قانونا لاعتبار المهندس مكلفا ان يصدر فى |      |
| كل الاحوال قرار وزارى بذلك                              | ٣٣٦  |
| سادسا - امر التكليف يحمل فى حالة صلوره بدون تحديد       |      |
| مدة على انه لمدة سنتين قابلة للتحديد صراحة او ضمنا      | ٣٤٠  |
| سابعا - حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية اذا انحلت     |      |
| او تدخلت مع مدة التكليف بالنسبة للمهندسين المكلفين      | ٣٤١  |
| الفصل الثالث - تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان   |      |
| وهيئات المريض والفنيين الصحيين                          | ٣٤٣  |
| اولا - قرار التكليف ومدته وحدود مشروعيته                |      |
| وانقطاع المكلف  | ٣٤٣  |

- ثانيا - عدم امتثال المكلف لاداء العمل للمكلف به طوال مدة  
التكليف تعرضه لعقوبة جنائية فضلا عن المواخذة التأديبية ٣٥٤
- ثالثا - يعامل المكلف المنقطع عن عمله باعتباره بالخدمة  
منقطعا عن اداء واجبات وظيفته ويتمين مجازاته  
بالعقوبات المقررة قانونا باعتباره مازال بالخدمة ٣٥٩
- رابعا - عدم جواز توقيع عقوبة من العقوبات المقررة لمن  
انتهت خدمتهم على المكلف المنقطع عن عمله ٣٦٧
- خامسا - عدم ملائمة توقيع عقوبة الفصل على المكلف  
ويجوز مجازاته بعقوبة الخصم من الاجر لامتناعه عن  
اداء وظيفته المكلف بها ٣٦٩
- سادسا - يجوز للمكلف الاستقالة من العمل - عدم جواز  
اعمال قرينة الاستقالة الضمنية اذا انقطع المكلف عن  
العمل للمدة المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٣٧٣
- سابعا - لا تدخل مدد الانقطاع عن العمل ضمن مدد  
التكليف . ٣٨٥
- ثامنا - اختصاص وزير الصحة باصدار قرارات نقل الاطباء  
المكلفين الخاضعين للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ ٣٨٨
- ثاسعا - تولى النيابة الادارية التحقيق مع الطبيب المكلف  
لايخير للجهة الادارية التصرف في التحقيق الا اذا احالته  
اليها النيابة الادارية ٣٩٣ .

عاشرا - انقطاع الصيدلى المكلف عن العمل قبل اكتمال  
مدة تكليفه لا يعفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا ٣٩٥

٣٩٧ **تموين**

٣٩٩ **الفصل الاول - التسعير الجبرى**

٣٩٩ **اولا - سلطة تحديد اسعار السلع**

٤٠٢ **ثانيا - المقصود بالسعر الجبرى لمواد البناء**

**ثالثا - مناط تعديل الاسعار التى تتم المحاسبة على اساسها عن**

٤٠٥ **تلك الواردة فى العقد**

**رابعا - شروط صرف قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء**

٤٠٨ **الخاضعة لقانون التسعير الجبرى اذا حدثت اثناء التنفيذ**

**خامسا - لائتمتع السلع المستوردة برسم المنطقة الحرة**

**بيورسعيد باى اعفاء من احكام المرسوم بقانون**

**رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير**

٤١٣ **الجبرى وتحديد الربح**

**سادسا - تقادم فروق الاسعار الناتجة عن التسعير الجبرى**

٤١٦ **وفوائدها التأعيرية**

**الفصل الثانى - قرار الاستيلاء الصادر من وزير**

٤٢٠ **التموين لتموين البلاد**

**اولا - اختصاص وزير التموين فى الاستيلاء على اى معمل**

٤٢٠ **او مصنع او كل صناعى**

## الموضوع

صفحة

ثانيا - وجود منازعة حول العلاقة التجارية للمكان المستولى

٤٢٢

عليه لا يمنع من صدور قرار الاستيلاء

ثالثا - مناط مشروعية قرار الاستيلاء تحقق المهدف الذى

ابتغاه المشرع وثبوت حالة الضرورة التى تبرر الاستيلاء

٤٢٣

على عقارات الافراد ومنقولاتهم

رابعا - يكفى صدور موافقة لجنة التمويل العليا على قرار

٤٤٢

الاستيلاء بالتمرير

خامسا - سلطة وزير التمويل فى اغلاق المحل اداريا لمدة

٤٤٣

سنة اشهر

سادسا - اختصاص وزير التمويل بمنع نقل مادة او سلعة

٤٤٨

للخارج لضمان تمويل البلاد

٤٥٢

الفصل الثالث - مسائل متنوعة

اولا - تحديد حصص الزجاج وطريقة توزيعها على

٤٥٢

التجار والمنشآت وكذلك تعديلها والغائها

ثانيا - الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة من لجان التعويض

للتصوص عليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥

٤٥٣

لسنة ١٩٤٥

ثالثا - اختصاص مأمورى الضبط القضائى فى مسائل

٤٥٩

التمويل والتسعر الجبرى

| الموضوع   | صفحة |
|---|------|
| جامعة   | ٤٦٣  |
| الفصل الاول - السلطات الجامعية                    | ٤٦٧  |
| الفرع الاول - المجلس الاعلى للجامعات              | ٤٦٧  |
| الفرع الثانى - رئيس الجامعة                       | ٤٨٤  |
| الفرع الثالث - نائب رئيس الجامعة                  | ٥٠٠  |
| الفرع الرابع - مجلس الجامعة                       | ٥٠٣  |
| الفرع الخامس - اللجنة العلمية لفحص الانتاج العلمى | ٥٠٦  |
| الفرع السادس - مجلس الدراسات العليا والبحوث       | ٥١٨  |
| الفصل الثانى - شغل وظائف هيئة التدريس             | ٥٢١  |
| الفرع الاول - التعيين فى وظائف هيئة التدريس       | ٥٢١  |
| الفرع الثانى - التعيين فى وظيفة استاذ متفرغ       | ٥٣٨  |
| الفرع الثالث - التعيين فى وظيفة استاذ             | ٥٤٧  |
| الفرع الرابع - التعيين فى وظيفة استاذ مساعد       | ٥٦٦  |
| الفرع الخامس - التعيين فى وظيفة مدرس              | ٥٧١  |
| الفرع السادس - التعيين فى وظيفة مدرس مساعد        | ٥٧٨  |
| الفرع السابع - التعيين فى وظيفة معيد              | ٥٨٨  |
| لفصل الثالث - شئون أعضاء التدريس                  | ٥٩٢  |
| الفرع الاول - الاجازات والمنح الدراسية            | ٥٩٢  |
| الفرع الثانى - اعادة اعضاء التدريس                | ٥٩٥  |

| الموضوع  | صفحة |
|--|------|
| الفرع الثالث - تحقيق المدد اللازمة لشغل وظائف        |      |
| التدريس بالجامعات                                    | ٦٠٠  |
| الفرع الرابع - اقدمية اعضاء التدريس                  | ٦٠٨  |
| الفرع الخامس - نقل اعضاء هيئة التدريس                | ٦١٧  |
| الفرع السادس - نقل المعيد والمدرس المساعد            | ٦٢١  |
| الفرع السابع - استقالة عضو هيئة التدريس              | ٦٤٠  |
| الفرع الثامن - استقالة العاملين من غير اعضاء التدريس | ٦٥٦  |
| الفرع التاسع - احالة عضو هيئة التدريس الى المعاش     | ٦٦١  |
| الفصل الرابع - المعاملة المالية لاعضاء هيئة التدريس  | ٦٦٨  |
| الفرع الاول - المرتب                                 | ٦٦٨  |
| الفرع الثانى - العلاوة الدورية                       | ٦٨٠  |
| الفرع الثالث - البدلات                               | ٦٩٠  |
| * اولا - بدل تمثيل                                   | ٦٩٠  |
| * ثانيا - بدل التفرغ                                 | ٦٩٤  |
| الفرع الرابع - مكافأة الانتداب للتدريس               | ٧٠٠  |
| أ - مكافأة الاستاذ المتفرغ                           | ٧٠٠  |
| ب - مكافأة انتداب للتدريس المقررة فى الفقرة الثانية  |      |
| من المادة ٢٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم      |      |
| الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢                            | ٧٠٩  |
| الفرع الخامس - مكافأة الريادة العلمية                | ٧١٢  |

- الفرع السادس - مكافآت الاشراف على الرسائل العلمية  
٧١٦ والاشراف على البحوث التطبيقية
- الفرع السابع - للمعاملة المالية لاعضاء هيئة التدريس المعارين  
٧٢٢ للعمل بجامعة اسلام اباد، والجامعة الاسلامية بينجلاديش
- الفرع الثامن - للمعاملة المالية للعاملين للمتدربين من جامعة  
٧٢٥ القاهرة الى فرعها بالسودان
- الفصل الخامس - تأديب  
٧٣٤
- الفرع الاول - جرائم تأديبية  
٧٣٤
- الفرع الثاني - اجراءات تأديبية  
٧٤٨
- اولا - احكام عامة  
٧٤٨
- ثانيا - التحقيق مع عضو هيئة التدريس  
٧٦٠
- ثالثا - المحاكمة التأديبية لاعضاء هيئة التدريس  
٧٨٢
- رابعا - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على  
٧٨٧ اعضاء هيئة التدريس
- سادسا - للمساءلة التأديبية للعاملين من غير اعضاء  
٧٩٣ هيئة التدريس
- الفصل السادس - احكام خاصة ببعض الجامعات  
٨٠٥
- اولا - جامعة الاسكندرية  
٨٠٥
- ثانيا - جامعة الازهر  
٨٠٧
- ثالثا - جامعة حلوان  
٨١٦

٧٢١ الفصل السابع - مسائل متنوعة

اولا - مجلس عمداء الكليات لا يعد من المجالس والقيادات

٨٢١ المسئولة لكل جامعة

ثانيا - تعطى الشهادات التي تمنح بالدرجة العلمية استنادا

الى البيانات الواردة بسجلات الكلية في تاريخ اعتماد

٨٢٥ مجلس الكلية لنتيجة الامتحان

ثالثا - احقية عضو هيئة التدريس في الحصول على التعويض

عن الاضرار الادبية التي لحقت من تأخير ترقيته لاسباب

٨٢٩ برأت منها ساحته

٨٣٥ رابعا - السلطة المختصة بمنح الدرجة العلمية للدكتوراه

٨٤١ خامسا - الاداة القانونية لانشاء وتنظيم الجامعات الخاصة

٨٤٤ سادسا - عدم جواز التنازل عن البعثة او التصرف فيها

٨٤٩ جامعة الدول العربية

٨٥٣ جريمة جنائية

٨٥٤ اولا - لاتطابق بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية

٨٦٢ ثانيا - اثر حجية الحكم الجنائي امام المحكمة التأديبية

٨٦٤ ثالثا - جريمة الاضرار بالمال العام

٨٦٦ رابعا - جريمة التزوير واستعمال المحرر للزور



|     |   |
|-----|---|
| ٨٦٧ | جمارك   |
| ٨٧٠ | الفصل الأول - التهريب الجمركي                               |
| ٨٧٠ | اولا - تعريف جريمة التهريب الجمركي                          |
| ٨٨٣ | ثانيا - رد البضائع المضبوطة                                 |
| ٨٨٧ | ثالثا - رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب الجمركي        |
| ٨٩٧ | رابعا - التصالح في جرائم التهريب الجمركي                    |
| ٨٩٩ | خامسا - مكافأة الارشاد وتوزيع حصيلة بيع المضبوطات           |
| ٩١٤ | الفصل الثاني - الاعفاءات الجمركية                           |
| ٩١٤ | اولا - الاعفاءات الجمركية المقررة باتفاقيات دولية           |
|     | ١ - إلغاء قانون على لاعفاءات جمركية ولا يمتد الى            |
| ٩١٤ | الاعفاءات المقررة باتفاقية دولية                            |
|     | ٢ - اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية مع الولايات          |
| ٩١٧ | للمتحدة الامريكية   |
| ٩٢٤ | ثانيا - الوكالات الدولية للتخصيص                            |
|     | ثالثا - الاعفاءات المقررة لموظفي الوزارات الملحقين بالبعثات |
| ٩٢٨ | الدبلوماسية بالخارج   |
| ٩٣٤ | رابعا - اعفاء الامتعة الشخصية لاعضاء البعثات العامة         |
|     | خامسا - اعفاء الآلات والادوات والمعدات اللازمة لافراض       |
| ٩٣٩ | المبشرات القضائية والاجهزة المعاونة لها                     |

| الموضوع   | صفحة |
|---|------|
| سادسا - اعفاء واردات هيئة كهرباء مصر  | ٩٥٢  |
| سابعا - الآلات والمعدات والأجهزة المستوردة بمعرفة شركات القطاع العام  | ٩٥٤  |
| ثامنا - اعفاء الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص لها بنظام المناطق الحرة | ٩٦٩  |
| تاسعا - اعفاء مشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة   | ٩٧٥  |
| عاشرا - اعفاء بعض مواد البناء   | ٩٧٨  |
| حادي عشر - وسائل النقل وسيارات الركوب   | ٩٨٢  |
| الفصل الثالث - مسائل متنوعة   | ٩٨٥  |
| اولا - تقدير قيمة البضاعة وتحديد التعريفات الجمركية   | ٩٨٥  |
| ثانيا - حدود سلطة مصلحة الجمارك في التصرف في البضائع  | ٩٩٧  |
| ثالثا - استبعاد احكام القانون المدني عند التطبيق في ظل قانون الجمارك رقم ١٩٦٦/٦٦                            | ١٠٠٠ |
| رابعا - مناط سقوط حق اصحاب الشأن في حصيلة بيع البضاعة   | ١٠٠٣ |
| خامسا - الجعالة عن المستودعات العامة داخل المنطقة الجمركية  | ١٠٠٤ |
| سادسا - التزامات الوكيل البحرى  | ١٠٠٦ |
| سابعا - مهنة التخليص الجمركى  | ٦٠١١ |

| الموضوع   | صفحة |
|---|------|
| ثامنا - تحديد المصطلحات فى شأن تنظيم الاعفاءات الجمركية | ١٠١٥ |
| تاسعا - رد الضرائب والرسوم الجمركية المستقطعة من        |      |
| خطابات الضمان او الامانات النقدية                       | ١٠١٧ |
| عاشرا - الضرائب الجمركية والضريبة على الاستهلاك         | ١٠٢٠ |
| ١ - قيمة السلعة التى تتخذ اساسا لربط الضريبة            |      |
| الجمركية هى الاساس فى ربط الضريبة على                   |      |
| الاستهلاك   | ١٠٢٠ |
| ٢ - احكام المعالفات والتهرب والتصرف فى                  |      |
| المضبوطات بقانون الجمارك تسرى على السلع                 |      |
| المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة على الاستهلاك         | ١٠٢٣ |
| حادى عشر - عدم سرمان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥           |      |
| على النشاط الرياضى الذى يمارس فى الجامعات والذى         |      |
| لا تلتزم من ثم باحكامه ولا يتمتع بمزاياه                | ١٠٢٨ |
| اثنى عشر - استحقاق الضرائب الجمركية فى حالة تحول        |      |
| النشاط من المنطقة الحرة الى الاستثمار الداخلى           | ١٠٣١ |
| ثالث عشر - نظام الدروباك                                | ١٠٢٣ |
| رابع عشر - واقعة السحب والادخال من والى المنطقة الحرة   | ١٠٣٤ |
| سابقة اعمال الدار                                       | ١٠٣٧ |



## تعيين

### الفصل الاول - أحكام عامة فى التعيين

أولا - طرق شغل الوظيفة هى التعيين او الترقية او النقل او النذب

ثانيا - سحب قرار التعيين

ثالثا - تحصين قرار التعيين من السحب او الالغاء

### الفصل الثانى - علاقة الموظف بالحكومة

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح

### الفصل الثالث - شروط تولي الوظائف العامة

أولا - يجوز اشتراط توافر حسن السلوك وطيب السعة فى الموظف

المرشح للترقية بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا .

ثانيا - أثرالحكم التأديبى الصادر بالفصل فى تاريخ لاحق على التعيين

ثالثا - اعفاء المعوق من قيد الامام بالقراءة والكتابة

رابعا - شروط تعيين العاملين فى المساجد الاهلية التى تسلم لوزارة

الاعوقاف

خامسا - مشروعية شرط السن لشغل وظائف المجموعة الحرفية .

#### الفصل الرابع - التعيين فى غير ادنى درجات الوظائف

اولا - سلطة الادارة فى التعيين فى غير ادنى الدرجات مقيدة سلفا

بحدود وضوابط لا يجوز مخالفتها او تجاوزها .

ثانيا - ضوابط التعيين فى غير ادنى الوظائف .

ثالثا - نسبة الـ ١٠ ٪ التى يجوز التعيين فى حدودها فى غير ادنى الوظائف.

رابعا - استثناء الوظائف العليا من احكام التعيين فى غير ادنى الوظائف.

خامسا - حلول بطاقة الوصف من اشتراط قضاء مدة خبرة كلية فى ذات

المجموعة تساوى مجموع المادتين اللازمة لشغل الوظيفة .

#### الفصل الخامس - سلطة جهة الادارة فى التعيين

اولا - متى قررت الجهة الادارية شغل الوظائف الخالية بها بالتعيين

التزمت الضوابط والاحكام التى وضعها القانون فى هذا الشأن .

ثانيا - لم يترك المشرع لجهة الادارة سلطة تقديرية فى امر تعيين العاملين

للمخاطبين باحكام القانون ١٠١ لسنة ١٩٥٣ متى توافرت فى

شأنهم مناط تطبيقه .

#### الفصل السادس - قرار التعيين

اولا - قرار التعيين هو الذى ينشئ للعامل مركزه القانونى الجديد .

ثانيا - تحدد اقدميات العاملين المرشحين للتعيين من قبل اللجنة

الوزارية للخدمات اعتبارا من تاريخ الترشيح .

ثالثا - تراعى جهة الادارة فى اخطار العامل المرشح بمعرفة القوى العاملة بقرار التعيين تتحدد اقدمية العامل فى هذه الحالة اذا ما علم بالقرار ويادر الى تسلم عمله من تاريخ ترشيحه .

رابعا - التعيين فى وظائف مدرسين فى المدارس الابتدائية والاعدادية وما فى مستواها طبقا للقانون ١٩٣/١٩٥٥ .

### الفصل السابع - التعيين تحت الاختبار

لا يجوز وضع العامل تحت الاختبار اكثر من مرة واحدة .

### الفصل الثامن - اعادة التعيين

اولا - اثر اعادة التعيين على الاجر والمدة السابقة .

ثانيا - مناط احتفاظ العامل الذى يعاد تعيينه باجره فى الوظيفة السابقة .

ثالثا - شروط احتفاظ العامل بالمدة التى قضاها فى وظيفته السابقة فى الاقدمية .

### الفصل التاسع - مسائل متنوعة

اولا - احتساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية عند التعيين .

ثانيا - يجب اعادة العامل لعمله اذا افرج عنه بعد استبدال عقوبة السجن بالغرامة .

ثالثا - المعينون عن طريق ترشيح القوى العاملة يستحقون العلاوة الدورية المقررة من اول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ هذا الترشيح.





## الفصل الاول

### احكام عامة فى التعيين

#### أولا - طرق شغل الوظيفة هى التعيين

#### او الرقية او النقل أو الندب

#### قاعدة رقم (١)

المبدأ : حدد المشرع وسائل شغل الوظائف وهى : التعيين او الرقية او النقل او الندب - يجب مراعاة استيفاء الاشرطات اللازمة لشغل الوظيفة تبعا للوسيلة التى يتقرر اتباعها - اختيار اى وسيلة من هذه الوسائل هو من الملأامات المروكة لتقدير جهة الادارة - لا سبيل الى الزامها باتباع وسيلة معينة أو العدول عن وسيلة قررت اللجوء اليها بغية شغل وظيفة خالية - طالما ان قرارها فى هذا الشأن خاليا من الانحراف بالسلطة

المحكمة : وحيث ان المادة (١٢) من نظام العاملين للمدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على انه يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين او الرقية او النقل او الندب بمراعاة استيفاء الاشرطات اللازمة - وتقضى المادة ١٥ منه بشأن " يكون التعيين ابتداء فى ادنى وظائف المجموعة النوعية الواردة فى جدول وظائف الوحدة .

ويجوز التعيين فى غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة او من خارجها فى حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة ، وذلك طبقا للقواعد والشروط التى تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية ، وتعتمد الوظائف الشاغرة فى كل درجة بالمجموع النوعية وحدة واحدة على مدار السنة فى تطبيق هذه النسبة ، فاذا كان عدد الوظائف المطلوب شغلها يقل عن عشرة جاز تعيين عامل واحد.

وتستثنى من احكام الفقرتين السابقتين الوظائف العليا .

كما نص المادة (١٦) منه على أن يكون التعيين فى الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمهورية ويكون التعيين فى الوظائف الاخرى بقرار من السلطة المختصة ، وتنص المادة ٢٠ منه على ان " يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ان يكون مستوفيا الاشتراطات لشغل الوظيفة " .

وحيث ان مفاد ما تقدم ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد حدد فى مادته (١٢) وشاغل اربعة لشغل الوظائف وهى التعيين او الترقية او النقل أو الندب وذلك مع مراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة لشغل الوظيفة حسب الوسيلة التى يقرر اتباعها واختيار اى وسيلة عما تقدم لشغل الوظائف الشاغرة هو من الملازمات المتروكة لتقدير جهة الادارة . فلا سبيل لالزامها باتساع وسيلة معينة او العكس عن وسيلة قررت اللجوء اليها بغية شغل وظيفة خالية طالما أن قرارها فى هذا الشأن صدر فى نطاق الرخصة المخولة لها قانونا ولم يرق دليل على الانحراف بالسلطة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد / ..... كان يشغل وظيفة مدير عام مديرية الزراعة بمحافظة الجيزة ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء برقم ١٦١ لسنة ١٩٨٦ بتعيينه رئيسا للادارة المركزية للتعاون والتنمية الريفية بالفئة العالية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، ومن ثم فان هذا القرار هو بحسب ما نص فيه - قرار تعيين ، ولا يتأتى ان يكون قرار نقل لان النقل كوسيلة لشغل الوظائف لا يكون الا بين من يشغلون مراكز قانونية فى ذات مستوى الوظيفة الشاغرة كما انه ليس قرار ترقية ، لان الترقية لا تكون

الا بين شاغلى وظيفة ادنى من الوظيفة المراد الترقية اليها فى ذات الوحدة التى تتم فيها ، وذلك على النحو الذى قررته للمادة (٣٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، وكذلك فانه لا يسوغ القول بأن هذا القرار يتضمن نقلا وترقية فى آن واحد ، اذ لم يتضمن نقلا للمطعون عليه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ذات درجة وظيفته ، ثم ترقية الى الوظيفة الاعلى ، وهو ما يدل على ان القرار الطعين وتبعه وقحواه قرار تعيين فى احدى الوظائف العليا ، مما تملك جهة الادارة التعيين فيها رأسا من خارجا الوحدة بمراعاة اشتراطات شغل الوظيفة اعمالا لنص المادتين ١٥ ، ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة السالف بيانهما .

وحيث ان الوظيفة محل النزاع هى وظيفة " رئيس الادارة المركزية للتعاون والتنمية الريفية " بالفة العالية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وتقع على قمة وظائف قطاع التعاون والتنمية ، وتختص برسم سياسة الاشراف والرقابة على جميعات الإصلاح الزراعى ، والخدمات التى تؤدى الى هذه الجمعيات مع مراقبة قيام الجمعيات بتنفيذ أحكام قانون الإصلاح الزراعى وقانون التعاون ، وان اشتراطات شغلها هى مؤهل دراسى زراعى او تجارى على ، وخبرة فى مجال العمل فى وظيفة من وظائف الدرجة الادنى مباشرة قدرها سنة على الأقل ، واجتياز البرامج التدريبية فى مجال الادارة والتى تتيحها للهيئة وقدرة كبيرة على القيادة والتوجيه ووضع الخطط والبرامج ومتابعتها .

وحيث انه يستخلص من الاوراق ان السيد/ ..... المطعون على تعيينه حائز على بكالوريوس الزراعة عام ١٩٥٠ ، وعين بشايف ١٩٥١/٦/٢٤ وسلف له ان شغل عدة وظائف بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى

فقد شغل بها وظيفة مفتش عام تعاون ، ومفتش عام بالتفتيش الفنى ، ومدير ادارة ، ثم مراقب عام الاستزراع وتحسين الاراضى ، ثم عين بوظيفة مدير عام مديرية الزراعة بالجيزة اعتبارا من ١٩٨٣/١١/٢٩ ، وندب الى وظيفة رئيس الادارة المركزية للتعاون والتنمية الريفية وحصل على دورة تدريبية فى معهد القادة الاداريين ، وثلاث دورات فى اساليب التنمية الادارية ، وامضى دورتين لاستزراع وتحسين الاراضى ، وسبعة اشهر فى الولايات المتحدة الامريكية لدراسة الخدمات التى تؤديها الحكومة والجمعيات ، التعاونية الزراعية للمزارعين ، بالاضافة الى انه كان نائبا لرئيس البعثة الزراعية التى اوفدها رئاسة الجمهورية لتنظيم قطاع الزراعة والتعاون بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لمدة عامين فضلا عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالبعثة .

وحيث انه تأسيسا على ما تقدم فان اشتراطات شغل وظيفة رئيس الادارة المركزية للتعاون والتنمية الريفية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى تكون قد توافرت فى حق الملمعون على تعيينه ، ويكون القرار الصادر بتعيينه فيها صحيحا من حيث الواقع والقانون ، ولا تثريب على جهة الادارة ان اختارت وسيلة التعيين رأسا مع الخارج لشغل هذه الوظيفة على النحو السالف بيانه دون اللجوء الى شغلها بطريق الترقية من بين العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى طالما افسحت الاوراق عن ان قرارها فى هذا الشأن صدر فى حدود الرخصة للمخولة لها قاتونا ولم يقم دليل على الانحراف بالنسبلة او اساءة استعمالها .

( ملعن ١١٠٨ لسنة ٣٤ قى جلسة ١٩٩٣/٥/٢٢ )

ملحوظة فى نفس المعنى :

( ملعن رقم ١١٠٩ ، ١١٧١ ، ١٣٧٧ لسنة ٣٤ قى جلسة ١٩٩٢/١١/٢١ )

(طعن رقم ١١١١ ، لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢١)

( طعن رقم ١٥١٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ )

ثانيا - سحب قرار التعيين

قاعدة رقم (٢)

المبدأ : عدم استيفاء العامل لشرط المدد المطلوبة لشغل الوظيفة من الشروط الجوهرية المحددة ببطاقة وصفها - اغفالها - الزه - مخالفة قرار التعيين مخالفة جسيمة - يجوز سحبه فى اى وقت .

الفتوى : مودى نص للمادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ جواز تعيين العامل الذى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل اعلى لازم لشغل وظيفة خالية بالجهة التى يعمل بها اذا استوفى الاشتراطات الاخرى للتعيين ، واستوفى اجراءاته عدا شرطى الاعلان والامتحان وهو تعيين جديد يترتب عليه فى الاصل استحقاق المعين اول مربوط الوظيفة الجديدة وعلاوة من علاواتها او مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة ايها اكبر وان تجاوز نهاية مربوط الوظيفة المعين عليها وعدم استيفاء العامل شرط المدد المطلوبة لشغل الوظيفة من الشروط الجوهرية المحددة ببطاقة وصفها يترتب على اغفالها مخالفة قرار التعيين للقانون مخالفة جسيمة تجرده من صفته كتصرف قانونى بما يمكن معه سحبه فى اى وقت دون اية حصانة تعصمه من السحب .

(فتوى رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٩١)

( ملف رقم ٧٣٥/٣/٨٦ جلسة ١٠/٢٠/١٩٩١ )

قاعدة رقم (٣)

المبدأ : يستبعد من حساب مدد ممارسة المهن الحرة بالنسبة لمن يعين في الحكومة او القطاع العام تلك المدد السابقة على القيد بالنقابات - يترتب على تخلف شرط توافر النصاب الزمنى لشغل الوظيفة بطلان القرار الصادر بتعيين العامل - ويتحصن القرار المذكور بانقضاء المواعيد المحددة للطعن على القرارات الادارية غير المشروعة طالما انه لم يصدر بناء على غش او تدليس من جانب العامل .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقدة فى ١٨/٤/١٩٩٠ فتبينت ان المادة ٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على انه " لا يجوز لوزارات الدولة ومصالحها وهيئات والمؤسسات العامة والشركات والافراد ان تعين فى وظائف المهندسين او ان تعهد بالاعمال الهندسية الا الى الاشخاص المقيدة اسمائهم فى جدول النقابة ... وعلى هذه الجهات اعتبار شهادة القيد كمسوخ من مسوغات التعيين .... " .

وتنص المادة ١ من القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بلاحقة العاملين بالهيئة القومية بسكك حديد مصر على ان " يضع مجلس الادارة جداول توصيف وتقييم الوظائف فى اطار الهيكل التنظيمى للهيئة ويتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى احدى الفئات المالية الواردة بجدول الاجور الملحق بهذه اللائحة ..... " .

وتنص للمادة ٣ من ذات القرار على أن " يكون شغل الوظائف بمراعاة استيفاء الشروط اللازمة عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة " .

وتنص المادة ٦ على أن " يكون التعيين ابتداء في ادنى وظائف المجموعة النوعية ..... ومع ذلك يجوز التعيين في غير ادنى وظائف المجموعة النوعية ..... " .

وتنص المادة ١٠ على انه " يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف ..... ٥- أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة " .

وتنص للمادة ١٦ على ان " يدخل في حساب مدد الخبرة العملية للعاملين بالهيئة المدد التالية : ..... (٢) مدد ممارسة المهنة الحرة الصادر بتنظيم الاشغال بها قانون من قوانين الدولة ويعتد في ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية النقابة التي تضم العاملين بهذه الهيئة .

ومفاد ما تقدم ان لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ قد ناطت بمجلس ادارة الهيئة وضع جداول التوصيف والتقييم الخاصة بالهيئة في اطار هيكلها القانوني المعتمد بحيث تتضمن هذه الجداول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات المطلوبة لشغلها ثم تقييمها باحدى الفئات المالية الواردة بجدول الاجور الملحق بها هذا وقد نظمت اللائحة المذكورة اجراءات وشروط التعيين في وظائف الهيئة المشار اليه سواء في بداية درجات التعيين او في غير ادنى هذه الدرجات فاشتطت في كلتا الحالتين ان يكون المرشح للتعين مستوفيا الاشتراطات المطلوبة لشغل الوظيفة المرشح لها طبقا لما هو وارد بيطاقات الوصف كما نظمت ايضا قواعد حساب مدد

الخبرة العملية السابقة وأثر ذلك فى تحديد الاجر والاقدمية فاشتطت بالنسبة لحساب مدد ممارسة المهنة الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة أن تكون تلك المدد لاحقة على القيد بالنقابة ولا يعدو هذا الشرط ان يكون تطبيقا لاحكام القوانين المختلفة المنظمة لشئون النقابات الهيئة ولید ذلك ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهنة الهندسية قد حظر على وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص على السواء والافراد التعيين فى الاعمال الهندسية الا لمن كان متمتعاً بعضوية نقابة المهنة الهندسية واعتبر القيد فى هذه النقابة مسوغاً من مسوغات التعيين وبالتالي فانه من الطبيعى ان يستبعد من حساب مدد ممارسة المهنة الحرة بالنسبة لمن يعين فى الحكومة او القطاع العام تلك المدد السابقة على القيد بالنقابات المشار اليها .

ومن حيث ان البادئ من الاطلاع على جدول الدرجات والاحوار الملحق بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه انه يشترط لشغل الدرجة الثانية قضاء مدة ثمانى سنوات فى الدرجة الادنى مباشرة وان توافر هذه المدة يعتبر شرطاً لشغل تلك الدرجة أيأ كانت اداة شغلها اى سواء تم ذلك عن طريق الترقية فى الدرجة الادنى الى الدرجة الاعلى مباشرة او عن طريق التعيين فيها مباشرة وفقاً لنظام التعيين فى غير ادنى الدرجة .

ولما كان الثابت فى الحالة المعروضة ان العامل المذكور قد حصل على بكالوريوس الهندسة قسم مدنى دور يونيه ١٩٧٤ وعمل بعدة جهات خاصة كمهندس مدنى قبل ان يتم قبله بنقابة المهنة الهندسية فى ١٩٨١/١٢/٦ ثم التحق بالعمل بالجهاز التنفيذى لمقرو اتفاق القاهرة الكبرى بمقتضى القرار



رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢ بوظيفة مهندس مدنى ثان بالدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٨٣/٦/١٤ اى قبل ان يكون قد انقضى على قيده بالنقابة المذكورة المدة المقررة لشغل الدرجة المعين فيها ومن ثم فان قرار تعيينه بالوظيفة المذكورة يكون قد تم بالمخالفة لاحكام لائحة العاملين المشار اليها واذ ينحصر العيب الذى شاب قرار تعيينه فى عدم توافر شرط النصاب الزمنى المقرر لشغل تلك الوظيفة وكان سبب هذا العيب هو الخطأ فى فهم أحكام لائحة العاملين السارية انذاك بالنسبة للعاملين بالجهاز المشار اليه فى ازالة حكمها على الوجه الصحيح فان قصارى مما يمكن ان يترتب على تخلف ذلك الشرط فى حالة العامل المذكور هو فقدان قرار تعيينه لشرط من شروط صحته وبذلك يعتبر هذا القرار قراراً باطلاً يتحصن بانقضاء المواعيد المحددة للطعن على القرارات الادارية غير المشروعة طالما انه لم يصدر بناء على غش او تدليس من جانب العامل المذكور.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن القرار الصادر بتعيين المهندس / ..... فى الوظيفة المشار اليها .  
( ملف رقم ٨٦/٣/١٩٩٠ فى ١٨/٤/١٩٩٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ : يضحو قرار التعيين حصيناً من السحب او الالغاء بمضى المدة المقررة لسحب القرار او تعديله دون الطعن عليه قضاء .

الفتوى : مقتضى نص المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع خرجاً منه على الاصل العام الذى من مقتضاه أن التعيين اثماً يكون فى ادنى وظائف المجموعة

النوعية أجاز التعيين في غير الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة فيما عدا الوظائف العليا وناط بلجنة شعون الخدمة المدنية وضع القواعد والشروط للمنظمة لذلك وقد صدر بها القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ وكان من بين هذه القواعد والشروط ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التعيين بها بشرط ان تكون المدة تالية للحصول على المؤهل الدراسي المشروط لشغل الوظيفة المرشح لها وعدم استيفاء العامل شرط المدة المتطلبة لشغل الوظيفة وتعيينه في الوظيفة يقدو مخالفا للقانون ومضى المدة للقررة لسحب قرار تعيينه او تعديله ولم يطلعن عليه قضاء يضحو القرار حصينا من السحب أو الالفاء الامر الذى يستقيم معه القول بعدم جواز سحبه وامتناع تعديله .

( ملف ٨٥٢/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٢/٧ )

## الفصل الثانى

### علاقة الموظف بالحكومة

### علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية

### تحكمها القوانين واللوائح

### قاعدة رقم (٥)

المبدأ : ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان علاقة الموظف بالحكومة  
هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ولا مجال فى استفادة الموظف  
من المزايا الوظيفية للقياس او الاجتهاد فى التفسير امام نصوص واضحة  
الدلالة .

( طعن ٦٤٥ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٢/٦/١٩٩٣ )



### الفصل الثالث

#### شروط تولي الوظائف العامة

اولا - يجوز اشتراط توافر حسن السلوك  
وطيب السمعة في الموظف المرشح للرقية  
بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا  
قاعدة رقم (٦)

المبدأ : يجوز لجهة الادارة اشتراط توافر حسن السلوك وطيب السمعة  
في الموظف المرشح للرقية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا .  
المحكمة : يتعين على الموظف ان يتحلى بحسن السلوك وطيب السمعة  
وهذا الشرط وان لم يكن شرطا جوهريا من شروط الرقية بالنسبة لشاغلي  
الوظائف العليا الا انه لا يوجد ثمة ما يمنع جهة الادارة ان هى تطلبت بالنسبة  
لهم نقاء السيرة وطهارة السلوك طوال حياتهم الوظيفية ولا يجدى للموظف فى  
هذا الشأن ان ما ارتكبه من مخالفات مست سمعته ولوئت سيرته قد مضى عليها  
وقت طويل او ان الجزاءات الموقعة عليه بشأنها تم محوها وشطبها واسس  
ذلك ان يبقى الفرق واضحا بين الموظف الذى تحلى طوال حياته الوظيفية  
بالصفات الحميدة وزميله الذى وصم فى سلوكياته فى وقت من الاوقات .  
( طعن ١٣٠٨ لسنة ٢٦ ق فى ١٩٨٦/١١/٣٠ )

ثانيا - اثر الحكم التأديبي الصادر  
بالفصل فى تاريخ لاحق على التعيين  
قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ : مقتضى نص المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان المشرع استثنى بين الشروط الواجب توافرها فيمن يعين فى احدى الوظائف شرطا سلبيا يتمتع معه اجراء التعيين اذا كان قد سبق الفصل من الخدمة بقرار او بحكم تأديبي لم تمض على صدوره اربع سنوات - توافر هذا السبب أى كان مبعثه من شأنه حظر تعيين العامل - غنى عن البيان فى ذلك أن هذا المانع بما ينبغي قيامه عند اجراء التعيين لكى ما يحدث اثره ويعمل بمقتضاه .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٢/٢/٢ فاستبان لها ان المادة (٢٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه " يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف : (١) ..... (٤) ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار او حكم تأديبي نهائى ما لم تمض على صدوره اربع سنوات على الاقل " .

واستظهرت الجمعية من النص المتقدم أن المشرع استثنى بين الشروط الواجب توافرها فيمن يعين فى احدى الوظائف شرطا سلبيا يتمتع معه اجراء التعيين اذا كان قد سبق الفصل من الخدمة بقرار او بحكم تأديبي لم تمض على صدوره اربع سنوات ، ومن ثم فان توافر هذا السبب أى كان مبعثه من شأنه حظر تعيين العامل وامتناعه . وغنى عن البيان فى ذلك ان هذا المانع بما ينبغي قيامه عند اجراء التعيين لكى ما يحدث اثره ويعمل بمقتضاه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تعلم ان السيد / ..... لم يكن حال تعيينه بوظيفة مدرس بالتعليم الاعدادى بناء على ترشيح القوى العاملة قد صدر فى شأنه بعد حكم المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة ، ومن ثم فان صدور هذا الحكم فى تاريخ لاحق على تاريخ التعيين لا ينال من سلامة قرار التعيين رقم ٧١٨ لسنة ١٩٨٥ الصادر فى ١٧/٩/١٩٨٥ ، خاصة وان حكم الفصل بما له من حجية انما ينصرف الى ما قرط منه من انقطاع عن العمل ابان خدمته السابقة وهى خدمة منبئة الصلة عمما بخدمته الحالية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة القرار رقم ٧١٨ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ بناء على ترشيح القوى العاملة بتعيين السيد / ..... بوظيفة مدرس اعدادى .

( فتوى ٢٢٠/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٢ )

### ثالثا - اعفاء المعوق من قيد الالام

#### بالقراءة والكتابة

#### قاعدة رقم ( ٨ )

المبدأ : اعفاء المعوق من قيد الالام بالقراءة والكتابة .

الفتوى : للمعوق له من ظروفه الخاصة واسباب العجز الذى تلازمه ما يفرض اعفائه من قيد الالام بالقراءة والكتابة اذ ان الالم المعوق أمر قد يصعب توفره سيما وان العجز قد يكون مرجعه الى قصور فى احدى الحواس المؤثرة فى تعلم القراءة والكتابة والالام بهما بما يثبت عن هذا الاعفاء تبعا من قيد تقديم شهادة محو الامية ضمن مسوغات تعيينه فى الوظائف المخصصة للمعوقين فى الجهات الخاضعة لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف رقم ٨٥٨/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٣/١/٣١ )



رابعاً - شروط تعيين العاملين في المساجد

الاهلية التي تسلم لوزارة الاوقاف

قاعدة رقم ( ٩ )

المبدأ : العاملون في المساجد الاهلية التي سلمت لوزارة الاوقاف  
يعتبرون في الفئات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية او صلاحيتهم بالشروط  
المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة - اعفاؤهم من شرطى  
الامتحان واللياقة الطبية - التعيين لا يتم تلقائيا بقوة القانون وانما يلزم  
صدور قرار من السلطة المختصة بالتعيين - امر ترخص فيه جهة الادارة  
بسلطتها التقديرية ولا يستمد العامل حقه فيه من القانون مباشرة بمجرد ضم  
المسجد لوزارة الاوقاف والى ذلك - الدعوى التي يقيمها العامل فى حالة  
رفض جهة الادارة تعيينه هى طعن فى القرار السلبى بالامتناع عن التعيين .

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض  
احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الذى يحكم واقعة النزاع " ينص فى المادة الاولى منه على انه "استثناء من  
احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يعفى  
العاملون فى المساجد التي سلمت او تسلم لوزارة الاوقاف من شرطى احتياز  
الامتحان واللياقة الطبية . ويكون تعيين العاملين فى هذه المساجد الذين تتوافر  
فيهم الشروط المنصوص عليها فى قرار وزير الاوقاف على ميزانية الوزارة فى  
الفئات التي تتفق مع مؤهلاتهم العلمية او صلاحيتهم " .

ومن حيث أن مفاد احكام هذه المادة هو ان يكون تعيين العاملين فى  
المساجد الاهلية التي سلمت او تسلم لوزارة الاوقاف على مقتضى المادة  
الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على ميزانية هذه الوزارة

فى الفئات التى تتفق مع مؤهلاتهم العلمية او صلاحيتهم وبمراعاة ان تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه وقرار وزير الاوقاف الصادر تنفيذًا لاحكام هذه المادة وذلك فيما عدا شرطى الامتحان واللياقة الطبية اللذين اعفاهم المشرع منهما صراحة ، وعلى ذلك فإنه تعيين هؤلاء العاملين ومن بينهم المطعون ضده طبقا للاحكام المتقدمة لا يتم تلقائيا وبقوة القانون وانما يلزم ان يصدر به قرار من السلطة المختصة بالتعيين وان يكون ذلك بالنسبة لمن تتوافر فيهم الشروط المقررة حسبما سلف ذكره ثم هو المترشح ضمن فئة جهة الادارة بسلطتها التقديرية ولا يستند العامل حقه فى التعيين من القانون مباشرة بحيث يعتبر معينا بصفة تلقائية بمجرد ضم المسجد للوزارة وبهذه المثابة تكون الدعوى التى يقيمها العامل فى حالة رفض جهة الادارة تعيينه طبقا لما تقدم هى دعوى الغاء وتسمية تخضع للمواعيد والاجراءات المقررة قانونا فى شأن دعوى الالغاء .

ولما كان الثابت مما سبق بيانه ان المطعون ضده كان يعمل بمسجد سيدى عيسى بطبلوها وهو من للمساجد التى تقرر ضمها الى وزارة الاوقاف بالقرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ وقد سلم المسجد الى هذه الوزارة بالفعل عام ١٩٧٦ فان حقيقة ما يهدف اليه المطعون ضده من دعواه حسب التكييف الصحيح لطلباته هو الطعن فى قرار جهة الادارة برفض تعيينه .

ومن حيث انه وان لم تكشف الاوراق عن تاريخ صدور قرار الطعن او عن تاريخ اعطال المطعون ضده به الا ان الثابت ان المطعون ضده علم به فى ١٩٧٦/٩/١٦ وهو تاريخ كساب مفوض الدولة لمحافظة المنوفية رقم ١٩٧٦/٩/١٦/١٠٣١٤ المرسل الى المطعون ضده بشأن الرد على تظلمه

المقيد برقم ٣٢١ للسنة ١٩٧٦ وهو التظلم الذى تقدم به المطعون ضده من القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم وبحسبان انه لم يثبت علم المطعون ضده بالقرار الطعين الا فى التاريخ المشار اليه فقد كان عليه ان يقيم دعواه خلال الستين يوما التالية لمضى ستين يوما على تظلمه اى كان عليه ان يقيم الدعوى فى موعد اقصاه الرابع عشر من شهر يناير سنة ١٩٧٧ ، واذا أقام المدعى ( المطعون ضده ) الدعوى فى الرابع والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٧٧ فانها تكون قد اقيمت بعد للميعاد القانونى وتكون من ثم غير مقبولة شكلا .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر السالف الذكر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا والزام المدعى للمصروفات .

( طعن ١٢٤٥ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤ )

خامسا - مشروعية شرط السن لشغل

وظائف المجموعة الحرفية

قاعدة رقم ( ١٠ )

المبدأ : تتميز أعمال وظائف المجموعة الحرفية بطبيعة خاصة وتتطلب فيمن يشغلها درجة معينة من التيقن والتبصر حفاظا على سلامته كما تتطلب أيضا قدرة بدنية معينة على الاستطلاع بها - مشروعية شرط السن الذي تطلبته وزارة القوى العاملة لشغل وظائف المجموعة الحرفية بها - يعتبر شرطا مشروعا بما لا وجه للنعي عليه بالبطالان ولا تثريب بالتألي على جهة الادارة في تقديرها لذلك الشرط طالما انها قد قضيت به وجه المصلحة العامة وانه قد جاء في صورة عامة محررة ولم يصدر بصدد حالة فردية بعينها وجاء في نطاق الحدود التي نص عليها القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للتعين وانهاء الخدمة .

الفتوى : هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقدة في ١٧/١/١٩٩٠ فاستعرضت حكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على ان " تضع كل وحدة جدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنص على ان " تعلن الوحدات عن الوظائف الحالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة في صحتين يوميتين على الاقل ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة

وشروط شغلها " ، كما استعرضت ايضا المادة ١٢٠ التى تنص على انه يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف (٥) ان يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ..... (٨) الا يقل السن عن ستة عشر سنة ... " وكذلك المادة ٩٥ التى تنص على ان " تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين .

واستبانت الجمعية ان المشرع ناط بكل من الوحدات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وضع جدول للوظائف بهاعلى ان يرفق به بطاقات وصف مختلف وظائف الوحدة بحيث يتضمن تحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احد المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المحددة بالجدول المرفق بالقانون وذلك كله على ضوء المعايير التى يضعها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة كما اوجب عليها عند شغل الوظائف الشاغرة بها الاعلان عنها فى صحيفتين يوميتين على الاقل وان يتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة المعلن عنها واشتراطات شغلها وقد اشترط القانون المذكور فيمن يشغل تلك الوظائف ان يكون مستوفيا لاشتراطات شغلها على النحو السارد ببطاقات الوصف والا يقل سن العامل عن ستة عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة الى المعاش بسن ستين .

ومن حيث ان شغل وظائف العاملين المدنيين بالدولة اصبح يتم فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد الاخذ بنظام التوصيف والتقييم على اساس موضوعى بالنظر الى الوظيفة المطلوب شغلها والاشتراطات المطلوبة فيمن يشغلها وفى هذا المقام وضع المشرع شروطا عامة ينبغى توافرها فى جميع العاملين بصفة عامة كتلك المتعلقة بالسن والجنسية وحسن السمعة وغيرها من الشروط الاخرى المحددة قانونا واجاز بالاضافة الى ذلك للجهات

المخاطبة بأحكامه ان تضع من الاشتراطات ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها وذلك وفقا للسلطة التقديرية المقررة لها فى هذا الشأن وبما يتفق مع طبيعة اعمال تلك الوظائف بغرض تحقيق الصالح العام وذلك بوضع العامل المناسب فى المكان المناسب الذى يتفق مع خبراته ومؤهلاته وقدرته على القيام باعباء الوظيفة المتقدم لشغلها .

ومن حيث ان المسلم به وفقا لما استقر عليه احكام القضاء الادارى ان التعيين فى الوظائف العامة هو من الملاءمات التى تستقل جهة الادارة فى وزنها وترخص فى تقديرها حسيما تراه متفقاً والصالح العام ومحققا لما تنفياه من كفالة حسن سير العمل فى المرفق الذى تقوم عليه ولا معقب عليها فى هذا الصدد طالما ان قرارها قد برئ من عيب اساءة استعمال السلطة ، ونأى عن دائرة الانحراف وذلك ما لم يقيد القانون بنص خاص وبناء عليه فانه يكون للجهة الادارية وهى تباشر سلطتها فى التعيين ان تضع من الاشتراطات وتستن من القواعد التنظيمية العامة ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها مادامت تتوخى بذلك المصلحة العامة وكانت هذه الاشتراطات وتلك القواعد التنظيمية لاتعارض مع القانون او النظام العام .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد حصول الوحدات المخاطبة بأحكامه وضع الاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغل الوظائف الواردة بمجداؤها وبما يتفق وطبيعة اعمال تلك الوظائف وكان المسلم به ان عمال وظائف المجموعة الحرفية تتميز بطبيعة خاصة وتتطلب فيمن يشغلها درجة معينة من التيقظ والتبصر حفاظا على سلامته كما تتطلب ايضا قدرة بدنية معينة على الاستطلاع بها وان الجهة الادارية فى الحالة للمعرضة قد قدرت ان من يتوافر فيه هذه المواصفات والقومات ينبغي الا تزيد سنه عند

التعيين على ٤٠ سنة والانتقل عن ٢٠ سنة وان هذه السن مجديها الادنى والاقصى تتفق وطبيعة اعمال تلك الوظائف على النحو السالف بيانه كما تقع فى نطاق الحدود المقررة قانونا اذ حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر التعيين بسن السادسة عشر وانهاء الخدمة بسن الستين وانه ليس فى ذلك الشروط الذى تطلبته اللجنة المذكورة بما يجافى احكام ذلك القانون لو يخالف القواعد المتعلقة بالنظام العام ومن ثم فانه يعتبر شرطا مشروعا بما لا وجه للنفي عليه بالبطلان ولا تزتب بالتالى على جهة الادارة فى تقريرها لذلك الشرط طالما انها قد قضيت به وجه المصلحة العامة وانه قد جاء فى نص صراحة عامة مجردة حيث ينطبق على الكافة ولم يصدر بصدد حالة فردية بعينها .

ولا يغير من ذلك القول بأن هذا الشرط ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين فى شغل الوظائف العامة ذلك ان الاخلال بمبدأ المساواة لا يقع الا فى حالة التمييز بين المواطنين المتحدين فى الظروف والمراكز القانونية بسبب النوع او الجنس او اللون او العقيدة وهو ما لم يتحقق فى الحالة المعروضة والامر كذلك بالنسبة لتكافؤ الفرص إذ أنه لا خطر على التقدم لشغل الوظائف العامة لكل من تتوافر فيه الشروط للمتطلبه لشغلها فالجميع متساوون فى شغل تلك الوظائف وفقا للشروط المقررة .

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية شرط السن الذى تطلبته وزارة القوى العاملة لشغل وظائف المجموعة الحرفية بها .

(فتوى ٤٠٣/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٠/١/١٧)





## الفصل الرابع

التعيين فى غير ادنى درجات الوظائف

اولا - سلطة الادارة فى التعيين فى غير

ادنى الدرجات مقيدة ~~سلطا~~ بمحدد

وضوابط لا يجوز مخالفتها او تجاوزها

قاعدة رقم ( ١١ )

المبدأ : سلطة الادارة فى التعيين فى غير ادنى الدرجات مقيدة سلطا  
بمحدد وضوابط لا يجوز مخالفتها او تجاوزها اذ أن شروط التعيين لا تملك  
جهة الادارة فيها اى تقدير او ترخيص اذا اغفلت استيفاء شرط منها فيمن  
رشح لشغل احدى الوظائف بها كان قرارها الصادر بالتعيين منعذما لا أثر  
له قانونا ويجوز سحبه وتصحيحه فى اى وقت دون التقيد بميعاد .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بمجلسها للانعقدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ فاستعرضت المادة ١٥ من  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة التى تنص  
على ان " يكون التعيين ابتداء فى ادنى وظائف المجموعة النوعية الواردة فى  
جدول وظائف الوحدة ..... ويجوز التعيين فى غير هذه الوظائف ..... فى  
حدود ١٠ ٪ .... وذلك طبقا للقواعد والشروط التى تضعها لجنة شئون الخدمة  
المدنية ..... " كما استعرضت الجمعية للمادة ١ من قرار لجنة شئون الخدمة  
المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين فى غير ادنى الوظائف التى تنص على  
ان " يكون التعيين فى غير ادنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل  
الوحدة أو من خارجها وفقا للقواعد ومراعاة توافر الشروط التالية :

- ١- أن يكون التعيين فى حدود ١٠٪ من عدد الوظائف الشاغرة فى كل درجة من كل مجموعة نوعية من الوظائف على مدار السنة .
  - ٢- أن تتوافر فى المرشح للتعين الشروط اللازمة لشغل الوظيفة من حيث نوع ومستوى التأهيل العلمى والخبرة طبقاً لجدول ترتيب وتوصيف الوظائف .
  - ٣- ألا تقل مدة الخبرة العلمية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها فى وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقاً لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءاً من درجة بداية التعيين بها .
  - ٤- أن تتوافر فى مدة الخبرة المشار إليها الشروط المقررة فى الوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التى تزيد على المدة اللازم توافرها لشغل الوظيفة .
  - ٥- اجتياز المرشح اختبار الكشف عن الصلاحيات والقدرات والمهارات اللازمة لشغل الوظيفة طبقاً للمواصفات المحددة لها " .
- واستبان للجمعية أن المشرع اقام احكام التعيين على اساس موضوعى يتمثل فى توافر شروط شغل الوظيفة المطلوب التعيين عليها والمحددة فى بطاقة وصفها فاعتد بالوظيفة واشترائط شغلها الذى هو جوهر نظام ترتيب وتوصيف الوظائف ، ومن ثم فان المشرع جعل التعيين ابتداء فى ادنى وظائف المجموعة النوعية الواردة فى جدول وظائف الوحدة ، كما احاز التعيين فى غير ادنى الوظائف وذلك بالشروط والاوزاع الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ .

ومن حيث ان سلطة الادارة فى تعيين فى غير ادنى الدرجات مقيدة سلفا بمحدود وضوابط لا يجوز مخالفتها او تجاوزها اذ ان شروط التعيين لا تملك جهة الادارة فيها اى تقدير او ترخيص فاذا اغفلت استيفاء شرط منها فيمنح رشح لشغل احدى الوظائف بها كان قرارها الصادر بالتعيين منعدا لا اثر له قانونا ويجوز سحبه وتصحيحه فى اى وقت دون التقيد بميعاد . ولما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان اشتراطات شغل وظيفة كاتب شئون ادارية ثالث من الدرجة الثالثة بمجموعة الوظائف المكتبية بوزارة الخارجية تتطلب موهلا أقل من المتوسط على الأقل وقضاء مدة بينية قدرها خمس سنوات على الأقل فى وظيفة من الدرجة الادنى مباشر . واذا يبين من الاوراق ان وزارة الخارجية وهى بصدد تعيين المذكور فى الوظيفة المشار اليها لم تلتزم بما ورد بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه سواء فيما يتعلق بنص ان يكون للمذكور مدة خبرة عملية تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المرشح لها لا تقل عن مجموع اللدد البينية اللازم قضاؤها فى وظائف الدرجات الادنى بدءا من درجة بداية التعيين بها ، او اجتيازه للامتحان المقرر لشغل الوظيفة طبقا للمواصفات المحددة لها فمن ثم يكون قرار تعيين المذكور فى غير ادنى درجات التعيين قد صدر مشوبا بعيب جسيم ينحدر به الى درجة الانعدام مما يجوز سحبه أو تصحيحه فى اى وقت دون التقيد بميعاد . ولا يغفل ذلك يد جهة الادارة فى تعيين المذكور فى ادنى وظائف المجموعة النوعية للوظائف المكتبية مع تطبيق احكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه اذا توافرت شروطها فى حالته .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب سحب قرار تعيين السيد/..... بوظيفة كاتب شئون ادارية ثالث من

الدرجة الثالثة مجموعة الوظائف المكتبية بوزارة الخارجية وجواز تعيينه فى ادنى درجات التعيين مع تطبيق المادة ٢/٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة اذا توافرت شروطها فى حالته .  
( ملف ٣١٦/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ )

## ثانيا - ضوابط التعيين فى غير ادنى الدرجات

### قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ : أجاز المشرع فى المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للعاملين بداخل الوحدة أو خارجها التعيين فى غير أدنى درجات وظائف كل مجموعة نوعية بالوحدة على أن تستوفى الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١ فاستعرضت المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن " يكون التعيين ابتداء فى ادنى وظائف المجموعة النوعية الواردة فى جدول وظائف الوحدة .

ويجوز التعيين فى غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها فى حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقا للقواعد والشروط التى تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية ..... " والمادة ٢٥ من ذات القانون التى تنص على انه : " ..... ، ..... واستثناء من ذلك اذا اعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة اخرى فى نفس درجته أو فى درجة أخرى ، احتفظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصله ..... " .

والمادة ٢٧ من القانون المذكور التى تنص على أنه " ..... كما تحسب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل

الوظيفة على اساس ان تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد اقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط ..... وعلى الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية فى درجة الوظيفة او الاجر ..... " والمادة ٣٦ منه التى تنص على انه " مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الرتبة من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى يتبعها اليها ". كما استعرضت الجمعية المادة (١) من قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين فى غير ادنى الوظائف التى تقضى بأن " يكون التعيين فى غير ادنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو من خارجها وفقا للقواعد ومراعاة توافر الشروط التالية :

..... ٣- ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدة البينية اللازم قضائها فى وظائف الدرجات الادنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجات بداية التعيين بها .

٤- ان تتوفر فى مدة الخبرة المشار اليها الشروط المقررة فى الوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التى تزيد عن المدة اللازم توافرها لشغل الوظيفة " .

والمادة (٢) من القرار المذكور التى تقضى بأنه " يشترط للاعتداد بمدة الخبرة المشار اليها فى المادة السابقة ما يلى :

..... ٣- أن يتفق نوع الخبرة العملية خلال مدة الخبرة المذكورة مع طبيعة عمل الوظيفة المرشح العامل للتعيين بها " . والمادة (٣) منه التى تقضى بأنه " لا يجوز فى جميع الاحوال تعيين العامل فى وظيفة درجتها أعلى مما

وصل اليه زميله المعين بذات الوحدة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة طبقا لاحكام هذا القرار ". وكذلك استعرضت المادة الاولى من قرار وزير شعون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية ( الزائدة ) عند التعيين للعاملين المؤهلين ، التى تنص على ان "يدخل فى حساب مدة الخبرة العملية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .... للعاملين المؤهلين الملد الاتية :

١- الملد التى تقضى باحدى الوزارات والمصالح والجهزة التى لها موازنة خاصة بها وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام ..... " .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان للمشرع فى المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اجاز للعاملين بداخل الوحدة أو خارجها التعيين فى غير ادنى درجات وظائف كل مجموعة نوعية بالوحدة على ان تستوفى الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شعون الخدمة للمدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ . ومن بين الشروط التى تطلبها هذا القرار توافر خبرة عملية للمرشح للتعين تتفق مع مستوى التأهيل العلمى وطبيعة عمل الوظيفة المرشح لها، لا تقل عن مجموع الملد البينية اللازم قضاؤها فى وظائف الدرجات الادنى من هذه الوظيفة . وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التعيين بها ، وبمراعاة الضوابط المحددة لحساب تلك الخبرة . ولا وجه للقول بانه يلزم قضاء المرشح للتعين فى غير ادنى الدرجات لمدة بينية فى وظيفة من الدرجة الادنى مباشرة للوظيفة المراد التعيين فيها ، لان مودى ذلك قصر التعيين فى غير ادنى الدرجات على العاملين

بنفس الوحدة أو من سبق لهم العمل بوحدات الدولة أو القطاع العام الذين استوفوا المدة البينية المذكورة . وهو ما يخالف صريح نص المادة (١٥) وقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية للذين اجازا هذا التعمين للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها حتى ولو لم يسبق التحاقهم بعمل فى وحدات الدولة أو القطاع العام فضلا عن أنه يجب التفرقة بين نظام اعادة التعمين فى غير ادنى الدرجات وقواعد الترقية للوظائف الاعلى وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تستلزم قضاء العامل لمدة بينية فى وظيفة من الدرجة الادنى للوظيفة المرقى اليها بذات المجموعة النوعية، ذلك ان لكل منهما مجال اعماله الخاص الذى لا يختلط بالآخر . وكذلك فلا يلزم لتعمين المرشح من خارج الوحدة نى غير ادنى الدرجات ان يتم ذلك فى نفس المجموعة النوعية التى كان ينتمى اليها اكتفاء باستيفائه لمدة الخبرة العملية للمتطلب لشغل الوظيفة المرشح لها . أما عن حساب مدة الخبرة العملية الزائدة للمرشح ، فقد تطلب قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية سالف الذكر ان تتوافر فيها الشروط المقررة بالوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التى تزيد عن المدة اللازم استيفائها لشغل الوظيفة . وغنى عن البيان انه فى حالة عدم وجود قواعد خاصة بالوحدة فى هذا الشأن ، فلها ان تسترشد فى ذلك بقواعد حساب تلك المدة الواردة بقرار من وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ مع مراعاة انه فى جميع الاحوال لا يجوز تعمين المرشح فى وظيفة درجاتها اعلى مما وصل اليه زميله للمعين بذات الوحدة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة طبقا لاحكام قرار اللجنة المشار اليه .

ولما كان السيد/ ..... - فى الحالة المعروضة - قد تقدم لشغل وظيفة مدير ادارة الشؤون المالية من الدرجة الاولى " بمجموعة التنمية الادارية



"مستشفى اسوان العام المعلن عنها بمديرية الشؤون الصحية وهو حاصل على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٨ وسبق تعيينه بمديرية التموين عن طريق القوى العاملة بتاريخ ١٩٦٩/٣/١ ، ثم نقل منها الى مصلحة الضرائب العقارية التي يشغل بها الدرجة الثانية "مجموعة التمويل والمحاسبة " اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١٥ . واذا استوفى المذكور اشراطات شغل الوظيفة المعلن عنها - طبقا لقواعد التعيين في غير ادنى الدرجات سالفة البيان - فصدر قرار محافظ اسوان رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٧/٩ بتعيينه في تلك الوظيفة . ومن ثم بعد هذا القرار صحيحا لا مطعن عليه . ولا وجه للقول بعدم مشروعيته لتعيين السيد المذكور في مجموعة نوعية مختلفة عن المجموعة التي كان يعمل بها بمصلحة الضرائب العقارية لكونه لم يقض مدة يمنية قدرها ست سنوات في الدرجة الثانية ، ذلك ان قواعد التعيين في غير أدنى الدرجات كما سلف القول لم تشترط ان يكون تعيين المرشح من خارج الوحدة في نفس المجموعة النوعية التي كان يتبعها ، او قضائه لمدة يمنية في وظيفة من الدرجة الادنى مباشرة للوظيفة المراد تعيينه فيها ، اكتفاء باستيفائه لمدة الخبرة العملية المطلوبة للتعيين في هذه الوظيفة وذلك على النحو السالف ايضاحه . ولا يحتاج بأن قرار تعيين السيد المذكور قد خالف حكم المادة (٣) من قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية سالف الذكر ، لوجود زميلين له بمديرية الشؤون الصحية باسوان هما السيد / ..... والسيد / ..... عينا قبل التاريخ الفرضي لحساب مدة خبرته ، ولم يصلا بعد الى الدرجة الاولى . ذلك ان الثابت من الاوراق ان لجنة شؤون العاملين بالمديرية قامت بحساب مدة خبرته العملية بدعا من تاريخ تعيينه بمديرية التموين في ١٩٦٩/٣/١ ، وبالتالي يكون تاريخ تعيين المذكورين في ١٩٦٨/٧/١ و ١٩٧١/٢/١٤ لاحقا للتاريخ الفرضي وقد

استرشدت اللجنة المذكورة فى حساب الخبرة العملية الزائدة عن ١٤ سنة للمعروضة حالته ببعض القواعد الواردة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ ، المتعلقة بالجهة التى قضيت فيها الخبرة ، والمدة التى تحسب والمؤهل الذى يعتد به ، وذلك لعدم وجود ضوابط خاصة بمديرية الشؤون الصحية فى هذا الشأن . وهو ما يتفق مع قواعد التعيين فى غير ادنى الدرجات سالفه البيان .

أما عن تطبيق حكم المادة (٢/٢٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على حالة السيد المذكور فلم يثبت من الاوراق معاملته بمقتضى هذه المادة باضافة اية علاوات الى بداية اجر الوظيفة المعين عليها.

واخيرا فلا مانع من استفادته من حكم المادة (٣/٢٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تجيز فى حالة اعادة تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة اخرى فى نفس درجته او فى درجة اخرى ان يحتفظ بالاجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها ، بشرط الا يتجاوز نهايته وان تكون مدة خدمته متصلة . ذلك لانه ليس فى قواعد التعيين فى غير ادنى الدرجات ما يتعارض مع حكم المذكور او يحول دون تطبيقه على العاملين السابقين للمعينين فى غير ادنى الدرجات بدون فاصل زمنى بين الخدمة السابقة واللاحقة .

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار التعيين فى الحالة المعروضة .

( ملف رقم ١/٤٧/٣/٨٦ فى ١٩٨٨/١٢/٢١ )

ثالثا - نسبة الـ ١٠٪ التي يجوز التعيين

في حدودها في غير ادنى الوظائف

قاعدة رقم ( ١٤ )

المبدأ : التعيين في غير ادنى الوظائف - نسبة ١٠٪ التي يجوز التعيين

في حدودها .

الفتوى : المشرع في المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعللة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣

وضع أصلا عاما من مقتضاه ان يكون التعيين في ادنى وظائف المجموعة النوعية

واجاز استثناء التعيين في غير ادنى الوظائف سواء من داخل الوحدة او من

خارجها في حدود نسبة ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة

عدا الوظائف العليا فاذا كان مجموع الوظائف المطلوب شغلها يقل عن عشرة

جاز تعيين عامل واحد والاصل في الاستثناء وعلى ما جرى عليه قضاء وقضاء

مجلس الدولة لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ويتعين أخذ ذلك بعين الاعتبار

عند تعيين مدلول كلمة ( عشرة ) الواردة في عجز المادة ١٥ المشار إليها وهو

ما لا يتأتى اعماله الا بقصر هذا المدلول على العشرة الاولى دون ما جاوزها

ولو كان يقل عن عشرة والا كان القول بغير ذلك تحميلا للنص باكثر مما

يحتمل .

( ملف رقم ٨٦/٣/٨٧٦ جلسة ١٦/٥/١٩٩٣ )

رابعا - استثناء الوظائف العليا من  
احكام التعيين فى غير ادنى الدرجات  
قاعدة رقم ( ١٥ )

المبدأ : اختيار اى الوسائل لشغل الوظائف الشاغرة من الملائمات  
المتروكة لتقدير جهة الادارة طالما ان قرارها صدر فى نطاق الرخصة المخوله  
ولم يقدّم دليل على الانحراف بالسلطة - جعل التعيين فى غير ادنى وظائف  
المجموعات النوعية فى حدود ١٠ ٪ من مجموعات الدرجات الحالية - استثنى  
منه الوظائف العليا من الاحكام المتقدمة - اسناد ذلك لرئيس الجمهورية  
الذى فوض بدوره رئيس مجلس الوزراء الذى يراعى فى اختيار القائمين على  
شغل الوظائف القيادية مواصفات خاصة - قرار النقل كوسيله لشغل  
الوظائف لا يكون الا لمن يشغلون مراكز قانونية فى ذات المستوى - التعيين  
فى الوظائف العليا رأسا من خارج الوحدة - مما تملكه جهة الادارة بمراعاة  
اشرطات شغل الوظيفة - لا قيام لعيب اساءة استعمال السلطة مهما تكن  
الاضرار التى تصيب المصلحة الفردية من القرار طالما ان لم يكن لدى الادارة  
قصد اساءة استعمال السلطة .

المحكمة : وحيث أن المادة (١٢) من نظام العاملين المدنيين الصادر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه يكون شغل الوظائف عن طريق  
التعيين او العرقية او النقل او التذب بمراعاة استيفاء الاشرطات اللازمة -  
وتقتضى المادة ١٥ منه بأن : " يكون التعيين ابتداء فى ادنى وظائف المجموعة  
النوعية الواردة فى جدول وظائف الوحدة . ويجوز التعيين فى غير هذه  
الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها فى حدود ١٠ ٪ من العدد  
المطلوب شغله من وظائف كل درجة ، وذلك طبقا للقواعد والشروط التى

تضعها لجنة شؤون الخدمة المدنية ، وتعتبر الوظائف الشاغرة فى كل درجة بالمجموعة النوعية وحدة واحدة على مدار السنة فى تطبيق هذه النسب ، فاذا كان عدد الوظائف المطلوب شغلها يقل عن عشرة جاز تعيين عامل واحد . وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين الوظائف العليا .

كما تنص المادة (١٦) منه على ان يكون التعيين فى الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمهورية ويكون التعيين فى الوظائف الاخرى بقرار من السلطة المختصة .

وحيث ان مفاد ما تقدم ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد حدد فى مادته (١٢) وسائل اربعة لشغل الوظائف وهى التعيين او الترقية او النقل ' النذب وذلك مع مراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة لشغل الوظيفة حسب الوسيلة التى يتقرر اتباعها ، واختيار اى وسيلة مما تقدم لشغل الوظائف الشاغرة هو من الملامعات لمروكة لتقدير جهة الادارة فلا سبيل لالزامها باتباع وسيلة تعيينه او العدول عن وسيلة قررت اللجوء اليها بغية شغل وظيفة خالية طالما ان قرارها فى هذا الشأن صدر فى نطاق الرخصة المخولة لها قانونا ولم يقم دليل على الانحراف بالسلطة .

وحيث ان ولئن كان المشرع قد جعل التعيين احدى الطرق التى تشغل بها الوظائف العامة فانه قد جعل الاصل العام هو ان يتم هذا التعيين فى ادنى وظائف المجموعة النوعية الواردة بجدول وظائف كل وحدة ، واجاز خروجها على هذا الاصل ان يتم التعيين فى غير ادنى وظائف المجموعات النوعية سواء من داخل الوحدة أو من خارجها وذلك فى حدود ١٠ ٪ من مجموعات الدرجات الخالية ، ثم استثنى الوظائف العليا من الاحكام المتقدمة واسند الى رئيس الجمهورية - الذى فوض بدوره رئيس مجلس الوزراء - سلطة التعيين فى

هذه الوظائف ، وبذلك يكون المشرع قد اطلق لسلطة التعيين حرية اختيار العناصر الصالحة لشغل الوظائف العليا متى توافرت فيها متطلبات الوظيفة وشروطها .

وحيث انه يجب ان يراعى في اختيار القائمين على شغل الوظائف القيادية مواصفات خاصة ، لذا يجب ان تكون حرية الجهة الادارية في الاختيار لهذه الوظائف اوسع نطاقا لما تطلبه من اعتبارات لشخص المرشح لها ، طالما كان الاختيار غير مشوب بانحراف في استعمال السلطة ، ومادام مطابقا للقانون .

وحيث ان قرار النقل كوسيلة لشغل الوظائف لا يكون الا لمن يشغلون مراكز قانونية في ذات المستوى ، ولا يسوغ القول بان قرارا ما تضمن نقلا وترقية في آن واحد طالما أن الموظف لم ينتقل الى وظيفة عليا معادلة - معادلة للوظيفة التي كان يشغلها - ثم تمت ترقيته بعد ذلك الى وظيفة اعلى في الجهة المنقول اليها - وانما عين راسا في الوظيفة الاعلى ففي هذه الحالة وامثالها يكون القرار بنصبه وفحواه قرار تعيين في احدى الوظائف العليا وهو ما تملكه جهة الادارة واسا من خارج الوحدة بمراعاة اشتراطات شغل الوظيفة .

وحيث ان المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الادارة والافراد ولان عيب اساءة استعمال السلطة انما يشوب الغاية من القرار ذاته بأن تكون الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة واصدرت قرارها بياعث لا تمت لتلك المصلحة فعيب اساءة استعمال السلطة هو من العيوب القصدية قوامه أن يكون لدى الادارة قصد اساءة استعمال السلطة ، فاذا لم يكن لدى الادارة هذا القصد بياعث من هوى او تعد او انتقام

فلا قيام لعب اساعة استعمال السلطة مهما تكن الاضرار التى تصيب المصلحة الفردية من القرار .

وحيث انه باتزال حكم القانون السالف بيانه على واقعات الطعن ، وكان الثابت أن ..... - المطعون على تعيينه - حائز على بكالوريوس الزراعة عام ١٩٥٠ ، وعين بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٤ ، وسلف له ان شغل عدة وظائف بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى فقد شغل بها وظيفة مفتش عام تعاون ، ومفتش عام بالتفتيش الفنى ، ومدير ادارة ، ثم مراقب عام الاستزراع وتحسين الاراضى ، ثم عين بوظيفة مدير عام مديرية الزراعة بالجيزة اعتبارا من ١٩٨٣/١١/٢٩ ، وندب الى وظيفة رئيس الادارة المركزية للتعاون والتنمية الريفية ، وحصل على دورة تدريبية فى معهد القادة الاداريين وثلاث دورات فى اساليب التنمية الادارية ، وامضى دورتين لاستزراع وتحسين الاراضى ، وسبعة اشهر فى الولايات المتحدة الامريكية لدراسة الخدمات التى تؤديها الحكومة والجمعيات التعاونية الزراعية للمزارعين بالاضافة الى انه كان نائبا لرئيس البعثة الزراعية التى اوفدها رئاسة الجمهورية لتنظيم قطاع الزراعة والتعاون بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لمدة عامين ممثلا للهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالبعثة .

وحيث انه تأسيسا على ما تقدم فان صدور القرار المطعون فيه رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٦ بتعيين ..... بوظيفة رئيس الادارة المركزية للتعاون والتنمية الريفية يكون مطابقا للقانون ، ولا وجه لكل ما ينعى على هذا القرار بموازين الترقية وباحكامها ، لانه ليس قرارا بالترقية ، ولا محل لمواجهة هذا القرار بضوابط النقل ومحاذيره ، لانه ليس قرارا بالنقل ، ولكنه قرار تعيين تملكه الجهة الادارية بموجب ما سلف بيانه من احكام القانون .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكانت الاوراق بحالية من دليل على ان ذلك القرار شاهه عوار فى غايته ، فانه يكون مطابقا للقانون ، ولا تشريب على جهة الادارة التى تملكه فى اتخاذها لها من سلطة فى ذلك اضافها عليها القانون ، وبالتالي فان هذا القرار يكون بمنأى عن الالغاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر فانه يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه القضاء بالغاءه ، وبرفض دعوى الغاء القرار المشار اليه ، مع الزام المطعون ضدهم بالمصروفات .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٤ ق و ٢٣٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٢)



خامسا - خلو بطاقة الوصف

من اشراط قضاء مدة خبرة كلية فى

ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البيئية اللازمة

لشغل الوظيفة - الاكتفاء بشرط قضاء

المدة البيئية اللازمة للرقية

قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ : التعيين فى غير ادنى الدرجات - خلو بطاقة الوصف من  
اشراط قضاء مدة خبرة كلية فى ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البيئية  
اللازمة لشغل الوظيفة بدءا من درجة بداية التعيين - لا مناص من الاكتفاء بما  
تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البيئية اللازمة للرقية من الوظيفة  
التي يشغلها العامل الى الوظيفة الاعلى - شرط ذلك - ان تكون هذه المدة  
لاحقه على الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وقضيت فى ذات  
المجموعة النوعية التي يرقى العامل خلالها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى  
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٩ فاستعرضت ما استقر عليه  
افاؤها من انه عند الرقية الى الوظيفة الاعلى يحتد بما تطلبته بطاقة وصف  
الوظيفة من وجوب قضاء المدة البيئية فى الوظيفة الادنى من الوظيفة المراد  
الرقية اليها البيئية فى الوظيفة الادنى من الوظيفة المراد الرقى اليها ، وتبين  
للجمعية ان المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين  
بالدولة غاير فى الشروط اللازمة للتعيين مباشرة فى غير ادنى الدرجات وتلك  
اللازمة للرقية اليها ، فقد اشترط فيمن يعين مباشرة فى غير ادنى الدرجات  
وجوب قضاء مجموع المدد البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدءا من درجة بداية

التعيين وهو شرط استلزمته طبيعة هذا التعيين ، اما فى الترقية فلم يسلك  
المشرع ذات النهج . اذ سكت عن اشتراط ضرورة قضاء العامل مدة خيرة فى  
ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البينية اللازمة للوصول الى الوظيفة المطلوب  
الترقية اليها ، واكتفى بتوافر اشتراطات شغل هذه الوظيفة وافرغ ذلك فى  
بطاقة وصف الوظيفة ، وعلى ذلك فطلما حلت هذه البطاقة من اشتراط قضاء  
مدة خيرة كلية فى ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البينية اللازمة لشغل  
الوظيفة بدءا من درجة بداية التعيين فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه  
البطاقة من شرط قضاء المدة البينية اللازمة للترقية من الوظيفة التى يشغلها  
العامل الى الوظيفة الاعلى على ان تكون هذه المدة - حسبما استقر عليه افتاء  
هذه الجمعية - لاحقة على الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وقضيت  
فى ذات المجموعة النوعية التى يرقى العامل خلالها .

وتطبيق ما تقدم على السيد المعروضه حالته ، فانه طالما حلت بطاقة  
وصف الوظيفة المرشح للترقية اليها من ضرورة توافر مدة خيرة كلية فلا مناص  
من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء مدة خيرة بينية لازمة  
لشغلها .

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه  
عند ترقية السيد المعروضه حالته يكتفى بما تطلبته بطاقة وصف الوظيفة المرشح  
ل للترقية اليها من وجوب قضاء مدة الخيرة المشترطة فى الوظيفة الادنى مباشرة .  
( ملف ٧٤٢/٣/٨٦ بجلسة ١٩٨٩/١٢/٦ )

### الفصل الخامس

#### سلطة جهة الادارة فى التعيين

اولا - متى قررت الجهة الادارية شغل الوظائف

الخالية بالتعيين التزمت الضوابط والاحكام

التي وضعها القانون فى هذا الشأن

قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ : تتمتع الجهة الادارية بسلطة تقديرية فى شغل الوظائف الخالية بها - إما بالتعيين او بولاء هذه الوظائف خالية - متى قررت الجهة الادارية شغل هذه الوظائف بالتعيين التزمت الضوابط والاحكام التي وضعها القانون فى هذا الشأن - من بينها الالتزام بالاسبقية الواردة بالترتيب النهائى لنتائج الامتحان فى حالة اجرائه .

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من استقراء الاوراق ان الاعلان عن وظائف مديرين وملحقين بالمكاتب السياحية بالخارج ، والتي اعلنت عنها الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى ، قد تضمنت تسع وظائف للمديرين وخمس وظائف مساعدى مديرى المكاتب السياحية بالخارج ، واشترط لوظائف مساعدى المديرين ان يكون المتقدم من شاغلى الدرجة الثانية على الاقل ، وان يكون من العاملين بالهيئة او الوزارة ، وان يكون حاصلا على مؤهل عال من احدى الجامعات او المعاهد العليا ، وان يكون قد امضى خمس سنوات متصلة على الاقل فى العمل بالهيئة او الوزارة او يكون قد امضى ثلاث سنوات متصلة فى احدى الجهتين بالإضافة الى خبرة عملية فى مجال السياحة لمدة ستين سابقتين على ذلك ، وان يجيد اللغة الاصليه للبلد الذى يرغب العمل فيه او

اللغة الثانية السائدة هناك وان يكون على المام كامل بالنواحي المالية والادارية  
بالاضافة الى اعادة الكتابة على الالة الكاتبة العربية .

ومن حيث ان نتيجة الامتحان الشفوي والتحريري اسفرت عن نجاح  
المدعى بين المتقدمين لشغل وظيفة ملحق سياحي بالمكاتب السياحية بالخارج ،  
وكان ترتيبه الثامن بين الناجحين .

ومن حيث ان قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٢٠ لسنة  
١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٥ صدر بتعيين عشرة من الناجحين  
بالتقدمين لشغل وظائف ملحقين سياحيين وتخطى المدعى ، وعين من يليه فى  
ترتيب النجاح دون سند من القانون ، سوى ما استندت عليه جهة الادارة من  
ان التعيين من الملاحظات المتروك تقديرها لجهة الادارة بصفة مطلقة .

ومن حيث ان التعيين وان كان من الملاحظات المتروك تقديرها للادارة الا  
انه يحدد من هذه السلطة ما وضعه القانون من ضوابط وما التزمت به جهة  
الادارة من شروط وضوابط ، ولقد ارسى المادة ١٨ من قانون العاملين المدنيين  
بالدولة اصلا عاما فى هذا الشأن قضت على انه " يكون التعيين فى الوظائف  
التي تشغل بامتحان بحسب الاسبقية الواردة بالترتيب النهائى لنتائج الامتحان  
وعند التساوى فى الترتيب يعين الاعلى مؤهلا فالأقدم تخرجاً فان تساوى الاكبر  
سناً... " ومؤدى ذلك انه اذا كانت جهة الادارة تتمتع بسلطة تقديرية فى  
شغل الوظائف الخالية بها التعيين فيها او يتركها خالية دون تعيين، الا انها متى  
قررت شغل هذه الوظائف بالتعيين التزمت بالضوابط والاحكام التى وضعها  
القانون فى هذا الشأن ومن بينها التزام الاسبقية الواردة بالترتيب النهائى لنتائج  
الامتحان فى حالة اجرائه .

ومن حيث ان وزارة السياحة قد اعلنت عن شغل وظائف ملحقين سياحيين بالمكاتب السياحية بالخارج ، ووضعت شروطا وضوابط ، وعقدت امتحانا تحريريا وشفويا ، واعدت عن نتيجة الامتحان وكان المدعى بين الناجحين وترتيبه الثامن وتوافرت بحقه الشروط التي وضعتها جهة الادارة ، وما كانت لها ان تتخطاه في التعيين ، الا كانت قد خالفت القاتون وانخرفت بسلطتها التقديرية في التعيين واساءت استعمالها ، مما يحق للمدعى وقد فاته الطعن على قرار التعيين بالالغاء ان يطلب التعويض عما اصابه من ضرر لتخطيه في التعيين .

( طعن ٤٣٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )

ثانيا - لم يرد المشرع لجهة  
الإدارة سلطة تقديرية في امر تعيين العاملين  
المخاطبين باحكام القانون  
١٠١ لسنة ١٩٨٣ متى توافرت  
في شأنهم مناط تطبيقه  
قاعدة رقم ( ١٨ )

المبدأ : اوجب المشرع تعيين جميع المخاطبين باحكام القانون رقم  
١٠١ لسنة ١٩٨٣ استثناء من احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لم يرد المشرع لجهة الادارة سلطة تقديرية في امر  
تعيينهم متى توافر في شأنهم عند نفاذ احكام هذا القانون مناط تطبيقه -  
تعيين العاملين المخاطبين بالقانون المذكور وما يستحقون من فروق مالية  
يكون اعتبارا من تاريخ العمل به.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمة الفتوى  
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧ فاستعرضت  
القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه والذي ينص في المادة الاولى منه  
على انه " استثناء من احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يعين بوزارة الشؤون الاجتماعية جميع القائمين  
بالعمل - عند نفاذ احكام هذا القانون - في الوحدات والمؤسسات المبينة في  
المادة الثانية ، الذين لم يبلغوا السن المقررة لانتهاء الخدمة ، وتحدد درجاتهم  
ومرتباتهم طبقا للدرجات ومراتب زملائهم المعينين بالوزارة بذات مؤهلاتهم  
وعبراتهم على الا يسبقوا هؤلاء الزملاء في الدرجات التي حصلوا عليها  
بالاقدمية المطلقة وفي الاقدمية فيها ، كما لا يجوز ان يتجاوز مرتباتهم مراتب

الزملاء المشار اليهم " . وتنص المادة الثالثة على ان " مع مراعاة احكام المادة الاولى يصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية قواعد وشروط واطضاع تحديد درجات واقتدييات ومرتببات العاملين المشار اليهم " . وتنص المادة الرابعة على ان " تشكل لجنة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية يشترك فيها ممثلون عن كل وزارة للمالية والجهاز المركزي للتنظيم والادارة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، تكون مهمتها تحديد درجات واقتدييات ومرتببات العاملين المشار اليهم طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة في هذا الشأن الا بعد اعتمادها من وزير الشؤون الاجتماعية وتنص المادة الخامسة على ان " يكون تعيين العاملين المذكورين على الدرجات التي تنشأ لهم بموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها ، مقابل تخفيض الاعانات المقررة للمؤسسات المشار اليها بقيمة الاجور الفعلية التي تصرف لهؤلاء العاملين وقت صدور هذا القانون ..... " . وتنص المادة السابعة ايضا من ذات القانون على ان " ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ..... " وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في ٤ أغسطس سنة ١٩٨٣ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع في المادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد حدد المركز القانوني للمخاطبين باحكامه تحديدا كافيا من حيث الدرجة والمرتبة والاقدمية حيث حدد درجاتهم ومرتبباتهم طبقا للدرجات ومرتببات زملائهم المعينين بوزارة الشؤون الاجتماعية بذات مؤهلاتهم وخبراتهم على الا يسبقوا هؤلاء الزملاء في الدرجات التي حصلوا عليها بالاقدمية المطلقة او في الاقدمية فيها وعلى الا تجاوز مرتببات الزملاء المشار اليهم ، ووجب ان يعين جميع هؤلاء العاملين استثناء من احكام

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فلم يشأ المشرع ان يترك لجهة الادارة سلطة تقديرية فى امر تعيينهم متى توافر فى شأنهم - عند نفاذ احكام هذا القانون - مناط تطبيقه .

ومن ثم فان قرار اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون المشار اليه - والتي مهمتها تحديد درجات واقلميات ومرتبات العاملين المتعاطين باحكام هذا القانون - يكون قرارا كاشفا عن المركز القانونى لهؤلاء العاملين والذي سبق ان اكتسبه مباشرة من هذا القانون ومجرد سرياته فى ١٩٨٣/٨/٥ ويؤكد ذلك ان المشرع نص فى المادة الرابعة سالفة الذكر على ان تبشر هذه اللجنة مهمتها طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون المشار اليه - وهى التى تتضمن دعوة من المشرع الى السلطة التنفيذية ممثلة فى وزير الشؤون الاجتماعية لاصدار القواعد التنفيذية لهذا القانون - مما يعنى ان عمل اللجنة المذكورة هو مجرد عمل تنفيذى تطبيقى كما ان ما نصت عليه المادة الخامسة من هذا القانون من ان يكون تعيين هؤلاء العاملين على الدرجات التى تنشأ لهم بموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها مقابل تخفيض الاغانات المقررة للمؤسسات التى كانوا يعملون بها بقيمة الاجور الفعلية التى تصرف لهؤلاء العاملين وقت صدور هذا القانون ، مفاده ان هؤلاء العاملين يستحقون مرتباتهم المقررة لهم طبقا لاحكام هذا القانون من وقت سريانه . هذا فضلا عن ان صرف هذه المرتبات لهؤلاء العاملين من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه مما يحقق العدالة والمساواة بين العاملين الذين ينطبق عليهم هذا القانون حتى لا يودى التراخي فى تشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة سالفة الذكر أو التراخي فى اعتماد قرارات هذه اللجنة من وزير الشؤون



الاجتماعية بالنسبة لبعض هؤلاء العاملين الى الاضرار بهم والتفرقة بين عاملين شاغلين لذات المركز القانوني .

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تعيين العاملين المشار اليهم وما يستحقونه من فروق مالية يكون اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ .

( ملف ١٠٨٥/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )



## الفصل السادس

### قرار التعيين

اولا - قرار التعيين هو الذى ينشئ للعامل

مركزه القانونى الجديد

قاعدة رقم ( ١٩ )

المبدأ : التعيين طبقا لنص المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين المدنيين بالدولة هو من قبيل الملاءمات المروكة للسلطة الادارية المختصة - القرار الادارى بتعيين العامل طبقا لهذه المادة المشار اليها هو الذى ينشئ له مركزه القانونى الجديد - منازعة العامل فى الوظيفة والدرجة المعين عليها هو من قبيل دعاوى الالغاء باعتبارها بمثابة طعن فى قرار التعيين .

الحكمة : ومن حيث ان المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، وتنص على ان " مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١٨) من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمه لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك على استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف .

ويمتخ العامل الذى يعين وفقا لحكم الفقرة السابقة اول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها او مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة ابهما اكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ،

وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة اخرى بالمؤهّل الاعلى الذى حصل عليه " .

ومن حيث ان الواقع ان التعيين طبقا لحكم هذه المادة هو من قبيل الملايمات المزروكة للسلطة الادارية المختصة ، فهو يخضع لسلطتها التقديرية دون الزام عليها بتعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى اذ لم يقيد المشرع باجراء هذا التعيين والقرار الادارى بتعيين العامل طبقا لهذه المادة هو الذى ينشئ له مركزه القانونى الجديد وبمحكم اللزوم فان هذا القرار يكون بتعيين العامل فى وظيفة معينة وفى الدرجة الخاصة بها ويحدد بذلك مركزه القانونى الجديد المستمد من قرار التعيين ، ومن ثم فان منازعة العامل فى الوظيفة والدرجة المعين عليها على هذا النحو انما هو من قبيل دعاوى الالغاء باعتبارها بمثابة طعن فى قرار التعيين ، وتخضع بالتالى لاجراءات ومواعيد الطعن بالالغاء ، كما انه يتعين على الجهة الادارية فى حالة اذا كان القرار مخالفا للقانون ، ان تسحبه خلال الميعاد المقرر للسحب ، الا اذا كان منعما فيحوز لصاحب الشأن ان يطعن عليه بالالغاء ، وللجهة الادارية ان تصححه دون التقييد بميعاد .

ومن حيث ان القرار المعيب يكون متقدما اذا بلغت مخالفته للقانون حدا من الجسامة يجعل القرار مجردا من طبيعته كقرار ادارى ، او ان يكون مرد جسامة المخالفة الى تغلّى القرار فى تكوينه عن الاساس الجوهرى الذى يعتمد عليه القانون فى ترتيب الاحكام التى يقررها لامكان ضرورى .

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان " يكون التعيين ابتداء فى ادنى وظائف المجموعة النوعية الواردة فى جدول وظائف الوحدة ، ويجوز التعيين فى

غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي تضعها لجنة شؤون الخدمة المدنية .... " وتنص المادة (١) من قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (١) سنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدنى الوظائف على أن يكون التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وفقاً للقواعد المقررة ومراعاة توافر الشروط التالية :

١- أن يكون التعيين في حدود ١٠٪ من عدد الوظائف الشاغرة في كل درجة من كل مجموعة نوعية من الوظائف على مدار السنة .  
٢- أن تتوفر في المرشح للتعين الشروط اللازمة لشغل الوظيفة من حيث نوع ومستوى التأهيل العلمي والخبرة طبقاً لجدول ترتيب وتوصيف الوظائف .

٣- ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدة البينية اللازم قضائها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقاً لشغل مجموعة نوعية على حدة بدءاً من درجة بداية التعيين بها .  
٤- أن تتوفر في مدة الخبرة المشار إليها الشروط المقررة في الوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد عن المدة اللازم توافرها لشغل الوظيفة ..... " .

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن " يشترط للاعتداد بمدد الخبرة المشار إليها في المادة السابقة ما يلي :

١- أن تكون تالية للحصول على المؤهل الدراسي المشروط لشغل الوظيفة المرشح لها والذين من بطاقة وصف وظيفة محاسب ثان من الدرجة الثانية بمجموعة الوظائف التخصصية ( التمويل والمحاسبة ) أنها تشترط فيمن

يعين فيها الحصول على مؤهل تجارى عالى ، وقضاء مدة يمنية قدرها ثمان سنوات على الاقل فى وظيفة من الدرجة الادنى مباشرة .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم ولما كان الثابت أن المدعين ( الطاعنين ) عينوا بالهيئة المدعى عليها بمؤهلات متوسطة ، وشغلت الاولى وظيفة كاتب شئون مالية ثان من الدرجة الثانية فى ١٩٨٣/٥/٣١ ، وحصلت على بكالوريوس للمعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية دور مايو سند ١٩٨٣ ، والثانى ( ..... ) فقد حصل على بكالوريوس التجارة ( شعبة محاسبة ) فى دور مايو ١٩٨٣ ، وشغل وظيفة كاتب ثان شئون مالية من الدرجة الثانية اعتبارا من ١٩٨٣/٩/١٤ ، والثالث ( ..... ) فقد شغل وظيفة كاتب ثان من الدرجة الثانية فى ١٩٨١/٦/١٦ ، وحصل على بكالوريوس للمعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ( دوى مايو ) سنة ١٩٨٤ ، أما الرابع ( ..... ) فقد شغل وظيفة كاتب سكرتارية وعقوبات ثان من الدرجة الثانية بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٤ ، وحصل على بكالوريوس للمعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية سنة ١٩٨٤ ، فمن ثم فان القرارين رقمى ٥٢٠ سنة ١٩٨٣ ، ٤٥٠ سنة ١٩٨٤ بتعيين المدعين ( الطاعنين ) فى وظائف من الدرجة الثانية بمجموعة الوظائف التخصصية ( التمويل والمحاسبة ) ، طبقا للمادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وبرغم تخلف الشرط الخاص بمدة الخبرة العملية اللازمة لشغل هذه الوظائف وهو الشرط الاساسى الذى يقوم عليه نظام التعيين فى غير ادنى الدرجات ، والذي يفرقه عن التعيين فى ادناها ، مما لا قوام للقرار بغير تحقيقه فان القرارين المذكورين يكونان قد صدرامشويين بعيب جسيم يتخلل بهما الى الدرجة العدمية ، وتكون الجهة الادارية واذا اصعدت القرار رقم ٣٦٧ سنة

١٩٨٦ ، بسحبهما قد اغفلت صحيح حكم القانون ، ويقدم الطعن على هذا القرار غير قائم على سند من القانون حريا بالرفض ، واذا اتخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، فإنه يكون قد صادق صحيح حكم القانون ، الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الطعن، والزام الطاعنين المصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن ١٩٩٣ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩/٦/١٩٩٣ )

## ثانيا - تحديد أقدميات العاملين

المرشحين للتعين من قبل اللجنة الوزارية

للخدمات اعتبارا من تاريخ الترشيح

قاعدة رقم ( ٢٠ )

المبدأ : عين المشرع فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ أقدميات العاملين المرشحين للتعين من قبل اللجنة الوزارية للخدمات اعتبارا من تاريخ الترشيح ، ولو تراخى صدور قرار التعيين عن هذا التاريخ - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أبان تاريخ استحقاق أول علاوة دورية للمعين الجديد وذلك فى يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى التاسع من أكتوبر سنة ١٩٩٢ واستبان لها أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ يعمض الاحكام الخاصة بالتعيين فى الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام حول فى مادته الاولى اللجنة الوزارية للخدمات سلطة ترشيح الخريجين للتعين بتلك الجهات ، ونص فى مادته الثانية على انه " مع عدم الاخلال بالاقدمية المقررة للمحندين تحدد أقدميات العاملين الذين يتم اختيارهم للتعين طبقا للمادة (١) من هذا القانون من تاريخ الترشيح " ، كما استبان لها أن المادة ٢/٤١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه " وتستحق العلاوة الدورية فى أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين او من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة " .



واستظهرت الجمعية من هذين النصين ان المشرع فى القانون رقم ٥٨ لسنة ٧٣ المشار اليه عين اقدميات العاملين المرشحين للتعين من قبل اللجنة الوزارية للخدمات اعتبارا من تاريخ التشريع ، ولو تراخى صدور قرار التعين عن هذا التاريخ فى حين ابان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تاريخ استحقاق اول علاوة دورية للمعين الجديد وذلك فى اول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعين.

وإذا كان ما تقدم وكان السيد /..... عين بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦ فى وظيفة من الدرجة الثالثة بالمجموعة النوعية لوظائف المكتبات والوثائق بديوان عام الاكاديمية ، معرد اقدميته فيها الى ١٩٨١/٦/٣٠ (تاريخ ترشيح القوى العاملة ) فمن ثم يتعين القول بأنه - وقد مضى على تعيينه بهذه الوظيفة وباقدميته فيها سنة كاملة فى ١/٧/١٩٨٢ . فانما يستحق العلاوة الدورية المقررة فى هذا التاريخ ، على ان تقوم الجهة المنقول اليها والتي يتبعها حاليا ( رئاسة مجلس الوزراء ) باجراء التسوية الخاصة بذلك مع استثناء الآثار المالية من الجهة المنقول منها ( اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ) .

ومن حيث انه لا وجه للقول بأن آثار التعين لا تبدأ الا من تاريخ صدور قرار التعين من السلطة المختصة دون تاريخ التشريع عن طريق اللجنة المشار اليها لما فى ذلك من تعارض مع صريح نص المادة (٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ والذي اعتبر اقدمية المعين من تاريخ التشريع ، وهو ما يتعين اعمال حكمه والنزول عند صريح مقتضاه ، وترتيب جميع الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة العامة من هذا التاريخ عدا ما كان مرتبطا بواقعة تسلم العمل مثل استحقاق الاجر .

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد/ ..... الباحث برئاسة مجلس الوزراء فى العلاوة الدورية المقررة فى ١٩٨٢/٧/١ .

( فتوى رقم ١٢١٤/٤/٨٦ جلسة ١٠/٩/ ١٩٩١ )

ثالثا - تراخى جهة الادارة -

فى اخطار العامل المرشح بمعرفة

القوى العاملة بقرار التعيين لتحديد أقدمية

العامل فى هذه الحالة اذا ما علم بالقرار

وبادر الى تسلم عمله من تاريخ ترشيحه

قاعدة ( ٢١ )

المبدأ : الاصل ان من يرشح بمعرفة القوى العاملة للتعين فى احدى الوظائف طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ ببعض الاحكام الخاصة بالتعيين فى الحكومة والقطاع العام لتحديد اقدميته من تاريخ هذا الرشح اذا ما صدر القرار بتعيينه من السلطات المختصة وأخطر به بالطريق الذى رسمته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبادر الى تسلم عمله أما حيث تراخى جهة الادارة فى اخطار العامل بقرار التعيين ، مما يؤدى الى عدم تحقق علمه بالقرار لسبب يرجع الى خطأ الادارة ، فإنه اذا ما علم بالقرار علما يقينيا وبادر الى تسلم عمله فحينئذ تحدد الاقدمية من تاريخ الرشح اذا اخطر بقرار التعيين بالطريق الذى رسمته اللائحة التنفيذية المذكورة ولم يتسلم العمل تنفيذا لقرار التعيين فى الميعاد المحدد قانونا أيا كان سبب ذلك يكون سقط ، واعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن - اذا ما عنته جهة الادارة - رغم ذلك وتسلم العمل فإن أقدميته تكون من تاريخ هذا التعيين الجديد - اذا لم تصدر جهة الادارة قرارا جديدا بالتعيين واكتفت بالقرار السابق وقبلت تنفيذه بتسلمه العمل فحينئذ تحدد الاقدمية من تاريخ تسلم العمل وما يترتب على ذلك من آثار .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٧ فاستبان لها ان القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بالتعيين فى الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام أجاز تعيين الخريجين فى الوظائف الخالية أو التى تخلو فى لوزارات والمصالح العامة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها دون اجراء الامتحان أو الاختبار المنصوص عليه فى قوانين هذه الجهات وذلك بقرار من اللجنة الوزارية للخدمات بناء على اقتراح وزير القوى العاملة على أن تحدد أقدميات العاملين الذين يتم اختيارهم للتعيين وفقا لاحكام هذا القانون من تاريخ التشريع . كما استظهرت الجمعية العمومية الاجراءات التى اوردتها المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نصت على ان يخطر العامل بالقرار الصادر بتعيينه بخطاب موصى عليه تحدد فيه مهلة لتسلم العمل لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على شهر والا اعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن وذلك ما لم يقدم عنذرا تقبله السلطة المختصة .

وتطبيقا لذلك فالاصل ان من يرشح بمعرفة القوى العاملة للتعيين فى احدى الوظائف طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه تحدد أقدميته من تاريخ هذا التشريع اذا ما صدر القرار بتعيينه من السلطات المختصة وخطر به بالطريق الذى رسمته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبادر الى تسليم عمله أما حيث تراخى جهة الادارة فى اخطار العامل بقرار التعيين ، مما يودى الى عدم تحقق علمه بالقرار لسبب يرجع الى خطأ الادارة ، فانه اذا ما علم بالقرار علما يقينا وبادر الى تسليم عمله فحيث تحدد الاقدمية

من تاريخ الرشيح حتى لا يضار العامل بسبب تراخي الادارة فى اخطاره بقرار تعيينه ، أما اذا اخطر بقرار التعيين بالطريق الذى رسمته اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولم تسلم العمل تنفيذ لقرار التعيين فى الميعاد المحدد قانونا أيا كان سبب ذلك : اى سواء امتنع بعمل ارادى من جانبته عن تنفيذ قرار التعيين وعن تسلم العمل استجابة للرشيح ، أو بسبب اجنبى لا دخل لجهة الادارة فيه ولا يرجع الى اى خطأ ينسب اليها فإن ترشيحه يكون قد سقط ، واعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن . ولكن اذا ما عينته جهة الادارة رغم ذلك وتسلم العمل فإن أقدميته تكون من تاريخ هذا التعيين الجديد . اما اذا لم تصدر قرارا جديدا بالتعيين واكتفت بالقرار السابق - كما هو الحال فى الحالة المعروضة - وقبلت تنفيذه بتسليمه العمل فحينئذ تتحدد الاقدمية من تاريخ تسلم العمل . وما يترتب على ذلك من آثار أهمها استحقاق العلاوة الدورية فى اول يوليو التالى لمضى سنة على استلام العمل وفقا لنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ولما كان المعروضة حالتها قد اخطروا بقرار التعيين عقب صدوره على العنوان الموجود لدى جهة الادارة ولكن حال دون تسلمهما العمل وجود الاول خارج البلاد والثانية لارتداد المظروف مؤشرا عليه بعبارة " غير معروف " وهى اسباب لا دخل لجهة الادارة بها التى التزمت بما يفرضه عليها القانون فى هذا الشأن ومن ثم فإن أقدميتهما تتحدد فى الوظيفة اعتبارا من تاريخ تسلم العمل وما يترتب على ذلك من آثار أهمها استحقاق العلاوة الدورية فى اول يوليو التالى لمضى سنة على استلام العمل .

- ٧٠ -

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفقهوى والتشريع الى ان  
استحقاق العلاوة الدورية فى الحالة المعروضة يكون فى اول يوليو التالى لمضى  
سنة على استلام العمل .

( ملف ١٠٧٨/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٤/١٥ )

رابعاً - جواز التعيين كمدرسين في المدارس الابتدائية والاعدادية وما في مستواههما طبقاً للقانون ١٩٣/١٩٥٥ استثناء لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ : التعيين في وظائف مدرسين في المدارس الابتدائية والاعدادية وما في مستواههما طبقاً للقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ - امر الاحكام جوازى لجهة الدارة - لا يتم بقوة القانون - وهذا استثناء لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه أو الخروج به على القواعد القانونية في التعيين .  
الحكمة : ومن حيث ان مفاد الطعن المائل يدور حول ما اذا كانت اقدمية الطاعن في التعيين تحسب من تاريخ صدور قرار التعيين في ١٩٦٩/٨/٤ بالقرار الوزاري رقم ٦١٢ لسنة ١٩٦٩ ام من تاريخ تخرجه وحصوله على بكالوريوس العلوم المالية والتجارية والزربية شعبة للعلمين دور نوفمبر سنة ١٩٦٨ وذلك في ضوء احكام القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر باستثناء وزارة الزربية والتعليم من احكام المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة الاولى من القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ وعلى النحو الذي يتمسك به الطاعن ويعتبره سنداً لطلباته .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون المشار اليه تنص على انه " استثناء من احكام المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة الاولى من القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ المشار اليهما ، يجوز لوزارة الزربية والتعليم تعيين المدرسين اللازمين للمدارس الابتدائية والاعدادية وما في مستواههما على ان تستوفي مسوغات التعيين خلال تسعة اشهر من تاريخ تعيين كل منهم والا اعتبر مفصولاً " .

ومن حيث انه يبين من صريح عبارة نص المادة الاولى من القانون سالف الذكر انه ورد استثناء على الاصل العام فى مسألتين الاولى جواز التعيين لفئة معينة من خريجي الكليات والمعاهد التربوية كمدرسين فى المدارس الابتدائية والاعدادية وما فى مستواهما دون استيفاء مسوغات التعيين عند تعيينهم على ان تستوفى بعد ذلك وخلال تسعة اشهر والاستثناء الثانى هو تأجيل تجديد الذكور منهم - وذلك هو كل ما نص عليه القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ الذى يستند الطاعن عليه فى طلب ارجاع اقدميته فى التعيين الى تاريخ حصوله على المؤهل الذى عين بمقتضاه والقانون المشار اليه فى نصه على هذين الاستثنائين جعل التعيين رغم الحاجة الملحة للمدرسين جوازيا لجهة الادارة فلم يجعله يتم بقوة القانون حيث وردت عبارة النص بانه يجوز للوزارة تعيين المدرسين وهذا الاستثناء يقدر بقدره فلا يجوز التوسع فى تفسيره ، او القياس عليه او الخروج به على القواعد القانونية فى التعيين خاصة فى مجال تحديد اقدمية للمعين بقرار ادارى فردى .

( طعن ٣١١ لسنة ٣٢ قى جلسة ١٩٩٢/١١/٢١ )



## الفصل السابع

### التعيين تحت الاختبار

#### قاعدة رقم ( ٢٣ )

المبدأ : عاملون بالقطاع العام - وضع العامل تحت الاختبار - ثبوت  
الصلاحية - عدم خضوع العامل لفترة اختبار مرة ثانية.

الفتوى : لمشرع فى المادة ١٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ رغبة منه فى التثبت من مدى صلاحية  
المعين فى غير الوظائف العليا فى الاضطلاع باعباء الوظيفة العامة قرر وضعه  
تحت الاختبار لمدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ تسليمه العمل وحظر فى  
الوقت ذاته وبعبارة عامة مطلقة وضع العامل تحت الاختبار أكثر من مرة  
واحدة الامر الذى يكشف بجلاء عن أن وضع العامل تحت الاختبار لا يكون  
الا عند تعيينه لأول مرة فاذا ثبتت صلاحيته للقيام باعباء الوظيفة فلا يتأتى أن  
يوضع مرة اخرى تحت الاختبار ولو اعيد تعيينه فى وظيفته السابقة او فى  
وظيفة اخرى دون ان ينتقص من ذلك أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام  
المشار اليه قسم فى المادة ٩ منه وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية واعتبر  
كل مجموعة وحدة متميزة فى مجال التعيين والترقية والنقل والاعارة اذ أن هذه  
التقسيمات لا تتعارض وقضاء فترة الاختبار لمرة واحدة عند التعيين لأول مرة  
باعتبار ان فترة الاختبار انما شرعت لاستكشاف مدى صلاحية العامل  
للعرض على النظام القانونى الذى يحكم الوظيفة التى يشغلها العامل سواء استمر  
فى هذه الوظيفة او اعيد تعيينه فى غيرها مادامت قد ثبتت صلاحيته فى الفترة  
الاولى .



## الفصل الثامن

### اعادة التعيين

اولا - اثر اعادة التعيين على الاجر

### والمدة السابقة

قاعدة رقم ( ٢٤ )

المبدأ : مقتضى المادة (٢٣) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أنه اذا أعيد تعيين العامل في وظيفته السابقة تعين منحه أجره الاصلى الذى كان يتقاضاه في هذه الوظيفة - يحفظ للعامل بالمدة التى قضيت في تلك الوظيفة فى الاقدمية - يستمد العامل حقه فى ذلك من القانون مباشرة دون ترخص من جهة الادارة ومزدى ذلك ان سلطة الادارة فى حساب مدة الخدمة السابقة سلطة مقيدة - لا يجوز للادارة حساب الفترة الزمنية ما بين انتهاء خدمة العامل فى وظيفته السابقة وصدور قرار اعادة التعيين فى اقدمية الدرجة التى اعيد تعيين العامل فيها - حساب هذه الفترة دون سند من القانون يصمم القرار الصادر فى هذا الشأن فلا تلحقه حصانة ويجوز محجه فى اى وقت دون التقيد بالمواعيد المقررة قانونيا - اساس ذلك : ان القرار فى مثل هذه الاحوال يعتبر من قبيل التسويات المتعمدة التى لا تلحقها الحصانة .

الحكمة : ومن حيث أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء متون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية او فى النشرات التى تصدرها للمصالح العامة او اعلان صاحب الشأن به . وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت

القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب ان يت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه ، ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده قد منح اجازة بدون مرتب تنتهى فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٧٨ فتقدم طالبا امتداد الاجازة لعام اخر ، فرفض طلبه ، واخطرتة ادارة شؤون العاملين بالكتاب رقم ١٠١٠ فى ٧ من مارس سنة ١٩٧٨ على عنوانه بالخارج بضرورة الحضور لاستلام عمله ، وفى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٨ صدر القرار للمطعون فيه رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٨ بانتهاء خدمته لانتقطاعه عن العمل ، وأخطر بهذا القرار بكتاب منطقة اتوبيس شمال القاهرة رقم ٥١ بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٧٩ محل عنوانه بالخارج ، فاقام دعواه فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٨١ طالبا الغاء القرار المشار اليه ، ومن ثم تكون هذه الدعوى - فضلا عن انه لم يسبقها تظلم الى الجهة الرئاسية فى المواعيد القانونية - قد اقيمت بعد المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ومن ثم تكون غير مقبولة شكلا .

ومن حيث أن ما يأخذه المطعون ضده على القرار المطعون فيه من مثالب عددها فى مذكرته المقدمة فى سبتمبر سنة ١٩٨٥ ، يتعين الالتفات عنها بعد أن استغلق عليه الطعن فى القرار المشار اليه لقوات المواعيد القانونية .

ومن حيث ان المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى بأنه يجوز اعادة تعيين العاملين فى وظيفته السابقة بذات اجره الاصلى الذى كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التى

قضاها في وظيفته السابقة في الاقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على الا يكون التقرير الاخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف .

ومن حيث ان الاستفادة من ذلك انه اذا ما أعيد تعيين العامل في وظيفته السابقة تعين منحه الاجر الاصلى الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في تلك الوظيفة في الاقدمية ، والعامل يستمد حقه هذا من القانون مباشرة دون ترخص من جهة الادارة ، كما أن مقتضى النص السابق ان الفترة الزمنية ما بين انتهاء خدمة العامل فى وظيفته السابقة وصدور قرار اعادة تعيين لا يجوز احتسابها فى اقدمية الدرجة التي اعيد تعيينه العامل فيها ، وسلطة الادارة فى هذا الشأن بدورها سلطة مقيدة ، ومن ثم لا يجوز لها احتساب هذه الفترة فى اقدمية الدرجة الا فى الحالات والشروط والاورضاع المنصوص عليها فى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ، ومن ثم اذا ما احتسبت جهة الادارة الفترة ما بين انتهاء خدمة العامل وإعادة تعيينه فى اقدمية الدرجة دون سند من الثابت ، فان قرارها فى هذا الشأن يعتبر من قبل التسويات التي لا تلحقها أية حصانة ويجوز لها سحبها فى اى وقت دون التقيد بالمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق انه بتاريخ ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٩ وافقت لجنة شئون العاملين بالهيئة على طلب المطعون ضده باعادة تعيينه بالهيئة على اسقاط مدة الفصل واعتمد هذا القرار من رئيس مجلس الادارة فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ ، وخطر المطعون ضده بهذا القرار الا انه لم يحضر لاستلام عمله وبتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٨٠ تقدم بطلب اخير لاعادته الى

العمل ووافق السيد رئيس مجلس الادارة على ذلك فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ ، وتسلم العمل فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، وفى ٨ من يناير سنة ١٩٨١ صدر القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ متضمنا اعادة تعيين المذكور اعتبارا من ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالدرجة الثانية وبأول مربوط الدرجة واسقاط الفترة من اول يوليه سنة ١٩٧٨ الى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ من مدة خدمته بالهيئة ومن الدرجة التى كان يشغلها ومن المعاش . وفى اول فبراير سنة ١٩٨١ تقدم المطعون ضده بتظلم من القرار المشار فاحيل الى الادارة القانونية حيث انتهت فى ٩ من مارس سنة ١٩٨١ الى سحب القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من اسقاط الفترة من اول يوليه سنة ١٩٧٨ الى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ من مدة خدمته ، واعتبار تلك الفترة اجازة بدون أجر بعد اعادة العرض على لجنة شئون العاملين ، ومساعدة المطعون ضده عن الانقطاع بدون اذن عن الفترة المشار اليها.

وقد وافق رئيس مجلس الادارة على ما أنتهت اليه المذكرة المشار اليها وذلك فى ٩ من مارس سنة ١٩٨١ وفى ١١ من يونيه سنة ١٩٨٦ عرض الموضوع على لجنة شئون العاملين فقررت عدم الموافقة واعتمد رئيس مجلس الادارة هذا القرار فى ١٤ من يونيه سنة ١٩٨١ .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن القرار المطعون فيه رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ قد صادف صحيح حكم القانون فيما تضمنه من اسقاط الفترة من اول يوليه سنة ١٩٧٨ تاريخ انتهاء خدمة المطعون ضده الى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ مد مدة الخدمة ومن الدرجة التى كان يشغلها وذلك طبقا لنص المادة ٢٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة على ما سلف ايضاحه ، كما لا يجوز احتسابها طبقا لقواعد ضم مدد الخبرة السابقة باعتبار أن ضم هذه المدد قاصر

على درجة بداية التعيين ، وترتبط على ذلك يكون قرار لجنة شؤون العاملين .  
والمعتمد من رئيس مجلس الادارة فى ١٤ من يونيه سنة ١٩٨١ بعدم الموافقة  
على احتساب هذه المدة بدوره قرار سليم متفق مع حكم القانون ، وأما القرار  
الصادر من رئيس مجلس الادارة فى ٩ من مارس سنة ١٩٨١ بالموافقة على  
احتساب هذه المدة بناء على ما انتهت اليه الادارة القانونية بالهيئة ، فهذا القرار  
صدر مخالفا للقانون ويجوز سحبه فى اى وقت وكما سلف القول باعتباره ان  
سلطة الادارة فى احتساب المدد ما بين انتهاء الخدمة واعادة التعيين هى سلطة  
مقبده ومن ثم لا تتحضر كقاعدة عامة قراراتها فى هذا الشأن ان هى صلت  
بالمخالفة للقانون .

ومن حيث انه لا حجة لما ذهب اليه الادارة القانونية بالهيئة من  
احتساب هذه المدة ووافق عليه رئيس مجلس الادارة فى ٩ من مارس سنة  
١٩٨١ استنادا الى أن قرار انتهاء خدمة المطعون ضده قد صدر مخالفا للقانون -  
لا حجة فى ذلك - ذلك ان قرار انتهاء خدمة المطعون ضده قد تضمن بفوات  
المواعيد القانونية للطعن عليه ، ومن ثم يتعين ترتيب كافة اثاره ومنها انه فى  
حالة اعادة التعيين فلا يجوز احتساب الفاصل الزمنى بين قرار انتهاء الخدمة  
وقرار اعادة التعيين ولذلك يكون طلب المدعى الغاء القرار رقم ٩ لسنة ١٩٨١  
غير قائم على سند من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول  
الدعوى بالنسبة لطلب الغاء القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٨ قد اصاب الحق فى  
قضائه ، واما ما قضى به من اعتبار الخصومة متتهيه بالنسبة للقرار رقم ٢١  
لسنة ١٩٨١ فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين

معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه رفض الدعوى بالنسبة لطلب  
الغاء القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ والزام للدعى المصروفات .  
( طعن ١٢١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )



ثانيا - منط احتفاظ العامل الذى يعاد تعيينه

باجره فى الوظيفة السابقة

قاعدة رقم ( ٢٥ )

المبدأ : منط احتفاظ العامل الذى يعاد تعيينه بأجرة فى الوظيفة السابقة هو اتصال مدة الخدمة بحيث لا يقطع اتصالها أى فاصل زمنى أيا كانت مدته . اذا تخلف هذا المنط وجب تحديد المعاملة المالية للعامل فى الوظيفة الجديدة على أساس بداية مربوط الدرجة المعين عليها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وينص فى المادة ٢٥ منه على ان " يستحق العامل عند التغبين بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الاجور رقم (١) المرافق لهذا القانون .

ويستحق العامل اخره اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل ، ما لم يكن مستبقى بالقوات المسلحة فيستحق اجره من تاريخ تعيينه واستثناء من ذلك اذا اعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة اخرى فى نفس درجته او فى درجة اخرى احتفظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وان تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والمعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم فى الوحدات التى تسرى عليها احكام هذا القانون .

والمستفاد من ذلك ان الاصل العام فى تحديد المعاملة للمالية للعاملين ان يحصل العامل عند تعيينه على بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها ، واستثناء من هذا الاصل احتفظ المشرع للعامل الذى يعاد تعيينه فى وظيفة من مجموعة اخرى فى نفس درجته او فى درجة اخرى بالاجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان اجره فى الوظيفة السابقة اكبر من الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها ، على الا يتجاوز نهايته . واشترط لذلك ان تكون مدة الخدمة متصلة بحيث لا يقطع اتصالها اى فاصل زمنى ايا كانت مدته . فاذا ما توافر مناط هذا الاحتفاظ وهو اتصال مدة الخدمة احتفظ العامل الذى يعاد تعيينه باجره فى الوظيفة السابقة ما اذا تخلف هذا المناط وجب تحديد المعاملة المالية للعامل فى الوظيفة الجديدة على اساس بداية مربوط الدرجة المعين عليها .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان السيد/..... احيل الى المعاش فى ١٩٨٥/٧/١ وكان مرتبه الاساسى ٧٥٠,٢٠٢ جنيه ثم اعيد تعيينه فى وظيفة رئيس ادارة مركزية من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدنى فى ١٩٨٦/٣/١٠ وبداية مربوطها ١٤٠ جنيه وان السيد/..... احيل الى المعاش فى اول يونيه سنة ١٩٨١ وكان مرتبه الاساسى ٧٥٠,٢٠٢ جنيه ثم اعيد تعيينه فى وظيفة من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدنى فى ١٩٨٧/٥/١٢ وبداية مربوطها ١٤٠ جنيه لما كان ذلك فان الاستثناء الذى اوردته نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لاحتفاظ العامل بمرتبه فى الوظيفة السابقة عند تعيينه فى الوظيفة الجديدة لا يجوز تطبيقه فى شأن السيدين المذكورين لوجود فاصل زمنى بين الاحالة الى المعاش فى القوات المسلحة ، واعادة التعيين فى وزارة الطيران المدنى وتبعاً

لذلك فان للرتب المستحق لكل منهما عند اعادة التعيين تحدد على اساس  
بداية درجة الوظيفة التي اعيد التعيين عليها وهو ١٤٠ جنيه .  
لذلك ، انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحديد  
الرتب المستحق لكل من السيد / ..... والسيد / ..... عند اعادة  
تعيينهما بوظيفتي رئيس ادارة مركزية من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدني  
على اساس بداية مربوط الدرجة التي عينا عليها وهو ١٤٠ جنيه .  
( ملف رقم ١١٧٨/٤/٨٦ فى ١٩٨٩/١٢/٢٠ )

ثالثا - شروط احتفاظ العامل بالمدة التي  
قضتها في وظيفته السابقة في الالتمية  
قاعدة رقم ( ٢٦ )

المبدأ : نقل العامل من مجموعة نوعية الى اخرى مختلفة لجهة المنقول  
اليها - مخالفة للقانون - يمكن اعتباره بمثابة إعادة تعيين في وظيفة من مجموعة  
اخرى وفقا لحكم المادة ٣/٢٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما قد  
استوفى شروط شغلها وقبل ذلك - لا محل لتطبيق حكم المادة ٢٣ - لان  
شرطها إعادة التعيين في وظيفة من ذات المجموعة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المتعلقة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ فاستعرضت فتاها المشار  
اليها بملحة ١٩٨٧/١٢/٢٣ " ملف رقم ٣٧٤/٦/٨٦ " كما تبين ان المادة  
(٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٨ تنص على ان " تضع كل وحدة هيكلا تنظيميا لها يعتمد من السلطة  
المختصة .... " .

وتضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة  
وتحديد واجباتها ومسؤولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها  
وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات  
المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ... " وتنص المادة (١١) من ذات  
القانون على ان " تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لاحكام هذا القانون الى  
مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية  
والنقل والندب " . كما تنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أنه " استثناء  
من حكم المادة ١٧ يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان

يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات  
أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته  
السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوب لشغل الوظيفة التي  
يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة  
بمرتبة ضعيف " . وكذلك تنص المادة ٢٤ منه على أن " تعتبر الأقدمية في  
الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل  
اعتبرت الأقدمية كما يلي : ..... ٣ ) إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من  
مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أعيرى تحسب أقدميته في هذه  
الحالة من تاريخ إعادة تعيينه " . وأخيراً تنص المادة ٥٤ منه على أنه " يجوز نقل  
العامل من وحدة إلى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه ... " .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع اتجه في القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٨ المشار إليه إلى الأخذ بنظام موضوعي لترتيب الوظائف يقوم على  
الاعتداد بواجبات الوظيفة ومسئوليتها وتحديد شروط التأهيل اللازمة لها بناء  
على طبيعة ونوعية تلك الواجبات والمسؤوليات وليس فقط عن طريق الاعتداد  
بالمؤهلات الحاصل عليه من يشغل هذه الوظيفة . الذي لا يبدو أن يكون شرطاً  
من شروط شغل بعض الوظائف وفي إطار هذا النظام تقسم وظائف الوحدات  
الخاضعة لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة إلى مجموعات نوعية تضم كل  
منها جميع الوظائف التي تشابه في طبيعة الأعمال وإن اختلفت في مستويات  
المسؤولية . وتعد كل مجموعة وحدة متميزة ومغلقة في مجال التعيين والترقية  
والترتيب .

وإذا أجاز المشرع في المادة (٥٤) من القانون المذكور نقل العامل من  
وحدة إلى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه ، فإن النظام

الموضوعى لرتب الوظائف الذى اعتنقه المشرع يقتضى أن يتم النقل بين مجموعتين نوعيتين متماثلتين ، حيث لا يسوغ النقل الى مجموعة نوعية مغايرة لتلك التى يتنى اليها العامل بالوحدة للنقول منها ، لما فى ذلك من اهدار لنظام المجموعات النوعية المغلقة .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد نقل من مجموعة نوعية الى اخرى مختلفة بالجهة للنقول اليها ، فان هذا الاجراء ولئن خالف صحيح حكم القانون، الا أنه يمكن اعتباره بمثابة اعادة تعيين للعامل المذكور فى وظيفة من مجموعة اخرى فى نفس الدرجة وفقا لحكم المادة ٣/٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، طالما قد استوفى المذكور اشتراطات شغلها وقبل ذلك ، حيث تحسب اقدميته فى هذه الحالة اعتبارا من تاريخ اعادة تعيينه " تاريخ النقل " . ولا وجه للنقول بتطبيق حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على الحالة المعروضة اذ يشترط لاعمالها ان تكون اعادة التعيين فى وظيفة العامل السابقة او وظيفة اخرى مماثلة اى ان يعاد التعيين فى ذات المجموعة النوعية التى كان يتنى اليها العامل سواء فى الوحدة التى كان يعمل بها او فى وحدة اخرى حتى يحتفظ له بالمدة التى قضاه فى وظيفته السابقة فى الاقدمية . اما اذا اعيد التعيين فى مجموعة نوعية مغايرة فلا محل لتطبيق المادة ٢٣ لتحلف مناط تطبيقها .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأيها السابق بجلية ١٩٨٧/١٢/٢٣ " ملف رقم ٣٧٤/٦/٨٦ " فيما خلصت اليه من عدم جواز النقل فى الحالة المعروضة وجواز اعتباره بمثابة اعادة تعيين وفقا لحكم المادة (٣/٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر اذا قبل العامل ذلك .

( ملف رقم ٣٧٤/٦/٨٦ بجلية ١٩٨٨/١١/٣٠ )

## الفصل التاسع

### مسائل متنوعة

اولا - احتساب مدة الخدمة

العسكرية والوطنية عند التعيين

قاعدة رقم ( ٢٧ )

المبدأ : العاملون المعينون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة  
تحتسب لهم مدة خدمتهم العسكرية والوطنية باعتبارها فى حكم الخدمة  
المدنية - وتعتبر كمدة خيرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .

الفتوى : مقتضى نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية  
الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ان المشرع ابان طبيعة وتكييف الخدمة  
العسكرية والوطنية فوصفها بانها وكأنها قضيت بالخدمة للمدنية وقرر حسابها  
للعاملين الذين يعينون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة كما اعتبرها  
كمدة خيرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام وبذلك يكون المشرع قد غير  
مفهوم الخدمة العسكرية فبعد ان كان ينظر اليها على اساس انها حرمت المخذ  
من التعيين مع زملائه فى التخرج نوه الى انها تعتبر فى مقام مدة الخدمة المدنية  
وبهذا الوصف الاخير اضحى الاصل هو ضمها باعتبارها فى حكم الخدمة  
المدنية واورد المشرع قيذا وحيدا على ذلك مقاده الا يسبق العامل الذى ضمت  
له مدة خدمته العسكرية زميله فى التخرج المعين معه فى ذات الجهة وبذلك  
يكون المشرع قد اسقط القيد الخاص بعدم سابقة التوظيف كشرط لضم مدة  
الخدمة العسكرية والوطنية - تطبيق تعيين احد العاملين ثم انتهاء خدمته  
للاتقطاع واعادة تعيينه بعد ذلك فانه يترتب على تقدمه بطلب لحساب مدة

تجنيده في الفترة ما بين انتهاء خدمته وإعادة تعيينه وجوب حساب مدة خدمته العسكرية دون ان يتقص من ذلك ان إعادة تعيينه طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقتضى اسقاط المدة ما بين انتهاء خدمته وإعادة التعيين ذلك ان لكل من المادة ٢٣ من القانون المشار اليه والمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ مجال اعمال مستقل بحيث يتعين اعمال حكم كل منها بالقدر الذي لا يعطل حكم الآخر .

( ملف رقم ٨١٢/٣/٨٦ جلسة ١٩٩١/١١/١٧ )



ثانيا - يجب إعادة العامل لعمله  
إذا أفرج عنه بعد استبدال  
عقوبة السجن بالفراصة  
قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ : الافراج عن العامل بعد استبدال السجن بالفراصة يوجب على  
جهة الادارة اعادته للعمل فور اتصال علمها بهذا الافراج ووضع العامل  
نفسه تحت تصرفها - تراعى الادارة في تسليمه العمل دون مبرر معناه  
حرمانه من مرتبه دون سند من القانون - اثر ذلك استحقاق العامل تعويضا  
عادلا يعادل مرتبه طوال فترة حرمانه من العمل بعد الافراج عنه وصيرورته  
تحت تصرف الادارة .

المحكمة : ومن حيث ان الثابت ان المدعى ظل محبوسا تنفيذيا للحكم  
الصادر ضده حتى افرج عنه في ١٠/٨/١٩٦٩ اثر استبدال السجن بالفراصة .  
ومن حيث انه كان يتعين على جهة الادارة وقد افرج عن المدعى بعد  
استبدال السجن بالفراصة ان تنظر في اعادته للعمل فور اتصال علمها بهذا  
الافراج وحكم المدعى بوضع نفسه تحت تصرفها الى انها لم تعلم بذلك الى  
دعوة رقم ١٦ لسنة ١ القضائية امام المحكمة الادارية بالمنصورة بطلب الحكم  
بالغاء القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٨ بفصله من الخدمة .

ومن حيث انه اعتبارا من تاريخ اقامة المدعى لدعواه رقم ١٦ لسنة ١  
القضائية بالغاء قرار الفصل كاشفا بذلك انه لم يعد قائما بشأنه سبب من  
الاسباب الموجبة قانونا للحيلولة بينه وبين اداء عمله ومن ثم فان الادارة اذ  
تراخت في تسليمه عمله طوال هذه الفترة وحتى ١٩/٣/١٩٧٤ تاريخ تسلمه

عمله تكون قد تسببت بزعجها هذا في حرمان المدعى من راتبه عن هذه المدة دون سند من القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر فيكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه قبول الطعن شكلا والقضاء بالحكم المطعون فيه وبإحقيقته في تعويض يعادل مرتبه من تاريخ اقامة دعواه رقم ١٦ لسنة ١ القضائية حتى تاريخ تسلمه عمله وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الإدارية للمصروفات .

( طعن ٢٢٣ لسنة ٢٧ قى جلسة ١٩٨٦/١/٢٦ )

ثالثا - المعينون عن طريق ..

ترشيح القوى العاملة يستحقون

العلوة الدورية المقررة من اول يوليو

التالى لانقضاء سنة من تاريخ هذا الترشيح

قاعدة رقم ( ٢٩ )

المبدأ : المعينون عن طريق ترشيح القوى العاملة يستحقون العلوة

الدورية المقررة من أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ هذا الترشيح .

الفتوى : احقية المعينين عن طريق ترشيح القوى العاملة فى العلوة

الدورية المقررة من اول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ هذا الترشيح واسلم

ذلك ان المشرع فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة

بالتعيين فى الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام عين اقدميات العاملين

المرشحين للتعيين من قبل اللجنة الوزارية للمعلومات اعتبارا من تاريخ الترشيح

ولو تراخى صدور قرار التعيين عن هذا التاريخ واعمال جميع الاثار القانونية

المترتبة على تقلد الوظيفة العامة من هذا التاريخ عدا ما كان مرتبطا بواقعة

تسلم العلم مثل استحقاق الاجر .

( فتوى رقم ١٢١٤/٤/٨٦ جلسة ١٩٩١/١٠/٩ )



# تقادم

## الفصل الاول - تقادم حقوق الغير قبل الحكومة

اولا - تقادم الحق فى المطالبة برد الرسوم التى دفعت بغير وجه حق

ثانيا - تقادم الحق فى المطالبة بالمرتبات وما فى حكمها

ثالثا - تقادم للمطالبة بالحقوق الدورية المتحددة

## الفصل الثانى - تقادم الحق فى التعويض

اولا - التعويض عن القرارات الادارية

ثانيا - بعد الاعتقال مانع ماذى يتعلل على الدائن ان يطالب بمحقه



## الفصل الاول

### تقادم حقوق الغير قبل الحكومة

#### اولا - تقادم الحق فى المطالبة برد الرسوم

التي دفعت بغير وجه حق

قاعدة رقم ( ٣٠ )

المبدأ : يتقادم الحق فى المطالبة برد الرسوم التي دفعت بغير حق بمرور ثلاث سنوات تبدأ من يوم دفعها .

المحكمة : مفاد المادة (٣٧٧) من القانون المدنى أن الحق فى المطالبة برد الرسوم التي دفعت بغير حق يتقادم بثلاث سنوات ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها ولا وجه للدفع بسقوط الحق فى المطالبة بالرسوم متى ثبت ان الدعوى بالمطالبة برد الرسوم اقيمت قبل مرور الثلاث سنوات المشار اليها ولا ينال من ذلك ان الدعوى عند ايداع عريضتها لم توجه الى الممثل القانونى للجهة الادارية ولم تعلن اليه الا بعد ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة مادام قد ثبت حضور ادارة قضايا الحكومة وتصحيح شكل الدعوى.

( طعن ١٣٧٥ لسنة ٢٨ ق فى ١٩٨٦/٣ )

ثانيا - تقادم الحق فى المطالبة

بالماهيات وما فى حكمها

قاعدة رقم ( ٣١ )

المبدأ : الماهيات وما فى حكمها من المبالغ التى تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا مكتسبا للحكومة اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا او اداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق فى اقتضاؤها - مناط تطبيق هذا الحكم رهين بأمرين : (١) نشوء حق مالى فى ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمى عام او قرار ادارى فردى - (٢) تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا او اداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق رغم علم صاحب الشأن - لا يتأتى هذا الحكم الا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل فى ذمة الدولة وحينما تكون المطالبة به امرا ميسورا من جهة القانون - اذا قام مانع قانونى يستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن - ميعاد السقوط فى هذه الحالة لا يبدأ الا من تاريخ زوال هذا المانع حيث تصبح المطالبة امرا ميسورا .

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة ايضا قد جرى ان الماهيات وما فى حكمها من المبالغ التى تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا مكتسب لها اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا او اداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق فى اقتضاؤها ومناط تطبيق هذا الحكم رهين بأمرين : الاول : نشوء حق مالى فى ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمى عام او قرار ادارى فردى والثانى : تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا او اداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق رغم علم صاحب الشأن الا ان بقيامه علما حقيقيا او افتراضيا ومن ثم فان اعمال هذا الحكم لا يتأتى الا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل فى



ذمة الدولة وحينما تكون المطالبة به امرا ميسورا من جهة القانون ، اما اذا اقام مانع قانونى يستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن فان ميعاد السقوط لا يبدأ الا من التاريخ الذى يزول فيه هذا المانع وحينئذ فقط تصبح المطالبة امرا ميسورا قانونا ويكون التخلف عنها او التقصير فيها بعد ذلك عملا لاعمال حكم المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ومن بعدها قانون المحاسبة الحكومية فيما يقضيان به من تقادم مسقط .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الفروق المالية محل المنازعة يبين ان هذه الفروق تستحق للطاعين اعتبارا من التاريخ المحدد بالقانون رقم ١٩٧٥/١١ وهو ١٩٧٥/٧/١ وليس من التاريخ الذى حددته الجهة الادارية المطلعون ضلها وصرفت الفروق اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٧ ومن ثم يحق للطاعين اقتضاء الفروق المالية التى لم تصرفها لهم الجهة الادارية عن الفترة من ١٩٧٥/٧/١ حتى ١٩٧٨/٢/٦ ولا يبدأ التقادم الخمسى المسقط بالنسبة لها الا من التاريخ الذى اصبحت فيه المطالبة بهذه الفروق امرا ميسورا من جهة القانون وهو تاريخ نشر القرار رقم ١٩٧٨/٦٢٣ الصادر من نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية بتحديد الشهادات للمعادلة للمؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وذلك تماذا لاحكام المادة ١٢ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ المشار اليها ، وقد نشر هذا القرار فى ١٩٧٨/٢/٧ اذ انه اعتبارا من هذا التاريخ تكشف حق الطاعين فى هذه الفروق المالية واصبحت المطالبة بها امرا ميسورا من الناحية القانونية ومن ثم يبدأ سريان التقادم الخمسى المسقط اعتبارا من هذا التاريخ .

ومن حيث أن الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين - وفق تقرير طعنهم - وهى الشهادات الرسمية الصادرة من مدرسة السنطة الثانوية الصناعية التابعة للإدارة التعليمية بالسنطة - والمختومة بخاتم الدولة - ان الطاعنين تقدموا للمدرسة بطلبات لصرف الفروق المالية المشار إليها فى غضون شهر نوفمبر من عام ١٩٨٢ ابان عملهم بالمدرسة وقد قامت المدرسة بارسال هذه الطلبات بارقام سلسلة الصادرة الى الادارة التعليمية بالسنطة فى غضون الشهر ذاته من العام المذكور ١٩٨٢ ، فانه وان كان التقادم الخمسى المسقط للفروق المالية المذكورة يبدأ فى السريان اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٧ الا انه ينقطع بمطالبة الطاعنين للإدارة لصرف هذه الفروق فى شهر نوفمبر من عام ١٩٨٢ قبل اكتمال مدة الخمس سنوات المسقط ، وبالتالي يبدأ سريان تقادم خمسى جديد اعتبارا من تاريخ هذه المطالبة ولما كانت الدعوى قد رفعت امام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ فانها تكون قد رفعت قبل اكتمال مدة التقادم الخمسى الجديد للسقط وبالتالي يتمتع سقوط حق الطاعنين فى اقتضاء الفروق المالية المشار إليها ، ويكون الحكم للطعون فيه قد جانب الصواب حينما انتهى الى سقوط حق المدعين فى اقتضاء هذه الفروق بالتقادم الخمسى المسقط الامر الذى يكون معه خليقا بالالغاء .

( طعن ٢٩٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢ )

المبدأ : التقادم الخمسى فيما يختص بالمأهيات وما فى حكمها تقضى به احكامه من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٥٠ من اللائحة المالية .

**المحكمة :** ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على ان قاعدة التقادم الخمسى فيما يخص للماهيات وما فى حكمها تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها عملا باحكام المادة ٥٠ من اللائحة المالية متى توافرت شروط اعمالها واذ كان الثابت ان المدعى اقام دعواه بتاريخ ١٩٩٠/٢/٧ ومن ثم يستحق البديل اعتبارا من ١٩٨٥/٢/٧ وذلك بحسبان ان الحق فى متحد البديل اضحى قصورا على السنوات الخمس السابقة على تاريخ الطالبة القضائية مخضوما منه ما يكون قد صرف له خلال تلك المدة من مكافآت او حوافز بديلة لهذا البديل بذات فته وقاعدة استحقاقه .

( طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٧ قى بجلسة ١٩٩٢/٤/١٨ )

**ملحوظة :** وفى نفس المعنى

( طعن رقم ٦٤١ لسنة ٣٥ قى بجلسة ١٩٩١/١٦١١ )

( طعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٣ قى بجلسة ١٩٩١/٤/١٨ )

( طعن رقم ٢٩٠١ لسنة ٣٣ قى بجلسة ١٩٩١/٣/٣١ )

( طعن رقم ١٠٤٩ لسنة ١٧٣٧، ٣٥ لسنة ٣٣ قى بجلسة ١٩٩١/٣/١٧ )

( طعن رقم ٣٨٦٢ لسنة ٣٢ قى بجلسة ١٩٩٠/٤/٢٢ )

### ثالثا - تقادم المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة

قاعدة رقم ( ٣٣ )

المبدأ : الحقوق الدورية المتجددة تتقادم بمضى خمسة سنوات .

المحكمة : القاعدة العامة أن الالتزام بتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة والحكمة من تقرير هذا التقادم هو استقرار الحق بعد مدة من الزمن وأساس ذلك ان مجرد مضي المدة على الحق المطالب به سبب قائم بذاته ، لانقضاء الدين بغض النظر عما اذا كان المدين قد وفاه أو كان يفرض انه وفاه واستثنى المشرع من هذه القاعدة بعض الحقوق تتقادم بمعد اقصر مثل الحقوق الدورية المتجددة فتتقادم بمضى خمس سنوات ويقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقا فى مواعيد دورية كل شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة . أو اقل أو اكثر ويقصد بالتحديد ان يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع .

( طعن ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣ )

## الفصل الثانى

### تقديم الحق فى التعويض

#### أولا - التعويض عن القرارات الادارية

##### قاعدة رقم ( ٣٤ )

المبدأ : مسئولية الادارة فى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون لا ينطبق بشأنها التقديم الخمسى الذى يتعلق بالحقوق الدورية المتجددة وأساس ذلك ان التعويض فى هذه الحالة ليس مرتبا بل هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة جزائيا ولا تلحق به صفة الدورية والتجديد ويراعى عند تقديره عناصر اخرى غير المرتب كالاضرار الادبية والمعنوية ومؤدى ذلك خضوع التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون للاصل العام وهو التقديم الطويل ومدته خمس عشرة سنة .

المحكمة : ليس صحيحا فى هذا المقام الاستناد الى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى التى تتناول حالات التقديم الخمسى كالمهايا والاجور لان حكمها بصريح النص لا يصدق الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتجددة بالمعنى المتقدم كما لا يجوز الارتكان الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تقضى بان الماهيات التى لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة الا أن ملولها لا يسرى الا على ما ينعت بالماهيات فحسب دوغا توسع أو يقلص وغنى عن البيان ان التعويض عن القرار الإدارى المخالف للقانون ليس بمرتب بل هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة جزائيا ليس له بأية حال صفة الدورية والتجديد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالاضرار الادبية والمعنوية كما انه - اى التعويض - ليس فى حكم المرتب اذ انه فضلا عن التباين الواضح فى طبيعة وجوه كل منهما واختلاف

اسس وعناصر تقدير ايهما عن الآخر فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق فى المطالبة واضحة صريحة مقصورة للذلول ، أما التعويض المنوه عنه فيرجع فى شأن تقادم الحق فى المطالبة به الى الاصل العام فى التقادم ومدته خمس عشرة سنة .

( طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥ )

المبدأ : مسئولية الادارة فى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون لا يسرى بشأنها التقادم الثلاثى - اساس ذلك : ان التقادم الثلاثى ينصرف الى التعويض عن العمل غير المشروع بينما القرارات الادارية تعد من قبيل التصرفات القانونية وليست افعالا مادية .

الحكمة : وترتبا على ذلك فان مسئولية الجهة الادارية فى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون انما تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها فى القانون المدنى وذلك بحسبان ان تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست افعالا مادية مما لا يسرى فى شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى التى تتكلم عن التقادم الثلاثى بالنسبة الى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع والتى وردت بخصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث .

( طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٥ )

قاعدة رقم ( ٣٦ ) .

المبدأ : المشرع بعد ان قرر الاصل العام للتقادم المسقط في المادة ٣٧٤ من القانون المدني جاء باستثناءات لحقوق تقادم بمدد معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة - تفسير هذه النصوص تفسيراً ضيقاً بحيث لا تسرى الا على الحالات التى تضمنتها بالذات - ما خرج عن هذه الحالات يرجع فيه الى اصل القاعدة وتكون مدة التقادم خمس عشرة سنة - التعويض عن قرار ادارى مخالف للقانون - مسئولية الجهة الادارية عن مثل هذا القرار تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها فى القانون المدني ، وهو القانون - تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست المعالا مادية - لا يسرى فى شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني التى تناول التقادم الثلاثى بالنسبة لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع .

المشكلة : أن مقطع النزاع فى الطعن المائل ينحصر فى تحديد المدة الازم انقضائها لسقوط دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون وما اذا كانت تسقط بمضى خمس سنوات أو خمس عشرة سنة .

ومن حيث ان الدائرة المشكلة طبقاً للمادة (٥٤) مكرراً من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون مجلس الدولة قضت بجلسة ١٥ من ديسمبر ١٩٨٥ بأن ميعاد سقوط دعوى التعويض سائلة الذكر خمس عشرة سنة مستندة الى ان القانون للمدنى قد تكفل فى المواد من ٣٧٤ الى ٣٨٨ ببيان أنواع مختلفة للتقادم المسقط وارصى فى المادة (٣٧٤) منه القاعدة العامة وتنص على انه " يتقادم الالتزام بانقضاء خمسة عشر سنة فيما عدا الحالات التى ورد عنها نص خاص فى القانون ..... " وغنى عن البيان ان حكمة تقرير هذا التقادم العام هو ضرورة استقرار الحق بعد مدة من الزمن فاعتبر المشرع بمجرد

مضى المدة على الحق المطالب به سببا قائما بذاته لانتقضاء الدين بغض النظر عما اذا كان المدين قد وفاه او كان يفرض فيه انه وفاه ، ثم اورد بعد هذا الاصل العام استثناءات معدة لاناوع مختلفة لحقوق تقادم بمدة اخرى اقصر من المدة الاولى منها الاستثناء الذى نصت عليه المادة ٣٧٥ من انه يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو اقره المدين كأجره المباني والاراضى الزراعية ومقابل الحكر والفوائد والارادات للرتبه والمهايا والاجور والمعاشات ويين من هذه المادة انه يشترط لاعمال حكمها ان يكون الحق المطالب بسقوطه بالتقادم حقا دوريا متجددا ويقصد بالدورية ان يكون الحق مستحقا فى مواعيد دورية كل شهر او كل ثلاثة اشهر او كل سنة او اقل او اكثر كما يقصد بالتجدد ان يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع . ومودى . ما تقدم ان المشرع بعد ان قرر الاصل العام للتقادم المسقط فى المادة ٣٧٤ جاء باستثناءات لحقرق تقادم بمدة معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة ومن ثم وجب تفسير هذه النصوص الخاصة تفسيرا ضيقا بحيث لا تسرى الا على الحالات التى تضمنتها بالذات وما خرج عن هذه الحالات فانه يرجع الى اصل القاعدة وتكون مدة التقادم خمس عشرة سنة .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم واذا كانت المنازعة المطروحة تتمثل فى تعويض عن قرار ادارى مخالف للقانون فان مسؤولية الجهة الادارية عن مثل هذا القرار انما تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها فى القانون المدنى وهو القانون وذلك بحسبان ان تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست افعالا مادية مما لا يسرى فى شأنها حكم المادة (١٧٢) من القانون المدنى التى تناول التقادم الثلاثى بالنسبة لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع .



ومن حيث انه لا وجه لما يذهب اليه الطاعن من الاستناد الى نص المادة (٣٧٥) من القانون المدنى التى تتناول حالات التقادم الخمسى كالمهايا والاجور لان حكمها لا يسرى بصريح النص بالنسبة الى الحقوق الدورية المتحددة بالمعنى المتقدم كما لا يجوز الاستناد الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تقضى بأن الماهيات التى لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ، لان مدلولها لا يسرى الا على ما ينعت بالمهايات فحسب دون توسع او قيلاس وغنى عن البيان ان التعويض عن القرار الادارى المخالف للقانون ليس منازعة فى مرتب بل هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة ليست له باى حال صفة الدورية والتحدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر اخرى غير المرتب كما انه اى التعويض ليس فى حكم المرتب اذ فضلا عن التباين الواضح فى طبيعة وجوهر كل منهما واختلاف اسس وعناصر تقدير كل منهما عن الاخر ، فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق فى المطالبة بالمرتب واضحة صريحة مقصورة المدلول اما التعويض المنوه عنه فيرجع فى شأن تقادم الحق فى المطالبة به الى الاصل العام فى التقادم ومدته خمس عشرة سنة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مورث المطعون ضدهم قد احيل الى المعاش بالقرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ فى ١٤/٢/١٩٦١ واقام دعواه بطلب التعويض فى ١/٤/١٩٧٥ فان الدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسى يكون قائما على اساس غير سليم من القانون اذ لم تكن انقضت عند رفع الدعوى خمس عشرة سنة على صدور القرار المطلوب التعويض عنه ولا وجه بالتالى لبحث ما اذا كان القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣ يترتب عليه

انقطاع التقادم او وقته طالما ان مدة التقادم الواجب الالتزام بها قانونا هي  
خمس عشرة سنة وليس خمس سنوات الواجب الالتزام بها قانونا .  
( طعن ٩١٩ لسنة ٢٥ في جلسة ١٤/١/١٩٨٩ )

ثانيا - بعد الاعتقال مانع مادي يتعذر

على الدائن ان يطالب بحقه

قاعدة رقم ( ٣٧ )

المبدأ : لم يحدد المشرع الموانع التي يستحيل معها مطالبة الدائن بحقه على سبيل الحصر - تقدير أسباب وقف التقادم مزوك لقاضي الموضوع فله أن يقضى بوقف التقادم كلما تبين له من الظروف والملازمات المحيطة بالذخري توافر المانع الذي يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه - بعد الاعتقال مانع مادي يوقف سريان التقادم خلال مدته .

المحكمة : ومن حيث انه عن تقادم حق المدعي في طلب التعويض عن الاضرار التي لحقت من جراء اعتقاله المتكرر خاصة الفقرة من ١٧/١٠/١٩٥٤ الى أن افرج عنه في ١٩٥٦/٤/٧ فانه ولئن كانت مدة التقادم الطويل ( خمس عشرة سنة ) قد انقضت قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ الا أن الشايت ان المدعي كان معتقلا خلال الفترة من ١٩٥٩/٣/٢٧ حتى ١٩٦٤/٤/٤ واذا كانت المادة ٣٨٢ من القانون المدني تنص على انه " (١) لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع ادبيا..... (٢) ولا يسرى التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات في حق من لا تتوافر فيه الاهلية او في حق الغائب او في حق المحكوم عليه بعقوبة جنائية اذا لم يكن له نائب يمثله قانونا " . ومفاد ذلك - كما ورد بالملذكرة الايضاحية - أن أهم جديد أتى به المشرع في هذا الصدد هو النص بصفة عامة على وقف سريان التقادم اذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن ان يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان هذا المانع ادبيا ولم ير ابراد الموانع على سبيل الحصر ( كالحرب وحالة الاحكام العرفية والاسر وصلة الزوجية والخدمة )

على غرار ما فعلت بعض تقنينات اجنبية ، بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ولا سيما ان ضبط حدوده عن طريق التطبيق غير عسير . ومن ثم فان المشرع المصرى يكون قد ترك تقدير اسباب وقف التقدم لقاضى الموضوع فله ان يقضى بوقف التقدم كلما تبين له من الظروف والملاهبسات المحيطة بالدعوى توافر المانع الذى يتعلز معه على الدائن ان يطالب بحقه ( نقض فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٢ لسنة ١٣ ق ) ، واذا جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على انه اذا كان الثابت من الاوراق ان المدعى كان معتقلا اعتقالا سياسيا لانتماه الى جماعة الاخوان المسلمين فان هذا الاعتقال يعتبر فى نظر هذه المحكمة مانعا ماديا يتعلز معه على المدعى ان يطالب بحقه ومن ثم يقف سريان التقدم خلال مدة الاعتقال ( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٧٩ ) ، وانه لاشك فى ان الاعتقال يعتبر قوة قاهرة تحول بين صاحب الشأن والمطالبة بحقه قانونا وينشأ له هذا الحق عند ازالة المانع بالافراج عنه ( الطعن رقم ١١٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٢ ) كما اكدت ان الاعتقال يرقى الى مرتبة القوة القاهرة التى تحول دون الارادة الحرة للمدعى ( الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٣ ) وتطبيقا لهذا الاتجاه الراجع فانه لما كان الثابت من الاوراق ان الطاعن ..... كان معتقلا خلال الفترة من اكتوبر سنة ١٩٥٩ حتى ابريل سنة ١٩٦٤ فبان تقدم الحق فى التعويض عن فترة الاعتقال المنتهية فى ١٩٥٦/٤/٧ يقف طرزال فترة قيام هذا المانع الذى يتعلز معه المطالبة بحقه وبذلك فان للمدة التى مضت قبل اكتوبر سنة ١٩٥٩ مضافا اليها المدة اللاحقة على ابريل سنة ١٩٦٤ وحتى العمل بدستور سنة ١٩٧١ لا تكمل خمس عشرة سنة واذا ذهب الحكيم

المطعون فيه الى غير ذلك فانه يتعين الحكم بالغائه ... ان الدعوى مهيأى  
للفصل فيها .

( طعن ١٧٧٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٣ )



## تقدير الكفاية

### الفصل الاول - مبادئ عامة

اولا - تقرير الكفاية بعد استيفائه مراحلته هو في طبيعته القانونية

قرار ادارى نهائى

ثانيا - مبدأ سنوية التقرير

ثالثا - ضوابط اعداد التقارير السنوية

### الفصل الثانى - اجراءات وضع تقارير الكفاية

اولا - يمر التقرير السنوى بمراحل واجراءات معينة يلزم اتباعها

فى وضع التقرير عن العامل.

ثانيا - ميعاد اخطار العامل بتقرير كفايته ليس من الاجراءات

التي يترتب على مخالفتها البطلان .

ثالثا - عدم تحرير العامل للنموذج المتضمن معلومات عن نشاطه

لا يؤثر فى صحة التقرير

رابعا - أسس قياس كفاية الاداء .

- خامسا - المقصود بالرئيس المباشر المنوط به وضع تقرير الكفاية .
- سادسا - لا يجوز للرئيس المباشر ان يعهد فى اعداد تقارير الكفاية الى شخص اخر .
- سابعا - يكفى لكى يمر التقرير بالمراحل المرسومة له ان يعرض على على الرئيس الاعلى لكى يباشر سلطاته بشأنه .
- ثامنا - يجب ان تكون تقديرات الرؤساء مستمدة من عناصر صحيحة لم يتم دليل بالاوراق على نفيها واهدار قيمتها .
- تاسعا - معلومات الرؤساء الاداريين عن الموظف يحكم رئاستهم له واتصالهم بعمله تصلح مصدرا لتقدير كفاية الموظف .
- عاشرا - بطلان تقرير كفاية العامل اذا تخطت الجهة الادارية فى اعداده رؤساء العامل .
- احدى عشر - لا يتقيد رئيس المصلحة فى تقدير اى من عناصر الكفاية بذات التقرير الذى ارتآه الرئيس المباشر .
- اثنى عشر - السلطات المختصة باعتماد تقارير الكفاية غير ملزمة قانونا بتسييب اية تعديلات تدخلها على تقدير كفاية العاملين التى وضعها الرئيس المباشر .
- ثالث عشر - مناط مساءلة من يعدون تقارير الكفاية .
- رابع عشر - الاداء العادى هو مقياس كفاية الاداء .
- خامس عشر - يجب اخطار العامل الذى يرى رؤساؤه ان مستوى ادائه اقل من مستوى الاداء العادى بأوجه النقص فى هذا الاداء .



سادس عشر - اذا زالت ولاية المختص بوضع التقرير فى مباشرة اختصاصات الوظيفة انتقلت ولاية الوظيفة ومن بينها الاختصاص بوضع التقرير الى من حل محله .

سابع عشر - ليس لجهة الادارة ان تتخذ من الاسباب التى اقامت عليها تقدير كفاية سابق سبب لتقرير كفاية لاحق .

ثامن عشر - حصول العامل على تقارير سابقة بمرتبة ممتاز لا يعنى ان كفايته ثابته لا يتغير من عام الى اخر .

تاسع عشر - اغفال تسبب قرار تخفيض مرتبة لا يؤدى الى بطلان التقدير .

عشرون - وضع التقارير جملة عن مجموعة من العناصر دون بيان درجة كل عنصر على حدة يطل التقرير .

### الفصل الثالث - حالات خاصة بتقدير كفاية بعض العاملين

- اولا - تقدير كفاية العامل المريض
- ثانيا - تقدير كفاية العامل المنقول
- ثالثا - تقدير كفاية العامل المعار او المصرح له بأجازة خاصة
- رابعا - تقدير كفاية اعضاء النيابة الادارية
- خامسا - تقدير كفاية عضو السلك التحارى
- سادسا - تقدير كفاية العاملين بهيئة كهربية الريف
- سابعا - تقدير كفاية شاغلى الوظائف العليا
- ثامنا - عدم سرمان نظام قياس كفاية الاداء الخاص بشاغلى الوظائف العليا عند الترقية الى الدرجة العليا والممتازة .
- تاسعا - تقدير كفاية اعضاء المنظمات النقاية .

الفصل الرابع - تقدير الكفاية بمرتبة ضعيف وأثره على مركز العامل  
الفصل الخامس - سلطة لجنة شئون العاملين فى التعقيب على تقديرات  
الكفاية .

اولا - سلطة لجنة شئون العاملين فى اعتماد التقارير السنوية  
للعاملين

ثانيا - سلطة لجنة شئون العاملين فى التعقيب على تقدير الرئيس  
المباشر

ثالثا - تعقيب رئيس المصلحة ولجنة شئون العاملين على تقديرات  
الرؤساء ليس طليقا من كل قيد بل يجب ان يكون قائما على  
سبب تدل عليه الاوراق ومستخلصا استخلاصا سائغا منها .  
رابعا - حدود سلطة لجنة شئون العاملين فى تعديل تقرير الكفاية  
خامسا - لا يترتب على اشتراك احد واضعى تقرير كفاية العامل  
فى تشكيل لجنة شئون العاملين التى تعتمد تقارير الكفاية اى  
اثر على صحة اعتمادها لتقرير كفاية العامل .

سادسا - الاثر المترتب على فقد تشكيل لجنة شئون العاملين احد  
عناصره

الفصل السادس - قرار تقدير الكفاية والتظلم منه والظعن فيه

اولا - وجوب اخطار العامل بصورة من البيان او تقرير الكفاية  
بمجرد اعتماده من السلطة المختصة او من لجنة شئون  
العاملين.

ثانيا - اثبات اعلان تقرير الكفاية الذى يفتح به ميعاد التظلم مسن  
هذا التقرير يقع على عاتق جهة الادارة .

ثالثا - لا تبدأ المواعيد المقررة بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ الا باعلان العامل بتقرير الكفاية .

رابعا - لا يعتبر التقرير الذى قدم عنه التظلم فى اليعاد قرار اداريا

نهائيا حتى يتم البت فيه ولا يجوز الاخذ بقرينة الرفض

الضمنى المستفادة من فوات ستين يوما على تقديم التظلم او

البت فيه .

خامسا - اجراءات التظلم من تقرير الكفاية تتعقد للجنة تظلمات

الجهة التى اعدت التقرير .

سادسا - انطواء تشكيل لجنة التظلمات على رئيس او اعضاء

سبق لاي منهم الاشتراك فى وضع تقرير الكفاية يترتب عليه

بطلان عمل اللجنة .

سابعا - التظلم المقدم الى مفوض الدولة من تقرير الكفاية لا يعد

من قبيل التظلمات الوجودية .

ثامنا - الطعن فى قرار الرقية يعتبر بالتبعية طعنا فى التقرير

السنوى الذى كان سببا فى صدور القرار المطعون فيه .

تاسعا - الفرق بين الطعن فى تقرير الكفاية على وجه الاستقلال

وبين الطعن فى قرار التخطى فى الرقية بسبب يرجع الى

تقرير الكفاية

**الفصل السابع - رقابة القضاء على تقارير الكفاية**

اولا - سلطة المحكمة فى مجال التعقيب على التقرير

ثانيا - للمحكمة ان تبحث مدى توافر شروط الرقبة فى حق  
العامل على اساس تقاريره السابقة على التقرير الذى ثبت لديها وجوب  
الغاء لمخالفته لحكم القانون .

## الفصل الاول

### مبادئ عامة

اولا - تقرير الكفاية بعد استيفائه مراحل

هو في طبيعته القانونية قرار ادارى نهائى

قاعدة رقم ( ٣٨ )

المبدأ : تقرير الكفاية المقدم عن العامل بعد استيفائه مراحل هو بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر فى الرقية أو منح العلاوة أو الفصل من الخدمة - ولاية التعقيب عليه معقودة لقضاء الالغاء - يتعين على صاحب الشأن الطعن على تقرير كفايته خلال الميعاد القانونى - والا اصبح التقرير حصينا من الالغاء - لا سبيل الى زعزعة هذه الحصانة الا أن يكون قد قام بالتقرير وجه من اوجه العدم القرار الادارى .

المحكمة : ومن حيث ان تقرير الكفاية المقدم عن العامل بعد استيفائه مراحل هو بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر فى الرقية او منح العلاوة او الفصل من الخدمة وبهذه المثابة فان ولاية التعقب عليه تنعقد لقضاء الالغاء باعتباره القضاء الذى شرعه القانون للطعن فى القرارات الادارية ومن ثم يتعين على صاحب الشأن الطعن على تقرير كفايته خلال الميعاد المقتضى فاذا فوت على نفسه فرصة الطعن فى التقرير خلال الميعاد الذى حددته المادة ٢٤ سالف البيان فان التقرير يصبح حصينا من الالغاء ولا سبيل الى مناقشته وزعزعة هذه الحصانة الا ان يكون قد قام بالتقرير وجه من اوجه انعدام القرار الادارى .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى قد تظلم من تقرير كفايته عن عام ١٩٨٣ بتقدير جيد بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٥ وعرض تظلمه على لجنة بحث التظلمات بالمعية للمدعى عليها التى قررت بالجلسة رقم ١٧ للتعقيد

بتاريخ ١٩٨٤/١١/٤ رفض التظلم وتثبيت درجة كفايته بالدرجة المطعون فيها وقد اخطر المدعى شخصيا بقرار اللجنة رفض تظلمه بالكتاب رقم ٨٤/٢٤/١٠٣/١/٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠ حسبا هو ثابت من حافظة مستندات الجهة الادارية المودعة جلسة ٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧ وهو ما لم ينكره او يحلله المدعى فى اى مرحلة من مراحل الدعوى ومع ذلك فانه لم يبادر لاقامة الدعوى بالغاء تقرير كفايته عن عام ١٩٨٣ خلال الستين يوما التالية لاختطاره برفض تظلمه على النحو المنصوص عليها بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ولم يتم بهذا الطعن الا اثناء نظر محكمة القضاء الادارى للدعوى رقم ٤٠/٢٠٧٢ ق بجلسة ١٩٨٧/١١/١٩ عندما طلب اضافة طلب الغاء تقرير كفايته عن عام ١٩٨٣ ثم تقدم بمريضة معلنه بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٦ تضمنت هذا الطلب اى بعد قرابة ثلاثة سنوات من تاريخ علمه اليقينى برفض تظلمه من التقرير المطعون فيه ومن ثم يكون طلبه الغاء تقرير كفايته عن عام ١٩٨٣ قد اقيم بعد الميعاد المقرر قانونا غير مقبول شكلا .

(طعن ٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٤ )

## ثانيا - مبدأ ستوية التقرير

### قاعدة رقم ( ٣٩ )

المبدأ : (١) تقدير كفاية العامل امر تزخص فيه كل من الرئيس المباشر والرئيس الاعلى ولجنة شئون العاملين - لا سبيل للتعقيب عليه طالما لم يثبت ان تقديراتهم كانت مشوبه بالانحراف او اساءة استعمال السلطة .

(٢) ارتفاع التقدير فى التقارير السابقة او اللاحقة عن التقرير المقدم عن الموظف لا يؤثر قانونا اذ العبرة فى تقدير كفاية العامل بالاعمال التى قام بها خلال العام الذى وضع فيه التقرير - مرد ذلك الى مبدأ سنوية التقارير وما يلحق الموظف من نشاط او ركود ومن معاونة او تهاون فى مباشرة العمل او الاهمال .

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى بأن تقدير كفاية العامل امر يتزخص فيه كل من الرئيس المباشر ومدير الادارة ولجنة شئون العاملين كل فى حدود اختصاصه ولا سبيل للتعقيب عليه مادام لم يثبت ان تقديراتهم كانت مشوبه بالانحراف او اساءة استعمال السلطة لتعلق ذلك بصميم اختصاص الادارة التى ليس للقضاء ان ينصب نفسه مكانها فيه ، ومن ثم فانه متى استوفى التقرير المراحل والاجراءات التى رسمها القانون ولم يثبت انه وقع مشوبا بالانحراف او اساءة استعمال السلطة فان النعى عليه يكون غير سديد .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان التقرير المطعون فيه قد مر بالمراحل القانونية التى تطلبها المشرع حيث قدر الرئيس المباشر كفاية للدعى بتقدير جيد ( سبعون درجة ) وأيده فى ذلك كل من مدير عام الادارة لنا فان التقرير

المطعون فيه يكون قد استوفى المراحل والاجراءات المقررة قانونا ومنتجا لكافة آثاره القانونية .

ومن حيث ان من المقرر ان ارتضاع التقدير فى التقارير السابقة او اللاحقة عن التقرير المقدم عن الموظف لا يؤثر قانونا اذ العبرة فى تقدير كفاية العامل بالاعمال التى قام بها خلال العام الذى وضع فيه التقرير ومرد ذلك الى مبدأ سنوية التقارير وما يلحق الموظف من نشاط او ركود ومن تعاون او تهاون ومن مباشرته لعمله او الاهمال فيه فذلك كلها صفات قد يخل بالموظف او تزايدها وفقا لذلك كان التقرير سنويا لقياس كفاءة الموظف ومدى استجابته للعمل ومشاربته عليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى خلال الفترة التى قدم عنها التقرير المطعون فيه كان متديبا للادارة العامة للتفتيش الفنى المشتدب اليها من ١٩٧٤/٦/١ وانه قد تكشف للادارة المذكورة لدى مباشرته للعمل بها ان قدراته لا تتفق مع متطلبات العمل بالتفتيش الفنى بالاضافة الى تأخير الدائم فى تقديم تقارير الفحص عن الاعمال المكلف بها رغم توجيه نظره الى تلافى ذلك اكثر من مرة فضلا عن عدم استجابته لتوجيهات رؤسائه الامر الذى رأت معه الادارة المذكورة انه لا جدوى من الاحتفاظ به ومن ثم فانه لا يجدى المدعى استشهادا بامتيازاه فى تقاريره السابقة او اللاحقة اذ العبرة كما سلف البيان بالاعمال التى قام بها المدعى خلال العام الذى وضع عنه التقرير وهى تتجلف من حيث طبيعة والجهة التى اديت فيها عن تلك التى وضعت فيها تقارير المدعى السابقة واللاحقة وهو ما يتفق مع ما سبق ايضاحه من ان نشاط الموظف او ركوده وتعاونه او تهاونه او مباشرته العمل او الاهمال فيه كلها صفات قد تحمل بالموظف او تزايدها وفقا وهو ما تأكد صدور الجهة الادارية من



ان انتدابه للتفتيش الفنى كان بناء على حصوله على تقرير ممتاز فى العام السابق على ندبه الى ان تكشف لدى مباشرته للعمل بها ان قدراته لا تتفق مع متطلبات العمل بالتفتيش الى آخر ما سبق ذكره فى معرض بيان رد الجهة الادارية .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم واذا كان تقدير نشاط الموظف وكفايته فى عمله هو من صحيح عمل الجهة الادارية ولا يجوز للقضاء ان يحل محلها فى هذا التقدير متى ثبت انه غير منسوب بالانحراف أو اساءة استعمال السلطة .  
ومن حيث انه يبين مما سبق ان تقرير كفاية للمدعى عن المدة من ١٩٧٤/٧/١ الى ١٩٧٥/٦/٣٠ قد استوفى المراحل والاجراءات التى رسمها القانون ولم يثبت اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها فى جانب الجهة الادارية ومن ثم يكون بمنأى عن الالغاء .

( طعن ٢٧٣ لسنة ٢٦ فى جلسة ١٩٨٦/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠ )

المبدأ : تقارير الكفاية يجب وضعها عن كل عام سنويا سواء عمل فيها فعلا خلالها ، او عمل لمدة دونها مادامت المدة التى قضاها مدة معقولة تكفى لقياس مستوى ادائه وتقدير مبلغ كفايته اذ الاصل ان التقرير وضع عن كل سنة ، ومتى امكن اجراء ذلك وجب وضعه عنها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نظرت هذا الموضوع بمجلسها للمعقودة بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ فرأت ما يأتى :

١) انه يبين من احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الذين يحكمان الواقعتين المشار اليهما فى الوقائع سالفة البيان ، فى خصوص التقارير السنوية للعاملين وبوجه محاسن نص المادة ٣٦ من القانون الاول ونص المادة (٢٨) من القانون الثانى ، بان القانون نص على ان تقدر كفاية العامل فى كل سنة عن ادائه لعمله خلالها بمراجعة قياس الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة ونوع عمل وظيفته وواجباتها ومسؤولياتها ، وتبدأ السنة من أول يناير حتى آخر ديسمبر ، ويقدم التقرير النهائى خلال شهرى يناير وفبراير وتعتمد خلال شهر مارس ، وبذلك فانه يجب وضعها عن كل عامل سنويا ، سواء عمل فيها فعلا خلالها ، او عمل لمدة دونها ، مادامت للمدة التى قضائها مدة معقولة تكفى لقياس مستوى ادائه وتقدير مبلغ كفايته اذ الاصل ان التقرير وضع عن كل سنة ، ومتى امكن اجراء ذلك وجب وضعه عنها ، ولا يصح استصحاب تقرير السنة السابقة الا بنص ، لاستقلال كل سنة على سابقتها ، وقد يختلف مستوى الاداء فى كل منهما صعودا او هبوطا واستصحاب السابق ، قد يضر بالموظف اذا ارتفع مستوى ادائه وقد يقرر له استمرار وضع لم يستمر مستوى ادائه ، اذا انخفض مستوى الاداء ، ولا يصار الى البديل متى امكن اجراء الاصل ، ولا معنى للاستصحاب فى هذا الخصوص الا اذا كان الموظف يعمل فى السنة المعنية فى اغلب شهورها ويجب وضع التقرير عن العامل الا ان يستثنى من ذلك كما فى حالة قيامه فيها بالاجازة بمرتب او بغير مرتب ، ويكفى لصحة تقرير الكفاية ان يقوم العامل بعمله خلال السنة ولو قلت مدته الفعلية عن ذلك ، كما لو كان بالخدمة بعد بدئها متى كان قد امضى مدة الاختبار ، او قام فى بعضها باجازة مما ذكر ، اذ انه

متى قضى هذه المدة او يزيد وهى مدة كافية لتقدير كفايته ، وعلى اساس مستوى ادائه عن عمله وجب تقدير كفايته ووضع تقرير عنه ، على اساس ذلك بمراجعاتها ووفقا لمستوى الاداء العادى بحسب طبيعة الوحدة وواجباتها ومسئولياتها ومن ثم يكون تقرير الكفاية السنوى الذى يتم فى الميعاد الذى حدده القانون لذلك بعد تمامها ، سواء فى ذلك ميعاد اعداده او ميعاد اعتماده، وكلاهما من المواعيد التنظيمية صحيحا ، ومتى استقر نهائيا بعدم الطعن فيه او يرفضه رتب اثاره ويجب الاعتداد به فيما يرتبه القانون عليه من استحقاق العلاوات او عند النظر فى الترقية او الحصول على الاجازات او البيعات .

٢) ومتى وضع ما تقدم ، فانه لما كانت السيدة / ..... العاملة بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد عينت فى ١٦/١/١٩٦٩ وان مرتبة كفايتها عن السنة الميلادية من ١/٧/١٩٧٦ الى ٣٠/٦/١٩٧٧ وهى السنة التى عنها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين للمعمول به ائذذاك بمرتبة جيد ، وقد عملت فيها من ١/٧/٧٦ الى ٣١/١٢/١٩٧٦ ثم منحت اجازة بدون مرتب اعتبارا من ١/٧/١٩٧٧ حتى ٢/٢/٨٥ فان تمام ذلك التقرير بمراجعة المدة التى عملت فيها خلال السنة المعنية يكون صحيحا ولا وجه لما تقدمت به من شكوى من ذلك لم يبين الجهاز تاريخها فى كتابه الى ادارة الفتوى لرياسة الجمهورية والمحافظات المؤرخ ٣/٤/١٩٨٩ ، او الاساس موضوعا لطلبها عدم الاعتداد بذلك التقرير ، لانه ليس ثمة ما يشوبه قانونا بما يعيبه او يطله ولا يكفى لتعيينه ان تكون كفايتها فى السنة التى قبلها قدرت بمرتبة ممتاز ، اذ كل تقرير يتعلق بسته ، وكذلك الشاء فيما يتعلق بحالة الطبيب ..... التى عينت فى ٣١/٣/١٩٨٧ بمديرية الشئون الصحية

بمحافظة القاهرة ، وقامت بعملها من ذلك التاريخ الى نهاية السنة الميلادية ١٩٨٧ وقدرت كفايتها عن هذه السنة بمرتبة ممتاز ، ثم اوفدت فى بعثة دراسية خلال العامين ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، اذ تقدير كفايتها صحيح لتمامه عن عملها خلال السنة المعنية ، بما فى ذلك فترة الاختبار ، وهى قد عملت غالب السنة كما هو ظاهر . ولما ان تستصحبه بآثاره فى خصوص مرتبتها عن تلك البعثة التى اوفدت فيها فعلا ، ولا يصح القول بعدم الاعتداد به ، لمثل ما ذكر من انها لم تقضى السنة كاملة ، لانها عملت فيها حتى نهايتها فوجب وضع التقرير السنوى عنها بمراعاة عملها خلال تلك المدة .

٣) ولكل ما تقدم ، فانه لا وجه للقول بعدم الاعتداد بتقديري الكفاية للعاملتين المشار اليهما فى الطعنين المذكورتين بحجة انه لم يكن وضع تقرير عنهما .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة وضع التقرير عن العامل - فى الحالتين المشار اليهما فى الوقائع - فى السنة المعنية ولو قلت مدة عملها عنها عن كامل السنة على النحو المبين بالاسباب .  
( ملف رقم ٤٣٠/٦/٨٦ فى ١٩٩١/٥/٢٢ )

ثالثا - ضوابط اعداد التقارير السنوية

قاعدة رقم ( ٤١ )

المبدأ : المشرع قرر ضوابط محددة على الادارة الالتزام بها وهى بصدد قياس كفاية الاداء للعاملين - هذه الضوابط مرنة حتى تتلاءم مع طبيعة نشاط كل وحدة من وحدات الادارة - لا تعيق للقضاء الادارى على تقديرات الرئيس المباشر والمدير المحلى ولجنة شئون العاملين لعناصر الكفاية الا لسبب اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها .

المحكمة : تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والذي اعد التقرير محل الطعن فى ظل العمل باحكامه على ان " تضع السلطة المختصة نظاما يكفل كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعيات الوظائف بها ويكون قياس الاداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التى تعدها الوحدة لهذا الغرض ... " ، وتنص المادة ٢٩ من القانون ذاته على انه " يجب اعطاف العاملين الذين يرى رؤسائهم ان مستوى ادائهم اقل من مستوى الاداء العادى بأوجه النقص فى هذا الاداء طبقا لنتيجة القياس الدورى اولا باول " .

ومن حيث ان مفاد هذه الاحكام ان المشرع قرر ضوابط محددة على الادارة الالتزام بها وهى بصدد قياس كفاية الاداء للعاملين وهى ضوابط مرنة حتى تتلاءم مع طبيعة نشاط كل وحدة .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان تقدير الدرجة التى يستحقها الموظف عن كل عنصر من العناصر الواردة بالتقرير السنوى لدرجة الكفاية هو أمر يتروص فيه الرئيس المباشر والمدير المحلى ولجنة شئون العاملين

كل في حدود اختصاصه ولا رقابة للقضاء عليهم فى ذلك ولا سبيل الى التعقيب عليه مادام لم يثبت ان تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف او بساواة استعمال السلطة لتعلق ذلك بتصميم اختصاص الادارة الذى ليس للقضاء ان ينصب نفسه مكانها .

ومن حيث ان الثابت من صورة التقرير محل الطعن ان الإدارة سبكت فى وضعه المراحل التى تطلبها القانون اذ قامت بتقدير كفاية المطعون ضده من واقع السجلات والبيانات التى اعدتها وذلك بدرجة كفاء عن الفيزة من ٢٨/٧/١ حتى ١٩٧٩/٦/٣٠ وعرضت التقرير على لجنة شئون العاملين التى قررت اعتماده بهذه الدرجة وتم اعلان المطعون ضده بتقدير كفايته بمحرد اعتماده ولم يثبت من الاوراق ان هناك انحرافا من الجهة الادارية فى استعمال سلطتها فى ذلك او اساءة استعمالها ، كما لم يثبت من الاوراق صحة ما ادعاه المطعون ضده من ان سبب تقدير كفايته بدرجة كفاء وجود خصومة بينه وبين كل من مدير الخدمات ووكيل الادارة التعليمية ، وبذلك يكون التقرير محل الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية ومر بالمراحل المرسومة له قانونا ولا وجه للنمى على هذا التقرير انه لم يسبقه قيام الادارة بقياس اداء المدعى بصفة دورية ثلاث مرات حيث ان هذا الحكم من الاقرارات التنظيمية التى لا يحترق على اغتيالها بطلان التقرير .

( طعن ١٠٥٧ لسنة ٣٠ قد. جلسة ١٩٨٥/١٢/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢ )

المبدأ : المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحدد الاجراءات التى تتبع لاعداد التقارير السنوية عين

العاملين - المشرع حرص على وضع ضمانات معينة تبعد التقارير عن التأثير بالاهواء الشخصية والاغراض الخاصة لما لهذه التقارير من اثر بالغ فى حياة العاملين الوظيفية - قيام رئيس المصلحة ولجنة شئون العاملين فى التقدير محل الطعن من تقدير كفاية المدعى تقديرا عملا بمرتبة جيد - مخالف للقانون لعدم قيامه على العناصر والمعطيات التفصيلية التى اوجب النموذج مراعاتها فى اعداد التقارير الدورية عن العاملين طبقا لاحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الحكمة : ومن حيث انه فيما يختص بالتقرير السنوى عن تقدير كفاية الطاعن بمرتبة جيد للطعون فيه فان المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوظائف بها ..... ويعتبر الاداء العادى هو المعيار الذى يؤخذ اساس لقياس كفاية الاداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او جيد او متوسط او ضعيف وتضع السلطة المختصة نظاما يتضمنه تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها .

ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يناير وتنتهى فى اخر ديسمبر وتقدم خلال شهرى يناير وفبراير وتقليده خلال شهر مارس وتعلن للعاملين معايير قياس الكفاية التى تستخدم فى شأنهم ، ووضح مما نص عليه قانون العاملين المشار اليه ولائحته التنفيذية من اجراءات اعداد التقارير السنوية عن العاملين ان المشرع حرص على وضع ضمانات معينة تبعد التقارير عن التأثير بالاهواء الشخصية والاغراض الخاصة لما لهذه التقارير من اثر بالغ فى حياة العاملين الوظيفية .

ومن حيث انه بالاطلاع على تقرير كفاية المدعى عن الفترة من اول يناير سنة ١٩٨٦ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٦ المطعون فيه يبين انه يتضمن خانات تفصيلية لكل عنصر من عناصر تقدير كفاية العامل وهى العمل والانتاج والاستعداد الذاتى والصفات الشخصية والمواظبة والاجازات وقد قسم كل عنصر من هذه العناصر الى درجات ومستويات تبدا من اعلى درجات التقدير والثابت من الاطلاع على التقرير فيه ان كلا من الرئيس المباشر والمدير المولى قد قدر كفاية المدعى بمرتبة ممتاز ، ٩٠ درجة من مائة درجة ، وهذا التقدير هو حال جميع التقديرات التفصيلية الصادرة من كل عنصر من عناصر التقرير اما رئيس المصلحة ومن بعده لجنة شئون العاملين فل تذكر تفصيلات تقديرها لمرتبة كفاية المدعى فى كل خانة من خانات وبنود التقرير التفصيلى ولكنهما اجمالا تقدير مرتبة كفاية المدعى بمرتبة جيد واوردا تقديرهما اجماليا هو ٧٠ درجة بالنسبة لرئيس المصلحة و ٧١ درجة بالنسبة للجنة شئون العاملين دون ذكر التفصيلات التى قد تضمن الا نموذج ذكرها كاسباب للتقدير الصادر عن رئيس المصلحة ومن بعده لجنة شئون العاملين ولما كان نموذج تقرير الكفاية الحق على اساس التقدير المطعون فيه يلزم السلطة المختصة بالاعتماد فى حالة خفض مرتبة الكفاية بان يكون تقدير مرتبة كفاية العامل المختص مبينا على عناصر تفصيلية توازن وتقدير بالارقام فى كل خانة وكل بند من عناصر الكفاية لذلك يكون ما اتبعه رئيس المصلحة ولجنة شئون العاملين فى التقرير محل الطعن المائل من تقدير كفاية المدعى تقديره بجملا بمرتبة جيد قد جاء بخالفا لاحكام القانون لعدم قيامه على العناصر والمعطيات التفصيلية التى اوجب النموذج مراعاتها فى اعداد التقارير الدورية عن العاملين طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعلى ذلك يتعين القضاء بالغاء تقدير رئيس المصلحة



ولجنة شعون العاملين لمرتبة كفاية المدعى عن عام ١٩٨٦ بدرجة جيد دون حاجة لبحث سائر ما ساقه المدعى من طاعن على هذا التقدير وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في الاعتداد في وزن كفاية المدعى بما انتهى اليه تقدير الرئيس المباشر والمدير المحلي في التقدير المطعون فيه عن سنة ١٩٨٦ من ان المدعى ممتاز ( ٩٠ درجة ) في التقدير الاجمالى وهو التقدير المبني على العناصر التفصيلية التى حتم القانون والتمودج التقرير المعتمد اقامة تقدير الكفاية على اساسها ، واذا خلص الحكم المطعون فيه الى غير تلك النتيجة فانه يكون متعين الالغاء فى هذا الخصوص .

( طعن ١٥٣٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ )



## الفصل الثاني

### اجراءات وضع تقارير الكفاية

اولا - يمر التقرير السنوى بمراحل

واجراءات معينة يلزم اتباعها فى

وضع التقرير عن العامل

قاعدة رقم ( ٤٣ )

المبدأ : التقرير السنوى يمر بمراحل واجراءات معينة يلزم اتباعها فى وضع التقرير عن العامل نصت عليها المادة ٣٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - وضع التقرير بغير اتباع هذه الاجراءات مخالف للقانون - عدم عرض تقرير الكفاية على لجنة شئون العاملين - اثره - بطلان التقرير .

المحكمة : ومن حيث انه عن طلب الطاعن الغاء قرار تقدير كفايته بمرتبة جيد عن عام ١٩٧٨/٧٧ فان المادة ٣٧ من نظام العاملين للمدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧١/٥٨ الذى وضع فى ظل العمل بأحكامه التقرير المشار اليه تنص على ان " يعد الرئيس المباشر التقرير السنوى كتابة عن العامل ويعرض عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة على لجنة شئون العاملين وللجنة ان تناقش الرؤساء فى التقارير السنوية المقدمة منهم عن العاملين ولها ان تقررها او تعدلها بناء على قرار مسبب " ومفاد هذا النص ان التقرير السنوى يمر بمراحل واجراءات معينة تستلزم ان يوضع التقرير عن العامل بواسطة رئيسه المباشر الذى يستطيع بحكم اتصاله الدائم بالعامل ان يضع الدرجات التى يستحقها عن كل عنصر من عناصر التقرير ثم يعرضه بعد ذلك على مدير الادارة الذى له الاشراف العام على العامل ثم يقوم مدير الادارة المختص بعرض التقرير على لجنة شئون العاملين التى لها ان تناقش ذلك التقرير

ولها ان تعتمد او تعدله بقرار مسيبا باعتبار ان مهمة لجنة شئون العاملين ليست مجرد التوثيق او التسجيل المادى للتقديرات الصادرة عن الرؤساء وانما مهمتها التعقيب النهائى الجدى على التقرير ولها فى سبيل ذلك ان تلجأ الى شتى الطرق التى تراها مودية الى التقدير السليم الذى يتفق مع الحق والواقع وقد وضع للمشرع كل هذه الضمانات والمستويات للتأكد من خلو تقرير الكفاية من الهوى الشخصى وان يكون اقرب ما يكون الى الحقيقة وذلك نظرا لما يترتب من القانون على تقارير الكفاية من آثار بعيدة المدى فى المراكز القانونية للعاملين من حيث الرقبة والعلاوات وغيرها .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكان الثابت من الاوراق ان تقرير الكفاية المطعون فيه اعد بمعرفة الرئيس المباشر للمدعى الذى قدر كفايته بمرتبة " جيد " بمجموع درجات ٧٨ درجة وأيده فى ذلك المدير المحلى الا انه يبين من الاطلاع على التقرير المشار اليه ان مدير الادارة المختص بعد ان ابدى رايه كتابة على التقرير لم يعرضه على لجنة شئون العاملين حيث خلا من تقدير اللجنة ومن توقيع رئيسها الامر الذى يكون معه التقرير المطعون فيه وقد وضع بالمخالفة للاوضاع المقررة قانونا بأن لم يمر بالراحل التى اسندها القانون ونظمها .

ولا ينال مما تقدم ما ذهبت اليه الجهة الادارية فى ردها على الدعوى من ان لجنة شئون العاملين قد رأت محضرها رقم ٢ لسنة ١٩٨١ والمعتد فى ١/١٢/١٩٨١ الاكتفاء بما سبق نظره من تظلمات مقدمة من العاملين عن تقارير الكفاية عن سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ وما قبلها وذلك استقرارا للاوضاع الوظيفية للعاملين بالمصلحة لان المساس بهذه التقارير يؤثر على المراكز القانونية المستقرة وعلى السادة المتظلمين اذا رغبوا اللجوء الى الطريق القانوني ذلك ان

هذا الاجراء لا يضمن على تقرير الكفاية المشار اليه الشرعية ولا يصحح ما شابه من قصور ذلك ان المشرع قد عهد الى لجنة شئون العاملين بسلطة التعقيب على تقديرات الرئيس للمباشر ومدير الادارة المختص مستهدفا بذلك ان يقوم تقدير اللجنة على عناصر ثابتة ومستخلصه استخلاصا سائفا من ملف خدمة العامل ومتعلقة بعمله خلال السنة التي يقدم عنها التقرير وهذا ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا واذ علقت الاوراق مما يفيد عرض تقرير كفاية المدعى المطعون فيه على لجنة شئون العاملين فانه بذلك تكون قد تسلبت من صحيح اختصاصها وتخلت عن مهمتها الاصلية في المراجعة والتعقيب النهائي ولا يصحح هذا البطالان ما أبدته جهة الادارة في ردها على الدعوى حيث لم تنظر هذا التقرير بصفتها لجنة اعتماد لتقديرات الرؤساء المختصين و لم تبد رأيا او تعقب عليه بالسلب او الايجاب .

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم ان تقرير الكفاية المطعون فيه الذي اعد بحق الطاعن عن عام ١٩٧٧/١٩٧٨ قد جاء مخالفا لصحيح حكم القانون الامر الذي يتعين معه القضاء بالفائه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث انه عن طلب الطاعن الحكم بارجاع اقدميته في الدرجة الثانية التخصصية الى ١٩٨٠/٦/٣٠ والمتخطى في الرقبة اليها بالقرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٠ بدلا من ١٩٨١/٣/٨ تاريخ ترقيته الى هذه الدرجة بالاقدمية المطلقة بالقرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ ولما كان المائل بالاوراق ان جهة الادارة اوضحت في ردها على الدعوى ان الرقبة للمتخطى فيها الطاعن كانت بالاختيار وان المعول عليه عند اجراء المفاضلة بين المرشحين للرقبة هو حصول العامل على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن عامي ٧٨/٧٧ ، ٧٩/٧٨ والمدعى لم يحصل في عام ٧٨/٧٧ على مرتبة ممتاز .

ومن حيث انه بالقضاء بالغاء تقرير كفاية الطاعن عن عام ٧٨/٧٧ بما يترتب عليه اغفال هذا التقرير وطرحه والالتفات عنه وعن وزن كفاية الطاعن فى هذه السنة والاعتداد فى هذه الحالة بتقارير الكفاية السابقة على هذا التقرير وهى جميعها بمرتبة ممتاز وكذلك تقرير سنة ٧٩/٧٨ كان ايضا بمرتبة ممتاز وهو التقرير اللاحق للتقرير المطعون فيه والسابق مباشرة على تخطيه فى الترقية ومن ثم يكون قد زال المسبب الوحيد الذى افصحت عنه جهة الادارة لتخطية فى الترقية بالاختيار بالقرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٠ وبالتالى يكون مستحقا للترقية الى الدرجة الثانية التخصصية اعتبارا من ١٩٨٠/٦/٣٠ واذا كان قد رقى اليها فعلا اعتبارا من ١٩٨١/٣/٨ فيقتصر الحكم على ارجاع اقدميته فى هذه الدرجة الى تاريخ تخطيه فيها وهو ١٩٨٠/٦/٣٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار واذا ذهب الحكم للمطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون خليقا بالالغاء ويكون الطعن فيه قائما على سند من القانون .

( طعن ٨٧٧ لسنة ٣٢ قى جلسة ١٩٩٣/٦/١٢ )

ثانيا - ميعاد اخطار العامل  
بتقرير كفايته ليس من الاجراءات  
التي يترتب على مخالفتها البطلان  
قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبدأ : ميعاد اخطار العامل بتقرير كفايته ليس من الاجراءات التي  
يترتب على مخالفتها البطلان - لا يؤثر ذلك قانونا في سلامة التقرير .

الحكمة : ومن حيث انه عن اوجه الطعن والتي نتحصل في ان الهيئة  
المطعون ضدها قد خالفت حكم المادة ٣١ من لائحة العاملين بالهيئة التي تنص  
على ان ( يوضع التقرير عن سنة كاملة تبدأ من اول يناير الى اخر ديسمبر التالي  
ويقدم خلال شهرى يناير وفبراير ويعتمد من لجنة شئون العاملين خلال شهر  
مارس ) ومن ثم كان يتعين اخطار الطاعن بتقرير كفايته خلال شهرى ابريل  
او مايو على الاكثر في حين ان الهيئة قامت باخطاره بتقرير كفايته بتاريخ  
١٩٨٧/٨/١٩ اى بعد مضي اكثر من خمسة اشهر على اعتماد لجنة شئون  
العاملين فان ذلك النعى مردود بان ميعاد اخطار الطاعن بتقرير كفايته ليس من  
الاجراءات التي يترتب على مخالفتها البطلان وان ذلك لا يؤثر قانونا في سلامة  
التقرير ومن ثم يكون الوجه الثالث من اوجه الطعن على غير سند من القانون  
مستوجبا رفضه ويتعين رفض الطعن على قرار تقدير كفاية الطاعن عن عام  
١٩٨٦ بمرتية جيد ) .

( طعن ١٦٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢ ) .

( طعن ٦٩٩ لسنة ٣٥ ق بملسة ١٩٩١/٥/١٢ )

### ثالثا - عدم تحرير العامل للنموذج المتضمن

معلومات عن نشاطه لا يؤثر

في صحة التقرير

قاعدة رقم ( ٤٥ )

المبدأ : عدم تحرير العامل للنموذج المتضمن معلومات عن نشاطه لا يؤثر في صحة التقرير أساس ذلك ان النموذج المشار اليه لا يعد من الاجراءات التي تؤثر في صحة التقرير طالما أن واضع التقرير قد استتمدوا عناصر التقدير من ملف خدمة الطاعن باعتباره الوعاء الطبيعي الذي تستقي منه حالة الموظف .

الحكمة : ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الرئيس الاعلى ولجنة شئون العاملين عندما خفضت تقدير كفاية الطاعن لم تبديا اسبابا لذلك ومن ثم يكون التقدير باطلا ويصبح الحكم وقد قضى بسلامة التقدير مخالفا للقانون خاصة وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣٦ لسنة ١٩٦٦ قد تظلم اوضاع التقرير السنوى عن العمال بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بحيث اشرك العمال في وضعها بان تطلب نموذجاً خاصاً بحره العامل ، ولم تنفذ الهيئة هذا القرار ، وفيما يتعلق بالترقية فان القرار الصادر بترقية المطعون على ترقيته قد استند على قواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١ فسي حين انبه بالنسبة لشاغلي الفئات ١٤٤٠/٦٨٤ فانهم يرقون الى الفئة ٤٤٠,٨٧٩ ولا تتم ترقيةهم الا طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة تقرير الكفاية الذى اعد عن الطاعن سنة ٧٦ سنة ١٩٧٧ ان كلا من الرئيس المباشر والمدير المحلى والرئيس الاعلى



قد بين جميع عناصر التقدير سواء بالرموز او بالارقام طبقا للبيانات التفصيلية المدرجة في التقرير ، وهذه العناصر كما هو موضح بالتقرير تحمل بذاتها التقدير الصادر من كل منهما بحيث لا يحتاج بعد ذلك الى اضافة اسباب اخرى تؤيد هذا التقدير ، وهو ما ينسحب على تقدير لجنة شئون العاملين ، ومتى كان ذلك فان ما ينصاه الطاعن على تقدير كفايته عن سنة ١٩٧٢/٧٦ لا اساس له ، ولا يغير من الامر فى شئ ان الطاعن لم يحزر النموذج الذى يحزره ويقدم معلومات الى واضع التقرير اذ ان مثل هذا النموذج من الاجراءات التى لا تؤثر فى صحة التقرير طالما استقر واضعوه التقدير من ملف خدمة الطاعن باعتباره الوعاء الطبيعى الذى تستقى منه حالة الموظف ، ومتى كان ذلك كان تقدير كفاية الطاعن بمرتبة جيد ، فانه لا يتساوى مع المطعون على ترقيته السيد/ ..... الذى قدرت كفايته بمرتبة " ممتاز " ، ومن ثم فهو يفضل فى الرتبة ، وبالتالي فانه لا مجال لتطبيق المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ فى شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة التى تمنح ضباط الاحتياط الافضلية فى الرتبة اذا تساوت مرتبة الكفاية حيث لم تتوافر فى المدعى شروط الافادة منها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اخذ بهذا النظر فيكون قد صادف صحيح حكم القانون ، وبالتالي يكون الطعن على غير سبب صحيح خليقا بالرفض مع الزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن ٥٩٩ لسنة ٢٩ قى .جلسة ١٧/١١/١٩٨٥ )

رابعاً - اسس قياس كفاية الاداء

قاعدة رقم ( ٤٦ )

المبدأ : افراد الرئيس الاعلى دون مشاركة من السلطات التى عهد اليها القانون ذلك طبقا للاحكام المقررة بقانون العاملين واللائحة التنفيذية مما يجعله مشروبا بعيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء لان تلك المشاركة كما رسمها القانون تشكل اوضاع واجراءات جوهرية لا تملك الجهة الادارية اغفالها او الالتفات عنها لانها بمثابة الضمانة المقررة للعامل توصلا لتقرير كفايته فى تقريرها على وجه تتوافر فيه كل اعتبارات الجودة والحيطه لسلامة التقرير وحسن تصويره لمستوى اداء العامل .

الحكمة : وحيث ان المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على ان " توضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعيات الوظائف بها ويكون قياس الاداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التى تعدها الوحدة لهذا الغرض وكذلك اية معلومات او بيانات اخرى يمكن الاسترشاد بها فى قياس كفاية الاداء ..... ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يوليو الى اخر يونيه وتقدم خلال شهرى سبتمبر واکتوبر وتعتمد من لجنة شئون العاملين خلال شهر نوفمبر ، ويقتصر تقدير كفاية الاداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها ..... " .

وتنص المادة (٣٠) من ذلك القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على ان " يعلن العامل بصورة عن تقرير الكفاية بمحرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما ..... " .

كما تنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ على ان يكون حساب التقرير النهائي لدرجة كفاية الاداء بالاخذ بمتوسط التقارير الدورية الثلاث السابق وضعها عن العامل خلال العام .

وتنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على ان " مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الرقية الى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدى فى ذلك بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز وتكون الرقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار فى حدود النسب الواردة فى الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص للرقية بالاقدمية . ويشترط فى الرقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز فى تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز فى السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية فى ذات مرتبة الكفاية ..... " .

وبين من مطالعة نموذج تقرير الكفاية الذى وضعته الجهة الادارية انه يحوى اربعة خانات اولها مخصصة للرئيس المباشر والثانية للمدير اخلى والثالثة لرئيس المصلحة والرابعة للجنة شئون العاملين ، كما قسم التقرير الى ثلاث مرات لقياس كفاية اداء العامل تشمل كل فترة اربعة شهور وخصصت خانة رابعة لوضع التقرير النهائي للعامل .

وحيث ان البين من استعراض هذه النصوص ان المشرع اوجب ان تضع السلطة المختصة نظاما لقياس كفاية الاداء على ان يجرى القياس بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائى الذى يوضع عن سنة تبدأ من اول يوليو الى اخر يونيه على اساس متوسط التقارير الدورية الثلاثة المشار اليها ، وطبقا للنظام الذى وضعته الجهة الادارية لقياس كفاية الاداء المتمثل فى النموذج المشار اليه فانه يلزم ان يعد التقرير ابتداء بواسطة الرئيس المباشر ثم يوضع كل من الرئيس المحلى والرئيس الاعلى تقديره لمرتبة الكفاية ثم يعرض على لجنة شئون العاملين للنظر فى اعتماده وذلك كله وفقا للاجراءات والمواعيد اتفة الذكر .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان التقدير المطعون فيه انفرد بوضعه الرئيس الاعلى دون مشاركة من السلطات التى عهد اليها القانون ذلك طبقا لاحكام النصوص المتقدمة ، مما يجعله مشوبا بعيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء، لان تلك المشاركة كما رسمها القانون تشكل اوضاع واجراءات جوهرية لا تملك الجهة الادارية اغفالها والاتفات عنها لانها بمثابة الضمانة المقررة للعامل توصلا لتصوير كفايته فى تقريرها على وجه تتوفر فيه كل اعتبارات الحيدة والحيلة لسلامة التقدير وحسن تصويره لمستوى ادائه فى العمل .

ومن حيث ان ما تلزعت به الجهة الادارية من ان انفرد الرئيس الاعلى بوضع التقرير مرده الى انه يمثل بالنسبة الى المدعى الرئيس المباشر والمحلى نظرا الى انه كان يشغل خلال الفترة الموضوع عنها التقرير وظيفة مراقب عام الشئون البيروقراطية بمحرك المحمودية وهى وظيفة رئاسية يخضع شاغلها مباشرة لرئيس المصلحة ، هذه الذريعة مردودة ليس فقط بان الجهة الادارية لم تقدم ما

يبثها واكتفت بارسالها دون دليل عليها وانما ايضا بما هو ثابت من تقرير كفاية المدعى عن العام التالى ١٩٨٠/٧٩ الذى وضع عنه وهو بذات الوظيفة - مراقب عام الشئون البيزولية اذ تضمن هذا التقرير فى صلبه ما يفيد مشاركة كل من الرئيس المباشر والمدير المحلى ثم رئيس المصلحة فى وضع التقرير ، الامر الذى يكشف عن ان للمدعى فى تلك الوظيفة من يشارك رئيسه الاعلى فى وضع تقرير كفايته على خلاف ما ذهبت اليه الجهة الادارية .

ومن حيث ان متى كان ذلك فان الحكم للطعون فيه يكون قد اصاب وجه الحق فيما انتهى اليه من القضاء بالغاء تقرير كفاية المدعى الطعون فيه عن عام ١٩٧٩/٨٧ .

( طعن ٣٤٨٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧ )

المبدأ : تقدير الدرجة التى يستحقها الموظف عن كل عنصر من العناصر الواردة بتقرير الكفاية هو أمر يخص فيه الرئيس المباشر والمدير المحلى ولجنة شئون العاملين كل فى حدود اختصاصه ولا رقابة للقضاء عليهم فى ذلك - مادام ان تقديراتهم لم يشبهوا الانحراف او اساءة استعمال السلطة - الاصل الاعتداد بالافعال والسلوكيات التى يأتىها الموظف خلال السنة التى يوضع عنها التقرير اخذا بمبدأ سنوية التقرير وليس حصول العامل على تقارير بمرتبة ممتاز فى سنوات سابقة يؤدى بالضرورة وحكم اللزوم الى استمرار حصوله على ذات المرتبة - كما ان ضعف مستوى العامل فى سنة معينة لا تضع التزاما على عاتق السلطة المختصة .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على ان تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوظائف بها . ويكون قياس كفاية الاداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الوحدة لهذا الغرض ونتائج التدريب المتاح ، وكذلك اية معلومات او بيانات اخرى يمكن الاسترشاد بها فى قياس كفاية الاداء . ويعتبر الاداء العادى هو للمعيار الذى يؤخذ أساسا لقياس كفاية الاداء ، ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او جيد او متوسط او ضعيف وتضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع فى وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها .....

وتنص المادة ٢٩ على انه ( يجب اخطار العاملين الذين يرى رؤسائهم ان مستوى ادائهم اقل من مستوى الاداء العادى باوجه النقص فى الاداء طبقا لنتيجة القياس الدورى للاداء اول باول .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص ان المشرع وضع تنظيمًا متكاملًا لقياس كفاية الاداء بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة حيث اعطى للسلطة المختصة بمفهومها المحدد فى القانون مكنته وضع نظام يكفل قياس كفاية الاداء يختلف من جهة الى اخرى تبعا لاختلاف طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوظائف بها . ووضع ضوابط واجبة التطبيق عند وضع مثل هذا النظام وهى ان يكون قياس الكفاية مرة فى السنة سابقة على وضع التقرير النهائى ، وعلى ان يستقى التقرير من واقع السجلات والبيانات ونتائج التدريب وى معلومات اخرى يمكن الاسترشاد بها ، وتحديد الراتب وضرورة اخطار العامل الذى يرى

رؤساؤه ان مستوى ادائه اقل من مستوى الاداء العادى باوجه النقص فى ادائه، وعلى ان يتضمن النظام تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم واعتماد التقارير والتظلم منها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان تقدير الدرجة التى يستحقها الموظف عن كل عنصر من العناصر الواردة بالتقرير هو امر يترخص فيه الرئيس المباشر والمدير المحلى ولجنة شئون العاملين كل فى حدود اختصاصه ولا رقابة للقضاء عليهم فى ذلك ، مادام لم يثبت ان تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف او اساءة استعمال السلطة لتعلق ذلك بصميم اختصاص الادارة الذى ليس للقضاء ان ينصب نفسه مكانها فيه كما انه لا يؤثر فى صحة وسلامة التقدير القول بأن التقارير السابقة على التقرير المطعون عليه واللاحقة عليه كانت بمرتبة ممتاز وانه كان يتعين ان يكون هذا التقرير بذات المرتبة ، اذ ان لكل سنة ظروفها من حيث اداء العامل وسلوكياته خلال سنة التقرير التى قد تؤثر فى مرتبة كفايته ذلك ان الاصل هو الاعتداد بالافعال والسلوكيات التى يأتىها الموظف خلال السنة التى يوضع عنها التقدير اخذا بمبدأ سنوية التقرير ، وليس حصول العامل على تقارير بمرتبة ممتاز فى سنوات سابقة يودى بالضرورة وحكم اللزوم الى استمرار حصوله على ذات المرتبة . كما ان ضعف مستوى العامل فى سنة معينة باعتباره امر مستمدا من واقع اعمال وادائه وسلوكياته خلال هذه السنة مما يودى الى انخفاض مرتبة كفايته لا يضع التزاما على عاتق السلطة المختصة ان تقرر اسباب التذنى فى التقرير عن المرتبة السابقة ، طالما ان هذا التذنى يجد اساسه من اداء العامل خلال سنة التقرير . فضلا عن ذلك فان استحقاق العامل لعلاوة تشجيعية او حوافز او غيرها من الميزات المالية اذا ما

توافرت فى شأنه شروط استحقاقها خلال سنة التقرير المطعون عليه لا يقوم دليلا على ضرورة تقدير كفايته بمرتبة معينة .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت ان تقرير كفاية الطاعنة قد مر بالمراحل القانونية وفقا للنظام الذى وضعته السلطة المختصة ، حيث قدر الرئيس المباشر كفايتها بمرتبة ( جيد ) وأيده فى ذلك الرئيس الاعلى ثم لجنة شئون العاملين ومن ثم فانه يكون قد وضع وفقا للاجراءات والاوزاع المقررة، ولم تقدم الطاعنة دليلا واحدا ، كما لم يثبت من الاوراق ان ثمة انحراف من الجهة الادارية فى استعمال سلطتها .

ولا تعبر من ذلك ما اثارته الطاعنة من ان الجهة الادارية لم تخطرها نتيجة قياسها الدورى قبل وضع التقرير النهائى ، ذلك ان هذا الالتزام اقره المشرع فى حالة من يثبت ان مستوى ادائهم اقل من مستوى الاداء العادى ، اما من حصل على مرتبة جيد وهى مرتبة ليست اقل من مستوى الاداء العادى فليس ثمة التزام على الجهة الادارية باخطارهم .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون متفقا مع صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من القانون خليقا بالرفض .

( طعن ١٣٠٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/١/٦ )



### خامسا - المقصود بالرئيس المباشر

#### النوط به وضع تقرير الكفاية

##### قاعدة رقم ( ٤٨ )

المبدأ : تقرير الكفاية - الرئيس المباشر المنوط به وضع التقرير هو الرئيس المباشر القائم بالعمل فعلا وقت اعداد التقرير بغض النظر عن طول او قصر المدة التى قضها فى وظيفته - الرؤساء السابقون زايلتهم ولاية مباشرة اختصاصات هذه الوظيفة .

المحكمة : استقر قضاء هذه المحكمة على ان الرئيس المباشر المنوط به وضع تقرير كفاية الموظف ، هو الرئيس المباشر القائم بالعمل فعلا وقت اعداد التقرير ، ذلك بغض النظر عن طول او قصر المدة التى قضها فى وظيفته ، دون من عدها من الرؤساء السابقين الذين زايلتهم ولاية مباشرة اختصاصات هذه الوظيفة ومن بينها وضع التقارير السرية ، او تنتقل ولاية الوظيفة فى هذا الشأن لمن حل محلهم فيها واستمروا فى ممارسة اختصاصاتها حتى التاريخ المعين لاعداد التقارير السرية ، ومن ثم يكون الرئيس المباشر للمدعى وقت اعداد التقرير السرى المطعون فيه هو المختص بتقدير كفايته دون سلفه الذى ازالته عنه اختصاصات الوظيفة التى كان يشغلها ومروسيه السابقين وانحسرت عنه صفته الوظيفية باعتباره رئيسا مباشرا لهم .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان التقرير السرى المطعون فيه قد وضع بمعرفة الرئيس المباشر للمدعى وقت اعداده وعرض على المدير المحلى ورئيس المصلحة ولجنة شئون العاملين فانه يكون قد استوفى اوضاعه الشكلية ومر فى مراحل المرسومة قانونا .

( طعن ٢٧٧٤ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

سادسا - لا يجوز للرئيس المباشر

ان يعهد فى اعداد تقارير الكفاية

الى شخص آخر

قاعدة رقم ( ٤٩ ) .

المبدأ : القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة  
قضى بان يضع التقرير السرى عن العامل رئيسه المباشر - لا يجوز للرئيس  
المباشر ان يعهد بوضع التقدير الى شخص اخر - قصر مدة عمل العامل تحت  
رئاسة الرئيس المباشر للعامل لا تخل بسلامة تقرير الكفاية .

الحكمة : ومن حيث ان نظام العاملين المدنيين بالدولة اذ قضى بان يضع  
التقرير السرى عن العامل رئيسه المباشر فان هذا يتصرف الى من يشغل وظيفة  
الرئيس المباشر للعامل حتى يعد التقدير ولا يعهد بوضع التقدير الى اى شخص  
اخر ولا يخل ذلك بسلامة تقدير الكفاية حتى ولو كانت تبعية العامل للرئيس  
المباشر لجزء من السنة التى يضع عنها التقدير اذ الرئيس المباشر لا يعتمد فى  
وضع التقدير على مجرد ما يتاح له من معلومات شخصية عنه بل ايضا الى ما  
يثبت له من استقراء الاوراق التى تفصح عن انتاج العامل وسلوكه فضلا عن  
ملف خدمته ولم يعهد المشرع فى اعداد التقرير الى الرئيس المباشر وحده وانما  
وكله من بعده الى المدير المحلى فرئيس المصلحة فلجنة شئون العاملين مما ينأى  
بالتقرير عن الانطباعات الشخصية لمن يقوم باعداده .

ومن حيث ان كل ما يتناهى للطعون ضده على التقدير الذى اعد عن  
كفايته عن عام ١٩٧٧/٧٦ انه لم يحض فى العمل تحت رئاسة رئيسه المباشر  
سوى ثلاثة اشهر وان رئيسه تحامل عليه فى وضع التقدير لكشفه مخالفات  
ارتكبها وان تقاريره السنوية توصف بالامتناز .

ومن حيث ان قصر مدة العمل تحت رئاسة الرئيس المباشر للعامل لا تعد سببا للاخلال بسلامة تقدير الكفاية كما سبق اما التحامل فلا سند للمطعون ضده فى هذا الادعاء حيث جاء قوله مرسلا غير محددة يمكن لاي عامل اطلاقه على علاقته اذا لم يرق له التقرير الذى وضع عنه . اما التقارير السنوية التى وصفها المطعون ضده بالامتياز فلا يوجد لها صدى فى الاوراق بل ان المطعون ضده لم يتمسك او يدعى به وان كل ما حرص عليه فى دعواه هو ابراز ان هناك صورة مذكرة صدرت عنه وعن كفايته من مراقب عام حركة الى مدير عام حركة جمارك الاسكندرية وكذلك مكاتبات غير رسمية منه واليه خاصة بشكاوى منه بشأن حركة نقل بين العاملين بجمرك الركاب واخرى عن تخطئه فى علاوة تشجيعية ومثل هذه المكاتبات ان صحت ليس من شأنها ان تغل يد الرئيس المباشر عن تقدير كفاءة المطعون ضده ولا تعنى شيئا فى اثبات التحامل الذى يدعيه فى جانب الرئيس المباشر اما عن ملف خدمته فلا يفيد شيئا سوى انه عامل عادى يشكو فيلفت نظره ويرتكب المخالفات ويجازى ولا توجد هذه المقارنة الواضحة بين تقدير كفاءة المطعون ضده وما يمكن استظهاره من ملف الخدمة والتى يمكن معها ان يعمل القضاء رقايته على تقدير الكفاءة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

( طعن ٩٦٤ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤ )

سابعاً - يكفي لكي يمر التقرير  
بالمراحل المرسومة له ان يعرض على  
الرئيس الاعلى لكي يياشر سلطاته بشأنه  
قاعدة رقم ( ٥٠ )

المبدأ : خلت نصوص القانون مما يوجب على الرئيس الاعلى ان يدون  
بخط يده عناصر تقرير الكفاية ويكفي لكي يمر التقرير بالمراحل المرسومة له  
ان يعرض على الرئيس الاعلى لكي يياشر سلطاته بشأنه سواء بتعديل  
عناصر التقرير او باقرارها كما هي - والمعلول عليه في هذا الخصوص هو  
بتوقيعه في الخانة المخصصة له مادام التقرير قد اعد في صورته النهائية .

المحكمة : ومن حيث ان نصوص القانون قد خلت من نص يوجب على  
الرئيس الاعلى ان يدون بخط يده عناصر تقرير الكفاية وانما يكفي لكي يمر  
التقرير بالمراحل المرسومة له ان يعرض على الرئيس الاعلى لكي يياشر سلطاته  
بشأنه سواء بتعديل عناصر التقرير او باقرارها كما هي والمعلول عليه في هذا  
الخصوص هو بتوقيعه في الخانة المخصصة له مادام باعتماده التقدير في صورته  
النهائية .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على تقرير الكفاية المطعون عليه ان  
الرئيس الاعلى اعتمد عناصر الكفاية كما هي وارده بالتقرير ووقع بمضائه  
عليها ، فمن ثم يكون التقرير قد مر بالمراحل التي تطيلها القانون وبالتالي يكون  
النعي عليه بالبطلان غير قائم على اساس سليم من القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فانه يكون قد  
خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن

- ١٤٩ -

شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعيه  
المصروفات .

( طعن ١١١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٧ )

ثامنا - يجب ان تكون تقديرات  
الرؤساء مستمدة من عناصر صحيحة  
لم تقم دليل بالاوراق على نفيها واهدار قيمتها  
قاعدة رقم ( ٥١ )

المبدأ : يكون التقرير صحيحا متى كان مستكملا لشرائطه المقررة  
ومستوفيا المراحل والاجراءات التي رسمها القانون لذلك ولم يثبت انه وقع  
مشوبا بالانحراف او اساءة استعمال السلطة - مناط ذلك ان تكون تقديرات  
الرؤساء مستمدة من عناصر صحيحة ولم يقم دليل بالاوراق على نفيها  
واهدار قيمتها .

الحكمة : ومن حيث انه ولكن جرى قضاء هذه المحكمة على ان تقدير  
كفاية العامل امر يخص فيه كل من الرئيس المباشر والرئيس المحلي ولجنة  
شئون العاملين كل في حدود اختصاصه ولا سبيل للتعقيب عليه ما لم يثبت ان  
تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف او اساءة استعمال السلطة لتعلق ذلك  
بصميم اختصاص الادارة التي ليس للقضاء ان ينصب نفسه مكانها فيها ومن  
ثم يكون التقرير صحيحا متى كان مستكملا لشرائطه المقررة ومستوفيا المراحل  
والاجراءات التي رسمها القانون لذلك ولم يثبت انه وقع مشوبا بالانحراف او  
اساءة استعمال السلطة الا أن مناط ذلك جميعه ان تكون تقديرات الرؤساء  
مستمدة من عناصر صحيحة ولم يقم دليل بالاوراق على نفيها واهدار قيمتها .

ومن حيث ان الثابت من تقرير كفاية الأداء لمورث المطعون ضدهم لعام  
١٩٨١ لسنة ١٩٨٢ وهو التقرير المطعون فيه والمقدم صورته ضمن حافظة  
مستندات المدعى ولم ترخصه الجهة الادارية ان الرئيس المباشر للمدعى قدر  
كفايته بمرتبة ممتاز (٩٣ درجة) وقد هبط الرئيس الاعلى بهذا التقدير الى مرتبة

وتنص المادة ٢٩ على انه ( يجب إخطار العاملين الذين يرى رؤسائهم ان مستوى ادائهم اقل من اوجه المستوى العادى باوجه النقص فى هذا الاداء طبقا لنتيجة القياس الدورى للاداء اولا بأول ) .

والموضح من هذين النصين ، ان المشرع حول الجهة الادارية المختصة وضع النظام الخاص بقياس كفاية الاداء ، وقضى بان يتم قياس الكفاية بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة ، ويحظر العامل الذى يرى رؤسائه ان مستوى ادائه اقل من المستوى العادى باوجه النقص فى هذا الاداء طبقا لما يسفر عنه القياس الدورى .

ومن حيث ان القواعد التى وضعتها الهيئة الطاعنة لاعداد ووضع تقارير الكفاية تقضى بوضع التقرير بواسطة الرئيس المباشر ثم عرضه على المدير المعلى ورئيس المصلحة .

ومن حيث انه بالاطلاع على تقرير كفاية الاداء النهائى للمدعى عن الفترة من ١٩٧٩/٧/١ الى ١٩٨٠/٦/٣٠ يبين انه لم يمر بالمراحل التى اوجبت القواعد المشار اليها استيفائها، اذ الثابت ان الجهة الادارية قد تخطت فى اعداده رؤساء المدعى فى المراحل المذكورة ، دون ان يمكنوا من ابداء رأيهم فى تقدير كفايته ، واكتفت بعرض التقرير على رئيس لجنة شئون العاملين، وبالتالي يكون هذا التقرير قد شابه عيب جوهرى يودى الى بطلانه ويتعين معه الحكم بالفائه .

على ان بالغاء التقرير لا يودى - كما جاء بالحكم المطعون فيه - اعتبار درجة كفاية المدعى عن عام ١٩٨٠/١٩٧٩ بتقدير ممتاز ، اذ الثابت من الاوراق ان تقرير الكفاية المطعون فيه قد شابه عيب جوهرى فى اولى مراحل اعداده ، وبالتالي فانه يترتب على الحكم بالفائه ان تعيد جهة الادارة تقدير

كفاية المدعى على الوجه الصحيح ، واذا خالفت محكمة القضاء الادارى ذلك فى حكمها المطعون فيه بان قدرت كفاية المدعى عن عام ١٩٧٩/١٩٨٠ بتقدير ممتاز فانها تكون قد جازت الصواب ، ويتعين من ثم الحكم بالغائه فى شقه المطعون فيه وبالغاء تقرير كفاية للمدعى عن عام ١٩٧٩/١٩٨٠ للمطعون فيه على ان تقوم جهة الادارة باعادة تقدير كفاية المدعى على الوجه الصحيح. ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى من اعتبار درجة كفاية المدعى عن عام ١٩٧٩/١٩٨٠ بتقدير ممتاز .

ومن حيث ان جهة الادارة هى التى دفعت المدعى الى اللجوء الى القضاء بطلب الغاء تقرير كفايته عن عام ١٩٧٩/١٩٨٠ بالمخالفة للقانون ومن ثم يتعين الزامها مصروفات هذا الطلب .

(ظعن ٣٢٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٦)



احدى عشر : لا يتقيد رئيس المصلحة  
فى تقدير اى من عناصر الكفاية  
بذات التقرير الذى ارتأه الرئيس المباشر  
قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ : لا يتقيد رئيس المصلحة فى تقدير اى من عناصر الكفاية بذات  
التقرير الذى ارتأه الرئيس المباشر الا أن تقديره فى هذا الخصوص ليس  
مطلقا من كل قيد وانما ينبغى ان يكون متفقا ومستوى اداء العامل فى الفترة  
الموضوع عنها التقرير .

الحكمة : وحيث ان المادة الرابعة من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ جرى نصها قبل تعديلها بالقانون رقم  
١١٥ لسنة ١٩٨٣ على ان ( تشكل فى كل وحدة بقرار من السلطة المختصة  
لجنة او اكثر لشئون العاملين وتكون من ثلاث اعضاء على  
الاقل.....

وتختص اللجنة بالنظر فى تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية  
والتشجيعية للعاملين شاغلي وظائف الدرجة الثانية فى اوانها واعتماد تقارير  
الكفاية المقدمة عنهم كما تختص بالنظر فيما ترى السلطة المختصة عرضها  
عليها من موضوعات ..... فى حين نصت المادة ٢٨ من ذلك القانون.....  
قبل التعديل بالقانون المشار اليه على ان - تضع السلطة المختصة نظاما يكفل  
قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق وطبيعة نشاط الوحدة واهدافها  
ونوعيات الوظائف بها .

ويكون قياس الاداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل  
وضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التى

تعدها الوحيدة لهذا الغرض وكذلك اية معلومات او بيانات اخرى يمكن الاسترشاد بها في قياس كفاية الاداء ويعتبر الاداء العادى هو المعيار الذى يؤخذ اساسا لقياس كفاية الاداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او كفاء او ضعيف .

كما تضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضعه وتقدمه واعتماد تقارير الكفاية والتظلم فيها .....

وحيث انه ولئن كان مفاد هذه النصوص ان المادة الرابعة من قانون العاملين المدنيين بالدولة لم يبين قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تفرض عرض تقارير كفاية العاملين من الفئة الاولى على لجنة شئون العاملين ومن ثم فلا اثر لعدم عرض تقرير الكفاية المطعون فيه على تلك اللجنة الا انه من ناحية اخرى فما لاجدال فيه ان رئيس المصلحة واذا كان لا يتقيد فى تقدير اى من عناصر تقرير الكفاية بذات التقرير الذى ارتأه الرئيس المباشر الا ان تقريره فى هذا الخصوص ليس مطلقا من كل قيد وانما ينبغى ان يكون متسعا وظروف الحال متفقا ومستوى اداء العامل فى الفترة الموضوع عنها التقرير وما قام به من جهد مبذول او نشاط لا يتنافر او يتعارض مع ما تشهد به الاوراق من عناصر كفاية العامل وما صدر فى شأنه من قرارات بمنح العلاوة التشجيعية او تكليفه باعمال لها اهمية وثقل .

وحيث انه فضلا عن ان البين من مطالعة الاوراق وحسبما اثبتته بحق الحكم المطعون فيه انه سبق منح المدعى اكثر من مكافأة تشجيعية تناولت فيها المكافأة ذات الفترة الموضوع عنها التقرير المطعون فيه الى جانب اسناد وظائف واعمال اليه لها اهميتها الخاصة ، فان المدعى قدم مذكرة بدفاعه بجملة ١٩٨٨/٦/١٩ اثبت فيها الاعمال التى باشرها خلال الفترة الموضوع عنها

التقرير والتي قام بتدوينها بنفسه على تقرير الكفاية ولم يتحدثها الجهة الادارية واتخذت حصيلة طبية لمصلحة الخزنة وقد منح مكافأة تشجيعية خلال ذات الفترة الموضوع عنها التقرير بواقع مرتب شهر فى كل منها مقابل الاعمال الممتازة التى قام بها فضلا عن شغله العديد من المناصب وتكليفه بالكثير من المهام وذلك كله مالا تنكره الجهة الادارية او تحتاج فيه ، الامر الذى يبين منه ان تخفيض مرتبة كفاية المدعى فى القرار المطعون فيه عن الفترة المعاصرة لمنحه تلك المكافآت وتكليفه بتلك المهام قد قام على غير اسس او اسباب سائفة تبرره فوق انه جاء متعارضا وسائر العناصر الاخرى الثابتة فى الاوراق مما يضحى معه التقرير المطعون فيه مشوبا بعيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فيكون قد صادف محله فى صحيح القانون ويتعين لذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن ٢٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/١ )

التي عشر : السلطات المختصة

باعتقاد تقارير الكفاية غير ملزمة قانونا

بتسبب أية تعديلات تدخلها على تقدير

كفاية العاملين التي وضعها الرئيس المباشر

قاعدة رقم ( ٥٥ )

المبدأ : اوجبت قوانين نظام العاملين المدنيين السابقة على القانون الحالي تسبب التعديلات التي يديرها الرؤساء المختصين او لجنة شئون العاملين على تقارير الكفاية اما قانون نظام العاملين الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية قد خلا من النص على ذلك ، وهو ما يفيد ان السلطات المختصة باعتماد تقارير الكفاية غير ملزمة قانونا بتسبب اية تعديلات تدخلها على تقدير كفاية العاملين التي وضعها الرئيس المباشر مادام المشرع عدل عن موقفه السابق من وجوب تسبب هذا التعديل - القرارات غير المسببة يفرض قيامها على سبب صحيح وعلى من يدعى العكس اثبات ذلك .

المحكمة : يقوم الطعن على انه ما كان يجوز للمحكمة ان تحمل نفسها محل جهة الادارة في تقدير كفاية المدعى عندما قضت بالغاء التقارير ومن اجل ذلك فلم يكن جائزا ترقية المدعى لدرجة مدير عام لتخلف شرط الحصول على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية .

ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة ان قضت في حكمها الصادر بجلسة ١٩٨٨/٢/٧ في الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٣٢ ق القضائية بانه وان كانت قوانين نظام العاملين للمدنيين السابقة على القانون الحالي اوجبت تسبب التعديلات التي يديرها الرؤساء المختصين او لجنة شئون العاملين على تقارير الكفاية ، الا

ان كلا من قانون نظام العاملين الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية خلا من النص على ذلك ، وهو ما يفيد ان السلطات المختصة باعتماد تقارير الكفائي غير ملزمة قانونا بتسييب اية تعديلات تدخلها على تقدير كفاية العاملين اللة وضعها الرئيس المباشر مادام ان المشرع عدل عن موقفه السابق من وجوب تسييب هذا التعديل .

كما ان قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على ان القرارات غير المسببة يفترض قيامها على سبب صحيح وعلى من يدعى العكس اثبات ذلك .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فان خلو تقارير كفاية المدعى عن الاعوام ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ من تسييب التعديل الذى ادخله الرئيس الاعلى على تقديرات الرئيس المباشر او ورود هذه الاسباب بصورة مجملة ودون تفصيل لا يطل هذه التقارير التى تظل صحيحة ومنتجة لاثارها القانونية خاصة وان المدعى لم يقدم ما يزعم قرينة الصحة التى بنيت عليها هذه التقارير .

ومن حيث ان مودى سلامة تقارير كفاية المدعى سالفه الذكر كما قدرها الرئيس الاعلى تخلف ماتطلبه القانون للرقية الى وظيفة من درجة مدير عام لعدم حصول المدعى على مرتبة ممتاز فى هذه التقارير وتبعاً لذلك يكون طلبه الغاء القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٤ فيما تضمنه من تخطيه فى الرقية على غير اساس تخليقا بالرفض .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فمن ثم فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه جديراً بالالغاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض

الدعوى .  
( طعن ١٣١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٠ )

ثالث عشر : مناهج مساءلة من

يعدون تقارير الكفاية

قاعدة رقم ( ٥٦ )

المبدأ : الإدارة وهى فى سبيلها لاعداد تقارير الكفاية وترتيب آثارها لصالح العمل والعاملين - لالوجه لمساءلة من يعدون ذلك التقرير عن تقديرهم لعناصر الكفاية مادام لم يثبت قصد أحدهم الاساءة الى العامل .

المحكمة : ومن حيث انه عن طلب المدعى الحكم على جهة الإدارة بالتعويض الادبى . فانه ولئن كان القرار المطعون فيه بتخفيض كفاية الطاعن قد جاء مخالفا للقانون الا ان الإدارة وهى فى سبيلها لاعداد تقارير الكفاية وترتيب آثارها لصالح العمل والعاملين لالوجه لمساءلة من يعدون ذلك التقرير عن تقديرهم بعناصر الكفاية مادام لم يثبت قصد احدهم الاساءة الى المدعى كما ان فى الغاء هذا القرار واعتبار كفايته بدرجة ممتاز فانه يكون قد حصل بذلك على التعويض العينى الجابر لما يكون قد لحقه من ضرر من جراء ذلك بما يتعين معه برفض هذا الطلب واذا قضى الحكم للطعون فيه بهذه النتيجة فان الطعن عليه فى هذا الشق لا يكون له سند من القانون على خلق بالرفض مع الزام طرفى الخصومة للصروفات مناصفة .

( طعن ١٥٣٥ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ )

رابع عشر : الاداء العادى ..

هو مقياس كفاية الاداء

قاعدة رقم ( ٥٧ )

المبدأ : المادتان ٤ و ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - المادتان ٣١ و ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه مفادها - المشرع اناط بالسلطة المختصة وضع نظام لقياس درجة ومرتبة كفاءة اداء العاملين - ذلك من واقع السجلات والبيانات التى تعد لهذا الغرض وغيرها من المعلومات التى يمكن الاسرصاد بها فى هذا الشأن - اعتبر المشرع ان الاداء العادى هو مقياس كفاية الاداء .

المحكمة : ومن حيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على تشكل فى كل وحدة بقرار من سلطة المختصة لجنة او اكثر لشعون العاملين ..... وتختص اللجنة بالنظر فى تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية ... واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم....

وتنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الاشارة وقبل تعديل احكامها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والتى تم وضع التقريرين الملعون فيها فى ظل العمل بها على ان تضع السلطة المختصة نظاما يكفى قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعيات الوظائف بها .

ويكون قياس الاداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائى لتقرير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التى

تعددها الوحدة لهذا الغرض وكذلك اية معلومات او بيانات اخرى عليه الاسترشاد بها في قياس كفاية الاداء .

ويقيد الاداء العادى هو للمعيار الذى يؤخذ اساسا لقياس كفاية الاداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او كفاء او ضعيف .

كما تضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتنظيم فيها .

ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يوليو الى اخر يونيه وتقدم خلال شهرى سبتمبر و اكتوبر وتعتمد من لجنة شئون العاملين خلال شهر نوفمبر ويقتصر تقدير كفاية الاداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها ....

وتنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ / ١٩٧٨ المشار اليه وقبل تعديلها على ان يكون حساب التقرير النهائى لدرجة كفاية الاداء بالاخذ بمتوسط التقارير الدورية الثلاث السابق وضعها عن العامل خلال العام، كما تنص المادة ٣٣ قبل الغائها على ان تعتمد تقارير الكفاية المقدمة عن العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى من السلطة المختصة ...

ومن حيث انه يبين من الاسباب التى قام عليها الحكم المطعون فيه ان محكمة القضاء الادارى قد انتهت فى حكمها المشار اليه لبطلان تقريرى كفاية المدعى ( للمطعون ضده ) عن عامى ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ وذلك لعدم اتباع الاجراءات المقررة لوضع التقارير الكفاية بقياس اداء المدعى دوريا كل ثلاث شهور الا ان عدم قياس اداء العامل كل ثلاث شهور لا يعتبر من قبيل الاجراءات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان التقرير وذلك طبقا لما سبق



وان قضت به هذه المحكمة ومن ثم يتعين بحث مدى مشروعية تقريرى كفاية المطعون ضده المشار اليهما من الناحية الموضوعية .

ومن حيث ان مفاد النصوص سالفة الذكر ان المشرع قد اناط بالسلطة المختصة وضع نظام لقياس درجة ومرتبة كفاءة اداء العاملين وذلك من واقع السجلات والبيانات التى تعد لهذا الغرض وغيرها من المعلومات التى يمكن الاسترشاد بها فى هذا الشأن وقد اعتبر المشرع ان الاداء العادى هو مقياس كفاية الاداء واذ بين من مطالعة تقارير كفاية المطعون ضده ان الجهة الادارية قد وضعت نظاما لوضع واعداد التقارير السنوية عن طريق الرؤساء المباشرين ثم رؤساء المصالح وتعتمد التقارير بعد ذلك من لجنة شئون العاملين بالنسبة للعاملين من شاغلى الدرجة الثانية فما دونها ومن ثم فان الرئيس المباشر هو المنوط به وضع التقارير السنوية للعاملين الخاضعين لهذا النظام على ان يعتمد ذلك من الرئيس المحلى وذلك لحكمة ظاهرة تكمن فى انه بحكم اتصاله المباشر بمؤسسه واشرافه عليهم ورقابته لهم اقدر من تميزه على الحكم على مبلغ كفايتهم ونحرى سلوكهم واذا كان لرئيس المصلحة سلطة التعقيب على تقدير الرئيس المباشر والمحلى فان هذه السلطة ليست طليقة من كل قيد بل لا بد ان تكون مستندة الى اسباب واصول ثابتة فى الاوراق تحتجها وتؤدى اليها ماديا وقانونيا ، ولا يتأتى ذلك الا بقيام هذه الاسباب على عناصر مستخلصة من ملف خدمة العامل ومتعلقة بعمله خلال السنة التى يقدم عنها التقرير وذلك كله حتى لا يواخذ العامل بما لم يقيم عليه دليل من الاوراق ومن ثم يتعين ان يكون تقدير رئيس المصلحة متققا ومستوى اداء العامل فى الفقرة الموضوع عنها التقرير واقام به من جهد مبذول او نشاط لايتنافر او يتعارض مع ما تشهد به

الاوراق من عناصر كفاية العامل وما صدر فى شأنه من قرارات كمنحه  
العلاوة التشجيعية او تكليفه باعمال لها اهمية وثقل .

ومن حيث انه لما تقدم ونظرا لان الثابت من الاوراق والمستندات المقدمة  
فى الدعوى ان الرئيس المباشر للخصومة ضده قد قدر درجة كفاية فى التقرير  
الاول عن عام ١٩٨١/٨٠ بمرتبة ممتاز (٩٥ درجة) وقد اعتمد المدير المحلى  
للمطعون ضده هذا التقدير الا ان رئيس المصلحة باعتباره السلطة المختصة فى  
اعتماد تقارير الكفاية عن العاملين من الدرجة الاولى طبقا لما جاء بكتاب  
مصلحة الجمارك للورخ ١٩٨٤/٥/١٣ لهيئة قضايا الدولة ردا على الدعوى  
المشار اليها قد قام بتخفيض التقدير الى مرتبة كفاء (٧٠ درجة) دون ان يسدى  
اسبابا لما اجراه من تخفيض ولذلك يكون هذا التخفيض قد صدر نخلوا من  
الاسباب ولايستند الى عناصر مستخلصة من ملف خدمة المطعون ضده او  
متعلقة بعمله خلال السنة التى وضع عنها التقرير المشار اليه مما يصبح معه هذا  
التقدير قد جاء على غير سند صحيح من الواقع او القانون حريا بالالغاء .

( طعن ٧٢٥ سنة ٣٣٣ جلسة ١٩٩٣/٥/٢٩ )

خامس عشر : يجب إخطار

العامل الذى يرى رؤسائه

ان مستوى ادائه اقل من مستوى

الاداء العادى بأوجه النقص فى هذا الاداء

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ : المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل

بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

المادة ٢٩ من القانون السابق الاشارة اليه رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل

بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - ان الجهة الادارية قد وضعت قاعدة

عامة مؤداها - إخطار العامل كتابة بأوجه النقص التى وضحت فى مستوى

ادائه عما كان عليه فى تقرير العام السابق او فى مرحلة سابقة من العام

موضوع التقرير على ان يوضح فى الاخطار الاسباب التى بنى عليها هذا

الحكم - هذه القاعدة تستهدف الصالح العام وتحقيق الضمان للعاملين -

وهذه القاعدة جوهرية فى وضع التنازير الكفائية يوجب البطلان على

مخالفتها .

المحكمة : ومن حيث ان المادة (٢٨) من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥

لسنة ١٩٨٣ تنص على ان تضع السلطة المختصة نظاما يكتل قياس الاداء

الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعيات الوظائف

بها .... ويعتبر الاداء العادى هو المعيار الذى يؤخذ اساسا لقياس كفاية

الاداء، ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او جيد او متوسط او

ضعيف..... ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يناير وتنتهى فى آجر ديسمبر وتقدم خلال شهرى يناير وفبراير وتعتمد خلال شهر ديسمبر ..... وان المادة (٢٩) من ذات القانون تنص على انه يجب اخطار العاملين الذين يرى رؤساؤهم ان مستوى ادائهم اقل من مستوى الاداء العادى باوجه النقص فى هذا الاداء طبقا لنتيجة القياس الدورى للاداء اولا باول وتنص المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على ان تحدد كل وحدة معايير الاداء التى يعتد بها عند قياس كفاية الاداء ..... وتعلن ادارة شئون العاملين فى كل وحدة هذه المعايير فى شهر يونيه من كل عام ، ومودى ماتقدم ان على السلطة المختصة ان تضع نظاما لقياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وان تعلن للعاملين معايير قياس كفاية الاداء التى تستخدم فى شأنهم وعليها ان تخطر العاملين الذين يرى رؤساؤهم ان مستوى ادائهم اقل من اداء المستوى العادى طبقا للمعايير للموضوعة باوجه النقص فى هذا الاداء وفقا لما تكشف عنه نتيجة القياس الدورى لهذا الاداء اولا باول فاذا لم تقم الجهة الادارية باخطار العامل بذلك قبل وضع التقرير النهائى فان التقرير يكون وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة مخالفا للقانون .

ومن حيث الثابت مما قدمه المدعى بحافظة مستنداته ولم يحمده الجهة الادارية فى اية مرحلة من مراحل نظر الدعوى او الطعن ان مصلحة الضرائب على الاستهلاك ادارة شئون العاملين ارسلت الى مدير عام الادارة العامة بمنطقة الوجه البحرى التى يتبعها المدعى الكتاب رقم ٣/١٢ - ٦٥ صادر ٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢١ الذى جاء فيه نرجو التفضل بالاحاطة بان المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين للمدنيين بالدولة تنص على - يجب

اخطار العاملين الذين يرى رؤسائهم ان مستوى ادائهم اقل من مستوى الاداء العادى باوجه النقص فى هذا الاداء طبقا لنتيجة القياس الدورية لولا باول وقد تلاحظ ان بعض الادارات لا تراعى اخطار العامل الذى يقل مستوى ادائه باوجه النقص فى هذا الاداء لولا باول مما يدفع العاملين فى نهاية العام للتقدم بتظلمات من التقارير السنوية موضحين فيها انهم لم يخطروا باوجه النقص فى ادائهم وتنفيذا للمادة سالفه الذكر نرجو التفضل بالتنبيه على السادة المسؤولين عن تحرير تقارير الكفاية من الرؤساء المباشرين والمديرين بالاتى : ١- فى حالة ما اذا قل مستوى الاداء لاحد العاملين عما كان عليه فى تقرير العام الماضى او فى المرحلة السابقة من نفس تقرير العام موضوع التقرير يجب ان يخطر العامل بكافة اوجه النقص التى وضحت فى تصرفاته مع توضيح الاسباب التى بنى عليها هذا الحكم ..... والبين من ذلك ان الجهة الادارية نزولا على حكم المادة (٢٩) من قانون نظام العاملين المشار اليه قد وضعت قاعدة عامة مؤداها اخطار العامل كتابة باوجه النقص التى وضحت فى مستوى ادائه عما كان عليه فى تقرير العام السابق او فى مرحلة سابقة من العام موضوع التقرير على ان يوضح فى الاخطار الاسباب التى بنى عليها هذا الحكم وهى قاعدة تستهدف الصالح العام وتحقيق الضمان للعاملين الجدين وحتى لا يفاجأ امثال هؤلاء بان مستوى ادائهم اقل مما كان ولتبصيرهم بما قد يكون قد طرأ عليهم من مواطن الضعف او القصور او انتابهم من اسباب التراخى والاهمال ومن ثم فهذه القاعدة فى مفهومها وحكمتها تطبيق سائق للمادة (٢٩) المشار اليها اذ الامر فيها لا يقتصر على تبصير العامل بما اعترى ادائه من نقص عن مستوى الاداء العادى وفقا للمعايير الموضوعه فحسب وانما يتسع حكما كذلك ليشمل اخطار العامل بما اصابه من وهن او اعتراه من خمول او فتور همة عما كان

عليه في العام السابق ، اذا ما قدرت الجهة الادارية وجوب اخطار العامل في كل تلك الحالات بما ادى الى هبوط في مستواه عما كان عليه في سابق العهد قطعاً لدرء الخلاف بين العاملين ورؤسائهم وحفزاً للهمم للارتقاء بمستوى الاداء والنهوض ، فانها تكون قد تبنيت قاعدة جوهرية في وضع تقارير الكفاية يترتب البطلان على مخالفتها .

ومن حيث انه بالبناء على ماتقدم واذا كان الثابت مما قدمه المدعى من مستندات ولم يحمده الجهة الادارية في اى مرحلة من مراحل نظر الدعوى او الطعن ان تقرير كفاية المدعى عن عام ١٩٨٢ كان بتقدير ممتاز وان جهة الادارة لم تخطره كتابة قبل وضع التقرير المطعون فيه عن عام ١٩٨٣ بدرجة جيد باوجه النقص التى اودت بالهبوط بتقريره على هذا النحو عن تقرير العام السابق فانه والحال هذه يكون التقرير للمطعون فيه مخالفا للقانون متعينا الالغاء .  
( طعن رقم ١٧٩٥ السنة ٣٣ ق ع جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩ )

المبدأ : المادتان ٢٨ ، ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة مفادهما - المشرع قد وضع تنظيمًا متكاملًا لقياس كفاية الاداء للعاملين المدنيين بالدولة - قد اعطى للسلطة المختصة وضع نظام يكفل قياس الاداء بخلاف من جهة الى اخرى - يجب ان يكون قياس كفاية الاداء مرة في السنة سابقة على وضع التقرير النهائي - يجب ان يستمد القياس من واقع السجلات والبيانات ونتائج التدريب واى معلومات او بيانات يمكن الاسترشاد بها - يجب اخطار العامل الذى يرى رؤساؤه ان مستوى ادائه اقل من مستوى الاداء العادى بأوجه النقص في هذا الاداء -

تقدير الدرجة التى يستحقها العامل عن كل عنصر من العناصر الواردة  
بتقرير الكفاية يخصص فيه الرئيس المباشر والرئيس الاعلى ولجنة شئون  
العاملين كل فى حدود اختصاصه - طالما كانت هذه التقديرات غير مشوبة  
بالانحراف او اساءة استعمال السلطة .

المحكمة : ومن حيث المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧/ ١٩٧٨ تنص على انه " تضع السلطة المختصة نظاما  
يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة  
واهدافها ونوعية الوظائف بها . ويكون قياس الاداء مرة واحدة خلال السنة  
قبل وضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات  
التي تعدها الوحدة لهذا الغرض ونتائج التدريب المتاح وكذلك اية معلومات او  
بيانات اخرى يمكن الاسترشاد بها فى قياس كفاية الاداء . ويعتبر الاداء العادى  
هو المعيار الذى يؤخذ أساسا بقياس كفاية الاداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة  
ممتاز او جيد او متوسط او ضعيف . وتضع السلطة المختصة نظاما يتضمن  
تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتنظّم  
منها ..... " .

وتنص المادة ٢٩ من هذا القانون على انه " يجب احطار العاملين الذين  
يرى رؤسائهم ان مستوى ادائهم اقل من الاداء العادى باوجه النقص فى هذا  
الاداء طبقا لنتيجة القياس الدورى للاداء اولا باول ... " .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص ان المشرع وضع تنظيميا متكاملًا  
لقياس كفاية الاداء للعاملين المدنيين بالدولة حيث اعطى السلطة المختصة  
بمفهومها المحدد فى هذا القانون مكته وضع نظام يكفل قياس كفاية الاداء  
بمختلف من جهة الى اخرى تبعًا لاختلاف طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية

الوظائف بها . ووضع ضوابط واجبة التطبيق عند وضع مثل هذا النظام وهي ان يكون قياس كفاية الاداء مرة في السنة سابقة على وضع التقرير النهائي وعلى ان يستقى القياس من واقع السجلات والبيانات ونتائج التدريب وابية معلومات او بيانات اخرى يمكن الاستشاد بها . على انه يجب احطار العامل الذى يرى رؤساؤه ان مسوى ادائه اقل من مستوى الاداء العادى باوجه النقص فى هذا الاداء طبقا لنتيجة القياس الدورى للاداء اولا باول .

ومن حيث انه من المقرر ان تقدير الدرجة التى يستحقها العامل عن كل عنصر من العناصر الواردة بتقرير الكفاية هو امر يتخصص فيه الرئيس المباشر والرئيس الاعلى ولجنة شئون العاملين كل فى حدود اختصاصه ، طالما كانت هذه التقديرا غير مشوبة بالانحراف او اساءة استعمال السلطة ، فلا يؤثر فى صحة وسلامة تقرير الكفاية المطعون فيه ما اثاره الطاعن فى تقرير طعنه من انه يختلف فى مرتبة الكفاية عن التقارير السالفة واللاحقة عليه والتى حصل فيها على تقدير ممتاز بينما حصل فى التقرير المطعون فيه على تقدير جيد ، ذلك انه من المقرر ان ما يجرى فى هذا الشأن هو مبدأ سنوية التقرير بمعنى ضرورة قياس كفاية الاداء بكل عناصره سنويا ، ووضع التقرير السنوى فى هذا الشأن ، ولو كان العامل يستصحب دائما تقدير كفايته السابق لما اوجب المشرع ضرورة قياس كفاية ادائه ووضع التقرير عنه سنويا ، وتظل لكل عامل مستصحبا تقديراته السابقة دائما سواء كانت ممتازة او متوسطة او ضعيفة وهو ما يخالف طبائع الاشياء والتغير الذى قد يطرأ على سلوك الفرد وانجازاته وكفاءته من عام لآخر ، ومن ثم فان المشرع استلزم فى المادة ٢٨ السالفة وضع تقرير الكفاية عن العامل سنويا استظهار كفايته واجتهاده واجازاته سنويا والعبرة فى ذلك هو بالغاء الموضوع عند التقرير وليس بالاعوام السابقة عليه ، فلا يطل



التقرير او يعد مخالفا للقانون لجرد اختلاف درجة الكفاية المقيم بها العامل فى احد الاعوام عن الاعوام السابقة عليه . كما لا يطل التقرير لعدم احتوائه على الاسباب المبرره لخفض درجة الكفاية فى هذا العام عن الاعوام السابقة عليه ، فلم يتطلب المشرع تسبب التقرير فى هذه الحالة ، كما لم يرتب البطلان على اغفال هذا الامر ، ولم يستلزم المشرع فى المادة ٢٩ من هذا القانون اخطار العامل باوجه النقص فى الاداء اولا باول الا فى الحالة التى يكون فيها مستوى ادائه اقل من المستوى العادى ، ومن ثم فلا يطل التقرير المطعون فيه والمقيم فيه اداء الطاعن بتقدير جيد لعدم الاخطار المشار اليه فى هذه المادة لعدم انطباقها فى الحالة المعروضة والتى لم ينزل فيها اداء الطاعن عن مستوى الاداء العادى ، ومن ثم فانه يتعين رفض ما اثاره الطاعن فى هذا الشأن .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ما اثاره الطاعن من ان تقرير كفايته المطعون فيه لم يستمد من واقع السجلات والبيانات التى تعدها الجهة الادارية لهذا الغرض ، اذ انه مردود عليه بما نصت عليه المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة التى لم تقيد الادارة بأن يكون مصدرها الوحيد فى قياس الاداء هو السجلات المعدة لهذا الغرض وانما اجاز لها ايضا ان تستقى قياسها من اية معلومات او بيانات اخرى يمكن الاسترشاد بها فى قياس كفاية الاداء ويدخل فى ذلك كافة مقررات ملف الخدمة باعتباره الوعاء الذى يتضمن كل ما يعلق بالموظف وبيانات خاصة بالموظف ، فضلا عن ما توفر لدى الرؤساء الاداريين من معلومات عن الموظف من رئاستهم له واتصافهم بعمله . ومن ثم فانه يتعين رفض ما اثاره الطاعن فى هذا الشأن .

ومن حيث ان الثابت فى الواقعة المعروضة ان تقرير الكفاية المطعون فيه قد مر بالراحل القانونية وفقا للنظام الذى وضعت السلطة المختصة حيث جاء

تقدير الرئيس المباشر لكفاية الطاعن بمرتبة " جيد " وأيده فى ذلك كل من الرئيس الاعلى ولجنة شئون العاملين ومن ثم فان هذا التقرير يكون قد وضع وفقا للاجراءات والاوزاع المقررة قانونا ، ولم يثبت على اى وجه ان تقدير الجهة الادارية لكفاءة الطاعن جاء مشوبا بالانحراف او اساءة استعمال السلطة وخلا التقرير من اوجه البطلان التى اسندها اليه الطاعن ، وم ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون فى رفضه طلب الغاء هذا التقرير لعدم استناد هذا الطلب على اساس صحيح من القانون او الواقع ، مما يتعين معه بالتالى رفض الطعن المائل موضوعا مع الزام الطاعن مصروفاته .

( طعن ١٣٩٠ لسنة ٣٤ قى جلسة ١٩٩١/٥/٢٦ )

سادس عشر - اذا زالت ولاية المختص

بوضع التقرير في مباشرة اختصاصات

الوظيفة انتقلت ولاية الوظيفة

ومن بينها الاختصاص بوضع

التقرير الى من حل محله

قاعدة رقم ( ٦٠ )

المبدأ : اذا زالت ولاية المختص بوضع التقرير في مباشرة اختصاصات الوظيفة انتقلت ولاية الوظيفة ومن بينها الاختصاص بوضع التقرير الى من حل محله .

المحكمة : مفاد المادة (٢٧) من لائحة العاملين باتحاد الاذاعة والتلفزيون الصادرة بقرار رئيس المجلس الاعلى للاذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ أن تقرير الكفاية يمر بعدة مراحل قبل عرضه على لجنة مديري الادارات واولى هذه المراحل اعداد التقرير بمعرفة الرئيس المباشر ثم عرضه على الرئاسات التالية بحسب التدرج الوظيفى المعمول به والرئيس المباشر والمدير المحلى ورئيس المصلحة المختص بوضع التقرير هو الذى يشغل وظيفته وقت اعداد التقرير واثار ذلك انه اذا زالت عنه ولاية مباشرة اختصاصات الوظيفة انتقلت ولاية الوظيفة ومن بينها الاختصاص بوضع التقرير الى من حل محله ومارس اختصاصه حتى تاريخ اعداد التقرير .

( طعن ٣٠٨٣ لسنة ٢٩ ق فى ١٣/٤/١٩٨٦ )

مابع عشر - ليس لجهة الادارة  
ان تتخذ من الاسباب التى اقامت عليها  
تقرير كفاية سابق سنداً لتقرير كفاية لاحق  
قاعدة رقم ( ٦١ )

المبدأ : ليس للجهة الادارية ان تتخذ من الاسباب التى اقامت عليها  
تقرير كفاية سابق سنداً لتقرير كفاية لاحق الا اذا ثبت استمرار هذه  
الاسباب وعدم زوالها خلال الفترة محل التقرير اللاحق .  
الحكمة : ومن حيث انه ولئن جرى قضاء هذه المحكمة على ان تقدير  
كفاية العامل امر يتخصص منه كل من الرئيس المباشر والرئيس المحلى ولجنة  
شئون العاملين كل فى حدود اختصاصه ولا سبيل للتعقيب عليه ما لم يثبت ان  
تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف او اساءة استعمال السلطة لتعلق ذلك  
لصميم اختصاص الادارة التى ليس للقضاء ان ينصب نفسه مكانها فيها ومن  
ثم يكون التقرير صحيحاً متى كان مستكملاً لاوضاعه المقرره ومستوفياً  
المراحل والاجراءات التى رسمها القانون لذلك ولم يثبت انه وقع مشوباً  
بالانحراف او اساءة استعمال السلطة الا ان مناط ذلك جميعه ان تكون  
تقديرات الرؤساء مستمدة من عناصر صحيحة لم يقم دليل بالاوراق على نفيها  
واهذار قيمتها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه جاء برد الجهة الادارية  
على الدعوى ( ص ١١ من مذكرة الرد ) ان الثابت من محضر اعمال لجنة  
التظلمات عند نظرها تقريره السابق محل القضية رقم ٣٥٨ لسنة ٣٦ ... ان  
السيد المذكور ابان عمله كرئيس لقسم التشريعات البحرية كان ينصب معظم  
وقته واهتماماته على اعمال غير مكلف بها بالطريق الرسمى وعن غير طريق

رئاسته المباشرة مما يعد تجاهلا لها كما انه كان يقوم باطلاع وكيل الوزارة لشئون النقل البحرى بصورة غير رسمية ودون استئذان رئيسه على الموضوعات التى تخص الادارة كما انه كان يقوم باعمال لا يكلف بها من قبل رئيسه المباشر ..... تلك الاسباب مجتمعة حدث برئيسه المباشر الى وضع تقرير كفاء له ، اذ كما سلف البيان لم يراع العنصرين رقمى ١ ، ٦ من عناصر تقرير الكفاية مما جعل مرتبة كفايته تقدر بكفاء .

ومن حيث انه يبين مما سبق ان ما ساقته الجهة الادارية من اسباب انما تتعلق بتقرير كفاية سابق وهو التقرير موضوع الدعوى رقم ٣٥٨ لسنة ٣٦ حال ان المبدأ المقرر فى هذا الشأن هو سنوية التقرير ومن ثم فليس للجهة الادارية ان تتخذ من الاسباب التى اقامت عليها تقرير كفاية سابق سنداً لتقرير كفاية لاحق الا اذا ثبت استمرار هذه الاسباب وعدم زوالها خلال الفترة محل التقرير اللاحق ، وهو امر لم ينهض عليه دليل بالاوراق حيث ان الجهة الادارية - كما سبق بيانه - اكتفت فى مذكرتها بما جاء بمحضر لجنة التظلمات عند نظرها للتظلم التقدير السابق دون افصاح عما اذا كانت هذه الاسباب باقية وستمرة خلال الفترة التى وضع عنها التقرير الطعين ، فاذا ما اضيف الى ذلك ان التقرير السابق - محل الدعوى رقم ٣٠٨ لسنة ٣٦ قضى بالغائه بالحكم الصادر من هذه المحكمة بمجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩٠ فى الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣١ ق عليا فان الاستناد اليه أو الاسترشاد باسبابه يندو غير ذى قيمة قانونية مجردا من صحيح اسبابه .

ومن حيث انه علاوة على ما تقدم فقد ورد بمذكرة الجهة الادارية فى ذات الصفحة المشار اليها تحت بند خامسا فى معرض الرد على ما ذكره المدعى فى عريضة الدعوى من انه مثال للموظف المجد ورد بتلك المذكرة - انه

"..... السيد المذكور مثال للمجد فى عمله ويشهد بذلك ملف خدمته الخائى من اية جزاءات ... " وليس بعد ذلك من رد فى نفى قيام التقرير على سبب صحيح يبرره يؤكد ذلك ويسانده ان هذا التقرير وهو ينقسم الى ثلاث مراحل حصل المدعى فى مرحلتين منها " الاولى والثانية على تقرير كفاء فى كل منهما " وحصل فى الثالثة بعد نقله الى قسم اخر على مرتبة ممتاز واذ كان التقرير فى محصلته النهائية بمرتبة كفاء الا انه وبالنظر الى كل ما سبق ذكره فان ذلك ينبى عن ان تقدير كفاية المدعى فى المرحلتين الاوليين بمرتبة " كفاء " لا يظاھر له دليل وما يؤكد ذلك ايضا ان المدعى كما ذكر فى عريضة دعواه ولم تدحضه الجهة الادارية مثل الوزارة فى خلال الفترة موضوع التقرير وقبلها وبعدها العديد من المؤتمرات الدولية ومن المفروض ألا يكلف بمثل هذه المهام الا من هو على درجة عالية من المقدرة والكفاءة التى تؤهل العامل لان يكون سفيرا ومعبرا عن بلده فى الخارج - ومن ثم فليس كافيا فى ذلك - ما تسوقه الجهة الادارية فى نهاية ص ١١ ومقدمة ص ١٢ من مذكرتها بأن ايفاده بسبب انه العضو القانونى الوحيد فى ادارة للمعاهدات - اذ ان ذلك لا يبرر ايفاده لتمثيل الوزارة فى الخارج اذا كان فاقدًا لمقومات الصلاحية لهذه المهام غير مؤهل للقيام بها .

ومن حيث انه ترتبنا على ما تقدم يكون التقرير المطعون فيه غير قائم على سبب صحيح فى الواقع والقانون جديرا بالالغاء ويكون الحكم المطعون فيه وقد فى غير النظر المتقدم قد خالف صحيح حكم القانون متعين الالغاء الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالغاء تقرير كفاية المدعى

عن الفترة من ١٩٨١/٧/١ حتى ١٩٨٢/٦/٣٠ بتقدير كفاء والزام الجهة  
الادارية للمصروفات .

( طعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٣١ ق بجلسة ١/٢٨/١٩٩٠ )

ثامن عشر - حصول العامل

على تقارير سابقة بمرتبة ممتاز لا يعنى

ان كفايته ثابتة لا تتغير من عام الى اخر

قاعدة رقم ( ٦٢ )

المبدأ : حصول العامل على تقارير سابقة بمرتبة ممتاز لا يعنى ان كفايته ثابتة لا تتغير من عام الى اخر - قد يكون ادائه فى سنة معينة قد انخفض ولا يكون بذات المستوى السابق - تقدير الدرجة التى يستحقها العامل عن كل عنصر من العناصر الواردة بالتقرير هو امر يروخص فيه الرئيس المباشر ومن بعده المدير المخلى او رئيس المصلحة ثم لجنة شئون العاملين كل فى حدود اختصاصه - لا سبيل الى التعقيب على التقرير مادام لم يثبت ان تقديراتهم كانت مشوهة بالانحراف او اساءة استعمال السلطة .

الحكمة : ومن حيث ان الطاعن ينمى على تقرير كفايته عن سنة ١٩٨٨ انه خالف تقارير كفايته عن السنوات السابقة التى حصل فيها على مرتبة ممتاز وان الادارة نزلت بتقديره فى عام ١٩٨٨ الى مرتبة جيد لاعتباره المختصين بوزارة الصحة بانحرافات السئولين بالهيئة المطعون ضدها وحرصه الدائم على الصالح العام مما أدى الى اضطهاد الرؤساء له سواء فى تقدير كفايته عن سنة ١٩٨٨ او فى نقله الى احدى الوظائف خارج تخصصه وان الشكاوى الكيدية التى قدمت ضده قد انتهت جميعها بالحفظ .

ومن حيث انه عما يديه الطاعن من اسباب لطعنه على النحو المشار اليه فان حصول الطاعن على تقارير سابقة بمرتبة ممتاز لا يعنى ان كفايته ثابتة لا تتغير من عام الى اخر فقد يكون ادائه فى سنة معينة قد انخفض ولا يكون



بذات المستوى السابق وحيد يكون تقدير كفايته اقل والا لما كان لمة محل لقياس اداء العاملين سنويا وبصفة دورية .

ومن حيث ان تقدير الدرجة التي يستحقها العامل عن كل عنصر من العناصر الواردة بالتقرير هو امر يترخص فيه الرئيس المباشر ومن بعده المدير المحلى او رئيس المصلحة ثم لجنة شئون العاملين كل فى حدود اختصاصه ولا سبيل الى التعقيب على التقرير مادام لم يثبت ان تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف او اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث انه وان كان المدعى يشكك فى التقرير المشار اليه وبذهب فى طعنه الى انه مشوب بعيب الانحراف واساءة استعمال السلطة الا ان قوله جاء مرسلادون ان يقيم عليه دليلا يسم مسلك الادارة بالانحراف بالسلطة بل على العكس من ذلك فان المائل بالاوراق ان مستوى عل المدعى قد اتسم بالميوط والقصور فى اخر سنة ١٩٧٨ وفى سنة التقرير المطعون فيه ١٩٨٨ متمثلا فيما جاء بالمذكرات ومحاضر اعمال لجان التظلمات المرفقة بمافظة مستندات جهة الادارة من ان عمله اصبح متسما بعدم الدقة وعدم مراعاته لاختصاصاته الوظيفية فى ادائه لعمله وتجاوزة حدود العلاقات الوظيفية مع رؤوسيه وانخفاض مستوى التعاون فيما بينه وبين زملائه مع كثرة الشكاوى الكيدية التى دأب الطاعن على تحريرها ضد زملائه ورؤوسيه الامر الذى اثر على ادائه خلال سنة التقرير المطعون فيه حيث تم بسبب كل ما تقدم احالته للتحقيق امام الادارة القانونية بالهيئة المطعون ضلها فى الشكاوى المقدمة فى ١٩٨٨/٩/٢٦ وان انتهى التحقيق الى الحفظ الموقت لعدم كفاية الادلة الا انه ورد فى مذكرة التحقيق انه وحفاظا على سمعة الهيئة ترى الاكتفاء بالتبني عليه بمراعاة حدود العلاقات الوظيفية مستقبلا وما حوته ايضا مذكرة النيابة الادارية

لوزارة الصحة فى القضية رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٩ فى الشكوى المقدمة من احدى العاملات ضده بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧ من انه لا يمكن التفاضى كلية عما هو موجه الى المشكوى ضده ( الطاعن ) من اتهامات وان انتهت المذكورة الى حفظ ما نسب للمخالف موقتا لعدم كفاية الادلة الا انها اوصت بان ينأط عمل السكرتارية للمخالف برجل من العاملين بالمهنة حرصا على الصالح العام وسمعة العاملين بها ومن ثم فان المبوط بدرجة كفاية المدعى له ما يسانده من الاوراق والمستندات وان النتيجة التى انتهت اليها لجنة شئون العاملين فى قرارها بتقدير كفاية المدعى بدرجة جيد قد استخلصت استخلاصا سائفا من اصول موجودة فعلا وتعتبر هذه النتيجة ترجمة حقيقية وصورة صادقة لحالة المدعى فى السنة التى وضع عنها التقرير ومن ثم يكون قرارها صحيحا متفقا مع الواقع والقانون وغير مشوب باسائة استعمال السلطة او الانحراف بها كما انه يبين من مطالعة تقرير الكفاية المطعون فيه والمودع حافظة مستندات الجهة الادارية ان الرئيس المباشر وهو فى ذات الوقت المدير اخلى قد بين جميع عناصر التقدير طبقا للبيانات التفصيلية فى التقرير وهذه العناصر تحمّل بذاتها اسباب التقدير بحيث لا يحتاج الامر بعد ذلك الى اضافة اسباب اخرى وهذا النظر ينسحب ايضا على تقدير لجنة شئون العاملين التى اعتمدت تقدير الرئيس الاعلى بمرتبة جيد وبمرور التقرير بالمراحل القانونية فقد اصبح هذا التقرير نهائيا بعد ان تظلم منه المدعى فى ١٩٨٩/٨/٢ واخطر برفض تظلمه فى ١٩٨٩/٩/٢٦ ومن ثم فان تقرير الكفاية المطعون فيه يكون قد جاء مطابقا للقانون نغيا من اية مخالفة تتوثر فى صحته ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من الواقع او القانون جديرا بالرفض .

( طعن ٢١١٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/١١/١٤ )

تاسع عشر - اغفال تسييب .

قرار تخفيض مرتبة الكفاية

لا يؤدي الى بطلان التقرير

قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبدأ : اغفال تسييب قرار تخفيض مرتبة الكفاية لا يؤدي الى بطلان  
التقرير .

الحكممة : مفاد المادة (٢٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام  
العاملين المدنيين بالدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ أن  
المشرع لم ينص على ضرورة تسييب قرار تخفيض مرتبة الكفاية الذي يقوم به  
رئيس المصلحة او لجنة شعون العاملين واغفال تسييب قرار تخفيض مرتبة  
الكفاية لا يؤدي الى بطلان التقرير واساس ذلك أن قيام رئيس المصلحة  
بتخفيض عناصر التقرير يعتبر في حد ذاته تسييبا كافيا طالما لم يثبت ان هناك  
اغرافا من الجهة الادارية في استعمال سلطتها .

( طعن ٨٩٨ لسنة ٣٠ ق في ١٥/١٢/١٩٨٥ )

عشرون - وضع التقرير جملة

عن مجموعة من العناصر

دون بيان درجة كل عنصر

على حدة يطل التقرير

قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبدأ : ( أ ) خلو تقرير الكفاية مما يشير الى قياس اداء العامل دوريا كل ثلاثة شهور لا يؤدي الى بطلان التقرير - أساس ذلك : ان قياس الاداء كل ثلاثة شهور ليس من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان التقرير .

( ب ) توقيع التقرير من شخص واحد باعتباره الرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة لا يطل التقرير .

( ج ) وضع التقرير جملة عن مجموعة من العناصر دون بيان درجة كل عنصر على حدة يطل التقرير والى ذلك - تحكم المحكمة بالغائه دون التصدي لتقرير كفاية العامل - وأساس ذلك ان المحكمة لا تملك ان تحمل نفسها محل جهة الادارة في تقدير عناصر كفاية العامل .

المحكمة : ومن حيث انه وان كان خلو تقرير كفاية المدعى عن المدة من ١٩٧٨/٧/١ الى ١٩٧٩/٦/٣٠ مما يشير الى قياس ادائه دوريا كل ثلاثة شهور لا يؤدي في حد ذاته الى بطلان التقرير بحسبان انه لا يعد من الاجراءات الجوهرية التي تترتب مع عدم مراعاتها الفصل به كما وان توقيع التقرير من شخص واحد باعتباره الرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة لا مطعن عليه باعتبار ان المدعى وضع هذا التقرير هو مدير عام دار الكتب طالما كان هو الرئيس المباشر والمدير المحلي للمدعى ، الا انه ازاء ما هو ثابت بتقرير الكفاية

المشار اليه انه قد وضع جملة عن كل مجموعة من العناصر دون بيان درجة كل عنصر على حدة ، فان هذا السبب وحده كاف للحكم بالغاء تقرير الكفاية المطعون فيه دون الحكم باعتبار تقدير كفايته بمرتبة ممتاز والا احلت المحكمة نفسها محل الجهة الادارية فى تقدير عناصر كفاية المدعى ابتداء وهو امر لا تملكه قانونا . وكل ما تملكه المحكمة وهى بصدد رقابة مشروعية قرار الترقية للمطعون فيه ان تبحث مدى توافر شروط الترقية فى حق المدعى على اساس تقاريره السابقة على التقرير الذى ثبت لديها وجوب الغائه لمخالفته لحكم القانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المدعى اقدم من اخر المرقين بالقرار رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٧٩ ولا يقل عنها كفاية لحصوله على مرتبة ممتاز فى تقارير الكفاية عن السنوات ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٧٦/٧٥ ، ١٩٧٧/٧٦ ، ١٩٧٨/٧٧ فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد خالف حكم القانون فيما تضمنه من تحظى المدعى فى الترقية الى الدرجة الاولى ولا ينال من ذلك ما جاء بتقرير الطعن من ان لجنة شئون العاملين وضعت ضوابط للترقية بالاختيار منها ان يكون العامل شاغلا لاحدى الوظائف الرئاسية بالهيئة والمدعى لم يمارس اية وظيفة من هذا النوع ، لان جهة الادارة لم تقدم ما يؤيد انها وضعت مثل هذه الضوابط هذا من جهة ومن جهة اخرى فان المدعى وفقا لما هو ثابت بالاوراق يشغل وظيفة رئيس قسم اسوة ببعض من شملهم القرار المطعون فيه بالترقية .

ومن حيث انه استنادا الى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه الى الحكم بالغاء تقرير كفاية المدعى عن الفترة من ١/٧/١٩٧٨ الى ٣٠/٦/١٩٧٩ وبالغاء القرار رقم ٩٦٧ لسنة

١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطى للدعى فى الترقية الى الفئة الاولى مع ما يترتب  
على ذلك من اثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات .  
( طعن ١٥٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨ )

### الفصل الثالث

حالات خاصة بتقرير

كفاية بعض العاملين

أولا : تقدير كفاية العامل المريض

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ : تجاوز مدة مرض العامل ثمانية اشهر تقلد مرتبة كفايته بتقدير جيد حكما اذا كانت كفايته فى العام السابق بمرتبة ممتاز فتقلد بمرتبة ممتاز حكما اساس ذلك - نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - مرض العامل ليس سببا للهبوط بمستوى تقدير كفاية المطعون ضده طالما انه اتبع فى شأنه الحصول على اجازته المرضية الطريق القانونى المرسوم - يتعين الاعتداد بالتقارير السابقة حال المرض .

المحكمة : وحيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ينص على ان تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوظائف بها ويكون قياس الاداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التى تعدها الوحدة لهذا الغرض ، ونتائج التدريب المتاح ، وكذلك اية معلومات او بيانات اخرى يمكن الاستشاد بها فى قياس كفاية الاداء ... ويعتبر الاداء العادى هو المعيار الذى يؤخذ اساسا لقياس كفاية الاداء ... وتضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم

منها.... ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يناير وتنتهى فى اخر ديسمبر وتقدم خلال شهر يناير وفبراير وتعتمد خلال شهر مارس.....  
وتنص المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون بأن تعد كل وحدة السجلات التى تتضمن البيانات اللازمة لوضع تقارير كفاية الاداء ، ويجب ان تكون هذه البيانات مستمدة من اصول ثابتة فى الاوراق وللعاملين الحق فى الاطلاع على البيانات المدونة فى السجلات والتظلم منها ، وتحدد السلطة المختصة الجهة التى يقدم لها التظلم وكيفية الفصل فيه .

وتنص المادة ٣٢ من القانون ذاته بانه فى حالة ( اعادة العامل داخل الجمهورية او نذبه او تكليفه تختص بوضع التقرير النهائى عنه الجهة التى قضى بها المدة الاكبر من السنة التى يوضع عنها التقرير ) وللمادة ٣٣ منه بانه ( اذا كانت مدة مرض العامل ثمانية اشهر فاكثر تقدير كفايته بمرتبة جيد حكما ، فاذا كانت كفايته فى العام السابق بمرتبة ممتاز فتقدر بمرتبة ممتاز حكما ) .

وتنص المادة ٤ منه على انه ( تشكل فى كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة او اكثر لشئون العاملين وتتكون من ثلاثة اعضاء على الاقل على ان يكون من بينهم واحد من اعضاء اللجنة النقابية . وتجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها او من رئيس الوحدة وتكون قرارا نهائيا عليه الاداء فاذا تساوت يرجح الجانب الذى منه الرئيس .... وتختص اللجنة والنظر فى تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين شاغلى وظائف الدرجة الاولى فما دونها ، واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم . وتبولى اعمال الامانة الفنية لهذه اللجنة رئيس شئون العاملين او من يقوم بعمله دون ان يكون له صوت مملود ) .



وتنص المادة ١٠٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على ان ( تنشأ لجنة شعون العاملين بكل من ديوان المحافظة وكل مديرية من مديرياتها من ثلاثة اعضاء على الاقل . ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من المحافظ ويراعى ان يضم الى عضويتها رئيس المصلحة المختص ويمثلون من المراكز والمدن ) .

وتنص المادة ٦٦ مكررا من القانون المذكور على انه ( استثناء من احكام الاجازات المرضية يمنح العامل المريض باحد الامراض المزمنة التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للمحالى الطبية اجازة استثنائية باجر كامل الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكن من العودة الى العمل او تبين عجزه عجزا كاملا وفى هذه الحالة الاخيرة يظل العامل فى اجازة مرضية باجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش - وبهذا للمضمون كان قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى وعمال الحكومة والمهيات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجذام او بمرض عقلى او باحد الامراض المزمنة اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل - كما صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد الامراض المزمنة .

وحيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده كان فى عام ١٩٨٤ يشغل وظيفة مدير ادارة شعون العاملين من الدرجة الاولى بديوان عام محافظة اسيوط ، وفى ١٩٨٤/١١/٢٩ صدر قرار المحافظة رقم ١٣٢١ بندبه للعمل بمديرية التنظيم والادارة باسيوط اعتبارا من ١٩٨٤/١١/٢١ - ثم صدر قرار المحافظة رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٨٥ بنقل الطاعن الى مديرية التنظيم والادارة اعتبارا من ١٩٨٤/٧/١ واستلم العمل بالمديرية فى ١٩٨٤/١١/٢١ وهو من مواليد ١٩٣٢/١١/٢٦ ويحمل ليسانس الحقوق ، وانه منذ عام ١٩٧٨ وهو

يعانى من قصور بالدورة الناجمة للقلب (الكشف الطبى رقم ٥١٤٣ فى ١٩٧٨/١٢/١٢ وان تقرير القومسيون الطبى فى ١٩٨٢/١١/١٤ اتباد بانه بتوقيع الكشف الطبى على المظعون ضده وجد عنده ضغط دم مرتفع ١٢٠/١٧٠ مع مضاعفات بعض عضلات الوجه ) .

واته بمطالبة اصل التقرير السنوى عن اعمال المدعى المظعون ضده عام ١٩٨٤ مثار نزاع نجد انه مدون بهان الجهة التى يعمل بها مديرية التنظيم والادارة بسيوط ويحتون مراقبة شئون العاملين بمحافظة اسيوط - واته لم توقع عليه اية جزاءات فى فترة التقرير وان مرتبة كفايته بمعرفة الرئيس المباشر " جيد " ٧٥ درجة الا ان حانة توقيع الرئيس المباشر ورأى للمدير المحلى ورأى رئيس للمصلحة جاءت علوية من اى توقيع وانما ذكر فى مكان تقرير لجنة شئون العاملين بتقدير " جيد " وامضاء وحيدة منسوبة لأمنين سر اللجنة لا تقرأ ( غورمة ) ثم دون عليه بتمدد سكرتير عام المحافظة وكيل الوزارة مهتلى..... وفى البيانات الموضوعة عن العامل نفسه - كما هو ثابت بتقديرات عن عدة اعوام سابقة متتالية كانت بتقدير ممتاز واته مرض منذ ١٩٨٤/٧/٤ وطبق عليه القاتون الخاص بالامراض المزمنة ( ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ) ، حتى الان ولم تجحد الادارة هذا البيان للدون باصل التقرير .

وحيث انه لاحقة لما تمسك به طعن محافظة اسيوط للمائل من ان تقدير لجنة شئون الموظفين لكفاية الموظف لا يخضع لمراقبة القضاء الادارى باعتباره داخلا فى صميم عمل الادارة لأنه مادام هذا التقدير يتمخض فى الواقع عن قرار ادارى بالمحرمان مالا من الرقية او العلالة ، فان مثله يكون مؤثرا حتما فى مركز الموظف القانونى مما يستتبع ان يكون امر المنازعة فيه خاضعا لمراقبة القضاء الادارى .

وليس فى الاوراق ما يثبت من هو الرئيس المباشر الذى وضع التقرير او ان رئيس المصلحة هو نفسه رئيس لجنة شئون العاملين وذلك للوقوف على رأيه ومدى تأييده او اعتراضه على تقدير الرئيس المباشر والمدير المحلى مما لايسمح بوضع اراء الرؤساء جميعا الرئيس المباشر والمدير المحلى ورئيس المصلحة تحت نظر لجنة شئون العاملين وهى تصدر قرارها فيتحقق بذلك الضمان الذى حرص القانون على تحقيقه الامر الذى ينطوى على اغفال جوهرى سنه وتطلبه القانون .

وحيث انه ولكن كان الاصل هو الاعتماد بالافعال التى يأتياها الموظف خلال السنة التى يوضع عنها التقرير اخذا بمبدأ سنوية التقرير الا انه فى تعاقب وتوالى تقديرات كفاية المطعون بمرتبة ممتاز كما هو ثابت من اوراق ملف خدمته واتصال ماضيه فى السنوات السابقة بمحاضره فى السنة التى وضع عنها التقرير مما يدل على كفاية المدعى ويؤكد حسن قيامه بالعمل وكفايته ويلتزم ان يكون قرار لجنة شئون العاملين بتقدير كفاية العامل قائما على سببه المبرر له قانونا ، ولا يتأتى ذلك الا بقيام هذا السبب على عناصر ثابتة وان يستخلص استخلاصا سائقا من ملف خدمة المطعون ضده وتعلقه بعمله خلال السنة التى قدم التقرير عنها ... ويؤدى ذلك ان تقدير لجنة شئون العاملين ليس طليقا من كل فيصل هو مقيد بالبيانات المتعلقة بعمل العامل عن السنة الموضوع عنها التقرير والتي نجد اصلها فى الاوراق وعلى الاحق ملف خدمة المدعى .

وحيث ان ملف خدمة المدعى ( المطعون ضده ) خال تماما مما يمكن ان يصلح سنداً للمهبط بتقدير كفاية المطعون ضده عن الاعوام المنصرمة من " ممتاز " الى تقدير " جيد " بالاضافة الى انه يتعين القول ابتداء بان المرض ليس سببا للمهبط بمستوى تقدير كفاية المطعون ضده طالما ان للموظف قد اتبع

فى شأن الحصول على اجازته المرضية الطريق القانونى المرسوم فالمرض قدر الله وحساب الموظف ينحصر فيما تملية ارادته عليه كما انه يتعين الاعتداد بالتقارير السابقة حال المرض الذى تطول مدته وفى غير ذلك من الحالات التى تحول قهرا دون ان يودى فيها العامل عملا - وذلك حماية للعامل من الاهواء والاغراض .

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم فانه يتعين الغاء التقرير السنوى الصادر من لجنة شعون العاملين بتقدير درجة كفاية للدعى ( المطعون ضده ) واذ نهج الحكم للمطعون فيه هذا النهج بأن يكون قد أصاب الحق والحقيقة وبالتالي يتعين رفض الطعن المائل لقيامه على غير سند من الواقع والقانون ، مع الزام الجهة الادارية الطاعنة بالمصروفات .

( العطن رقم ٤٢٩٥ لسنة ٣٧ قى جلسة ١٩٩٣/٢/٢٧ )

ثانيا : تقدير كفاية العامل المنقول

قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ : الجهة التى تختص بوضع تقرير الكفاية عن اعمال الموظف المنقول هى الجهة الاخيرة التى يتبعها الموظف حتى لو قضى فيها مدة تقل عن ثلاثة أشهر . - اساس ذلك : - ان رؤساء الموظفين المنقول فى الجهة المنقول اليها لا يعتمدون فى تكوين عقيدتهم عن كفايته على مجرد المعلومات الشخصية فقط بل يعتمدون ايضا على ما هو ثابت بملف الخدمة .

الحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على كتاب مدير عام شئون العاملين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المؤرخ ١٩٨٧/١١/١٠ ان السيد/..... عين فى وظيفة من الدرجة السابعة الادارية ، وألحق للعمل بمكتب سيارات مراقبة شمال القاهرة من ١٩٦٦/١٢/١٤ ، ونقل للعمل بوحدة السيارات بمكتب السيدة زينب عام ١٩٦٨ ثم نقل للعمل بمنطقة المنيا بمكتب مكافحة التهرب بأسسيوط من ١٩٧٢/٣/٤ وأن الجهة المختصة بوضع تقرير الكفاية هى مدير المكتب ( الرئيس المباشر ) ومدير المنطقة ( رئيس محلى ) وان تاريخ اعتماد محضر لجنة شئون العاملين بالهيئة لتقارير الكفاية الذى وضع عن عام ١٩٧٢/٧١ بمرتبة متوسط هو ١٩٧٢/١١/٣٠ وأن تاريخ اعتماد تقرير الكفاية عن عام ١٩٧٣/٧٢ بمرتبة متوسط هو ١٩٧٣/١٢/١٠ .

ومن حيث ان الجهة التى تختص بوضع التقرير السرى عن اعمال الموظف المنقول هى الجهة الاخيرة التى يتبعها الموظف حتى ولو قضى فيها مدة تقل عن ثلاثة أشهر اذ ان رؤساءه فى الجهة المنقول اليها لا يعتمدون فى تكوين عقيدتهم عن كفايته على مجرد المعلومات الشخصية فقط بل يعتمدون

ايضا على ماهو ثابت فى اوراق ملف خدمته ( عليا ٢٨٠ لسنة ١٥ قى فى  
١٩٧٣/١/٧ ) .

ومن حيث ان تقرير الكفاية عن مستى ٧٢/٧١ و ١٩٧٣/٧٢ عن  
السيد/..... قد وضعنا من رئيسه المباشر فى الجهة الاخيرة التى  
نقل اليها وهى مكتب سيارات اسبوط ومن ثم يكون طعن المدعى عليهما  
لايستند على اساس من القانون .  
( طعن رقم ٧٥٦ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٨/١/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ : المتوط به وضع التقرير هو الرئيس المباشر القائم فعلا بالعمل  
وقت اعداد التقرير - اذا نقل العامل من جهة الى اخرى خلال العام فان  
الرئيس المباشر فى الجهة المنقول اليها العامل هو الذى يختص بوضع تقرير  
الكفاية عن العامل - بصرف النظر عن طول او قصر المدة التى قضاه  
العامل تحت رئاسته - اذ ان الرئيس المباشر لايعتمد فى تكوين عقيدته عن  
كفاية العامل على مجرد المعلومات الشخصية بل يعول ايضا على ماهو ثابت  
بملف خدمته وعلى ان يستأنس برأى الجهة التى كان يعمل فيها العامل قبل  
نقله .

المحكمه : ومن حيث ان المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، قبل تعديلها بالقانون رقم  
١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، والى فى ظلها وضع تقرير الكفاية المطعون فيه ، تنص  
على ان " تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه  
بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعيات الوظائف بها .

ويكون قياس الاداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الوحدة لهذا الغرض وكذلك اية معلومات او اية بيانات اخرى يمكن الاسترشاد بها في قياس كفاية الاداء ، ويعتبر الاداء العادى هو المعيار الذى يؤخذ اساسا لقياس كفاية الاداء ، ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او كفاء او ضعيف .

كما تضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها .

ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يوليو الى اخر يونيه وتقدم خلال شهرى سبتمبر واکتوبر وتحتل من لجنة شئون العاملين خلال شهر نوفمبر .

ويقصر تقدير كفاية الاداء على العاملين الشاغليين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها وتعلن معايير قياس الكفاية للعاملين الذين يستخدم هذه المعايير فى شأنهم ، وتنص المادة (٤) من ذات القانون على ان " تشكل فى كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة او اكثر لشئون العاملين تتكون من ثلاثة اعضاء على الاقل على ان يكون من بينهم واحد من اعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس ادارة اللجنة النقابية وواحد من اعضاء اللجنة النقابية ان وجدت وتختص اللجنة بالنظر فى تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين من شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما دونها واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم " .

ومن حيث ان الاستفادة من هذين النصين ان المشرع وان كان لم يوجب عرض تقارير الكفاية التى توضع عن العاملين شاغلي الدرجة الاولى على لجنة

شعوب العاملين لاعتمادها الا انه استلزم ان توضع التقارير لتقدير كفاية العامل خلال سنة تبدأ من اول يوليو حتى اخر يونيه من العام التالى وان للنسب به وضع التقرير طبقا لماجرى عليه قضاء هذه المحكمة هو الرئيس المباشر القائم فعلا بالعمل وقت اعداد التقرير وانه اذا نقل العامل من جهة الى اخرى خلال العام فان الرئيس المباشر فى الجهة للنقل اليها العامل هو الذى يختص بوضع تقرير الكفاية عن العامل بصرف النظر عن طول او قصر المدة التى قضاهها العامل تحت رئاسته اذ ان الرئيس المباشر لا يعتمد فى تكوين عقيدته عن كفاية العامل على مجرد المعلومات الشخصية فقط بل يعول ايضا على ما هو ثابت بملف خدمته وعلى ان يستأنس برأى الجهة التى كان يعمل فيها العامل قبل نقله .

ومن حيث ان البين من مطالعة التقرير المطعون فيه انه وضع عن المدعى ايمان عمله فى المدة من ١٩٨١/٧/١ حتى ١٩٨٢/٢/١٨ بمأمورية ضرائب السلع الغذائية وقد منحه الرئيس المباشر بالمأمورية (٩٥) درجة وقلدر الرئيس الاعلى للمدعى ٨٧ درجة بمرتبة كفاء فمن ثم ولما كان الثابت من الاوراق ان المدعى نقل من هذه المأمورية اعتبارا من ١٩٨٢/٢/١٩ للعمل بالادارة العامة للتخطيط والمتابعة ، فمن ثم فان هذا التقرير يكون قد صدر مخالفا للقانون ، لانه وضع من سلطة غير مختصة ، فضلا عن وضعه عن جزء من السنة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بالغائه ، ودون الحكم باعتبار تقدير كفايته بمرتبة ممتاز والا احلت المحكمة نفسها محل جهة الادارة خاصة بعد ان اعترفت هذا التقرير الذى وضع بمعرفة الرئيس الاعلى للمدعى بالادارة العامة للتخطيط والمتابعة لاغيا ، واعتدت بتقرير الكفاية وضع بمعرفة مأمورية الضرائب على السلع الغذائية .



( طعن ٣٢٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٦ )

ثالثا : تقديم كفاية العامل

المعار او المصرح له بأجازة خاصة

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ : تقارير الكفاية التي يجري وضعها سنويا لاغنى لدى الرقية بالاختيار من التعويل على ما يوضع منها خلال السنتين الاخيرتين السابقين على الرقية او الثلاث سنوات الاخيرة السابقة على اجرائها - اذا قام حائل دون وزن كفاية العامل المعار او المرخص له بأجازة خاصة بالخارج خلال تلك السنوات يجب الرجوع الى تقرير الكفاية الموضوع عنه قبل الاعارة او الاجازة الخاصة مباشرة واستصحابه لايسوغ فى غية النص الصريح ان تجرى المفاضلة فى الرقية اعتمادا بتقارير متباين سنواتها بين المعارين واصحاب تلك الاجازات وغيرهم من المرشحين للرقية - لايجوز فى غير حالات الاعارة التى تقتضيها مصلحة قومية عليها يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة - الوظائف العليا تشمل : المدير العام - وكيل الوزارة والوكيل الاول ولا تمتد الى الوظائف الادنى .

الحكمة : ومن حيث ان المادة ٣٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه فى حالة اعارة العامل للخارج يعتد فى معاملته بالتقارير السابق وضعها عنه قبل الاعارة كما يعتد بالتقارير السابق وضعها عن العامل فى حالة ما اذا صرح بأجازة خاصة ... هذا فى حين تنص المادة ٣٧ من ذات القانون على انه مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا

القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاقتدار ويستهدى فى ذلك بما يديه الرؤساء ... وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاقتدار فى حدود النسب الواردة فى الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالىة على حده على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ....

ويشترط فى الترقية بالاقتدار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز فى تقرير الكفاية فى السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز فى السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية فى ذات مرتبة الكفاية .

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة ان تقارير الكفاية والتى يجرى وضعها سنويا ، لاغنى لدى الترقية بالاقتدار من التعويل - التزاما لصريح النص - بما يوضع منها خلال السنتين الاخيرتين اى السنتين السابقتين على تلك الترقية او الثلاث السنوات الاخيرة السابقة على اجرائها ، فاذا قام حائل دون وزن كفاية العامل المعار او المرخص له باجازة خاصة بالخارج خلال تلك السنوات فلا مناص من الرجوع الى تقرير الكفاية الموضوع عنه قبل الاعارة او الاجازة الخاصة مباشرة واستصحابه اذ لايسوغ فى غيبة النص الصريح ان تجرى المفاضلة فى الترقية اعتدادا بتقارير متباين سنواتها بين المعارين واصحاب تلك الاجازة وغيرهم من المرشحين للترقية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان للدعى حصل على اجازة خاصة من ٧٩/٥/١ حتى ٨٣/٧/٥ وكان تقرير كفايته عن السنة الاخيرة قبل الاجازة الخاصة وخلال المدة من ١٩٧٨/٧/١ حتى ١٩٧٩/٦/٣٠ بمرتبة ممتاز واذا صدر قرار الترقية المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣ وكان المعمول عليه عند اجراء المفاضلة بين المرشحين للترقية على موجب هذا القرار هو حصول العامل على مرتبة ممتاز فى تقريرى الكفاية عن السنتين اللتين تمثلهما تقديرات

كفاء اى بعد ماضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ومن ثم يكون هذا القرار قد وقع بالمخالفة للقانون مما يتعين معه الفأؤه واذ ذهب الحكم للمطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد اصاب الحق فى قضائه ويكون النعى عليه فى هذا الشق على غير اساس سليم من القانون .

ومن حيث انه عن طلب المدعى الغاء القرار المطعون فيه رقم ١٩٨٢/٧٩ الصادر فى ١٩٨٢/٤/١ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية لوظيفة مدير ادارة التعاون الاستهلاكى بمديرية خمين سواهج فان المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على انه مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاقتدار ... وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاقتدار فى حدود النسب الواردة فى الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقتدار .... وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان نسبة الترقية بالاقتدار تحسب من الدرجة المرقى منها وليس من الدرجة المرقى اليها يؤكد ذلك ان المشرع لم يورد قرين درجة وكيل اول وزارة نسبة للاقتدار وذلك باعتبارها اعلى درجة فلا يرقى منها وعلى ذلك فان الترقية الى الدرجة الاولى تحسب على اساس النسبة الواردة قرين الدرجة الثانية المرقى منها الى الدرجة الاولى وهى ٥٠٪ بالاقتدار و ٥٠٪ بالاقتدار على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقتدار وفق صريح نص المادة ٣٧ سالفه البيان .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار المطعون فيه صدر بترقية السيد/..... للدرجة الاولى من المجموعه النوعية لوظائف الاقتصاد والتجارة مديرا لادارة التعاون الاستهلاكى بمديرية التموين والتجارة الداخلية

محافظة سوهاج اى ان الترقية كان لدرجة وحيدة هى التى تمت للموافقة على تمويلها بكتاب وكيل اول وزارة المالية رقم ٧٠٠ فى ١٩٨٢/٣/٣ حسبما هو ثابت من دياحة القرار - واذ كان من المقرر انه فى حالة الترقية بالاقدمية والاعتبار يبدأ بالجزء المخصص بالاقدمية فمن ثم فان الترقية الى هذه الدرجة يكون بالاقدمية بمراعاة استيفاء المرقى اشتراطات شغل الوظيفة سواء من حيث التأهيل العلمى او المدد البينية التى يجب قضاؤها فى الدرجة الادنى .

ومن حيث انه ولئن كان المطعون على ترقية اقدم من المدعى اذ ترجع اقدميته فى التعيين الى ١٩٦٢/١/١ بينما المدعى ترجع اقدميته الى ١٩٦٢/٥/٦ الا انه لما كانت بطاقة وصف الوظيفة المرقى اليها تتطلب لشغلها ان يكون العامل حاصلًا على مؤهل تجارى عال مناسب ولاينال من ذلك ما تدعيه الجهة الادارية الطاعنة من انه قد تم تعديل هذا الشرط بحيث اصبحت بطاقة الوصف بطلب لهذه الوظيفة بمحصل على مؤهل عال اذ ان هذا القول جاء مرسلا ولا دليل عليه من الاوراق وكان المطعون على ترقية حاصلًا على ليسانس اداب دور اغسطس ١٩٥٩ ومن ثم يكون قد تخلف فى شأنه شرط التأهيل اللازم لشغل الوظيفة ومتى كان ماتقدم وكان الشايت من الاوراق ان للمدعى حاصل على بكالوريوس تجارة شعبة محاسبة دور يناير ١٩٦٢ - وهو مؤهل تجارى عال مناسب لشغل الوظيفة المرقى اليها - ومن ثم يكون المدعى مستوفيا لشروط شغل وظيفة مدير ادارة التعاون الاستهلاكى من الدرجة الاولى. معذرية تموين سوهاج ويكون تخطيه فى الترقية اليها بالقرار المطعون فيه رقم ١٩٨٢/٧٩ على غير سند صحيح من القانون جديرا بالالغاء واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فيكون قد صادف صحيح حكم القانون

- ٢٠٥ -

ويكون بمنأى من النعى عليه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه  
موضوعا والزام جهة الادارة للمصروفات .

( الطعن رقم ٣٥٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٢ )

رابعاً : تقدير كفاية

اعضاء النيابة الادارية

لقاعدة رقم (٧٠)

المبدأ : نظم القانون كيفية اعداد تقارير كفاية اعضاء النيابة الادارية ورسم المراحل والاجراءات التي تمر بها حتى تصبح نهائية - اوجب عرض التقارير على لجنة التفتيش المختصة - للمعضو حق الاعتراض خلال الاجل المحدد لذلك - اذا مر تقدير الكفاية بمراحله اصبح نهائيا - اذا مر تقرير كفاية الطاعن بالسبل والمراحل التي تطلبها واستوفى اوضاعه القانونية وقام على اسباب تبرره فمن ثم يكون صحيحا متفقاً مع الواقع والقانون .

الحكمة : ومن حيث ان قرار مدير النيابة الادارية رقم ٣٩٣ سنة ١٩٨٦ بنظام واختصاص ادارة التفتيش الغنى ينص فى المادة ١٢ منه على ان " تعرض تقارير التفتيش على اعمال رؤساء النيابة من الفتتين أ ، ب على لجنة تشكل برئاسة مدير التفتيش وعضوية وكيل التفتيش المختص والمفتش واطلع التقرير ..... " .

وتنص المادة ١٣ منه على ان " تتولى اللجنة المختصة فحص تقارير التفتيش لتقرير الكفاية ولها فى سبيل ذلك استيضاح عضو النيابة المعنى بالتفتيش وادخال تعديل فى صلب التقرير واجراء ما تراه لازماً لاستكمال عناصر التقدير بما فى ذلك الاستعانة بملف العضو السرى والتقارير المقدمة من رؤسائه المختصين وكافة الاوراق التى تساعد على تكوين رأى صحيح عنه " . وتنص المادة ١٥ على ان يخطر عضو النيابة بصورة من التقرير بعد تقدير درجة كفايته وترسل اليه بكتاب سرى موصى عليه بعلم الوصول او

تسلم اليه شخصيا بعد التوقيع منه باستلامها وله الحق فى الاعتراض لدى ادارة التفتيش خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره ، وتنص المادة ١٦ على ان تعرض الاعتراضات المقدمة من رؤساء النيابة من التفتيش أ ، ب على لجنة تشكل برئاسة مدير النيابة او من يندبه لذلك من نواب المدير وعضوية مدير التفتيش الفنى او من يحل محله ونائبه او احد وكلاء الادارة على ان يكون قد شارك فى نظر التقرير المعروض على تنيحته وتنص المادة ١٧ من ذات القرار على ان للجنة فحص الاعتراض اتخاذ الاجراءات المشار اليها بالمادة الثالثة عشر وتودع الاعتراضات ورأى اللجنة ملف العضو مع التأشير على اصل التقرير بما يستبعد او يضاف بالملاحظات ولها اقرار او رفع درجة الكفاية ويخطر العضو بقرارها .

ومن حيث ان مفاد النصوص المشار اليها ان القانون نظم كيفية اعداد تقارير كفاية اعضاء النيابة الادارية ورسم المراحل والاجراءات التى تمر بها حتى تصبح نهائية فأوجب عرض التقارير على لجنة التفتيش المختصة بذلك لفحصها واجراء ما تراه لازما لاستكمال عناصرها ولها فى سبيل ذلك الاستعانة بملف العضو السرى والتقارير المقدمة من رؤسائه المختصين وسائر الاوراق الاخرى التى تعينها على تكوين رأيها عن العضو الخاضع للتفتيش على ان يخطر العضو بصورة من هذا التقرير وله حق الاعتراض عليه خلال الاجل المحدد لذلك الى لجنة الاعتراضات ولهذه اللجنة اقرار او رفع درجة كفاية العضو فاذا مر تقدير درجة الكفاية بمراحله على النحو المتقدم أصبح التقدير نهائيا .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان التفتيش أجرى على اعمال المدعى - اثناء شغله لوظيفة رئيس نيابة أ بناية الزراعة والرى عن الفترة من

١٩٨٧/٤/١ الى ١٩٨٧/٦/٣٠ وقد عرض التقرير المعد عنه على لجنة التفتيش التي لاحظت ضالة إنجاز العضو المعنى بالمفتش خلال الفترة المذكورة على الرغم من قلة عدد القضايا المتداولة لديه كما لاحظت ان الاغلب الاعم منها قد شابه قصور فى التحقيق لذلك فقد قررت تقدير كفائته خلال هذه الفترة بدرجة متوسط وقد اخطر المدعى بهذا التقدير فى ١٩٨٧/١٢/٥ فتظلم منه الى لجنة الاعتراضات التى رأت استيفاء بعض الملاحظات فى تقرير التفتيش وتبجته - على النحو المبين تفصيلا بالتقرير - ثم اشارت الى انها لاحظت من مراجعه البيانات الاحصائية التى اعدتها النيابة المختصة عن حجم العمل الذى اسند الى العضو الفنى خلال فترة التفتيش انه لم ينجز سوى ٧ من القضايا المتداولة لديه فى الفترة المذكورة والبالغ عددها ١٤ قضية مما يقطع بضعف نسبة انجازه بشكل ملحوظ عن المعدل المطلوب خاصة اذا ما وضع فى الاعتبار ان الاغلب الاعم منها تتسم بالسهولة واليسر فضلا عن ذلك فقد لاحظت من مطالعة ملفه السرى للمذكور انه بعد ترقيته لوظيفته الحالية وجهت اليه ملحوظتين فى شأن عدم مراعاته مواعيد العمل الرسمية فى الحضور والانصراف الاولى وجهت بكتاب ادارة التفتيش رقم ٢٢١٣ فى ١٩٨٦/١٢/٢٠ والثانية بكتابها رقم ٥٠٠ فى ١٩٨٧/١/٨ .

ومن حيث انه لما كانت لجنة الاعتراضات بحكم تشكيلها وبما يتجمع لديها من التقارير المقدمة عن كفاية اعضاء النيابة الادارية ومن بيانات عنهم من شتى المصادر فضلا عن معلومات اعضاءها الشخصية هى اقدر الجهات على تقدير مراتب كفايتهم ومدى صلاحية كل منهم للاضطلاع بالمهام الملقة على عاتق النيابة الادارية ، ومتى كان ذلك وكان تقرير الكفاية المطعون به قد مر بالسبل والمراحل التى تطلبها القانون واستوفى بذلك اوضاعه القانونية



وقام على اسباب تعوره فمن ثم فان قرار اللجنة المذكورة بتقدير كفاية المدعى عن اعماله فى الفترة من ١٩٨٧/٤/١ الى ١٩٨٧/٦/٣٠ بمرتبة متوسط يكون صحيحا متفقاً مع الواقع والقانون .

ومن حيث ان المآخذ التى ادعاها الطاعن واسهب فى عرضها بتقرير طعنه على تقدير الكفاية المطعون فيه ، تدور جميعها فى اطار من اعادة النظر بالموازنة والترجيح من وجهة نظر الطاعن لعناصر التقرير الذى اتخذ اساسا لذلك التقدير ، والطاعن بذلك يحل تقديره لهذه العناصر محل تقدير السلطة المختصة بذلك فى النيابة الادارية ، وهو ما لا يصلح سنداً للطعن على قرار التقدير بدعوى الالغاء ، فطالما ان هذا القرار قام على سببه الذى يمرره ، وصدر بعد ان استوى على مراحله ، فانه لا يصح بعد ذلك ان يسوق الطاعن من قبله اسباباً من فهمه وتقديره يعطل بها الاسباب التى قام عليها القرار ، ومن هنا فان كل ما ساقه الطاعن على هذا النحو لا ينال من سلامة قرار التقدير وصحته ، ويكون طلب المدعى الحكم بالغائه غير مستند الى اساس سليم من القانون خليقاً بالرفض.

ومن حيث انه عن طلب المدعى الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ سنة ١٩٨٨ بما تضمنه من تخطيطه والترقية الى وظيفة وكيل عام بالنيابة الادارية مع ما يترتب على ذلك من اثار فانه لما كانت المادة ٢٨ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية تنص على ان الترقية الى وظيفة رئيس نيابة ادارية ورئيس نيابة فئة ممتازة ووكيل عام تكون بحسب درجة الكفاية " .

وكانت المحكمة قد قضت بأن تقدير كفاية المدعى عن عمله خلال الفترة من ١٩٨٧/٤/١ الى ١٩٨٧/٦/٣٠ بتقدير متوسط صحيح ومطابق

الحكم القانون فمن ثم فان تخطيه لهذا السبب فى الترقية الى وظيفة وكيل عام  
نيابة ادارية بالقرار المطعون فيه يكون قد قام على سبب صحيح يبرره ويكون  
الطعن عليه على غير اساس، كما يتعين معه الحكم برفضه .  
( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٧ )

خامسا : تقرير كفاية

عضو السلك التجارى

قاعدة رقم ( ٧١ )

المبدأ : الرئيس المباشر الذى يناط به وضع تقرير كفاية عضو السلك التجارى خلال السنة هو الرئيس الذى يشغل الوظيفة وقت اعداد التقرير ، بغض النظر عن طول او قصر المدة التى قضاها فى وظيفته .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المعقودة بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩١ ، فاستبان لها ان القانون رقم ٤٥ لسنة ٨٢ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصرى ، اشار فى المادة الاولى من مواد الاصدار الى سريان احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما لم يرد بشأنه نص فيه ، كما قضى فى المادة الثانية ايضا بسريان احكامه على اعضاء السلك التجارى تخويل وزير الاقتصاد جميع السلطات والاختصاصات للمعولة لوزير الخارجية فى شأنهم ونظم فى المادة ٢١ منه طريقة اعداد تقارير الكفاية ، وحدد الخاضعين لها ، من درجة ملحق حتى درجة مستشار وناط برؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى او القنصرى او مديرى الادارات والجهزة بالدواى العام كل فى حدود اختصاصه باعداد تلك التقارير ، ووجب القانون فى المادة (٢٢) منه اعطار عضو السلك بصورة من تقرير كفاية فور اعتماده وله ان يتظلم منه الى اللجنة المبينة بهذه المادة ، هذا وقد بين المشرع فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه المراحل والاجراءات التى يتعين مراعاتها عند اعداد تقرير الكفاية حتى تكتمل صورته النهائية على ان

تستقى البيانات الخاصة بالعاملين من واقع السجلات التى تعدها الجهة الادارية لهذا الغرض .

ومن حيث ان الرئيس المباشر المنوط به وضع تقرير كفاية الموظف هو الرئيس المباشر القائم بالعمل فعلا وقت اعداد التقرير وذلك بغض النظر عن طول او قصر المدة التى قضاهما فى وظيفته ، فهو يختص بذلك دون من سبقه حتى ولو كان اى من هؤلاء قد باشر اعمال وظيفته طوال السنة التى يوضع عنها التقرير او بعضها ، قلت او كثرت ، اذ انه ينقل هؤلاء الى وظائف اخرى او انتهاء خدمتهم ، زايلتهم صفة الوظيفة الموجه للاختصاص بوضع التقرير وحل محلهم فيها من خلفهم من رؤساء البعثات او مديري الادارات فى مباشرة اختصاصات الوظيفة فى هذا الشأن ، وبمراعاة التاريخ المعين لاعداد التقارير ومن ثم يكون الرئيس القائم فعلا بعمل الوظيفة التى نيطت بشاغلها بمقتضى المادة ٢١ من القانون سالف بيان نصها وضع التقرير هو المختص وقت اعداد تقرير كفايته بتقدير كفاية من يعمل بها دون سلفه الذى انقطعت صلته بالوظيفة التى كان يشغلها وبمؤسسه السابقين وزايلته ولاية مباشرة الوظيفة واختصاصه المقرر لهم بمقتضاها فى النصوص ، ولم يعد له شأن تبعا باعداد التقارير ذلك ان القانون اذ قضى بان يضع التقرير عن العامل رئيسه المباشر فان هذا الخطاب انما ينصرف الى من يشغل الوظيفة الرئيس المباشر للعامل عند اعداد التقرير ولا يجوز ان يعهد بوضع التقرير الى رئيس سابق لم يعد مختصا بشئ من واجبات تلك الوظيفة وان اشرف على عمل العامل خلال السنة التى يوضع عنها التقرير كلها او اكثرها ، ولا يؤثر ذلك فى شئ على سلامة تقرير الكفاية ، لان الاصل ان رؤساء الموظفين لا يعتدون فى تكوين عقيدتهم على مجرد المعلومات الشخصية فقط ، بل

يعتمدون ايضا على ماهو ثابت فى الاوراق من انتاج العامل وسلوكه وسائر العناصر التى تراعى عند تقدير درجة الكفاية وفقا للاسس والاوزاع التى رسمها القانون وبمراعاة الضمانات التى قررهما فى الخصوص ، ووعاء هذه الاوراق هو بحسب الاصل ملفات بخدمة العاملين وما ورد بها عن اعمالهم ، وهى التى تعتمد عليها السلطة المختصة بالاشراف والتعقيب على تقديرات الرؤساء المباشرين ، وتقدير مبلغ كفاية الموظف نهائيا ، وغنى عن البيان ان ماتقدم لايحول دون الرئيس المباشر المختص بوضع التقرير عن كفاية الموظف وسلطة الاشراف والتعقيب وتقدير كفاية العامل نهائيا ومن الاسترشاد بالمعلومات الصحيحة التى يديها رؤساؤه قبلهم ويدونونها كتابة ، وذلك الى جانب ماهو ثابت بملفات الخدمة ، وفى الاستئناس برأى هؤلاء مايدوى الى تقدير اكثر صدقا وعدلا عن العامل .

هذا كما انه اذا بدت العداوة والبغضاء بين الموظف وبين رئيسه الذى يضع عنه التقارير ، وبان منها انه يعسر عليه ان يلتزم جانب الحيادة والانصاف فى تقريره فانه يصح متى تأكد جدية ذلك ان يدع وضع التقرير الى غيره ممن يحل محله فى مباشرة اختصاصه عند غيابه او قيام المانع به ، وذلك اسلم وانقى للريب وادنى الى تحقيق العدالة .

ومن حيث انه على مقتضى ماتقدم ، فان الرئيس المباشر - الذى حددته المادة ٢١ من القانون وجعلت له الاختصاص بوضع تقرير كفاية عضو السلك التجارى خلال السنة هو الرئيس الذى يشغل الوظيفة وقت اعداد التقرير حتى ولو كانت رئاسته للعضو لاتعدو فترة قصيرة آخر مدة السنة التى يوضع التقرير عن عمل العامل خلالها .

ومن حيث انه مما يجدر التنويه اليه ، ان الفتوى تكشف عن حكم القانون ولا تنشئه وذلك بتفسير نصوصه وتبين قصد المشرع منها ومرد الامر فى تحديد تاريخ نفاذها انما هو القانون نفسه الذى تكشف عن حكمه ، ومن ثم فان العمل بمقتضى رأى الذى سلف بيانه ، يرجع الى تاريخ العمل بالقانون المفسر بها احكامه ، وبمقتضى ذلك تصحيح ما جرى عليه العمل على خلافه ، اذ هو غير صحيح طبقا لهذا القانون الذى يحكم هذه المسألة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الرئيس المباشر الذى يناط به وضع تقرير كفاية عضو السلك التجارى خلال السنة هو الرئيس الذى يشغل الوظيفة وقت اعداد التقرير ، بغض النظر عن طول او قصر المدة التى قضاها فى وظيفته ، على الوجه المبين بالاسباب وان ذلك واجب العمل بمقتضاه ومن تاريخ العمل بالقانون للمفسر بها احكامه .

( ملف رقم ٤٢١/٦/٨٦ فى ١٩٩١/٣/٢٠ )

سادما : تقرير كفاية  
العاملين بهيئة كهربية الريف  
قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ : يعتمد بتقارير الكفاية الاخيرة عن العاملين بهيئة كهربية الريف للفترة من ١٩٨٤/٧/١ وحتى ١٩٨٤/١٢/٣١ الى ان يتم تقدير كفايتهم عن السنة الميلادية لعام ١٩٨٥ .

الفتوى : هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعلقة بتاريخ ١٩٨٧/٤/١ فاستعرضت المادة (١٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٧٧ بلاحقة نظام العاملين بهيئة كهربية الريف المعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على ان " تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبق نشاط الهيئة واهدافها ونوعية الوظائف بها ... ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يوليو الى اخر يونيه وتقدم خلال شهرى سبتمبر واکتوبر وتعتمد من لجنة شئون العاملين خلال شهر نوفمبر .

كما استعرض ذات المادة بعد تعديلها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤١ لسنة ١٩٨٤ والتي تنص على ان " يكون وضع التقرير مرة واحدة عن سنة تبدأ فى اول يناير حتى نهاية ديسمبر من السنة..... " واستبان لها ان المشرع قد اتخذ بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه من السنة المالية التى تبدأ فى اول يوليو وتنتهى فى اخر يونيه اساسا لتقرير كفاية العاملين بهيئة كهربية الريف وبصلاور القرار رقم ١٢٤١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها اصبح تقدير الكفاية يتم على اساس سنة ميلادية تبدأ من يناير وتنتهى من ذات العام وقد عمل بهذا التعديل

الاخير اعتبارا من ١٩٨٤/١٢/١٤ اليوم التالى لتاريخ نشر القرار سالف الذكر  
فى الجريدة الرسمية ونجم عن ذلك ان اصبحت الفترة من ٨٤/٧/١  
حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ بلا تقدير كفاية العاملين بالهيئة المشار اليها .

وحيث ان المادة (١) من القانون رقم ٤٧ باصدار قانون نظام العاملين  
المدنيين بالدولة تنص على ان " يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين  
المدنيين بالدولة بالاحكام الواردة بهذا القانون وتسرى احكامه على :  
(٢) العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة

بهم .....

وتنص المادة ٢٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة على ان " يكون  
وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يوليو الى اخر يونيه .... " .

كما تنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣  
بتعديل بعض احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ على ان " ... يكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول  
يناير وتنتهى فى اخر ديسمبر .....

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على  
ان ... يوضع اول بيان تقييم اداء عن شاغلى الوظائف العليا ..... ابتداء بما  
يديره الرؤساء بشأن المرشحين منهم لشغل هذه الوظائف ...  
ويحتد فى معاملة شاغلى باقى الوظائف بالتقرير الاخير عنهم لحين وضع  
اول تقرير كفاية عنهم بعد العمل بهذا القانون .....

ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد سبق وان استبدل  
السنة المالية بالسنة الميلادية عند وضع تقارير كفاية العاملين للمخاطبين باحكامه  
وان المادة الرابعة من القانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد وضعت حكما



بتنظيم كيفية تقدير كفاية هؤلاء العاملين في الفترة الواقعة بين هاتين السنتين موداها الاعتداد بالتقرير الاخير الموضوع عنهم حين وضع اول تقرير كفاية عن سنة كاملة بعد العمل باحكامه .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يعيد الشريعة العامة في مجال التوظيف التي يرجع اليها فيما لم يرد بشأنه نص محاص في اللوائح الخاصة للعاملين بالهيئات العامة واذ خلا قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤١ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه من ينظم لكيفية تقدير كفاية العاملين بهيئة كهربية الريف عن الفترة من ٧/١ وحتى ٨٤/١٢/٣١ ومن ثم فانه يتعين تقدير كفايتهم عن هذه الفترة بمراعاة الحكم الذى نصت عليه للمادة الرابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وذلك بان يعتد بتقارير الكفاية عن السنة الاخيرة مع ملاحظة ان الاعتداد بالتقرير السابق لا يعنى وضع تقرير جديد عن الفترة بذات مرتبة التقرير السابق والا انطوى ذلك على اصدار لمبدأ سنوية التقرير وانما يعد التقرير السابق تقريراً واحداً يشمل الفترة من ١٩٨٣/٧/١ وحتى ١٩٨٤/١٢/٣١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بتقارير الكفاية الاخيرة عن العاملين بهيئة كهربية الريف للفترة من ٧/١ وحتى ١٩٨٤/١٢/٣١ الى ان يتم تقدير كفايتهم عن السنة الميلادية لعام ١٩٨٥ .  
( ملف ٣٦٤/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )

سابعا : تقدير كفاية

شاغلي الوظائف العليا

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ : قياس كفاية شاغلي الوظائف العليا تكون بذات مراتب تقارير الكفاية المقررة لشاغلي وظائف الدرجة الاولى فما دونها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٤/١ فاستعرضت المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على ان تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوظائف ... ويعتبر الاداء العادي هو المعيار الذي يتخذ اساسا لقياس كفاية الاداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او جيد او متوسط او ضعيف .... ويقتصر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها ويكون قياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على اساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم .....

كما استعرضت نص المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ١٩٧٨/٢ والمعدلة بقرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتتمة الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على ان يقدم الرؤساء عن شاغلي الوظائف العليا بيانات سنوية متصلة بالنواحي الفنية والادارية والقيادية في مآثرتهم لاعمالهم وتعرض هذه البيانات على السلطة المختصة لاعتمادها وايداعها بملف

العامل ، وكذلك المادة ٣١ من ذات اللائحة التى تنص على ان " لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المبينة فيما يلى بمرتبة ممتاز ..... " العامل من شاغلى الوظائف العليا الذى وقع عليه اى جزاء خلال العام الذى يوضع عنه بيان كفاية الاداء ..... "

واستبان لها ان القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ولائحته التنفيذية قد نظم كيفية تقدير شاغلى الوظائف العليا وذلك عن طريق البيانات السنوية المتصلة بالنواحي الفنية والادارية والقيادية لشاغلى هذه الفئة من الوظائف التى تقدم من رؤسائهم وتعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم باحدى المراتب الواردة فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهى ممتاز او جيد او متوسط او ضعيف وفى هذا المجال حظرت اللائحة التنفيذية تقدير كفاية اى من شاغلى الوظائف المشار اليها بمرتبة ممتاز اذا ما وقع عليه اى جزاء خلال العام الذى يوضع عنه بيان الكفاية ... "

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وان استظهرت بجلستها للتعقده فى ١٩/١١/١٩٨٦ ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ اخضع شاغلى الوظائف العليا لنظام قياس كفاية الاداء على اساس مايديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة شأنهم فى ذلك شأن العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى وما دونها واجاز فى لائحته التنفيذية تقدير بيان كفاية الاداء لشاغلى الوظائف العليا بذات مراتب تقاير الكفاية المقررة لشاغلى الدرجة الاولى فما دونها ومنها مرتبة ممتاز وانتهت الى استحقاق شاغلى هذه الفئة من الوظائف للعلاوة التشجيعية التى استلزم المشرع لمنحها حصول العامل على تقرير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الاخيرين .

ومن ثم فان بيانات كفاية الاداء لشاغلي الوظائف العليا تخضع لذات مراتب تقارير الكفاية المقررة لشاغلي الدرجة الاولى فما دونها .  
لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان قياس كفاية شاغلي الوظائف العليا تكون بذات مراتب تقارير الكفاية المقررة لشاغلي وظائف الدرجة الاولى فما دونها .  
( ملف ٣٥٥/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤ )

المبدأ : (١) قياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا يكون على اساس ما يديه رؤسائهم من ملاحظات وبيانات سنوية تتعلق بالنواحي الفنية الادارية والقيادية في مباشرتهم لاعمالهم تعتمد من السلطة المختصة .  
(٢) مديري ووكلاء المديرية بوجحدات الادارة المحلية يكون تابعاً بحسب الاصل لوزارته المختصة في كل مايتعلق بشئونه الوظيفية من ندب او نقل او اعادة او ترقية ادبية او مادية او فيما يخص اعتماد تقارير كفايته السنوية .

الحكمة : ومن حيث ان الطعن يقوم على اسباب حاصلها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك لان التعديل الذى اجراه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى لم يمس الاختصاصات المخولة للمحافظ بالنسبة لجميع العاملين المدنيين فى نطاق المحافظة فى الجهات التى نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ومن ثم فان الاختصاص فى اعتماد تقريرى كفاية الاداء للطعون عليهما يظل معقوداً للمحافظ وليس للوزير عملاً بصريح نص المادة ٢٧ مكرراً

المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وان مذهب اليه الحكم المطعون فيه - ان المواعيد التي حددتها نص المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ليست اجراءا جوهريا يترتب على مخالفته البطلان يخالف صريح النص ويتعارض مع هدف المشرع اذ ان هذه المواعيد جاءت بصيغة الوجوب والالزام ويترتب على مخالفتها البطلان ولما كان تقرير كفاية الاداء المطعون عليها عن عامي ٨٣ و ١٩٨٤ قد وصفا واعتندا واعطى بهما الطاعن في شهر اكتوبر ١٩٨٥ الامر الذي يترتب عليه لبطلانهما كما ان ما انتهى اليه الحكم من تبعيته اصلا للوزارة في كل ما يختص بتقرياته المالية والادبية وما يتفرع عنها واخصها قياس كفاية الاداء امر يتعارض مع صريح نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧/١٩٧٨ المشار اليه والتي تقضى انه في حالة اعادة العامل او نفيه او تكليفه بموضع التقرر النهائي عنه الجهة التي قضى بها المدة الاكبر من السنة التي يوضع عنها التقرير واذا قضى الستين التي يوضع عنهما التقريرين المطعون عليهما في وحدات الحكم المحلى التابعة لمحافظة القاهرة فتكون محافظة القاهرة هي المختصة باعتماد تقريرى الكفاية المطعون عليهما .

واضاف الطاعن ان الحكم للمطعون فيه قد شابه فساد في الاستدلال اذ استدل على صحة الاسباب التي اوردتها معه التقريرين وما وجه اليه من سليبات في عمل وتشدده في التعامل مع الرؤسين بما ورد في تظلمه بأن رئيسه المباشر يفتح الباب للعاملين بما يجعلهم يلجأون اليه فيما كان يتعين عرضه قبلا عليه وستدلت على سليبته في فهمه للتنظيم لادارية بتوقيعه على مكاتبات وردت من الجهات الاعلى يختص بها الرئيس المباشر وهو استدلال فاسد لان توقيعه على المكاتبات كان بصفته متديبا للقيام بعمل رئيسه المباشر

حال غيابه بقرار من ذلك الرئيس كما ان اعراضه فى تظلمه على ان رئيسه المباشر يفتح الباب للعاملين يدل على فساد النظام الادارى لذى يتبعه ذلك الرئيس لانه يتيح الفرصة للعاملين من ضعاف النفوس الى اتباع وسائل النفاق والفساد للتهرب من الانضباط والجدية فى العمل يضاف الى ذلك ان مثل هذه الامور العادية يتفهمها موظف صغير ولا يتصور ان تغيب عن الطاعن او ان تكون سببا لاتهامه بالسلبية الى فهمه للنظم لادارية واللوائح الفنية البحثية واستطرد الطاعن ان الحكم المطعون فيه لم يكفل له حقه فى الدفاع حيث طلب فى مذكرته المودعة بملسة ١٩٨٧/١٠/٢٨ فى الدعوى رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٠ ق ضم بعض القضايا والقرارات التى تكشف عن انحراف من التقريرين المطعون عليهما الا ان المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب .

ومن حيث انه فيما يختص بتقرير قياس كفاية المدعى عن عامى ٨٣ و ١٩٨٤ المطعون عليهم فانه لما كانت المادة ٧٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على ان " تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوظائف بها ويكون قياس الاداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائى ..... ويعتبر الاداء العادى هو المعيار الذى يؤخذ اساسا لقياس كفاية الاداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او جيد او متوسط او ضعيف .... ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يناير وتنتهى فى اخر ديسمبر وتقدم خلال شهرى يناير وفبراير وتعتمد خلال شهر مارس ..... ويكون قياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا على اساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم .

وتنص المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ان " يقدم الرؤساء عن شاغلي الوظائف العليا بيانات سنوية تتعلق بالنواحي الفنية والادارية والقيادية فى مباشرتهم لاعمالهم وتعرض هذه البيانات على السلطة المختصة لاعتمادها وايداعها بملف العامل " .

ومن حيث ان المادة ٩٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ - المعدلة بالقرارات رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٣ - تنص على ان " يكون شغل وظائف مديرى ووكلاء المديرىات بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع المحافظ وتدرج بموازنة الوزارة المختصة على سبيل التذكار على ان تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنات وحدات الحكم المحلى المختصة ولا يجوز نقل اى من هؤلاء او ترقية الا بعد اخذ رأى المحافظ المختص " .

ومن حيث ان مؤدى النص المشار اليها ان قياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا يكون على اساس ما تبينه رؤسائهم من ملاحظات وبيانات سنوية تتعلق بالنواحي الفنية والادارية والقيادية فى مباشرتهم لاعمالهم تعتمد من السلطة المختصة .

ومن حيث انه لما كانت وظائف مديرى ووكلاء المديرىات والدرجات المقابلة لهذه الوظائف ليحت من وظائف المديرىات بوحدات الادارة المحلية واتم تدرج بموازنات الوزارات المختصة ويكون شغلها بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع المحافظ ومن ثم فان كلا من مديرى ووكلاء المديرية بوحدات الادارة المحلية يكون تابعا - بحسب الاصل - لوزارته المختصة فى كل ما يتعلق

بشئون الوظيفية من ندب او نقل او اعارة و ترقية ادبية و مادية او فني يخصص  
اعتماد تقارير كفايته السنوية .

ومن حيث ان الثابت ان المدعى كان يشغل وظيفة مدير عام الادارة  
العامة بالوالي اعتبارا من ١٩٨٢/٣/١ وان درجة مدير عام التى يشغلها  
بدرجة بموازنة الديوان العام بوزارة الشئون الاجتماعية وظل يمارس اعمال هذه  
الوظيفة الى ان نقل وكيلا لمديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة القاهرة اعتبارا  
من ١٩٨٤/٤/١٥ بقرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ١٩٨٤/١١ ومن ثم  
يكون المدعى تابعا بحسب الاصل لوزارة الشئون الاجتماعية وتكون وزيرة  
الشئون الاجتماعية هى المختصة باعتماد البيانات المتعلقة بقياس كفاية ادائه .

وبناء على ما تقدم ولما كان الثابت من تقريرى الكفاية عن عامى ٨٣  
و ١٩٨٤ للطعون فيهما قد اعدا بمعرفة مدير مديرية الشئون الاجتماعية  
بالقاهرة واعتمدا من وزيرة الشئون الاجتماعية ومن ثم يكون هذا الاعتماد قد  
صدر من السلطة المختصة التى عنها القانون بذلك واذا انتهى الحكم المطعون  
فيه الى هذه النتيجة - وبصرف النظر عن الاسباب التى قام عليها - يكون قد  
اصاب وجه الحق والقانون ومن ثم فان الطعن عليه من هذا الوجه يكون على  
غير اسس سليم من القانون .

( طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ )



ثامنا : عدم سريان نظام قياس  
كفاية الادارة الخاص بشاغلي  
الوظائف العليا عند الترقية الى  
الدرجة العليا والممتازة  
قاعدة رقم ( ٧٥ )

المبدأ : عدم سريان نظام قياس كفاية الاداء الخاص بشاغلي الوظائف  
العليا عند الترقية الى الدرجة العليا والممتازة المقرر في المادة ٣٧ من القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طبقا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى  
والتشريع بمجلسها المعقودة في ١٩/٣/١٩٨٦ فتبينت ان المادة ٣٧ من القانون  
٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تقضي بأن تكون  
الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعالية بالاختبار على أساس بيانات تقييم  
الاداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز. وتكون الترقية الى  
الوظائف الاخرى بالاختبار في حدود النسب في الجداول رقم ١ المرفق  
ويشترط في الترقية بالاختبار حصول العامل على مرتبة ممتاز في تقدير الكفاية  
عن السنتين الاخريتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة. هذا  
بينما نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بأن تكون الترقية الى  
وظائف الدرجة الاولى فما فوقها بالاختبار ويستهدى في ذلك بمأيديه الرؤساء  
بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل  
هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من هذا الاعتبار وتكون الترقية الى  
الوظائف الاخرى بالاختبار وفي حدود النسب الواردة في الجداول رقم ١

المرفق. ويشترط حصول العامل على مرتبة ممتاز في تقدير الكفاية عن السنتين  
الاخريتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة .

وواضح من ذلك ان المشرع غاير في الحكم بين النصين بعد تعديل  
الاول بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ : فبينما اشترطت المادة ٣٧ من القانون  
١٩٧٨/٤٧ في الترقية الى الوظائف العليا (الممتازة والعالية) بالاختيار ان يتم  
ذلك على اساس بيانات تقييم الاداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر  
الامتياز ( أما غيرها من الوظائف فعلى اساس الحصول على تقرير كفاية بحرابة  
ممتاز)، فان المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اكتفت في الترقية الى  
وظائف الدرجة الاولى فما فوقها بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه  
الوظائف وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ( أما غيرها من  
الوظائف فعلى اساس بيانات تقييم الاداء الموضوعه في الدرجة الادنى ) ، فقد  
جعلت الاولى دون الثانية بيانات تقييم الاداء اساس في الترقية بالكفاية بالاضافة  
الى ماورد في ملفات الخدمة من عناصر الامتياز في الحالين. وبينما قضت المادة  
٢٤ من قانون العاملين بالقطاع العام بقصر تقدير كفاية الاداء على شاغلي  
وظائف الدرجة الاولى فما دونها، فان المادة ٣٧ من قانون العاملين بالدولة بعد  
ان قصرت وضع تقارير الكفاية على شاغلي وظائف الدرجة الاولى فما دونها  
وضعت نظاما خاصا لقياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على  
اساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة  
وتودع بملفات خدمتهم . وهو ما لم يأخذ به قانون العاملين بالقياس العام، رغم  
ان المشرع عندما عدل قانون العاملين المدنيين بالدولة على الوجه الموضح  
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ لم يعدل قانون العاملين بالقطاع العام، ولو  
أراد هذا التوحيد في المعاملة لعدل الثاني على الوجه الذي عدل به الاول،

وبذلك يكون قد أُرَادَ التفرقة في معايير الترقية بالاختيار في الوظائف العليا في القانونين، مع ملاحظة أن القانون يقرر صراحة معيار ما يملكه الرؤساء سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بحملات خدمته وهي ليست تقارير بدرجة ممتاز .

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان نظام قياس كفاية الاداء الخاص بشاغلي الوظائف العليا عند الترقية الى الدرجة العالية والممتازة المقرر في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على شاغلي الوظائف العليا طبقا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف ٦٨٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٣/١٩ )

تاسعا : تقدير كفاية

اعضاء المنظمات النقابية

قاعدة رقم ( ٧٦ )

المبدأ : مقتضى نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان تقرير كفاية العامل عضو المنظمة النقابية لا يجوز ان يقل عن ترتيب كفايته عن السنة السابقة على انتخابه لعضوية المنظمة ، وبالتالي يتعين ان تقدر كفايته على هذا النحو .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ٢٨ منه على أن "تضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع تقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها...." وفى المادة ٣٠ على ان "تعلن وحدة شئون العاملين العامل بصورة من البيان المقدم عن ادائه او تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من السلطة المختصة او من لجنة شئون العاملين بحسب الاحوال. وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه ويكون تظلم العاملين شاغلى الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن ادائهم الى السلطة المختصة. ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من السلطة المختصة من ثلاثة من كبار العاملين من لم يشتركوا فى وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية بالوحدة ان وجدت... ويت فى التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة او اللجنة نهائيا، ولايعتبر بيان تقييم الاداء او التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه او البت فيه" ونصت المادة ٣٢ الخاصة بكيفية

وضع التقارير فى بعض الحالات الخاصة على أنه "..... بالنسبة لاعضاء المنظمات النقاية تحدد مرتبة كفايتهم بما لا يقل عن مرتبة تقدير كفايتهم فى السنة السابقة على انتخابهم بالمنظمات النقاية".

والمستفاد من ذلك ان المشرع بعد ان عهد الى السلطة المختصة بوضع نظام لقياس كفاية اداء العاملين بالوحدة وتحديد الاجراءات التى تتبع وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها فقد افرد للمشرع اعضاء المنظمات النقاية بمحكم خاص فيما يتصل بوضع التقارير عنهم، اذ اوجب ان تقدر كفايتهم فى جميع الاحوال بما لا يقل عن ترتيب كفايتهم فى السنة السابقة على انتخابهم لعضوية المنظمة النقاية قاصدا من ذلك كفالة نوع من الحماية لاعضاء هذه المنظمات بمنعها على جهات عملهم التأثير عليهم من خلال ممارستها لاختصاصها بوضع تقارير كفايتهم السنوية بما يتعين معه القول بانطبق هذا الحكم على عضو المنظمة النقاية سواء كان متفرغا او غير متفرغ. ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لاجتهاد مع صراحة النص. وكان مقتضى نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ان تقرير كفاية العامل عضو المنظمة النقاية لا يجوز ان يقل عن ترتيب كفايته فى السنة السابقة على انتخابه لعضوية المنظمة ، وبالتالي يتعين ان تقدير كفايته على هذا النحو.

ولما كان الثابت من الاوراق ان السيد/..... عضو مجلس ادارة اللجنة النقاية بمديرية التموين والتجارة الداخلية بالمتوفية فى الدورة من ١٩٨٣/١٩٨٧ وكان اخر تقرير كفاية حصل عليه قبل انتخابه لعضوية اللجنة النقاية بمرتبة ممتاز عن عام ١٩٨٢ وعن الفترة من ١/١ الى ٣١/١٢/١٩٨٣، ومن ثم يحق له تقدير كفايته بمرتبة ممتاز طوال مدة عضويته فى اللجنة النقاية

وبالتالى فان تقدير كفايته انشاء عضويته بهذه اللجنة بمرتبة جيد عن أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦، يكون مخالفا للقانون ويتعين تعديله ليكون بمرتبة ممتاز تطبيقا لصراحة النصوص.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد/..... من العاملين بمديرية التموين والتجارة الداخلية بالتمنويه فى الاحتفاظ بتقدير كفايته الحاصل عليه بمرتبة ممتاز قبل انتعابه لعضوية اللجنة النقابية بالمديرية وذلك خلال فترة عضويته لمجلس ادارة اللجنة.

( ملف رقم ٣٣٦/٦/٧٦ فى ١٥/١١/١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم ( ٧٧ )

المبدأ : لايجوز تقدير كفاية اعضاء المنظمات النقابية بمرتبة ممتاز، اذا قام بهم المانع من ذلك طبقا لنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المعقودة فى ١٩٩١/١/٢، فرأت ما يأتى :

١ - ان التقرير النهائى لتقدير كفاية العامل فى كل سنة (من اول يناير الى اخر ديسمبر عن مستوى ادائه لعمله خلالها، بمراعاة ان الاداء العادى هو المعيار الذى يؤخذ لقياس كفاية الاداء، ينتهى الى تقدير الكفاية بالمراتب التى يبتها/ممتاز، أو جيد أو متوسط، أو ضعيف..... على ان تحدد اللائحة التنفيذية الضوابط التى يتم على اساسها تقدير كفاية العامل، وهذه اللائحة تصدر بقرار من الوزير المختص على ما نص عليه فى المادة ٢ من القانون، وهى فى الخصوص لائحة تفويضية واذا اشتملت هذه اللائحة فى المادة ٣١

منها على انه لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات الميئة بنصها بمرتبة ممتاز بما ان العامل الذى وقع عليه جزاء تأديبى بعقوبة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة ايام او بعقوبة اشد او بمجازعات يجاوز مجموعها الخصم من الاجر او الوقف عن العمل لمدة تزيد على عشرة ايام او بعقوبة اشد خلال السنة التى يوضع عنها التقرير ، فان مؤدى ذلك بما ينصها من قوة القانون باعتبار ان حكمها فى ذلك بمقتضى السلطة التفويضية - التى خولها القانون الى مصدرها لوضع الضوابط التى يتم على اساسها تقدير الكفاية، انه يتمتع قانونا تقدير كفاية العامل الذى يوقع عليه جزاء مما ذكر آنفا خلال السنة التى يوضع عنها التقرير بمرتبة ممتاز، وهذا المانع يقدم على ما تقتضيه حكم المادة ٣٢ من ان تحدد بمرتبة كفاية اعضاء المنظمات النقابية لا يقل عن مرتبة كفايتهم فى السنة السابقة على انتخابهم بتلك المنظمات اذ القاعدة الاصولية انه اذا تعارض المانع والمقتضى، يقدم للمانع.

٢ - هذا الى ان الواضح من حكم هذه المادة انه لا يستثنى من وجوب تقدير كفايتهم خلال مدة العقوبة، وفق الضوابط العامة لذلك مما نص عليه القانون ولكنه يورد قيدها على السلطة المختصة بتقدير كفايتهم فى تقريرها مرتبتهم منها بأحد المراتب التى نص عليها القانون، وهو الا تقل عن مرتبة كفايتهم فى السنة السابقة مما أريد به الا يخس العامل حقه فى هذا التقدير، بسبب نشاطه فى عضوية تلك المنظمات، مما قد لا يخلص معه تقدير الادارة لكفايته من منظمة الاتجاه الى الاضرار به بسببه ، وهذا هو الاحتمال مما لا يرد، اذا ما جاء تقدير الادارة لكفاية العامل من هؤلاء بأقل من مرتبتها فى السنة السابقة نتيجة تقيدها بنص القانون المانع من حصوله عليها اذ ما جوزى

بالخصم او الوقف عن العمل للمدة المحددة بنص اللائحة سالف الذكر او بأشد منها. حيث لا يجوز عند ذلك تقدير كفايته بمرتبة ممتاز.

٣ - ويخلص من ذلك انه لا يجوز تقدير كفاية اعضاء المنظمات النقابية بمرتبة ممتاز، اذا ما قام بهم المانع من ذلك طبقا لنص المادة ٣١ من اللائحة التى تكمل حكم القانون ولها قوته، حيث صدرت بمقتضى السلطة التفويضية المقررة بالمادة ٢٨ لمصدرها فى تحديد الضوابط التى يتم على اساسها تقدير كفاية العامل.

٤ - وتطبيق ذلك فى الواقعة مشار التساؤل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة السالف بيانها، يبين انه لا يجوز تقدير كفاية العامل المشار اليه بمرتبة ممتاز عن السنة (من يناير الى ديسمبر ١٩٨٤) التى يوضع عنها التقرير، لمجازاته، بناء على تحقيق تولته النيابة الادارية، ولها استقلالها وحيدتها بعقوبة الخصم من المرتب مدة خمسة ايام مرتين، لما صح نسبته اليه من وقائع.

لذلك : انتهى رأى الجمعية الى عدم جواز تقدير كفاية العامل المشار اليه فى الوقائع سالفة البيان عن السنة المذكورة بمرتبة ممتاز.

( ملف رقم ٢٠٨/٢/٨٦ فى ١٩٩١/١/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدأ : عدم جواز تقدير كفاية العامل عضو اللجنة النقابية بمرتبة ممتاز عن السنة التى جوزى فيها بعقوبة الخصم من المرتب مدة تزيد على خمسة ايام.

الفتوى : استعراض اقتناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١/٢ الذى خلصت فيه الى عدم جواز تقدير



كفاية العامل عضو اللجنة النقاية بمرتبة ممتاز عن السنة التي جاوزى فيها بعقوبة الخصم من المرتب مدة تزيد على خمسة أيام — قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ناط بالسلطة المختصة لكل وحدة من الوحدات الخاضعة لاحكامه وضع نظام لقياس كفاية أداء العاملين وتحديد الاجراءات التي تتبع فى وضع تقارير الكفاية واعتمادها والقانون ناط باللائحة التنفيذية وضع الضوابط التي يتم على اساسها تقدير مراتب الكفاية ونفاذاً لذلك عينت اللائحة هذه الضوابط ولم تجز المادة ٣١ منها تقدير كفاية العامل الذى وقع عليه جزاء تأديبى بعقوبة الخصم من اجره او الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة ايام بمرتبة ممتاز واللائحة التنفيذية فى هذا الخصوص تستوى لائحة تفويضية ترقى فى مرتبة الزامها الى مرتبة القانون مما يتمتع معه قانونا تقدير كفاية العامل الذى يوقع عليه جزاء مما ذكر نفا بنص المادة ٣١ المشار اليها بحال السنة التي يوضع عنها التقدير بمرتبة ممتاز وهذا المانع يقدم على ما يقتضيه حكم المادة ٣٢ من القانون من ان تحدد مرتبة كفاية اعضاء المنظمات النقاية بما لا يقل عن مرتبة كفائتهم فى السنة السابقة على انتخابهم بتلك المنظمات نفاذاً للقاعدة الاصولية التي تقضى بانه اذا تعارض المانع والمقتضى يقدم المانع وحكم المادة ٣٢ من القانون أوردت قيدها على السلطة المختصة بتقدير كفاية العامل عضو المنظمة بما لا يقل عن مرتبة كفائته فى السنة السابقة مما اريد به الايخس حقه فى هذا التقدير بسبب نشاطه فى عضوية تلك المنظمات مما قد لا يخلص معه تقدير الادارة لكفائته من مظنة الاتجاه الى الاضرار به وهذا الظن لا يتوفر موجه اذا ما جاء تقدير الادارة لكفاية العامل بأقل من مرتبتها فى السنة السابقة نتيجة تقيدها بنص القانون المانع من حصوله عليها اذا ما جاوزى بالخصم او الوقف عن العمل للمدة المحددة بنص المادة ٣١ من

اللائحة التنفيذية أو بأشد منها وانتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
ولتشريع الى تأكيد الافتاء السابق للجمعية فى هذا الشأن والذي لم يطرأ من  
الاسباب ما يقتضى له العدول عنه .

( ملف رقم ٨٦/٣/٨٧٢ - جلسة ١٩٩٣/٤/٤ )

## الفصل الرابع

### تقدير الكفاية بمرتبة

#### ضعيف دائرة على مركز العامل

##### قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ : مناط اعمال المادة (٣٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان تكون حالة ضعف الكفاية قائمة بالموظف عند النزال حكم المادة ٣٥ عليه - القرار الذى يصدر تبعا لذلك ليس جزاءا تأديبيا يتعين توقيعه على العامل الذى يقدم عنه تقريران متتاليان بمرتبة ضعيف ولو زالت عنه حالة ضعف الكفاية التى هى سبب القرار ( قبل صدوره ) - يتعين ان يكون هذا السبب قائما من وقت طلب اصدار القرار الى ان يصدر فعلا فان زال هذا السبب قبل ذلك امتنع اصدار القرار - ذلك ان ماثقوم به لجنة شئون العاملين هو فحص حالة العامل لتقرير صلاحيته - يجب على هذه اللجنة ان تجرى الموازنة وتتوخى الملاءمة بين مركز العامل عند اصدار قرارها والمركز الذى تقرر وضعه فيه - تطبيق .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وهى التى تحكم الحالة للمروضة نصت على ان يعرض امر العامل الذى يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بمرتبة ضعيف على لجنة شئون العاملين فاذا تبين لها من فحص حالته انه اكثر ملاءمة للقيام بوظيفة اخرى من نفس درجة وظيفته وقررت نقله اليها اما اذا تبين للجنة انه غير صالح للعمل فى اى وظيفة من نفس درجة وظيفته بطريقة مرضية اقترحت فصله من الخدمة مع حفظ حقه فى المعاش او للكفاية وترفع اللجنة تقريرها للسلطة المختصة لاعتماده فاذا لم تحتمله اعادته اللجنة مع

تحديد الوظيفة التي ينقل اليها العائيل فاذا كان التقرير التالي مباشرة بمرتبة ضعيف يقفل العامل من الخدمة فى اليوم التالى لاعتباره نهائيا مع حفظ حقه فى المعاش والمكافأة .

ومن حيث ان مناط اعمال المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان تكون حالة ضعف الكفاية قائمة بالموظف عند انزال هذا الحكم عليه ذلك ان القرار الذى يصدر وفقا للحكم المذكور ليس جزءا تأديبيا يتعين توقيعه على العامل الذى يقدم عنه تقريران متتاليان بمرتبة ضعيف ولو زالت عنه حالة ضعف الكفاية (التي هى سبب القرار) قبل صدوره بل يتعين ان يكون هذا السبب قائما من وقت طلب اصدار القرار الى ان يصدر فعلا فان زال هذا السبب قبل ذلك امتنع اصدار ذلك القرار على لجنة شئون العاملين ذلك ان ماتقوم به اللجنة المشار اليها هو فحص حالة العامل لتقرير صلاحيته وهى اذ تقوم بهذا الفحص تجرى الموازنة وتتوخى الملائمة بين مركز العامل عند اصدار قرارها وبين المركز الذى تقرر وضعه فيه .

ومن حيث انه بانزال القواعد السالفة الذكر على الحالة المعروضة يبين وان كان المدعى قد حصل على تقريرين متتاليين بمرتبة ضعيف فى عامى ١٩٧٩/٧٨ ، ١٩٨٠/٧٩ الا انه لمدة من ١٩٧٨/٧/١ الى ١٩٧٩/٦/٣٠ ثم لمدة من ١٩٧٩/٧/١ الى ١٩٨٠/٦/٣٠ وكلا التقريرين لم يتم اعتماده بحالته من قبل لجنة شئون العاملين اللذين الا فى ١٩٨١/٣/٣١ وندب للعمل من قسم المخازن والمشتريات لقسم قوات الامن اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٢٥ الى ١٩٨١/١٠/٥ وحصل على تقرير كفاية بمرتبة كفاء عن السنة التالية ٨١/٨٠ وعن السنة من ١٩٨٠/٧/١ الى ١٩٨١/٦/٣٠ والتي عمل بها بغير الجدية الاولى وفيها بان تحسن درجة ادائه عمله فحصلت كفايته بدرجة كفاء على

اساس ان مستوى ادائه متوسط لا ضعيف وانه بعد ذلك فى ١٩٨١/١٠/٣ صدر القرار رقم ١٣٤١ سنة ١٩٨١ بانتهاء خدمته لحصوله على تقريرين سنويين متتاليين بمرتبة ضعيف فى عامى ٧٩/٧٨ ، ٨٠/٧٩ ، مما اعتمد على ما ارجته لجنة شئون العاملين من عدم صلاحيته للعمل فى اى وظيفة من نفس درجته بطريقة مرضية مما يقتضى فصله طبقا للمادة ٣٥ من القانون سالف الذكر ، وظاهر ويثبت من ذلك ان الجهة التابع لها المدعى وهى مديرية الامن بالاسكندرية ولجنة شئون العاملين بها لم تلتزما بتطبيق القواعد المنصوص عليها فى المادة ٣٥ سالفة الذكر عند انتهاء خدمة المدعى ذلك ان اللجنة لم تعرض لحالة المدعى على الوجه الذى تبينه تلك المادة التى توجب عليها ابتداء ان تبحث مدى صلاحيته للعمل بأية وظيفة اخرى من نفس درجة وظيفته فتقرر متى تبين ذلك نقله اليها وهو ما كان قد تم فعلا قبل عرض الامر عليها حيث ندب المدعى من قسم المعازن والمشتريات الى قسم قوات الامن وعمل به سنة كاملة حيث حصل خلالها على تقرير بمرتبة كفاء عن مستوى اداء عمله بها وعلم اللجنة بهذا عند نظرها حالته مفترض اذ كان سابقا على تقريرها عدم صلاحيته للنهوض باعباء وظيفة اخرى اكثر ملائمة لحالته وقدراته ذلك ان ندب للعمل بوظيفة اخرى سابقة باكثر من سنة على تاريخ بحثها لحالتها وقد تحسن فيها مستوى ادائه . وارتفعت مرتبة كفاءته الى مرتبة مرضية وزالت بذلك حالة الضعف السابق عليها . فزال كذلك سبب من تقرير فصله من الخدمة اذ لم تعد قائمة عند التوصية بذلك بل انه بتمام تقرير تحسن ادائه وتقرير درجة كفاءته بمرتبة كفاء عن السنة التالية للسنتين اللتين قدرت فيهما كفاءته بمرتبة ضعيف اصبح غير جائز فصله لهذا السبب على ما يستفاد من حكم المادة ٣٥ من القانون سالفة الذكر ما دام ان التقرير التالى مباشرة للتقريرين اللذين

قدما عنه بمرتبة ضعيف لم يجيء بهذه المرتبة ذاتها بل تعداها الى درجة كفاء ومن ثم فلا يكون للدائرة ان تهدره ، وتعتبر خلافا للواقع ان الامر وقف عند هذين التقريرين وانه لم ينقل عملا وقانونا بعدهما الى وظيفة اخرى بان من عمله فيها انها اكثر ملاعبة وان مستوى ادائه بدرجة كفاء فتحدد مركزه القانوني على هذا الاساس وتعلق حقه بناء عليه بالبقاء فى الخدمة لصلاحيته لذلك فامتنع على ما تقدم فصله منها استنادا الى التقريرين السابقين على ذلك وفى ضوء تلك الظروف جميعها فان التوصية بفصل المدعى وانهاء خدمته بعد وضع التقرير الاخير بدرجة كفاء تجعل القرار الصادر بناء على هذه التوصية فى ١٩٨١/١٠/٣٠ يكون غير صحيح اذ لم يتم على السبب المسوغ له قانونا حيث جاء مخالفا لما اثبتته العامل من صلاحية للتعرض باعباء الوظيفة للمتدرب اليها وهو الامر الواجب على اللجنة التى اوصت بفصله تقريره ابتداء اذ الفصل من الخدمة بناء على حصول المدعى تقريرين بدرجة ضعيف لا يصح الا اذا تبين عدم صلاحيته للعمل فى وظيفة اخرى كما هو صريح النص ، ويكفى فى تقرير الصلاحية عدم حصوله على تقرير كفاية خلال السنة الثالثة بدرجة ضعيف ولا وجه للقول بضرورة ان يطرأ على حالة العامل تعديل جوهري فى مركزه يكشف عن صلاحيته للبقاء فى الوظيفة بمرتبة اعلى من درجة كفاء ولا اساس لما اتجه اليه الحكم للمطعون فيه من ان هذا التعديل لا يكون الا بترقيته او بمنحه علاوات استنادا الى تقارير كفاية لاحقه بمرتبة تجاوز كثيرا حالة ضعف كفايته لان هذا القول فضلا عن انه يعنى اضافة شروط جديدة لم ينص عليها المشرع فانه يتعارض مع ما يستفاد من نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من انه يكفى ان يثبت العامل صلاحيته للقيام باى وظيفة من نفس درجته بطريقة مرضية وهو ما يتحقق بمرتبة الكفاية التى حصل عليها ومن

كل ماتقدم فان قرار الادارة بفصل المدعى من الخدمة لم يقم على سبب صحيح يبرره الامر الذى يتعين معه الغاؤه وهو ما قضى به حكم المحكمة الادارية بالاسكندرية فى الدعوى ومن ثم يكون ما طلبته الادارة فى طعتها من الغائه على غير اساس واذا كان الحكم للطعون فيه قد اخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه الغاؤه والقضاء بتأييد حكم المحكمة الادارية المستأنف فيما قضى به من الغاء القرار المطعون فيه ورفض الطعن بالاستئناف المرفوع من الجهة الادارية عنه مع الزامها بالمصروفات .

( طعن ٥٦٢ لسنة ٣٤ قى جلسة ١٩٨٩/٥/٩ )





## الفصل الخامس

### سلطة لجنة شئون العاملين

فى التعقيب على تقديرات الكفاية

أولا : سلطة لجنة شئون العاملين

فى اعتماد التقارير السنوية للعاملين

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ : لجنة شئون العاملين هى الجهة المختصة قانونا باعتماد التقارير السنوية للعاملين ، قرارات هذه اللجنة يعين اعتمادها بصفة عامة من السلطة المختصة . هذه السلطة ان تعرض على هذه القرارات وتعيدها الى اللجنة للنظر فيها على ضوء الاسباب التى تبديها السلطة المختصة كتابة . المحكمة : ومن حيث ان المادة ٣٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم هذه المنازعة تنص على ان يعد الرئيس المباشر التقرير السنوى كتابة عن العامل ويعرض عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رايه كتابة على لجنة شئون العاملين ، وللجنة ان تناقش الرؤساء فى التقارير السنوية الملقمة منهم عن العاملين ولها ان تعتمد او تعدلها بناء على قرار مسبب .

ونصت المادة ٣٥ من القانون المذكور على ان ترسل اللجنة ( لجنة شئون العاملين ) اقتراحاتها الى السلطة المختصة خلال اسبوع لاعتمادها ، فاذا لم تعتمد او لم تبد اعتراضا عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها اعتبرت نافذة ، اما اذا اعترضت على اقتراحات اللجنة كلها او بعضها فيتعين ان تبدي كتابة الاسباب للبررة لذلك وتعيد ما اعترضت عليه الى اللجنة للنظر فيه على ضوء هذه الاسباب .....

ومن حيث ان مؤدى النصين المتقدمين ان لجنة شئون العاملين هي الجهة المختصة قانونا باعتماد التقارير السنوية للعاملين وان قرارات هذه اللجنة يتعين اعتمادها بصفة عامة من السلطة المختصة ، ولهذه السلطة ان تعترض على هذه القرارات وتعيدها الى اللجنة للنظر فيها فى ضوء الاسباب التى تيديها السلطة المختصة كتابة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان لجنة شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم اعتمدت بمجلسى ٦ ، ٤/٨/١٩٧٨ التقارير السنوية للعاملين عن عام ٧٦/١٩٧٧ ، وعقب ذلك مباشرة قدمت عدة شكاوى من بعض العاملين تضمنت ان بعض زملائهم منحوا فى التقرير السنوى الذى تم اعتماده ١٠٠٪ دون وجه حق بحاملة لم يقصد منحهم اولوية عند النظر فى الاعارات الخارجية . وبناء عليه اصدر محافظ الفيوم قرارا بتشكيل لجنة من كبار العاملين فى حقل التربية والتعليم ليبحث هذا الموضوع . وبعد ان باشرت اللجنة عملها اعدت تقريراً مفصلاً انتهت فيه الى انها ترى الابقاء على النهاية العظمى التى حصل عليها بعض العاملين ، وانه يلزم اعادة النظر فى تقدير الحد الرسمى للتقرير السنوى للعاملين الاخرين ، وذلك للاسباب التى ذكرتها بالنسبة لكل حالة على حده . وقد اشر المحافظ باحالة هذا التقرير الى لجنة شئون العاملين لاعادة النظر فى قرارها على ضوء ما جاء بالتقرير ووضع ملاحظات اللجنة موضع الاعتبار عند اقرار التقديرات الرقمية .

وبناء عليه عرضت التقارير على لجنة شئون العاملين التى باشرت عملها باعتماد التقارير السنوية محل الشكوى سواء بالابقاء على تقدير درجة الكفاية او بتخفيض هذا التقدير والاسباب المسره لذلك وذلك على التفصيل المبين بمحضر جلسة ٢٠/٤/١٩٧٨ الذى اعتمد من المحافظ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٩ .

ومن استعراض الواقع على التفصيل السابق يتضح ان عمل اللجنة التى شكلها محافظ الفيوم اقتصر على دراسة الموضوع الذى كلفت به وعرض وجهة نظرها على المحافظ الذى تبناها كأسباب للاعتراض على قرارات لجنة شئون العاملين الصادرة بجلستى ١٩٧٩/٤/٨ و١٦ وبناء على هذا الاعتراض وفى ضوء الاسباب التى قام عليها أعادت اللجنة النظر فى قراراتها السابقة ، ومنها التقارير السنوية للمدعين عن عام ١٩٧٧/٧٦ واعتمدت القرارات الصادرة فى هذا الشأن من المحافظ وهو مايقيد ان التقارير السنوية عن العام المذكور مرت بالمراحل المقررة قانونا وصدرت صحيحة ومتفقة مع احكام القانون . وتبعا لذلك تكون الدعوى على غير اساس خليقة بالرفض .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف فمن ثم فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله جديرا بالالغاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى .

( طعن ٤٠٣ لسنة ٢٨ قى جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠ )

ثانيا : سلطة لجنة شئون العاملين  
فى التعقيب على تقدير الرؤساء  
قاعدة رقم (٨١)

المبدأ : المشرع لم ينص على ضرورة تسبب قرار تخفيض مرتبة الكفاية الذى تقوم به لجنة شئون العاملين - اغفال تسبب قرار تخفيض مرتبة الكفاية لا يؤدى الى بطلان التقرير - التعقيب على تقدير الرئيس المباشر والرئيس الاعلى موكل الى لجنة شئون العاملين .

الحكمة : ومن حيث انه ولئن كان الرئيس المباشر للمطعون ضده قدر كفايته بمرتبة ممتاز بمجموع درجات قدره ٩١ درجة ، ووافق على ذلك الرئيس الاعلى فمنحه ذات المرتبة بذات مجموع الدرجات الا ان لجنة شئون العاملين هبطت بهذا التقرير الى مرتبة كفاء بمجموع قدره ٨٠ درجة ، واوضحت ان المطعون ضده تنقصه القدرة على اداء واجبات العمل على الوجه الاكمل ولا يحافظ على الجوانب السلوكية للوظيفة وقدراته الادارية عادية ، ومن ثم يكون تخفيضها لمرتبة كفاية للمطعون ضده قد بنى على اسباب مبررة له، ذلك انه ولئن كان المشرع لم ينص على ضرورة تسبب قرار تخفيض مرتبة الكفاية الذى تقوم به لجنة شئون العاملين ، وكان اغفال تسبب قرار تخفيض مرتبة الكفاية لا يؤدى الى بطلان التقرير ، فان اللجنة قد اوضحت سببا مبررا لقيامها بتخفيض مرتبة كفاية المطعون ضده من ممتاز الى كفاء ومن مجموع درجات قدره ٩١ درجة الى ٨٠ درجة حين قيامها بذلك ، ولما كان ان التعقيب على تقدير الرئيس المباشر والرئيس الاعلى موكولا للجنة شئون العاملين ، وقد خلعت اوراق الدعوى مما يبنى عن ان تعقبها على تقدير كفاية المطعون ضده على النحو الذى انتهى اليه قد اعلاه الغرض او انطوى

على اساءة استعمال السلطة ، فمن ثم يبيى قرارها وقد بنى على الاسباب  
المبررة له صحيحا فى القانون ، الامر الذى يجعل الحكم المطعون فيه - وقد  
ذهب على خلاف ذلك - قد خالف حكم القانون واضحى مستوجبا للحكم  
بالغاء وبرفض الدعوى .

( طعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

#### قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ : ناط المشرع بلجنة شئون العاملين سلطة التعقيب على  
تقديرات الرئيس المباشر والمدير اعلى ورئيس المصلحة فقد استشهد ان  
يقوم تقدير اللجنة على عناصر ثابتة ومستخلصة استخلاصا سائغا من ملف  
خدمة العامل ومتعلقة بعمله خلال السنة التى يقوم عنها التقرير - تقدير  
اللجنة مقيد بالبيانات المتعلقة بعمل العامل عن السنة موضوع التقرير - حتى  
لا يأخذ العامل بما لم يقيم عليه الدليل فى الاوراق - مهمة لجنة شئون  
العاملين ليست مجرد تسجيل ماذى للتقديرات الصادرة من الرؤساء - بل  
مهمتها التعقيب النهائى الجدى قبل وضع التقرير النهائى - لها فى سبيل  
ذلك ان تلجأ الى شتى الطرق التى تراها مؤدية الى التقدير السليم الذى  
يتفق مع الحق والواقع .

الحكمة : ومن حيث انه عن طلب الطاعن الغاء قرار تقدير كفاحه  
بمرتبة جيد عن عام ١٩٧٢/١٩٧٣ فان المادة ٣٧ من نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذى وضع فى ظل العمل  
بأحكامها التقرير المشار اليه تنص على ان يعد الرئيس المباشر التقرير السنوى  
كتابة عن العامل ويعرض عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رايه كتابة

على لجنة شئون العاملين وللجنة ان تناقش الرؤساء فى التقارير السنوية المقدمة منهم عن العاملين ولها ان تعتمد او تعدلها بناء على قرار مسبق وفق هذا النص ان التقدير السنوى يمر بمراحل واجراءات معينة يلزم ان يوضع عن العامل بواسطة رئيسه المباشر الذى يستطيع بحكم اتصاله الدائم بالعامل ان يضع التقديرات والدرجات التى يستحقها عن كل عنصر من عناصر التقدير ثم يعرض هذا التقرير بعد ذلك على مدير الادارة الذى له الاشراف العام على العامل ثم يقدم مدير الادارة او رئيس المصلحة بعرض التقرير على لجنة شئون العاملين التى لها ان تناقش ذلك التقرير ولها ان تعتمد او تعدله بقرار مسبق . وقد وضع المشرع التقدير الكفاية كل هذه الضمانات والمستويات للتأكد من خلوه من الهوى الشخصى وان يكون اقرب ما يكون الى الحقيقة وذلك نظرا لما يترتب عليه القانون على تقارير الكفاية من اثار بعيدة المدى فى توافر الموظفين من حيث الترقية والعلاوات ..... الخ .

ومن حيث انه يبين من مطالعة تقرير الكفاية المطعون فيه ان الرئيس المباشر للمدعى قدر كفايته بمرتبة جيد بمجموع درجات قدره ٨٩ درجة وايده فى ذلك المدير المحلى الا انه يبين من الاطلاع على التقرير المشار اليه انه جاء خلوا من رأى رئيس المصلحة ومن تقدير لجنة شئون العاملين وتوقيع رئيسها على صلب التقرير الامر الذى يكون التقدير المطعون فيه قد وضع بالمخالفة للاوضاع المقررة قانونا فلم يمر بالسنتين والمراحل التى استنتها القانون ونظمها .

ولا ينال مما تقدم ما ذهب اليه الجهة الادارية من انه بمجلسه ١٩٧٣/١٢/١٥ قررت لجنة شئون العاملين بمحضرها رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ انه اذا اتفق تقدير الرئيس المباشر مع المدير المحلى مع رئيس المصلحة تسجل هذه التقديرات فى خانة لجنة شئون العاملين ومن ثم فقد درنت الجهة الادارية على

صلب التقدير امام الخانة المخصصة لتقدير لجنة شئون العاملين العبارة الاتية " اعتمد بمحضر لجنة شئون العاملين رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ " ذلك ان هذا الاجراء لا يضمن على تقرير الكفاية المشار اليه الشرعية ولايصحح ما شابه من قصور ذلك ان المشرع وقد ناط بلجنة شئون العاملين سلطة التعقيب على تقديرات الرئيس المباشر والمدير المحلى ورئيس المصلحة فقد استهدف ان يقوم تقدير اللجنة على عناصر ثابتة ومستخلصة استخلاصا سائفا من ملف خدمة العامل ومتعلقة بعمله خلال السنة التى يقوم عنها التقرير ومن ثم فان تقدير اللجنة مقيد بالبيانات المتعلقة بعمل العامل عن السنة موضوع التقرير وذلك كله حتى لا يؤخذ العامل بما لم يقم عليه دليل فى الاوراق وهذا مايجرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا كما يجرى ايضا على ان مهمة لجنة شئون العاملين ليست بمجرد تسجيل مady للتقديرات الصادرة من الرؤساء وانما مهمتها التعقيب النهائى الجدى قبل وضع التقرير النهائى ولها فى مسيل ذلك ان تلجأ الى شتى الطرق التى تراها مودية الى التقدير السليم الذى يتفق مع الحق والواقع .

ومن حيث البناء على ماتقدم فان تقدير لجنة شئون العاملين بمحضرها رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ السالف الاشارة اليه لايعنى ان اللجنة قد تجنبت حالة العامل وقدرت كفايته بل يعنى انها قد تنازلت كلية عن اختصاصها فى التعقيب على تقدير الرئيس المباشر او المدير المحلى طالما اتفق التقديران ويعنى ايضا انها قد نسيت من صحيح اختصاصها بمراقبة تقدير كفاية العامل مستمدة هذا التقدير من عناصر ثابتة ومستخلصة استخلاصا سائفا من ملف خدمة العامل ومقيدة بالبيانات المتعلقة بعمل العامل التى تجمد اصلها فى الاوراق وعلى الاخص ملف الخدمة واطاحت مهمتها بمجرد تسجيل مady لتقديرات الرؤساء

وتخلت عن مهمتها الاصلية في التعقيب النهائي الجندى قبل وضع التقدير النهائي . .

ومن حيث انه تخلص من جماع ما سلف ان تقدير الكفاية المطعون فيه الذي اعد عن العامل عن عام ١٩٧٣/٧٢ يخالف لصحيح القانون متعين الالغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار .

( طعن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٣٤ ق. جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥ )



ثالثا : تعقيب رئيس المصلحة  
ولجنة شئون العاملين على تقديرات  
الرؤساء ليس طليقا من كل قيد  
بل يجب ان يكون قائما على  
سبب تدل عليه الاوراق  
ومستخلصا استخلاصا  
سائفا منها

قاعدة رقم ( ٨٣ )

المبدأ : خول المشرع السلطة المختصة وضع نظام لقياس كفاية اداء  
العامل بمايتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوظائف بها من  
واقع سجلات وبيانات الوحدة من اصول ثابتة - رئيس المصلحة ولجنة شئون  
العاملين لايتقيدان فى تقدير الكفاية بما ارتآه الرئيس المباشر - هذا التقدير  
ليس طليقا من كل قيد يجب ان يتسق مع ظرو الحال ومستوى اداء  
العامل ويستند الى عناصر ثابتة مستخلصة استخلاصا سائفا من وقائع  
تنتجها الاسباب التى استند اليها الرئيس الاعلى ولجنة شئون العاملين  
لتخفيض تقرير كفاية المدعى من مرتبة ممتاز الى جيد جاءت قولاً مرسلًا ولا  
دليل عليه من الاوراق ومن ثم يتعين الفاؤها .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام  
العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ تنص على ان تعد كل وحدة  
السجلات التى تتضمن البيانات اللازمة لوضع كفاية الاداء ويجب ان تكون  
هذه البيانات مستمدة من اصول ثابتة بالاوراق ...

ومن حيث ان مودى النص المشار اليه ان المشرع حول السلطة المختصة وضع نظام لقياس كفاية اداء العامل بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوظائف بها على ان يكون قياس كفاية الاداء من واقع السجلات والبيانات التى تعدها الوحدة لهذا الغرض وان تكون هذه البيانات مستمدة من اصول ثابتة بالاوراق .

ومن حيث انه مما لا جدال فيه ان رئيس المصلحة - ومن بعده لجنة شئون العاملين - وان كانا لا يتقيدان فى تقدير اى من عناصر تقرير الكفاية بذات التقدير الذى ارتآه الرئيس المباشر الا ان التقدير فى هذا الخصوص ليس طليقا من كل قيد وانما ينبغي ان يكون متسقا وظروف الحال متفقا ومستوى اداء العامل فى الفترة الموضوع عنها التقرير ومقام به من جهود وما يبذله من نشاط. لاتتأخر بينه او تعارض مع ما تشهد به الاوراق من عناصر كفاية العامل ومصادر فى شأنه من قرارات بمنحه مكافآت تشجيعية او تكليفه باعمال لها اهمية وثقل، بمعنى ان يكون التقرير يستند الى عناصر ثابتة مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع متجحها ذلك ان القرار الصادر من لجنة شئون العاملين فى هذا الصدد شأنه شأن اى قرار ادارى يجب ان يقوم على مسببه المبرر له قانونا والا كان فاقدا السبب .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة تقريرى الكفاية عن عامى ٨٥، ١٩٨٦ المطعون عليها ان الرئيس المباشر للطاعن قدر كفايته فيها بمرتبة ممتاز ( ٩٠ ) درجة الا ان الرئيس الاعلى قام بتخفيض مرتبة الكفاية فيهما من ممتاز الى جيد وذلك بانقاص مجموع درجاته فى التقرير الاول من ٩٠ درجة الى ٨٠ درجة مؤشرا عليه بأن تخفيض التقرير حتى يتمشى مع حقيقة قدراته فى التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار والقدرة على القيادة واعتمدت لجنة شئون

العاملين تقرير الكفاية المشار اليه بالدرجة التى انتهى اليها الرئيس الاعلى كما قام بانقاص درجات تقرير الكفاية الثانى ( عن عام ١٩٨٦ ) من ٩٠ درجة الى ٨٨ درجة وقامت اللجنة بتخفيض درجات التقرير الى ٧٥ درجة استنادا الى ان ملف الطاعن يحتوى على جزاء بالخصم لتسبب فى سقوط المصلحة بالتقادم ولانه محلود القدرة الفنية والادارية وليس له القدرة على اتخاذ القرار .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان الاسباب التى استند اليها كل من رئيس الاعلى ولجنة شئون العاملين لتخفيض تقرير كفاية المدعى عن عامى ٨٥ و ١٩٨٦ من رتبة ممتاز الى رتبة جيد جاءت قولاً مرسلًا لادليل عليه بان الاوراق قد خلت مما يفيد نسبة اى تقصير الى المدعى فى اداء عمله او نقصان فى مدى المامه به او فى كفايته فى انجازه او حالته الى التحقيق او مجازاته بآية عقوبة تأديبية ابان فترة وضع تقرير الكفاية المطعون عليهما بل على العكس فان البادى من المستندات المودعة ملفات الدعوى الماثلة ان المدعى منح مكافآت تشجيعيه وحوافز عن الجهود غير العادية عن العاملين المذكورين بواقع ١٠٠٪ لبلوغه الدرجات النهائية فى كمية العمل ودرجة الاتقان والنواحي السلوكية كما منح مكافأة تشجيعية خاصة من رئيس المصلحة عام ١٩٨٥ واعضاء اللجنة التى شكلت لتنشيط حصيلة الضرائب لما بذلوه لهذا الغرض الى جانب اسناد وظائف واعمال اليه لما اهميتها الخاصة باعتباره من اكفأ العاملين للقيام بهذه الاعمال والمهبات هذا فضلا عن ان تقارير كفايته عن المدة من ٧٨ حتى ١٩٨٤ وفى ذات الادارة التى يعمل بها كانت بمرتبة ممتاز وذلك كله لا تنكره جهة الادارة او تنازع فيه وغنى عن البيان ان ما ساقته لجنة شئون العاملين من ان المدعى جوزى بعقوبة الخصم يومين بالقرار رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٧٢ لا اثر له اليه على تقرير كفايته عن عام ١٩٨٦ بعد ان تم محوه

واعتباره كان لم يكن ومتى كان ذلك فان تخفيض مرتبة كفاية المدعى عن عامى ١٩٨٦ و ٨٥ المطعون فيها عن ذات الفترة المعاصرة لمنحه هذه المكافآت وتكليفه بتلك المهام يكونا بهذه المثابة قد جاء غير مستند الى اسباب صحيحة من حيث الواقع او القانون بل ان الواقع يشير الى ما لا يمرر هذا التخفيض فضلا عما سبق سرده عن امارات كفاءة الطاعن ابان مستنى التقريرين ، فان مانحا اليه الرئيس الاعلى من خفض تقرير سنة ١٩٨٦ من ٩٠ الى ٨٨ هو موقف يكشف عن قصد النزول بمستوى التقدير ، حيث ان الفارق فى التقديرين المتمثل فى درجتين مما يختلط معه التقدير ، ومن الصعوبة تبريره لغير ذلك القصد ، ومتى كان ذلك شأن التقريرين المطعون عليهما فانه يتعين الغاؤهما بما يترتب على ذلك من آثار واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله واجب الالغاء فى هذا الخصوص .

ومن حيث انه عن طلب الطاعن الغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٨/٦/١٩٨٧ فيما تضمنه من تخطية فى الترقية الى وظيفة بدرجة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار .

فان جهة الادارة للمطعون ضلها افادت ان اسباب تخطى المدعى فى الترقية الى الوظيفة المذكورة مرده ان تقريرى قياس كفايته عن عامى ٨٥ و ١٩٨٦ بتقدير جيد وانه جوزى بمخصم يومين من راتبه بالقرار رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٧٢ - الذى تم محوه - ولما ابداه رؤسائه من انه متوسط فنيا وضعيف اداريا وليست لديه القدرة على اتخاذ القرار - وذلك كله مردود بما ثبت فيما تقدم من عدم سلامة تقريرى الكفاية للمطعون عليها وما يترتب على القضاء بالغائهما من آثار وان قرار مجازاة المدعى سالف الذكر لا اثر له اليته

على المركز القانوني للطاعن لمحوه وإزالته من ملف خدمته منذ أكثر من أربعة عشر عاما كما أن القول بأن المدعى متوسط فنيا وضعيف إداريا وليس له القدرة على اتخاذ القرار جاء مرسلا لادليل عليه من الاوراق ومتعارضا مع سائر العناصر الاخرى الثابتة بالاوراق على نحو ماسلف بيانه وبهذه المثابة فإن الاسباب التي تذرعت بها الجهة الادارية لتخطي المدعى بالقرار المطعون فيه تكون على غير اساس سليم من القانون ومن ثم يكون من المتعين القضاء بالغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى وظيفة من درجة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد جاء على خلاف حكم القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعاوى الماثلة شكلا وبالغاء تقريرى قياس كفاية للدعى عن عامى ٥٨ و ١٩٨٦ بدرجة جيد والغاء القرار رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من تخطية في الترقية الى وظيفة من درجة مدير عام مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

( الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٠ )

#### رابعاً : حدود سلطة شئون العاملين

##### فى تعديل تقرير الكفاية

##### قاعدة رقم ( ٨٤ )

المبدأ : التزام لجنة شئون العاملين بتسييب قرارها عند تعديل التقرير ينسحب على المراحل السابقة على التعديل واساس ذلك ان لجنة شئون العاملين لا تستطيع ان تؤدى مهمتها التى خولها المشرع اياها فى مناقشة الرؤساء وتسييب قرارها عند التعديل الا اذا كانت تقديرات الرؤساء جميعا مطروحة امامها بأسبابها حتى لايجرم العامل من ضمانة التسييب عند تعديل تقرير كفايته .

المحكمة : ومن حيث ان الطعن يقتصر على ما قضى به الحكم للطعون فيه من الغاء تقدير كفاية المطعون ضده عن سنة ١٩٧٣ بدرجة جيد والاعتداد بتقديرها بدرجة ممتاز فان التقرير للمطعون عليه قد صدر سنة ١٩٧٣ فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والذى تقضى المادة ٣٧ منه على ان يعد الرئيس المباشر التقرير السنوى كتابة عن العامل ويعرض عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة على لجنة شئون العاملين واللجنة ان تناقش الرؤساء فى التقارير السنوية المقدمة منهم عن العاملين ولها ان تعتمد او تعدلها بناء على قرار مسيب .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى ان التزام لجنة شئون العاملين عند تعديل التقرير السنوى كما يلزم اللجنة ينسحب ايضا على المراحل السابقة عليها ، ذلك ان اللجنة لاتستطيع ان تؤدى مهمتها التى خولها الشارع اياها فى مناقشة الرؤساء وتسييب قرارها عند التعديل الا اذا كانت تقديرات الرؤساء جميعا مطروحة امامها بأسبابها وعلى هذا الوجه وحده

تتحقق الضمانة المقررة للعامل ، والقول بعكس ذلك مؤداه ولازمه ان يحرم العامل من ضمانته التسييب عند التعليل لمجرد تقدير مرسل غير مسبب يجزبه مدير الادارة المختص على تقدير الرئيس المباشر فتعتمده لجنة شئون العاملين هي الاخرى بقرار غير مسبب بحجة انها لم تدخل تعديلا على تقدير مدير الادارة المختص مع ما في ذلك من مخالفة للمادة ٣٧ المشار اليها والمحكمة التي املت تقريرها لضمانة الواردة بها وترتبا على ذلك يتعين على الرؤساء المتعاقدين ان يسببوا التعديلات التي يدخلونها على تقدير الرئيس المباشر .

ومن حيث انه بالاطلاع على التقرير محل المنازعة يبين ان الرئيس المباشر قدر كفاية المطعون ضده بمائة درجة فنزل به المدير المحلي الى تسعين درجة دون ان يسبب قراره في هذا الشأن ووافقت لجنة شئون العاملين دون ان تسبب قرارها هي الاخرى وبذلك يكون قرار اللجنة بتقدير كفاية المطعون ضده قد صدر خلوا من اسبابه وليس مؤدى ذلك ولازمه الاخذ بتقدير الرئيس المباشر واهدار رأى المدير المحلي ومن بعده اللجنة ، لان ذلك يعنى الاعتداد بتقرير لم يستكمل المراحل التي نص عليها المشرع وبهذه المثابة لا يمثل قرارا اداريا نهائيا متنتجا لاي اثر قانوني ، ومن ثم يلزم الغاء هذا التقرير الغاء بمجرد ، وعلى الجهة الادارية اعادة تقدير كفاية العامل بمراعاة مانص عليه المشرع من اجراءات .

ومن حيث انه لما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ما تقدم اذ قضى بالغاء قرار تقدير كفاية المطعون ضده عن عام ١٩٧٣ بتقدير جيد والاعتداد بتقديرها بامتياز وكان هذا القضاء لايتفق مع التفسير السليم

لاحكام القانون ، لذلك يتعين قبول الطعن شكلا وفي موضوعه الغاء الحكم  
المطعون فيه فيما قضى به من الغاء تقدير كفاية للمطعون ضده عن عام ١٩٧٣  
والاعتداد بتقديرها بامتنياز والغاء هذا التقرير والزام المطعون ضده المصروفات .  
( طعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٨٦/٢/٢ )



خامسا : لا يرتب على اشواك  
احد واضعى تقرير كفاية العامل  
فى تشكيل لجنة شئون العاملين اى الر  
فى صحة اعتمادها لتقرير الكفاية  
قاعدة رقم ( ٨٥ )

المبدأ : لجنة شئون العاملين التى تعتمد تقارير الكفاية - وجود احد  
واضى التقرير فيها لاجل لادعاء بعدم صحة الاعتماد - ادعاء الكيد  
والانحرا واساءة استعمال السلطة والاستدلال بتقارير كفاية عن سنوات  
سابقة - لا يصلح للطاعن للنيل من التقرير المطعون فيه طالما وردت هذه  
الماخذ بصورة مرسلة وعامة .

الاحكامه : ومن حيث ان المادة ٣٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ( قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة  
١٩٨٣ ) تنص على ان :

" يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون  
العاملين وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه باللجنة تظلمات  
تنشأ لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع  
التقرير وعضو تختاره اللجنة النقاية على ان تفصل اللجنة فى هذا التظلم خلال  
ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ، ويكون قرارها نهائيا ، ولا يعتبر التقرير  
نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على تقرير الكفاية المعد عن الطاعن  
عن سنة ١٩٨١/٨٠ يتضح ان من اعده هو مدير ادارة التفتيش العام رئيسه  
المباشر ويكون ما أخذه الطاعن على التقرير من ان التقرير لم يعده مدير ادارة

التفتيش العام الرئيس المباشر له ، لا يستند على اساس سليم من القانون كما وانه لم يستدل على وجود خطأ مادي وحسابي في التقدير فهو ٨٠ درجة .

ومن حيث ان المشرع لم يضع قيودا على تشكيل لجنة شئون العاملين التي تعتمد تقارير الكفاية ، وبالتالي لا محل للدعاء بعدم صحة اعتمادها لتقرير الكفاية الذي وضع عنه لوجود احوال واضعى التقرير فيها .

ومن حيث انه فيما يتعلق باشتراك احد واضعى تقرير كفايته فى لجنة التظلمات فقد حرصت اللجنة كما يبين من محضرها المرفق ( رقم ١١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٥ ) ان توضح مراعاتها ان يغادر مقر الاجتماع اى عضو من اعضائها يكون قد اشترك فى وضع التقرير المطعون فيه ، وبهذا يكون ماينعاه الطاعن على التقرير لا يستند على اساس سليم من الواقع مما يتعين الالتفات عنه .

ومن حيث ان ادعاء الكيدية والانحراف واساءة استعمال السلطة والاستدلال بتقارير الكفاية عن السنوات السابقة لا يصلح كسند للطاعن للتبيل من التقرير المطعون فيه اذ وردت هذه للمأخذ بصورة مرسله وعامة

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم وقد ثبت ان تقرير الكفاية الذى اعد عن المتظلم بمرتبة كفاء فان تخطيه فى الترقية الى الدرجة الاولى لعدم حصوله على تقرير ممتاز عن سنة ١٩٨١/٨٠ يكون قائما على سببه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بهذا النظر فانه يكون قد اصاب وجه الحق ويكون الطعن فيه قائما على حجة داحضة ومن ثم حريا بالرفض مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

( طعن ١٧٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣١ )

سادسا : الاثر المترتب على فقد

تشكيل لجنة شؤون العاملين

احد عناصره

قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ : يترتب على فقد تشكيل لجنة شؤون العاملين احد عناصره ان  
تصبح قرارات اللجنة معيبة .

المحكمة : مفاد المادتان الرابعة والثلاثين من القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين للمدنيين بالدولة ان المشرع حدد تشكيل  
لجنة شؤون العاملين واذا فقد التشكيل احد عناصره ( عضو اللجنة النقابية  
مثلا ) اصبحت اللجنة غير مشكلة على الوجه الذى رسمه القانون وتكون غير  
مختصة بما عهد به الى لجنة شؤون العاملين وأثر ذلك تصبح قرارات تلك اللجنة  
معيبة بعيب عدم الاختصاص وهو العيب الذى يصم القرار بعدم المشروعية .  
( طعن رقم ٢٥٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )



## الفصل السادس

### قرار تقدير الكفاية

والتظلم منه والطعن عليه

أولاً: وجوب اخطار العامل بصورة

من البيان أو تقرير الكفاية بمجرد

اعتماده من السلطة المختصة أو

من لجنة شؤون العاملين

قاعدة رقم ( ٨٧ )

المبدأ : المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها  
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، والمادة ٣٠ من القانون المذكور -  
وجوب اعلان صورة من تقرير الكفاية المقدم عن العامل بمجرد اعتماده من  
لجنة شؤون العاملين - للعامل ان يتظلم منه خلال عشرين يوماً من تاريخ  
اعلانه بالتقرير الى اللجنة المشكلة لهذا الغرض - ويكون التقرير نهائياً في  
حالة انقضاء مهلة التظلم وثبوت عدم تقدم العامل بتظلمه وكذلك في حالة  
ثبوت تقدمه والبت فيه من لجنة التظلمات من تقارير الكفاية - بضرورة  
التقرير نهائياً وثبوت عدم الطعن عليه قضائياً فانه يكون حصيناً من السحب  
والإلغاء ويترتب عليه بحكم اللزوم اثاره القانونية ، ولا يجوز معاودة بحث  
مشروعيته بمناسبة الطعن على القرار المرتب للامر الا في حالة واحدة فقط  
عندما يثبت ان العامل لم يحضر بتقرير الكفاية ولم يصل الى علمه الا بمناسبة  
الطعن على القرار الذي يعتبر ألماً من أثاره .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
باصدار قانون نظام العاملين للمدينين بالدولة قبل تعديلها بالقانون ١١٥ لسنة

١٩٨٣ تنص على ان تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قبلي كفاية الاداء الواجب تحقيقه مما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة ..... ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من اول يوليو الى اخر يونيه وتقدم خلال شهرى سبتمبر واكتوبر وتحدد من لجنة شئون العاملين خلال شهر نوفمبر وتقتصر تقدير كفاية الاداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها ....

وتنص المادة ٣٠ من القانون المذكور على ان يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمحرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة بتظلمات تنشأ لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين لم يشركوا فى وضع التقرير وعضو تخاره اللجنة التقاية على ان تفصل اللجنة فى هذه التظلمات خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا ولا يختر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء مهلة التظلم او البت فيه .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص وجوب اعلان صورة من تقرير الكفاية للمقدم عن العامل بمحرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وللعامل ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ اعلانه بالتقرير الى اللجنة للمشكلة لهذا الغرض ويكون التقرير نهائيا فى حالة انقضاء مهلة التظلم وثبوت عدم تقديم العامل بتظلمه وكذلك فى حالة ثبوت تقديمه بتظلمه والبت فيه من لجنة التظلمات من تقارير الكفاية ، وبصورة التقرير نهائيا وثبوت عدم الطعن عليه قضائيا فانه يكون حصينا من السحب والالغاء ويترتب عليه بحكم اللزوم اثاره القانونية ولا يجوز معاودة بحث مشروعته بمناسبة الطعن على القرار المرتب للامر الا فى حالة واحدة فقط عندما يثبت ان العامل لم يخطر بتقرير الكفاية ولم

يصل الى علمه الا بمناسبة الطعن على القرار الذى يعتبر اثرا من اثاره ذلك ان الطعن فى هذا القرار يعتبر فى ذات الوقت طعنا على السبب المؤدى اليه .  
ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة مورث الطاعنين انه قد تم اخطاره بالتقريرين عن عامى ١٩٨٠/٧٩ و ١٩٨١ بمرتبة ضعيف فى ١٩٨١/٢/٢٣ وفى ١٩٨٢/٥/٢ على التوالى وانه لم يتظلم من التقريرين وانتهى ميعاد الطعن من تاريخ اعتبار التقريرين نهائيين دون ان يثبت الطعن عليهما قضائيا وهو ما يودى بالضرورة الى تحصنهما بانغلاق مسار الطعن عليهما ، ولا يجوز معاودة بحث مشروعيتهما ويكون ترتيب الاثر المترتب عليهما وهو تطبيق المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ امرا يتفق مع صحيح حكم القانون .

( طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٢ )

ثانيا : البات اعلان تقرير  
الكفاية الذى يفتح به معاد  
التظلم من هذا التقرير يقع  
على عاتق جهة الادارة  
قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ : ١- المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها  
بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

٢- عبء البات اعلان تقرير الكفاية الذى يفتح به معاد التظلم من  
هذا التقرير يقع على عاتق جهة الادارة .

٣- القضاء الادارى فى مجال اعمال رقابته القانونية تقدير الدليل الذى  
تقدمه جهة الادارة لالبات اعلان تقرير الكفاية الى العامل ومدى قيامه  
وكفايته او قصوره حسبما تستعينه المحكمة من اوراق الدعوى وظرو  
الحال - اذا ثبت للمحكمة ان تقرير الكفاية لم يعلن الى العامل كان التقرير -  
يظل غير نهائى .

المحكمة : ومن حيث ان المادة (٣٠) من قانون نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥  
لسنة ١٩٨٣ تنص على ان " يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمحرد  
اعتماده من لجنة شئون العاملين وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ  
علمه للجنة تظلمات تشأ لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن  
لم يشتركوا فى وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية على ان تفصل اللجنة  
فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا  
ولايعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء معاد التظلم او البت فيه " .



ومن حيث ان مفاد هذا النص ان المشرع قد اوجب على الجهة الادارية اعلان العامل فى جميع الحالات بصورة من تقرير كفايته بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ليحدد موقفه ازاءه اما بالرضا او بالتظلم منه الى لجنة التظلمات وان التقرير لا يعد نهائيا الا اذا انقضى ميعاد التظلم منه ، او تم البت فى التظلم ، - فى حالة تقديمه - من لجنة التظلمات ، ويقع عبء اثبات اعلان تقرير الكفاية الذى يفتح به ميعاد التظلم من هذا التقرير على عاتق جهة الادارة ، اذا دفعت بعدم قبول الطعن بالالغاء على تقرير الكفاية ، وذلك لصيرورة التقرير نهائيا وفوات ميعاد التظلم دون التظلم منه ، ثم انقضاء ميعاد دعوى الالغاء وللادارة فى سبيل ذلك ان تلجأ الى كافة طرق اثبات والقضاء الادارى فى مجال اعمال رقابته القانونية تقدير الدليل الذى تقدمه جهة الادارة لاثبات اعلان تقرير الكفاية الى العامل ، ومدى قيامه وكفايته او قصوره وذلك حسيما تستبينه المحكمة من اوراق الدعوى وظروف الحال ، فاذا ثبت للمحكمة ان تقرير الكفاية لم يعلن الى العامل فان هذا التقرير يظل غير نهائى .

ومن حيث ان الدليل الوحيد الذى استندت اليه جهة الادارة وسلم بصحته الحكم المطعون فيه فى اثبات اعلان تقرير الكفاية للمطعون فيه الى المدعى ( الطاعن ) هو كتاب مدير عام شئون العاملين رقم ٤٦٧٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٧ الذى ارسل الى المدعى ( الطاعن ) بمأمورية ضرائب السلع الغذائية ، مرفقا به صورة من تقرير الكفاية المطعون فيه .

ومن حيث انه فضلا عن انه لا يوجد ثمة دليل فى الاوراق يفيد تسلم هذا الكتاب وتقرير الكفاية المرفق به الى المدعى ، فان هذا الكتاب ارسل الى مأمورية ضرائب السلع الغذائية الكائنة بشارع عماد الدين بالقاهرة فى حين

ان الثابت من الأوراق المودعة ملف الدعوى ان المدعى ( الطاعن ) نقل من هذه المأمورية اعتبارا من ١٩٨٢/٢/٢٠ للعمل بالادارة العامة للتخطيط والمتابعة بمجمع ضرائب الفلكي ، بشارع حسين حجازي بالقاهرة ، الامر الذى ينفى اعلان المدعى بتقرير الكفاية المطعون فيه ، وبذلك فان الجهة الادارية تكون قد عجزت عن دحض ماساقه فى عريضة دعواه من انه لم يعلم بتقرير الكفاية المطعون فيه الا بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩ بمناسبة صدوب القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨٤ بتخطيه فى الترقية - وبناء على ذلك فان المدعى واذ تظلم من القرارين بتاريخ ١٩٨٤/٧/٤ ولما لم يتلق ردا على تظلمه اقام دعواه بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣١ فانه يكون قد اقامها مراعيًا فى طلب الغاء تقرير الكفاية المطعون فيه الاجراءات والمواعيد المقررة للطعن بالالغاء المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وبهذه المثابة فان طعنه على تقرير الكفاية لعام ١٩٨٢/٨ يكون مقبولا شكلا، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون ، واعطأ فى تطبيقه الامر الذى يتعين معه الحكم بالغائه فى هذا الخصوص والقضاء بقبول طلب الغاء تقرير الكفاية المطعون فيه شكلا .

( طعن رقم ٣٢٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٦ )

ثالثاً : لا تبدأ المواعيد المقررة بالمادة ٣٠

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

الا باعلان العامل بقرار الكفاية

قاعدة رقم ( ٨٩ )

المبدأ : المواعيد المقررة بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا تبدأ الا باعلان العامل بقرار الكفاية - اذ بهذا الاعلان يكشف للعامل موقفه بالنسبة للبنود المينة وأسباب العوز الذى شابه - فكى يكون من استطاعه تصحيح ما اذا كان ثمة وجه للطعن على التقرير من علمه .

المحكمة : ومن حيث انه عن الوجه الاول من الطعن فانثبت ان المطعون ضده اقام دعويين اولهما الدعوى رقم ٣٢٥٧ لسنة ٣٧ ق لودعت عرضتها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٣ طالبا فيها بالحكم بالغاء القرار رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تغطيه فى الترقية الى الدرجة الاولى والغاء تقرير كفايته عن عام ١٩٨٠ وما يقرب على ذلك من اثار . وثانيهما الدعوى رقم ٦٩٩٨ لسنة ٣٨ قضائية ونشئ القاعتها ابتداء امام المحكمة التأديبية لوزارة الصحة فى ١٣/١٢/١٩٨٣ ويطلب فيها الحكم بتعديل تقرير كفايته عن عام ١٩٧٩ من مرتبة كفاءه الى مرتبة ممتاز . وقد صدر قرار المحكمة بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد .

ومن حيث انه لامطعن على اقامة الدعوى الثانية بحال المواعيد المقررة ولكن الطعن موجه الى الحكم لقضائه بقبول الدعوى الاولى شكلا فى حين انها اقيمت بعد الميعاد المقرر قانونا .

ومن حيث ان طلب الغاء القرار للمطعون فيه رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تخطى للمطعون ضده فى الترقية الى احدى وظائف المجموعة

النوعية لوظائف التنمية الادارية بالمرحلة الاولى والقائم على تغطى المطعون ضده بسبب حصوله على تقريرين عن تعاملي ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨١/٧٩ ، مرتبة كفاء لا يكون ممكنا إلا بعد التصدي لهذين التقريرين والقضاء فى طلب الفائهما وعليه يكون المعول بالنسبة لشكل الدعوى ابتداء هو الطعن الموجه الى تقريرى الكفاية سالفى الذكر .

ومن حيث ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المقينين بالدولة تنص على ان " تعلن لجنة شؤون العاملين العامل بصورة من البيان المقدم عن اداء او تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من السلطة المختصة او من لجنة شؤون العاملين بحسب الاحوال ، وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه ..... ويبت فى التظلم خلال سبتين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة او اللجنة نهائيا " . ومن حيث ان مفاد هذا النص ان المواعيد المقررة به لا تبدأ الا باعلان العامل بتقرير الكفاية ، اذ بهذا الاعلان ينكشف للعامل موقفه بالنسبة للبيروقراطية بالتقرير واسباب العور الذى شابه وذلك لكى يكون فى استطاعته تحديد ما اذا كان يوجد علة وجه للطعن على التقرير من عدمه ولا يقوم مقام ذلك محمود علم العامل بالتقرير والمرتبة التى حصل عليها حيث لا يقوم بهذا العلم العام ما يمكنه من تحديد مركزه القانونى بالنسبة لهذا التقرير .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت ان المطعون ضده تظلم من تقرير كفايته عن عام ١٩٨١/٨٠ بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٦ دون ان يتم اعلانه به ثم عاد وتظلم مرة اخرى فى ١٩٨٢/١٢/٣٠ بعد اعلانه بالتقرير فى ١٩٨٢/١٢/١٣ فان التظلم الاخير هو الذى يعتد به فى حساب المواعيد ولاعية بالتظلم الاول الذى جاء نتيجة علم عام ولم يكن تابيا لاختطار العامل

بصورة من التقرير المعد عنه ، ومن ثم يكون التظلم المقدم من المطعون ضده  
فى ١٩٨٢/١٢/٣٠ قدم خلال عشرين يوما من تاريخ اعلان صورة تقرير  
الكفاية المطعون عليه ، ولما لم تخطره لجنة التظلمات من تقارير الكفاية نتيجة  
البت فى التظلم بادر باقامة دعواه فى ١٩٨٣/٤/١٣ فانه يكون قد راعى  
بذلك المواعيد المقررة قانونا فى المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
والمادتين ١٢ ، ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة  
وتكون دعواه مقبولة شكلا .

( طعن رقم ٧٠١ لسنة ٣٤ ق بملسة ١٩٩١/١٢/٢١ )

رابعاً : لايخير التقرير الذى قدم عنه

التظلم فى الميعاد قرارا اداريا نهائيا

حتى يتم البت فيه ولايجوز الاخذ

بقريئة الرفض الضمنى المستفادة

من فوات ستين يوما على

تقديم التظلم او البت فيه

قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبدأ : المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ مفادها - وجوب اعلان العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين - ايا كانت مرتبة الكفاية - للعامل الحق فى التظلم من تقرير كفايته خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة التظلمات التى تنشأ لهذا الغرض - لايعد التقرير نهائيا الا بعد القضاء ميعاد التظلم او البت فيه - متى اصبح التقرير نهائيا فانه يعد قرار ادارى نهائى - يحق للعامل الطعن فيه بدعوى الالغاء شأنه شأن اى قرار ادارى نهائى اخر - اذا فوت صاحب الشأن فرصة الطعن فى الميعاد القانونى المقرر لرفع دعوى الالغاء فان القرار يتحصن من الالغاء - لاسيلا الى مناقشة هذه الحصانة الا اذا قام به وجه من اوجه انعدام القرار الادارى .

الحكمة : ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الاول من اوجه الطعن الذى يعنى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه ما انتهى اليه من عدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد بالنسبة لطلب الغاء تقرير الكفاية بمرتبة كفاء عن عام ١٩٨٠/٧٩ ، فان للمادة ٣٠ من نظام العاملين للمدنيين بالدولة الصادر بالقانون

رقم ٤٧/١٩٧٨ التى تسرى على النزاع للمعروض قبل تعديلها بالقانون ١٩٨٣/١١٥ تنص على ان " يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة التقائية على ان تفصل اللجنة فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا ولا يعثر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه " .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان المشرع اوجب اعلان العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وذلك ايا كانت مرتبة الكفاية الحاصل عليها العامل سواء كانت بمرتبة ممتاز او كفاء او ضعيف ، واتاح المشرع للعامل الحق فى التظلم من تقرير كفايته خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة التظلمات التى تنشأ لهذا الغرض ، ولا يعد التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه ، فاذا ما اصبح التقرير نهائيا طبقا لذلك فانه يعد بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر فى الوضع الوظيفى للعامل ، ويحق للعامل الطعن فيه بدعوى الالغاء شأنه شأن أى قرار ادارى نهائى اخر فاذا ما فوت صاحب الشأن فرصة الطعن فيه فى الميعاد القانونى المقرر لرفع دعوى الالغاء المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهو ستون يوما من تاريخ نشر القرار او اعلان صاحب الشأن به فان تقرير الكفاية يعد حصينا من الالغاء ولا سبيل الى مناقشة هذه الحصانة الا اذا اقام به وجه من اوجه انعدام القرار الادارى .

ومن حيث انه فى خصوصية المنازعة الماثلة فان الثابت من الاوراق وخاصة من ملف خدمة المدعى ان الطاعن تظلم من تقرير الكفاية المشار اليه

الى لجنة التظلمات وذلك فى ١٩/٣/١٩٨١ الا ان هذه اللجنة قررت الابقاء على تقدير الكفاية كما هو عمريّة كفاء وذلك بجلستها المنعقدة فى ١٩٨١/٣/٢٩ وتم اخطار المدعى بكتاب يفيد هذا المعنى وقع عليه باستلام الاصل بتاريخ ١٩٨١/٨/٣١ ومن ثم فانه باستيفاء ذلك فان تقرير الكفاية يعد بمثابة قرار ادارى نهائى كان يتعين على المدعى الطعن فيه بدعوى الالغاء فى الميعاد المقرر قانونا الا انه لم يطعن عليه الا فى ١٢/٦/١٩٨٢ اى بعد الميعاد المقرر فتكون دعواه فى هذا الخصوص غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد . ولا يقدر فى ذلك ما اثاره الطاعن من ان هذا التقرير ينحدر الى مرتبة الانعدام لان رئيسه المباشر سفير مصر بالمكسيك تولى العمل بالسفارة بعد فوات اربع اشهر من المدة التى وضع عنها التقرير ذلك انه مردود على هذا بان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الرئيس المختص بوضع تقرير الكفاية عن اعمال العامل هو رئيسه المباشر وقت اعداد التقرير ومن ثم فان فوات جزء من المدة الموضوع عنها التقرير قبل تولى الرئيس المباشر مسؤولياته لا يعد سببا للاختلال بسلامة التقرير ، ذلك ان الرئيس المباشر لا يعتمد فقط على ما اتيج له الاطلاع عليه شخصيا فى فترة رئاسته للعامل بل ايضا على ما هو ثابت من ملف خدمة العامل ومن استقراء نتاج اعماله ومجهوده فى الفترة السابقة على تولى رئاسته . ولما كان الثابت فى خصوصية النزاع المعروض ان الرئيس المباشر للطاعن قد تولى مسؤولية الرئاسة طوال الجانب الاكبر من المدة التى وضع عنها تقرير الكفاية وكان هو رئيسه المباشر وقت اعداد التقرير ، فان نعى الطاعن على التقرير بالانعدام للسبب السالف يعد غير مستند لأساس قانونى صحيح الامر الذى يكون معه هذا التقرير حصينا من الالغاء طالما قد انقضت المواعيد المقررة للطعن فيه بالالغاء .



ومن حيث ان الحكم المطعون فيه انتهى الى عدم قبول طلب الغاء تقرير الكفاية المشار اليه لرفعه بعد الميعاد المقرر فانه يكون قد اصاب فى قضائه صحيح القانون الامر الذى يتعين معه رفض هذا الوجه من اوجه الطعن لعدم استناده لاساس صحيح .

( طعن ١٢٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٣/١٩٩١ )

#### قاعدة رقم ( ٩١ )

المبدأ : المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ مفادها - التقرير الذى قدمه عنه التظلم فى الميعاد لا يعد بمثابة قرار ادارى نهائى حتى يفصل فيه - اذا فصل فيه بالرفض يعتبر ذلك قرارا اداريا نهائيا يفتح للعامل ميعادا مقداره ستون يوما للطعن فيه من تاريخ اخطائه برفض تظلمه - ذلك لانه لا يجوز الاخذ بقرينة الرفض الضمنى المستفادة من فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه - اذ ان مناط تلك القرينة ان يكون التظلم مبنيا على قرار ادارى نهائى والتقرير لا يعتبر نهائيا الا بفوات ميعاد التظلم او البت فيه .

الحكمة : من حيث ان المادة ٣٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على ان " يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تنايخ علمه للجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين من لم يشركوا فى وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية على ان تفصل اللجنة فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه " .

ومن حيث ان مؤدى هذا النص وما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ، ان التقرير الذى قدم عنه التظلم فى الميعاد لا يعد بمثابة قرار ادارى نهائى حتى يفصل فيه فاذا فصل فيه بالرفض يعتبر ذلك قرارا اداريا نهائيا يفتح للعامل ميعادا مقداره ستون يوما للطعن فيه وذلك من تاريخ اخطاره برفض تظلمه وذلك لانه لا يجوز الاخذ بقرينة الرفض الضمنى المستفادة من فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه اذ ان مناط تلك القرينة ان يكون التظلم مبنيا على قرار ادارى نهائى والتقرير وفقا للنص انف البيان لا يعتبر نهائيا الا بفوات ميعاد التظلم او البت فيه .

وحيث ان الثابت من الاوراق - انه رغم اجتماع لجنة التظلمات بجلسة ١١/٤/١٩٨١ وانتهائها لحفظ التظلم للمقدم من الطاعنة لعدم ايرادها لوقائع محددة لرفع تقديراتها الا ان الاوراق خللت مما يفيد اعلانها برفض تظلمها او عملها البقضى بهذا النظر قبل تقديمها تظلمها فى التقريرين انفى الذكر عن عامى ٧٧/١٩٧٨ ، ٧٨/١٩٧٩ بتاريخ ٦/٧/١٩٨٣ واذ كان ذلك وقد اقامت دعواها بالغاء التقارير الثلاثة فى ١٨/١٠/١٩٨٣ بعد الرد على تظلمها للمقدم منها ١/١٠/١٩٨٣ فمن ثم تكون الدعوى قد رفعت فى الميعاد القانونى.

ومن حيث ان الحكم للمطعون فيه قد مخالف هذا النظر فمن ثم يمتنع الحكم بالغائه فيما قضى به من عدم قبول دعوى الطاعنة بالغاء تقرير كتابتها عن عام ٧٩ / ١٩٨٠ .

( طعن رقم ١٧٩٤ لسنة ٣٢ ق بجلسة ٧/٣/١٩٩٢ )

ملحوظة فى نفس المعنى -

( الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١/٤/١٩٩٢ )

(و) الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢ )

(و) الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٩ )

خامسا : اجراءات التظلم من تقرير

الكفاية تنعقد للجنة تظلمات

الجهة التي اعدت التقرير

قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ : اجراءات التظلم من تقرير الكفاية السنوى تتم امام لجنة

تظلمات الجهة التي اعدت التقرير .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى

والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ فاستعرضت المادة ٢٤ من

قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى

تنص على ان يضع مجلس الادارة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه

كما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة واهدافها ونوعيات الوظائف بها .

ويكون قياس الاداء بصفة دورية ثلا مرات خلال السنة الواحدة قبل

وضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية ..... ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز او

كفاء او ضعيف ومجلس الادارة ان يضيف مراتب اخرى .

كما يضع المجلس نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع

وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها .... والمادة ٢٦ من ذات القانون

التى تنص على ان " يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من

لجنة شئون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة

تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير .

وعضو تختاره اللجنة النقاية بقرار من مجلس الادارة على ان تفصل فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا " .

ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه ، كما استعرضت المادة ١٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على ان " يسرى على العاملين بهيئات القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ..... " .

واستبانت الجمعية ان المشرع فى قانون العاملين بالقطاع العام ناط بالجهة التى يتبعها العامل قياس مستوى ادائه بصفة دورية ثلا مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع تقرير نهائى بتقدير كفايته باحدى المراتب المقررة ، وذلك طبقا للنظام الذى يصدره مجلس ادارة الجهة بشأن الاجراءات اللازمة لاعداد وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها على ان يتضمن النظام اخطار العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وان يتاح له مهلة للتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه امام لجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقاية بقرار من مجلس الادارة وان تفصل اللجنة فى التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا هذا ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه .

واذ يتضح من ذلك ان اجراءات التظلم من تقرير الكفاية السنوى امام لجنة تظلمات بالجهة التى اعدت التقرير ، وكانت السيدة / - فى الحالة المعروضة - قد قضت عام ١٩٨٤ فى الخدمة بهيئة القطاع العام للنقل البحرى والنهرى المطبق على العاملين بها احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ " ولم

تعلم المذكورة بتقرير كفايتها عن هذا العام الا في ١٩٨٦/١٢/٨ وبعد تظلمه الى الهيئة العامة للطرق والكبارى ، فتقدمت بتظلم منه للجنة التظلمات - بجهة عملها السابق التي وضعت التقرير - ومن ثم يكون تظلمها قد قدم الى الجهة صاحبة الاختصاص بالفصل فيه . ولا وجه للقول بان المحكمة الادارية العليا اتجهت في بعض احكامها الى ان المختص باعداد تقرير الكفاية السنوى هو الرئيس المباشر للعامل في وقت الاعداد ، اما الرئيس السابق له خلال السنة فانه ينقله من هذه الرئاسة تكون قد زايته الصفة والولاية لاعداد التقرير وقياسا على هذا القضاء فان الاختصاص بنظر تظلم المعروضه حالتها من تقرير كفايتها يتعقد للجهة التي تعمل بها عند تقديم التظلم " اى الجهة للنقولة اليها " فهذا القول مردود عليه بان الامر مختلف في الحالة المعروضه لانه فضلا عن ان حكم المحكمة الادارية العليا في ١٩٧٨/٤/٢٢ المستشهد به صدر فى شان تطبيق احكام قانون نظام موظفى الدولة وهو غير قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فانه فى حالة نقل العامل ذاته بعد وضع تقرير كفايته السنوى فان المشرع عهد بسلطة البت فى التظلم منه الى لجنة التظلمات بنفس الجهة التي اعدت التقرير على الا يشترك فى عضويتها الرئيس المباشر للعامل او غيره ممن اشترك فى وضع التقرير طبقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان مما يفيد انعقاد الاختصاص للجنة التظلمات بهذه الجهة والا ما كان المشرع فى حاجة لهذا الدفع ومن ثم فلا يؤثر فى اختصاصها نقل العامل الى جهة اخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى بالبت فى التظلم المقدم من المعروضه حالتها من تقرير كفايتها عن عام ١٩٨٤ .  
( ملف رقم ٧٦١/٣/٨٦ فى ١٩٨٩/٤/١١ )

سادسا : انطواء تشكيل لجنة التظلمات

على رئيس او اعضاء سبق لاي منهم

الاشراك فى وضع تقرير الكفاية

يؤتب عليه بطلان عمل اللجنة

قاعدة رقم ( ٩٣ )

المبدأ : انطواء تشكيل لجنة التظلمات على رئيس او اعضاء سبق

لاى واحد منهم الاشراك فى وضع تقرير الكفاية المتظلم منه بالمخالفة

للحظر الذى اوردته المشرع فى المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ انما يؤتب عليه بطلان عمل هذه اللجنة وبطلان ماصدر عنها من

قرار فى شأن هذا التظلم الامر الذى يكون معه قرار لجنة التظلمات المشار

اليه غير مشروع وخليقا بالالغاء مع مايؤتب على ذلك من اثار اخصها

اعادة عرض هذا التظلم على لجنة تظلمات مشكلة تشكيلا صحيحا .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٣٠ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه " تعلن وحدة

شئون العاملين العامل بصورة من البيان المقدم عن أدائه او تقرير الكفاية بمجرد

اعتماده من السلطة المختصة او من لجنة شئون العاملين بحسب الاحوال .

وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه . "

ويكون تظلم العاملين شاغلى الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن

ادائهم الى السلطة المختصة .

ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من السلطة المختصة من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقدير وعضو تختاره اللجنة النقاية بالوحدة ان وجدت .

ويت فى التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة او اللجنة نهائيا . ولا يعتبر بيان تقييم الاداء او التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم فيه او البت فيه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق وخاصة من حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة بالدعوى ان كفاية المدعى عن عام ١٩٨٥ اقررت بدرجة جيدوقد وقع على تقرير الكفاية كل من :

١- الرئيس المباشر . ٢- الرئيس الاعلى وهو رئيس الاداة المركزية السيد/ ..... ٣- رئيس لجنة شئون العاملين السيد/ ..... ، كما ان لجنة التظلمات التى اجتمعت لبحث التظلم المتقدم من الطاعن - وغيره من العاملين - فى تقارير الكفاية عن عام ١٩٨٥ تشكلت برئاسة السيد/ ..... وعضوية كل من : ١- السيد/ ..... ٢- السيد/ ..... ٣- السيد/ ..... ٤- السيد/ ..... من اللجنة النقاية واتتهت الى اصدار قراراتها فى شأن التظلمات المشار اليها وضمنها تظلم الطاعن الذى رفضته .

ومن حيث ان الثابت مما سلف أن تشكيل لجنة التظلمات التى نظرت تظلم الطاعن على النحو السالف جاء مخالفا للمادة ٣٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة السالفة ذلك ان كل من رئيس اللجنة السيد/ ..... وعضو اللجنة السيد/ ..... قد اشتركا فى وضع تقرير الكفاية المطعون فيه ثم اشتركا فى لجنة التظلمات وهو الامر الذى حظره المشرع فى

المادة المذكورة حينما نص على ان تشكل لجنة التظلمات ممن لم يشتركوا فى وضع تقرير الكفاية ، وقد جاء هذا الحظر بمثابة ضمانة اساسية بصيانة حقوق العاملين نظرا لما يرتبه تقرير الكفاية من اثار بعيدة المدى تمس الوضع الوظيفى للعاملين ولها فاعليتها سواء فى الترقية او منح العلاوات الدورية او حتى فى الاستمرار فى الخدمة ومن ثم وقد اتاح المشرع للعامل المتظلم من تقرير كفايته الى لجنة التظلمات فقد حرص المشرع على ان يتوافر فى تشكيل هذه اللجنة المكونة من كبار العاملين عنصر الحيطة والتجرد حتى يكون فصلها فى التظلم ادعى الى تحقق العدالة فى المهمة الموكولة اليها ، وعلى هذا المقتضى فان انطواء تشكيل لجنة التظلمات على رئيس او اعضاء سبق لاي واحد منهم الاشتراك فى وضع تقرير الكفاية المتظلم منه بالمخالفة للحظر الذى اورده المشرع فى هذه المادة انما يترتب عليه بطلان عمل هذه اللجنة وبطلان ما صدر عنها من قرار فى شأن هذا التظلم الامر الذى يكون معه قرار لجنة التظلمات المشار اليه غير مشروع وخليقا بالالغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار اعصها اعادة عرض هذا التظلم على لجنة تظلمات مشكلة تشكيلا صحيحا مطابقا للقانون ويعتبر تقرير الكفاية غير نهائى بعد الغاء قرار لجنة التظلمات على النحو السالف ، طبقا لحكم المادة ٣٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه خالف هذا الوجه من النظر وانتهى الى رفض الدعوى رغم ما شاب قرار لجنة التظلمات من بطلان على النحو السالف فانه يكون حقيقا بالالغاء .

( طعن ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )



سابعاً : التظلم المقدم الى مفوض الدولة

من تقرير الكفاية لا يعدو من

قبيل التظلمات الوجوبية .

قاعدة رقم ( ٩٤ )

المبدأ : التظلم المقدم الى مفوض الدولة من تقرير الكفاية لا يعد من

قبيل التظلمات الوجوبية .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى

الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٨٧ فاستعرضت

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى ينص فى المادة

( ١٠ ) منه على ان " تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى

للمسائل الآتية : ..... (ثانيا) المنازعة الخاصة بالمرتبات والمعاشات

والمكافآت للمستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم . (ثالثا) الطلبات التى

يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى

الوظائف العامة او الترقية او بمنح العلاوات . (رابعا) الطلبات التى يقدمها

الموظفون العموميون بالقاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش او

الاستيداع او فصلهم بغير الطريق التأديبى ( تاسعا) الطلبات التى يقدمها

للموظفين العموميين بالقاء القرارات النهائية للسلطات

التأديبية..... ( رابع عشر ) سائر المنازعات الادارية " ، وتنص المادة

( ١٢ ) من هذا القانون على انه " لاتقبل الطلبات الآتية

أ ) .....

ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن فى القرارات الادارية النهائية

المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ( ١٠ ) وذلك قبل التظلم

منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار  
المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل  
فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة ، وتنفيذاً لذلك صدر قرار السيد المستشار  
رئيس مجلس الدولة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن اجراءات التظلم الوجوبى من  
القرارات الادارية وطريقة الفصل فيها ونص فى المادة الخامسة منه على  
ان " يتولى فحص التظلمات مفوضوا الدولة برئاسة الجمهورية ورياسة مجلس  
الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات والمؤسسات العامة او من يندبون لذلك  
الى هذه الجهات وتعرض نتيجة فحص التظلم على الجهة المختصة فى ميعاد  
ثلاثين يوما من تاريخ ورود التظلم " كما استعرضت الجمعية العمومية  
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم  
١١٥ لسنة ١٩٨٣ حيث ينص فى المادة (٣٠) منه على ان " تعلن وحدة  
شئون العاملين العامل بصورة من البيان المقدم عن ادائه او تقرير الكفاية بمجرد  
اعتماده من السلطة المختصة او من لجنة شئون العاملين بحسب الاحوال وله ان  
يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه ويكون تظلم العاملين شاغلي  
الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن ادائهم الى السلطة المختصة . ويكون  
تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من  
السلطة المختصة ..... " .

وبيت فى التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة  
المختصة او اللجنة نهائيا .

ولا يعتبر بيان تقييم الاداء او التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم  
منه او البت فيه . " .

وحيث ان المشرع فى المادة ٢/١٠ ، ٣ ، ٤ ، ٩ من قانون مجلس الدولة المشار اليه - كدثبه فى قوانين مجلس الدولة المتعاقبة والسابقة على هذا القانون - قد حدد حصرا القرارات المتعلقة بشعون العاملين المدنيين بالدولة والتي يختص بها مجلس الدولة وليس من بينها قرارات كفاية الاداء بعد ان اصبح نهائيا على النحو المبين بالقانون لذلك لجأ القضاء الإدارى الى إلحاقها بقرارات الترقية - بحسبانها تؤدي الى الترقية حالا - بعد اختصاصه اليها . بل ان القضاء الإدارى آنذاك لم يقف عند هذا الحد بل طبق على الطعون الموجهة الى هذه القرارات القواعد المقررة لقبول الطعن فى قرارات الترقية . وعنها وجوب التظلم قبل رفع الدعوى بالغائها . ولما ابتدع القضاء الإدارى فكرة عدم جدوى التظلم الوجوبى فى الحالات التى لا تتحقق فيها المحكمة من اشتراط هذا التظلم بان لا يكون للإدارة بعد إصدارها للقرار سلطة فى تعديله او سحبه نقدا عمل هذه الفكرة بالنسبة للتظلم من قرارات كفاية الاداء بحسبان ان هذه القرارات بعد ان تصبح نهائية تستنفذ الإدارة سلطتها ازلها ومن ثم لا يجدى التظلم منها.

الا انه بعد صدور دستور مصر الدائم سنة ١٩٧١ ونصه فى المادة ١٧٢ منه على ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية واعمالا لذلك نص قانون مجلس الدولة سالف الذكر فى المادة ١٤/١٠ منه على اختصاص مجلس الدولة سائر المنازعات الادارية ومن ثم اصبح مجلس الدولة هو قاض القانون العام بالنسبة لكافة المنازعات الادارية ولم يعد اختصاصه تقيدا بما ورد عليه النص صراحة وبناء عليه اصبحت الطعون الموجهة ضد قرارات كفاية الاداء - بوصفها قرارات ادارية - داخله فى عموم المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة ولما كانت القرارات التى يجب

التظلم منها قبل رفع الدعوى بالغائها معدة حصرا فى قانون مجلس الدولة بانها قرارات التعيين والرقية والعلاوات و..... وليس من بينها قرارات كفاية الاداء فان هذه القرارات لاتخضع لنظام التظلم الوجوبى قبل رفع الدعوى بالغائها امام القضاء وبالتالي لا مجال للتظلم منه امام مفوض الدولة ويؤكد ذلك ماقضت به المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٢٩ ق من قبول الطعن مباشرة بالالغاء ضد قرار كفاية الاداء طالما قدم هذا الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ صيرورة هذا القرار نهائيا على الرغم من عدم سابقة التظلم منه امام مفوض الدولة . كما انه لا مجال للتظلم من تقارير كفاية الاداء امام مفوض الدولة قبل ان تصبح نهائية وذلك لان المشرع فى المادة ٣٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سألقة الذكر قد رسم - فى هذه المرحلة - طريقا خاصا للتظلم من تقارير الكفاية بان يقدم التظلم الى اللجنة المشكلة على النحو الوارد بالمادة ٣٠ المشار اليها والبت فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه.

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة بانه لما كان الثابت ان السيد المعروضة حالته قد وضع عنه تقرير كفاية جيد وخطر به فى ١٩٨٥/٦/٣ فتقدم بتظلمه من هذا التقرير فى ذات التاريخ امام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ سألقة الذكر وتقدم بتظلم مماثل الى مكتب مفوض الدولة بمحافظة اسيوط فى ١٩٨٥/٦/٩ ومن ثم فلا اختصاص لمفوض الدولة بتلقى التظلم فى هذه المرحلة ثم انه بعد ان بتت اللجنة المشار اليها فى التظلم بالرفض واخطرت بذلك المتظلم فى ١٩٨٥/٦/١٣ واصبح بالتالى تقرير الكفاية نهائيا فانه لا اختصاص ايضا لمفوض الدولة يبحث التظلم من هذا

القرار بحسبانه - أى قرار كفاية الاداء - ليس من القرارات التى يجب التظلم  
منها قبل رفع الدعوى بالغائها على النحو السابق بيانه .  
لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان  
التظلم المقدم الى مفوض الدولة من تقرير الكفاية لا يعد من قبيل التظلمات  
الوجوبية .

( ملف رقم ٣٦٢/٦/٨٦ فى ١٨/٣/١٩٨٧ )

ثامنا : الطعن في قرار الرقبة يعتبر

بالتبعية طعنا في التقرير السنوي

الذي كان سببا في صدور

القرار المطعون فيه .

قاعدة رقم ( ٩٥ )

المبدأ : الطعن في قرار الرقبة يعتبر بالتبعية طعنا في التقرير السنوي الذي كان سببا في صدور القرار المطعون فيه - اذا كانت الدعوى قد رفعت من تاريخ سابق على تاريخ العلم اليقيني بتقرير الكفاية فلا يلزم في هذه الحالة ان يطعن صاحب الشأن خلال المواعيد القانونية استقلالا في هذا التقرير - اذ ان طعنه على قرار تخطيه في الرقبة يعتبر بحكم اللزوم منطويا على الطعن على السبب الذي قام عليه هذا القضاء وهو حصوله على تقرير كفاية عنه .

المحكمة : ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على ان الطعن في قرار الرقبة يعتبر بالتبعية طعنا في التقرير السنوي الذي كان سببا في صدور القرار المطعون فيه .

ومن ثم اذا ما كانت الدعوى قد رفعت في تاريخ سابق على تاريخ العلم اليقيني بتقرير الكفاية فلا يلزم في هذه الحالة ان يطعن صاحب الشأن خلال المواعيد القانونية استقلالا في هذا التقرير اذ ان طعنه على قرار تخطيه في الرقبة يعتبر بحكم اللزوم منطويا على الطعن على السبب الذي قام عليه هذا القضاء وهو حصوله على تقرير كفاية عنه .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان المدعى قد طعن على قرار تخطيه من الرقبة رقم ١٩٨٦/٢١٩٨ في الميعاد فان طعنه على هذا القرار قد انطوى في

ذات الوقت على طعنه على قرار تقرير كفايته عن عام ١٩٨٥ والذي كان  
بمرتبة جيد وكان سببا في التخطي في الترقية ويكون الطعن على تقرير الكفاية  
قد تم في الميعاد ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بخلاف ذلك فقد جانب  
الصواب حريا بالالغاء في هذا الشق من الدعوى .

( طعن ٢٨٠٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥ )

تاسعا : الفرق بين الطعن فى تقرير

الكفاية على وجه الاستقلال وبين

الطعن فى قرار التخطى فى

الرقية بسبب يرجع الى

تقرير الكفاية .

قاعدة رقم ( ٩٦ )

المبدأ : يتعين التفرقة بين الطعن فى تقرير الكفاية على وجه الاستقلال - والطعن فى قرار التخطى فى الرقية بسبب يرجع الى تقرير الكفاية - فى الحالة الاولى يتعين ان يكون الطعن فى الميعاد المقرر قانونا محسوبا من تاريخ العلم اليقضى الشامل لكل عناصر التقرير - فى الحالة الثانية يعتبر الطعن قرار التخطى فى الرقية متضمنا طعنا فى التقرير السنوى الذى كان سببا فى صدور القرار - فى الحالة الثانية لايشترط الطعن خلال الميعاد المقرر محسوبا من تاريخ العلم بتقرير الكفاية - اساس ذلك : الطعن فى قرار التخطى فى الرقية يعتبر بحكم اللزوم منطويا على الطعن على السبب الذى قام عليه هذا القرار وهو تقدير الكفاية .

المحكمة : ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد استنادا الى ان المدعى قد علم بالتقرير السنوى عن سنة ١٩٧٤ علما يقينا شاملا لكل عناصره فى مرحلة تحضير الدعوى امام محكمة اول درجة ثم بعد ذلك تداولت الدعوى امام المحكمة لمدة تقارب من عام حتى قرر المدعى بملسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ فى قرار تقدير كفاية عن عام ١٩٧٣/١٩٧٤ وذلك فى مواجهة الحاضر عن الحكومة وبذلك يكون قد فوت على نفسه



مواعيد الطعن القانونية فى هذا القرار مما يتعين معه عدم قبول الدعوى بالغاء هذا القرار .

ومن حيث انه يتعين التفرقة بين ان يطعن صاحب الشأن استقلالا فى تقرير كفاية عن سنة من السنوات وفى هذه الحالة يتعين ان يكون الطعن فى المواعيد القانونية محسوبة من تاريخ علمه علما يقينا شاملا لكل عناصر القرار المطعون فيه ، وبين ان يطعن فى قرار تخطيه فى الترقية بسبب يرجع الى تقارير كفايته ، فى هذه الحالة استقر قضاء هذه المحكمة على ان الطعن فى قرار الترقية يعتبر بالتبعية طعنا فى التقرير السنوى الذى كان سببا فى صدور هذا القرار ، ومن ثم اذا ما كانت الدعوى قد رفعت فى تاريخ سابق على تاريخ العلم اليقيني بتقرير الكفاية فلا يلزم فى هذه الحالة ان يطعن صاحب الشأن خلال المواعيد القانونية استقلالا فى هذا التقرير اذ ان طعنه على قرار تخطيه فى الترقية يعتبر بحكم اللازم منظويا على الطعن على السبب الذى قام عليه. هذا القرار وهو حصوله على تقدير كفاية عنه .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير سند مما يتعين له رفضه .

ومن حيث ان اذا كان الحكم المطعون فيه والقاضى بعدم الاعتداد بالتقرير السنوى المطعون عليه استنادا الى ان الرئيس المباشر للمدعى لم يشترك فى وضع هذا التقرير فى حين ان مدير التعليم الفنى الصناعى بطنطا قد اشترك فى وضعه رغم انه لاتربطه بالمدعى اى صلة وظيفية وبذلك يكون هذا التقرير قد وضع على خلاف حكم القانون مما يتعين عدم الاعتداد به .

ومن حيث انه بلاطلاع على التقرير المطعون فيه يبين ان مدير التعليم الفنى الصناعى قد اعده وقد خلست الاوراق مما يثبت له اختصاص فى هذا

الشأن ومن ثم يكون هذا التقرير قد صدر معينا وبالتالي يكون باطلا متعينا  
الغاء .

ومن حيث انه الحكم المطعون فيه ولعن اصاب الحق فى قضائه بعدم  
الاعتداد بهذا التقرير الا انه قدر كفاية المدعى عن السنة ( ١٩٧٤/٧٣ )  
بمرتبة ممتاز على خلاف ما استقرر عليه حكم هذه المحكمة من ان تقدير كفاية  
العامل من صميم اختصاص الجهة الادارية وانه لا يجوز للمحكمة ان تحمل نفسها  
عمل هذه الجهة فى تقدير الكفاية وانما يتعين ان تقضى باعادة الامر الى الجهة  
الادارية لتنفيذ تقدير كفاية صاحب الشأن ، ومن ثم يتعين الحكم بالغاء هذا  
الشق من الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه عن تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة  
١٩٧٥ فى شأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة فان شرط تطبيق  
هذا الحكم على المدعى ان يكون حاصلا على تقرير سنوى بمرتبة ممتاز عن  
السنة السابقة وحيث ان تقارير المدعى عن السنوات السابقة على التقرير  
للمطعون فيه كانت بمرتبة ممتاز ومن ثم تتوافر فى حقه شروط تطبيق المادة ١٧  
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن  
شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه واحقية المدعى فى الترقية الى  
الدرجة الثانية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وما يترتب على ذلك من اثار  
والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن ٣٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )

## الفصل السابع

### رقابة القضاء على تقارير الكفاية

#### اولا - سلطة المحكمة فى مجال

#### التعقيب على التقرير

#### قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبدأ : ليس للمحكمة حين ينكشف لها بطلان تقرير الكفاية فى دعوى مطروحة امامها بطلب الغاء ذلك التقرير ان تحل نفسها محل جهة الادارة فى تقدير كفاية المادى . اساس ذلك ان دور المحكمة يقف عند حد اعمال الرقابة القانونية على قيام الجهة الادارية بوضع تقارير الكفاية وفقا للاجراءات والاوزاع التى نظمها المشرع .

المحكمة : وحيث ان المادة (٣٧) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد نصت على ان "يعد الرئيس المباشر التقرير السنوى كتابة عن العامل ويعرض عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة على لجنة شئون العاملين وللجنة ان تناقش الرؤساء فى التقارير السنوية المقدمة منهم عن العاملين ولها ان تعتمدھا او تعدلھا بناء على قرار مسيب .

ومن حيث ان المشرع رسم طريقا يجب اتباعه فى شأن التقارير السنوية التى توضع عن العاملين فيعد الرئيس المباشر للعامل تقريراً سنوياً عنه ويعرض التقرير على مدير الادارة المختص لابداء رأيه كتابة ثم يقوم بعرضه على لجنة شئون العاملين التى لها ان تناقش الرؤساء فى هذه التقارير ولها ان تعتمدھا او تعدلھا بناء على قرار مسيب .

وحيث ان الثابت من مطالعة تقرير الكفاية المطعون فيه ان الرئيس المباشر للمدعى قد حدد مرتبة كفايته بتقدير ممتاز وان رئيس المصلحة قد خفض التقدير الى جيد دون ان يعيد تقدير درجات التقرير بما يؤدي الى التقدير المخفض كما أن هذا التقرير لم يعرض على لجنة شئون العاملين لاعتماده او تعديله حسبما تراه ومن ثم يكون التقرير باطلا لعدم استبقائه المراحل والاجراءات المقررة قانونا .

وحيث انه من المقرر انه ليس للمحكمة حين ينكشف لها بطلان تقرير الكفاية فى دعوى مطروحة امامها بطلب الغاء ذلك التقرير ان تحل نفسها محل جهة الادارة فى تقدير كفاية المدعى اذ ان دورها يقف عند حد اعمال الرقابة القانونية على قيام الجهة الادارية بوضع تقارير الكفاية وفقا للاجراءات والاوزاع التى نظمها القانون وان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ذلك انه بعد ان استظهر بطلان تقرير الكفاية المطعون فيه انتهى الى اعتبار ذلك التقرير بمرتبة ممتاز وبالتالى بطلان قرار الترقية المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية استنادا الى ذلك التقرير والحكم برد اقدمته فى الدرجة الاولى الى ١٩٧٧/١٢/٣١ بدلا من ١٩٨٠/٥/٣١ تاريخ ترقيته الى تلك الدرجة خلال نظر الدعوى بالقرار رقم ١٠٣٥/٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٦ - .

وحيث انه لئن كان ذلك الا ان الثابت من حافظة المستندات المودعة من قبل الجهة الادارية بملسة ١٩٨٧/٤/١٢ انها قامت من جانبها بوضع تقرير كفاية اخر للمدعى بمرتبة ممتاز عن عام ١٩٧٧/٧/٦ وقد فعلت ذلك مختارة اذ ان الحكم اقتصر على اعتبار كفاية المدعى عن ذلك العام بمرتبة ممتاز دون ان يلزم الجهة الادارية باعادة تقدير كفايته ووضع تقرير اخر من جانبها عن ذلك العام ومن ثم فانه وقد قامت الجهة الادارية بعد ان تكشف لها بطلان تقرير

الكفاية المشار اليه بسحبه مستبدلة به تقرير كفاية بمرتبة ممتاز فان مقتضى ذلك بطلان قرار الترقية للمطعون فيه لقيامه على اسس اعتبار أن كفاية المدعى عن عام ١٩٧٧/٧٦ بمرتبة جيد وليس بمرتبة ممتاز مما يوجب الحكم برد اقدمية المدعى في الدرجة الاولى الى ١٩٧٧/١٢/٣١ بعد ان تمت ترقيته فعلا الى تلك الدرجة من ١٩٨٠/٥/٣١ وهو ما نعى اليه الحكم المطعون فيه الامر الذى يتعين معه تأييده فيما انتهى اليه فى هذا الصدد والقضاء بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٢٧ قى جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )

— ٢٩٩ —

ثانيا : للمحكمة ان تبحث مدى توافر

شروط الرقبة في حق العامل .

على اساس تقاريره السابقة

على التقرير الذى ثبت لديها

وجوب الغائه لمخالفته

لحكم القانون .

قاعدة رقم ( ٩٨ ) .

المبدأ : تقرير كفاية العامل يجب ان يكون منسوبا الى شخص مسئول عن اعماله ومختص قانونا بحكم وظيفته بوضع تقرير الكفاية عنه - للمحكمة وهى بصدد رقابة مشروعية قرار الرقبة ان تبحث مدى توافر شروط الرقبة فى حق العامل على اساس تقاريره السابقة على التقرير الذى ثبت لديها وجوب الغائه لمخالفته لحكم القانون .

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على تقرير كفاية المدعى عن عام ١٩٨٠/٧٩ انه خلا من بيان صفة وتوقيع من قام بتقدير كفاية للمدعى ابتداء ومن ثم فان العبارة الواردة فى الخانة المخصصة لتقدير لجنة شعون العاملين بأن مرتبة كفايته كفاء (٨٥) درجة وانتاجه اقل من المتوسط والثى وقعها رئيس اللجنة تكون قد وردت على تقرير كفاية بمجهول المصدر ، وهذا الامر فى حد ذاته يطل التقرير بحسبان ان تقدير كفاية احد العاملين يتعين ان يكون منسوبا الى شخص مسئول عن اعمال هذا العامل ومختص قانونا بحكم وظيفته بوضع تقرير الكفاية عنه . ومن اجل ذلك فان تقدير كفاية المدعى عن عام ١٩٨٠/٧٩ على النحو المتقدم يكون قد تم بالمخالفة لحكم القانون ، وهذا السبب وحده كاف لابطال هذا التقرير دون ان يودى

ذلك الى الحكم باعتبار تقدير كفايته بمرتبة ممتاز والا احلت المحكمة نفسها محل  
الجهة الادارية فى تقدير عناصر كفاية المدعى اجداء وهو امر لا تملكه قانونا  
وكل ما تملكه المحكمة وهى بصدد رقابة مشروعية قرار الترقية المطعون فيه ان  
تبحث مدى توافر شروط الترقية فى حق المدعى على اساس تقاريره السابقة  
على التقرير الذى ثبت لديها وجوب الغائه لمخالفته لحكم القانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق من ملف محلة المدعى أنه أقدم من  
بعض المرشحين الى الدرجة الاولى بالمجموعة النوعية لوظائف الاعلام الادارية  
ولا يقل عنهم كفاية لحصوله على مرتبة ممتاز فى تقريرى الكفاية عن عامى  
١٩٧٨/٧٧ فمن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون فيما  
تضمنه من تخطيه فى الترقية الى هذه الدرجة .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا  
وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبالغاء تقرير كفاية المدعى عن الفترة  
من ١٩٧٩/٧/١ الى ١٩٨٠/٦/٣٠ وبالغاء القرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨١  
فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية الى الدرجة الاولى .

( طعن رقم ٣٢٦٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٦ )





## تكليف

### الفصل الاول - التكليف بصفة عامة

اولا - التكليف أداة استثنائية للتعين فى الوظائف العامة .

ثانيا - مد مدة التكليف .

ثالثا - انقطاع العامل عن العمل بالجهة المكلف بها لا يفصم رابطة

العلاقة الوظيفية التى تربطه بها الى ان تنقضى مدة تكليفه بها

كمدة عمل فعلية يقضيها بكاملها فى خدمة الجهة المكلف بها .

رابعا - الاختبار المقرر فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ يخضع له المكلف كما يخضع له المعين .

خامسا - المكلفون بالصفة العسكرية لا يستحقون طبقا لقانون التعبئة

العامة لحوافز الانتاج التى تصرف لاقرائهم فى جهات عملهم

الاصلية .

سادسا - من تخلف عن شرف تأدية الخدمة العسكرية الا لزامه حتى

تجاوز الثلاثين من عمره لا يجوز تكليفه بأداء الخدمة العامة .

### الفصل الثانى - تكليف المهندسين فى ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦

اولا - خدمة المهندس المكلف تنتهى بقوة القانون بمجرد الامتناع عن

العمل بعد مضى الست سنوات .

ثانيا - عمل المهندسين المكلفين في جهة عمل اخرى قبل انقضاء مدة التكليف بعد مغالبة الادلة تستوجب المسامحة .

ثالثا - تحسب مدة تكليف المهندسين من تاريخ استلام العمل ويعتد بتاريخ استلام العمل حتى لو كان سابقا على نفاذ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ طالما ان المكلف لازال بالخدمة وقت العمل .

رابعا - انقطاع المهندس المكلف عن عمله قبل اكتمال مدة تكليفه لا يفي به من الالتزام المقرر عليه قانونا .

خامسا - لا يلزم قانونا لاعتبار المهندس مكلفا ان يصدر في كل الاحوال قرار وزاري بذلك .

سادسا - امر التكليف يحمل في حالة صدوره بدون تحديد مدة على انه لمدة مستين قابلة للتحديد صراحة او ضمنا .

سابعا - حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية اذا اتحدت او تداخلت مع مدة التكليف بالنسبة للمهندسين المكلفين .

### الفصل الثالث - تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الامتياز وهيئات التمريض والفنيين الصالحين

اولا - قرار التكليف ومدته وحدود مشروعيته وانقطاع المكلف .

ثانيا - عدم امتثال المكلف لاداء العمل المكلف به طوال مدة التكليف تعرضه لعقوبة جنائية فضلا عن المواجهة التأديبية .

ثالثا - يعامل المكلف المنقطع عن عمله باعتباره بالخدمة منقطعاً عن اداء واجبات وظيفته ويتمتع بمجازاته بالعقوبات المقررة قانونا باعتباره مازال بالخدمة .

رابعا - عدم جواز توقيع عقوبة من العقوبات المقررة لمن انتهت خدمتهم على المكلف للتقطع عن عمله.

خامسا - عدم ملازمة توقيع عقوبة الفصل على المكلف ويجوز مجازاته بعقوبة الخصم من الاجر لامتناعه عن اداء وظيفته المكلف بها .

سادسا - لايجوز للمكلف الاستقالة من العمل - عدم جواز اعمال قرينة الاستقالة الضمنية اذا انقطع المكلف عن العمل المدة المنصوص

عليها في المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

سابعا - لاتدخل مدد الانقطاع عن العمل ضمن مدد التكليف .

ثامنا - اختصاص وزير الصحة باصدارقرارات نقل الاطباء المكلفين

الخاضعين للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ .

تاسعا - تولى النيابة الادارية التحقيق مع الطبيب المكلف لايجوز للجهة

الادارية التصرف في التحقيق الا اذا احواله اليها النيابة الادارية .

عاشرا - انقطاع الصيدلي المكلف عن العمل قبل اكتمال مدة تكليفه لا

يعفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا .

## الفصل الاول

### التكليف بصفة عامة

#### اولا - التكليف اداة استثنائية

##### للتعيين فى الوظائف العامة

##### قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ : التكليف هو اداة استثنائية خاصة بالتعيين فى الوظائف العامة .  
شغل الوظيفة بهذه الاداة يؤدى الى الزام المكلف بجميع التزامات الوظيفة وتمتعه بجميع مزاياها المقررة قانونا شأنه شأن غيره من الموظفين .

المحكمة : ومن حيث انه من ناحية ولما كان امر تكليف الطاعن قد صدر استنادا الى احكام القانون رقم ١٨ سنة ١٩٧٥ المشار اليه والذي تقضى فى مادته الثانية بانه لكل من صدر الامر بتكليفه ان يتظلم منه خلال اسبوعين من تاريخ اعلائه به وذلك بطلب يقدم الى وزير للمواصلات الذى يفصل فى هذا التظلم بصفة نهائية ولا يترتب على التظلم من امر التكليف وقف التنفيذ ولم يتظلم الطاعن من هذا الامر بل اته تسلم العمل فعلا واستمر به من ١٩٨٠/١١/١٩ الى ١٩٨١/٩/٣ ومن ثم اضحى الطاعن من العاملين بالدولة بعد ان نشأت علاقته الوظيفية اذ ان التكليف - حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة اداة استثنائية خاصة للتعيين فى الوظائف العامة وفقا لاحكام القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن فاذا تم شغل الوظيفة العامة بهذه الاداة ينسحب المركز الشرطى الخاص بالوظيفة على المكلف بجميع التزاماتها ومزاياها فى الحدود التى نصت عليها القوانين المشار اليها واصبح بهذه المثابة وفى هذا الخصوص شأنه شأن غيره من الموظفين .

ومن حيث انه متى استبان ذلك وكان الثابت من الاوراق - ان الطاعن قد انقطع عن عمله اعتمادا من ١٩٨١/٩/٣ حتى ١٩٨١/١٢/٧ بدون عذر او اذن في غير حدود الاجازات المصرح بها قانونا فاخير بهذا الانقطاع واعلن زهده عن الوظيفة وعزوفه عنها فانه بذلك يكون قد خرج عن مقتضى الواجب الوظيفي وخالف التعليمات ومن ثم حقت مساءلته عن ذلك ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بمحازاته عن ذلك بالفصل من الخدمة عقوبة على اقترافه هذه المخالفة قد اصاب الحق فيما قضى به وبهذه المثابة يكون الطعن عليه في غير محله وعلى غير سند من القانون متعيئا الرضى .

( طعن ١١١٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٦/٥/٢٤ )

ثانيا : مد مدة التكليف

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ : من حق الطبيب المقيم الحصول على اى من الاجازتين المنصوص عليها فى المادتين ١/٦٩ ، ٧٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة ، اذا قام السبب المستوجب لها طبقا للشروط والاورضاع المقررة فيهما - لانتحسب ضمن مدة الثلاث سنوات التى يتعين على مثله قضاءها طبقا لامر التكليف - يجب ان تمتد مدة التكليف لمثلها - تؤدى بعد انتهائها وعودته الى عمله بما نقص منها بمقدار هذه الاجازة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٦ مارس ١٩٩١ فرأت ما يأتى :

(١) ان قانون تنظيم الجامعات الصادر به القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ نص فى المادة ١٩٦ منه على ان تصدر اللائحة التنفيذية له بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى وبعد اخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الاعلى للجامعات وتتولى هذه اللائحة بيان ما ذكر بالنص فى تلك المادة تنظم علاوة على المسائل المحددة فى المسائل التى بينها بصفة خاصة ومنها .....-١٤- الاطار العام للوائح الفنية والمالية والادارية للوحدات ذات الطابع الخاص فى الجامعات وعلى ذلك جاءت اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ فخصصت الباب السادس منها ( المواد من ٣٠٧ الى ٣١٤ ) لبيان الاحكام المتعلقة بالوحدات ذات الطابع الخاص ، فنصت للمادة ٣٠٧ على انه يجوز بقرار من مجلس الجامعة انشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فنى وادارى ومالى من الوحدات الاتية - ١ الى ٩ واولها مستشفيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها

ويجوز انشاء وحدات اخرى ذات طابع خاص بقرار من المجلس الاعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة وبيئت المادة ٣٠٨ الاغراض التى تهدف هذه الوحدات الى تحقيقها كلها او بعضها ونصبت المادة ٧٠٩ على ان يكون لكل وحدة منها حساب خاص بالبنك الذى تختاره وتكون موارده من الموارد التى بينهما ، وتشمل نفقاته السنوية الاجور والمكافات وغيرها مما نص ثابت فيها من النفقات . وعرضت المادة ٣١٠ لما تنقاضها هذه الوحدات مقابل ماتوديه لباقي الجهات التابعة للجامعة ونصت المادة ٣١١ على ان يتولى ادارة كل وحدة مجلس ادارة يشكل بقرار من رئيس الجامعة وفقا للنظام الذى يضعه مجلس الجامعة ويضم الى عضويته بعض الاعضاء من الخارج ويكون مجلس ادارة الوحدة هو السلطة المعنية على شئونها وتصريف امورها بوضع السياسة التى تحقق اهدافها تحت اشراف رئيس الجامعة وله على الاخص وضع النظام الداخلى للعمل فى الوحدة وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين فيها وهؤلاء العاملون وهم من غير اعضاء هيئة التدريس بالجامعة تسرى عليهم احكام العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد فى شأنه نص خاص بهم فى القوانين واللوائح الجامعية - على مايقضى به نص المادة ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات واحكام اللائحة التنفيذية له فى خصوص الوحدات ذات الطابع الخاص .

(٢) وفى ضوء ذلك وضعت جامعة اسبوط لائحة لتنظيم العمل فى المستشفيات الجامعية واختصاصاتها تنسخ ما كان قبلها منه مما كان يتضمنه النظام الصادر به رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ وصدر بها قرار مجلس الجامعة فى تاريخ ١٩٨٦/٦/٢٢ وتضمن الباب الثالث منها بعض الاحكام المتعلقة بنظام العاملين فيها على ان تطبق جميع الاحكام والقوانين

والقرارات واللوائح التنظيمية العامة فيما لم يرد فيه نص خاص فيها والمادة ٥٩ افردت الباب الخامس لبيان اختصاصات وواجبات الاطباء فتناول اطباء الامتياز والاطباء المقيمين وبالنسبة الى هؤلاء الاخيرين بين هذا الباب ان وظيفة الطبيب المقيم تهدف الى التخصص فى احد فروع الطب ومدتها ثلاث سنوات يقضيها الطبيب المقيم فى فرع التخصص والفروع الاكلينيكية او الاكاديمية المتعلقة به طبقا للنظام الذى يقره مجلس القسم المختص ويقره مجلس كلية الطب ومجلس ادارة المستشفيات . ويكون تعيين الطبيب المقيم لمدة عام قابلة للتجديد اذا كان تقديره مرضيا وتنتهى خدمته فى حال حصوله على تقدير بدرجة ضعيف ويتم تعيينه بامر بالتكليف يصدره رئيس الجامعة من بين من امضوا مدة امتياز التدريب وتوفرت فيهم شروط التعيين فى الوظائف العامة طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة وسائر الشروط والقواعد ووفقا للاجراءات التى تبينها اللائحة وعرضت اللائحة لواجبات الطبيب المقيم وتناولت بيان بعض الاحكام المتعلقة باجازاته العادية فجعلتها مابين اسبوعين الى شهر ولاجازاته المرضية ولم تعرض لسائر الاجازات التى يجوز للعامل الحصول عليها . وبذلك يكون المرجع فى مثلها الى قانون العاملين المدنيين بالدولة بمقتضى الاحالة اليه التى نصت عليها المادة ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات واللائحة الخاصة بنظام العاملين فى المستشفيات الجامعية بجامعة اسبوط فى المادة ٥٩ منها .

(٣) لما كان ذلك وكان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد جعل من بين الاجازات التى يجوز للعامل الحصول عليها الاجازة بدون مرتب مدة بقاء الزوج فى الخارج فى سفر مرخص ، والاجازة للعاملة لرعاية طفلها، اذ تنص المادة ٦٩/١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ان "يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما



السفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب ولا يجوز ان تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج فى الخارج كما لا يجوز ان تتصل هذه الاجازة باعادة الى الخارج ويتمين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج أو الزوجه فى جميع الاحوال " وتنص للمادة ٧٠ من القانون المشار اليه على ان تستحق العاملة اجازة بدون اجر لرعاية طفلها وذلك بمقتضى عامين فى المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية .... " فانه من ثم يكون من حق الطبيب المقيم الحصول على اى من الاجازتين المنصوص عليهما فى هاتين المادتين ، اذا قام السبب المستوجب لها طبقا للشروط ووفقا للاوضاع المقررة فيهما ، واذ كانت مدة الغياب عن العمل لمن يرخص له باى من هاتين الاجازتين لاتعتبر فى الحقيقة وواقع الامر مدة خدمة فعلية فى الوظيفة فلذلك لاتحسب تبعا ضمن مدة الثلاث سنوات التى يتمين على مثله قضاؤها طبقا لامر التكليف اذ يجب ان يتمها الى مدتها فاذا تخللها مثل هذه الاجازات فانه يجب ان تمتد مدة التكليف بمثلها فيؤدى بعد انتهائها وعودته الى عمله ما نقص منهما بمقدار هذه الاجازة حتى لا يضار منها او يفقد باكثر من موجبها ويتميز على نظرائه بحساب هذه المدة ضمن مدة التكليف اعتبارا ، وفى ذلك تجاوز عما يبتته اللائحة من طبيعة هذه الوظيفة ومقتضياتها وهى جانب الناحية العلاجية للمرضى الى جانب التدريب العلمى والعملى خلال مدة التكليف وهذا ما لا يصح ان يعفى منه مجرد حصوله على هذا النوع من الاجازات مما مرجعه الى سبب يتعلق بشخصه ويعود اليه اساس تقدير موجه وملائمة طلب الحصول عليها ، وهو وان كان مما يحيزه القانون ، الا انه على ماسبق لا يعفيه من واجب قضاء مدة التكليف كاملة .

(٤) وبتطبيق القواعد ساقفة البيان - على الواقعتين محل تساؤل الجامعة يكون من حق كل من الطبيب المقيمة ..... تجنبا الى طلبها الحصول على اجازة خاصة لمرافقة زوجها الطبيب المساعد بكلية الطب بالجامعة المرخص له باجازة بالسفر الى المملكة المتحدة فى بعثة دراسية طوال مدة هذه البعثة وكذلك فان من حق الطبيبة المقيمة ..... الحصول على اجازة بدون مرتب ايضا لرعاية طفلها ، طبقا لما نص عليه فى المادتين ٦٩ و ٧٠ من قانون العاملين للدينين بالدولة وفقا لما نص عليه فى كل منهما من قواعد واجراءات وعلى كل منهما قضاء مدة مماثلة للاجازة فى الخدمة لاستيفاء مدة النيابة وهى ثلاث سنوات يقضيها الطبيب المقيم فى العمل بالمستشفيات فى فرع التخصص ، اذ ان هذه المدة يجب ان تتم كاملة وفى الخدمة الفعلية ، بحيث يقوم خلالها المكلف بممارسة المهنة حقيقة وعملا واذ يترتب على حصول اى من الاجازتين قطع هذه المدة فانه من ثم وجب ان يستوفى ما نقص منها بمقدارها بعد العودة الى العمل .

(٥) وبخلص مما تقدم جميعه ، ان من حق هاتين الطبيبتين الحصول على الاجازتين المشار اليهما خلال مدة ثلاث سنوات ، بمراعاة ان تقضى كل منهما بعد عودتهما مماثلة لمدة الاجازة لاستكمال تلك المدة على الوجه المبين آنفا .

لذلك قررت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع احقية كل من الطبيبتين فى الحصول على الاجازتين المشار اليهما بمراعاة قضاء مدة مماثلة لمدة الاجازة لاستكمال ما انقطع من مدة التكليف طوال مدة قيامها بها .

( ملف رقم ٤١٦/٦/٨٦ فى ١٩٩١/٣/٦ )

ثالثا : انقطاع العامل عن العمل بالجهة

المكلف بها لا يفصم رابطة العلاقة

الوظيفية التي تربطه بها الى ان

تنقضى مدة تكليفه بها كمدة

عمل فعلية يقضيها بكاملها

فى خدمة الجهة المكلف بها

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ : فصل العامل المكلف من خدمة الادارة العامة للرى دون عمله بشركة اطلس العامة للمقاولات التي التحق بها انشاء مدة التكليف - غير صحيح واساس ذلك : ان مدة التكليف لم تنته - انقطاع العامل عن العمل بالجهة المكلف بها لا يفصم رابطة العلاقة الوظيفية التي تربطه بها الى ان تنقضى مدة تكليفه بها كمدة عمل فعلية يقضيها بكاملها فى خدمة الجهة المكلف بها - مساءلته عن انقطاعه مدة التكليف واخفاء واقعة انه مكلف عند التحاقه بالعمل بالشركة - الحكم فى الطعن بالغاء الحكم بفصله من خدمة الادارة العامة للرى ومجازاته بالعقوبة المناسبة .

الحكمة : ومن حيث ان السيد /..... قد كلف للعمل بالادارة العامة لرى المنوفية ولم تنته مدة تكليفه ، فان انقطاعه عن العمل بهذه الجهة مهما طال ، لا يفصم رابطة العلاقة الوظيفية التي تربطه بها وتجعله من عداد العاملين بها ، الامر الذى لا يغير من قيامه واستمراره انه ارتبط بصورة مخالفة للقانون بعلاقة عمل بشركة اطلس العامة للمقاولات ، لان هذه الرابطة التي بنيت على غش من جانبها واجبة الاهدار قاتونا لاعتباره مازال مكلفا بخدمة الادارة العامة لرى المنوفية الى ان تنقضى مدة تكليفه بها كمدة عمل

فعلية يقضيها بكاملها في خدمة الجهة للمكلف للعمل بها وذلك مع مسألته عما ثبت في حقه من مخالفات الانقطاع عن العمل بهذه الجهة والتحاقه بالعمل بشركة اطلس رغم عدم انقضاء مدة تكليفه مع اخفائه واقعة انه مهندس مكلف عند اتخاذ اجراءات التحاقه بتلك الشركة . ويتعين لذلك الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه ومجازاة المحال بمخصم اجر شهرين من راتبه.

( طعن ٩٧٢ لسنة ٣٠ ق ١٩٨٨/٢/٢٧ )

رابعاً : الاختبار المقرر في المادة ٢٢

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

يخضع له المكلف كما

يخضع له المعين

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ : يخضع المكلف للاختبار لمدة ستة اشهر وفقاً لحكم المادة ٢٢

من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الفتوى : مفاد المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يخضع للمعينين لأول مرة للاختبار لمدة ستة

أشهر وسريان هذا الحكم ايضاً على المكلفين ، ومودى المادة ٧٠ مكرر من

القانون المشار اليه والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ عدم جواز منح

العامل او العاملة اجازة خاصة لمراقبة الزوج طوال فترة الاختبار .

( ملف رقم ٣٢٠/٦/٨٦ بجلسة ١٠/٢٣/١٩٨٥ )

خامسا : المكلفون بالصفة العسكرية

لا يستحقون طبقا لقانون التبعة العامة

لحوافز الانتاج التى تصرف لاقرائهم

فى جهات عملهم الاصلية

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ : عدم استحقاق المكلفين بالصفة العسكرية طبقا لقانون التبعة

العامة لحوافز الانتاج التى تصرف لاقرائهم فى جهات عملهم الاصلية .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى

والتشريع بمجلسها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤ فاستعرضت المادة السابعة عشر

من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التبعة العامة المعدل بالقانون رقم ١٨

لسنة ١٩٧٢ التى نصت على ان " يتقاضى من يستدعى او يكلف او يندب

بالصفة المدنية او العسكرية بالتطبيق لاحكام هذا القانون من العاملين

بالوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات

العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مرتبه او اجره من الجهة التى يستدعى او

يكلف او يندب للعمل فيها ويكون المرتب او الاجر مساويا لما يحصل عليه

العامل من جهة عمله الاصلية من المرتبات والاجور والبدلات والعلاوات التى لها

صفة الدوام قبل استدعائه او تكليفه .

ومع ذلك تتحمل جهات العمل الاصلية بهذا المرتب او الاجر على هذه

الصورة اذا كان الاستدعاء او التكليف او الندب لوزارة الحربية والفروع التابعة

لها وكان ذلك اثناء فترات اعلان التبعة او الطوارئ ..... " .

ومفاد ذلك ان المشرع حدد ما يتقاضاه المستدعى او المكلف او المتدب

بالصفة المدنية او العسكرية وفقا لاحكام قانون التبعة العامة المشار اليه واستلزم

ان يكون المرتب او الاجر مساويا لما كان يحصل عليه العامل من جهة عمله  
الاصلية من المرتبات والاجور والبدلات والعلاوات التى لها صفة الدوام ومن  
ثم يكون المشرع قد حدد ملول الاجر فى مجال قانون التعبئة العامة بانه  
المرتبات والعلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام دون اشارة الى حوافز  
الانتاج وهو ذات النهج الذى سار عليه فى قانون الخدمة العسكرية والوطنية  
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ فقبل هذا  
التعديل كان المشرع يستلزم فى المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥  
لاحتفاظ المخدم والمستدعى لخدمة القوات المسلحة للعلاوات والبدلات التى  
كانوا يستحقونها فى جهات عملهم شرطان : اولهما - ان تكون لها صفة  
الدوام . - ثانيهما - ان يكون قد حصل عليها قبل استدعائه ثم اضاف المشرع  
بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ الى تلك الحقوق مكافآت وحوافز الانتاج التى  
يحصل عليها زملاؤهم بغير ان يشترط لهما صفة الدوام او سبق الحصول عليهما  
وتوسع المشرع فى مسلكه هذا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ فاستبعد شرطى  
الدوام او سبق الحصول على الميزة او الحق بالنسبة لكافة المزايا والحقوق التى  
تضمنتها المادة ٥١ من القانون المذكور وقد انتهج المشرع فى القانون رقم  
١٢٧ لسنة ١٩٨٠ فى شان الخدمة العسكرية السارى ذات النهج اذ بعد ان  
نص فى الفقرة اولا من المادة ٣٣ منه على ان تحسب مدة استدعاء افراد  
الاحتياط اجازى استثنائية بمرتب او اجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة  
بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية  
وللمزايا الاخرى بما فيها العلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام والمقررة فى  
جهات عملهم الاصلية ، نص فى الفقرة رابعا من ذات المادة ان " ... ويمنح  
العاملون المستدعون لخدمة الاحتياط من الجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانيا

وثالثا من هذه المادة مكافآت وحوافز الانتاج بذات النسب التى يحصل عليها زملاؤهم من العاملين الذين يسهمون فى زيادة الانتاج بصفة فعلية وعلى ذلك يكون المشرع فى قانون الخدمة العسكرية والوطنية قد افرد حكما خاصا لحوافز الانتاج لعدم شمول الحكم العام والخاص بالبدلات التى لها صفة الدوام لها ولو كان يشملها هذا الحكم لما كانت هناك حاجة لافراد حكم خاص لها فى عجز الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ سالفه البيان ولما كان المشرع فى قانون التعبئة العامة لم يتهج ذات النهج الذى اعتقه فى قانون الخدمة العسكرية ولم يدرج حوافز الانتاج ضمن المزايا التى يحتفظ بها للمستدعى وفقا لاحكامه واقتصر على منحه المرتب و الاجر والبدلات والعلاوات التى لها صفة الدوام وكانت حوافز الانتاج لايمكن اضافة صفة الدوام عليها لان استحقاقها يتوقف حسبما استقر على ذلك اثناء هذه الجمعية - على تحقيق قدر من الانتاج او الخدمات يفوق معدل الانتاج او مستوى الاداء العادى ، ومن ثم فان للمستدعى او المكلف وفقا لاحكام قانون التعبئة المشار اليه لا يستحق حوافز الانتاج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق المكلفين بالصفة العسكرية طبقا لقانون التعبئة العامة لحوافز الانتاج التى تصرف لاقرائهم فى جهات عملهم الاصلية .

( ملف ١٠٦٣/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ ) .



سادسا : من تخلف عن شرف تأدية

الخدمة العسكرية الانزامية حتى

تجاوز الثلاثين من عمره لايجوز

تكليفه بأداء الخدمة العامة

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ : لايجوز تكليف من تخلف عن شرف تأدية الخدمة العسكرية

الانزامية حتى تجاوز الثلاثين من عمره بأداء الخدمة العامة .

الفتوى : عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٣/١ فاستعرضت المادة (١) من قانون الخدمة العامة للشباب الذى انتهى المراحل التعليمية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ التى تنص على انه " يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية تكليف الشباب من الجنسين الذين اتموا المراحل التعليمية المرحلة الثانوية او اية مرحلة معادلة طبقا للقانون أو مرحلة التعليم فوق المتوسط او مرحلة التعليم العالى من يزيدون على حاجة القوات المسلحة او يتقرر اعفاؤهم من الخدمة العسكرية فى المجالات الاتية .... " .

كما استعرضت المادة (١) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ التى تنص على ان " تفرض الخدمة العسكرية على كل مصرى من الذكور اتم الثامنة عشر من عمره وتفرض الخدمة الوطنية على من اتم الثامنة عشره من الذكور والاناث وذلك كله وفقا للاحكام المقرره فى هذا القانون " . والمادة (٢) من ذات القانون التى تنص على ان " تشمل الخدمة العسكرية والوطنية :

أولا : الخدمة العسكرية الالزامية العاملة ويودعها الذكور فى المنظمات  
الآتية :

أ - القوات المسلحة بفروعها المختلفة .

ب - الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى ...

ج - ككائب الاعمال الوطنيه التى تنشأ بقرار من مجلس الوزراء ويخدم  
بها اللائقون للخدمة العسكرية ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة قبل  
مضى مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى البند اولا من المادة (٣٥) ...

ثانيا : الخدمة فى المنظمات الوطنية ويقصد بها :

أ - اداء الخدمة العامة للذكور والاثاث من الفئات الخاضعة لاحكام  
القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الخدمة للشباب الذى انتهى المراحل  
التعليمية وطبقا لاحكامه .

ب - اداء الخدمة العامة لغير من تقدم ذكرهم فى البند السابق من الفئة  
المنصوص عليها فى المادة (٥) وذلك وفقا للشروط والايوضاع التى يصدر بها  
قرار من رئيس مجلس الوزراء والمادة (٥) من القانون المذكور التى تنص على ان  
" يطلب للخدمة الوطنيه المنصوص عليها فى الفقرة (ب) من البند ثانيا من  
المادة (٢) الافراد الذكور الزائلون على حاجة القوات المسلحة وذلك بعد  
مضى مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى البند اولا من المادة ٣٥ من هذا  
القانون والمادة ٧ منه التى تنص على ان " يعفى من الخدمة العسكرية والوطنيه  
نهائيا ..... ثانيا : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنيه مؤقتا ..... "   
والمادة ٣٥ التى تنص على ان " يوضع تحت الطلب لمواجهة حاجة القوات  
للمسلحة لمدة ثلاث سنوات الافراد الاتى يياتهم : (١) الافراد الذين لم يطلبوا  
بعد استكمال حاجة المنظمات المنصوص عليها فى البند ( اولا ) من المادة (٢)

حتى نهاية سنة التجنيد . (٢) الافراد الذين طلبوا خلال سنة التجنيد ووضعوا تحت الطلب زيادة عن الحاجة وتحسب مدة الثلاث سنوات من تاريخ وضعهم تحت الطلب ... " والمادة ٣٦ التي تنص على انه " لا يجوز ان يطلب للخدمة العسكرية من اتم الثلاثين من عمره ويستثنى من ذلك طلبة كليات الجامعة الازهرية المشار اليهم .. " واخيرا تنص المادة ٤٩ على انه " مع عدم الاخلال بحكم المادة ٣٦ يعاقب كل متخلف عن مرحلة الفحص او التجنيد جاوزت سنة الثلاثين او الحادية والثلاثين حسب الاحوال بالحبس مدة ... وغرامة .... او باحدى هاتين العقوبتين " .

واستظهرت الجمعية من النصوص لمقدمة ان المشرع فى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فرض على كل مصرى من الذكور اتم الثامنة عشرة من عمره اداء الخدمة العسكرية ، وعلى من اتم الثامنة عشرة من الذكور والاناث اداء الخدمة الوطنية . وقد اوضح فى المادة (٢) منه تأدية الخدمة العسكرية الالزامية للذكور تكون اما فى القوات المسلحة بفروعها المختلفة او الشرطة والهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى او كسائب الاعمال الوطنية التى تنشأ بقرار من مجلس الوزراء . وان المقصود بالخدمة فى المنظمات الوطنية هو ان يودى الشباب من الجنسين الخدمة العامة طبقا للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه والذي تسرى احكامه على الذكور ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة او ممن يقرر اعفاؤهم من الخدمة العسكرية كما يودى الخدمة العامة الافراد الزائدون على حاجة القوات المسلحة من الفئات المشار اليها فى البند اولا من المادة ٣٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وذلك بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ وضعهم تحت الطلب ووفقا للشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء وقد بين للشرع فى

المادة ٧ من ذات القانون احوال الاعفاء من اداء الخدمة العسكرية والوطنية ونص في المادتين ٣٦ و ٤٩ على انه لا يجوز ان يطلب للخدمة العسكرية - فى الظروف العادية - من اتم الثلاثين من عمره او الحادية والثلاثين بالنسبة لطلبة الجامعة الازهرية بمراعاة الضوابط المقررة بشأنهم . هذا ويعاقب كل من تخلف عن مرحلة الفحص او التجنيد من تجاوزت سنه الثلاثين او الحادية والثلاثين حسب الاحوال بالعقوبات المقررة فى المادة (٤٩) .

و بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / ..... المعروضة -  
يبين انه قد تخلف عن شرف تأدية الخدمة العسكرية الالزامية حتى تجاوز الثلاثين من عمره وهى السن التى لايجوز طلب من اتمها لاداء هذه الخدمة - فى الظروف العادية - باستثناء طلبة الجامعة الازهرية والمذكور ليس من بينهم .  
فأحيل الى المحاكمة العسكرية لمعاقبته . ولما كان المخاطبون بأداء الخدمة العامة من المذكور الا افراد المحددون على سبيل الحصر الذين ينطبق عليهم وصف الزائدين على حاجة القوات المسلحة او ممن يتقرر افاؤهم من اداء الخدمة العسكرية - كما سلف البيان - والمتخلف عن التجنيد الى السن التى لا يطلب بعدها لاداء الخدمة العسكرية لايتنمى الى احدى هاتين الفئتين . ومن ثم فلا يجوز تكليف السيدالمذكور بأداء الخدمة العامة ولا وجه لقياس حالته على وضع الزائدين على حاجة القوات المسلحة فى مجال تأدية الخدمة المذكورة لمخالفه ذلك صريح نص المادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .  
لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تكليف المعروضة حالته بأداء الخدمة العامة .

( ملف رقم ٣٩٥/٦/٨٦ فى ١/٣/١٩٨٩ )

## الفصل الثاني

تكليف المهندسين فى ظل

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦

أولا - خدمة المهندس المكلف تنتهى

بقوة القانون بمجرد الامتناع عن

العمل بعد مضى الست سنوات

قاعدة قم (١٠٥)

ابداً : الزم المشرع المهندسين المكلفين والمعينين بالحكومة والقطاع العام وقت العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ القيام بأعباء وظائفهم وعدم الامتناع عن اداؤها لمدة حددها بست سنوات تبدأ من تاريخ استلام العمل مالم تنته خدمتهم لاحد الاسباب التى حددها القانون - اطلق المشرع للمكلفين بعد القضاء مدة السنوات الست الحق فى الامتناع عن اداء اعمال الوظيفة - لم يتطلب المشرع موافقة جهة العمل لانتهاء الخدمة فى هذه الحالة ومؤدى ذلك ان خدمة المهندس المكلف تنتهى بقوة القانون بمجرد الامتناع عن العمل بعد مضى مدة الست سنوات - القرار الذى يصدر بعد ذلك لا يعدو ان يكون اجراء كاشفا لمركز قانونى تحقق فعلا نتيجة امتناع المهندس عن اداء اعمال وظيفته وليس منشئا له - لا وجه للرجوع بالنسبة للمهندسين المكلفين للقيود الواردة بقانونى العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالقطاع العام - واساس ذلك ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ اورد حكما مغايرا يتعين اعماله فى النطاق الذى ورد فيه .

الحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على ان المعنى المتبادر من حكم المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن المهندسين خريجي

الجامعات والمعاهد المصرية التى تنص على انه يحظر على المهندسين المشار اليهم فى المادة الاولى الامتناع عن تأدية اعمال وظائفهم لمدة ست سنوات تبدأ من تاريخ استلامهم العمل ما لم تنته خدمتهم باحد الاسباب المنصوص عليها فى المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالدولة والمادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة او ضمنية فتعتبر كأن لم تكن .

ومع ذلك يجوز للوزير المختص او من يفوضه فى ذلك قبول الاستقالة اذا وجد من الاسباب ما يبرر ذلك . ويسرى الحكم للتقدم على المهندسين المعينين والمكلفين بأجهزة الحكومة والقطاع العام وقت العمل بهذا القانون وهو ان المشرع ارتأى الزام المهندسين المكلفين والمعينين بالحكومة والقطاع العام وقت العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ القيام بأعباء وظائفهم وعدم جواز الامتناع عن اداء واجباتهم لمدة حددها بست سنوات فقط تبدأ من تاريخ استلامهم العمل ما لم تنته خدمتهم لاحد الاسباب التى عينها القانون واطلق لهم بذلك بعد انقضاء هذه السنوات الست الحق فى الامتناع عن اعمال وظائفهم واذا أباح المشرع على ماتقدم للمهندسين الحق فى الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم بعد انقضاء السنوات الست المشار اليها ودون تطلب موافقة جهة العمل وكانت اباحة الامتناع عن اداء اعباء الوظيفة باطلاق ليست فحسب وجها من اوجه انتهاء الخدمة وصورة من صورها وانما هى ايضا اثر من اثار انتهاء الخدمة وفرع منه يرتبطان معا ارتباط النتيجة بالسبب فان مؤدى ذلك ولازمه اعتبار خدمة هؤلاء المهندسين متهمية حتما وبقوة القانون بمجرد امتناعهم عن العمل ، ولا يقتضى الامر والحال كذلك صدور قرار من

السلطة الرئاسية التي يتبعها المهندس بانتهاء خدمته اذ لايعلو مثل هذا القرار في حالة صدوره ان يكون اجراء تنفيذيا كاشفا لمرکز قانوني تحقق فعلا نتيجة امتناع المهندس عن اداء اعمال وظيفته وليس منشئا لها . وتحرر المهندس المكلف من الخدمة على هذا النحو والذي لم يعد مقصورا عليه بل ويتعداه الى المهندس المعين التزاما بحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ المنوه عنه - يتأبى مع اى قيد يضيق مع نطاقه ويحد من اطلاقه . وبهذه المثابة لايسوغ الرجوع بالنسبة للمهندسين الى القيود التي نص عليها قانون العاملين المدنيين بالدولة ، او قانون العاملين بالقطاع العام فى شأن قبول الاستقالة صريحة كانت او ضمنية طالما ان قانونهم الخاص قد رتب لهم مراكز قانونية خاصة بهم مغايرة لتلك التي نصت عليها نظم العاملين . ولو كان المشرع قد اتجهت ارادته الى غير ذلك لاكتفى بالنص على سريان القواعد العامة الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة او بالقطاع العام حسب الاحوال على المهندسين بعد انقضاء ست سنوات على خدمتهم .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكان الثابت على ماسلف الاشارة اليه ان المهندس ..... كان قد كلف بالعمل فى الادارة العامة لمشروعات التوسع الزراعى واستلم عمله بها من ١٩٧٢/٢/٢١ وظل يعمل بها - بمراعاة اعتبار مدة تجنيده التي بدأت فى ١٩٧٥/١٠/٣٠ وانتهت بعودته الى العمل فى ١٩٧٩/٣/١ محسوبة فى مدة التكليف اعمالا لما سبق ايضاحه فيما تقدم حتى تاريخ انقطاعه عن عمله اعتبارا من ١٩٧٩/٦/١ ، ومن ثم كان تاريخ انقطاعه عن العمل وتقدمه باستقالته من المخاطبين باحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . واذا كان قد اتم فى الخدمة على النحو المبين مدة تزيد على ست سنوات حين انقطع عن ممارسته عمله وتقدمه باستقالته فانه

بذلك يكون قد افصح عن رغبته فى عدم الاستمرار فى الخدمة وبالتالي تعتبر خدمته منتهية على التفصيل السابق بحكم القانون اعتبارا من تاريخ انقطاعه وبالتالي لا يشكل هذا الانقطاع ثمة مخالفة يمكن مساءلته عنها . وبناء على ذلك تكون المخالفة المنسوبة اليه غير قائمة على اساس سليم من الواقع والقانون مما يتعين معه براءته منها واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وانتهى الى ادانته عن المخالفة المذكورة وقضى بمجازاته بالفصل من الخدمة فانه يكون قد خالف القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله .

ومن حيث انه ولعن كان المهندس / ..... قد ارتضى الحكم المطعون فيه ولم يطعن عليه وكان الطعن المائل قد اقامته النيابة الادارية وطلبت فيه مجازاته بعقوبة اخرى غير الفصل تأسيسا على ان المخالفة المنسوبة اليه ثابتة فى حقه ، الا انه وقد تبين - حسبما سلف البيان - براءة المذكور من تلك المخالفة وكانت النيابة الادارية تمثل المصلحة العامة لا مصلحتها الخاصة ومن المصلحة العامة الا تحكم على برئ فانه يتعين من ثم الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه وببراءة المخالف مما نسب اليه اهتداء بحكم المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بانه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فاللمحكمة ان تؤيد الحكم او تلغيه او تعدله سواء ضد المتهم او لمصلحته ولا مجال للاحتجاج فى هذا الشأن بما تقضى به القاعدة العامة من ان الطاعن لا يضار بطعنه ذلك لأن القاعدة الاجرائية وضعت اصلا لرعاية الصوالح الخاصة ، اما فى المحاكمات الجنائية حيث تمثل النيابة العامة المصلحة العامة فقد اتجه القضاء الجنائى وتبعه المشرع الى ان استئناف النيابة العامة يفيد منه المتهم لان - المصلحة العامة التى تقوم عليها النيابة العامة تقتضى براءة البرئ لا ادانته ظلما - ولما كان التماثل بين المحاكمة الجنائية والمحاكمة التأديبية ظاهر وجلى باعتبار ان



كلا منهما يطبق شريعة العقاب سواء في مجال المجتمع بأسره او في المجال الوظيفي وحده فان مقتضى ذلك ان اجراءات المحاكمات التأديبية تكون اكثر اتساقا مع الاجراءات الجنائية ، ويتعين بهذه للثابة الاهتباء بها فيما لايتعارض والنصوص القانونية التي تحكم المحاكمات التأديبية وتفرعها على ذلك قضت المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهى بصدد تنظيم الطعن فى الاحكام التأديبية بطريق التماس اعادة النظر بان يكون ذلك فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية او قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لايتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة امام هذه المحاكم فالاحالة على قانون الاجراءات الجنائية على هذا النحو بالنسبة لاحكام المحاكم التأديبية ليس استثناء خاصا باحوال التماس اعادة النظر وإنما هو فى الواقع من الامر تطبيق وتأكيد لبدأ الرجوع لقانون الاجراءات الجنائية فيما لايتعارض مع طبيعة المنازعة التأديبية .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكانت افادة العامل من طعن النيابة الادارية لا يتصادم فحسب مع ثمة نص من القانون وإنما يتفق ايضا مع طبيعة المحاكمات التأديبية باعتبار ان النيابة الادارية يحكم القانون هى القوامة على الدعوى التأديبية وجوهر رسالتها هو تحقيق المصلحة العامة باظهار الحق والامتنال له وليس مجرد السعى لادانة برئ ، فان اعمال هذه القاعدة يكون امرا واجبا تحقيقا للمصلحة العامة . وغنى عن البيان ان العامل المتهم لايفقد فحسب من طعن النيابة الادارية فى الحكم وإنما يفقد ايضا من طعن السلطات الادارية التى عينها قانون مجلس الدولة المشار اليه فى المادة ٢٢ منه لان هذه السلطات وقد حولها القانون الاختصاص بالطعن فى احكام المحاكم التأديبية بجانب النيابة الادارية لامتلاك من للزايا والحقوق اكثر مما تملكه النيابة الادارية

التي ناط بها القانون اساسا مباشرة الدعوى التأديبية من بدء التحقيق فيها الى الطعن في الاحكام الصادرة فيها من المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فانه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالقاء الحكم للطعون فيه وبرائة للطعون ضده مما نسب اليه .

( طعن ٨٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٩ )

( و طعن ٤٩٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢ )

( طعن ٩٥٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨ )

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ : المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن المهندسين المصريين عرّجى الجامعات والمعاهد المصرية - الزم المشرع المهندسين المكلفين والمعينين بالحكومة والقطاع العام وقت العمل بهذا القانون القيام بأعباء ووظائفهم وعدم جواز الامتناع عن اداء واجباتهم لمدة حددها المشرع بست سنوات فقط تبدأ من تاريخ استلامهم العمل مالم تنته خدمتهم لاحد الاسباب التي عينها القانون - بعد مضي الست سنوات المذكورة يكون لهؤلاء المهندسين الحق والحرية في اداء اعمالهم والاستمرار في وظائفهم او في الامتناع عن اعباء الوظيفة - دون تطلب موافقة جهة العمل - تعد اباحة الامتناع عن اعباء الوظيفة وجها من اوجه انتهاء الخدمة وايضا اثر من اثار انتهاء الخدمة وفرع منه - مؤدى ذلك هو اعتبار خدمة هؤلاء المهندسين منتهية بقوة القانون بمجرد امتناعهم عن العمل - لا يقتضى ذلك صدور قرار من السلطة الرئاسية التي يتبعها المهندس بانتهاء خدمته - لا يعدو هذا القرار في حالة صدوره ان يكون اجراء تنفيذا كاشفا لمركز

قانوني تحقق فعلا وليس منشأ له - هذا المركز هو انتهاء مدة التكليف وعدم الاستمرار في شغل الوظيفة بناء على رغبة المكلف .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة الطاعن صدور قرار محافظ الفيوم رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧١ بتكليفه للعمل بمجلس مدينة سنورس اعتبارا من ١٩٧١/٤/٢٤ طبقا للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين المدنيين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية ثم تقدم بطلب لظروفه العائلية والشخصية لتحويل تكليفه من محافظة الفيوم الى محافظة اسيوط مع طلب تسوية حالته ومنحه علاوات وتطبيق القانون رقم ١١ لسنة ٧٥ على حالته لانه قد سويت حالات زملاء المكلفين بعده وصدر قرار محافظ الفيوم رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٥ بانتهاء تكليف الطاعن اعتبارا من اليوم التالي لاختلاء طرفه لتكليفه للعمل بمحافظة اسيوط واستلم العمل بمجلس مدينة اسيوط في ١٥/٦/١٩٧٥ وتقدم بطلب الاستقالة تضمن انه لم يعين في درجة رغم انه سبق تعيينه وتسوية حالة غيره من المكلفين وكان قد تقدم بشكوى في ١٢/٥/١٩٧٦ بتسوية حالته على الدرجة الثالثة مع منحه ثلاث علاوات دورية تصدر بقرار سكرتير عام محافظة اسيوط رقم ١٨٣٨ لسنة ٧٦ بوضع الطاعن على الدرجة السابعة التخصصية العالية بالمجلس اعتبارا من ٢٤/٤/٧١ وتدرج مرتبه من تاريخ تكليفه من ٤/٤/٧١ الى ان بلغ السادسة بحرتب ٢٩٥٠٠ من ١/٥/٧٥ طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع صرف الفروق من ٢٦/٧/٧٦ ثم صدر القرار ٣٥٦ لسنة ١٩٧٧ بمنحه علاوة دورية وعلاوة اضافية بلغ بها مرتبه ٣٢٥٠٠ من ١/١/١٩٧٧ ثم منح علاوة دورية بالقرار ٢٩٧ لسنة ١٩٧٨ فصار مرتبه ٣٤٥٠٠ من ١/١/١٩٧٨ ونقل بالقرار رقم ١٦٢٥ لسنة ١٩٧٨ الى الثالثة ٣٦٠٠٠

شهريا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ومنح علاوة ٢ ج فاصبح مرتبه ٣٨ جنيه من ١٩٧٨/١/١ بالقرار (٢٠٠) لسنة ١٩٧٨ وبلغ مرتبه بالقرار ١٠٥ لسنة ٨٠ بعد منحه علاوة دورية (٤٠) جنيه من ١٩٨٠/١/١ ثم بلغ مرتبه ٦٢ جنيه بالقرار ١٢٨٥ لسنة ١٩٨١ وتقدم باستقالته من العمل فى ١٩٨٤/٨/٢٨ وانقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٤/٩/٢ فأعطر على عمل اقامته بحفظ طلب الاستقالة وكان قد سبق اخطاره فى ١٩٨٤/٨/٣٠ بالاستمرار فى العمل لحين البت فيها وقد احيل للتحقيق فى ١٩٨٤/١٢/١٨ .

وحيث ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن المهندسين المصريين يخرجى الجامعات والمعاهد المصرية قد نص فى المادة الثالثة منه على ان يحظر على المهندسين المشار اليهم فى المادة الاولى الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم لمدة ست سنوات تبدأ من تاريخ استلامهم العمل ما لم تنته خدمتهم باحد الاسباب المنصوص عليها فى المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وذلك فيما عدا الاستقالة سواء اكانت صريحة او ضمنية فتعتبر كان لم تكن . ومع ذلك يجوز للوزير المختص او من يفوضه فى ذلك قبول الاستقالة اذا وجد من الاسباب ما يبرر ذلك ويسرى الحكم المتقدم على المهندسين المعينين والمكلفين باجهزة الحكومة والقطاع العام وقت العمل باحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ والمستفاد من هذا النص ان المشرع ارتأى الزام المهندسين المكلفين والمعينين بالحكومة والقطاع العام وقت العمل بالقانون المذكور القيام باعباء وظائفهم وعدم جواز الامتناع عن اداء واجباتهم لمدة حددها القانون بست سنوات فقط تبدأ من

تاريخ استلامهم العمل ما لم تنته خدمتهم لاحد الاسباب التى عينها القانون واطلق لهم بذلك بعد انقضاء هذه السنوات الست الحق والحرية فى اداء اعمالهم والاستمرار فى وظائفهم او فى الامتناع عن اعمال وظائفهم واذا اباح المشرع لهم ذلك دون تطلب موافقة جهة العمل وكانت اباحة الامتناع عن اعباء الوظيفة باطلاق فحسب وجها من اوجه انتهاء الخدمة وصورة من صورها وانما هى ايضا اثر من اثار انتهاء الخدمة وفرع منه يرتبطان معا ارتباط النتيجة بالسبب فان مؤدى ذلك ولازمه اعتبار خدمة هؤلاء للمهندسين متتهية حتما وبقوة القانون، مجرد امتناعهم عن العمل ولا يقتضى الامر والحال كذلك صدور قرار من السلطة الرئاسية التى يتبعها المهندس بانتهاء خدمته اذ لا يعدو مثل هذا القرار فى حالة صدوره ان يكون اجراء تنفيذيا كاشفا لمركز قانونى تحقق فعلا نتيجة امتناع المهندس عن اداء اعمال وظيفته وليس منشأ له وهذا للمركز القانونى هو انتهاء مدة التكليف وعدم الاستمرار فى شغل الوظيفة بناء على رغبة المكلف .

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم وعلى ان الثابت من الأوراق ان الطاعن على نحو ماسبق ايضا ح كان من المخاطبين باحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ قد اتم فى الخدمة مدة تزيد على ست سنوات واستمر بناء على طلبه ورغبته فى الخدمة حيث عين على درجة ومحت تسوية حالته منذ تكليفه سنة ١٩٧١ وتدرج اجره بالعلاوات والزيادات المقررة ومن ثم فانه حين انقطع عن عمله فى ١٩٨٤/٩/٢ بعد ان سبق تقديمه لاستقالته من العمل فى ١٩٨٤/٨/٢٨ واخطر بالاستمرار فى اداء العمل وبرفض هذه الاستقالة فانه بذلك يكون قد افصح عن رغبته فى عدم الاستمرار فى الخدمة بعد سنوات من انتهاء المدة القانونية لتكليفه وبعد ان تغير مركزه القانونى الى عامل معين غير

مكلف بالخدمة وبالتالي لا تعتبر منتهية بحكم القانون اعتباراً من تاريخ انقطاعه  
اذ قد تم اخطاره بالاستمرار فى عمله لحين البت فى قبول استقالته كما ابلغ  
بمقبط هذه الاستقالة خلال الثلاثين يوماً لتلقيها وقبل اعتبارها مقبولة وفقاً  
لنص المادة ٩٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٨ ومن ثم فانه لاشك فى انه وقد ثبت انقطاعه عن العمل من ٨٤/٩/٢  
حتى ٨٤/١/٢٦ بدون مسوغ او مرور قانونى فى انه يشكل هذا الانقطاع  
مخالفة تأديبية تعين مسالة الطاعن عنها وبناء على ذلك تكون المخالفة المنسوبة  
اليه قائمة على اساس سليم من الواقع والقانون ويتعين لذلك الحكم بمحازاته  
الجزاء المناسب عنها .

وحيث ان الحكم الطعين اذ قضى بعقابه بالفصل رغم الظروف التى  
احاطت بانقطاع الطاعن وهى ابداءه رغبته الصريحة لجهة الادارة التى يتبعها  
سلفاً فى الاستقالة من الخدمة بعد ان قضى فى الخدمة بها فترة طويلة قبل ان  
تسوى حالته الوظيفية وفقاً للقانون كعامل معين بعد انتهاء تكليفه وذلك رغم  
تكرار شكاوى الطاعن مطالبا بحقوقه واذ التفت هذا الحكم فى ذات الوقت  
كذلك عن حاجة العمل التى دعت مجلس المدينة التابع له الطاعن الى التمسك  
به وعدم قبول استقالته فانه يكون قد اوقع بالطاعن العقوبة التأديبية القصوى  
ودون مسوغ من الظروف الموضوعية لما ثبت قبله وللصالح العام الامر الذى  
يجعل الحكم الطعين مشوباً بالغلو عندما قضى بمحازاة الطاعن بالفصل من  
الخدمة ومن ثم فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه ويتعين  
لذلك الحكم بالقائه وتوقيع العقوبة التأديبية المناسبة على الطاعن لما ثبت قبله  
والتي تجعلها المحكمة بمنصم شهرين من اجره .

( طعن ٢٧٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٩/١٠ )

وبالتالى يخضع للمعقوبات التأديبية التى تسرى على العاملين الموجودين فى الخدمة ، طالما لم تنته خدمته قانونا .

ومن حيث ان المطعون ضده مهندس مكلف ، تسلم العمل فى ١٩٧٥/٥/٢٨ ، وعين على درجة ، ومنح اجازة خاصة بدون مرتب لمدة اربع سنوات حتى ١٩٨٠/١٠/٣١ ، الا انه لم يعد الى العمل بعدها اعتبارا من ١٩٨٠/١١/١ ، وهو تاريخ يسبق قضاءه ست سنوات فعلا وحكما محسوبة من تاريخ استلامه العمل وبذا يعتبر منقطعا عن العمل دون سند قانونى اعتبارا من ١٩٨٠/١١/١ ، الامر الذى يوقف سريان مدة الست سنوات التى يجب قضاؤها فى التكليف ويشكل فى الوقت ذاته جريمة تأديبية فى حقه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب واعتبر خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه ونفى عنه بالتالى وجه المخالفة عن هذا الانقطاع ، رغم وقوعه قبل قضاء الست سنوات المشار اليها ، ومن ثم فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون على نحو يوجب الحكم بالغائه .

ومن حيث ان المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده ناتجة فى حقه وتأكيد ذلك بما قرره وكيله الذى حضر امام المحكمة التأديبية ، واعترف عنه بالمخالفة ، وعبر عن كراهيته للوظيفة وعدم رغبته فى العودة للعمل ، الامر الذى يقتضى مجازاته بالجزاء المناسب لما بدر منه من انقطاع مؤثم ، وهو ما قدره المحكمة بالفصل من الخدمة .

( طعن ١٥٤٢ لسنة ٢٨ قى جلسة ١٩٨٦/١١/٢٢ )

رابعا : انقطاع المهندس المكلف عن

عمله قبل اكتمال مدة تكليفه

لايعفيه من الالتزام المقرر

عليه قانونا

· قاعدة رقم (١٠٩) ·

المبدأ : يحظر على المهندسين المكلفين وفقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم لمدة ست سنوات كاملة من تاريخ تسلمهم العمل - يجب على المهندسين المكلفين القيام باعمال وظيفتهم بصفة فعلية لمدة ست سنوات من تاريخ تسلمهم العمل - انقطاع المهندس عن عمله قبل اكتمال هذه المدة لايعفيه من الالتزام المقرر عليه قانونا حتى ولو كان قد مضى على تاريخ تسلمه العمل مدة ست سنوات مادام لم يعمل مكلفا خلال المدة الكاملة لتكليفه والا كان امتناع المهندس عن اداء واجب التكليف تحريرا له من اداء هذا الواجب على عكس ما يقضى به القانون .

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ فى شان تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية قد نصت على انه :

" لاجهزة الحكومة والقطاع العام ان تستوفى احتياجاتها من المهندسين خريجي الجامعات المصرية فور تخرجهم طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة او طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام حسب الاحوال " .



كما نصت المادة الثالثة من ذات القانون على انه :

" يحظر على المهندسين المشار اليهم بالمادة الاولى الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم لمدة ست سنوات تبدا من تاريخ تسلمهم العمل ما لم تنته خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها فى المادة (٧٠) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة (٦٤) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة او ضمنية فتعتبر كأن لم تكن . ويسرى الحكم المتقدم على المتقدمين المعينين والمكلفين باجهزة الحكومة والقطاع العام وقت العمل باحكام هذا القانون .

ومن حيث ان الاستفادة من هذه النصوص انه يحظر على المهندسين المكلفين وفقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم لمدة ست سنوات كاملة من تاريخ تسلمهم العمل ، بمعنى انه يتحتم على كل منهم القيام باعمال وظيفته بصفة فعلية لمدة ست سنوات من تاريخ تسلمه العمل ، ومن ثم فان انقطاع المهندس عن عمله قبل اكتمال هذه المدة لايعفيه من الالتزام المقررز عليه قانونا حتى ولو كان قد مضى على تاريخ تسلمه العمل مدة ست سنوات مادام لم يعمل مكلفا خلال المدة الكاملة لتكليفه والا كان امتناع المهندس عن اداء واجب التكليف تحريرا له من اداء هذا الواجب على عكس ما يقضى به القانون وعلى خلاف غايات المشرع ومقاصده من احكامه التى فرضها .

ومن حيث ان الثابت من وقائع النزاع للعروض ان المهندس ... قد تم تكليفه بمقتضى القرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٧٧ للعمل بالهيئة العامة لمياه الشرب - التى حلت محلها الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى - اعتبارا من

١٩٧٦/٧/٣ - تاريخ بدء الدورة التدريبية للمهندسين المكلفين ولمدة ست سنوات من تاريخ استلام العمل لمن لم يحضر الدورة التدريبية ، وقد تسلم المذكور العمل بالهيئة فى ١٩٧٩/٣/٤ وتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ صدر قرارر رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ بمنح للمهندس المذكور ( المطعون ضده ) اجازة خاصة بلون مرتب لمدة سنة اعتبارا من ١٩٩١/٨/٢٧ ، وتم مد مدة الاجازة لسنة ثانية بمقتضى القرار رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٨٢ فى ١٩٨٤/٨/٢٦ ثم مدت الاجازة للسنة الثالثة التى تنتهى فى ١٩٨٤/٨/٢٦ ومنذ انتهاء هذه الاجازة الخاصة بلون مرتب والتى لم يتم تجديدها بعد هذا التاريخ - لم يعد المهندس المذكور لاستلام عمله رغم انذاره بالعودة على عنوانه بالداخل والخارج وازاء ذلك احواله الهيئة التى يعمل فيها للنيابة الادارية التى استدعته للمثول امامها الا انه لم يحضر مما ترتب عليه تقديمه للمحاكمة التأديبية وصدر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان المطعون ضده قد تسلم عمله باعتباره مهندسا مكلفا بالعمل فى الهيئة المشار اليها اعتبارا من ١٩٧٩/٣/٤ وانقطع عن عمله اعتبارا من ١٩٨٤/٨/٢٧ ومن ثم فانه لا يكون قد قام بتأدية عمله المكلف به المدة المنصوص عليها قانونا ، ذلك ان المقصود بمضى ست سنوات من تاريخ تسلم العمل فى مفهوم نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر - هو قيام المهندس فعلا بتأدية اعمال وظيفته طوال الست سنوات المقررة وفاء لواجبه فى اداء مدة التكليف لصالح الوطن حسبما حددها المشرع بنص القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب حين قضى بان مجرد مضى ست سنوات من تاريخ تسلم المطعون ضده عمله تعتبر مدة

خدمته متهمية بقوة القانون وذلك على الرغم من انه لم يؤد عمله طوال هذه الست سنوات ومن ثم قال المحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون اذ قضى بمجازاة المطعون ضده باخذى العقوبات المقررة لمن ترك الخدمة حيث لم تنته قانونا خدمته لعدم اتمامه المدة الملزم قانونا باداء واجبات وظيفته المكلف بها خلالها ، وكان يتختم بمجازاة المطعون ضده باحدى العقوبات الواردة بالقانون لمن هم مازالوا فى الخدمة ، الامر الذى يتعين معه القضاء بالفاء المحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان المخالفة المنسوبة للمهندس ..... ثابتة فى حقه ، اذ انه كلف للعمل لمدة ست سنوات اعتبارا من ١٩٧٩/٣/٤ وانقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٤/٨/٢٨ ولما كان الثابت ايضا من الاوراق ان الجهة التى يعمل بها المهندس المذكور ( المطعون ضده ) قد وافقت على منحه اجازة خاصة بدون مرتب لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١٩٨١/٨/٢٧ حتى ١٩٨٤/٨/٢٧ محال مدة التكليف وازاء ذلك التصرف من جانب الجهة الادارية التى قرر القانون لصالحها مزايا نظام التكليف الذى سبق التنويه عنه فان المحكمة ترى فى ضوء ما تقدم بمجازاة المطعون ضده بمخصم ثلاثة ايام من راتبه .

( طعن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٥/١١ )

ولم نفس المعنى :

( طعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦ )

خامساً : لا يلزم قانونا لاعتبار المهندس

مكلفا ان يصدر فى كل الاحوال

قرار وزارى بذلك

قاعدة رقم ( ١١٠ )

المبدأ : لم يحدد المشرع وسيلة معينة لاحاق المهندسين المكلفين  
بالوظائف فى الحكومة او القطاع العام تاركا لتلك الاجهزة اتباع الوسيلة  
القانونية المناسبة طبقات لنظام العاملين السارى على من يلتحقون بوظائفها  
ومؤدى ذلك انه لا يلزم قانونا لاعتبار المهندس مكلفا ان يصدر فى كل  
الاحوال قرار وزارى بذلك - يجوز لاحاق المهندس المكلف بالوظيفة بموجب  
عقد للعمل لدى جهة ادارية من الجهات التى حددتها المادة الاولى من  
القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ خلال المدة المحددة بقانون التكليف وهى  
ست سنوات .

الحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان الشئون القانونية  
بجهاز تعمير الوادى الجديد ابلغت النيابة الادارية بالكتاب رقم ١١٥ فى  
١٩٨٢/٣/٨ بان الطاعن المعين بعقد عمل بالجهاز اتقطع عن عمله دون اذن  
عقب انتهاء اجازة بدل ايام جمع واعياد فى ١٩٨١/٨/١٣ وارفق بالاوراق  
صورة من عقد العمل المبرم معه والمؤرخ ١٩٨١/٦/١٠ جاء به انه حاصل  
على بكالوريوس الهندسة شعبة مناجم عام ١٩٧٩ وان مدة العقد تبدأ من  
١٩٨١/٦/١٠ وتنتهى فى ١٩٨١/١٢/٣١ وانه يقبل العمل بمكافأة شهرية  
قدرها ٣٣ جنيه مع التزامه بكافة النظم والقواعد الخاصة بواجبات العاملين  
وتجنب الاعمال المحظورة عليهم ، وجاء بالاوراق انه تسلم عمله بالجهاز فى  
١٩٨١/٦/١٧ ووقع اقرارا بقبوله العمل بجهاز تعمير الوادى الجديد لمدة ست

سنوات من تاريخ تسلمه العمل طبقا لاحكام قانون تكليف المهندسين رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ .

ومن حيث ان مقطع النزاع فى الطعن المائل هو ما اذا كان المطعون ضده وقد انقطع عن عمله قد خالف احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية اذ انه بهذا الانقطاع يكون فقط قد خالف ما يوجه عليه العقد المبرم مع الجهاز بضرورة الاخطار برغبته فى انتهاء العقد قبل شهر من الانهاء .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية تنص على انه لاجهزة الحكومة وشركات القطاع العام ان تستوفى احتياجاتها من المهندسين خريجي الجامعات المصرية فور تخرجهم طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة او طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام حسب الاحوال ، ونصت المادة الثالثة منه على ان يحظر على المهندسين المشار اليهم بالمادة الاولى الامتناع عن تادية وظائفهم لمدة ست سنوات تبدا من تاريخ تسليمهم العمل ما لم تنته خدمتهم باحد الاسباب المنصوص عليها فى المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة او ضمنية فتعتبر كأن لم تكن وفى ذلك يجوز للوزير المختص او من يفوضه فى ذلك قبول الاستقالة اذا وجد من الاسباب ما يبرر ذلك ويسرى الحكم المتقدم على المهندسين المعينين والمكلفين باجهزة الحكومة والقطاع العام وقت العمل باحكام هذا القانون .

وحيث انه يبين من تلك الاحكام انه استهدافا من المشرع لتوفير العمالة الفنية المتخصصة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة اباح للجهات القائمة على تنفيذها استيفاء حاجتها من المهندسين المصريين بطريق التكليف وهو لا يختلف عن التعيين العادى فى الوظائف العامة الا فى كونه سيلا استثنائيا لا يسمح للعامل بانهاء خدمته بارادته من خلال الاستقالة الصريحة او الضمنية ولذلك فانه يجوز ان يتم الحاق المكلف بالوظيفة بعقد او بقرار وزارى حيث ان المشرع لم يحدد وسيلة معينة لالحاق المهندسين المكلفين بالوظائف بالحكومة او القطاع العام وترك لتلك الاجهزة اتباع الوسيلة القانونية المناسبة طبقا لنظام العاملين السارى على من يلتحقون بوظائفها وعلى ذلك فانه لا يلزم قانونا لاعتبار المهندس مكلفا ان يصدر فى كل الاحوال قرارر وزارى بذلك فاذا ما تقدم المهندس برغبته على نحو ما هو الحال فى النزاع المائل الى جهة ادارية من الجهات التى حددتها المادة الاولى من القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر راغبا العمل لديها بموجب عقد وذلك خلال المدة المحددة بقانون التكليف وهى ست سنوات فانه يسرى بشأن خدمته فى تلك الجهة الادارية خلال هذه المدة كافة القواعد القانونية التى تسرى على المهندسين المكلفين ويعترب على ذلك انه وقد ردت الجهة الادارية التى يعضى فترة تكليفه بها انه لايرد عليه بعد ذلك التكليف طبقا للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ انف الذكر فى جهة اخرى ما لم ينته هذا التكليف قبل استيفاء مدته التى حددها القانون فى تلك الجهة التى سبق وقبلت اداءه التكليف بها .

ومن حيث انه تاسيسا على ماتقدم فان المطعون ضده يكون معينا فى جهاز تعمير الوادى الجديد باعتباره مهندسا مكلفا بهذا الجهاز طبقا للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فان انقطاعه عن العمل وعدم استكمال مدة

التكليف القانونية المقررة مخالفا لاحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ سالفه الذكر ويتعين مجازاته على هذا الاساس . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد جانب صحيح حكم القانون مما يتعين معه القضاء بالغائه ومجازاة المطعون ضده بالجزاء المناسب لما وقع منه وتقديره المحكمة بخصم شهرين من مرتبه .

وحيث ان الطعن المائل يعفى من الرسوم تطبيقا لاحكام المادة ٩٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .  
( طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦ )

سادسا : أمر التكليف بحمل فى حالة

صدوره بدون تحديد مدة على

انه لمدة سنتين قابلة للتجديد

صراحة أو ضمنا

قاعدة رقم ( ١١١ )

المبدأ : لا يوجد ما يحول دون صدور امر التكليف لمدة سنتين تتجدد

تلقائيا لمدة اخرى مماثلة .

الاحكام : القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أداء التكليف

للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية معدلا بالقانون ٧٤ لسنة

١٩٦٤ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ أن مدة التكليف طبقا لاحكام القانون

رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ سنتان يجوز مدها مدة مماثلة ولم يشترط المشرع ان

يكون لكل مدة تكليف امر مستقل بها ومودى ذلك انه لا يوجد ما يحول دون

صدور امر التكليف لمدة سنتين تتجدد تلقائيا لمدة اخرى مماثلة وامر التكليف

يحمل فى حالة صدوره بدون تحديد مدة على انه لمدة سنتين قابلة للتجديد

صراحة او ضمنا واستهدف المشرع من ذلك تحرير جهة الادارة من المعوقات

الادارية على نحو يكفل حسن سير العمل بالمرافق العامة بتوفير احتياجاتها من

عناصر بشرية مؤهلة تأهيلا علميا معنا .

( طعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨ )



سابعا : حساب مدة الخدمة العسكرية

والوطنيّة اذا اتحدت أو تداخلت مع

مدة التكليف بالنسبة

للمهندسين المكلفين

لقاعدة رقم ( ١١٢ )

المبدأ : حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنيّة اذا اتحدت أو

تداخلت مع مدة التكليف بالنسبة للمهندسين المكلفين .

المحكمة : مفاد المادة (١٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ فى

شان الخدمة العسكرية والوطنيّة ان المشرع قرر للمحند ولمن اتم خدمته الالزامية

اولوية فى التعيين على زملائه المشتركين معه فى ذات مرتبة النجاح وموّد

ذلك حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنيّة اذا اتحدت أو تداخلت مع مدة

التكليف بالنسبة للمهندسين المكلفين .

( طعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٩ )

قاعدة رقم (١١٣) .

المبدأ : تحسب فى مدة التكليف المدة التى يمضيها المهندس المكلف

فى الخدمة العسكرية والوطنيّة اذا اتحدت مع مدة التكليف أو تداخلت

معها .

المحكمة : ومن حيث انه عن المخالفة الثانية المسندة الى الطاعن والمتعلقة

بانقطاعه عن العمل فى غير حدود الاجازات المقررة اعتبارا من ١٩٨٠/٤/٢٦

حتى ١٩٨٥/٩/٨ فبإدّئ ذى بدء فان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد

استمر فى انقطاعه حتى ١٩٨٦/١١/٢٦ اليوم السابق على اعادته للعمل

وأستلامه له فعلا فى ١٩٨٦/١١/٢٧ - فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه

من ان الطاعن قد كلف بالعمل بمجلس مدينة طنطا بالقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠. فى ١٩٧٠/٣/٣ لئذ ستين قابلتين للامتداد مدد اخرى وتسلم عمله فى ١٩٧٥/١/١ الى ان انقطع عن عمله من ١٩٨٠/٤/٢٦ قبل مضى ست سنوات مخالفا بذلك المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٦٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لانقطاعه عن العمل فى غير حدود الاجازات المقررة قانونا - لا يستند الى اساس من القانون وتفصيل ذلك انه قد استقر قضاء هذه المحكمة على ان تحسب فى مدة التكليف المدة التى بمضيها المهندس المكلف فى الخدمة العسكرية والوطنية اذا اتحدت مع هذه التكليف او تداخلت معها .

وحيث انه متى كان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد جند اعتبارا من ١٩٦٩/٩/١٥ واستمر بجندا حتى تاريخ تسريحه من القوات المسلحة وبعدها استلم العمل فى ١٩٧٥/١/١ واثناء فترة تجنيده صدر قرار تكليفه رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ اعتبارا من ١٩٧٠/٣/٣ ومن ثم يعتبر تكليفه متتاليا بقوة القانون بانتهاء ست سنوات خدمة طبقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية - اى اعتبارا من ١٩٧٦/٣/٢ وحيث انه استمر بالخدمة بعد هذا التاريخ حتى تاريخ انقطاعه عن العمل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ ومن ثم فانه لايعتبر من المخاطبين باحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ويخضع لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - ومن حيث انه متى ثبت ذلك فانه يتعين الغاء الحكم المطعون فيه فى هذه الخصوصية ايضا .

( طعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/١/٤ )

### الفصل الثالث

#### تكليف الاطباء والصيدالة واطباء

##### الامتنان وهيئات التمريض

##### والفنيين الصحيين

##### اولا - قرار التكليف ومدته وحدود

##### مشروعته وانقطاع المكلف

##### قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ : يختص وزير الصحة باصدار قرارات تكليف الخاضعين لاحكام القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٤ مدته ستان قابلة للتجديد لمدة اخرى مماثلة - يحظر على المكلفين الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم مابقي التكليف قائما - انقطاع المكلف يعتبر خروجا على مقتضى الواجب الوظيفى يستاهل العقاب المقرر عنم هو لازال فى الخدمة لا العقاب المقرر لمن انتهت خدمته .

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تكليف الاطباء قد نص فى مادته الاولى على انه " يجوز لوزير الصحة تكليف خريجى كلية الطب .... وذلك لمدة ستين .. ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة . ويتم التكليف او تجديده بناءا على طلب الجهة الادارية صاحبة الشأن ، ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما نصت المادة الرابعة على ان " يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لاحكام هذا القانون ويعتبر للمكلف معينا فى الوظيفة التى كلف بالعمل فيها من تاريخ صدور القرار . وعليه ان يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول "

وتقتضى المادة السادسة منه بانه " يتعين على المكلف ان يقوم باعباء وظيفته فترة التكليف . وفى جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف وانتهاء الخدمة بقرار من وزير الصحة " .

ومن حيث أن مؤدى النصوص السابقة ان قرار التكليف يصدر من وزير الصحة لمدة سنتين ويجوز تجديده لمدة اخرى مماثلة بناء على طلب الجهة الادارية صاحبة الشأن ويعتبر المكلف معيناً في الوظيفة للمكلف بها من تاريخ صدور قرار التكليف وحظرت المادة السادسة من القانون المشار اليه على المكلف الامتناع عن تادية اعمال الوظيفة المكلف بها الخاضعة لاحكام هذا القانون ما لم تنته خدمته لاحد الاسباب التى نص عليها فى نظام العاملين فى الجهة المكلف بها وذلك فيما عدا الاستقالة بنوعيتها الصريحة والضمنية فتعسر كأن لم تكن ولا اثر لها .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم انه يحظر على الاطباء المكلفين الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم مابقى التكليف قائماً .

ومن حيث انه وفقاً لصريح نص القانون والحكمة التى تغياها من اصداؤه فانه يتعين أن يسهم المكلف بالفعل بعمله فى خدمة وطنه وامته فترة التكليف كواجب وطنى يشارك به فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد ولا سند من القانون نصاً او روحاً لاعتبار مجرد انقضاء فترة التكليف دون ادائه بالفعل عملاً ممن كلف باعتباره احد التكالييف الوطنيه العامه التى يتحملها سواء طوال مدة التكليف او جزء منها مما ينتهى به التكليف ومن ثم خدمة المكلف قانوناً بحيث يعامل تأديبياً باعتباره خارج الخدمة على النحو الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه اذ مقتضى الانزلاق الى هذا التفسير غير الشديد لنصوص قانون التكليف ان يكون مرد العلاقة بين

المكلف والجهة المكلف فيها إلى إرادة الأخير ان شاء ادى واجبه الوطنى بالعمل فعلا فى خدمتها ، وان لم يشأ انقطع المدة الباقية من مدة التكليف فتنتهى خدمته فيها وهذا بذاته يتناقض بطبيعة علاقة الوظيفة العائنة ويهدر الطبيعة الخاصة لهذه العلاقة عندما تتميز ايضا بقيامها عن طريق التكليف طبقا للقانون .

ومن ثم فان انقطاع الطيب المكلف المطعون ضده فى الطعن المائل وامتناعه عن اداء اعمال وظيفته اعتبارا من ١١/٤/١٩٨٣ - حال ان تكليفه لازال مستمرا حتى تنتهى مدة تكليفه بادائه العمل المكلف به بالفعل لمدة اربع سنوات كاملة هى مدة التكليف ، والتي تبدأ من تاريخ تسلمه عمله فى ٢/٥/١٩٨٠ وتنتهى فى ١/٥/١٩٨٤ - يعتبر وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة خروجاً منه على مقتضى واجبه الوظيفى يستأهل به العقاب المقرر لمن هو مازال فى الخدمة ، لالعقاب المقرر لمن انتهت خدمته ومنها عقوبة الغرامة بمبلغ خمسة وعشرين جنيها التى عاقبت بها المحكمة التأديبية بالحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه وتاويله الامر الذى يتعين معه الغاؤه ، واذا كانت الدعوى قد تهيأت للفصل فيها واستكملت عناصرها ، الامر الذى يمكن معه لهذه المحكمة - وهى بصدد اعمال رقابتها على الحكم الطعين - ان تفصل فيها وتجازى المطعون ضده بعقوبة مناسبة من العقوبات المقررة لمن هم فى الخدمة وليس لمن انتهت خدمتهم . ومن ثم فان المحكمة تقضى بمحازاة المطعون ضده بالخصم من اجرة لمدة شهرين .

( طعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (١١٥)

**المبدأ :** حظر المشرع على الصيادلة المكلفين الامتناع عن تادية اعمال الوظيفة خلال مدة التكليف وهى ستان من تاريخ تسلم العمل - انقطاع الصيدلى عن العمل قبل اكتمال مدة التكليف لايغفيه من الالتزام المفروض عليه باداء العمل خلال مدة التكليف - القول بغير ذلك يهدر غاية المشرع من التكليف - محاكمة الصيدلى تاديبيا - توقيع احدى العقوبات المقررة لمن لايزالون فى الخدمة .

**الحكمه :** ومن حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شان تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والصحيين والفئات الطبية للمعاونه وبالفاء القرار بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان يقضى بان لوزير الصحة تكليف عرجمى كليات الطب والصيدلة ... وذلك لمدة ستين ، ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة . ويتم التكليف وتجديده بناء على طلب الجهة الادارية صاحبة الشان ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى القانون .

وتنص المادة (٦) من القانون المذكور على انه على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته مابقى التكليف ، وفى جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف او انتهاء الخدمة اثناؤه من وزير الصحة .

ومن حيث ان المستفاد من هذه النصوص انه يحظر على الصيادلة المكلفين الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم لمدة ستين كاملتين تيدا من تاريخ تسلمهم العمل بمعنى أنه يتحتم على كل منهم القيام بأعمال وظيفته بصفة فعلية من تاريخ تسلمه العمل ، ومن ثم فان انقطاع الصيدلى عن العمل قبل اكتمال هذه المدة لايغفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا حتى ولو كان قد مضى على

تاريخ تسلمه العمل مدة ستين والا كان امتناع الصيدلي عن اداء واجب التكليف تخفيرا له من اداء هذا الواجب على عكس ما يقضى به نص القانون وعلى خلاف غايات المشرع .

ومن حيث ان الثابت من سياق وقائع الموضوع ان الصيدلي ..... قد كلف للعمل بمنطقة مصر القديمة الطيبة بموجب القرار رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٨٢ وذلك اعتبارا من ١٩٨٢/١/١١ وقد تسلم العمل اعتبارا من ١٩٨٢/١١/١٨ وانقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٣/١/١ ومن ثم فانه لا يكون قد قام بتأدية عمله الوظيفي المدة المحددة بقرار التكليف وفاء لواجبه في القرار مدة التكليف لصالح الوطن حسما حددها المشرع بنص القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب لخلاف هذا المذهب حيث قضى بان مجرد مضي عامين من تاريخ تسليم المتهم عمله تعتبر به خدمته منتهية بحكم القانون ، وذلك على الرغم من انه لم يؤدي عمله سوى لعام واحد ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون اذ قضى بمجازاة المتهم بالعقوبة المقررة لمن ترك الخدمة حيث لم تنته قانونا خدمة الصيدلي المذكور لعدم اتمامه المدة اللازمة باداء واجبات وظيفته المكلف بها خلالها وبالتالي فقد كان يتحتم على المحكمة التاديبية مجازاة المطعون ضده باحدى العقوبات الواردة بالمادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لمن لا يزالون في الخدمة ومن ثم فانه يتعين الغاء الحكم المطعون فيه وانزال حكم القانون الصحيح على الدعوى التاديبية ومن حيث ان المخالفة النسوبة للصيدلي ..... ثابتة في حقه الامر الذي يقتضى وفق ماسلف مجازاته بخمسة شهورين من مرتبه وحيث ان من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها طبقا للمادة (١٨٤) مرافعات ، الا انه حيث

ان البطن المائل طعن فى حكم محكمة تاديبية فانه يعفى من هذه الرسوم تطبيقا للمادة (٩٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام موظفى الدولة .  
( طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ : اجاز المشرع لوزير الصحة تكليف الاطباء لمدة عامين قابلة للتجديد مدة واحدة اخرى مماثلة - لايجوز التكليف ابتداء لمدة اربع سنوات - اساس ذلك ان نصوص التكليف هى نصوص استثنائية لايجوز التوسع فى تفسيرها الى حد الافتات على الحرية الشخصية للمواطن فى العمل المقررة بالدستور - صدور قرار التكليف دون تحديد مدته والاشارة بديابجته الى منشور وزير الصحة بالموافقة على ان تكون مدة التكليف اربعة اعوام - الشر ذلك : يتعين لفصائر القرار الى التكليف لمدة عامين فقط مع استبعاد تطبيق ماورد بالنشور - قضاء المكلف مدة التكليف المبتدأ وهى مدة عامين وانقطاعه دون ان يصلر عند انتهاء المدة قرار صريح بتحديد مدة التكليف لمدة اخرى مماثلة - الانقطاع فى هذه الحالة لايشكل اية مخالفة تاديبية - اساس ذلك : التزام المكلف باعمال وظيفته خيرا عنه ينقضى حتما بالقضاء مدة التكليف . تعتبر مدة خدمته منتهية دون حاجة الى موافقة الجهة الادارية او صدور قرار منها بانتهاء الخدمة - اساس ذلك قرار انهاء الخدمة فى هذه الحالة هو قرار تنفيذى كاشف لمركز قانونى تحقق فعلا .

الحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شان تكليف الاطباء والصيدلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض ينص فى المادة الاولى منه على انه " يجوز لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان والمعاهد والمدارس والبرراكر التى تعد أو تخرج افراد هيئات التمريض



والفنيين الصحيين وغيرهم من الفئات الطبية الفنية المساعدة المتمتعة بمنحسية جمهورية مصر العربية للعمل فى الحكومة او فى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة والوحدات التابعة لها او المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها او القطاع الخاص وذلك لمدة سنتين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة .

ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على انه " يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لاحكام هذا القانون ويعتبر المكلف معينا فى الوظيفة التى كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار

ونصت المادة السابعة من هذا القانون على انه " على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته مابقى التكليف وفى جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف او انتهاء الخدمة اثناءه من وزير الصحة " .

ومن حيث ان التكليف - حسبما جرى عليه قضاء المحكمة - اداة استثنائية للتعين فى الوظائف العامة وفقا لاحكام القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن فاذا تم شغل الوظيفة العامة بهذه الاداة انسحب المركز الشرطى الخاص بالوظيفة على المكلف بجميع التزاماتها ومزاياها فى الحدود التى نصت عليها القوانين المشار اليها طوال مدة التكليف ، وللتكليف نطاقه القانونى الخاص به اذ هو مؤقت بطبيعته وينطوى على مساس بحرية المكلف فى العمل بالزامه بتأدية العمل الذى كلف به دون اعتداد بقبوله او برضاؤه فان امتنع عن تادية واجبات الوظيفة التى كلف بها استهدف للعقوبات الجنائية والادارية المنصوص عليها فى القوانين .

ومن حيث ان التكليف وهو اداة استثنائية للتعين فى الوظائف العامة انما ينطوى على مساس بحرية المكلف فى العمل يفرضه عليه غيرا فانه لايجوز للسسلطة الادارية تكليف الاشخاص الا بناء على نص فى القانون طبقا للمبدأ

الدستورى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من دستور جمهورية مصر العربية والتي نصت على انه " لا يجوز فرض اى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولاداء خدمة عامة وبمقابل عادل ، " كما انه لا يجوز التوسع فى تفسير النصوص القانونية التى تقضى بالتكليف ، اذ لايسوغ التوسع فى تفسير احكام هذا النظام الاستثنائى الى حد الافتئات على الحرية الشخصية للمواطن فى العمل التى هى الاصل الدستورى المقرر الواجب الاحرام ، وانما يتعين على السلطة الادارية الالتزام باحكام النصوص القانونية التى حددت نطاق مدى التكليف دوغما توسع فيها على حساب الحرية الشخصية للمواطنين .

ومن حيث ان المشرع فى للمادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ اجاز لوزير الصحة تكليف خريجي المعاهد والمدارس التى تعد او تخرج افراد هيئات التمريض وذلك لمدة مستين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة ، فانه يتعين على الجهة الادارية الالتزام بالحكم الذى اوردته المشرع فى هذه المادة دون تجاوز او توسع ، واذا اجاز المشرع لوزير الصحة تكليف الخريجين المذكورين لمدة عامين مع جواز تجديد هذه المدة الى مدة واحدة اخرى مماثلة وذلك بطبيعة الحال بعد انتهاء العامين الاولين ، فانه لايجوز لوزير الصحة ان يصدر قرار سواء تنظيميا او فرديا بتكليف الخرجين المشار اليهم منذ البداية لمدة اربعة اعوام اذ يعد هذا القرار مخالفا للقانون ومتجاوز لحدود السلطة المخولة للوزير فى القانون اذ لم يجر هذا القانون للوزير ان يكلف هؤلاء الخرجين منذ البداية لمدة اربعة اعوام وانما اباح له فقط ان يكلفهم لمدة عامين فقط ، ثم اجاز له فقط عند انتهاء هذه المدة ان يجدد التكليف لمدة اخرى مماثلة اذا ما اقتضى الامر ذلك على ضوء مدى الحاجة الى خدمة الخريجين المذكورين فى الحكومة

وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وغيرها من الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ، بحيث يجرى تقدير مدى تلك الحاجة الى خدمة هؤلاء في حينها ، ذلك ان المشرع نص في الفقرة الثانية من المادة الاولى سالفة الاشارة الى انه يتم التكليف او تجديده بناء على طلب الجهة الادارية صاحبة الشأن ووفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وعلى ذلك فيتعين الالتزام بما اورد المشرع في هذا الخصوص سواء من ناحية تحديد مدة التكليف الاولى بعامين ، او صدور قرار جديد بتجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة اذا ما اقتضت الحاجة ذلك وبناء على طلب الجهات الادارية صاحبة الشأن ومن ثم فان صدور اى قرار من السلطة الادارية سواء تنظيمي او فردي بتكليف الخريجين المشار اليهم بداءة لمدة اربعة اعوام انما يعد مخالفا للقانون لتجاوز السلطة المخولة للادارة في هذا الشأن بالتوسعة فيها بالمخالفة لما اوردته القانون من حدود لتلك السلطة في مجال محس حريات المواطنين في العمل والتي هي اصل من الاصول الدستورية والقانونية المقررة .

ومن حيث ان القرار رقم ٦٩٧ لعام ١٩٨٢ الصادر من السيد مدير المديرية للشئون الصحية بتفويض من وزير الصحة بتكليف المطعون ضدها للعمل كممرضة بمستشفى شبرا العام لم ينص على مدة معينة لهذا التكليف ، وانما اشار في ديباجته الى المنشور الصادر من السيد وزير الصحة بالموافقة على ان تكون مدة التكليف اربعة اعوام ، فانه يتعين قصر اثر هذا القرار الى التكليف لمدة عامين فقط وهي المدة المنصوص عليها لاصدار قرارات التكليف المبتدأة في القانون رقم ٢٩ / ١٩٧٤ المشار اليه مع استبعاد تطبيق ماورد في المنشور الصادر من السيد وزير الصحة بان تكون مدة التكليف ابتداء اربعة اعوام لمخالفة ذلك للقانون حسبما سلف .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضدها اكملت مدة التكاليف التي ينصرف اليها قرار تكليفها المبتدأ وهى مدة عامين ثم انقطعت عن العمل بعد اتمام هذه المدة دون ان يصدر عند انتهائها قرار صريح بتحديد مدة تكليفها لمدة اخرى مماثلة على ضوء مدى الحاجة الى خدماتها وبناء على طلب الجهات الادارية صاحبة الشأن حسبما يتطلب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ووفقا لما سلف ذكره فإن انقطاع المطعون ضدها عن العمل بعد انتهاء مدة تكليفها لايشكل اى مخالفة تاديبية تستوجب المساءلة التأديبية واية ذلك ان المشرع نص فى المادة السادسة من القانون رقم ١٩٧٤/٢٩ المشار اليه على انه " على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته مابقى التكليف " . ومن ثم فان الالتزام الواقع على المكلف باداء اعمال وظيفته بمقتضى نظام التكليف جبرا عنه ، ينقضى حتما بانقضاء مدة التكليف فالتكليف باعتباره نظام قانونى استثنائى للتعين فى الوظيفة العامة هو مؤقت بطبيعته واقصى ما يفرضه هذا النظام هو التزام المكلف باداء اعمال وظيفته لمدة التكليف فقط ، فاذا ما انقضت مدة التكليف فلا الزام الى المكلف بالاستمرار فى الوظيفة العامة وانما يكون فى حل منها ولايسوغ اى قيد جديد على حريته الشخصية فى العمل التى هى اصل من الاصول الدستورية والقانونية المقررة حسبما سلف ، ومن ثم فان انقطاه عن العمل فى هذه الحالة لا يعد مخالفة ادارية مستوجبة لمسئولته التأديبية ولكن تعتبر خدمته منتهية فور هذا الانقطاع دون حاجة الى موافقة الجهة الادارية او صدور قرار منها بانتهاء الخدمة اذ لايعدو مثل هذا القرار فى حالة صدوره ان يكون اجراء تنفيذيا كاشفا لمركز قانوني تحقق فعلا بانصراف المكلف عن الوظيفة العامة عند انتهاء مدة تكليفه فيها وليس منشأ له .

وعلى هذا المقتضى فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه وبعد الطعن المائل والذي يستهدف الى اعتبار انقطاع المطعون ضدها عن العمل فى الحالة المعروضة بمثابة مخالفة تاديبية مستوجبة لمسئوليتها التاديبية غير قائم على اساس صحيح من القانون او الواقع مما يتعين معه رفضه موضوعا .

( طعن ٢٢٠٠ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٣/٢/١٩٨٨ )

ثانيا : عدم امتثال المكلف لاداء العمل

المكلف به طوال مدة التكليف

تعرضه لعقوبة جنائية فضلا

عن المؤاخذة التأديبية

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ : لووزير الصحة ان يكلف خريجي الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز المنصوص عليها في المادة (١) المشار اليها للعمل باحدى الجهات الادارية المشار اليها فيها لمدة سنتين قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ استلام العمل - يتعين على المكلف اداء العمل المكلف به طوال مدة التكليف - ان عدم امتثاله لذلك يعرضه لعقوبة جنائية فضلا عن المؤاخذة التأديبية .

الحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تكليف الاطباء والصيدالة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والفنيين الصحيين قد قضى في مادته الاولى بان لووزير الصحة تكليف خريجي الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز المشار اليها فيها للعمل في الحكومة او في وحدات الادارية المحلية او الهيئات العامة والوحدات التابعة لها لمدة سنتين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى ماثلة ، والزمّت المادة الرابعة منه المكلف باستلام العمل المكلف به خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره كما ألزمته المادة السادسة منه بالقيام باعمال الوظيفة المكلف بها ما بقى التكليف ، ومقتضى هذه الاحكام ان لووزير الصحة ان يكلف خريجي الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون سالف الذكر للعمل باحدى الجهات الادارية المشار اليها فيها لمدة سنتين قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ استلام العمل ، وانه

يتعين على المكلف اداء العمل للمكلف به طوال مدة التكليف وان عدم امتثاله لذلك يعرضه لعقوبة جنائية فضلا عن المواخذة التأديبية .

ومن حيث انه متى كان الشايت من الاوراق ان المطعون ضدها قد كلفت - مع اخريات - بالعمل كمرضة بمستشفى الزهراء الجامعى ولمدة ستين بمقتضى الامر التنفيذى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ اعتبارا من ١٠/٣/١٩٨٣ وانها قد تسلمت العمل الذى كلفت به فى ١٧/١٠/١٩٨٣ الا انها لم تستمر فيه المدة المقررة لتكليفها وانقطعت عنه اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ بل انها مثلت امام المحكمة التأديبية بجلسة ١١/٥/١٩٨٧ واقرت بانقطاعها عنه وانصحت عن عزوفها وقررت بانها لاترغب فى العودة له مما يجعل واقعة مخالفتها قرار التكليف ثابتة فى حقها ويتعين من ثم مساللتها عنها .

( طعن ٣٣٨٥ لسنة ٣٣ قى جلسة ١٢/٧/١٩٩١ )

#### قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ : القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تكليف الاطباء والصيدالة وغيرهم من ذوى المهن الطبية والفنيين الصحيين - ايجاز لوزير الصحة بقرار منه تكليف خريجي كليات الطب والصيدالة لمدة ستين ويجوز تجديدها لمدة اخرى ماثلة - على الطبيب المكلف او الصيدلى المكلف ان يتسلم عمله خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول - يحتر المكلف بذلك معينا فى الوظيفة التى كلف للعمل بها فى الجهة التى كلف بها - يتعين اداء اعمال الوظيفة التى عين بها مكلفا وفق قانون نظام العاملين المطبق عليها ، سواء كان هو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة الذى حل محله القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ او كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص

بالعاملين بالقطاع العام والذي حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ -  
تقاعس المكلف عن استلام عمله وتأديته في الجهة التي كلف بها يعتبر في  
نفس الوقت جريمة جنائية وجريمة تأديبية - جواز توقيع الجزاءات التأديبية  
المقررة قانونا في هذا الشأن واختصاص احكام التأديبية وفقا للقانون بتأديبه  
- غير مقبول ان يكون الجزاء التأديبي الاوحد الذي يوقع على المكلف  
المقاعس هو الفصل من الخدمة او انهاء التكليف - جواز توقيع اى عقوبة  
تأديبية مناسبة ادنى من الفصل .

المحكمة : ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان القانون المشار اليه رقم ٢٩  
لسنة ١٩٧٤ - والذي كلف الطاعن وفق احكامه - اجاز لوزير الصحة بقرار  
منه تكليف خريجي كليات الطب وكليات الصيدلة لمدة سنتين ويجوز تمديدھا  
لمدة اخرى ماثلة ويؤخذ من هذه النصوص انه يتعين على الطبيب المكلف او  
الصيدل المكلف وفق احكام هذا القانون ان يتسلم عمله خلال خمسة عشر  
يوما علي الاكثر من تاريخ اخطاره - بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وانه  
يعتبر - طبقا لنص المادة الرابعة منه كذلك - معينا في الوظيفة التي كلف للعمل  
بها كما صرح بذلك المادة الرابعة من القانون المشار اليه في الجهة التي  
كلف بها ويتعين اداء اعمال الوظيفة التي عين بها مكلفا وفق قانون نظام  
العاملين المطبق عليها سواء كان هو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص  
بالعاملين المدنيين بالدولة للعاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلي والذي حل  
محله القانون الحالي المعمول به حاليا وهو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - او  
كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما يتعلق بالعاملين بالقطاع العام والذي  
حل محله حاليا القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ( واللذين اشار اليهما في دياجته  
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ) وذلك بحسب الاحوال .



ومن ثم فلا مقنع لما اشار اليه الطاعن من انه لا يعتبر - بمقتضى قرار تكليفه - من العاملين بالدولة فلا يجوز توقيع عقوبة الخصم من المرتب عليه ، ولا يكون خاضعا لاختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة - على حد ما جاء فى مذكرات دفاع الطاعن . - وحيث انه لامقنع فيما يثيره الطاعن من ان امكانية عقابه او مجازاته عن التخلف والتقاعس عن تنفيذ التكليف الذى صدر اليه انما يكون عن طريق مجازاته جنائيا فقط طبقا لنص المادة الثامنة من قانون التكليف المذكور اذ انه لم يرد نص فى قانون التكليف ان فى الذكر يقضى بذلك كما انه قد جرى قضاء هذه المحكمة على ان مجال الجريمة الجنائية وان كان مستقلا عن مجال الجريمة التأديبية - الا انه فعلا واحدا ما يرتكبه العامل قد يكون فى نفس الوقت جريمة جنائية كما يكون ايضا جريمة تأديبية ، فانه يجازى عنها تأديبيا على استقلال ولا شك ان الحالة الماثلة هى من قبيل ذلك .

ومن حيث انه لامقنع اخيرا فيما يثيره الطاعن من الجزء الاوحد الذى يمكن توقيعه عليه - فى الحالة الماثلة - هو جزء الفصل من الخدمة او انتهاء التكليف اذ ان ذلك فضلا عن انعدام سنده ينطوى على مغالطة قانونية ، اذ ان توقيع عقوبة الفصل على الطاعن فى مثل حالته المعروضة يؤدى ببساطة الى انالته مقصوده وغرضه من التهرب من اداء واجب الخدمة فى وظيفته بطريق التكليف جبرا عنه وفقا للقانون وللمدة المحددة لذلك ومن ثم فلا مشروعية فى توقيع عقوبة الفصل لانحراف العقوبة التأديبية فى هذه الحالة عن غرضها وغايتها الطبيعية اذ بدلا من ردع المتخلف عن التكليف وزجر غيره عن النكوص عن اداء هذا الواجب ، يمكنه من التخلف عن ادائه ومن ثم فان صحيح حكم القانون واعمال اهدافه وغاياته يوجب توقيع جزاء مناسب على من يتقاعس عن اداء واجب التكليف من بين الجزاءات الاخرى غير الفصل ،

والمقصود عليها بالمادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ومنها جزاء خصم شهرين - الذى اصابت المحكمة التأديبية بتوقيعه على الطاعن ولا يؤثر فى سلامة هذا الحكم ان الطاعن لم يتسلم عمله المكلف بعد مما يترتب على ذلك من عدم استحقاقه مرتبا من خلال ادائه عمله فعلا كمكلف ، اذ انه فضلا عن ردع هذا الجزاء لغيره ممن قد يتصورون ان الامتناع عن استلام العمل يترتب عليه فصلهم ويحقق غايتهم الفردية على حساب المصلحة العامة التى دعت الى ان تكليفهم للاسهام بعملهم فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن فان تنفيذ هذا الحكم تتولاه النيابة الادارية والجهة الادارية المختصة سواء من خلال استيفاء قيمة اجر الشهرين من المرتب المقرر للطاعن من وظيفته المكلف بها عند تسلمه عملها او من اية وظيفة عامة يتعين فيها او بوسائل التنفيذ الجبرى الاخرى لصالح الخزانة العامة والجايزة قانونا .

( طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٠ )

ثالثا : يعامل المكلف المنقطع عن

عمله باعتباره بالخدمة منقطعا

عن اداء واجبات وظيفته

ويتعين مجازاته بالعقوبات

المقررة قانونا باعتباره

مازال بالخدمة

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ : القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تكليف الاطباء

والصيادلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والفنيين الصحيين - اذا انقطع

المكلف عن عمله قبل اكمال مدة التكليف بدون مبرر او مقتضى قانوني

لا يكون قد ادى الالتزام القانوني المقرر ويكون بذلك قد خالف احكام

القانون وتخلى عن اداء واجب التكليف وعن مساهمته فى خدمة الوطن

خلال الفترة التى كلف بالخدمة فيها - لانتتهى خدمة المكلف لجرد مضى

مدة التكليف سواء كان ذلك عن تقديمه للمحاكمة التأديبية او عند صدور

الحكم ضده ويعامل تأديبيا باعتباره مكلفا بالخدمة منقطعا عن اداء واجبات

وظيفته ويتعين مجازاته بالعقوبات المقررة قانونا باعتباره ما زال بالخدمة .

٢ المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤

تنص على انه " لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب ..... وذلك لمدة

ستين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة ، ويتم التكليف او تجديده بناء

على طلب الجهة الادارية صاحبة الشأن ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى

هذا القانون " ، ونصت المادة الرابعة على انه " يصدر وزير الصحة قرارات

تكليف الخاضعين لاحكام هذا القانون ويعتبر المكلف معينا فى الوظيفة التى

كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار ، وعليه ان يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ونصت المادة السادسة على انه " على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته ما بقى التكليف ، وفي جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف وانتهاء الخدمة اثناء من وزير الصحة " .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم انه لا يجوز للمطعون ضده باعتباره طبيبا مكلفا الانقطاع عن عمله قبل انتهاء مدة التكليف فذلك لا يعفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا والا كان امتناعه عن أداء اعمال التكليف تحريرا له بارادته وحده عن أداء واجب التكليف على عكس ما يقضى به نص القانون الصادر بناء عليه قرار التكليف وبالتناقض مع الطبيعة القانونية للتكليف بالوظائف العامة والمندول اللفظي واللفوي للتكليف وعلى خلاف غايات المشرع من تقرير التكليف لبعض الطوائف من خريجي الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز الفنية والتي من بينها اسهام هؤلاء الخريجين خلال فترة محددة باداء الاعمال والوظائف التي يكلفون بها مشاركة منهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان المكلف اذا انقطع عن عمله قبل اكتمال مدة التكليف بدون مرور او مقتضى قانوني لا يكون قد ادى الالتزام القانوني المقرر ويكون بذلك قد خالف احكام القانون وتخلى عن أداء واجب التكليف وعن مساهمته فى خدمة الوطن خلال الفترة التي كلف بالخدمة فيها ومن ثم فانه لا يعتبر قد انتهت خدمته بمجرد مضي مدة التكليف سواء كان ذلك عند تقديمه للمحاكم التأديبية او عند صدور الحكم ضده وبناء على ذلك فانه

يعامل تاديبيا باعتباره عاملا مكلفا بالخدمة ومنقطعا عن اداء واجبات وظيفته المكلف بالخدمة فيها ويتعين لذلك مجازاته باحدى العقوبات المقررة قانونا باعتباره مازال بالخدمة ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد جانب صحيح حكم القانون مما يتعين معه القضاء بالغائه ومجازاة المطعون ضده بالجزاء المناسب لما وقع منه وتقدره المحكمة بخضم شهرين من مرتبه .  
( طعن ١٣٧٩ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٨٩/٦/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ : يحتم على المكلف طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ القيام بأعمال الوظيفة المكلف بها بصفة فعلية طوال مدة التكليف الاصلية او التي تجددت - انقطاع المكلف عن عمله قبل اكتمال هذه المدة لايعفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا حتى ولو كانت مدة التكليف قد انقضت عند صدور الحكم التاديبى عليه مادام لم يعمل مكلفا خلال مدة التكليف كاملة والا كان امتناعه عن اداء واجب التكليف تحريرا له من اداء هذا الواجب على عكس مايقضى به القانون .

الحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه قد نصت فى فقرتها الاولى والثانية على ان لوزير الصحة تكليف بحريجي كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان والمعاهد والمدارس والمراكز التى تعد او تخرج افراد هيئات التمريض .... للعمل فى الحكومة او فى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة او للمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها او القطاع الخاص وذلك لمدة سنتين ، ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة ، ويتم التكليف او تجديده بناء على طلب الجهة الادارية صاحبة الشأن ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون .

ونصت المادة الرابعة من ذات القانون على ان يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لاحكام هذا القانون ، ويعتبر المكلف معينا فى الوظيفة التى كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار ، وعليه ان يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اخطاره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ونصت المادة السادسة من القانون المشار اليه على انه على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته مابقى التكليف . وفى جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف او انتهاء الخدمة اثناءه من وزير الصحة .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يتحتم على المكلف طبقا لاحكام لقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه القيام باعمال الوظيفة المكلف بها بصفة فعليه طوال مدة التكليف ( الاصلية او التى جددت لها ) ، وان انقطاع المكلف عن عمله قبل اكتمال هذه المدة لايعفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا حتى ولو كانت مدة التكليف قد انقضت عند صدور الحكم التاديبى عليه مادام لم يعمل مكلفا خلال مدة التكليف كاملة ، والا كان امتناعه عن اداء واجب التكليف تحريرا له من اداء هذا الواجب على عكس ما يقضى به القانون وعلى خلاف غايات المشرع ومقاصده من احكامه التى فرضها .

ومن حيث ان الثابت من سياق وقائع الموضوع المطروح - والتى حصلها الحكم المطعون فيه - ان الممرضة ..... (المطعون ضدها) كانت تنتهى مدة تكليفها فى ١٩٨٣/١١/٤ الا انها انقطعت عن العمل اعتبارا من ١٩٨٣/١٠/١ وقبل اكتمال مدة التكليف ومن ثم فانها لا تكون قد قامت بتادية اعمال الوظيفة المكلفة بها للمدة المنصوص عليها قانونا ، الامر الذى لا

يعفيها من الالتزام المفروض عليها وفاء لواجبها في اداء مدة التكليف ، وبالتالي لا تعتبر مدة خدمتها منتهية لهذا السبب .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف هذا النظر ، حينما انتهى الى ان من شأن انقضاء مدة التكليف في ١٩٨٣/١١/٤ اعتبار خدمة المطعون ضدها منتهية في هذا التاريخ فانه يكون قد اخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون اذ قضى بمحازاة التهمة ( المطعون ضدها ) بإحدى العقوبات المقررة لمن ترك الخدمة ، حيث لم تنته قانونا خدمة الممرضة المذكورة لعدم اتمامها مدة التكليف الملزمة بها قانونا ، ومن ثم فقد كان يتحتم بمحازاة المطعون ضدها بإحدى العقوبات الواردة بالمادة ٨٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لمن هم لازالوا في الخدمة .

ومن حيث ان المخالفة النسوبة للممرضة ..... ثابتة في حقها فإن الامر يقتضى - وفق ماسلف - محازاتها بخمسة شهورين من مرتبتها .

( طعن ٢٣٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٦ )

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ : يحظر من الفئات المحددة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٧٤ الامتناع عن تادية اعمال الوظيفة المكلفين بها وذلك لمدة سنتين تبدأ من تاريخ استلام العمل - يجب على هذه الفئات التي اوردها القانون القيام باعمال الوظيفة المكلف بشغلها بصفة فعلية لمدة سنتين ولمدة التجديد الماثلة - اذا انقطع المكلف عن عمله قبل اكتمال مدة التكليف دون مبرر او مقتضى قانوني لا يكون قد اوفى بالالتزام قانونا المقرر بنصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - اذ يكون قد تخلى بذلك عن اداء واجب التكليف خلال الفترة التي كلف فيها - لا يعتبر قد انتهت خدمته لمضى مدة السنتين

على تاريخ تكليفه سواء كان ذلك عند تقديمه للمحاكمة التأديبية او عند صدور الحكم ضده - لذلك فانه يعامل تأديبياً باعتباره عامل بالخدمة ومنقطع عن اداء واجبات وظيفته طبقاً للنصوص التى تحكم العاملين اثناء الخدمة .

المحكمة : ومن حيث ان هذا النعى على الحكم شديد ، ذلك ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شان تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والفنيين الصحيين والفتات الطبية المساعدة ينص فى المادة الاولى منه على ان لوزير الصحة تكليف الخريجين من الطوائف المذكورة فى العمل فى الحكومة او فى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة والوحدات التابعة لها او المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها او القطاع الخاص وذلك لمدة ستين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة .

كما تنص المادة ٤ على ان يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لاحكام القانون ، ويعتبر المكلف معين فى الوظيفة التى كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار . كما تقضى المادة ٦ من هذا القانون بالزام المكلف بان يقوم باعمال وظيفته ما بقى التكليف ، وانه فى جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف او: انتهاء الخدمة اثناءه من وزير الصحة .

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص انه يحظر على الفتات التى اوردها القانون - بما فى ذلك للمرضات - الامتناع عن تادية اعمال الوظيفة المكلفين بها ذلك لمدة ستين تبدا من تاريخ استلام العمل ، وهو مايعنى انه يتحتم على كل منهم القيام باعمال وظيفته المكلف بشغلها بصفة فعلية لمدة ستين ، ولمدة التجديد الاخرى للمماثلة ، ومن ثم فان انقطاع من يخضع لاحكام هذا القانون عن عمله قبل استكمال المدة المحددة للتكليف لايعفيه من



الالتزام المفروض عليه قانونا ، والا كان امتناعه عن اداء اعمال التكليف تحررا له بارادته. وحده عن اداء واجب التكليف على عكس ما يقضى به نص القانون الصادر بناء عليه قرار التكليف ، وبالتناقض مع الطبيعة القانونية للتكليف بالوظائف العامة وعلى خلاف غايات المشرع. من تقرير التكليف لبعض الطوائف من خريجي الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز الفنية والتي من بينها اسهام هؤلاء الخريجين خلال فترة محددة فى الاعمال والوظائف التى يكلفون بها مشاركة منهم فى تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان المكلف اذا انقطع عن عمله قبل اكتمال مدة التكليف دون مرور او مقتضى قانوني لا يكون قد اوفى بالالتزام قانونا المقرر بنصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر اذ يكون قد تخلى عن اداء واجب التكليف خلال الفترة التى كلف فيها ، فمن ثم فانه لا تعتبر قد انتهت خدمته لمضى السنتين على تاريخ تكليفه ، سواء كان ذلك عند تقديمه للمحاكمة التأديبية او عند صدور الحكم ضده ، وعلى ذلك فانه يعامل تأديبيا باعتباره عامل بالخدمة ومنقطع عن اداء واجبات وظيفته وذلك طبقا للقواعد والنصوص التى تحكم العاملين اثناء الخدمة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد استند الى ان مضى مدة الاربعة اعوام تعتبر معه خدمة المطعون ضدها منتهية بانتهاء المدة المحددة لتكليفها ، وهو ما انتهى بناء عليه الى الحكم بمحازاة المطعون ضدها بالعقوبة المقررة لمن ترك الخدمة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بناء على ماسلف من بيان ، وهو ما يتعين معه الغاؤه والنظر فى مجازاة المطعون ضدها لما ثبت قبلها من مخالفة تأديبية بالانقطاع عن اداء العمل المكلفة به ، وذلك باحدى

المقوبات الواردة بالمادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والمقرر للعاملين اثناء الخدمة ، وهو ما تقدر معه المحكمة مجازاة المطعون ضدها بخمسة شهور من اجراها .

ومن حيث ان هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية تنطبقا لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

( طعن ٣٥٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٦ )

فى نفس المعنى :

( طعن ١٣٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٧ )

رابعاً : عدم جواز توقيع عقوبة

من العقوبات المقررة لمن انتهت

خدمتهم على المكلف

المنقطع عن عمله

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ : اجاز المشرع لوزير الصحة تكليف الأطباء لمدة سنتين يجوز تجديدها لمدة اخرى مماثلة - يجب على المكلف اداء أعمال الوظيفة المكلف بها - تنتهى خدمة المكلف باحد الاسباب المقررة فى القانون فيما عدا الاستقالة بنوعيتها الصريحة والضمنية فتعتبر كأن لم تكن وأثر ذلك ، عدم جواز توقيع عقوبة من العقوبات المقررة لمن انتهت خدمتهم على المكلف المنقطع عن عمله .

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تكليف الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان وهيئات التمريض والصحيين والنفقات الطبية الفنية المساعدة نص فى المادة الاولى منه على انه يجوز لوزير الصحة تكليف خريجي معاهد التمريض لمدة سنتين يجوز تجديدها لمدة اخرى مماثلة وقد ألزمت المادة السادسة من هذا القانون المكلف القيام بأعمال وظيفته وحظرت عليه الامتناع عن تادية الاعمال المكلف بها ما لم تنته خدمته باحد الاسباب المقررة فى قانون العاملين بالجبهة الادارية المكلف بها فيما عدا الاستقالة بنوعيتها الصريحة والضمنية فتعتبر كأن لم تكن ولا اثر لها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضدها الممرضة/.....

كلفت بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٢ استنادا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة

١٩٧٤ المشار اليه لمدة عامين اعتبارا من ١٩٨٢/١٠/٤ وانقطعت عن عملها

بدون عذر خلال فترة تكليفها التي لم تكن قد انتهت وفقا لاحكام القانون الذى يحظر انتهاء خدمة للكلف بقرينة الاستقالة بنوعيهما الصريحة والضمنية ، ومن ثم فانه اذا ما ذهب الحكم المطعون فيه الى مجازاتها بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيها على اساس ان خدمتها انقضت بقوة القانون يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه القضاء بالغائه .

ومن حيث ان البادى من الاوراق ان المطعون ضدها قد حضرت امام المحكمة التاديبية لوزارة الصحة بجملة ١٩٨٥/١١/١٠ واقرت بالانقطاع وبانها لا ترغب فى العودة الى العمل ، ومن ثم تكون الدعوى مهيأة للفصل فى موضوعها .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان المطعون ضدها انقطعت عن العمل اعتبارا من ١٩٨٤/٨/١٢ فى غير حدود الاجازات المصرح بها قانونا مما يعد مخالفة لاحكام القانون كما انها غير راغبة فى العمل ، لذلك يتعين مساءلتها ومجازاتها عن ذلك بالجزاء المناسب والذى تقررره المحكمة بالفصل من الخدمة .

( طعن ٣٨٣ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩٨٧/١١/٢١ )

خامسا : عن علم ملائمة توقيع عقوبة

الفصل على المكلف ويجوز مجازاته

بعقوبة الخصم من الاجر لامتناعه

عن اداء وظيفته المكلف بها .

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ : عقوبة الفصل لا تتناسب مع طبيعة التكليف لانها تؤدي الى التهرب من اداء واجب الخدمة المكلف بها جبرا بمقتضى القانون ولا تحقق الغاية من التأديب وهى ردع المتخلف عن التكليف وزجر غيره عن الامتناع عن اداء هذا الواجب ومؤدى ذلك : انه لاعمال صحيح حكم القانون يجب مجازاة المكلف بعقوبة غير الفصل ويجوز توقيع عقوبة الخصم من الاجر على المكلف الممتنع عن اداء وظيفته .

المحكمة : ومن حيث انه عن وجه النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون عندما وقع على ( الطاعن ) عقوبة الخصم من المرتب ، ولم يوقع عليه عقوبة الفصل ، باعتبار انه لم يتسلم عمله وانه غير راغب فى ذلك لانه عازف عن العمل فى اية جهة من الجهات الحكومية ، ولانه وحيد والديه الكبيرين فى السن ويعولهما فانه من ثم فهذا الوجه من اوجه الطعن لامتنع فيه وقد جاء على خلاف القانون ودون سند منه . حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شان تكليف الاطباء والصيدلة ( وغيرهم من ذوى المهن الطبية والفنيين الصحيين ) والذى كلف الطاعن بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٥ فى ظل العمل باحكامه قد نص فى مادته الاولى على انه : يجوز لوزير الصحة تكليف عمريجي كليات الطب - وطب الاسنان - والصيدلة ..... لمدة مستتين .... ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى ماثلة . ويتم التكليف او تجديده بناء على

طلب الجهة الادارية صاحبة الشأن ، ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون كما نصت المادة الرابعة على ان " يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لاحكام هذا القانون . ويعتبر المكلف معينا فى الوظيفة التى كلف بها من تاريخ صدور القرار . وعليه ان يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اخطاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصول " .

ونصت المادة السادسة منه على انه " يتعين على المكلف ان يقوم باعباء وظيفته فترة التكليف وفى جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف وانتهاء الخدمة بقرار من وزير الصحة ... ويحظر على المكلف الامتناع عن تادية اعمال الوظيفة المكلف بها الخاضعة لاحكام هذا القانون ، ما لم تنته خدمته لاحدى الاسباب التى نص عليها فى نظام العاملين فى الجهة المكلف بها ، وذلك فيما عدا الاستقالة بنوعها الصريحة والضمنية ، فتعتبر كأن لم تكن ولا أثر لها .

ومن حيث ان مفاد ماتقدم ان القانون المشار اليه رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ - والذى كلف الطاعن وفق احكامه - .اجاز لوزير الصحة بقرار منه تكليف خريجي كليات الطب وكليات الصيدلة لمدة سنتين ويجوز تجديدها لمدة اخرى مماثلة ويؤخذ من هذه النصوص انه يتعين على الطبيب المكلف او الصيدلى المكلف وفق احكام هذا القانون ان يتسلم عمله خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اخطاره - بكتاب موسى عليه بعلم الوصول وانه يعتبر - طبقا لنص المادة الرابعة منه كذلك - معينا فى الوظيفة التى كلف للعمل بها كما صرحت بذلك المادة الرابعة من القانون المشار اليه فى الجهة التى كلف بها ويتعين اداء اعمال الوظيفة التى عين بها مكلفا وفق قانون نظام العاملين المطبق عليها بمواء كان هو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص بالعاملين المدنيين

بالدولة العاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلي والذي حل محله القانون الحالى المعمول به حاليا وهو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - أو كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما يتعلق بالعاملين بالقطاع العام والذي حل محله حاليا القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ( والذين اشار اليهما فى ديباجته القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ) والمشار اليه وذلك بحسب الاحوال .

ومن ثم فلا مقتنع لما اشار اليه الطاعن من انه لا يعترض - بمقتضى قرار تكليفه - من العاملين بالدولة فلا يجوز توقيع عقوبة الخصم من المرتب عليه ، ولا يكون خاضعا لاختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة - على حد ما جاء فى مذكرات دفاع الطاعن . وحيث انه لا مقتنع فيما يشره الطاعن من ان امكانية عقابه او مجازاته عن التخلف والتقاعس عن تنفيذ التكليف الذى صدر اليه انما يكون عن طريق مجازاته جنائيا فقط طبقا لنص المادة الثامنة من قانون التكليف المذكور اذ انه لم يرد نص فى قانون التكليف انفس الذكر يقضى بذلك كما انه قد جرى قضاء هذه المحكمة على انه بحال الجريمة الجنائية وان كان مستقلا عن مجال الجريمة التأديبية - الا أن فعلا واحدا يرتكبه العامل قد يكون فى نفس الوقت جريمة جنائية كما يكون ايضا جريمة تأديبية ، فانه يجازى عنها تأديبيا على استقلال ولا شك ان الحالة الماثلة هى من قبيل ذلك .

ومن حيث انه لا مقتنع اخيرا فيما يشره الطاعن من ان الجزء الاوحد الذى يمكن توقيعه عليه - فى الحالة الماثلة - هو جزاء الفصل من الخدمة او انتهاء التكليف اذ ان ذلك فضلا عن انعدام سندته ينطوى على مخالفة قانونية ، اذ ان توقيع عقوبة الفصل على الطاعن فى مثل حالته المعروضة يؤدى ببساطة الى انالته مقصوده وغرضه من التهرب من اداء واجب الخدمة فى وظيفة بطريق التكليف جبرا عنه وفقا للقانون ولللمدة المحددة لذلك ومن ثم فلا مشروعية فى

توقيع عقوبة الفصل لانحراف العقوبة التأديبية فى هذه الحالة عن غرضها وغايتها الطبيعية اذ بدلا من ردع المتخلف عن التكليف وزجره عن الامتناع عن اداء هذا الواجب فهى تمكنه من التخلف عن اداؤه ومن ثم فان صحيح حكم القانون واعمال اهدافه وغاياته يوجب توقيع جزاء مناسب على من يتقاعس عن اداء واجب التكليف من بين الجزاءات الاخرى غير الفصل او المنصوص عليها بالمادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ومنها جزاء خصم شهرين - الذى اصابت المحكمة التأديبية بتوقيعه على الطاعن ولا يؤثر فى سلامة هذا الحكم ان الطاعن لم يتسلم عمله المكلف به بعد مما يقترب على ذلك من استحقاقه مرتبا من خلال اداؤه عمله فعلا كمكلف اذ انه فضلا عن ردع هذا الجزاء لغيره ممن قد يتصورون ان الامتناع عن استلام العمل يترتب عليه فصلهم ويحقق غايتهم الفردية على حساب المصلحة العامة التى دعت الى تكليفهم للاسهام بعملهم فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن فان تنفيذ هذا الحكم تتولاه النيابة الادارية والجهة المختصة سواء من خلال استقطاع قيمة اجر الشهرين من مرتب الطاعن من الوظيفة المكلف بها عند تسلمه عملها او من اية وظيفة عامة او بوسائل التنفيذ الجبرى المقررة لصالح الخزنة العامة والجايزة قانونا .

ومن حيث انه تبين من ذلك ان الحكم المطعون فيه بمنأى عن اوجه الطعن التى وجهها اليه الطاعن بما يتعين معه رفض الطعن .

ومن حيث ان المادة ٩٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على ان تعفى من الرسوم الطعون التى تقدم ضد احكام المحاكم التأديبية ومن ثم فالطاعن معفى من رسم الطعن المائل .

( طعن ٢٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٠ )



سادسا : لايجوز للمكلف الاستقالة

من العمل - عدم جواز اعمال

قرينة الاستقالة الضمنية اذا

انقطع المكلف عن العمل

المدة المنصوص عليها فى

المادة (٩٨) من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ : القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تكليف الاطباء  
والصيادلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والفنيين الصحيين والفئات  
الطبية الفنية المساعدة . أجاز المشروع لوزير الصحة تكليف الطبيب المتمتع  
بالجنسية المصرية باحدى الجهات المنصوص عليها لمدة مستتين قابلة للتجديد  
لمدة اخرى مماثلة - يتلزم الطبيب المكلف بالقيام بعمله طوال مدة التكليف  
ما لم يتم الغاء التكليف او انهاء الخدمة - لانتهى الخدمة فى هذه الحالة الا  
بصدور قرار من وزير الصحة طالما ان مدة التكليف لم تنته ومؤدى ذلك :  
عدم جواز اعمال قرينة الاستقالة الضمنية اذا انقطع المكلف عن العمل المدة  
المنصوص عليها فى المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام  
العاملين المدنيين بالدولة واساس ذلك ان التكليف هو أداة استثنائية للتعيين  
فى الوظائف - شغل الوظيفة بهذه الاداة يلزم المكلف بالقيام باعباء الوظيفة  
المكلف بها دون اعتداد برضائه او عدم قبوله للتكليف .

المحكمة : ومن حيث ان الاستفادة من الاوراق والتحقيقات ان  
السيدة/..... طبيبة الاسنان بمجموعة الحصوة الصحية بمحافظة الشرقية

قد انقطعت عن عملها في ٣٠ من يونيو ١٩٨١ عقب انتهاء الاجازة المرضية  
الممنوحة لها . فوجهت لها الجهة الادارية انذارات بالفصل من العمل بالكتاب  
رقم ٦٠ المؤرخ ٥ من اغسطس ١٩٨١ جاء فيه انه وقد انتهت الاجازة  
للمرضية للممنوحة لها حتى ٣٠ من يوليو ١٩٨١ واذا لم تعد الى مقر العمل  
فانه سيتم فصلها نهائيا كما اعيد انذارها للمرة الثانية في ٣١ أكتوبر ١٩٨١  
بانه في حالة عدم عودتها الى عملها ستتخذ الاجراءات القانونية حيالها  
لمخالفتها قانون التكليف رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ واذا لم تستجب المذكورة لذلك  
اعدت شئون العاملين مذكورة مؤرخة ٢١ من يناير ١٩٨٢ للعرض على السيد  
وكيل الوزارة للنظر في الموافقة على احالتها للشئون القانونية وفي ٢٤ من يناير  
١٩٨٢ وافق السيد وكيل الوزارة على احالتها للتحقيق بمعرفة ادارة الشئون  
القانونية بمديرية الشئون الصحية بالشرقية . وبتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٨٢  
اعدت هذه الادارة مذكورة للعرض على السيد وكيل الوزارة جاء بها انه نظرا  
لان المذكورة مكلفة بالعمل منذ ٢ من نوفمبر ١٩٨٠ وفقا لقانون تكليف  
الاطباء فمن ثم تقترح هذه الادارة احالتها الى النيابة الادارية نظرا لمخالفتها  
قانون التكليف . وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٢ وافق السيد وكيل الوزارة  
على ذلك . واحيلت الاوراق بكتاب مدير الشئون الصحية بالشرقية المقيّد  
برقم ٢١٠٧ المؤرخ ٢ من فبراير ١٩٨٢ الى النيابة الادارية وقد باشرت هذه  
النيابة في ٧ من فبراير ١٩٨٢ تحقيق الموضوع وانتهت الى تقديم المذكورة الى  
النيابة الادائية بسبب ارتكابها للمخالفة المنسوبة اليها في تقرير الاتهام  
وبجلسة ١٧ من أكتوبر ١٩٨٢ حضرت الحالة وقررت امام المحكمة انها  
تسلمت عملها وقدمت صورة رسمية من القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر  
في ١٢ يوليو ١٩٨٢ بمحازاتها بمحضم سبعة ايام مبن اجراها بسبب انقطاعها

عن العمل الفترة من ٣٠ من يونيو ١٩٨١ وحتى ٥ من يوليو ١٩٨٢ بدون إذن .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تكليف الاطباء والصيدلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والفنيين الصحيين والفتات الطبية الفنية المساعدة ينص فى المادة الاولى منه على انه " لوزير الصحة تكليف الاطباء والصيدلة واطباء الاسنان المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية للعمل بالحكومة او فى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة والوحدات التابعة لها او المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها او القطاع الخاص لمدة سنتين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى ماثلة ... " . كما ينص فى المادة السادسة على انه على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته ما بقى التكليف وفى جميع الاحوال . يصدر قرار الغاء التكليف او انتهاء الخدمة اثناءه من وزير الصحة ، ومفاد هذه الاحكام بالنسبة لطبيب الاسنان المتمتع بالجنسية المصرية ، انه يجوز لوزير الصحة تكليفه بالعمل باحدى الجهات المبينة بها لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة اخرى ماثلة وفى هذه الحالة يتعين استمرار الطبيب المكلف فى القيام بعمله طوال مدة تكليفه به ما لم يتم الغاء تكليفه او انتهاء خدمته بقرار من وزير الصحة . اى انه لايتأتى اعتبار خدمته منتهية الا بصدر قرار صريح بذلك من وزير الصحة . وذلك ان التكليف - حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو اداة استثنائية للتعين فى الوظائف فاذا ماتم شغل المكلف للوظيفة العامة بمقتضى تلك الاداة يصبح ملتزما بالقيام باعباء الوظيفة وواجباتها وان للتكليف نطاقه الخاص به اذ هو ينطوى على مساس بحرية المكلف فى العمل بالزامة بتادية مايكلف به من مهام وظيفته دون اعتداد برضائه وقبله او عدم قبوله للتكليف . فان امتنع عن تاديتها طبقت العقوبات . وعلى هذا النحو فان

طبيب الاسنان الذى يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه -  
شأن المطعون ضدها - لا يمكن اعتبار خدمته منتهية بالاستقالة الضمنية عندما  
ينقطع عن العمل وذلك باعمال حكم المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى حقه حال توافر شروط  
تحقق قرينة الاستقالة الضمنية ذلك ان مؤدى وجوب استمرار طبيب الاسنان  
المكلف فى القيام بعمله ما لم يصدر قرار من وزير الصحة بالغاء التكليف او  
انهاء خدمته . على ماسلف البيان ، الا تعمل فى شأنه قرينة الاستقالة  
الضمنية وفى حالة توافر شروطها قانونا لانتيج اى اثر بالنسبة له ، طالما ان  
وزير الصحة لم يقرر طبقا للسلطة التقديرية المبحولة فى المادة ٦ من القانون رقم  
٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها انتهاء خدمته ، مع ما يستتبعه عدم صدور هذا  
القرار بقاء الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قائمة مع ما يترتب على ذلك  
من آثار .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان المحالة كلفت  
بالعمل اعتبارا من ٢ نوفمبر ١٩٨٥ وفقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة  
١٩٧٤ المشار اليه ولم يتم بالاوراق ما يفيد صدور قرار من وزير الصحة بالغاء  
تكليفها او انتهاء خدمتها . فان علاقتها الوظيفية بجهة عملها - والخال كذلك  
- تبقى قائمة مما يجوز معه اقامة الدعوى التأديبية عليها اذا كان لذلك مقتضى .  
واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق  
القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بالفائه .

( طعن ٥٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٠ )

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ : لا تنتهى خدمة المكلف بأداء اعمال الوظيفة المكلف بها بامتناعه عن استلام العمل او بتعبه من اتمام مدة التكليف ، كما لا يعتد باستقالته الصريحة او الضمنية ، فكل ذلك لا يؤدي الى انتهاء خدمته او انتهاء تكليفه ، اذ لا يمكن ان يفاد المخالف من تقصيره او اخلاله بالتزاماته .

المكلف الخاضع لاحكام القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الأطباء والصيادلة وهيئات التمريض الذى لم يقم باداء التزامه يقع تحت طائلة العقاب الجنائى المنصوص عليه فى القانون المذكور فضلا عن العقاب التأديبى الذى يوقع عليه طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفى هذه الحالة يخضع المكلف للعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٨٠ من هذا القانون وهى التى توقع على العاملين دون العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٨٨ من هذا القانون والخاصة بمن انتهت خدمتهم .

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تكليف الاطباء والصيادلة وهيئات التمريض تنص على ان " لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان والمعاهد والمدارس والمراكز التى تعد او تخرج افراد هيئات التمريض والفنيين الصحيين وغيرهم من الفئات الطبية الفنية للمساعدة للتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية للعمل فى الحكومة او فى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة والوحدات التابعة لها او المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها او القطاع الخاص وذلك لمدة ستين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة ..... " .

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على ان " يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لاحكام هذا القانون ويعتبر المكلف معينا فى الوظيفة التى كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار وعليه ان يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اخطاره به بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول " .

وتنص المادة السادسة من هذا القانون على انه " على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته مابقى التكليف وفى جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف او انتهاء الخدمة اثناء من وزير الصحة " .

ومن حيث ان المستفاد من نصوص القانون رقم ٢٩ / ١٩٧٤ السالفة ان وزير الصحة يصدر قرارات تكليف الخاضعين لاحكام هذا القانون وذلك للعمل فى الجهات السالفة لمدة سنتين قابلتين للتجديد مدة اخرى مماثلة ، ويعتبر المكلف معينا فى الوظيفة التى كلف للعمل فيها وعليه ان يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اخطاره بقرار التكليف ، وعليه ان يقوم باعمال وظيفته طوال مدة التكليف ما لم يصدر قرار من وزير الصحة بالغاء التكليف او انتهاء الخدمة اثناء مدة التكليف المشار اليها ومودى كل هذه الاحكام الواردة فى القانون رقم ٢٩ / ١٩٧٤ المشار اليه ان العبرة فى انتهاء التزام المكلف باداء اعمال الوظيفة للمكلف بها هو بتسلمه العمل فعلا تنفيذا للقرار الصادر بتكليفه وباداءه اعمال تلك الوظيفة طوال مدة التكليف ، فاذا ما وفى التزامه باداء العمل المكلف به على النحو السالف انتهى هذا الالتزام بالفواء بتطبيقا لاحكام هذا القانون بحيث يحق للمكلف بعد ذلك الانصراف عن اداء هذا العمل اذا ما رغب فى ذلك . فالتكليف هو اداة استثنائية للتعين فى الوظائف العامة وهو مؤقت بطبيعته وينطوى على مساس بحرية المكلف فى

العمل بالزامه بتادية ما يكلف به دون اعتداد برضاؤه او قبوله فاذا ما انتهت مدة التكليف بتمام اداء الموظف المكلف مهام وظيفته طوال تلك المدة ، فان المكلف يسترد حريته الاصلية فى العمل - والتى اجيز تقييدها استثناء طبقا للمادة ١٣ من الدستور - ومتى استرد للمكلف حريته المذكورة فانه يحق له الانصراف عن اداء هذا العمل اذا ما رغب فى ذلك ، وحينئذ تنتهى خدمته حتما فالمرشح لم يلزمه باكثر من ان يقوم باعمال وظيفته طوال مدة التكليف فقط ، وذلك طبقا للمادة السادسة من القانون ٢٩ / ١٩٧٤ المشار اليه ، اما فى الحالة التى لايقوم المكلف فيها بالوفاء بالتزامه باداء اعمال وظيفته المكلف بها طوال مدة التكليف فلا يعتد بامتناعه عن استلام العمل المكلف به او بامتناعه عن الاستمرار فى اداء اعمال وظيفته المكلف بها الى نهاية مدة التكليف ، كما لايعتد باستقالته الصريحة او الضمنية ، فكل ذلك لا يودى الى انتهاء خدمته او انتهاء تكليفه ، ولا يمكن ان يفيد المخالف فى هذه الحالة من تقصيره او اخلاله بالتزاماته المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٩ / ١٩٧٤ والافات الغرض من نظام التكليف ذاته وهو نظام استثنائي مشروع اجاز الدستور فى المادة ١٣ منه ان يفرض بمقتضى القانون ومن ثم فان التكليف لا ينتهى الا باداء المكلف فعلا لاعمال وظيفته المكلف بها طوال مدة التكليف . فاذا لم يتم المكلف باداء التزامه القانونى هذا فان خدمته المكلف بها لا تنتهى بامتناعه عن استلام العمل او بتخربه من اتمام مدة التكليف ، وانما يقع المذكور تحت طائلة العقاب الجنائى المنصوص عليه فى القانون ٢٩ / ١٩٧٤ فضلا عن العقاب التأديبى الذى يوقع عليه طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفى هذه الحالة يخضع المكلف للعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٨٠ من هذا القانون وهى التى توقع على

العاملين دون العقوبات المنصوص عليها في المادة ٨٨ من هذا القانون والخاصة بمن انتهت خدمتهم .

ومن حيث ان الثابت في الواقعة المعروضة ان القرار بتكليف المطعون ضدها لمدة عامين صدر بتاريخ ١٩٨٣/٢/١ على ان يعمل به اعتبارا من ١٩٨٣/١/٢٧ وتم اخطار المذكورة بهذا القرار بمقتضى خطاب مسجل بعلم الوصول الا انها امتنعت عن القيام بالتزاماتها المقرره قانونا فلم تقم باستلام العمل المكلفة به بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٩٧٤/٢٩ المشار اليه .

ومن حيث لا تعتبر خدمتها المكلفة بها منتهية بمجرد امتناعها عن استلام العمل ومضى مدة العامين المشار اليهما ذلك انها لا يمكن ان تفيد من تقصيرها او اخلاها بالتزاماتها القانونية السالفة الذكر والا لفات الغرض من نظام التكليف ذاته وهو الذى يصدر جبرا عن المكلف لضرورات الصالح العام ويفرض بمقتضى القانون طبقا للمادة ١٣ من الدستور ، ومن ثم فان امتناع المطعون ضدها عن اداء العمل المكلفة به لا يؤدي الى انتهاء التكليف او انتهاء خدمتها وانما يوقعها تحت طائلة المسؤولية الجنائية والتاديبية ، ولا توقع عليها العقوبات الجائز توقيعها على من انتهت خدمتهم طبقا للمادة ٨٨ من قانون العاملين المدنيين وانما العقوبات الجائز توقيعها على العاملين الموجودين بالخدمة طبقا للمادة ٨٠ من هذا القانون ، ومن حيث ان الحكم المطعون فيه خالف هذا الوجه من النظر فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون وحقيقا بالالغاء .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المطعون ضدها وقد امتنعت عن اداء اعمال وظيفتها المكلفة بها وسافرت خارج البلاد ، واستطالت مدة امتناعها وسفرها للخارج بحيث لا يرجى قيامها بوظيفتها يوما ما فان المحكمة



تدين مسلكها المخالف هذا وتقضى بأقصى عقوبة تأديبية قبلها بفصلها من الخدمة .

( طعن ٩٨١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ : لوزير الصحة ان يكلف خريجي الكليات والمعاهد والمدارس المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه للعمل باحدى الجهات المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة مماثلة تبدأ من تاريخ استلام العمل - يتعين على المكلف القيام بالعمل المكلف به طوال مدة التكليف مالم يتم انتهاء تكليفه او اعفائه منه بقرار من وزير الصحة - لا يجوز للمكلف الامتناع عن تنفيذ قرار التكليف أو الامتناع عن العمل المكلف به طوال مدة التكليف والا شكل ذلك في حقه جريمة جنائية وايضا مسألته تأديبيا - لا يجوز للمكلف الاستقالة من العمل المكلف به وتعتبر الاستقالة صريحة او ضمنية كأن لم تكن .

الحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تكليف الاطباء والصيدالة واصباء الاسنان وهيئات التمرين والفنيين الصحيين والفتات الطبية المساعدة نصت على انه لوزير الصحة تكليف خريجي الكليات والمعاهد والمدارس المشار اليها في هذه المادة للعمل في الحكومة او في وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة والوحدات التابعة لها ... لمدة سنتين ، ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة والزمّت المادة الرابعة المكلف باستلام العمل المكلف به خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره ونصت المادة السادسة من ذات القانون على الزام المكلف بان يقوم باعمال

وظيفته مابقي التكليف وفي جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف او انتهاء الخدمة من وزير الصحة .

ومقتضى هذه الاحكام ان يكلّف خريجي الكليات والمعاهد والمدارس المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ للعمل باحدى الجهات المنصوص عليها في تلك المادة لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة مماثلة تبدأ من تاريخ استلام العمل ويتمين على المكلف القيام بالعمل للمكلف به طوال مدة التكليف ما لم يتم انتهاء تكليفه او اعفائه منه بقرار من وزير الصحة ، ولا يجوز الامتناع عن تنفيذ قرار التكليف او الانقطاع عن العمل للمكلف به طوال مدة التكليف ، والا شُكل ذلك في حقه جريمة جنائية ، فضلا عن المسائلة التأديبية طبقا لنص المادة الثانية من القانون المشار اليه ، ولا يجوز له الاستقالة من العمل للمكلف به ، وتعتبر الاستقالة صريحة او ضمنية كأن لم تكن .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضدها من خريجات مدارس التمريض وانه صد القرار رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٨٠ بتكليفها للعمل ممرضه بمستشفى الساحل التعليمي لمدة سنتين وتسلمت عملها المكلفة به اعتبارا من ١٩٨٠/١٢/١١ ثم صد قرار امين عام الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٨/٤ بتجديد التكليف لمدة سنتين اخرين اعتبارا من تاريخ انتهاء مدة التكليف السابقة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٢ انقطعت عن العمل بالمستشفى اثناء مدة تجديد التكليف ، وارسلت خطابا للمستشفى بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٩ تبدي فيه عدم رغبتها في العمل لظروفها العائلية ، ثم تقدمت بطلب الاستقالة بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٣ ، ثم اعقبته بطلب اخر في ١٩٨٣/١١/١٩ ذكرت فيه ان انقطاعها عن العمل كان

لظروف عائلية وان هذه الظروف قد زالت وتطلب عودتها الى العمل مع احتساب مدة انقطاعها اجازة بدون مرتب ، وقد تمت الموافقة على عودتها الى العمل لتنفيذ قرار التكليف مع عدم احتساب مدة الانقطاع ضمن مدة التكليف الملزمة بقضائها واعتبارها انقطاع بدون اجر .

ومن حيث ان المطعون ضدها قد انقطعت عن العمل المكلفة به اعتبارا من ١٢/١٠/٨٣ وقبل انتهاء مدة التكليف التي اوجب عليها القانون قضائها في تأدية الخدمة في الجهة المكلفة للعمل بها ، فانه لا يمكن الاستناد الى ان مدة انقطاعها عن العمل تدخل في مدة التكليف في الجهة المكلفة بها ، لانه يعتبر من هذه المدة الا تلك التي تؤدي فيها العمل فعلا او قانونا ، فلا تدخل ضمن مدة التكليف الا مدة العمل الفعلي التي مارست فيها العمل فعلا او قانونا كالاجازات المرخص بها ، فلا تحسب اذن مدة الانقطاع عمدا او بغير مبرر او مسوغ قانوني ، كما في حالة المطعون ضدها ، وليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار هذه المدة مدة عمل تحسب ضمن المدة الواجب قضاؤها في الخدمة المكلفة بها اذ لا يستوى من عمل فعلا ومن صرف عن ذلك كليا او جزئيا ولا يعفى هذا الاخير من التزامه باداء العمل للمدة المقررة الا ان يعود فيستلم عمله ويتم مدته او يوجد من الاسباب ما يبرر للوزير المختص اعفائه .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب ، وقضى بحساب مدة انقطاع المطعون ضدها ضمن مدة التكليف الملزمة بها وبأن مدة التكليف بهذا تكون قد انتهت ، وبجازاة المطعون ضدها باحد الجزاءات المقررة لمن ترك الخدمة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالغائه .

ومن حيث ان المخالفة المنسوبة للمطعون ضدها - وهى الانقطاع عن العمل بدون اذن وفى غير الاحوال المصرح بها اعتبارا من ١٢/١٠/١٩٨٣ حال كونها مكلفة - ثابتة فى حقها من واقع تحقيقات النيابة الادارية ومن اعترافها الصريح فى المكاتبات الرسمية المقدمة منها ، وهى تشكل خروجا منها على مقتضى الواجب الوظيفى ، ومن ثم يتعين مجازاتها عنها باحد الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وفى تقدير الجزاء عن هذه المخالفة تلاحظ المحكمة ان المطعون ضدها انقطعت عن العمل فى ١٢/١٠/١٩٨٣ وفى ١٩/١١/١٩٨٣ تقدمت بطلب ابدت فيه استعدادها للعودة لتسلم عملها بعد زوال الظروف التى دفعتها الى الانقطاع وانتهى بحث الطلب الى اجابتها الى طلبها وعودتها لتسلم عملها ، وفى ضوء هذه الظروف والملايسات ، ولقصر مدة الانقطاع فان المحكمة تكتفى بمجازاتها بخصم ثلاثة ايام من راتبها .

( طعن ١٨٧٧ لسنة ٣٢ قى جلسة ١/٦/١٩٩١ )

سابعاً : لاتدخل مدد الانقطاع عن

العمل ضمن مدد التكليف

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ : مدد الانقطاع عن العمل لاتدخل ضمن مدد التكليف -

لاعتد في حساب تلك المدد الا بالخدمة الفعلية او القانونية التى يؤديها المكلف - الخدمة القانونية هي مدد الاجازات التى يصرح بها للمكلف .

الحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤

بشأن تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والفنيين  
الصحيين والفتات الطبية المساعدة قد نصت على انه لووزير الصحة تكليف  
خريجي الكليات والمعاهد والمدارس المشار اليها فى هذه المادة للعمل فى  
الحكومة او فى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة او الوحدات التابعة  
لها ..... لمدة سنتين ، ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى ماثلة وانزمت المادة  
الرابعة للمكلف باستلام العمل المكلف به خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ  
اخطاره ونصت المادة السادسة من ذات القانون على الزام المكلف بان يقوم  
باعمال وظيفته مابقى التكليف وفى جميع الاحوال يصدر قرار التكليف او  
انهاء الخدمة من وزير الصحة .

ومقتضى هذه الاحكام ان لووزير الصحة ان يكلف خريجي الكليات

والمعاهد والمدارس المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة

١٩٧٤ للعمل باحدى الجهات المنصوص عليها فى تلك المادة لمدة سنتين قابلة

للتجديد تبدأ من تاريخ استلام العمل ، ويتعين على المكلف القيام بالعمل

المكلف به طوال مدة التكليف ويشكل عدم امتثاله لذلك جريمة جنائية ، فضلا

عن المساءلة التأديبية طبقاً لنص المادة الثانية من القانون المشار اليه .

وحيث ان المطعون ضدها قد امتنعت عن تسلم العمل الذى تم تكليفها للقيام به وعزفت كلية عن تنفيذ قرار التكليف الصادر بشأنها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان مدد الانقطاع عن العمل لا تدخل ضمن مدد التكليف ولا يعتد فى حساب تلك المدد الا بالخدمة الفعلية او القانونية التى يؤديها المكلف ومثال مدد الخدمة القانونية مدد الاجازات التى يصرح بها للمكلف .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك فلا صحة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من حساب مدة انقطاع المطعون عنالعمل ضدها ضمن مدة التكليف الملزمة بها والاستناد الى ذلك للقول بانتهاء مدة تكليفها ومن ثم توقيع احد الجزاءات المقررة لمن ترك الخدمة ١- عن المخالفة المنسوبة للمطعون ضدها فهذا التفسير يفتح الباب على مصراعيه لشل اثر قرارات التكليف اذ يكفى ان يتمتع المكلف عن تسلم عمله لفترة زمنية تعادل فترة التكليف حتى يصل الى انتهاء الرابطة التى انشأها قرار التكليف بينه وبين الادارة والافلات بذلك من الالتزام بالعمل فى الجهة التى كلف بها .

ومن حيث انه بالبناء على ماسبق يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفا لاحكام القانون حقيقا بالالغاء .

ومن حيث ان المخالفة المنسوبة للمطعون ضدها وهى عدم الامتثال لقرار تكليفها والامتناع عن تسلم العمل - هذه المخالفة ثابتة فى حقها من واقع تحقيقات النيابة الادارية ومن ثم تكون الدعوى مهياة للفصل فيها من قبل المحكمة .

ومن حيث انه بالنظر الى سريان اثر قرار التكليف وعدم انفصام عرى الرابطة الوظيفية بين المطعون ضدها والادارة بامتناعها عن تسلم العمل مهما

استطال ذلك الامتناع ومن ثم يتعين القضاء بمجازاتها بأحدى العقوبات المقررة  
للعاملين الموجودين بالخدمة .

( طعن ١٤٧٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٦ )

ثامنا : اختصاص وزير الصحة باصدار

قرارات نقل الاطباء المكلفين الخاضعين

للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ : اختصاص وزير الصحة باصدار قرارات نقل الاطباء المكلفين الخاضعين للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتكليف الاطباء ، دون حاجة للعرض على لجنتى شئون العاملين فى الوحدة المنقول منها والوحدة المنقول اليها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٧ فاستعرضت المادة (١) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والفنيين الصحيين والفئات الطبية الفنية المساعدة ..... التى تنص على انه " لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان ..... للتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية للعمل فى الحكومة او فى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة والوحدات التابعة لها او المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها او القطاع الخاص ، وذلك لمدة مستين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة " .  
و يتم التكليف او تجديده بناء على طلب الجهة الادارية صاحبة الشان ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون . "

ويجب ان يت فى موضوع التكليف فى مدة اقصاها سنة من تاريخ التخرج او من انتهاء الفترة التدريبية ..... والمادة (٢) من القانون المذكور التى تنص على ان تشكل فى وزارة الصحة لجنة لتكليف الخريجين الخاضعين لاحكام



هذا القانون ، وذلك على الوجه الآتى .... وتختص هذه اللجنة بتنظيم الاجراءات التى تتبع فى شان تكليف الفئات المذكورة بالمادة الاولى وتحديد واختيار الاعداد اللازم تكليفها للجهات المبينة بطلب المادة . وترفع اللجنة توصياتها فى هذا الشأن الى وزير الصحة خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ صدورها لاعتمادها " والمادة (٤) من ذات القانون التى تنص على ان يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لاحكام هذا القانون ، ويعتبر المكلف معينا فى الوظيفة التى كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار ، وعليه ان يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره به .... " . والمادة (٦) منه التى تنص على انه " على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته مابقى التكليف وفى جميع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف او انتهاء الخدمة انشاء من وزير الصحة " .

كما استعرضت المادة ٢٧ ( مكررا /١) من قانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ٨١ و ١٤٥ لسنة ٨٨ التى تنص على ان " يكون المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين فى نطاق المحافظة فى الجهات التى نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ... وكذلك استعرضت المادة ٥٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على انه " مع مراعاة النسبة المئوية المقررة فى المادة (١٥) من هذا القانون يجوز نقل العامل من وحدة الى اخرى من الوحدات التى تسرى عليها احكامه ، كما يجوز نقله الى الهيئات العامة والاجهزة الحكومية ذات الموازنة الخاصة ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين " . والمادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادر بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ التى تنص

على ان " يكون نقل العامل من وحدة الى اخرى بقرار من السلطة المختصة بناء على موافقة لجنتى شئون العاملين فى الوحدة المنقول منها والوحدة المنقول اليها ، ويعتبر النقل نافذا من تاريخ اعتماد السلطة المختصة لقرار اخر لجنة مالم ينص فى القرار على تاريخ معين " .

واستبانات الجمعية مما تقدم ان نظام تكليف الاطباء المصيرين لمدة مستتين قابلة للتجديد لمدة اخرى مماثلة ، هو اداة استثنائية لتعيينهم فى الوظائف المكلفين العمل فيها بهدف تنسيق توزيع الاطباء على جميع الوحدات الطبية بمصر ، وفقا للقواعد والاجراءات الخاصة بذلك الواردة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر ومن بين هذه الاجراءات التكليف فى الجهات الادارية يتم بقرار من وزير الصحة - دون غيره - بناء على طلب الجهة الادارية صاحبة الشأن وبناء على توصيات اللجنة المشكلة فى وزارة الصحة طبقا لحكم المادة (٢) من القانون المذكور الى تخصص بتنظيم توزيع الاطباء المكلفين وفق احتياجات الجهات الادارية للعنية والمبثلة فى هذه اللجنة ، لتحقيق عدالة التوزيع - ومتى تم التكليف فان نقل الطبيب فيما بين الجهات الادارية المشار اليها يكون بقرار من وزير الصحة باعتباره السلطة المختصة بالتعيين ( اصدار قرار التكليف ) . فى ضوء توصيات اللجنة المشار اليها ، دون حاجة الى موافقة لجنة شئون العاملين فى الجهة المنقول منها والمنقول اليها على اساس ان توزيع الاطباء المكلفين يتم بشكل مركزى لضمان التوزيع العادل .

هذا فضلا عن ان التكليف وهو يتم جبرا عن المكلف ورغم ارادته بقرار من وزير الصحة وان هذه الصفة الالزامية تظل قائمة طوال مدة التكليف فانه ترتيبا على ذلك يكون وزير الصحة هو الجهة المختصة التى يحولها القانون ممارسة سلطة التكليف على الوجه السابق بيانه هو المختص وحده طوال هذه

المدة بنقل المكلف باعتبار ان النقل فى هذه الحالة لا يعدو ان يكون تعديلا فى التكاليف الذى يدخل فى سلطة وزير الصحة وحده .

ولا وجه للقول بان المحافظ هو السلطة المختصة بنقل الاطباء المكلفين فيما بين الوحدات المحلية بعد موافقة لجنتى شئون العاملين المشار اليهما فهذا القول يتعارض مع صريح نص المادة ٥٤ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بان نقل العامل من وحدة الى اخرى من الوحدات التى تسرى عليها احكامه ( ومنها الوحدات المحلية ) يتم بقرار من السلطة المختصة ، وهى فى حالة الاطباء المكلفين بتلك الوحدات وزير الصحة دون غيره حيث نص المشرع فى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر اصدار قرارات التكاليف . التعيين) على سلطة واحدة بدلا من تعدد هذه السلطات بتعدد الجهات التى تستخدم هؤلاء المكلفين ومن الطبيعى ان تكون هذه السلطة لوزير الصحة وحده بوصفه المسئول عن قطاع الصحة ، حتى يستطيع ان يهيمن على هذا القطاع ، علاوة على ما فى تعدد سلطات التكاليف من عيوب اهمها التحكم والتوزيع غير العادل بل والتناقض احيانا - وهذا ما جاء بتقرير اللجنة الصحية بمجلس الشعب عن مشروع القانون المذكور .

اما عن موافقة لجنتى شئون العاملين سالفتى الذكر فانه ولئن كانت المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على هذه الموافقة الا انه بالنسبة للاطباء المكلفين الخاضعين للقواعد الخاصة المقررة فى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فانه لا يلزم عند نقلهم موافقة اللجنتين المذكورتين - كما سلف البيان - اعمالا للمبدأ المسلم به

الذى يقضى بانه مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى احكام القانون العام الا  
فى ما فات القانون الخاص من احكام ، وبما لا يتعارض مع طبيعته والغرض منه .  
لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
اختصاص وزير الصحة باصدار قرارات نقل الاطباء المكلفين الخاضعين للقانون  
رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر دون حاجة للعرض على لجنته شعون  
العاملين المشار اليهما وذلك على النحو السالف بيانه .  
( ملف رقم ٤٠٧/٦/٨٦ فى ١٩٩٠/٣/٧ )

تاسعا : تولى النيابة الادارية التحقيق

مع الطبيب المكلف لا يجوز للجهة

الادارية التصرف فى التحقيق

الا اذا احالته اليها

النيابة الادارية

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ : اذا تولت النيابة الادارية التحقيق فلا يجوز للجهة الادارية ان تصرف فى التحقيق الا اذا احالته اليها النيابة الادارية واساس ذلك انه ليس للجهة الادارية ان تحول دون مباشرة النيابة الادارية لاختصاصها واثر ذلك - لايجوز للجهة الادارية ان تطالب النيابة الادارية بالكف عن السير فى التحقيق ولايجوز لها اصدار قرار بشأنه قبل ان تنتهى النيابة من فحص الموضوع - القرار الذى يصدر من الجهة الادارية قبل ان تنتهى النيابة الادارية الى قرار فى التحقيق يكون مشوبا بعيب اجرائى يبطله .

الحكمة : ومن حيث ان الدعوى مهية للفصل فى موضوعها وكان الثابت من سياق الوقائع للمتقدمة ان الاحالة قد انقطعت عن عملها اعتبارا من ٣٠ من يونيو ١٩٨١ وحتى ٣١ من مارس ١٩٨٢ فى حدود الاجازات المقررة قانونا ولم يقم بالاوراق مايفيد انها قدمت عنرا لهذا الانقطاع صادف قبول جهة عملها . فان التهمة المنسوبة اليها فى تقرير الاتهام تكون والحال كذلك ثابتة فى حقها الامر الذى تنعقد معه مسئوليتها ويتعين لذلك مجازاتها عنها بالجزاء المناسب . ولاينال من ذلك صدور القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ بختم سبعة ايام من اجرها بسبب انقطاعها عن العمل من ٣٠ من يونيو ١٩٨١ وحتى ٥ من يوليو ١٩٨٢ بدون اذن لصلوره فى ١٢ من يوليو

١٩٨٢ من إحالة الموضوع الى النيابة الادارية للتحقيق فيه بمعرفتها بالكتاب  
المقيد برقم ٢١٠٧ المؤرخ ٢ من فبراير ١٩٨٢ وباعتبار ان ذلك القرار صدر  
باطلا لمخالفته القانون حسبا جرى به قضاء هذه المحكمة من انه اذا تولت  
النيابة الادارية التحقيق لا يجوز للجهة الادارية ان تنصرف فى التحقيق الا اذا  
احالت اليها النيابة الادارية اذ ليس للجهة الادارية اصلا ان تحول دون مباشرة  
النيابة الادارية لاختصاصها عن طريق مطالبتها بالكف عن السير فى التحقيق او  
عن طريق المبادرة الى التصرف فيه قبل ان تنتهى النيابة الادارية الى قرار بشأنه  
وبناء على ماتقدم فان القرار الذى يصدر من الجهة الادارية قبل ان تنتهى النيابة  
الادارية الى قرار فى التحقيق يكون مشوبا بعيب اجرائى جوهري من شأنه ان  
يطله .

ومن حيث لما تقدم من اسباب فانه يتعين قبول الطعن شكلا وفى  
موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ومعجزة المحالة بخصم سبعة ايام من اجراها .  
( طعن ٥٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٠ )

عاشرا : انقطاع الصيدلى المكلف عن

العمل قبل اكتمال مدة تكليفه

لا يعفيه من الالتزام المفروض عليه

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ : يحظر على الصيادلة المكلفين الامتناع عن تأدية اعمال وظائفهم لمدة سنتين كاملتين - تبدأ هذه المدة من تاريخ تسلمهم العمل - .  
يتحتم على كل من هؤلاء القيام باعمال وظيفته بصفة فعلية لمدة ست سنوات من تاريخ تسلمه العمل - انقطاع الصيدلى عن العمل قبل اكتمال هذه المدة لا يعفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا والا كان امتناع الصيدلى عن اداء واجب التكليف تحريرا له من اداء هذا الواجب .

الحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان وهيئات التمريض والصحيين والفئات الطبية المعاونة وبلغاء القرار بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان يقضى بان لوزير الصحة تكليف بحريى كليات الطب والصيدلة .. وذلك لمدة سنتين ويجوز تجديد التكليف لمدة اخرى مماثلة .  
ويتم التكليف وتجديده بناء على طلب الجهة الادارية صاحبة الشأن ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى القانون . وتنص المادة (٦) من القانون المذكور على انه على المكلف ان يقوم باعمال وظيفته مابقى التكليف وفى جميع الاحوال يصدر الغاء التكليف او انتهاء الخدمة اثنائه من وزير الصحة .

ومن حيث ان المستفاد من هذه النصوص انه يحظر على الصيادلة المكلفين الامتناع عن تأدية اعمال وظائفهم لمدة سنتين كاملتين تبدأ من تاريخ تسلمهم العمل بمعنى انه يتحتم على كل منهم القيام باعمال وظيفته بصفة فعلية

لمدة ست سنوات من تاريخ تسلمه العمل ومن ثم فإن انقطاع الصيدلى عن العمل قبل اكمال هذه المدة لايعفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا حتى ولو كان قد مضى على تاريخ تسلمه العمل مدة سنتين والا كان امتناع الصيدلى عن اداء واجب التكليف تحريرا له من اداء هذا الواجب على عكس مايقضى به نص القانون وعلى خلاف غايات المشرع .

ومن حيث ان الثابت من سياق وقائع الموضوع ان الصيدلى .... قد كلف للعمل بمنطقة مصر القديمة الطبية بموجب القرار ٧٠٤ لسنة ١٩٨٢ وذلك اعتبارا من ١٩٨٢/١١/١ وقد تسلم العمل اعتبارا من ١٩٨٢/١١/١٨ وانقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٣/١١/١ ، ومن ثم فانه لا يكون قد قام بتأدية عمله الوظيفى المدة المحددة بقرار التكليف وفاء لواجبه فى اداء مدة التكليف لصالح الوطن حسبما حددها المشرع بنص القانون.  
( طعن ١١٥٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٠ )



# تموين

## الفصل الاول - التسعير الجبرى

اولا - سلطة تحديد اسعار السلع

ثانيا - المقصود بالسعر الجبرى لمواد البناء

ثالثا - مناط تعديل الاسعار التى تتم المحاسبة على اساسها عن تلك

الواردة فى العقد

رابعا - شروط صرف قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء الخاضعة لقانون

التسعير الجبرى اذا حدثت أثناء التنفيذ

خامسا - لا تتمتع السلع المستوردة برسم المنطقة الحرة بيور سعيد بأى

اعفاء من احكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص

بشئون التسعير الجبرى وتحديد الربح

سادسا - تقادم فروق الاسعار الناتجة عن التسعير الجبرى وفوائدها

التأخيرية

## الفصل الثانى - قرار الاستيلاء الصادر من وزير التموين لتموين البلاد

اولا - اختصاص وزير التموين فى الاستيلاء على اى معمل او مصنع او

كل صناعى

ثانيا - وجود منازعة حول السلاقة الايجارية للمكان المستولى عليه لا يمنع

من صدور قرار الاستيلاء

ثالثا - مناط مشروعية قرار الاستيلاء تحقق الهدف الذى ابتغاه المشرع

وثبوت حالة الضرورة التى تبرر الاستيلاء على عقارات الافراد

ومتقولاتهم

رابعا - يكفى صدور موافقة لجنة التمويل العليا على قرار الاستيلاء

بالتصريح

خامسا - سلطة وزير التمويل فى اغلاق المحل اداريا لمدة ستة أشهر

سادسا - اختصاص وزير التمويل بمنع نقل مادة او سلع للخارج لضمان

تمويل البلاد

### الفصل الثالث - مسائل متنوعة

اولا - بتحديد حصص الزجاج وطريقة توزيعها على التجار والمنشآت

و كذلك تعديلها والغائها

ثانيا - الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة من لجان التعويض المنصوص

عليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

ثالثا - اختصاص مأمورى الضبط القضائى فى مسائل التمويل والتسعير

البحرى

## الفصل الاول

### التسعير الجبرى

#### اولا - سلطة تحديد اسعار السلع

##### قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ : ناط المشرع بوزير الصناعة وضع حد أقصى لاسعار منتجات الصناعة ومن بينها مادة الصابون - لم يقيد المشرع وزير الصناعة بمحد زمنى يتعين فيه مراجعة الحدود القصوى لاسعار تلك المنتجات - تقدير ملاءمة السعر للمنتج والمستهلك مروكة للوزير المختص - لامعقب على قراره فى هذا الشأن مادام قد خلا من اساءة استعمال السلطة - المقصود بالتدخل فى الاسعار هو تسعيرها بسعر معقول للمستهلك مع ضمان هامش ربح للمنتج يضمن استمراره فى الصناعة - اساءة استعمال السلطة فى هذا الشأن لا تفرض تجرد مضى مدة طويلة على التحديد السابق لاسعار السلع دون تدخل من الوزير المختص - يتعين على صاحب الشأن اثباته - أساس ذلك : ان عيب الانحراف بالسلطة هو عيب قصدى يتعلق بالغاية من القرار الادارى ويتعين على من يدعيه اثباته .

الحكمة : ومن حيث ان المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح ، تنص على ان " يكون فى كل محافظة .. لجنة برياسة المحافظ .. او من يقوم مقامه تسمى " لجنة التسعير " وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية " ، وتنص المادة (٢) على ان " تقوم اللجنة بتعيين اقصى الاسعار للاصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم . ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف او بالاضافة ... " كما

تنص المادة (٣) على ان " تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا برئاسته تختص بما يأتى (١) وضع اسس تعيين الاسعار للجان التسعير المنصوص عليها فى المادة الاولى (٢) النظر فى الشكاوى التى تقدم عن جداول الاسعار التى تسعها اللجان المذكورة (٣) مراقبة حركة الاسعار (٤) اقتراح ما يودى الى تحقيق مكافحة الغلاء . "

وتنص المادة ٤ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ على انه " استثناء من احكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة بتحديد اقصى الاسعار لمنتجات الصناعة دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها فى تلك المواد " وعوجب هذا النص اصبح لوزير الصناعة منفردا الاختصاص بتحديد سعر منتجات الصناعة مما تدخل فى نطاق احكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ، وقد اضيف الصابون الى الجدول المرفق بذلك المرسوم بقانون بالقرار الوزارى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧١ وعلى ذلك فان وزير التموين والتجارة الداخلية لا يكون له اختصاص فى هذا الشأن فلا صفة له فى دعوى طلب الغاء القرار الادارى السلبى بالامتناع عن تعديل اسعار الصابون المحدده بالقرار الوزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ وهو قرار صادر من وزير الصناعة .

ومن حيث انه بالنسبة الى موضوع الدعوى فالبادى من نص المادة ٤ مكرر المشار اليها ان المشرع قد ناط بوزير الصناعة وضع حد اقصى لاسعار منتجات الصناعة - ومن بينها مادة الصابون - دون ان يقيد بمحد زمنى معين يتعين عليه فيه مراجعة الحدود القصوى لاسعار تلك المنتجات ، فتقدير ملائمة السعر للمنتج والمستهلك تركها للمشرع للوزير المختص دون قيود مرجعها النصوص بحيث لا يحد سلطته فى اتخاذ القرار فى هذا الشأن سوى عيب اساءة استعمال السلطة ، اذا ما جنح عن الصالح العام المقصود بتدخله فى اسعار

تلك المنتجات بالتحديد بما يكفل تسعير السلعة للمستهلك بسعر معقول مع ضمان هامش ربح للمنتج يضمن استمراره في الصناعة ، بيد ان اساءة استعمال السلطة في هذا الشأن لا تقتضى من مجرد مضي وقت طويل على التحديد السابق لاسعار السلعة دون تدخل الوزير المختص بالتعديل لتلك الاسعار ، بل يتعين على صاحب الشأن اثباته . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان عيب الانحراف بالسلطة هو عيب قصدى يتعلق بالغاية من القرار الادارى المطعون فيه ويتعين على من يدعيه اثباته ، ولا يوجد فى اوراق الدعوى ما يفيد ثبوت نسبة هذا العيب الى موقف الادارة فى هذا الشأن ، وبالتالي فان الدعوى تكون غير قائمة على اساس سليم من القانون ومتمينة الرفض ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير ذلك متعين الالغاء .

ومن حيث ان من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها .

( طعن ٣١٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٨٧ )

## ثانيا : المقصود بالسعر الجبرى

### لمواد البناء

#### قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ : المقصود بالسعر الجبرى لمواد البناء الوارد بالعقد المبرم بين شركة المعمورة للاسكان والتعمير وشركة الشعراوى للتجارة والهندسة هو السعر المحدد للاسكان المتوسط الصادر به الترخيص - يعتبر بذلك السعر الموجود والمدمم - منح الشركة تراخيص الامتنت والحديد على خلاف ذلك تستحق الشركة المتعاقدة الفرق بين السعريين .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها للتعقده بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١ فاستعرضت المادة ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء واستظهرت ان المشرع حظر اقامة اى مبنى او تعديل مبنى قائم او ترميمه فى اية جهة من الجمهورية داخل المدن والقرى او خارجها - فيما عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام - متى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة الاف جنيه الا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها والبيانات التى تقدم اليها قرار من وزير الاسكان والتعمير بذلك فى حدود الاستثمارات المخصصة للبناء فى القطاع الخاص . وتصدر اللجنة المشار اليها قراراتها وفقا لمواصفات ومعايير مستويات الاسكان المختلفة واسس التكاليف التقديرية لكل مستوى منها والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير الاسكان - ومن ثم يكون المناط فى تحديد مستوى الاسكان عند منح الترخيص هو بما ورد فى رخصة البناء . كمتابيين للجمعية من استعراض قرارى وزير التعمير والدولة للاسكان

واستصلاح الاراضى رقمى ١٢٩ و ١٣٠ لسنة ١٩٨٠ فى ان تحديد متوسط اسعار الاسمنت والحديد المحلى والمستورد وتنظيم تداوله انها فرقا بين ما مميّاه بالنسبة للاسمنت بالسعر الموحد وبين سعر تكلفة الاستيراد وقررا فى المادة الثانية منهما تحديد بيع الاسمنت والحديد بسعر تكلفة الاستيراد بالنسبة لمشروعات الاسكان الفاخر والمشروعات الاستثمارية لغير الامن الغذائى والمدن الجديدة واذ كان تحديد نوع الاسكان يتقرر حسبما تتضمنها الرخصة طبقا للقانون . ومن ثم يكون المرجع فى تحديد السعر هل هو السعر الموحد او سعر تكلفة الاستيراد امر متوقفا على ما تضمنته الرخصة فى وقت البناء . هل يدخل فى الاسكان الفاخر ام غيره .

ولما كان ذلك وكانت وحدة التنظيم بمحافظه الاسكندرية قد اصدرت الترخيص رقم ٦٧٥ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالعمارات محل العقد المشار اليه وحدد الترخيص نوعية الاسكان المرخص بانه من النوع المتوسط ، فمن ثم فان عبارة مواد البناء التموينيه المسعره جريا والموزعة بمعرفة القطاع العام او بواسطته الوارده بالبند الخامس عشر من العقد المبرم بين شركة المعمورة للتعمير والاسكان وشركة الشعراوى للتجارة والهندسة تقطع بانصراف نية المتعاقدين الى ان المقصود بالمواد المسعره جريا هى المواد التى تباع بالسعر المخصص للاسكان المتوسط وهو السعر المدعم الموجود وليس سعر تكلفة الاستيراد ، ومن ثم واذ قامت شركة المعمورة للتعمير والاسكان بتسليم الشركة لتنفيذ تصاريح مواد البناء من حديد واسمنت بسعر تكلفة الاستيراد على الرغم من ان الترخيص قد حدد مستوى الاسكان بانه من المستوى المتوسط فتكون هى المسئولة عن ذلك مخالفة لما ورد بترخيص البناء وتعيين

عليها تحمل الفرق بين سعر مواد البناء بالسعر المدعم بسعر تكلفة الاستيراد وإدائه الى الشركة المتعاقدة معها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المقصود بالسعر الجبرى لمواد البناء الوارد بالمقد المبرم بين شركة المعموره للاسكان والتعمير وشركة الشعراوى للتجارة والهندسة هو السعر المحدد للاسكان المتوسط الصادر به الترخيص وبذلك فهو السعر الموحد والمدعم ز واذا منحها الشركة تراخيص الاسمنت والحديد على خلاف ذلك فتستحق الشركة المتعاقدة الفرق بين السعرين .

( ملف ٤٧/١/١٠١ جلسة ١٩٨٦/٥/٢١ )



ثالثا : مناط تعديل الاسعار التي

تم اخصاسية على اساسها

عن تلك الواردة في العقد

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ : مناط تعديل الاسعار التي تتم اخصاسية على اساسها عن تلك الواردة في العقد ان يصلر تسعيره جبريه طبقا للقوانين المتعلقة بالتموين والتسعير الجبرى وان تطبق تلك التسعيره الجبرية على صنف من الاصناف المتعاقد على توريدها وان يكون السعر الجبرى اقل من السعر المتفق عليه في العقد .

الحكمة : ومن حيث انه قد ثار الجدل والخلاف حول التكييف القانونى لما ورد فى كتاب وزارة التموين مكتب رئيس قطاع التوزيع والرقابة فى صورة اشارة الى السادة مديرى التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات من انه تقرر باجتماع الدكتور وزير التموين باصحاب منتحات الالبان ومزارع البيض الاتفاق على الاسعار الودية الاتية .... ثانيا - البيض بيضه متوسطه اقل من ٦٠ جم ٧٥ مليم للواحدة - بيضه كبيره ٦٠ جم فاكثر ٨٥ مليم للواحدة وقد جاء فى بند الملاحظات فقره (٢) مايلى : هذه الاسعار استرشادية للمحافظات حسب ظروف كل منها ومع الابقاء على ماهو دون هذه الاسعار الموضحة فقط وبما لايزيد عنها وفى الفقرة (٣) من المنشور العمل على التزام التجار ومحال بيع تلك الاصناف بالاعلان فى مكان ظاهر عن تلك الاسعار والالتزام بالبيع بها وضبط المخالفات . فقد كان لوصف هذه التسعيره بانها وديه ولعبارة هذه الاسعار استرشادية اثره فى اتجاه الحكم للمطعون عليه الى انكار صفة الجبرية عليها والقول بانها مجرد توجيهات تتحدد من الالتزام وتخرج

عن نطاق التسعير الجبرى المقرر قانونا ولا تصلح سندا للمطالبة بفروق اسعار البيض الذى تم توريده .

ومن حيث انه بافتراض ان ما ذهب اليه الحكم لا يتفق وطبيعة القرار الصادر من وزير التموين والذى نص صراحة على ضرورة الابقاء على مادون هذه الاسعار وبما لايزيد عنها كما نص على الالتزام بالبيع بها وضبط المخالفات مما يؤكد الصفة الالزاميه للقرار - بافتراض ذلك - فانه من المقرر من جهة اخرى ان التسعير الجبرى امر استثنائى يرد على مبدأ حرية تحديد الاسعار طبقا لقانون العرض والطلب وعلى مبدأ سلطان الارادة ومن ثم يتعين تطبيق احكامه فى حدود مانصت عليه صراحة وبشكل قاطع دون توسع فيه التفسير او قياس على الاحكام .

ومن حيث انه واضح من القرار الذى تستند اليه الادارة بحسبانه تسعير جبريا للبيض انه قد تم بناء على الاتفاق بين وزير التموين وبين اصحاب مزارع البيض على تحديد الاسعار التى تضمنها ومن ثم فان احكام هذا القرار لا تسرى الا على البيض من انتاج تلك للمزارع دون غيره من انواع البيض الاخرى .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على العقد على النزاع انه قد تضمن التزام للمورد بتوريد بيض فراخ بلدى طازج - ولا جدال فى ان البيض البلدى يختلف عن بيض المزارع فى تكلفة انتاجه وفى حجمه ومذاقه مما لا يجوز معه القول بان التسعير الجبرى للبيض والذى يستهدف اساسا البيض المنتج من المزارع يسرى على البيض البلدى اعمالا لقاعدة التفسير الضيق لاوامر التسعير الجبرى وعدم التوسع فى تفسيرها او القياس على احكامها .

ومن حيث انه وقد تأكد عدم انطباق اسعار البيض التى حددها منشور وزارة التموين على البيض المتعاقد على توريده مما يتعين معه محاسبة المتعاقد على

الاسعار المحددة فى العقد على نحو ماذهب اليه الحكم المطعون فيه وان اختلفت اسبابه فى ذلك .

( طعن ٢٨٧٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢ )

رابعاً : شروط صرف قيمة الزيادة

فى اسعار مواد البناء الخاضعة

لقانون التسعير الجبرى اذا

حدثت اثناء التنفيذ

قاعدة رقم ( ١٣٤ )

المبدأ : احقية المقاولون فى تقاضى قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء الخاضعة لقانون التسعير الجبرى وتحديد الارباح رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، اذا حدثت اثناء تنفيذ عقودهم وذلك اعمالا لنص المادة ٨ من القانون المذكور . عدم احقية المقاولون فى صرف قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء غير الخاضعة لقانون التسعير الجبرى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ مادام انهم لم يشروطوا ذلك فى العقود المبرمه معهم .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١ فاستعرضت المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح التى تنص على ان " يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برياسة المحافظ او المدير او من يقوم مقامه تسمى " لجنة تسعير " .... " والمادة (٢) من ذات القانون التى تنص على ان " تقوم اللجنة بتعيين اقصى الاسعار للاصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون . ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بإلحذف او بالاضافة " ، والمادة (٤) من القانون المذكور التى تنص على انه " يجوز لوزير التجارة والصناعة ان يعين بقرار منه الحد الاقصى : (١) للربح الذى يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى اية سلعة

تصنع محليا او تستورد من الخارج ...." والمادة (٤) مكرر المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على انه " استثناء من احكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة للمركزى بتحديد اقصى الاسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة " والمادة (٨) التى تنص على ان " تسرى جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التى يتم تسليمها بعد تساريخ العمل بهذه الجداول او لقرارات تنفيذها لتعهدات ابرمت قبل ذلك التاريخ " كما استعرضت المادة (٥٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ ( وتعديلاته) التى تنص على انه " على مقدم العطاء مراعاة مايلى فى اعداده لقائمة الاسعار ( جدول الفئات ) ..... (٦) الفئات التى حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطى جميع المصروفات والالتزامات ايا كان نوعها التى يتكبدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام باتمام جميع الاعمال وتسليمها لجهة الادارة والحفاظة عليها اثناء مدة الضمان طبقا لشروط العقد ويعمل الحساب الختامى بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعمله والتعريفه الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى " والمادة ٨٣ من ذات اللائحة التى تنص على انه " يجوز بموافقة الجهة الادارية المتعاقدة وعلى مسئوليتها ان يصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعا لتقدم العمل وعلى النحو التالى : ..... (ب) بمحد اقصى ٧٥٪ من القيمة المقررة للمواد التى وردها المقاول لاستعمالها فى العمل الدائم والتى يحتاجها العمل فعلا بشرط ان تكون مطابقة للشروط وموافقا عليها وان تكون مشونة بموقع العمل فى حالة جيبه بعد اجراء الجرد الفعلى اللازم وذلك من واقع فئات العقد ..... وتعامل

كالمشونات المواد التى تورء لموقع العمل صالحة للتركيب الى ان يتم تركيبها .... " .

واستباناء الجمعية انه اذا تضمنت العقود للمرمة مع المقاولين المشار اليهم - فى الحالة المعروضة نصا يقضى بالتزام الوزارة بسداد قيمة اية زيادة فى اسعار المواد المستخدمة فى البناء تطراً خلال المءة المقررة لتنفيذ العقد ، فان هذا النص يكون واجب التطبيق اعمالاً لقاعدة ان العقد هو شريعة المتعاقدين ومن ثم يحق لهؤلاء المقاولين صرف قيمة الزيادة فى اسعار تلك المواد طالما قد حدثت اثناء مءة تنفيذ عقود مقاولات الاعمال المرمة معهم . اما اذا لم يرد مثل هذا النص فى تلك العقود فقد تبيننا الجمعية بالنسبة لمواد البناء التى يخضع تحءيد اسعار بيعها للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير بغيرى وتحءيد الارباح ان التوريد فى عقد مقالة الاعمال اذا كان ذا شأن عمسوس من حيث قيمته واهميته بجانب العمل ، فان العقد بهذه المثابة ينطوى على مزيج من مقالة الاعمال والتوريد ، فتتصرف المقالة الى الاعمال انسند تنفيذها الى المقاول وتسرى عليها احكام المقالة ، ويقع التوريد على مواد المستخدمة فى التنفيذ وتسرى عليها احكام التوريد . وذلك هو ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ١٢ ق بملسة ٦٩/١/٢٥ ويؤكد هذا النظر ان المشرع فى المادة ٨٣/ب بالفصل الثانى الخاص بشروط تنفيذ عقود المقاولات ، من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، اعتء بقيمة واهمية المواد المستخدمة فى تنفيذ تلك العقود وذلك بأن اءاز للجهة الادارية ان تصرف للمقاول دفعات ماله تحت الحساب بء اقصى ٧٥٪ من القيمة المقررة للمواد التى ورءها

لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلا بشرط ان تكون مطابقة للشروط والمواصفات المحددة .....

ولما كانت المادة (٨) من قانون التسعير الجبري وتجهيد الارباح تشترط الى نص على سريان جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول او القرارات تنفيذا لتعهدات التي تم قبل ذلك التاريخ ، فان هذا الحكم ينطبق على عقود التوريد التي تم تصديق المورد فيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منه بالاضافة او التوفير ، كما تنسرى ايضا على عقود المقاولات التي يمثل فيها توريد المقاول للسلع المستعملة لتنفيذ موضوع تلك العقود قدرا هاما الى جانب العمل ، فينطبق على هذه السلع احكام التوريد كما سلف البيان — وزمنها نص للمادة (٨) المشار اليه ، واذا تشكل المواد اللازمة للبناء — في عقود مقاولات البناء — قدرا هاما وهاما بجانب العمل ، فانه يحق للمقاولين المعروضة حالتهم تقاضي قيمة الزيادة في اسعار تلك المواد المسعرة جبريا وفقا لاحكام القانون المذكور دون غيرها من المواد وذلك اذا حدثت الزيادة اثناء تنفيذ عقودهم ، اعمالا لنص المادة (٨) المشار اليها على ان ينصرف ذلك الى المواد المطابقة للشروط والمواصفات التي يثبت توريدها لموقع العمل بعد سريان التسعير الجبري التي رفعت اسعارها . وبشرط الا تتضمن تلك العقود نصا صريحا يقضى بتثبيت الاسعار خلال مدة التنفيذ .

وفيما يتعلق بالمواد اللازمة للبناء التي لا تخضع لقانون التسعير الجبري ، وتشمل بعض المواد التي تحتكر انتاجها شركات معينة تتولى تحديد اسعار بيعها ، فانه اذا نشأت زيادة في اسعار المواد المذكورة خلال مدة تنفيذ عقود المقاولين المعروضة حالتهم ، فلا يحق لهم المطالبة بصرف قيمة هذه الزيادة مالم

يشترطوا ذلك فى عقودهم ، وذلك على اساس ان المادة ٥٤/٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تقضى بان الفئات التى حددها مقدم العطاء ( للمقاول ) بجدول الفئات تشمل وتغطى جميع المصروفات والالتزامات ايا كان نوعها التى يتكبدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام باتمام جميع الاعمال وتسليمها الى جهة الادارة طبقا لشروط العمل ويعمل الحساب الختامى بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريف الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى ، ومن ثم فان الاسعار المتفق عليها فى العقد تقيّد طرفيه ، كأصل عام ، ولا يجوز للمقاول ان يطالب بزيادة على اساس ما يطرأ على اسعار المواد اللازمة لتنفيذ موضوع للمقاول من زيادة والقول بغير ذلك فى هذا الشأن فضلا عن تعارضه مع نصوص اللائحة المذكورة فانه يفتقر الى سند من القانون كما هو الشأن فى النص الامتثالى الوارد فى قانون التسعير الجبرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى مايلى :

اولا - احقية المقاولين المعروضة حالتهم فى تقاضى قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء الخاضعة لقانون التسعير الجبرى وتحديد الارباح رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذا حدثت أثناء تنفيذ عقودهم وذلك بالضوابط السالف ايضاحها .

ثانيا : عدم احقية المقاولين المذكورين فى صرف قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء غير الخاضعة لقانون التسعير الجبرى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه مادام انهم لم يشترطوا ذلك فى العقود المبرمة معهم .

( ملف ١٧/٢/٧٨ بجلسة ١٩٩٠/٢/٢١ )



خامساً : لائمتع السلع المستوردة

برسم المنطقة الحرة ببورسعيد بأى

اعفاء من احكام المرسوم

بقانون رقم ١٦٣/١٩٥٠

قاعدة رقم ( ١٣٥ )

المبدأ : المزايا والاعفاءات التى تتمتع بها المنطقة الحرة ببورسعيد - لم يدرج المشرع ضمن تلك المزايا والاعفاءات اى اعفاء من احكام الرسوم بقانون ١٦٦/١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الربح - خضوع البضائع المستوردة برسم المنطقة الحرة لاحكام قرارات وزارة التموين الصادرة استنادا الى احكام القانون ١٦٢/١٩٥٠ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٦ فتبين لها ان المادة ٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن اصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قضت بان " تطبيق احكام القوانين واللوائح المعمول بها فى كل ما لم يرد فيه نص خاص فى القانون المرفق " ونصت المادة ٤٤ من ذات القانون على ان " تسرى على المناطق الحرة احكام التشريع المصرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون وبوجه خاص التشريعات المنظمة لاجراءات الحجر الصحى والرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحى والزراعى وحماية المشروعات من الافات والامراض الطفيلية الواردة من الخارج ويضع مجلس ادارة الهيئة القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ الاحكام المذكورة فى المناطق الحرة بالاتفاق مع الوزارات المختصة " ، كما استعرضت الجمعية نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٤

لسنة ١٩٧٦ فى شان تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة التى قضت بأن " يتم تحويل مدينة بورسعيد باكملها الى منطقة حرة وتتخذ الاجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٦ ، ويقوض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بنظام منطقة بورسعيد الحرة ..... " . ونصت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ باصدار نظام المنطقة الحرة على ان " تسرى احكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق او فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولا تسرى احكام النظام المرفق على المشروعات المرخص بها طبقا لاحكام القانون المذكور " .

ومن حيث ان المشرع حدد على سبيل الحصر المزايا والاعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها المقررة لمدينة بورسعيد الحرة وللمشروعات المقامة بها وقضى صراحة بسريان القوانين واللوائح السارية فى الاقليم المصرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين رقمى ١٩٧٤/٤٣ و ٧٦/٢٤ والقرار الجمهورى بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليهم .

واذا كان البين من استعراض المزايا والاعفاءات التى تتمتع بها المنطقة الحرة ببورسعيد ان المشرع لم يدرج ضمن تلك المزايا والاعفاءات اى اعفاء من احكام الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الربح ، الصادره استنادا اليه قرارات وزير التموين المشار اليها ومن ثم تخضع البضائع المستوردة برسم المنطقة الحرة ببورسعيد لاحكام القرارات المشار اليها لعدم وجود نص مانع من سريانها لا فى القوانين المشار اليها ولا فى ذات القرارات سالفة البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان  
القرارات الوزارية المشار اليها على السلع المستوردة برسم المنطقة الحرة  
بيور سعيد .

( علف ٣٧ / ٢ / ٣٤٣ جلسة ١٠ / ٢٢ / ١٩٨٦ )

سادسا : تقادم فروق الاسعار

الناتجة عن التسعير الجبرى

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ : فروق الاسعار الناتجة عن التسعير الجبرى تمثل الزيادة التى تطرأ على اسعار السلع التى شملها التغير الجبرى - مصلوها القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام قانون التسعير الجبرى - الالتزام بتوريد الفروق المشار اليها يسقط بالتقادم الطويل كما تسقط معه كافة ملحقاته وفوائده ولو لم تكن مدة تقادمها قد اكتملت بعد - الاقرار بهذه الفروق - الزه - انقطاع التقادم عن هذه الفروق وحدها دون فوائد التأخير .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٧/٥/٢٠ فتبين لها ان المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح تنص على ان " يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ ..... تسمى لجنة تسعير .... " .

وتنص المادة ٢ من ذات القانون على ان " تقوم اللجنة بتعيين اقصى الاسعار للاصناف الغذائية والمواد المينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون " . ويكون تعيين الاسعار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل او بعض الاصناف والمواد التى يتاولها التسعير " .

كما تبين لها ايضا ان المادة ١ من قرار وزير المالية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن تحصيل الفروق للمستحقة للحرزاة العامة ينص على انه " على كافة منشآت القطاعين العام والخاص ان تقدم الى مصلحة الضرائب يائنا بارصدة السلع التى كانت موجودة لديها فى اليوم السابق لصدور قرارات رفع اسعارها

مع توريد فروق الاسعار المستحقة للخزانة العامة بالنسبة لما يتم توزيعه او يبعه من تلك السلع ... " وتنص المادة ٢ من ذات القرار على انه " على كافة الوحدات الانتاجية المنتجة للسلع المشار اليها بالمادة السابقة وتلك التى تقوم باستيرادها ان تقوم بحجز فروق الاسعار من المنبع وتوريدها الى البنك المركزى ... على ان يتم تسليم السلع الى التجار او المشترين بآمانها شاملة الزيادة .... " وتنص المادة ٣ على ان " يتم سداد فروق الاسعار المذكورة كل خمسة عشر يوما الى البنك المركزى فى حساب فروق الاسعار المستحقة للخزانة العامة .... " .

وتنص المادة ٤ على ان تسرى فائدة تأخير بواقع ٦٪ على فروق الاسعار التى لم يتم توريدها للبنك المركزى فى مواعيد الاستحقاق ..... " .  
وقد تضمن قرارى وزير المالية رقمى ٥٤ لسنة ١٩٧٢ و ٢٢٣ لسنة ١٩٧٩ النص على ذات الاحكام التى تضمنها القرار رقم ٦٦/٣٨ المشار اليه بهاليه فيما يتعلق بتوريد فروق الاسعار وفوائد التأخير المستحقة عليها الى الخزانة العامة " .

مفاد ماتقدم ان المشرع قد ناط فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه بلجنة تحديد السعر الحد الاقصى لاسعار السلع والمواد المبينة بالجدول المرفق به وجعل هذه الاسعار ملزمة لكل من تناول بالبيع احدى هذه المواد التى شملها التسعير الجبرى كما لزم كافة منشآت القطاعين العام والخاص بمقتضى قرارات وزير المالية سالفة الذكر بان تورد الى البنك المركزى فروق الاسعار الناتجة عن التسعيره الجديدة وذلك لحساب الخزانة العامة بالنسبة لما يتم بيعه او توزيعه من ارصدة السلع التى كانت موجودة لديها وقت صدور التسعيرة الجديدة كما قرر هذا الالتزام ايضا بالنسبة للوحدات الانتاجية فأوجب عليها ان تقوم بحجز

فروق الاسعار السلع التى تنتجها او تستوردها وتوريدها الى حساب خاص بالبنك المركزى بحيث يتم تسليم السلع المسعرة الى التجار والمشتريين بأسعارها الجديدة شاملة الزيادة المقررة كما قضى باستحقاق فوائد تأخير عن تلك الفروق التى يتأخر توريدها عن المواعيد المحددة .

ومن حيث ان المادة ٣٧٤ من القانون المدنى تنص على ان " يتقدم الالتزام بانقضاء خمسة عشرة سنة فيما عدا الحالات التى ورد عنها نص فى القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية .. " وتنص المادة ٣٧٥ من ذات القانون على ان " يتقدم بخمس سنوات كل حق دورى متحدد ولو اقر به المدين .... كالفوائد والارادات المقررة والمهايا والاجور .. " .

وتنص المادة ٣٨٤ على ان " ينقطع التقادم اذا اقر المدين بحق الدائن اقرارا صريحا او ضمنيا وتنص المادة ٣٨٥ على انه " اذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الاثر للترتب على سبب الانقطاع ويكون مدته هى مدة التقادم الاول " .

وتنص المادة ٣٨٦ على انه " (٢) اذا سقط الحق بالتقادم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحققات ولو لم تكمل مدة التقادم الخاصة بهذه الملحققات " .

ومن حيث انه يبين مما سبق ان القاعدة العامة فى مدة التقادم ان يكون خمسة عشر سنة تسرى بالنسبة لجميع الالتزامات التى لم ينص القانون فى خصوصها على مدد اخرى ويستثنى من هذه القاعدة كافة الحقوق الدورية المتجددة كالفوائد والاجور والمهايا فهذه الحقوق تنقضى بالتقادم الخمسى ويترتب على انقضاء مدة التقادم المقررة سقوط الحق المطالب به وكافة ملحقاته وفوائده ولو لم تكون مدة تقادمها قد اكتملت كما يترتب على الاقرار بالحق

سقوط مدة تقادمه وبدء مدة تقادم جديد بذات المدة تسرى من تاريخ انتهاء  
الآثر المترتب على سبب الانقطاع وذلك فيما عدا الحقوق الدورية المحددة  
فلا أثر للاقرار بها على انقطاع مدة تقادمها .

ومن حيث ان القضاء الإداري قد استقر على انه اذا كان مصدر الالتزام  
هو القانون وليس مصدرا غيره فيجب ان تكون مدة التقادم خمس عشرة سنة  
مادام لا يوجد نص خاص يحدد مدة أخرى ذلك اعمالا لحكم المادة ٣٧٤ من  
القانون المدني واذ كان الثابت في الحالة المعروضة ان فروق الاسعار الناتجة عن  
التسعير الجبري تمثل في حقيقة الامر تلك الزيادة التي تطرأ على اسعار السلع  
التي شملها التسعير الجبري وهى زيادة مصدرها القرارات الصادرة تنفيذا  
لاحكام قانون التسعير الجبري ومن ثم فان الالتزام بتوريد الفروق المشار اليها  
يسقط بالتقادم الطويل كما تسقط معه كافة ملحقاته وفوائده ولو لم تكن مدة  
تقادمها قد اكتملت بعد ويزترتب على الاقرار بهذه الفروق انقطاع مدة  
تقادمها وسريان مدة تقادم جديدة من تاريخ هذا الاقرار ويقتصر اثر هذا  
الاقرار على هذه الفروق وحدها دون فوائد التأخير المستحقة عليها اذ ان المقرر  
قانونا ان هذه الفوائد لا تسرى الا من تاريخ المطالبة القضائية بها وفقا لنص  
المادة ٢٢٦ من التقنين المدني . كما ان الاقرار لا يؤدي الى انقطاع مدة  
تقادمها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان فروق  
الاسعار المشار اليها في الحالة المعروضة تتقادم بمضى ١٥ سنة على استحقاقها  
دون المطالبة بها اما فوائدها التأخيرية فتتقادم بمضى خمس سنوات وان كانت  
لا تسرى الا من تاريخ المطالبة القضائية بها .

( ملف ٣٧/٢/٣٥٧ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠ )

## الفصل الثانى

قرار الاستيلاء الصادر من

وزير التموين لتموين البلاد

اولا - اختصاص وزير التموين بالاستيلاء

على اى معمل او مصنع او محل صناعى

قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبدأ : اختصاص وزير التموين بالاستيلاء على اى معمل أو مصنع أو محل صناعى لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية .

المحكمة : مقتضى نص المادة ١٠٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والمادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . انه لا يجوز لاصحاب الاعمال وقف العمل كلياً او جزئياً او تغيير حجم المنشأة او نشاطها الا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء ومناطق وقف المنشأة عن العمل يتعلق بالعمالة و الاعتبارات الاخرى المتعلقة بالقوانين والقرارات التى تنظم نوع نشاط المنشأة لاتدخل فى اختصاصات اللجنة المذكورة وانما ينعقد الاختصاص بها طبقاً للقوانين المنظمة لها ومثال ذلك اختصاص وزير التموين بالاستيلاء على اى معمل او مصنع او محل صناعى لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية ، ومردى ذلك ان استقلال كل من الاستيلاء على المنشأة وتوقف العمل بها ولاوجه للقول بعدم اعمال الاختصاص المخول لوزير التموين بالاستيلاء على مطحن غلال استنادا الى ان مندوب التموين كان حاضرا اعمال اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء للنظر فى طلب وقف المطحن عن العمل لعدم حاجة البلدة اليه والتي قررت وقف المطحن قبل صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء



عليه واساس ذلك ان اختصاص اللجنة المشكلة لنظر طلب وقف المطحن لا  
يجب اختصاص وزير التموين بالاستيلاء عليه .

( طعن ٢٦١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٥ )

ثانيا : وجود منازعة حول العلاقة

الايجارية للمكان المستولى عليه

لايمنع من صدور قرار الاستيلاء

قاعدة رقم ( ١٣٨ )

المبدأ : وجود منازعة حول العلاقة الاجبارية للمكان المستولى عليه

لايجول دون صدور قرار الاستيلاء على العقار .

المحكمة : مقتضى نص المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة

١٩٤٥ بشأن التموين معدلا بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ ان المشرع حول

وزير التموين سلطة الاستيلاء على العقارات والمحال اللازمة لضمان تموين البلاد

وتحقيق عدالة التوزيع ووجود منازعه حول العلاقة الاجبارية للمكان المستولى

عليه بين وزارة التموين ومالك العقار لايحول دون صدور قرار الاستيلاء على

العقار واساس ذلك اختلاف النظام القانوني لكل من الاجبار والاستيلاء .

( طعن ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٧ )

ثالثا : مناهج مشروعية قرار الاستيلاء -

تحقق الهدف الذي ابتغاه المشرع

ووثبت حالة الضرورة التي تبرر

الاستيلاء على عقارات

الأفراد ومنقولاتهم

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ : قرار الاستيلاء طبقا للمادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥

لسنة ١٩٤٥ يلزم لمشروعته تحقيق الهدف الذي تبغاه المشرع من طرحه في

هذا المرسوم بقانون وثبت قيام حالة الضرورة التي تبرر الاستيلاء على

عقارات الأفراد ومنقولاتهم .

المحكمة : وحيث ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة

١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل تنص على انه : يجوز لوزير التمويل لضمان

تمويل البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخدمات

الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة

لجنة التمويل العليا كل او بعض التدابير الآتية : ..... -

الاستيلاء على اية واسطة من وسائل النقل او اية مصلحة عامة او خاصة او اى

معمل او مصنع او محل صناعى او عقار او اى منقول او اى شئ من المواد

الغذائية او المستحضرات الصيدلانية والكيميائية وادوات الجراحة والمعامل

وكذلك تكليف اى فرد بتادية اى عمل من الاعمال . ومفاد هذا النص فى

ضوء ما حتمته احكام الدستور وحسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان

القانون قد اناط بوزير التمويل اتخاذ التدابير التى يراها لازمة وكفيلة بضمان

تمويل البلاد وتحقيق العدالة فى توزيعها ، وانه اذا كان اتخاذ هذه التدابير مما

يدخل في السلطة التقديرية لوزير التموين بعد موافقة لجنة التموين العليا تحقيقا لحسن سير وانتظام مرفق التموين ، الا ان سلطته في هذا الشأن تجدها الطبيعي في استهداف الاغراض التي شرع من اجلها اتخاذ هذه التدابير والتي عنى المشرع بتاكيدها بالنص على ان تكون هذه التدابير لازمة مباشرة لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها وتحقيق العدالة في توزيعها ولا يجوز في هذا المجال الذي تنفد فيه الملكية الخاصة ابتغاء تحقيق الصالح القومي العام ممثلا في ضمان تموين البلاد ، التوسع في التفسير او قياس حالات او غايات اخرى على ذلك لم يرد النص عليها صراحة في القانون لما في ذلك من مساس بالملكية الخاصة وتقييد لها لاسند له من الدستور او القانون ، ومن ثم فان جاوزت الادارة الاهداف المحددة في المرسوم بقانون الخاص بالتموين والتي اباح المشرع على اساسها اعلاء الصالح القومي على الصالح الخاص الاستيلاء على الممتلكات الخاصة وقامت الادارة باستيلاء على هذه الممتلكات ابتغاء تحقيق هدف اخر وقع تصرفها مخالفا للدستور والقانون .

ومن حيث انه متى كان ذلك فانه يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء تحقق المهدف الذي تفياه المشرع صراحة في المرسوم بقانون الخاص بالتموين وثبوت قيام حالة الضرورة التي تقرر الاستيلاء على عقارات الافراد او منقولاتهم ، ذلك ان الاستيلاء على العقارات او المنقولات المملوكة للافراد هو وسيلة استثنائية تتضمن قيذا على الملكية الخاصة وعيئا عليها لا يبرره الا الصالح العام الذي يحدده المشرع صراحة في القانون ومن ثم لا يجوز لوزير التموين اللجوء اليها الا اذا استنفذت جميع الوسائل العادية المتاحة لتسيير مرفق التموين ولم يجد بعدها بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة الاستثنائية لتحقيق المهدف الذي تفياه المشرع ، من ضمان تزويد البلاد بالمواد التموينية وتحقيق العدالة في

توزيعها ، اذ يكون الوزير فى هذه الحالة امام ضرورة ملحه اقتضاها الصالح العام ، وحيثذ فقط يرجح الصالح العام على مصلحة الافراد ، شريطة ان تقدر الضرورة بقدرها والا تتجاوز حدودها وفقا لما تحتمه المبادئ العامة .

ومن حيث انه بالبناء على ماتقدم ، واذا كان البادى من ظاهرا الاوراق انه قد صدر قرار وزير التموين رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ بالاستيلاء على العقار المملوك للمدعية لمصلحة شركة مصر للمجمعات الاستهلاكية ( تحت التأسيس ) ، وعندما عدل عن انمام تأسيسها اصدر الوزير قراره المطعون فيه بتعديل القرار الاول بان يسلم العقار المستولى عليه الى شركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية ، فلا ريب فى ان هذا القرار انما يتجاوز الهدف المحدد بنص القانون ، اذ تكشف ظروف الحال انه ليس ثمة ضرورة ملحه فى الاستمرار فى الاستيلاء على عقار المدعية بعد ان تغيرت الاركان الاساسية للحالة التى دعت الى صدور قرار الاستيلاء فى مبدأ الامر وأتضح عدم تأسيس الشركة التى تم الاستيلاء على العقار لتباشر نشاطها فيه ، وانما استهدف القرار المطعون فيه مجرد الاحتفاظ به تحت تكتة تسليمه لشركة اخرى من شركات الوزارة ، مما يغلو معه القرار المطعون فيه - بحسب الظاهر من الاوراق - متجاوزا الغاية التى حددتها المشرع مناصلا لممارسة وزير التموين سلطة الاستيلاء على عقارات الافراد .

( طعن ٢٢٩١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٠ )

المبدأ : لوزير التموين الاستيلاء على الاعيان المنصوص عليها فى المادة ١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - هذه السلطة استثنائية لايجوز لجهة الادارة ان تلجأ اليها الا لضرورة تتعلق بوجود سرعة كفالة

استمرار وانتظام مرفق تموين البلاد فى اداء الخدمات التموينية وتوفير السلع بانتظام واضطراد - لايجوز دستوريا الاستيلاء على عين من اعيان الملكية الخاصة بصفة مؤقتة لادارتها خارج اطار الارادة الحرة المصونة دستوريا للمالك فى ملكه تلك التى يقتضيها النفع العام للمجتمع .

الحكمة : ومن حيث ان المرسوم بقانون المذكور ينص فى المادة ١ منه على انه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل او بعض التدابير الآتية : ه - الاستيلاء على اية واسطة من وسائل النقل او اية مصلحة عامة او خاصة او معمل او عقار او منقول او اى مادة او سلعة ...."

ومن حيث ان مؤدى هذا النص ان المشرع قد اجاز لوزير التموين الاستيلاء على الاعيان المنصوص عليها فى البند (هـ) من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليها ، الا ان هذا الاطلاق فى معنى الاستيلاء قد قيدته المادة ذاتها بما نص عليه فى مستهلها من ان يكون الغرض من ذلك هو ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع ، على نحو ينبنى عليه انه اذا لم تقم ضرورة لتحقيق احد هذين الهدفين فانه يمتنع على وزير التموين مباشرة سلطته فى الاستيلاء ، ذلك ان هذه السلطة استثنائية لايجوز لجهة الادارة ان تلجأ اليها الا لضرورة تتعلق بوجوب سرعة كفالة استمرار وانتظام مرفق تموين البلاد فى اداء الخدمات التموينية وتوفير السلع التموينية بانتظام وباضطراد لافراد الشعب اى انه يتعين ان يتهدد استمرار وانتظام هذا المرفق العام الاساسى والحيوى على نحو لايمكن مواجهته الا باتخاذ اجراء استثنائى عاجل وحيث تعجز الجهة الادارية المختصة عن تدبير احتياجات

البلاد التيمونية باتباع الطريق والاسلوب العادى فى تحقيق ذلك من خلال اسلوب التعاقد ، اذ الاصل ان تلجأ الادارة الى الاجراءات المعتادة المألوفة فى التعامل مع الافراد والتي قوامها حصانة الملكية الخاصة وحرية المالك فى ادارتها فى حدود القانون وحرية التعامل وحرية التصرف فيها فاذا تعذر على السلطة الادارية المختصة ذلك كان لها ان تلجأ الى الطريق الاستثنائى الذى خولها المشرع اياه حتى لا يتعطل او ينقطع انتظام سير المرفق العام الذى تقوم على ادارته وتسيره او يتهدد ادائه لغاياته العامة فى اشباع الاحتياجات التيمونية محمية كانت ام سلعية للمواطنين .

ومن حيث ان هذه القاعدة القانونية الجوهرية التى تقضى بتغليب صالح المرفق العام على المصالح الذاتية للافراد عند قيام المقتضى المحتتم لاجراء هذا الترجيح انما يستند الى قاعدة اساسية حاكمة فى النظام العام الدستورى ، وقد تضمنتها الاتفاقات الدولية فى مجال تحديد حقوق الانسان ، حيث نصت الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية بتاريخ الرابع من اغسطس سنة ١٩٦٧ وصدور الموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨١ - فى المادة ٤ منها على ان " تقرر الدول الاطراف فى الاتفاقية الحالية بانه يجوز للدولة ، فى مجال التمتع بالحقوق التى تؤمنها متمشيا مع الاتفاقية الحالية ان تخضع هذه الحقوق للقيود المقررة فى القانون فقط والى المدى الذى يتمشى مع طبيعته هذه الحقوق فقط ولغايات تعزيز الرخاء العام فى مجتمع ديمقراطى فقط " كذلك فقد أورد النص هذه القاعدة الاساسية فى دستور جمهورية مصر العربية الذى يقضى فى المادة ٢٤ منه بان الملكية الخاصة مضمونه ولايجوز فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال

المبينة فى القانون وبمحكم قضائى ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وحق الارث فيها مكفول كما نصت المادة ٢٢ منه بان " الملكية الخاصة تتمثل فى راس المال غير المستقل ، وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعيه فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية ، دون انحراف او استغلال ، ولا يجوز ان تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب . " .

ومن حيث انه يبين من هذا التصرف بقطع ويقين وجلاء انه يحظر نقل الملكية الا للمنفعة العامة وطبقا للقانون ومقابل التعويض كما انه يشمل نزع الملكية الخاصة بعناصرها الثلاثة ( الاستعمال والانتفاع والتصرف ) فانه يشمل كذلك نزع اى من اركان هذه الملكية بطريق الاستيلاء المؤقت حيث يتعين ان يكون ذلك وفقا للقانون ولتحقيق النفع العام ومقابل تعويض عادل وذلك لانه لا يجوز دستوريا الاستيلاء على عين من اعيان الملكية الخاصة بصفة مؤقتة لادارتها خارج اطار الارادة الحرة المصونة دستوريا للمالك فى ملكه تلك التى يقتضيها النفع العام للمجتمع وهى التى يتطلبها تحقيق الخير والنفع العام للشعب .

ومن حيث انه بمراعاة ما سبق جميعه من مبادئ واسس بمحكم الاستيلاء للنفع العام فانه فيما يتعلق بالمخبر الافرنكى الصادر فى شانه الحكم المطعون فيه ، فان الثابت من تقرير معانة المخبر المعد من جانب قسم حريق الجزيرة بمديرية امن الجزيرة فى ١٩٧٣/٨/٢٨ انه فى ١٩٧٣/٧/٢٥ قد شب حريق بمخبر وحلواتى مدينة المهندسين الواقع فى ١٢ شارع الرياض - وتبين من المعانة ان سبب الحريق يرجع الى تسرب مع زيادة رشح المواد البترولية على الارض وفوق انابيب وتوصيلات الغاز الموصله لبيت النار مع وجود صفيحة



معبأة بمادة الكيروسين امام فتحة الموقد ، وعند اعادة تشغيله اندلعت شراره ادت الى اشعال الابخره والغازات التي كانت تزيدنسبة تركيزها أمام المنطقة المذكورة مما تسبب فى حريق مفاجئ وسريع شمل منطقة المخبز وادت الى تدمير الابواب وتساقط البياض ، وقد تعرض التقرير لاسباب الحريق والمخالفات فى اشتراطات الامن من جانب مستغل المخبز ، وقد علق العقيد رئيس قسم حريق الجيزه على هذا التقرير بانه واضح من التقرير مخالفة المخبز للاشتراطات القانونية الخاصة بالمحلات الصناعيه والتجارية الواردة بالقرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ ، ويجب سرعة غلق المحل واعطاء صاحبه مهلة شهر لاستكمال الاشتراطات مع تحميله مسئولية ما ينتج من خسائر نتيجة للحريق ، مع ملاحظة ان رخصة المحل غير مجددة لعام ١٩٧٣ .

ومن حيث ان الثابت من تقرير متابعه المعايمة سالفة الذكر من جانب مطافئ الجيزة بتاريخ ١٩٧٥/٢/١ عدم تنفيذ مستغل المخبز لمتطلبات الامن التى اشار اليها التقرير السابق رغم مرور نحو عامين على تقديمه ، ومن ذلك عدم وجود اجهزة اطفاء صالحة للعمل ، وعدم ابعاد خزان الوقود عن بيت النار ، وعدم التخلص من النفايات القابلة للاشتعال ، وعدم تحسين صورة التهوية السيئة بالمكان ، وعدم ايجاد منفذ لهروب العاملين فى حالة الطوارئ ، وقد انتهى هذا التقرير الى ضرورة سرعة اغلاق المخبز وسحب الترخيص من مستغله .

ومن حيث ان الثابت من التقرير المعد من جانب وحدة الوقاية بقسم الحريق بمديرية امن الجيزة بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٧ بان الموقف بالمخبز لايزال يحمل ذات المخاطر الموضحة بالتقارير المشار اليها ولا تزال ذات المخالفات قائمة .  
( طعن ٣٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٣/٣٠ )

### قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ : أناط القانون بوزير التموين اتخاذ كافة التدابير التى يراها لازمة وكفيله بضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى توزيعها - اذا كان اتخاذ هذه التدابير مما يدخل فى السلطة التقديرية لوزير التموين - بعد موافقة لجنة التموين العليا - تحقيقا لحسن سير وانتظام مرفق التموين - سلطته فى هذا الشأن تجد حدها الطبيعى فى استهداف الاغراض التى شرع من اجلها اتخاذ هذه التدابير - التى عنى المشرع بتأكيدا بالنص عليها وكونها لازمة مباشرة لضمان تموين البلاد من المواد الغذائية وغيرها من السلع التموينية - وتحقيق العدالة فى توزيعها - لايجوز فى مجال تقييد الملكية الخاصة - التوسع فى التفسير او قياس حالات او غايات اخرى لم يرد النص عليها صراحة فى القانون - تجاوز الادارة حدود اهدافها اخذده فى المرسوم بقانون على الصالح الخاص بالاستيلاء على الممتلكات الخاصة ابتغاء تحقيق هدف اخر غير الذى يتفياه المشرع - وقع تصرفها مخالفا للدستور والقانون .

الحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ تنص على انه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولى وخدمات الصناعات والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها ، ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل او بعض التدابير الاتية :  
١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- ..... ٥- الاستيلاء على اية واسطة من وسائل النقل او اية مصلحة عامة او خاصة او اى معمل او مصنع

او محل صناعى او عقار او اى منقول او اى شىء من المسواد الغذائية او المستحضرات الصيدلية والكىماوية وادوات الجراحة والمعامل وكذلك تكليف اى فرد بتادية اى عمل من الاعمال .

ومفاد هذا النص فى ضوء ما حتمته احكام الدستور وحسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ان القانون قد اناط بوزير التموين اتخاذ التدابير التى يراها لازمة وكفيله بضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى توزيعها . وانه اذا كان اتخاذ هذه التدابير مما يدل فى السلطة التقديرية لوزير التموين - بعد موافقة لجنة التموين العليا - تحقيقا لحسن سير وانتظام مرفق التموين . الا ان سلطته فى هذا الشأن تجدد حدها الطبيعى فى استهداف الاغراض التى شرع من اجلها اتخاذ هذه التدابير والتى عنى المشرع بتأكيدها ، بالنص عليها ان تكون هذه التدابير لازمة مباشرة لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من السلع التموينية وتحقيق العدالة فى توزيعها . ولا يجوز فى هذا المجال الذى تنقيد فيه للملكية الخاصة انتفاء تحقيق الصالح القومى العام ممثلا فى ضمان تموين البلاد ، التوسع فى التفسير او قياس حالات او غايات اخرى لم يرد النص عليها صراحة فى القانون لما فى ذلك من مساس بالملكية الخاصة وتقييد لها لاسند له من الدستور او القانون . ومن ثم فاذا تبين انه قد جاوزت الادارة الاهداف المحددة لها فى المرسوم بقانون الخاص بالتموين والتى اباح المشرع على اساسه اعلاء للصالح القومى على الصالح الخاص بالاستيلاء على الممتلكات الخاصة ، وقامت الادارة بالاستيلاء على هذه الممتلكات انتفاء تحقيق هدف اخر وقع تصرفها مخالفا للدستور والقانون .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فانه يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء تحقيق الهدف الذى تغياه المشرع صراحة فى المرسوم بالقانون الخاص بالتموين

ثبوت قيام حالة الضرورة التي تبرر الاستيلاء على عقارات الافراد او منقولاتهم ، ذلك ان لاستيلاء على العقارات او المنقولات المملوكة للافراد هو وسيله استثنائية تتضمن قيودا على الملكية الخاصة وعيها عليها لا يبررها الا الصالح العام الذى حدده المشرع صراحة فى القانون . ومن ثم لا يجدر لوزير التموين اللجوء اليها الا اذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لتسيير مرفق التموين ولم يجد بعدها بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة الاستثنائية لتحقيق الهدف الذى تنفيه المشرع من ضمان تزويد البلاد بالمواد التموينية وتحقيق العدالة فى توزيعها ، ان يكون الوزير فى هذه الحالة امام ضرورة ملحه اقتضتها حتمية تحقيق الصالح العام . وحيث فقط يرحح تحقيق الصالح العام على رعاية مصلحة الافراد . شريطة ان تقدر الضرورة بقدرها ولا تتجاوز حدودها وفقا لما تحتمه المبادئ العامة من الموازنة بين ضرورات الصالح العام القومى واحترام الحقوق الخاصة بالافراد ومن اهمها حق الملكية الفردية .

( طعن ٦٩٢ لسنة ٣٣ جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٢ )

#### قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ : اتايط المشرع بوزير التموين اتخاذ مايراه لازما من تدابير بقصد ضمان حسن سير وانتظام تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من الحاجيات الاولى والخدمات - لضمان تحقيق العدالة فى توزيعها بين المواطنين - سلطة الوزير باعتباره عضوا فى السلطة التنفيذية يتحتم ان تجد حدها الطبيعى فى استهداف ماسرعت لاجله من اغراض - اذا لم يثبت انه قد صدر قرار الاستيلاء ليس لتحقيق الغرض المتعلق بالمصلحة العامة الذى شرع من اجله لضمان حسن سير وانتظام مرفق التموين او لم يكن ثمة مبرر لحل القرار الذى يتضمن قيودا على الملكية الخاصة قبل الاستيلاء لوجود سبيل اخر لتحقيق

حسن سير وانتظام مرفق التموين دون استيلاء او نزع ملكيه فانه يكون معيبا وغير مشروع ويكون للقضاء الادارى الحكم بالغائه لعدم مشروعيته .

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة

١٩٤٥ الخاص بشغون التموين والمعدل بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦

والذى صدر القرار المطعون فيه وفقا لاحكامه تنص على انه " يجوز لوزير

التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع ان يتخذ

بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الاتية او

بعضها : أ- ..... ب- ..... ج- ..... د- ..... هـ - الاستيلاء

على ايه واسطة من وسائل النقل او اية مصلحة عامه او خاصة او اى معمل او

مصنع او عقار او منقول او اى مادة او سلعة وكذلك الزام اى فرد باى عمل

او اجراء او تكليف او تقديم بيانات .

ومن حيث انه يبين من النص المشار اليه ان المشرع اناط بوزير التموين

اتخاذ مايراه لازما من تدابير بقصد ضمان حسن سير وانتظام تموين البلاد بالمواد

الغذائية وغيرها من الحاجيات الاولى والخدمات ، ولضمان تحقيق العدالة فى

توزيعها بين المواطنين ، ومن بين تلك التدابير اصدار قرارات بالاستيلاء على

اى عقار او منقول ، وسلطة الوزير باعتباره عضوا فى السلطة التنفيذية يتحتم

ان تجدد حدها الطبيعى فى استهداف ما شرعت لاجله من اغراض وأولها

ضمان حسن انتظام تموين البلاد بالمواد الغذائية وتحقيق العدالة بين المواطنين فى

توزيعها ، فاذا لم يثبت انه قد صدر قرار الاستيلاء ليس لتحقيق الغرض

المتعلق بالمصلحة العامة الذى شرع من اجله لضمان حسن سير وانتظام مرفق

التموين او لم يكن لمة مبرر لحل القرار الذى يتضمن قيودا على الملكية الخاصة

قبل الاستيلاء لوجود سبيل اخر ( لتحقيق حسن سير وانتظام مرفق التموين

دون استيلاء او نزع ملكية فانه يكون معيبا وغير مشروع ويكون للقضاء الادارى الحكم بالفائه لعدم مشروعيته .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان العقار محل الاستيلاء كان مقاما عليه مخبز افرنجى حيث كان صاحب العقار يمارس فيه نشاط صناعه الخبز وبيعه وقد صدر القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٨ بهدم العقار جميعه حتى سطح الارض لكونه آيلا للسقوط وتم هدم العقار فعلا ولم يبق الا الارض الفضاء التى كان البناء مقاما عليها ، فصدر القرار المطعون فيه بالاستيلاء عليها وتسليمها الى الشركة العامة لمخازن القاهرة الكبرى لانشاء منفذ لتوزيع الخبز عليها .

ومن حيث ان الاستيلاء على الملكية الخاصة بالصورة التى عتها المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يتعين بوصفه اجراء غير عادى وتكليفات تحميل اعباءه المالىه دون غيره من المواطنين تحقيقا للصالح العام يجب ان يكون هو السبيل الواقعى والضرورى اللازم لتحقيق الاغراض التى تفيهاها المشرع بحيث اذا كان هناك عدم ارتباط واقعى وطبيعى وواضح بين حسن سير وانتظام مرفق التموين الغاية التشريعية المبررة للاستيلاء وبينه أو كان هناك سبيل اخر يحقق تلك الاغراض ولا ينطوى على مساس بحق الملكية لفرد من الافراد او على تقييد غير عادى لحرية ممارسة اى نشاط تجارى او صناعى او مهنى مشروع فانه يكون اللجوء الى سبيل الاستيلاء غير مشروع ومخالفا للدستور والقانون وتطبيق ما تقدم بحيث ان الارض التى تم الاستيلاء عليها محل النزاع فى هذا الطعن هى ارض فضاء كان مقاما عليها مخبز لانتاج الخبز ، الا ان المبنى الذى كان يشغله المخبر تم هدمه لتهالكه وقدمه وبناء على ذلك صدر قرار من الجهة الادارية المختصة باصدار قرارات الهدم ، و ومن ثم فان

الاستيلاء على هذه الارض القضاء لا يحقق بذاته القصد من الاستيلاء وهو ضمان انتاج الخبز وتوزيعه فوراً على المستهلكين ومواجهة ضرورات عدم انتظام توفير هذه السلعة لهم فاذا ما اضيف الى ذلك ان القرار المطعون فيه قد ورد به ان الاستيلاء صدر بقصد اقامة مركز لتوزيع الخبز وقد خلت اوراق الدعوى من ان الجهة الادارية قد لجأت الى هذا السبيل بعد ان تعذر عليها ايجاد منافذ لتوزيع الخبز فى حى الجمالية بالطريق العادى والمألوف ولم يحدد سبيلا لكفالة حسن سير وانتظام توفير وتوزيع الخبز للمواطنين بالحقى سوى الاستيلاء على الارض القضاء التى صدر بشأنها القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه لا رجة لما ذهب اليه الجهة الادارية الطاعنه نعيها على الحكم المطعون فيه من ان ملائمة اصدار القرار وما اذا كان يحقق الاغراض التى صدر من اجلها عملاً بنص المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من اطلاقات الجهة الادارية وما كان يجوز للمحكمة ان تتدخل بالنظر فى وزن مناسبة اصدار القرار ذلك ان الحكم المطعون فيه لم يتدخل فى تقدير الجهة الادارية ولكن اعلمت المحكمة رقابة المشروعية على الاسباب التى دفعت السلطة الادارية المختصة الى اصدار قرارها بالاستيلاء على الارض محل النزاع وما اذا كانت تلك الاسباب - وبسطة المحكمة رقابتها على مدى تحقق الظروف الواقعية والطبيعية الملححة الى سلوك سبيل الاستيلاء ومدى كونها مستمدة من اصول صحيحة وسائغة تتجها قانوناً من عدمه بالنسبة للارض المستولى عليها ويثبت من اوراق الدعوى ان قرار الاستيلاء وقد صدر بعد ان اصدرت الجهة الادارية المحلية المختصة قرار هدم العقار الذى يشغله المخبز ، وبعد ان اصبحت الارض ارض قضاء وليس عليها اى مخبز او بناء ، ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم سلامة قرار الاستيلاء المطعون

فيه ، يكون قد صدر صحيحا ولا مطعن عليه قانونا ويكون الطعن عليه غير  
سدید ولا سند له فی احکام الدستور او القانون وخلق بالرفض .  
( طعن ١٣٣٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ : المشرع اناط بوزير التموين اتخاذ التدابير التي يراها لازمة  
وكفيله بضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات  
الاولية وخامات الصناعة والبناء وتحقيق العدالة في توزيعها - من التدابير  
التي خولها له تحقيقا لهذه الاغراض اصدار قرار بالاستيلاء على اى عقار او  
منقول - على ان ينفذ هذا الاستيلاء وديا فان تعذر ينفذ جبرا - سلطة وزير  
التموين مقيدة باستهداف الاغراض التي شرعت من اجلها اتخاذ هذه  
التدابير - وجوب ان يكون الاستيلاء لازما وضروريا لتحقيق هذه الاغراض  
بالفعل ولا يخرج استيلاء وزير التموين عن طبيعته وغاياته ليصبح استيلاء  
لصالح خاص لفرد او جهة اخرى او تأميم او مصادرة في غير الحالات  
المحددة وعلى خلاف الاوضاع المنظمة .

الحكمة : ومن حيث انه قد نص الدستور في المادة ٣٧ على النص على  
انه الملكية الخاصة تمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون اداء  
وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون  
انحراف او استغلال . ولا يجوز ان تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام  
للشعب .

كما نصت المادة ٣٤ على ان الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض  
الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة في القانون وبمحكم قضائي .



ومن حيث ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تنص على انه ( يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولى وخامات الصناعات والبناء لتحقيق العدالة في توزيعها ان يتخذ قرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل او بعض التدابير الآتية :

١- فرض قيود على انتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات وتراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

٢- ..... ٣- ..... ٤- ..... ٥- الاستيلاء

على اية واسطة من وسائل النقل واية مصلحة عامه او خاصه او اى معمل او مصنع او محل صناعى او عقار او منقول او اى شئ من المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والكيمياوية وادوات الجراحة والمعامل ، وكذلك تكليف اى فرد بتأدية اى عمل من الاعمال . ) .

كما تنص المادة ٤٤ من ذات القانون على ان ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى المادة الاولى بند ٥ من المرسوم بقانون بالاتفاق الودى ، فان تعذر الاتفاق الودى طلب اداؤه بطريق الجبر ولمن وقع عليهم طلب الاداء جبرا الحق فى تعويض .....

ومن حيث انه يبين من استقراء هذه النصوص ان المشرع اناط بوزير التموين اتخاذ التدابير التى يراها لازمة وكفيله بضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولى وخامات الصناعات والبناء وتحقيق العدالة فى توزيعها ومن التدابير التى حوّلها له تحقيقا لهذه الاغراض اصدار قرار بالاستيلاء على اى عقار او منقول . على ان ينفذ هذا الاستيلاء وديا . فان تعذر ذلك فان تنفيذ الاستيلاء جبرا . واذا كان اتخاذ تلك التدابير مما يدخل

في السلطة التقديرية لوزير التموين بعد موافقة اللجنة العليا للتموين الا ان سلطته في ذلك سلطة مقيدة تجدد حدتها الطبيعي في استهداف الاغراض التي شرعت من اجلها اتخاذ هذه التدابير والتي عنى المشرع بتأكيدھا بالنص صراحة على ان تكون هذه التدابير لازمة لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها - ولتحقيق العدالة في توزيعها ومن ثم فانه اذا خرجت الادارة على حدود هذه الاغراض ابتغاء تحقيق هدف اخر فانها تكون قد خالفت القانون وغنى عن البيان ان استهداف الوزير المسئول بقراراته ضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها او عدالة توزيعها بين المواطنين يقتضى الالتزام بان تكون الاسباب الثابتة التي يبنى عليها قرار الاستيلاء لاعتراض مع ضمان تموين البلاد بصورة سليمة ومنظمة او عدالة التوزيع للسلع التموينية بالبلاد . كما انه وان صدر المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/٩٥ سالف الذكر في ظل العمل باحكام دستور ١٩٢٣ فان اصدار قرارا استنادا اليه في ظل العمل باحكام دستور ١٩٧١ يتعين ان يلتزم باحكام هذا الدستور وما قضت به مواده رغم ان الملكية الخاصة - مصنونه لامت ولا تخضع للحراسة او الاستيلاء كما سلف البيان - الا وفق احكام القانون ومبادئ الشرعية .

ومن ثم يتعين لتبرير سلطة الاستيلاء المحدد لوزير التموين في المرسوم بقانون سالف الذكر - الاسباب الضرورية الموجه قانونا لذلك لتحقيقا للصالح العام وهو ضمان استمرار وانتظام تموين البلاد وضمان عدالة التوزيع للسلع الغذائية على المواطنين ويجب ان يكون الاستيلاء لازما وضروريا لتحقيق هذه الغايات بالفعل ولا يخرج استيلاء وزير التموين عن طبيعته وعن غاياته ليصبح استيلاء لصالح خاص لفرد أو جهة أو أخرى أو تأمينا أو مصادرة بالفعل للملكية

خاصة فى غير الحالات التى حددها الدستور والقانون وعلى خلاف الاوضاع المنظمة لذلك تحقيقا للصالح العام .

ومن حيث ان الجهة الادارية استندت فى اصدار قرارها المطعون فيه الى ما ورد بتقرير ادارة شرطة التموين بالفيوم من ان المخبزين موضوع القرار من المخابز سيئة السمعة واشهر عنها الخروج على القانون والاتجار فى الدقيق المخصص لانتاج الخبز فى السوق السوداء كما ان صاحب المخبز ( مخبز باغوص ) قد تعدى عماله على رجال شرطة التموين وتحرق عن ذلك المحضر رقم ٢٠٧٣ لسنة ١٩٨٥ والذى قيد برقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٦ جنائيات امن دولة كما ان المطعون ضده ..... تحرر ضد عماله القضية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٤ جنح امن دولة تعدى على رجال شرطة التموين كما سبق ان ضبطت احدى السيارات التابعة له وهى تقوم بهريب بعض اجولة الدقيق . وهو مايجعل المخبزين لايفيان - بالغاية المخصصة لهما من الوفاء باحتياجات المواطنين من توفير الخبز فى منافذ متعددة ولما كانت الجهة الادارية التى لم تلتزم بقرارات المحكمة بتقديم ما اسفرت عنه الاحكام الصادرة فى هذه القضايا رغم انه قد اعيدت الدعوى الى المرافعة بطلب الى الجهة الطاعنه بيانه تصرفات السلطات والجهات المختصة فى هذه الدعاوى او ماصدر فيها من احكام بالبراءة او الادانة الا ان الجهة الادارية لم تنفذ ما طلب منها رغم انه يتعلق بالمستندات الرسمية التى تؤيد اسباب قرارها وسنده المشروع مما يجعل دفاعها بحسب الظاهر من الاوراق قد قام على غير سند ثابت وصحيح يرره ومن ثم تكون الاسباب التى استندت عليها الجهة الادارية فى اصدار القرار المطعون فيه قائمة على مجرد تحريات اجرتها الشرطة مع ما نسب الى المطعون ضده الاول من اتهامات بالتعدى على رجال الشرطة - وهذه منها موضوع دعاوى امام القضاء

المختص ومن حيث انه لم تقدم الجهة الادارية ما يفيد يقينا خروج المطعون ضدهم على القانون بافعال وجرائم تهدد حسن سير وانتظام مرفق التموين على النحو الذى استندت اليه جهة الادارة فى اصدار قرارها محل النزاع ولم يبين مدى صدور احكام ضد المطعون ضده بشهادات رسميه صادرة من السلطة القضائية المختصة .

ومن حيث ان مانسب الى المذكور من مخالفات يشكل مخالفات وجرائم تموينية تعاقب عليها بالحبس او الغرامة او الاغلاق احيانا والتي لايسوغ القبول بارتكابها لها الا بصدر احكام بالادانة بعد تقديم الدليل الرسمى القاطع على ذلك .

ومن حيث انه فضلا عن عدم وجود ما يفيد يقين صدور الاحكام النهائية ضد المطعون ضده الاول - وليس جميع ملاك المخبرين والتي تشاركه ملكيتها المطعون ضدها الثانية والتي لم يكن لها دور فى اى منها حسب الظاهر مما جاء باوراق الدعوى - بشأن ما ارتكبه من مخالفات حسبما ذهبت الى ذلك جهة الادارة وكانت احد اسباب صدور القرار الطعين ، فانه بافتراض التسليم جدلا بصحة هذه الاتهامات فقد خلت الاوراق مما يفيد ثبوت ان الافعال التي يكون قد ادين من اجلها جنائيا قد تحقق فى ارتكابها لها ما يمثل بالفعل وفقا لخطورتها وتكرارها وجسامتها اثرها فى انتظام توفير الخبز للمواطنين وسلامة تقديمه لهم بالموصفات السليمة وتهديدا لحسن سير وانتظام مرفق تموين البلاد باحتياجاتها التموينية او انها تنطوى على ما يودى الى الاخلال بعدالة توزيع الموارد التموينية على النحو الذى يبرر صدور قرار بالاستيلاء على المخبرين لازالة هذا التهديد أو الاخلال وضمان حسن تموين البلاد وعدالة توزيعه بمعرفة الجهة الادارية التي اناط بها المشرع هذه السلطة

الاستثنائية التي تقيد الملكية الخاصة لتحقيق المصلحة العامة المحددة قانونا وهى رعاية حسن سير وانتظام مرفق الترموين فى مجال توفير قوت الشعب .

ومن حيث انه يبين مما تقدم انه لم يثبت من الناحية الواقعية على نحو يقينى صحة الاسباب التى ساقته الادارة مريرا لاصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه . ولا يستقيم مع ما هو ثابت من الاوراق ومما قالت به الجهة الادارية من ان الاستيلاء كان بقصد انتظام تموين البلاد او تحقيق العدالة فى التوزيع بل ان الثابت ان هذا الاستيلاء قد تقرر بناء على تحريات الشرطة بعد صدام بين بعض افرادها والطاعنين استنادا الى مخالفات تموينية نسبت اليهم ولم تقدم الادارة الاحكام النهائية فيها او ماتم من المحاكم المختصة بشأنها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى لما اورده من اسباب الى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه استنادا الى ما استخلصه استخلاصا سائعا من اوراق الدعوى وملابسات النزاع وقد اصاب فى هذا صحيح حكم القانون .  
حسبما ورد فى الحكم من اسباب ولذلك يكون الطعن المائل قد قام على غير سند من القانون مما يتعين معه رفض الطعن مع الزام الطاعنين بصفتيهما المصروفات تطبيقا لاحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن ١٩٧٠ لسنة ٣٣ قى جلسة ١٩٩٣/٥/٢ )

فى نفس المعنى :

( طعن ١٧٥١ لسنة ٣٣ قى جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٢ )

( الطعون ارقام ٣٠/٣٠٩٠ قى ، ٥٧١ ، ٦٣٤ ، ٧٦٧ ،

١٧١٣ لسنة ٣٣ قى جلسة ١٩٩٢ / ٧ / ٥ )

رابعاً : يكفى صدور موافقة

لجنة التمويل العليا على

قرار الاستيلاء بالتمير

قاعدة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ : لا يشترط صدور موافقة لجنة التمويل العليا على قرار  
الاستيلاء فى اجتماع تعقده اللجنة للدراسة والتصويت بل يكفى صدوره  
بالتمير بين أعضائها .

المحكمة : مفاد المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
الخاص بشئون التمويل ان المشرع اجاز لوزير التمويل اصدار قرار الاستيلاء  
على اى عقار لضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع وموافقة لجنة  
التمويل العليا شرط شكلى جوهرى لصحة القرار - يكفى صدور الموافقة  
بالتمير بين اعضائها واساس ذلك ان المشرع لم يستلزم صدور هذه الموافقة فى  
اجتماع تعقده اللجنة للدراسة والتصويت .

( طعن ١٥١٨ لسنة ٣١ فى جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣ )

خامسا : سلطة وزير التموين في

اغلاق المحل اداريا لمدة ستة اشهر

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ : القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ باضافة بعض المواد الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين - استحدثت لوزير التموين سلطة لم تكن مقررة له من قبل وهي اغلاق المحل اداريا وبقرار مسبب ولمدة لا تتجاوز ستة اشهر - عدم ثبوت تفويض وزير التموين لسلطته هذه الى محافظ المنوفيه يجعل قرار هذا الاخير بالغلق مشوبا بعدم المشروعية - وزير التموين لم يفوض هذا الاختصاص لمحافظ المنوفيه - لا يغنى عن ذلك تفويض المحافظين في بعض اختصاصات وزير التموين الصادر بها القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ قبل العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ - قرار وزير التموين رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨١ ينصرف الى تفويض المحافظين بتعيين مندوب لادارة المنشأة التي تغلق استنادا لهذا القانون وتاليا للعمل به - اذا كانت حرفة المطعمون ضده هي توزيع الدقيق وهي مصدر رزقه واسرته فان غلق المستودع وحرمانه من حصته في الدقيق ينزل به ضررا يتعدل تداركه فيما لو قضى بالغاء هذا القرار - .

الحكمة : ومن حيث ان الطعن المائل يقوم على ان الحكم للمطعمون فيه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك ان ما ذهب اليه الحكم للمطعمون فيه من ضرورة اصدار تفويض من الوزير للمحافظ في ظل العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ دون الاكتفاء بالتفويض السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ مردود بما هو مستقر في الفقه والقضاء الاداريين من استمرار العمل باللوائح والقرارات السابقة طالما انها تتفق ونصوص القانون الجديد ولا

تعارض معها ولم يصدر بالغائها نص صريح فى القانون الجديد والثابت ان وزير التموين لم يبلغ قراره المذكور بعد العمل بالقانون الجديد وبذلك يكون المحافظ هو المختص باصدار القرار المطعون فيه ، كما انه ثبت لجهة الادارة تلاعب المطعون ضده فى حصة الدقيق المسلمة اليه بفرض توزيعها بما يخالف القانون ويكون القرار المطعون فيه قد قام على سند من الواقع والقانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه عند استظهار ركن الجديده فى طلب المدعى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، على عدم اختصاص محافظ المنوفيه باصدار هذا القرار فى ظل العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ ، واذ كانت المنازعه الماثلة ، قد اثارت امرين الاول غلق محل مستودع الدقيق المرخص به للمطعون ضده ..... منذ سنه ١٩٦٢ والثانى حرمانه من حصة الدقيق المقرر له توزيعها ، فانه باستقراء احكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وقبل العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ تبين ان المادة الاولى منه تنص على انه - يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية ..... ولتحقيق العدالة فى توزيعها ان يتخذ بقرارات يصدرها بعد موافقة لجنة التموين العليا كل او بعض التدابير الاتية (١) فرض قيود على انتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات او تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض ..... (٦) - وتنص للمادة ٥٦ على انه " مع عدم الاخلال باحكام المادة (٢٠) يعاقب على كل مخالفة اجرى لاحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبغرامه من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه وفى حالة العود تضاعف هذه العقوبات ، وفى جميع الاحوال بضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .... مظاهر ذلك ان هذا المرسوم رخص



لوزير التموين فى تنظيم تداول السلع الغذائية ( واهمها الدقيق ) وكيفية توزيعها تحقيقا للعدالة الاجتماعيه وجعل من مخالفة ذلك جرائم جنائية يعاقب عليها بالحبس والغرامة والمصادرة الا ان هذا المرسوم خلا من نص على اجازة الغلق الادارى للمحل ذاته والمرخص به قانونا وان اجازت المادة ٣ لوزير التموين ان يامر - الى حين صدور الحكم - بوقف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة السلعه موضوع الجريمة فان هذا الاتفاق يتعلق بشخص المخالف بينما الغلق الادارى يتعلق بالمحل ذاته ولا يعتبر احدهما مرادفا مماثلا للاخر ، وقد تضمن قرار وزير التموين رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ تفويض المحافظين بعض اختصاصات وزير التموين الوارده فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومنها ( إيقاف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة السلعه موضوع الجريمة (٢) منح التجار ترخيصا بالتوقف او الامتناع عن ممارسة تجارتهم (٦) حرمان التاجر الذى يثبت تلاعبه او اخلاله بالقرارات الوزارية من الحصص المقررة من السلع الموزعه بموجب حصص ... (٧).... " . ومن ثم يكون ظاهر النصوص سائلة الذكر ان وزير التموين اذ لم يكن له سلطة غلق المحل اداريا وبالتالى فلم يكن قرار التفويض رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ متضمنا لهذه السلطة والتي قررت - ابتداء - لوزير التموين - بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ اذ تنص المادة الاولى منه على ان تضاف الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المواد الاتى نصها :

٣ مكرر ب ... ٥٦ مكرر : يجوز لوزير التموين والتجاره الداخلية ان يصدر قرارا مسبيا باغلاق المحل اداريا لمدة لا تجاوز ستة اشهر او بجرمان التاجر المخالف لاحكام هذا القانون من السلعه موضوع الجريمة او غيرها من السلع والمواد الخاضعه لنظام البطاقات او الحصص حين صدور الحكم فى التهمة

النسوبة الى المخالف ..... " وتنص المادة الثانية على ان " يستبدل بعض كل من المواد ٣ و ٥٦ و ٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه النصوص الآتية : (٣) على كل من تصرف اليه حصه من المواد والسلع المشار اليها فى المادة ١ ان يتبع فى توزيعها القواعد التى يخصصها وزير التموين والتجارة الداخلية فى هذا الشأن ، ماده ٥٦ - يعاقب على كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامه لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه ..... ويجوز الحكم بالغاء رخصة المحل فى حالة مخالفة احكام المادة ٣ مكرر من هذا القانون ..... وفى جميع الاحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة - فواضح من احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ انه استحدثت لوزير التموين سلطة لم تكن مقررلة له من قبل وهى اغلاق المحل اداريا وبقرار مسبب ولمدة لا تتجاوز ستة اشهر ولم يثبت من الاوراق ان هذا الاختصاص الجديد قد صدر من وزير التموين قرار بتفويضه لمحافظ المنوفية ومن ثم يكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم مشروعية قرار الغلق - والذى لم تنكره جهة الاداره طوال مراحل التقاضى - قد جاء متفقا وصحيح القانون ، كما ان قرار محافظ المنوفية بجرمان المطعون ضده من حصته فى الدقيق بقصد ان يكون مؤقتا لحين صدور الحكم فى التهمة النسوبة الى المخالف كنص القانون ولا يجوز ان يكون مؤقتا بعد ان صدر الحكم بالغرامة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣ كما ان المادة ٥٦ سالفه الذكر رخصت للوزير ان يختار بين الغلق الادارى للمحل او حرمان المخالف من حصته فى السلعة موضوع الجريمة وهذا الاختيار لم يشمل قرار التفويض الصادر سنة ١٩٧٢ على ماسلف ذكره فضلا عن انه لا يجوز الجمع بين الخيراء المذكورين خاصة وان قرار المحافظ بغلق المستودع المشار اليه ينطوى على حرمان المطعون

ضده - تلقائيا - من حصته حيث لم يظهر ان له مستودع اخر فعلا مرخص له به قانونا ، مما يظهر معه عدم مشروعية القرار بحرمانه من حصته بصفة مستمرة وبما يحرمه من مصدر رزقه الذى يتعيش منه واسرته خاصة وان وقف تنفيذ القرار المذكور لا يحمل فى طياته اقرار بصرف حصص الدقيق التى لم تصرف له قبل تنفيذ الحكم باعتبار ان هذه الحصص قد اوكل صرفها لمستحقيها الى الوحدة المحلية ببندر تلا يتفق والنظام القانونى المقرر لتوزيع هذه السلع واشباع حاجة المستهلكين وقت توزيعها .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون حين قضى بوقف تنفيذ قرار محافظ المنوفية سالف الذكر ويكون الطعن عليه قائم على غير اساس من القانون مما يتعين معه الحكم برفضه مع الزام المحافظ بصفته المصروفات .

( طعن ٤٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣ )

### سادسا : اختصاص وزير التموين

بمنع نقل مادة او سلعة للخارج

لضمان تموين البلاد

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ : مفاد المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمادة ٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الاحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد والمادة ٧ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ان المشرع منح وزير التموين صلاحيات واسعة النطاق لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في توزيع السلع الغذائية وغيرها . من التدابير التي يمكن لوزير التموين اتخاذها في هذا الشأن فرض قيود على انتاج المواد الغذائية ونقلها من جهة لآخرى . يتعين تفسير النص في حدود الاهداف التي عنى المشرع بتحقيقها - اذا كان ذلك من اختصاص وزير التموين فمن باب اولي ان يكون مختصا بمنع نقل مادة او سلعة للخارج لضمان تموين البلاد - لاتعارض بين اختصاص وزير التموين واختصاص وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة الاوراق والمستندات ان المطعون ضده كان يقوم طبقا لنظام السماح المؤقت باستيراد اللبن الجاف وتصنيعه واعادة تصديره في صورة جبن ابيض وجبن رومى ، وذلك قبل صدور قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣ بحظر تصدير الجبن بمختلف انواعه . ويبين من الاوراق ان هذا القرار قد سبقته عدة دراسات لوضع ضوابط لتصدير الجبن . وانتهت اللجنة المشكلة بغرفة الصناعات الغذائية الى وضع بعض الضوابط ، اعرض عليها رئيس قطاع

التوزيع والرقابة بوزارة التموين بمذكرة مؤرخة ١٦/٤/١٩٨٣ ، لان تلك الضوابط لامتنع احتمالات تصدير الجبن المصنع من لبن محلى او تسرب جزء من انتاج اللبن المحلى ضمن الجبن المصنع من لبن مخفف ، مايهيم التموين والجهات المعنية بصناعة الجبن هو عدم تسرب اية كمية من الجبن المحلى او اللبن المستخدم فى تصنيعه الى الخارج وذلك حماية للانتاج المحلى والذى لايكفى حاجة الاستهلاك ، والتزاما بقرار لجنة التموين العليا الذى صدر عام ١٩٦٩ يحظر تصدير الالبان ومتجاتها . واستند قرار وزير التموين رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الى احكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتنص المادة الاولى من هذا المرسوم بقانون على انه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولى وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل او بعض التدابير الاتية : (١) فرض قيود على انتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات او تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض (٢) فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة الى اخرى ... "

ومفاد هذا النص ان المشرع خول وزير التموين صلاحيات واسعة النطاق لضمان تموين البلاد والعدالة فى توزيع السلع الغذائية وغيرها . ومن التدابير التى يمكن لوزير التموين اتخاذها فى هذا المجال فرض قيود على انتاج المواد الغذائية ونقلها من جهة الى اخرى . وفى اطار الاهداف التى عنى المشرع بتحقيقها يتعين تفسير نص المادة الاولى سالفة الذكر ، فاذا كان ضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية والعدالة فى توزيعها يقتضى فرض قيود على نقلها من مكان الى اخر داخل البلاد فيكون لوزير التموين من باب اولى اذا

تبين له ان تحقيق وضمان تموين البلاد يقتضى عدم نقل تلك المواد والسلع الى الخارج ان يقرر منع ذلك . وهو ما حدث فى الحالة محل النزاع المائل ، والتى تبينت لجهة الادارة فى ضوء الدراسات التى تمت انه ليس ثمة ضمانات مؤكدة تحول دون امكان تسرب الالبان المحلية المصنعة ضمن المنتجات المصنعة فى صورة جبن من لبن مخفف مستورد الى خارج البلاد ، فى الوقت الذى تعاني فيه الدولة من نقص تلك السلع . فاذا ما استخدم وزير التموين عندئذ الصلاحيات المخولة له قانونا لضمان تموين البلاد بتلك السلع واصدر قرارا بحظر تصديرها اى نقلها الى خارج البلاد فيكون قد مارس اختصاصا منحه اياه المشرع فى تلك الحالة فى اطار الاهداف المحددة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه . ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان حظر التصدير منوط فقط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مما يجعل قرار وزير التموين قد صدر من غير مختص باصداره ، ذلك ان اختصاص وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، فى هذا المجال بمقتضى القانون لا يحول دون مباشرة وزير التموين والتجارة الداخلية للاختصاصات المنوطة به بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ واتخاذ التدابير المنصوص عليها فى المادة الاولى منه ، ومنها على نحو ماسبق ايضا فرض قيود على نقل المواد التموينية سواء داخل البلاد او الى الخارج ، اى منع تصديرها ، طالما ان ذلك فى اطار الاهداف المحددة بالقانون المذكور ، وهى ضمان تموين البلاد من هذه المواد . ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان القرار المطعون فيه يكون بحسب الظاهر من الاوراق سليما ومتفقا واحكام القانون ، ويتخلف والحال كذلك ركن الجديده فى طلب وقف تنفيذه مما يتعين معه رفض هذا الطلب . واذا اخذ الحكم المطعون

فيه بغير ذلك فيكون قد صدر مخالفا للقانون ويتمين الحكم بإلغائه وإلغائه  
يرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المطعون ضده بالمصروفات .  
( طعن ١٢٣٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٦ )

### الفصل الثالث

#### مسائل متنوعة

اولا : تحديد حصص الزجاج

وطريقة توزيعها على التجار

والمنشآت وكذلك

تعديلها والغائها

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ : يختص المكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الاسكان بتحديد حصص الزجاج وطريقة توزيعها على التجار والمنشآت وكذلك تعديلها والغائها .

المحكمة : اناط المشرع بالمكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الاسكان الاختصاص في تحديد حصص الزجاج وطريقة توزيعها على التجار والمنشآت وكذلك تعديلها والغائها كلما اقتضى الامر ذلك واستهدف المشرع من ذلك جعل عملية توزيع الزجاج مرفقا قوميا يقدم خدماته على مستوى الجمهورية بطريقة موحدة تحقيقا لعدالة التوزيع بين التجار وكافة المنشآت وتعديل هذا الاختصاص لا يكون الا بقرار من وزير الاسكان ومؤدى ذلك بقاء المكتب المذكور هو صاحب الاختصاص في تحديد حصص التجار وتوزيعها وتعديلها طالما لم يصدر قرار بتعديل اختصاصه او الغائه ولا حاجة فى هذا الصدد بصدور خطاب من وزارة الاسكان الى رئيس الغرفة التجارية يفيد بان توزيع حصة محافظة الدقهلية اصبح من اختصاص المحافظة واساس ذلك ان الخطاب المشار اليه لايتهض دليلا على نقل اختصاص المكتب المذكور الى تلك المحافظة .

( طعن ٨٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١ )



ثانيا : الطبعة القانونية للقرارات

الصادرة من لجان التعويض

المنصوص عليها بالمادة ٤٧

من المرسوم بقانون

رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

قاعدة رقم ( ١٤٨ )

المبدأ : ما تصدره لجان تقدير التعويض المنصوص عليها بالمادة ٤٧

من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين من قرارات بشأن التعويض المستحق للمستوى عليه هي قرارات ادارية لها مقومات القرار الادارى النهائى الذى يكون محلا لرقابة المشروعية عن طريق الطعن امام القضاء الادارى ولا يختص القضاء الادارى بالحلل محل هذه اللجان فى اختصاصها - امتناع الادارة عن اصدار القرار - اللزم لتشكيل لجان تقدير التعويض تكون قد امتنعت عن اصدار قرار جوهرى توجب عليها المبادئ الدستورية العامة واحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اصداره ويكون هذا القرار السلبى مخالفا للدستور والقانون .

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة

١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تنص على انه " يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولى وخامات الصناعات والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل او بعض التدابير الاتية : ١- ..... ٢- .....

٣ - ..... ٤- ..... ٥- الاستيلاء على اية واسطة من وسائل النقل او

اية مصلحة عامة او خاصه او اى معمل او مصنع او محل صناعى او عقار او

اى منقول او اى شئ من المواد الغذائية او المستحضرات الصيدليه والكيمياويه وادوات الجراحة والمعامل وكذلك تكليف اى فرد بتادية اى عمل من الاعمال - ٦- .... " وتنص المادة ٤٤ على ان " ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى المادة الاولى بند (٥) من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودى فان تعذر الاتفاق طلب ادائه بطريق الجز . ولمن وقع عليهم طلب الاداء جبرا الحق فى تعويض او جزاء يحدد على الوجه الاتى : ..... واما العقارات والمحال الصناعية والتجارية التى تشغلها الحكومة فلا يجوز ان يزيد التعويض على فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادى الجارى بالسوق مضافا اليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للمباني والمنشآت او مضافا اليه فى حالة الاستعمال الاستثنائى مبلغ يوازى استهلاك الآلات او استبدالها ولايجوز باى حال ان يزيد التعويض على صافى ارباح العام السابق وفقا لآخر ميزانية بعد مراجعتها او وفقا للتصريح المقدم فى شان عريضة الربح ... " وتنص المادة ٤٧ على ان "تحدد الاثمان والتعويضات والجزاءات المشار اليها فى المادة ٤٤ بواسطة اللجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير التموين ... " وتنص المادة ٤٨ على ان " تقدم المعارضة فى قرارات لجان التقدير .... " ولما كان الاستفادة من النصوص السابقة ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد اجاز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها رخص له فى الاستيلاء على اى معمل او مصنع او محل صناعى او عقار او منقول . ويكون للمستول لديه الحق فى التعويض الذى تحدده اللجان المشار اليها وتصدر اللجان قرارات بتحديد التعويض المستحق لصاحب الشأن وطبقا لصريح نص المادة ٤٨ سالفة البيان ولما كان القرار

ثالثا : اختصاص مأمورى الضبط

القضائى فى مسائل التموين

والتسعر الجبرى

قاعدة رقم ( ١٤٩ )

المبدأ : المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التموين - المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠  
بشئون التسعر الجبرى وتحديد الارباح .

ناط المشرع بوزير التموين تحديد الموظفين الذين يتولون اثبات  
الجرائم التى تقع بالمخالفة لقانون التموين - يتمتع هؤلاء الموظفون بصفة  
الضبطية القضائية - ناط المشرع بوزير الصناعات والتجارة تحديد الموظفين  
الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة  
لقوانين التسعر الجبرى - ألزم المشرع هؤلاء الموظفين بإرسال المحاضر التى  
يجررونها فى نفس يوم تحريرها الى مركز البوليس المختص لتقيدها وارسالها  
للنيابة المختصة ومؤدى ذلك انه لا يجوز هؤلاء الموظفين ورؤسائهم ان  
يتصرفوا فى هذه المحاضر بالحفظ واساس ذلك ان الحفظ من اختصاص الجهة  
التي ارسلت اليها المحاضر .

الحكمة : ومن حيث انه فيما تعلق بالاتهام الخامس المنسوب الى  
الطاعن وهى انه اصدر بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ التعليمات رقم ١٩٨٣/٢  
بعدم تحرير محاضر او الاحالة الى النيابة قبل الرجوع اليه لتقييم الموقف وذلك  
دون سند قانونى يسمح له بهذا ، فان واقعه هذا الاتهام ثابتة ضده ، اذ تنص  
التعليمات رقم ١٩٨٣/٢ المؤرخه ١٩٨٣/١٢/٣١ والتي اصدرها الطاعنان  
والموجهة الى مدير عام الادارة العامة للرقابة ، والمودعة صورتها بالاوراق ،

على انه ( لصالح العمل ولعدم اعاقته ينبه على السادة المفتشين بانه فى حالة وجود اية مخالفات فى احدى شركات القطاع العام سواء التابعه منها لقطاع التمويل والتجارة الداخلية او لغيره من القطاعات الحكومية ، عدم تحرير محضر جنحة او الاحالة للنياحة بل يتبع مايلي : لا يقوم المفتش القوائم بضبط المخالفة بتحرير مذكرة تتضمن المخالفات الواقعة تفصيلا ومدعمه بالمستندات الدالة عليها وتعرض علينا شخصا وسوف يتم تقييمها من الوجهة القانونية وفى ضوء مايسفر عنه ذلك التقييم ستتخذ اللازم قانونا وفقا لمقتضى الامر ووفقا لما يسفر عنه عرض الموضوع . وسوف يتعرض من يخالف هذه التعليمات للمساءلة القانونية ) .

ومن حيث ان التعليمات المذكورة تتضمن مخالفة صريحة لاحكام القانون ، اذ تنص صراحة على عدم تحرير محضر جنحة او الاحالة الى النياحة العامة فى حالة وجود مخالفات ، وهو مايتعارض مع التنظيم القانونى الذى وضعه المشرع لكفالة التطبيق السليم لقوانين التمويل وشئون التسعير اذ من شأن هذه التعليمات غلب يد المختصين عن ممارسة اختصاصاتهم فى ضبط تلك المخالفات والقيام بواجباتهم التى خولها لهم القانون نحو تحرير المحاضر لمرتكبى المخالفات المذكورة واحالتهم الى النياحة العامة لتحرى شئونها معهم وتعليق كل ذلك حتى تنتهى مراجعه الطاعن للمذكرة التى تعرض عليه بشأن تلك المخالفات وما يصدره بشأنها وفقا لتقييمه ومايراه تبعا لتقديره وعلى اساس هذا التقييم وفى هذا تعطيل لحكم القانون دون سند منه ذلك ان المرسوم القانونى رقم ١٩٤٥/٩٥ الخاص بشئون التمويل ينص فى المادة ٤٩ منه على ان يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون مأمورو الضبطية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التمويل لهذا الغرض ويكون لهم فى اداء

هذا العمل صفة رجال الضبط القضائي ... كما نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣/١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح ، فى المادة ١٧ منه على ان يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذه له . ومقتضى هذه الاحكام ان لمأمرى الضبط القضائي وحدهم الحق فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للقانون وقد صدر قرار وزير التموين رقم ١٩٥٢/٢٠٥ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي فى تنفيذ احكام القانون المشار اليها ، وقضى فى مادته الرابعه بانه " يجب على الموظفين الذين لهم صفة مأمورى الضبط القضائي ان يرسلوا المحاضر التى يمررونها فى نفس يوم تحريرها الى مركز البوليس المختص لقيدها وارسلها للنياية .

ولا يجوز لهم ولا لرؤسائهم ان يتصرفوا فى هذه المحاضر بالحفظ ، واذا ظهر لهم بعد تحرير المحاضر اسباب من القانون او الواقع تبرر الحفظ فتكتب مذكرة بها وترسل الى مركز البوليس المختص او الجهة التى اصبح من اختصاصها التصرف فى الموضوع " ، وعلى ذلك فان ما اتاه الطاعن باصداره التعليمات المذكورة يعنى كما ذهب بحق الحكم المطعون فيه سلبا لاختصاص مأمورى الضبط القضائي بالوزارة وتعطيلا لاحكام القوانين واللوائح المعمول بها لحماية المستهلكين واخلالا بمبدأ المساواة امام القانون لما تضمنه من ميزة خاصة للقطاع العام دون الافراد ، اما ما ساقه الطاعن تبريرا لاصدار هذه التعليمات فلا يصلح سندا لنفى هذا الاتهام وان كانت المحكمة تأخذ فى اعتبارها عند تقدير الجزاء دفاع الطاعن فيما يتعلق بالاسباب والمبررات التى أملت عليه هذا التصرف الذى جاء مغالفا للقانون .

( طعن رقم ١٥٠٥ ، ١٩٤٤ لسنة ٣٢ قى جلسة ١٩٨٧/٥/٣٢ )



## جامعة

### الفصل الاول : السلطات الجامعية

الفرع الاول - المجلس الاعلى للجامعات

الفرع الثانى - رئيس الجامعة

الفرع الثالث - نائب رئيس الجامعة

الفرع الرابع - مجلس الجامعة

الفرع الخامس - اللجنة العلمية لفحص الانتاج العلمى

الفرع السادس - مجلس الدراسات العليا والبحوث

### الفصل الثانى : شغل وظائف هيئة التدريس

الفرع الاول - التعيين فى وظائف هيئة التدريس

الفرع الثانى - التعيين فى وظيفة أستاذ متفرغ

الفرع الثالث - التعيين فى وظيفة أستاذ

الفرع الرابع - التعيين فى وظيفة أستاذ مساعد

الفرع الخامس - التعيين فى وظيفة مدرس

الفرع السادس - التعيين فى وظيفة مدرس مساعد

الفرع السابع - التعيين فى وظيفة معيد

### الفصل الثالث : شئون أعضاء التدريس

الفرع الاول - الاجازات والمنح الدراسية

الفرع الثانى - اعارة أعضاء التدريس

الفرع الثالث - تحقيق المدد اللازمة لشغل وظائف التدريس بالجامعات

الفرع الرابع - أقدمية أعضاء التدريس

الفرع الخامس - نقل أعضاء هيئة التدريس

الفرع السادس - نقل المعيد والمدرس المساعد

الفرع السابع - استقالة عضو هيئة التدريس

الفرع الثامن - استقالة العاملين من غير أعضاء التدريس

الفرع التاسع - أحالة عضو هيئة التدريس الى المعاش

### الفصل الرابع : المعاملة المالية لأعضاء هيئة التدريس

الفرع الاول - المرتب

الفرع الثانى - العلاوة الدورية

الفرع الثالث - البدلات

\* اولا - بدل تمثيل

\* ثانيا - بدل التفرغ

الفرع الرابع - مكافأة الانتداب للتدريس

أ - مكافأة الاستاذ المتفرغ

ب - مكافأة الانتداب للتدريس المقررة فى الفقرة الثانية

من المادة ٢٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم

الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

الفرع الخامس - مكافأة الريادة العلمية



الفرع السادس - مكافآتى الاشراف على الرسائل العلمية والاشراف

على البحوث التطبيقية

الفرع السابع - المعاملة المالية لاعضاء هيئة التدريس المعارين للعمل

بجامعة اسلام آباد ، والجامعة الاسلامية بينجلاديش

الفرع الثامن - المعاملة المالية للعاملين المنتدبين من جامعة القاهرة الى

فرعها بالسودان

#### الفصل الخامس : تأديب

الفرع الاول - جرائم تأديبية

الفرع الثانى - اجراءات تأديبية

اولا - أحكام عامة

ثانيا - التحقيق مع عضو هيئة التدريس

ثالثا - المحاكمة التأديبية لأعضاء هيئة التدريس

رابعا - الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على أعضاء

هيئة التدريس

خامسا - المساعدة التأديبية للمعيدين والمدرسين المساعدين

سادسا - المساعدة التأديبية للعاملين من غير أعضاء هيئة

التدريس

#### الفصل السادس : احكام خاصة ببعض الجامعات

اولا - جامعة الاسكندرية

ثانيا - جامعة الازهر

ثالثا - جامعة حلوان

### الفصل السابع : مسائل متنوعة

اولا - مجلس عمداء الكليات لا يعد من المجالس والقيادات المسؤولة لكل جامعة

ثانيا - تعطى الشهادات التي تمنح بالدرجة العلمية استنادا الى البيانات الواردة بسجلات الكلية في تاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان

ثالثا - أحقية عضو هيئة التدريس في الحصول على التعويض عن الاضرار الادبية التي لحقت من تأخير ترقيته لامسباب برأت منها ساحته

رابعا - السلطة المختصة بمنح الدرجة العلمية للدكتوراة  
خامسا - الاداة القانونية لانشاء وتنظيم الجامعات الخاصة  
سادسا - عدم جواز التنازل عن البعثة أو التصرف فيها

## الفصل الاول

### السلطات الجامعية

#### الفرع الاول

#### المجلس الاعلى للجامعات

##### قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ : اختصاص المجلس الاعلى للجامعات فيما يتعلق بتقييم المؤهلات العلمية مقصور على تقييم المؤهلات فى مجال التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس - تقييم المؤهلات العلمية والشهادات الاجنبية لغير أعضاء هيئة التدريس يعينون بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد يخرج من اختصاص المجلس الاعلى للجامعات - أساس ذلك : ان الفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ناط بالامحة المؤسسة العلمية تحديد السلطات والاختصاصات المخولة لمجالس ادارتها - اللامحة التنفيذية للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد ناطت بمجلس ادارتها تقييم المؤهلات الاجنبية عند التعيين فى وظائف الهيئة .

المحكمة : ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه يخالف القانون لان القرارات المطعون عليها منعدمة لفقدانها ركن الغاية لان هذه القرارات لم تكن الغاية منها المصلحة فضلا عن كونها مشوبة بعيب غصب السلطة لان تقييم المؤهلات العلمية والشهادات الاجنبية منوط بالمجلس الاعلى للجامعات .

ومن حيث ان ما أشار اليه تقرير الطعن من أن القرارات المطعون عليها مشوبة بعيب اساءة استعمال السلطة لاسند له بحسبان أن هذه القرارات صدرت لشغل بعض الوظائف الشاغرة بالهيئة وهى غاية مشروعه بحسبان

انها تحقق مصلحة المرفق الذى تقوم عليه هذه الهيئة بغير منازع من جهة ومن جهة اخرى فان المدعى لم يكن من بين المرشحين للتعين مع اى من المطعون فى تعيينهم حتى يحق له القول بأن تخطيهم له فى التعين قد شابه اساءة او تعسف فى استعمال السلطة ذلك أن الثابت من الاوراق ان المدعى عين بالهيئة فى تاريخ لاحق على القرارات المطعون فيها وبالتالي فلم يكن مزاحما لاحد ممن شملتهم هذه القرارات .

أما ما ينهه المدعى فى تقرير طعنه على القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة بتقييم المؤهلات الاجنبية الحاصل عليها المطعون فى تعيينهم وقوله بأنه يمثل غصبا للسلطة تأسيسا على ان المجلس الاعلى للجامعات هو المنوط به تقييم المؤهلات العلمية والشهادات الاجنبية فيدحضه ما هو ثابت بنص المادة ٦٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من ان اختصاص هذا المجلس قاصر على التقييم فى مجال التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس اما تقييم هذا النوع من المؤهلات والشهادات عند التعيين فى وظائف أعضاء الهيئة المدعى عليها فمقصود بنص لائحته التنفيذية لمجلس ادارتها - وليس للمجلس الاعلى للجامعات - وهذا النص يستمد سنده من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ، ومن أجل ذلك يكون قرار تقييم المؤهلات والشهادات الأجنبية الحاصل عليها المطعون فى تعيينهم الصادر من مجلس ادارة الهيئة المدعى عليها فى سنة ١٩٧٧ قد صدر عن يملك اصداره قانونا . وتبعا لذلك تكون قرارات التعيين الصادرة بناء عليه قد صدرت صحيحة ولا مطعن عليها .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم للمطعون فيه صحيح ومتفق مع حكم القانون ، ويكون الطعن عليه على غير سند من أحكام

القانون ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى للصروفات .

( طعن ٢٥٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٦ )

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ : قرار المجلس الاعلى للجامعات - اضافته المواد المؤهلة الى المجموع الكلى - اتخاذها معا معيارا للقبول بالكليات المختلفة فى صورة عامة مجردة تخاطب كافة طلاب الثانوية العامة واجراء المفاضلة بينهم على هذا الاساس - اعلام الجميع به قبل انخراط الطلبة فى دراسة الثانوية العامة فى العام الدراسى - لادله للنعي على هذا القرار باخلاله بمبدأ المساواة بينهم او باهداره مبدأ تكافؤ الفرص .

الحكمة : ومن حيث ان المجلس الاعلى للجامعات بحسب نصوص القانون المنظم لها هو السلطة العليا فى تلك الجامعات التى تتولى رسم سياستها التعليمية والاشراف عليها والتنسيق بينها بما يحقق الغايات المرجوة من التعليم الجامعى وهو على هذا الاساس المسئول قانونا بحسب استقلال الجامعات الذى كفله الدستور والقانون فى ادارة شئون التعليم الجامعى فى اطار الخطة العامة والسياسة العامة للدولة وبصفة خاصة فى التعليم الجامعى - عن دراسة ووضع القواعد والمبادئ المنظمة للقبول فى الجامعات وفى كل كلية من جامعاتها بمراعاة احكام الدستور والقانون والجامعات ولائحته التنفيذية وبما لا يخرج بصفة اساسيه على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين ابناء مصر الذين يتقدمون للالتحاق بالجامعات سنويا وبما يحقق قبول اجورهم لحمل مسئولية استكمال التعليم الجامعى لخدمة الوطن فى مجال الانتاج والخدمات بعد تخرجهم ومع الالتزام بمجانية التعليم الجامعى والجدارة والكفاءة العلمية فى المرشح للقبول

بالجامعات على اساس المؤهل وبمجموع الدرجات وفى حدود الامكانات المالية والتعليمية والادارية المتوفرة لدى الجامعات ان ظاهر عبارة الفقرة الاولى من المادة ٧٥ المشار اليها لم ينص صراحة على اعتبار سلطة المجلس الاعلى للجامعات مقصورة فقط على وضع القواعد اللازمة بالقبول فى الجامعات بمراعاة التوزيع الجغرافى فقط دون ان يملك اية سلطة تقديرية بالنسبة لمعيار المفاضلة بترتيب درجات النجاح كما لم يقيد هذه العبارة بما يفيد صراحة او حتما بان المجموع الكلى لدرجات النجاح فى الثانوية العامة وحده دون غيره ولا يبين باى وجه من نصوص قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية اقتصر سلطة المجلس الاعلى التنظيمية فى هذا الشأن على مجرد توزيع الكلية جغرافيا على الجامعات المختلفة دون اية قواعد تتصل باختيارهم حسب درجاتهم بقواعد تنظيمية عامة فى اطار الالتزام بالمجموع العام للدرجات فى الثانوية العامة كقاعدة اساسية لقبولهم والمفاضلة بينهم .

ومن حيث انه بناء على ذلك فانه لا يوجد ثمة سند فى قانون الجامعات او لائحته التنفيذية يمنع شمول سلطة المجلس الاعلى للجامعات فى وضع قواعد الاولوية فى تنظيم القبول بالجامعات لترتيب درجات النجاح والتوزيع الجغرافى ايضا ، ومن ثم يكون المجلس مختصا بوضع هذه القواعد بدون الاخلال بها من القاعدتين وله اذن اضافة المواد المؤهلة الى المجموع الكلى والاعتداد بها فى افضلية واولوية القبول بالكليات المختلفة ، يؤكد ذلك ان درجات المواد المؤهلة هى من درجات النجاح وليست مقحمة او دخيلة عليها ، فهى ضمن مواد شهادة الثانوية العامة وهى قاعدة موضوعية فرعية للمفاضلة بين الناجحين تنبثق من درجة جدارتهم ونجاحهم فى هذه المواد المؤهلة ضمن مواد امتحان الثانوية العامة وتنبع عن افضلية الحاقهم بالكليات المحددة للقبول

بها هذه القواعد الخاصة بالافضلية بناء على المواد المؤهلة وذلك على اساس موضوعي من نوعية الدراسة والتأهيل اللازم لها في هذه الكليات .

وحيث انه لا حاجة في القول بان ما وضعه المجلس الاعلى للجامعات من قواعد بجملة ١٩٨٥/٧/١٤ تتعلق بافضلية القبول بالجامعات على اساس المواد المؤهلة لم يكن محدودا قبل امتحان الثانوية العامة الذى اداه نجل الطاعن لانه بناء على صحيح احكام الدستور والقانون الخاص بالجامعات ولائحته التنفيذية على النحو السالف البيان فان مركز الطالب الحاصل على الثانوية العامة فى الالتحاق بالجامعات وبكلية محدودة ينشأ من احكام القانون ذاتها متمثلا فى القواعد العامة التى تضمنها بصفة خاصة اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بالقواعد التنظيمية التى لا تخرج عن تلك القواعد العامة فى اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات وهذه القواعد تنفذ وتطبق على جميع الافراد والمخاطبين بها مادام لم يتحقق فى شأنهم اسباب نشوء المركز القانونى لكل منهم طبقا للقواعد السابقة وهى بذلك يجوز تعديلها فى كل وقت وتنفيذ باثرها المباشر على هذا النحو كما ان طلاب الثانوية العامة الذين قبلوا بالكليات المختلفة فى العام الجامعى ٨٧/٨٦ ومنهم نجل الطاعن كانوا على بينه من هذا الامر قبل اغراضهم فى دراسة مواد الثانوية العامة فى العام الدراسى ٨٦/٨٥ حيث صدر قرار المجلس الاعلى للجامعات باضافة المواد المؤهلة بجلسته بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٤ على ان يتم تطبيق هذا النظام للقبول اعتبارا من العام الجامعى ٨٧/٨٦ وتحددت المواد المؤهلة بالنسبة لكل كلية بقرار المجلس الاعلى للجامعات بجلسته بتاريخ ٨٦/٣/١١ وعلن عنها فى حينه فى جميع وسائل الاعلام . ومن حيث انه متى كان ذلك صحيح حكم القانون فان ركن الجديده فى طلب وقف تنفيذ

القرار المطعون فيه يضحى - بحسب الظاهر - غير متوفر . ومن حيث انه قد خلعت الاوراق وتجرد الطعن من اى ادعاء او دليل على نسبة اساءة استعمال السلطة الى المجلس الاعلى للجامعات فى اصدار هذا القرار بحسب الظاهر من الاوراق فان المجلس لم يتغيا به غايات او مآرب خاصة لاعلاقة لها بالمصلحة العامة وذلك فى حدود واطار ما يسمح به النزاع على وقف تنفيذ القرار ، لان بحث واستقصاء هذا العيب من عيوب علم المشروعية حسبا جرى به قضاء المحكمة - بما يستلزمه من بحث عميق ودقيق فى عيوب الاوراق - يتأبى مع طبيعة طلب وقف التنفيذ التى تقتصر فيها المحكمة على تحسرس مشروعية القرار المطعون فيه من ظاهر الاوراق ، مالم يكن هذا العيب ظاهرا أو واضحا بذاته تنطبق به الاوراق .

ومن حيث انه اذا جاء قرار المجلس الاعلى للجامعات باضافة المواد المؤهلة الى المجموع الكلى واتخاذها معا معيار للقبول بالكليات المختلفة فى صورة قاعدة عامة مجردة تخاطب كافة طلاب الثانوية العامة المرشحين للقبول بالجامعات فى العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ واجراء المفاضلة بينهم على هذا الاساس كما ان المجلس الاعلى للجامعات قد اختار دون الزام من القانون ملاحمة اعلام الجميع به قبل انخراط الطلبة فى دراسة الثانوية العامة فى العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ ومن ثم فلا وجه للنعى على هذا القرار باخلاله لمبدأ المساواة بينهم او باهداره مبدأ تكافؤ الفرص على اى وجه من الوجوه .

( طعن ٩٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٦/٨ )

#### قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ : المجلس الاعلى للجامعات يعتبر هو السلطة الادارية صاحبة الاختصاص فى تقرير معادلة الدرجة العلمية الأجنبية بدرجة الدكتوراه التى



تقنها الجامعات المصرية وذلك بالنسبة لمن يعين عضوا بهيئة التدريس بالجامعة - لا يعد وزير التعليم العالى هو المختص فى هذا الشأن - لا يتقيد المجلس الاعلى للجامعات عند اصدار قراراته فى هذا الشأن بالقرارات التى أصدرها او يصدرها وزير التعليم العالى بمعادلة هذه المؤهلات طبقا لسلطته المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الحكمة : من حيث انه بالرجوع الى النصوص التشريعية التى تتعلق بالنزاع المائل بين ان المادة ٦٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه " يشترط فيمن يعين عضوا فى هيئة التدريس ما يأتى : ١- ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه او مايعادلها من احدى الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة او ان يكون حاصلا من جامعة اخرى او هيئة علمية او معهد علمى معترف به فى مصر او فى الخارج على درجة يعتبرها المجلس الاعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة احكام القوانين واللوائح المعمول بها . ٢- .... " .

وتنص المادة ١٨ من هذا القانون على ان " يؤلف المجلس الاعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالى وعضوية ( أ ) رؤساء الجامعات (ب) نواب رؤساء الجامعات (ج) قبل لكل جامعه يعينه مجلسها سنويا من بين العلماء (د) خمسة اعضاء على الاكثر من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى والشئون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير التعليم العالى بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للجامعات (هـ) امين المجلس الاعلى للجامعات وفى حالة غياب الوزير يحل محله فى رئاسة المجلس اقدم رؤساء الجامعات " .

وتنص للمادة ١١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن " المؤهلات العلمية الاجنبية التى تمنحها المدارس والمعاهد والجامعات الاجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية او تقييمها علميا اذا لم تكن هانظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم العالى او من وزير التربية والتعليم او من الوزير المختص بشئون الازهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التربية والتعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة والمعاهد او الكليات التى فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها او تقييمها علميا ..... "

ولقد نصت المادة ٢١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الحالى الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على حكم مماثل .

ومن حيث ان للاستفاد من نص المادة ٦٦ من قانون تنظيم الجامعات السالفة انه يشترط فيمن يعين عضوا فى هيئة التدريس بالجامعة ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه او مايعادلها من احدى الجامعات المصرية او ان يكون حاصلا من جامعة اخرى او هيئة علمية او معهد علمى معترف به فى مصر او فى الخارج على درجة يعتبرها المجلس الاعلى للجامعات معادلة لدرجة الدكتوراه .

وعلى مقتضى هذا الحكم التشريعى الصريح فان المجلس الاعلى للجامعات يعتبر هو السلطة الادارية صاحبة الاختصاص فى تقرير معادلة الدرجة العلمية الاجنبية بدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية وذلك بالنسبة لمن يعين عضوا بهيئة التدريس بالجامعة ، ولاينال من ذلك الاختصاص الذى يمارسه وزير التعليم العالى طبقا للمادة ١١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - بمعادلة المؤهلات العلمية

الاجنبية بالمؤهلات الوطنية - ذلك ان هذا الحكم - والذي استمر المشرع فى ادراجه بنظم العاملين المدنيين بالدولة للتعاقبة وورد فى المادة ٢١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الحالى الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - يسرى بالنسبة لتعيين العاملين الذين تنظم معادلة درجاتهم العلمية الاجنبية تشريعات وظيفيه خاصة عملا بالمبدأ القانونى المقرر من ان الحكم الخاص يقيد الحكم العام ومن ثم فانه فى خصوص تعيين اعضاء هيئة التدريس بالجامعات يسرى الحكم التشريعى الخاص الوارد بقانون تنظيم الجامعات وهو السلطة الادارية الوحيدة المختصة بتقرير معادلة الدرجة العلمية الاجنبية بدرجة الدكتوراه كشرط للتعيين فى عضوية هيئة التدريس بالجامعات المصرية ولا يعد وزير التعليم العالى هو المختص فى هذا الشأن .

ومن حيث ان المجلس الاعلى للجامعات بتشكيله المنصوص عليه فى المادة ١٨ من قانون تنظيم الجامعات السالفة هو السلطة الادارية الوحيدة المختصة قانونا بتقرير تلك المعادلة عند تعيين اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فانه لا يتقيد عند اصدار قراراته فى هذا الشأن بالقرارات التى اصدرها او يصدرها وزير التعليم العالى بمعادلة هذه المؤهلات طبقا لسلطته المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٦٤/٦٦ والحالى الصادر بالقانون رقم ٤٧/ ١٩٧٨ ، ذلك ان لكل من السلطتين ان تمارس اختصاصها فى فلكه المرسوم ، دون ان تتقيد فى ذلك بقرارات السلطة الاخرى ومن ناحية اخرى فان افراد المشرع للمجلس الاعلى للجامعات بوصفه السلطة المختصة باجراء تلك المعادلة عند تعيين اعضاء هيئة التدريس بالجامعات تتفق مع ما يتطلبه تعيين اعضاء هذه الهيئة من مستوى علمى خاص بحكم الوظيفة التى اسندتها المشرع للجامعات والمشار اليها فى المادة الاولى من

قانون تنظيم الجامعات. بوصفها الهيئة المختصة بالتعليم الجامعى والبحث العلمى وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات .

ومتى كان ليس ثمة نص فى القانون او اللوائح يقيد من السلطة التقديرية للمجلس الاعلى للجامعات فى معادلة درجة الماجستير فى طب الاسنان من الجامعات الامريكية بدرجة معادلة لها بالجامعات المصرية بعدما تبين ان قرارات وزير التعليم العالى بالمعادلات التى يجرىها طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة لا تنطبق على تعيين اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الذين ينطبق بشأنهم نظام اخر للمعادلة منصوص عليه فى قانون تنظيم الجامعات فانه لاسند لادعاء الطاعن ان ثمة قرار سلبى من المجلس الاعلى للجامعات بالامتناع عن معادلة مؤهله الحاصل عليه بالدكتوراه .

ومن حيث انه بانزال ماسلف على واقعة النزاع المعروض ، فانه لاصحة لما ذهب اليه الطاعن من ان له حق مكتسب فى ان الدرجة العلمية الحاصل عليها فى عام ١٩٨٤ وهى درجة الماجستير من جامعة انديانا بالولايات المتحدة الامريكية قد عودلت بدرجة الدكتوراه طبقا لقرار وزير التعليم العالى ررقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٨ وان ذلك اصبح ملزما للمجلس الاعلى للجامعات ، ذلك ان قرار وزير التعليم العالى وقد صدر بهذه المعادلة وطبقا لما ورد فى دياجته استنادا الى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٦٤/٤٦ فان مجال اعماله ونطاق سريانه انما يكون فى تعيين العاملين طبقا لاحكام هذا القانون الذى خول وزير التعليم العالى اصدار مثل هذا القرار ، فقد ورد النص على سلطة وزير التعليم العالى او وزير التربية والتعليم او الوزير المختص بشئون الازهر حسب الاحوال باجراء المعادلة للدرجة العلمية الاجنبية بالدرجة الوطنية فى المادة ١١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة

والواردة فى الفصل الاول من الباب الثانى من هذا النظام المتعلق بتعيين وترقيه العاملين طبقا لاحكام هذا القانون ومن ثم فلا يكتسب الطاعن بهذا القرار اى مركز قانونى او حق مكتسب فى هذه المعادلة للتعيين فى هيئات التدريس بالجامعات ، وانما يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى السلطة المختصة التى عينها المشرع فى قانون تنظيم الجامعات لاجراء هذه المعادلة ، وهى المجلس الاعلى للجامعات حسبما سلف الايضاح ، وهذه السلطة الاخيره انما يتعين عليها ان تمارس اختصاصها الذى اسنده اليها المشرع بذاتها دون الركون بذلك الى قرارات المعادلة الصادرة من جهات اخرى والتى لاتعد ملزمة او مقيدة لها بل ان الاختصاص الذى اسنده المشرع للمجلس الاعلى للجامعات فى المادة ٦٦ السالفة انما تنبثق عنه سلطة تقديرية لهذا المجلس بحكم تشكيله وتكوينه العلمى الرفيع فى اجراء المعادلة التى تكفل ان يكون المؤهل العلمى الاجنبى معادلا لدرجة الدكتوراه اللازم الحصول عليها للتعيين فى عضوية هيئات التدريس بالجامعات وبما يكفل لهذه الهيئات المستوى العلمى الرفيع لاداء وظيفتها فى التعليم والبحث العلمى .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المجلس الاعلى للجامعات درج اعتبارا من ١٩٨٣/٣/١١ على رفض معادلة درجة الماجستير فى طب الاسنان الممنوحة من الجامعات الامريكية بدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية واللازمة للتعيين فى عضوية هيئة التدريس ، وان هذا القرار طبق من هذا التاريخ على كافة الحالات التى عرضت - وضمنها حالة الطاعن - دون تفرقه ولما كان القرار يستند الى سلطة المجلس الاعلى للجامعات التقديرية ، المخولة له طبقا للمادة ٦٦ من قانون تنظيم الجامعات السالفة بحكم تشكيله وتكوينه العلمى الرفيع وطالما لم يثبت باى حال من الاحوال ان هذا القرار

مشوب بعيب الانحراف او اساءة استعمال السلطة فانه يكون بمنأى عن الالغاء .

ومن حيث ان المادة ٦٧ من قانون تنظيم الجامعات تشترط للتعين فى وظيفة مدرس بالجامعة الحصول على درجة الدكتوراه او مايعادلها ، وقد ثبت افتقار الطاعن لهذا الشرط ، فان رفض الجامعة تعيينه فى وظيفة مدرس واقتصادها على تعيين فى وظيفة مدرس مساعد باعتبار ان مؤهله الحاصل عنده وهو الماجستير من جامعة انديانا الامريكية لايعادل درجته الدكتوراه طبقا لقرار المجلس الاعلى للجامعات وانما يعادل الماجستير يعد قرارا صحيحا وغير مخالف للقانون .

ومن حيث ان الثابت مما سلف ان الطعن المائل لايستند على اساس صحيح من القانون او الواقع فانه يتعين رفضه موضوعا مع الزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ١١٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٣٠ / ١٩٩١ )

#### قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ : تقدير ما اذا كانت شهادة ما تعتبر مؤهلا علميا عاليا أمر يدخل فى اختصاص المجلس الاعلى للجامعات وحده - لايملك القضاء الادارى الحلول محله وغصب اختصاصه كما لايملك استئناف النظر بالموازنة والرجيح فيما قرره القرارات الصادرة من المجلس المشار اليه فى هذا الصدد طالما انها صدرت وفقا للاجراءات والاورضاع المرسومة لها قانونا .

المحكمة : ومن حيث انه بادئ ذى بدء فان المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان " يشكل المجلس الاعلى للجامعات لجنة معادلة الدرجات العلمية تتولى

بحث الدرجات الجامعية والدبلومات التي تمنحها الجامعات والمعاهد الاجنبية او غيرها فى مستويات الدراسة المختلفة ومعادلتها بالدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات فى جمهورية مصر العربية وتعتمد توصيات هذه اللجنة من المجلس الاعلى للجامعات".

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان لجنة المعادلات المشكلة من المجلس الاعلى للجامعات وافقت بجلستها المنعقدة فى ١٨/٧/١٩٨٤ على رأى لجنة قطاع الدراسات التجارية بعدم معادلة اجازة الدراسات الريديه العاليه من المعهد العالى العربى لليريد - وهى ذات الاجازة التى حصل عليها المطعون ضدهم ومن ذات المعهد - بدرجة بكالوريوس التجارة ( شعبة اليريد) التى تمنحها جامعة حلوان من كليات التجارة وادارة الاعمال ، كما يبين من كتاب الامانه العامة للمعهد العالى العربى لليريد الموجه الى كلية الحقوق بجامعة الزقازيق فى ١٣/٤/١٩٨٨ ان " جمهورية مصر العربية ( الادارة العامة للمعادلات التابعة للمجلس الاعلى للجامعات ) لم توافق حتى الان على اعتبار شهادة اجازة الدراسات الريديه العاليه الممنوحة من المعهد العالى العربى لليريد بعد دراسة اربع سنوات بعد الثانوية العامة او ما يعادلها مؤهلا عاليا ..... وانه يتم متابعة هذا الموضوع مع جامعة حلوان ..... مع المجلس الاعلى للجامعات ( الادارة العامة للمعادلات ) بشأن اعادة تقييم هذا المؤهل باعتباره مؤهلا عاليا ..... " .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الشهادة التى حصل المطعون ضدهم عليها ( اجازة الدراسات الريديه العاليه ) لاتعتبر مؤهلا عاليا يميز لهم الاتساب بمقتضاه الى الكليات التى حددتها المادة ٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وان الحكم المطعون فيه وقد نعى غير هذا النعى بان

اعتبر الشهادة المشار اليها مؤهلا عاليا دون ان يتضمن الاسباب التى تؤدى عقلا ومنطق الى النتيجة التى توصل اليها فى منطوقه حيث اهدر النظام القانونى الذى يتم بناء عليه التعادل ، واهدر تماما القاعدة القانونية التنظيمية الصادرة عن المجلس الاعلى للجامعات وهى السلطة الادارية والعلمية المختصة باجراء التعادل والذى رفض فيه المجلس فى ١٨/٧/١٩٨٤ تعادل مؤهل المطعون ضدهم بمؤهل عال واغفل التعرض فى اسبابه للسند القانونى لما ذهب اليه من اغفال واحدار للقواعد القانونية سالفة الذكر . ومن ثم يكون هذا الحكم قد صدر مشوبا بالقصور الشديد فى التسبيب وبعبه كبطلان لما انطوى عليه من الخطأ الجسيم فى تطبيق القانون ، ذلك ان تقدير ما اذا كانت شهادة ما تعتبر مؤهلا عاليا من عدمه هو امر يدخل حوزة قانون للجامعات ولائحته التنفيذية - فى اختصاص المجلس الاعلى للجامعات وحده ولا يملك القضاء الادارى الحلول محله وغصب اختصاصه كما لا يملك استئناف النظر بالموازنة او الرجوع فيما قرره القرارات الصادرة من المجلس المشار اليه فى هذا الصدد طالما انها صدرت وفقا للاجراءات والايضاح المرسومة لها قانونا وهو ماعليه الحال الماثل وفقا للثابت من الاوراق ومن ثم فان الحكم سالف الذكر اذ صدر باطلا لما شابه من مخالفة جسيمة للقانون فانه يكون متعين الالغاء .

( طعن ٧٩٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٧ )

#### قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ : صدور القرار فى اطار الاحكام القانونية العامه فى الاختصاص والتزام زاوية تطلب الشرط الجوهري العام المقرر بالمادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات لقيود الطالب باحدى الجامعات



الحصول على درجة الليسانس او البكالوريوس وهو ان يكون حاصلا على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها - اصدار الضوابط والشروط التى قررها المجلس الاعلى للجامعات ولو قيل انها بمثابة القواعد القانونية الملزمة - لا يترتب عليها سوى بطلان القرار الصادر دون مراعاتها وليس انعدامه بحسبان كونها ضوابط مفاضلة بين طلاب هو أهل جميعا للقيد بالجامعات .

اشككة : ومن حيث انه بالرجوع الى قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - يبين ان للشرع قد ناط بالمجلس الاعلى للجامعات مهمة تخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الجامعى واقامة التنسيق بين الجامعات فى اوجه نشاطاتها المختلفة وتنظيم قبول الطلاب فى الجامعة وناط برئيس الجامعة مسئولية تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الاعلى للجامعات وناط بمجلس الكلية المسائل المتعلقة بقبول تحويل ونقل قيد الطلاب من كليات او معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لهذا القانون ، كما خول القانون اللائحة التنفيذية له وضع شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التى تؤدى اليهم وخولت اللائحة المشار اليها المجلس الاعلى للجامعات وضع القواعد المنتظمة لقبول تحويل ونقل الطلاب من كليات او معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة للقانون المشار اليه على ان يعتمد التحويل او نقل القيد من رئيس الجامعة التى يتم التحويل او النقل اليها او بمن ينييه من نوابه .

ومن حيث ان الطعون الماثلة تدور حول استظهار مدى توافر ركن  
المشروعية والاستعمال اللذين يشترط توافرها وفقا لحكم المادة ٤٩ من  
قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ للقضاء بوقف تنفيذ قرار رئيس  
جامعة القاهرة رقم ٦١٢ لسنة ١٩٩١ بالغاء تحويل الطلاب الطاعنين مع  
مايترب على ذلك من اثار ، ومنها دخولهم الامتحانات واعلان نتائجها -  
وذلك بحسبان ان الحكمين للطعون فيهما قد خلاصا الى تخلف ركن الجدية دون  
حاجة لبحث ركن الاستعمال ، وانتهى من ثم الى رفض طلب المدعين .

ومن حيث انه يبين من ظاهر الاوراق ان الطلاب الطاعنين كانوا قد  
تقدموا بطلبات الى كلية الطب وكلية الصيدلة بجامعة القاهرة لتقديمهم بالكليتين  
المذكورتين نقلا من الجامعات الاجنبية وتمت اجراءات القيد واستخراج  
بطاقات الجامعة لبعضهم فى كلية الطب والبعض الاخر بكلية الصيدلة وفقا لما  
هو مبين بصحف الدعاوى وعرائض الطعون ، وانتظم الطاعنون فى  
الدراسة وادوا امتحانات اخر العام الدراسى الا انه تم حجب النتيجة لحين  
بحث حالاتهم على ضوء الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بجلسة ٢٤ من يوليو سنة ١٩٩١ الى ان صدر قرار رئيس الجامعة  
المطعون فيه الغاء تحويلات الطلبة الطاعنين لعدم توافر شرط الحصول على  
نسبة ٥٠٪ من الحد الأدنى لمجموع القبول فى حقهم .

ومن حيث انه فى مقام بحث مدى توافر ركن المشروعية فى طلب  
الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستحيلة والذي من مقتضاه ان  
يكون ذلك الطلب مستندا بحسب الظاهر من الاوراق الى اسباب قانونية تؤيد  
وتحمل على ترجيح القضاء بالغائه عند الفصل فى موضوعه ، فانه وان كان  
الظاهر من الاوراق ان قرار تحويل الطلاب من الطاعنين لو من اينائهم بكلية

الطب وبكلية الصيدلة بجامعة القاهرة قد مخالف الضوابط والشروط التي قررها المجلس الاعلى للجامعات في ١٩٨٩/٣/٨ - الا انه مستساغا القول بان هذه المخالفة قد شابت القرار بعيب جسيم يعلمه - مادام انه قد صدر في اطار الاحكام القانونية العامة في الاختصاص والتزام زاوية تطلب الشرط الجوهري العام المقرر بالمادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات لقيد الطالب باحدى الجامعات للحصول على درجة الليسانس او البكالوريوس وهو ان يكون حاصلا على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها . وذلك ان اهدار الضوابط والشروط التي قررها المجلس الاعلى للجامعات ولو قيل انها بمثابة القواعد القانونية المزمة - لا يترتب عليها سوى بطلان القرار الصادر دون مراعاتها - وليس انعدامه ، وذلك بحسبان كونها ضوابط مفاضلة بين طلاب هم اهل جميعا للقيد بالجامعة وليس ادل على ذلك ان المجلس الاعلى للجامعات ذاته قد خرج على تلك الضوابط والاشتراطات التي سبق ان وضعها لقبول تحويل الطلاب من الجامعات الاجنبية الى الجامعات المصرية ، في حالتين اولهما بقراره الصادر في ١٩٩٠/٨/٥ باجازة تحويل الطلاب المصريين المسجلين بجامعات الكويت والعراق الى الكليات المناظرة بالجامعات المصرية في العام الجامعي ١٩٩١/٩٠ وثانيهما بالقرار الصادر في ١٩٩١/٢/٢٥ باجازة تحويل الطلاب المصريين المسجلين بجامعات الجزائر واليمن الى الكليات المناظرة بالجامعات المصرية في العام الدراسي ١٩٩١/٩٠ وذلك دون ما نظر الى استلزام توافر الضوابط والاشتراطات التي اقرها بجملة ١٩٨٩/٣/٨ والسابق التوبة عنها - في هاتين الحالتين وترك للجامعات المحولين اليها حرية التأكد من تسجيل هؤلاء الطلاب بالجامعات الاجنبية وتحديد الفرق المتقولين بها .

( طعن ٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٦ )

(و) طعن ٥٠٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٥ :

## الفرع الثاني

### رئيس الجامعة

#### قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ : التعيين في وظائف هيئة التدريس بالجامعة يمارسه رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة - مجلس الجامعة يصدر قراره باختيار المرشح للتعيين بعد اخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص يشترط فيمن يعين استاذاً ان يكون قد قام منذ تعيينه استاذاً مساعداً باجراء ونشر بحوث مبتكرة او قام باجراء اعمال ممتازة تؤهله لشغل مركز الاستاذية - تقييم البحوث والاعمال التى يقدمها المرشح لشغل تلك الوظيفة منوط بـ لجنة علمية دائمة تقوم بفحص الانتاج العلمى - تقوم اللجنة المذكورة بترتيب المرشحين بحسب كتابتهم العلمية عند تعددهم - مجلس الجامعة عندما يباشر اختصاصه فى اختيار الاصلح للتعيين اثماً يرفع فى تقارير النواحي العلمية المتصلة بالكفاية - سلطته فى هذا الشأن سلطة تقديرية تنأى عن رقابة الأعضاء مادام ان التقدير قد جاء خلوا من مخالفة القانون او اساءة استعمال السلطة - مؤدى ذلك ان التقدير الذى تضعه اللجنة العلمية المنوط بها فحص كفاية المرشحين من الناحية الفنية لا يعدو تقريراً استشارياً لا يسلب سلطة التعيين حقها فى مناقشته عند اختيار الاصلح للتعيين .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٦٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ تنص على ان " يعين رئيس الجامعة اعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد اخذ رأى مجلس الكلية او المعهد ومجلس القسم ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس

الجامعة .... " وتنص المادة ٧٠ من القانون ذاته على انه " مع مراعاة حكم المادة ٦٦ يشترط فيمن يعين استاذًا ما يأتي : ١- .... ٢- أن يكون قد قام في مادته وهو استاذ مساعد باجراء بحوث مبتكرة ونشرها او باجراء اعمال ممتازة تؤهل لشغل مركز الاستاذية -٣- ان يكون ملتزمًا في عمله ومسلكه منذ تعيينه استاذًا مساعداً باوجبات اعضاء هيئة التدريس ومحسناً اداءها ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع انتاجه العلمي منذ حصوله على الدكتوراه او مايعادلها ومايكون قد اشرف عليه من رسائل ماجستير والدكتوراه التي تمت اجازتها وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي للمحوظ واعماله الانشائية البارزة في الكلية او المعهد ... " كما تنص المادة ٧٣ من القانون ذاته على انه " تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين او الحصول على القابها العلمية ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالي بعد اخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الاعلى للجامعات .... " .

ومن حيث ان الاستفادة من هذه النصوص ان الاختصاص في التعيين في وظائف هيئة التدريس يمارسه رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة وان مجلس الجامعة يصدر قراره باختيار المرشح للتعين بعد اخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص وانه يشترط فيمن يعين استاذًا ان يكون قد قام منذ تعيينه استاذًا مساعداً باجراء ونشر بحوث مبتكرة او قام باجراء اعمال ممتازة تؤهله لشغل مركز الاستاذية وأن الاختصاص في تقييم البحوث والاعمال التي يقدمها المرشح منوط بلجنة علمية دائمة تقوم بفحص الانتاج العلمي للمرشحين وتقديم تقريراً بنتيجة فحصها تبين فيه ما اذا كان الانتاج العلمي

للمرشح يؤهله لشغل الوظيفة او الحصول على اللقب العلمى كما تقوم اللجنة بترتيب المرشحين بحسب كفايتهم العلمية عند التعلد .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان مهمة اللجنة العلمية هى التحقق من توافر شروط الكفاية العلمية فى المرشح وذلك بان تتولى فحص انتاجه العلمى وتقرير ما اذا كان جديرا بأن ترقى به أبحاثه الى المستوى المطلوب للوظيفة ، وأن مجلس الجامعة حينما يباشر اختصاصه فى اختيار الاصلح للتعين انما يركز فى تقدير النواحي العلمية المتصلة بالكفاية وهو يمارس فى هذا الشأن سلطة تعبر من الملامات المروكة لتقديره تنأى عن رقابة القضاء مادام ان تقديره قد جاء علوا من مخالفة القانون أو اساءة استعمال السلطة ، وأن التقرير الذى تضعه اللجنة العلمية المنوط بها فحص كفاية المرشحين من الناحية الفنية لا يعلو أن يكون تقريراً استشارياً ولسلطة التعيين حقها كاملاً فى مناقشته وكذلك الحال بالنسبة للرأى الذى يذيه كل من القسم المختص ومجلس الكلية فهى جميعا لاتعدو ان تكون عناصراً للتقدير يستهدى بها مجلس الجامعة فى اختيار المرشح الاصلح للتعين فى الوظيفة .

ومن حيث انه بناء على ماتقدم واذا كان الثابت بالأوراق أن المدعى كان قد تقدم بطلب للحصول على لقب أستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة وأحيل طلبه الى اللجنة العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة التى قدمت تقرير برأها انتهت فيه الى أن الأعمال الخاصة به تؤهله للترقى لدرجة أستاذ وقد أحيل هذا التقرير الى مجلس قسم الهندسة المعمارية فوافق عليه ثم عرض الموضوع على مجلس الكلية بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ فقرر اعادة تقرير اللجنة العلمية اليها لأنه لم يتعرض لذكر أبحاث منشورة وانما تعرض فقط للأعمال الانشائية دون أن يوضح الدراسات التى صاحبت هذه الأعمال والاضافات

العلمية بها كما لم يشر إلى أعمال المدعى المتعلقة بالاشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ونشاطه الاجتماعى وقد وافق رئيس الجامعة على قرار مجلس الكلية فأعيد التقرير مرة أخرى إلى اللجنة العلمية التى استكملت بحثها وقدمت تقريراً ثانياً انتهت فيه إلى أن الأبحاث التى تقدم بها المدعى ترقى إلى مرتبة الأبحاث التطبيقية الجديدة التى تضيف إلى مجال البحث العلمى للمعماري وتؤهله للترقى للدرجة أستاذ ، وقد وافق مجلس القسم على ذلك ثم عرض الأمر على مجلس الكلية فى ١٩٨٢/٥/٨ الذى قرر أنه تدارس تقارير ومكاتبات اللجنة العلمية ومكاتبات مجلس قسم الهندسة المعمارية وأنه لما كان السيد الدكتور..... لم يتقدم بأية أبحاث ولم يشرف على أية رسائل ماجستير أو دكتوراه فى الهندسة للمعمارية وانحصر انتاجه فى أعمال تصميم مشروعات معمارية غير مصحوبة ببحوث ودراسات منشورة ولذلك تكون عبارته عن نشاط مهنى وليست من الأعمال الانشائية العلمية وذلك قرر المجلس أن الانتاج العلمى للمدعى لا يرقى لمنحه اللقب العلمى لوظيفة أستاذ ، وقد وافق مجلس الجامعة على قرار مجلس الكلية بجملة ١٩٨٢/٦/١٦ .

ومن حيث أن القرار الذى يصدره مجلس الجامعة فى شأن تعيين أعضاء هيئة التدريس - شأنه شأن أى قرار ادارى - لا يخضع للرقابة القضائية إلا فى نطاق القدر اللازم للتحقق من أن النتيجة التى انتهى إليها قد استخلصت استخلاصاً سائفاً من أصول تشهدها مادياً وقانوناً وبذلك فإن الرقابة القضائية لا تعنى أن يحل القضاء الإدارى نفسه محل مجلس الجامعة المنوط به اصدار القرار - على اعتبار أن مجلس الجامعة إنما يتخذ قراره فى هذا الشأن فى وزن كفاية للترشيح وممارسا لسلطة تقديرية فى اختيار من يراه أجدر بالتعيين فى ضوء منا

يقدم اليه من بيانات بشأن الحالة القانونية أو الواقعية التي تكون ركن المسبب وتقرر اصدار القرار .

ومن حيث أن الثابت أن مجلس الجامعة قرر بجملة ١٩٨٢/٦/١٦ عدم الموافقة على منح المدعى اللقب العلمى لوظيفة أستاذ بقسم الهندسة المعمارية للأسباب الواردة تفصيلا بقرار مجلس الكلية المؤرخ ١٩٨٢/٥/٨ والتي أهمها أن الأعمال المقدمة من المدعى هى تصميمات معمارية لمهنة العمارة يقتصر دورها على زيادة الخبرة العملية المهنية ولا يمكن أن تندرج تحت الأعمال الانشائية العملية الممتازة ، فمن ثم يكون قرار مجلس الجامعة محل النزاع قد صدر فى حدود السلطة التقديرية المخولة له بما لاوجه لالغائه طالما أنه لم يتم دليل على أنه قد خالف القانون أو انحرف فى استعمال السلطة واذا ذهب للحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بالغاء قرار مجلس الجامعة المشار اليه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمعروفات .

( طعن ٣٢٢٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٧ )

قاعدة رقم ( ١٥٦ )

المبدأ : رئيس الجامعة هو السلطة المختصة بتعيين او رفض تعيين أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية - لا يملك مجلس الكلية أو مجلس القسم سلطة اصدار قرار التعيين - ينحصر دور المجلسين السابقين فى مجرد اقراح والبدء الرأى فى التعيين - رفض المرشح المتول أمم لجنة استماع وحكم طبقا لاحكام المادة ٥٩ من اللائحة التنفيذية للجامعة وتوقف الاجراءات عند هذا الحد يردى الى عدم



تحقق وصف النهائية في القرار المطعون عليه - أساس ذلك يحسب القرار الإداري صفة النهائية بصدور قرار رئيس الجامعة في أمر التعيين أو رفضه في ضوء رأى تلك اللجنة - رفع الدعوى قبل صدور القرار - المحكم يعلم قبول الدعوى لرفضها قبل الآوان .

المحكمة : وحيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نص في المادة العاشرة بأن " تختص محاكم الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : ..... ثالثا الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالظعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة .. " ونص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في المادة ٤١ على ان يختص مجلس الكلية بالنظر في المسائل الآتية ..... ثالثا المسائل التنفيذية .....

(٢٤) اقترح تعيين اعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد ، وتنص ثلاثة ٥٥ من ذلك القانون على ان " يختص مجلس القسم بالنظر في جميع الاعمال العلمية ..... وبالاخص المسائل الآتية ..... (٦) اقترح تعيين أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم ..... " .

وحيث ان البين من هذه النصوص أن رئيس الجامعة هو السلطة المختصة التي تملك تعيين أو رفض تعيين أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ولا يملك هذا الاختصاص مجلس الكلية أو مجلس القسم الذين لا يعدون دورهما أن يكونا متشكلا في مجرد الاقتراح وابداء للرأى وأن القول بأن مجلس الكلية يزاوِل اختصاصا في حالة الموافقة على التعيين وأن هذا الاختصاص يقدر سلطة قطعية في حالة عدم الموافقة - هذا القول - يتعارض مع ما هو متروك للسلطة المختصة قانونا ( رئيس الجامعة) من

موجهات التعيين وملائماته وإذا كان الممول عليه في إنشاء المركز القانوني بتعيين المدعية هو قرار رئيس الجامعة وكانت جميع الإجراءات السابقة على صدور هذا القرار لا تعدو أن تكون مجرد إجراءات تحضيرية تمهد لإصدار القرار من السلطة المختصة ولا تشكل قرارا نهائيا مما يقبل الطعن فيه بالالغاء أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة طبقا للمادة العاشرة ولما كانت الأوراق قد حلت مما يفيد أن رئيس الجامعة قد اتخذ في شأن رفض تعيين المدعية ثمة قرارا إيجابيا وإذا الثابت من الأوراق أن الأمر اقتصر على رفض مجلس القسم ذلك التعيين وتأييد مجلس الكلية لذلك ثم وقيل أن يتخذ رئيس الجامعة قرارا في أمرها ثم تشكيل لجنة استماع وحكم طبقا للمادة ٥٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعة التي أوجبت على للمعين من الخارج للثول أمام تلك اللجنة باعتبار أن المدعية ليست من أعضاء هيئة التدريس وإنما تعمل بطريق الندب خارج هيئة التدريس في وظيفة مدرس مما يجعلها خاضعة لحكم المادة ٥٩ المشار إليها ولكن للمدعية أبت للثول أمام تلك اللجنة وتوقفت من ثم الإجراءات عند هذا الحد قبل أن تقوم بالقرار الإداري صفة النهائية بصدور قرار رئيس الجامعة في أمر تعيين المدعية أو رفض تعيينها في ضوء رأى تلك اللجنة ومن ثم تعيين الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان لعدم وجود رأى نهائى قابل للطعن فيه واذا أخذ الحكم المطعون فيه بنظر مغاير فيكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وشابه الخطأ في تطبيقه وتأويله حريما بالالغاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول للدعوى لرفعها قبل الاوان والزام المدعية بالمصروفات .

( طعن ١٣٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ : الفصل بين سلطة الاحالة والحكم - من المبادئ والأصول الواجب مراعاتها في تشكيل مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات - يظل تشكيل مجلس التأديب إذا كان رئيسه أو أحد أعضائه ممن سبق له الاشتراك في اتهام أو إحالة عضو هيئة التدريس المحال لمساءلته تأديبيا أمام هذا المجلس .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه تنص على أن " تكون مساعلة جميع أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تأديب يشكل من ( أ ) أحد نواب رئيس الجامعة يعينه مجلس الجامعة سنويا ورئيسا (ب) أستاذ من كلية الحقوق أو أحد أساتذة كلية الحقوق من الجامعات التي ليس بها كلية للحقوق يعينه مجلس الجامعة سنويا ( ج ) مستشار مجلس الدولة يندب سنويا ، أعضاء ، وفي حالة الغياب أو المانع يحل النائب الاخر لرئيس الجامعة ثم تقدم العملاء ثم من يليه في الأقدمية منهم محل الرئيس .

ومع مراعاة حكم المادة ١٠٥ في شأن التحقيق والاحالة الى مجلس التأديب تسرى بالنسبة الى المساعلة أمام مجلس التأديب القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية للتصووص عليها في قانون مجلس الدولة " .

ومن حيث أن المشرع رأى لاعتبارات معنية بالنسبة لبعض فئات محدودة من العاملين - وضمنهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - أن يكمل أمر تأديبهم الى مجالس تأديب مشكلة تشكولا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون وتقوم أساسا على تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان في حيدة هذه المجالس وكفالتها لجق العقاب لعضو هيئة التدريس المحال للمساءلة التأديبية ، بل أن المشرع تأكيذا لذلك فقد نص في المادة ١٠٩ سالفه الذكر

الى أنه تسوى بالنسبة الى المسألة أمام مجالس التأديب المشار اليها القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة وعلى هذا للمقتضى فان اجراءات مجالس التأديب المذكورة خضعت للمبادئ والاصول العامة للرعية فى المحاكمات التأديبية أمام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، وأصبح ما تصدره تلك المجالس من قرارات تأديبية أقرب فى طبيعته الى الأحكام التأديبية منها الى القرارات لادارية .

وغنى عن البيان أنه من المبادئ العامة للرعية أمام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة الفصل بين سلطة الاتهام أو الاحالة الى المحاكمة التأديبية وبين سلطة الحكم أو القضاء فى تلك المحاكمة فقد نصت المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة بينما تختص المحاكم التأديبية بالحكم فى الدعاوى التأديبية المحالة اليها كما أن المشرع تأكيداً لهذا للبدأ فانه مع اجازته فى المادة ٤١ من هذا القانون للمحكمة التأديبية أن تقيم الدعوى التأديبية على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها الا أنه منع هذه المحكمة من الحكم فى تلك الدعوى وأوجب إحالتها الى دائرة أخرى لتقضى فيها توكيدا للفصل بين سلطتى الاتهام والحكم أمام المحكمة التأديبية بمجلس الدولة .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات فضلا عن نصه فى المادة ١٠٩ على سريان القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة على المسألة أمام مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس بما يحمل على حضور أعمال هذه المجالس للمبادئ والاصول العامة للرعية أمام المحاكم التأديبية ويدخل فى هذه المبادئ

الفصل بين سلطتي الاحالة والقضاء فان قانون تنظيم الجامعات جرى فى نصوصه المتعلقة بالتأديب أيضا على الفصل بين هاتين السلطتين وأية ذلك أنه خول رئيس الجامعة سلطة الاحالة الى مجلس التأديب بينما نص فى المادة ١٠٩ على تشكيل مجلس التأديب للمعتص بالفصل فى الدعوى التأديبية تشكيلا خاصا استبعد فيه رئيس الجامعة من رئاسته أو عضويته وجعل هذا المجلس مشكلا برئاسة أحد نواب رئيس الجامعة يعينه مجلس الجامعة سنويا وعضوية استاذ من كلية الحقوق ومستشار من مجلس الدولة ومن ثم فقد باعد المشرع بين رئيس الجامعة وهو السلطة التى اختصت بالاحالة الى اقامة الدعوى التأديبية وبين رئاسة أو عضوية مجلس التأديب وجعل رئاسته لأحد نواب رئيس الجامعة يعين سنويا ويفترض فيه بطبيعة الحال عدم الاشراك فى اقامة الدعوى التأديبية باعتبار أن هذا الاختصاص منوط برئيس الجامعة وحده كما جعل تعيينه بواسطة مجلس الجامعة سنويا وبذلك باعد المشرع ايضا بين رئيس الجامعة وبين تعيين رئيس مجلس التأديب وجعل هذا التعيين منوطا بمجلس الجامعة دون غيره كما باعد المشرع ايضا بين هذا التعيين وبين ان يكون قد صدر بمناسبة دعوى تأديبية معينه فنص على ان يكون هذا التعيين سنويا ، كما أنه امعانا من المشرع فى تأكيد الضمانات وتوفير الاطمئنان فى حيدة مجالس التأديب المختصة بمحاكمة أعضاء هيئة تدريس الجامعات تأديبيا أدخل فى عضويتها أستاذا من كلية الحقوق ومستشارا من مجلس الدولة وذلك حتى توفر لها الكفاءات القانونية ويطعمها بعضو من المهنة القضائية اتجاها من المشرع أن يوفر لهذه المجالس أرفع درجات الحيدة والضمان فى ممارسة وظيفتها التأديبية التى هى أقرب ما تكون الى وظيفة المحاكم التأديبية ومن ثم أصبح الفصل بين سلطتي الاحالة والمحكم من المبادئ والاصول الواجب مراعاتها فى تشكيل

مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات سواء طبقا لنصوص قانون تنظيم الجامعات ذاته أو طبقا للمبادئ العامة التي تخضع لها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة والتي تسرى أيضا على مجالس التأديب بحيث يظل تشكيل مجلس التأديب إذا كان رئيسه أو أحد أعضائه ممن سبق له الاشتراك في اتهام أو إحالة عضو هيئة التدريس المحال لمساءلته تأديبيا أمام هذا المجلس .

ومن حيث أن الثابت في الواقعة المعروضة أن رئاسة مجلس التأديب الذى أصدر القرار المطعون فيه كانت للدكتور ..... نائب رئيس الجامعة وكان سيادته أيضا عضوا بمجلس الجامعة المجتمع بجلسته ١٤/٤/١٩٨٦ والذى قرر إحالة الطاعن وزميله الى مجلس التأديب وقد استثنى رئيس الجامعة بهذا القرار الصادر فى هذا الاجتماع - ولو أنه يعد من قبيل التوصية غير الملزمة له - وأصدر قراره بإحالة الطاعن وزميله الى مجلس التأديب مشمرا فى ديانته هذا القرار الى قرار مجلس الجامعة بإحالة سالف الذكر ، ومن ثم فإن الثابت من ذلك أن السيد رئيس مجلس التأديب سبق ابداء رأيه وفى الموضوع بإحالة الطاعن وزميله الى مجلس التأديب وإن كان هذا الرأى لا يعد ملزما لرئيس الجامعة الا أنه ولا ريب قد ساهم وتداخل فى الاجراءات التى انتهت جميعها بإحالة الطاعن وزميله الى مجلس التأديب طبقا للقرار النهائى فى هذا الشأن الصادر من رئيس الجامعة ، ومن ثم وقد أبدى السيد/ رئيس مجلس التأديب رأيه المسبق فى موضوع إحالة الطاعن الى التأديب وتداخل ذلك فى الاجراءات التى انتهت بالإحالة فما كان يجوز أن يرأس سيادته مجلس التأديب بعد أن قام فيه هذا المانع اذ فى ذلك إخلال بالضمانات الجوهرية المستمدة من مبدأ الفصل بين سلطة الإحالة وسلطة الحكم وهو المبدأ الواجب التطبيق أمام مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والذى

يستهدف مع باقى الضمانات والقواعد التى تسير عليها هذه المجالس تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان فى حيدة هذه المجالس وكفائتها لكافة حقوق الدفاع لعضو هيئة التدريس المحال أمامها للمساءلة التأديبية ومن الجدير بالذكر أن المادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات بعد أن أوردت كيفية تشكيل مجلس التأديب نصت على أنه فى حالة الغياب أو المانع يحل النائب الاخر لرئيس الجامعة ثم أقدم العمداء ثم من يليه فى الأقدمية منهم محل الرئيس، ومن ثم فانه تطبيقا لذلك فانه يجب فى حالة قيام مانع بنائب رئيس الجامعة المعين لرئاسة مجلس التأديب أن يتنحى عن الرئاسة وقد كفل القانون تنظيم من يحل محله فيها على النحو السالف .

ومن حيث أن تشكيل مجلس التأديب الذى أصدر القرار المطعون فيه معيب بالعيب السالف وكان هذا العيب يمثل اختلالاً عمداً أساسى واجب التطبيق أمام مجالس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات أذ لا يسوغ فيها على أى وجه من الوجوه وهى تصدر قرارات تأديبية هى أقرب ما تكون الى الأحكام التأديبية الصادرة من المحاكم التأديبية أن يكون تشكيلها معيبا بالاختلال عمداً الفصل بين سلطة اقامة الدعوى التأديبية وسلطة الحكم فيها فان هذا العيب الجسيم الذى لحق التشكيل يودى الى بطلان أعمال هذا المجلس مما يبطل القرار التأديبى الصادر منه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بالغاء القرار التأديبى المطعون فيه لبطلانه ، وهذا لا يخل بحق الجامعة المطعون ضدها فى إعادة المحاكمة التأديبية بواسطة مجلس تأديب مشكل تشكيلا صحيحا طبقا للقواعد والمبادئ القانونية المقررة فى هذا الشأن .

( طعن ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩ )

قاعدة رقم ( ١٥٨ )

المبدأ : جامعة قناة السويس - لا يدخل فى عداد كلياتها كلية للحقوق - يجوز لرئيس الجامعة تكليف أحد أساتذة كلية حقوق عين شمس المنتدب مستشارا قانونيا للجامعة لاجراء التحقيق - صحة هذا التكليف ومطابقته للقانون .

اشككة : ومن حيث انه بالنسبة للوجه الثانى من أوجه الطعن والذي ينعى فيه الطاعن على القرار المطعون فيه بعدم صلاحية المستشار القانونى للجامعة لاجراء التحقيق نظرا لكونه متدبا من جامعة عين شمس فانه مردود على ذلك بأن المادة ١٠٥ من قانون تنظيم الجامعات سالفة الذكر قد حولت رئيس الجامعة الحق فى أن يكلف أحد أعضاء هيئة التدريس فى كلية الحقوق بالجامعة أو باحدى كليات الحقوق اذا لم توجد بالجامعة كلية للحقوق بمباشرة التحقيق فيما ينسب الى عضو هيئة التدريس من مخالفات ، ومن حيث أن جامعة قناة السويس لا يدخل فى عداد كلياتها كلية للحقوق فانه يجوز لرئيس الجامعة تكليف الاستاذ الدكتور ..... الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس - والمنتدب مستشارا قانونيا لجامعة قناة السويس لاجراء التحقيق ، ويعد هذا التكليف فى الحدود المخلولة لرئيس الجامعة طبقا للمادة ١٠٥ سالفة الذكر ومن ثم فان مباشرة الاستاذ المكلف للتحقيق فى هذه الحالة يعد صحيحا ومطابقا للقانون بما يتعين معه رفض الوجه الثانى من أوجه الطعن .

( طعن ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩ )

قاعدة رقم ( ١٥٩ )

المبدأ : الجامعة هيئة عامة يظلمها أمام القضاء رئيسها - الادارة القانونية بالجامعة هى التى تباشر اندعوى التى تقام من رئيس الجامعة أو عليه



- وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ينص فى المادة ٧ على أن " الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى وشكل منها شخصية اعتبارية .... " وينص فى المادة ٢٦ على أن " يتولى رئيس الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الاخرى " .

ومن حيث أن مفاد هذه النصصوص أن الجامعة هيئة عامة يمثلها أمام القضاء رئيسها ومن ثم فان الادارة القانونية بالجامعة هى التى تباشر الدعوى التى تقام منه أو عليه بصفته وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

( طعن ١٢٩٠ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٩٩١/٣/٢٣ )

قاعدة رقم ( ١٦٠ )

المبدأ : اذا قام برئيس الجامعة مانع يحول دون ممارسة اختصاصه فى احالة عضو هيئة التدريس الى مجلس التأديب ولم يكن هناك نص يقرر الحلول فى هذا الشأن - فان ضرورة سير مرفق الجامعة تعرض على السلطة الادنى مباشرة من رئيس الجامعة وهى نائب رئيس الجامعة الاقدم - الحلول عمله فى مباشرة هذا الاختصاص - رئيس الجامعة لا يجوز له ممارسته مادام قد تحقق فى شأنه مانع .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١٠٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان " يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس فى كلية الحقوق بالجامعة أو باحدى كليات الحقوق اذا لم توجد

بالجامعة كلية حقوق ، بمباشرة التحقيق فيما ينسب الى عضو هيئة التدريس ، ويجب ألا تقل درجة من يكلف بالتحقيق عن درجة من يجري التحقيق معه ، ويقدم عن التحقيق تقرير الى رئيس الجامعة ، ولوزير التعليم العالى أن يطلب ابلاغه هذا التقرير .

ولرئيس الجامعة بعد الاطلاع على التقرير أن يحفظ التحقيق أو أن يأمر باحالة العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا لذلك أو أن يكتفى بتوقيع عقوبة عليه فى حدود ما تقرره المادة ١١٢ " .

ومن حيث ان المادة ١٠٥ سائلة الذكر وان كانت تخول رئيس الجامعة الأمر باحالة عضو هيئة التدريس المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا للملك الا أن هذه السلطة للمحولة لرئيس الجامعة لا يتلقاها مطلقة من غير قيد ، بل يعين عليه فى ممارستها أن يتبع الاصول ويرعى المبادئ ويحترم القانون ، بحيث أنه اذا قام به ممانع من ممارسة هذه السلطة تعين عليه ان يتعلى عنها ليحل غيرة محله فى ممارستها . والممانع من ممارسة السلطة قد يكون اداريا مثل الاجازة بأنواعها والاستقالة ، وقد يقع رغم ارادة الاصيل ، كالمرض والوقوف عن العمل وانتهاء الخدمة . وقد يكون من شأنه أن يمنع الاصيل من مباشرة اختصاصه بصفة مؤقتة كالاجازة أو بصفة دائمة كالفصل والاستقالة والوفاة ، وقد يحدد القانون المقصود بالممانع ، وقد لا يحدده فيقع على عاتق القاضى الادارى فى هذه الحالة أمر تحليده .

ومن حيث انه وان كان يشترط للحلول محل الاصيل عند قيام ممانع لديه من ممارسة اختصاصه أن يقرر هذا الحلول أساسا بنص تشريعى أو لائعى ، الا أنه اذا سكنت النصوص عن تنظيم الحلول ، فان مقتضيات ضرورة سير المرافقة قد تعرض على السلطة المختصة بحسب مكانها فى التدرج

الإدارى أو بحسب طبيعة اختصاصها أن تشغل بصفقتها حالة الوظيفة التى قام  
بشغلها مانع يحول بينه وبين ممارسة اختصاصه وعلى ذلك فإنه إذا قام برئيس  
الجامعة مانع يحول دون ممارسته اختصاصه فى إحالة عضو هيئة التدريس إلى  
مجلس التأديب ولم يكن هناك نص يقرر الحلول فى هذا الشأن فإن ضرورة سير  
مرفق الجامعة تفرض على السلطة الأدنى مباشرة من رئيس الجامعة وهى نائب  
رئيس الجامعة الأقدم ، الحلول محله فى مباشرة هذا الاختصاص ، أما رئيس  
الجامعة فإنه لا يجوز له ممارسته مادام قد تحقق فى شأنه مانع من ممارسته .  
أذن فقاعدة وجوب استمرار سير المرفق بانتظام وإطراد ، توجب فى هذه  
الحالة القول بأن تخلى رئيس الجامعة عن مباشرة هذا الاختصاص لقهام مانع  
به ، يمثل ظرفاً استثنائياً ، وهذا الظرف الاستثنائى يبرر الخروج على المبدأ  
العام ، الذى يقضى بأن صاحب الاختصاص الاصيل هو وحده الذى  
يمارسه .

( طعن ٣٤٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٦/١ )

### الفرع الثالث

نائب رئيس الجامعة

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ : المشرع خول نائب رئيس الجامعة سلطة الحلول محل رئيسها عند غيابه . السلطة في اتخاذ كافة القرارات التي يختص بها الأخير ومنها قرار الاحالة الى المجالس التأديبية .

المحكمة : ومن حيث أنه بالرجوع الى المادة ٢٩ من هذا القانون يبين أنها تنص على أن " يكون لكل جامعة نائب لرئيس الجامعة يعاونته في ادارة شئونها ، ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه " ومفاد هذا النص أن لكل جامعة نائبان لرئيس الجامعة وهما يعاونانه في ادارة شئون الجامعة ، ويقوم أقدمهما مقامه في ممارسة كافة اختصاصاته وصلاحياته عند غيابه ، وقد استهدف المشرع بذلك عدم تعطل سير العمل في الجامعة أثناء تغيب رئيسها ، فعين أقدم نائبي رئيس الجامعة للقيام مقامه والحلول محله عند غيابه مما يحمله ذلك الحلول من القدرة على اتخاذ كافة القرارات التي يختص رئيس الجامعة باصدارها ، وفي ذلك يحقق ما تقتضيه ضرورات الحياة الادارية الحديثة من قدرة الجهاز الاداري على إنجاز كافة مسؤولياته دون ابطاء وهو ما يحقق الصالح العام وصالح الافراد على حد سواء .

ومن حيث أن جامعة عين شمس قد تمسكت بأن قرار احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية صدر من نائب رئيس الجامعة الذي كان يحل محل رئيس الجامعة الذي كان غائب في تاريخ الاحالة ، وهو ما لم يجنبه للدعى ، ومن حيث أن دفاع الجامعة جاء متفقاً مع نص المادة ٢٩ من قانون تنظيم الجامعات السالفة التي عينت أقدم نائبي رئيس الجامعة للحلول محله عند غيابه

بما يجعله ذلك الحلول من القدرة على اتخاذ كافة القرارات التي يختص بها رئيس الجامعة حسبما سلف ، ويدخل فيها سلطة الاحالة الى المجالس التأديبية بطبيعة الحال شأنها شأن أى سلطة يختص بها رئيس الجامعة فان قرار الاحالة المشار اليه يعد غير مشوب بالبطلان وقد صدر عن يختص باصداره طبقا لسلطة الحلول المشار اليها .

ومن حيث أنه لم يقدم الطاعن ( المدعى ) ما يفيد عدم صحة واقعة غياب رئيس الجامعة وممارسة نائب رئيس الجامعة لسلطاته من خلال الحلول القانوني عمله في مباشرة اختصاصاته طبقا لاحكام المادة ٢٩ سالفه الذكر . الأمر الذى يتعين معه رفض الوجه الاول من الطعن لعدم استاده على أساس صحيح ولا يقدح فى ذلك القول بأن نائب رئيس الجامعة يختص برئاسة مجلس التأديب لأعلى ( أى الاستئنافى ) طبقا للمادة ١٨٤ من قانون تنظيم الجامعات سالفه السرد ، فلا يجوز له ممارسة اختصاص رئيس الجامعة فى الاحالة الى المجالس التأديبية ذلك أنه مردود على هذا ما استبان سالفاً من انه طبقا للمادة ٢٩ من قانون تنظيم الجامعات فان المشرع ذاته هو الذى حول نأيب رئيس الجامعة سلطة الحلول محل رئيسها عند غيابه ، بما يجعله ذلك من السلطة فى اتخاذ كافة القرارات التي يختص بها الاخر وضمنها قرار الاحالة الى المجالس التأديبية ولو أخذ بغير ذلك لتعطلت سلطة الاحالة الى المجالس التأديبية عند تغيب رئيس الجامعة - طالما كان يتمتع على نأيبه ممارسة هذه السلطة عند غيابه - وهو ما يخالف نص المادة ٢٩ السالفه وما استهدفه المشرع فيها ويؤدى الى تعطيل سلطة التأديب وشلها فى هذه الحالة كتتيحة لانعدام سلطة الاحالة وهى نتيجته غير مستساغة فى التطبيق القانونى الصحيح ، والاولى هو ممارسة نائب رئيس الجامعة لسلطة الحلول المخولة له من المشرع على التفصيل

السالف ، وبذلك يختص باصدار قرار الاحالة الى المجلس التأديبية ويختص عليه طبقا للاصول العامة للمحاكمات التأديبية فيما لو كان هو ذاته فى الخدمة عند نظر المجلس التأديبى الاعلى للطعن فى قرار مجلس التأديب الابتدائى رئاسة المجلس التأديبى الاعلى فى المعارضة التى أصدر قرار احالتها وهو ما يقتضى بحكم الضرورة والى الزوم أن يحل محله فى رئاسة مجلس التأديب الاعلى نائب رئيس الجامعة التالى له فى الأقدمية ، وبذلك يستقيم سير النظام التأديبى لطلاب الجامعة بما يمنع من تعطله أو شلله فى هذه الحالة .

( طعن ١٤٠٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٣ )

## الفرع الرابع

### مجلس الجامعة

#### قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ : مجلس الجامعة - مباشرة اختصاصه في تعيين أعضاء هيئات التدريس - ترخيص في تقدير النواحي العلمية والفنية المتصلة بكفاية المرشحين والرجح فيما بينهم .

المحكمة : للمادتان ٦٥ و ٧٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن مجلس الجامعة وهو يباشر اختصاصاته في شأن تعيين أعضاء هيئات التدريس يزعم بما له من مكانة علمية في تقدير النواحي العلمية والفنية المتصلة بكفاية المرشحين والرجح فيما بينهم دون التزام بمراعاة أسلوب معين في هذا التقدير وأثر ذلك أن مجلس الجامعة يمارس هذا الاختصاص دون معقب عليه من القضاء مادام قراره قد خلا من إساءة استعمال السلطة والقرار الصادر في هذا الشأن كأي قرار إداري يجب أن يقوم على سبب صحيح والقضاء يراقب صحة هذا السبب وملى اتفاقه مع أحكام القانون .

( طعن ١٥٣١ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٣ )

المبدأ : مفاد المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات اعتبار المشرع الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي تتمتع بالشخصية الاعتبارية .

- مقتضى استقلال كل جامعة بشخصيتها الاعتبارية أن يختص مجلس الجامعة بإدارة شئونها وتعين أعضاء هيئة التدريس بها ونقلهم وندبهم ومن باب أولى إنهاء خدمتهم .

المحكمة : ومن حيث أن الجامعات وفقا لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تعتبر هيئات عامة ذات طابع علمي وتمتع بالشخصية الاعتبارية ومقتضى استقلال كل جامعة بشخصيتها الاعتبارية ان يختص مجلس الجامعة بإدارة شئونها ويستقل بتعيين أعضاء هيئة التدريس بها ونقلهم وندبهم ومن باب أولى إنهاء خدمتهم وفقا لحكم المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، من القانون سالف الذكر. وذلك بناء على اقتراح مجلس القسم ومجلس الكلية واذ تمت هذه الاجراءات في شأن الطاعن على ما جاء بمذكرة السيد عميد الكلية المؤرخة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٣ المرفقة بأوراق الدعوى فان قرار إنهاء خدمة الطاعن للانقطاع عن العمل يكون قد صدر من مختص بإصداره وليس أدل على ذلك من أن مجلس الجامعة - دون سواه - هو صاحب الاختصاص في قبول العذر الذي يتقدم به عضو هيئة التدريس المنقطع عن العمل اذا عاد خلال ستة أشهر من تاريخ الانقطاع وعلى ذلك لا يكون للسيد/ وزير التعليم العالي أدنى اختصاص في هذا الشأن - على مايقول به الطاعن دون ادنى سند من القانون وبالإضافة الى ما تقدم فان عضو هيئة التدريس يختر في حكم المادة ١١٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه مستقيلا اذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون اذن وذلك ما لم يعد الى العمل خلال ستة اشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع ، واذ نصت هذه المادة صراحة على ان تخبر خدمة العضو منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل فان هذه الخدمة تكون قد انتهت بقوة القانون من تاريخ انقضاء المهلةين سالفتي



الذكر ولا يكون للمصلحة المختصة في هذا الشأن متمثلة في مجلس القسم ومجلس كلية الطب وانتهاء بمجلس الجامعة إلا تقرير انتهاء الخدمة وإعمال أثر هذا النص ولا يؤخذ على قرار الجامعة في هذا الشأن إلا أنه نص على أن يكون انتهاء خدمة الطاعن اعتباراً من ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ بينما أن انقطاع السيد المذكور كان قبل هذا التاريخ بنحو أربع سنوات ولم يعط خلالها للمطلبة أى دروس كما لم يقم بإجراء أى عمليات جراحية ولم يحضر أى اجتماع بمجلس القسم كما لم يرد اسم سيادته في كشوف الاجازات والاجتماعات العلمية او اعمال السنة او اعمال التحقيقات بالقسم ، ولقد اعترف الطاعن بذلك صراحة في كتابه - غير المؤرخ - للسيد/ عميد الكلية حين ذكر بأنه قد تقدم باستقالته من عضوية مجلس الادارة المتدرب بشركة مستشفى السلام يوم ٢ من يوليو سنة ١٩٨٢ - على مايقول به - وذلك لتفرغ للعمل بالجامعة وأضاف سيادته بأنه يتعهد للسيد العميد والسادة أعضاء مجلس الكلية بمراغبة العمل بالقسم أسوة بزملائه والتمس منحه هذه الفرصة .

( طعن ٢٧٥٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٨/٦/١٤ )

الفرع الخامس  
اللجنة العلمية للفحص  
الانتاج العلمى  
قاعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ : تشكيل الجامعة لجنة علمية لفحص الانتاج العلمى الذى تقدم به عضو الكلية للحصول على اللقب العلمى والوقية تبعاً لذلك تشكيلاً معيها ينطوى على أعضاء مطعون فى حيادهم رشم تنبيه مقدم الأبحاث الى ذلك . انتهاء تلك اللجنة العلمية المخضنة الى نتائج رفع أمرها الى القضاء لفضى بالغاء قرار اللجنة الغاء مجرداً فأعادت الجامعة عرض ذات الأبحاث على لجنة علمية ثلثية مشكلة تشكيلاً سليماً باعترفت بقيمة الأبحاث وصلاحيتها لمنح صاحبها اللقب العلمى ومن ثم رقت الجامعة ، وردت أقدميته فى الدرجة الى أقدميته الصحيحة التى كان يستحقها لو كانت اللجنة الأولى قد أدت وظيفتها على وجه سليم . يعتبر ذلك منطوقاً على خطأ من جانب جهة الادارة لا يكفى تعويضاً عنه الوقية ورد الأقدمية - الأضرار الأدبى كان لا يرفعها أى تعويض ماضى الا أن هذا التعويض النقلى يكون واجباً .

الحكمة : وحيث أنه مما لا جدال فيه أن تأخير ترقية المدعى طيلة هذه المدة لأسباب تراء ساحتها منها مردها الخصومة والمنازعة الشخصية ، يشكل خطأ ظاهراً ملحوظاً فى جانب الجهة الادارية وهو خطأ ترتب عليه - دون ما شك - الخلق ضرر بين محقق به ماضى وأدبى تمثل فى حرمانه من حقه فى شغل وظيفة أستاذ ومباشرة مهامها وحمل أمانتها وجنى مزاياها نحو عشر سنوات ، مما صاحب ذلك وقارنه من إلقاء ومعاناة نفسية ومساس باعتباره

الأدبي بين أقرانه وطلابه والهيئة العلمية بوجه عام بل وبين أسرته ومعارفه ،  
قدحا في أهليته لتقلد وظيفة أستاذ كأقرانه خلافا للواقع والقانون هذا الوضع  
مؤرة وحرمانا فترة غير قصيرة من الزمن استنزفت الكثير من وقته وجهده في  
تأكيد جدارته وأهليته وتثبيت حقه وأنه لمن كانت الجهة الادارية قد عادت  
مؤخرا الى حكم القانون وقامت بترقيته لتلك الوظيفة ورد أقدميته الى تاريخ  
استحقاقه لها ومنحه الفروق المالية للمرتبة على ذلك كاملة فان ذلك ليس  
بكاف ليحير الأضرار التي أصابته من جراء انكار حقه والاححاف به  
والمساس بجدارته واعتباره طيلة تلك الفترة ذلك أن ما حققته له الجهة الادارية  
كان من المتعين حصوله عليه في تاريخ الاستحقاق القانوني دون ما عناء  
ومعناى عن كل رد ومن ثم تظل الأضرار الأخرى التي أصابت للمدعى قائمة  
باقية مستوجبة التعويض وعلى ذلك فغير سائق ماذهب اليه الحكم المطعون  
فيه من أن منح المدعى حقوقه في الوظيفة في مثل الظروف التي مر بها  
وعاناهما يكفي لجبر الأضرار التي لحقت في هذا الصدد مما يتعين من تصويب  
الحكم في هذه الخصوصية بمنح للمدعى تعويضا شاملا قدره ٥٠٠٠ ج خمسة  
الاف جنيه جبرا لجميع الأضرار التي أصابته سواء فيما يتعلق بتعطيل ترقية  
لوظيفة أستاذ للمدة المشار اليها أو حرمانه من نحه في التزامه لشغل وظيفة  
رئيس مجلس القسم خلال المدة من ١٠/٨/١٩٨٣ حتى ١٠/٧/١٩٨٦ التي  
وجد بها أكثر من أستاذين بالقسم وكان الاختيار من أقدم الأساتذة الثلاثة فيه  
معقودا للجهة الادارية أو غير ذلك من الأضرار التي لحقت به مضافا الى  
التعويض الذي قضى به الحكم المطعون فعلا بما احتواه المذكور ..... عن  
شفله منصب رئيس مجلس القسم من السنة من ١٠/٨/١٩٨٠ حتى  
١٩٨٣/١٠/٧ دون غيرها بحسبان أن المدعى كان يسبق تلك الرئاسة رجحيا

طبقا للمادة ٥٦ من قانون الجامعات باعتبار أنه لم يكن موجودا بالقسم خلال هذه الفترة سوى أستاذين وهو الأقدم يتهمها هذا الى أنه من الجدير بالتنويه في هذا الخصوص أنه لئن كانت الاضرار التي أصابت المدعى وبوجه خاص في جانبها المعنوي الاول قد لا يشفع في جبرها وازالة اثارها تعويض مادي ايا كانت قيمته بمحسبان ان الادبيات اذا ما عطلها. مساس لاتعلم الماديات مهما تعاطمت في جبرها ورأب الصدع فيها ، إلا أنه من المقرر أن التعويض التقدي لغاء الاضرار الأدبية لا يمكن أن يستوى تعويضا كاملا .

وحيث أنه عن طلب المدعى الغاء القرار رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٨٦ بتعيين الدكتور ..... رئيسا لمجلس هندسة الانتاج والتصميم الميكانيكى اعتبارا من ١٩٨٦/١٠/٨ فان المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من تنظيم الجامعات قد نصت على أن " يعين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة في القسم ويكون تعينه بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية أو المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولايسرى هذا الحكم في حالة وجود أقل من ثلاثة مُنْتَزَعَة أو تكون الرقاسة لأقدمهم ..... " .

وحيث أنه لما كان هذا الحكم قد أحاز شغل الأستاذ لوظيفة رئيس قسم فترتين متاليتين وأن المدعى لم يشغل وظيفة رئيس قسم. شغلا فعليا لأية مدة وأن تعويضه عن عدم شغله تلك الوظيفة خلال الفترتين آتفتى البيان اللتين استغرقتا المدة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ لايجزى شغله فعلا لتلك الوظيفة وإنما مجرد جبر للاضرار المترتبة على حرمانه من حقه في هذا الصدد ومن ثم فان هذا التعويض لايجوز دون افادته من حكم هذه اللاعة وامكانية اسناد وظيفة رئيس قسم اليه لأن العبرة في هذا الصدد هي بشغل الوظيفة بصفة فعلية وهو ما لم

يتحقق في شأنه ، مما يغدو معه القرار المطعون فيه مشوباً بعميق مخالفة للقانون حقيقاً بالالغاء الغاء مجرداً إذ أغفل للمركز القانوني الصحيح للمدعى بعد تعديل أقدميته في وظيفة أستاذ وصيرورته ممن يحق لهم التراجع على شغل تلك الوظيفة وابتثائه تبعاً لذلك على قاعدة احتبار غير صحيحة من حيث القانون أو الواقع .

وحيث أنه عن طلب المدعى إعادة الانتخاب لمنصب عميد الكلية ووكيلها باعتبار ذلك من الآثار المترتبة على الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٢ سنة ٢٥ القضائية فإنه لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى عدل عن هذا الطلب مبدياً أنه قد أجيب إليه ولم تعد ثم خصومة في هذا الشق من الطعن ، وأن طلباته في هذا الصدد مقصورة على تعويضه عن الفرصة التي فاتته في انتخابات عمادة الكلية وتعيين وكلاء لها في المرات السابقة ، وقد جرى تقدير تعويض شامل للمدعى عن كامل ما لحقه من الأضرار على ماسلف البيان .

( طعن ٣٤٩٦ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ : أناط المشروع للجنة العلمية الدائمة فحص الانتاج العلمي للمرشح لشغل وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد وتقديم تقرير مفصل عن هذا الانتاج وبيان ما اذا كان يرقى لاستحقاق المرشح للوظيفة التي تقدم اليها - لم يقيد مجلس الجامعة برأى اللجنة العلمية - تقرير اللجنة العلمية الدائمة لا يعدو أن يكون تقريراً استشارياً يسرشد به مجلس الجامعة بعد مجلس الجامعة سلطة التعيين في هذا الشأن - يكون لمجلس الجامعة التعقيب على تقرير اللجنة العلمية وله أن يعيد تقييم الحاج المرشح - كلوسة سلطة

المجلس في التعيين يخضع لرقابة القضاء للتحقق من عدم مخالفة هذا القرار للقانون وخلوه من إساءة استعمال السلطة ..

المحكمة : من حيث أن المادة ٦٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن " يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو للمعهد ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة " .

وتنص المادة ٧٠ ( أولا ) من هذا القانون أن يشترط فيمن يعين أستاذ :

١- أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون .

٢- أن يكون قد قام في مادته وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال انشائية بمنازاة تؤهله لشغل مركز الأستاذية .

٣- أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه أستاذا مساعدا بواجبات أعضاء هيئات التدريس ومحسنا أداؤها . ويدخل في الاعتبار مجموع انتاجه العلمي منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها وما يكون قد أشرف عليه من رسائل للماجستير والدكتوراه التي تمت إجازتها وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي للمحفوظ وأعماله الانشائية البارزة في الكلية أو للمعهد " .

وتنص المادة ٧١ من هذا القانون على أنه مع مراعاة أحكام المواد ٦٦ و ٦٩/أولا و ٧٠/أولا يكون التعيين في وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين في ذات الكلية أو للمعهد . وإذا لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد من هؤلاء من تتوافر فيهم شروط

التعيين فى الوظيفة الأعلى منحوا اللقب العلمى لهذه الوظيفة وتدير لهم وظائف بدرجاتهم المالية فى السنة التالية .....

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المشرع وإن ناط باللجنة العلمية الدائمة فحص الانتاج العلمى للمرشح لشغل وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد وتقديم تقرير مفصل عن هذا الانتاج ويبان ما إذا كان يرقى لامتحنات المرشح للوظيفة التى تقدم اليها إلا أن المشرع لم يقيد مجلس الجامعة برأى اللجنة العلمية ، فلا شبهة فى أن تقريرها لا يعلو أن يكون تقريراً استشارياً يسترشد به مجلس الجامعة وهو سلطة التعيين فى هذا الشأن ، إذ أن القول بالالتزام بمجلس الجامعة بتقرير اللجنة المذكورة مع عدم وجود النص الذى يفرض هذا الالتزام يتنافى مع ما هو مذكور لسلطة التعيين مرجحات التعيين وملاماته ومن ثم كان لمجلس الجامعة أن يعقب على تقرير اللجنة العلمية وأن يعيد تقييم انتاج المرشح ولا غضاضة فى أن يكون له ذلك فله من حرية وكفاية أعضائه وهم من الصفوة المختارة من رجال العلم فى الجامعة - ما يوهله لممارسة سلطته التقديرية بكفاية والتقدير ، إلا أن ممارسة هذه السلطة تخضع لرقابة القضاء للتحقق من عدم مخالفة هذا القرار للقانون وعلوه من اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه عرض على مجلس الجامعة موضوع ترشيح كل من الطاعن وزميله للحصول على اللقب العلمى لوظيفة أستاذ بعد أن كانت اللجنة العلمية الدائمة قد انتهت الى عدم كفاية أبحاثهما للحصول على هذا اللقب ، وأوصى بكل من مجلس القسم ومجلس الكلية باستحقاقهما لهذا اللقب ، ورأى مجلس الجامعة بالموافقة على اقتراح الكلية بالنسبة للزميل الطاعن فقط وأشير فى مختصر اجتماع هذا المجلس الى أسباب

قراره وللتحصلة فى غزارة الانتاج العلمى المقدم من زميل الطاعن ونشره بالخارج باعتباره على مستوى طيب أو متميز وحصوله على جائزة الدولة التشجيعية فى تخصصه ينمّا جاء الانتاج العلمى المقدم من الطاعن ضئيلا لا يكفى لحصوله على هذا اللقب ، ومن ثم انتهى مجلس الجامعة على حصول زميل الطاعن على اللقب العلمى المشار اليه دون الطاعن .

ومن حيث أن الترجيح الذى قام به مجلس الجامعة طبقا لما أسلف وانتهى فيه الى استحقاق زميل الطاعن - الحصول على اللقب العلمى المشار اليه - دون الطاعن - انما يدخل فى نطاق سلطته التقديرية بما له من اختصاص فى التعقيب على قرار اللجنة العلمية القائمة وقد قام قرار مجلس الجامعة مستندا الى الأسباب السالفة التى لها أصل بالأوراق ، والتي تكفى لقيام قراره على أسباب مروره له فانه لا يجدى الطاعن الاحتجاج بأفضلية التقييم الذى قامت به اللجنة العلمية الدائمة ذلك أن هذه اللجنة ذاتها انتهت الى عدم كفاية أبحاث الطاعن لحصوله على هذا اللقب العلمى لضآلتها ، الامر الذى يوهن أساس مطالبة الطاعن بالحصول على هذا اللقب فى التاريخ المذكور ، فضلا عن خلو الاوراق مما يدل على أساءة مجلس الجامعة لسلطته وهو بصدد ممارسة اختصاصه التقديرى سالف الذكر ، الأمر الذى يكون معه الطعن غير مستند الى أساس صحيح من القانون أو الواقع .

( طعن ١٩٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١/١٣ ) :

#### قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ : التعيين فى وظيفة أستاذ بالجامعة تكون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة وبعد أخذ رأى مجلس الكلية - التعيين يكون اعتبارا من تاريخ موافقة مجلس الجامعة - التقرير الذى تضعه اللجان



العلمية الدائمة عن كفاية المرشح من الناحية الفنية وكذلك الرأى الذى يديه كل من مجلس القسم المختص ومجلس الكلية لا تعدو أن تكون عناصر للتقدير يستهدى بها مجلس الجامعة فى اختيار المرشح الأصلى للتعين - مجلس الجامعة بما له من سلطة تقديرية أن يأخذ بالنتيجة التى انتهت إليها هذه الجهات أو يطرحها - مادام قد ترخص فى مباشرة سلطته فى الحدود التى تحكمها المصلحة العامة - مجلس الجامعة وهو يمارس هذا الاختصاص ليس ملتزما بما انتهت إليه هذه الجهات .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن " يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة . " .

وتنص المادة ٦٦ على أنه يشترط فيمن يعين عضواً فى هيئة التدريس ما يأتى :

١) أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة ..... " .  
وتنص المادة ٧٠ من ذات القانون على أن ( أولاً ) مع مراعاة حكم المادة ٦٦ يشترط فى من يعين أستاذاً ما يأتى :

١- أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل فى إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون أو فى معهد علمى من طبقتها .

٢. أن يكون قد قام في مادته وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو إجراء أعمال انشائية ممتازة لشغل مركز الأستاذية ..

وتنص المادة ٧٣ من القانون المشار اليه على أن " تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو الحصول على ألقابها العلمية .... وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسياً تقيم فيه الانتاج العلمى للمتقدمين وما اذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى مع ترتيبهم عند التعمد بحسب الأفضلية فى الكفاءة العلمية .... وتنظم اللائحة التنفيذية أعمال هذه اللجان ..... " .

وقد وضعت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنظيمًا متكاملًا لسير العمل بهذه اللجان ، كما صدر تنفيذًا لهذه اللائحة قرار من وزير التعليم العالى رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن الاجراءات المنظمة لسير العمل بهذه اللجان العلمية الدائمة .

وتنص المادة ٥٤ من اللائحة التنفيذية سالفة الذكر على أن " يحيل عميد الكلية تقرير اللجان العلمية عن المرشحين الى القسم المختص للنظر فى الترشيح ثم تعرض على مجلس الكلية ومجلس الجامعة " .

ومن حيث أنه بين من نصوص قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له على النحو السابق عرضه أن الشروط التى يجب توافرها فىمن يبين أستاذًا بالجامعة ، والجهات ذات الشأن فى التحقق منها ، وكذلك الجهة صاحبة الاختصاص فى اصدار قرار التعيين ووجه اتصالها بالمراحل السابقة وأهمها تقييم الانتاج العلمى للمرشح واقتراح التعيين والموافقة عليه ، وجميعها مراحل مرتبة تشريعياً لتصل فى النهاية الى قرار التعيين ، وهى

مراحل قصد منها تحقيق العدالة والضمانات الاساسية لمن يعين فى هذه الوظيفة او يرفض تعيينه وعليه يتعين عدم اغفال أى مرحلة من هذه المراحل والا ترتب على هذا الاغفال اهدار للضمانات التى قررها المشرع للتعيين فى هذه الوظائف .

ومن حيث أن المشرع حدد أداة التعيين فى وظيفة أستاذ بالجامعة بأن تكون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة وبعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص وجعل التعيين فى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ موافقة مجلس الجامعة ، وأن التقرير الذى تضعه اللجان العلمية الدائمة عن كفاية المرشح من الناحية الفنية وكذلك الرأى الذى يديه كل من مجلس القسم المختص ومجلس الكلية لا تعدو أن تكون عناصر للتقدير يستهدى بها مجلس الجامعة فى اختيار المرشح الأصلح للتعيين فى ضوء ما تنتهى الجهات المذكورة بشأن مدى توافر الأهلية العلمية فى المرشح ، ومجلس الجامعة بما له من سلطة تقديرية فى هذا الخصوص أن يأخذ بالنتيجة التى انتهت اليها هذه الجهات أو يطرحها ما دام قد ترخص فى مباشرة سلطته فى الحدود التى تحكمها المصلحة العامة اعمالا لنص القانون وما تهيأ له من القدرة على وزن الكفايات العلمية بميزانها الصحيح باعتباره يضم النخبة المتنازة من العلماء ويأخذ بما يطمئن اليه وجدانه وما يتفق وضرورة مناقشة الآراء العلمية واجراء الموازن والتزجيج بينها ، ذلك أن مجلس الجامعة وهو يمارس هذا الاختصاص ليس بالضرورة ملتزما بما انتهت اليه الجهات سالفة الذكر .

ومن حيث أنه بالتطبيق لما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن معهد التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة قد أعلن بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٢ عن حاجته لشغل بعض وظائف أعضاء هيئة التدريس ومن بينها وظيفة أستاذ بقسم الهندسة

للعمارية ، وأن الطاعن تقدم بطلب لشغل هذه الوظيفة مرققا به الأبحاث العلمية الخاصة به ، وقد أقاد عميد المعهد أن الطاعن مستوف لشروط التعيين لوظيفة أستاذ وأوصى لمرض أبحاثه على اللجنة العلمية المختصة بفحص الانتاج العلمى ، والتي انتهت الى أن للتقدم له نشاط وفير وجد وقد أضاف حديثا بأبحاثه القيمة فى العمارة الاسلامية مما يجعله جديرا بالحصول على لقب أستاذ عمارة عن جلاله واستحقاق ، وقد أرسلت اللجنة المذكورة تقريرها الى عميد المعهد الذى أحاله الى مجلس المعهد الذى رأى أن تخصص الطاعن هو عمارة اسلامية وهو غير التخصص المعلن عنه وهو الخدمة المعمارية تصميم معمارى ولم يتوافر فى شأنه التخصص المعلن عنه . وتوقف الأمر عندهذا الحد حيث لم تعرض توصية مجلس المعهد على مجلس الجامعة لاتخاذ مايراه فى هذا الشأن باعتباره صاحب الاختصاص فى تقدير الصلاحياتمن علمها .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أن الاجراءات بالنسبة لتعيين الطاعن قد توقفت قبل العرض على مجلس الجامعة وبالتالي يمثل ذلك اختلالا بالضمانة التى قررها المشرع لتعيين فى هذه الوظائف وهى ضرورة استكمال مراحل التعيين على النحو المحدد قاتونا ، ويكون ما صدر عن مجلس المعهد من عدم صلاحية الطاعن لتعيين بوظيفة استاذ بمعهد التخطيط العمرانى دون العرض على مجلس الجامعة غير مشروع لصدوره من غير مختص ، وتعين لذلك القضاء هذا القرار السلبى باعتاق مجلس المعهد عن عرض أمر تعيين الطاعن بوظيفة أستاذ بالمعهد على مجلس الجامعة باعتباره صاحب الاختصاص فى هذا الشأن ، ويكون مقتضى ذلك ولازمه أن ماتم من اجراءات سابقة على عدم العرض على مجلس الجامعة صحيحا ويتم عرض ما انتهى اليه مجلس المعهد وماسبقه من رأى اللجنة العلمية القائمة بالنسبة للطاعن على مجلس الجامعة ليتخذ مايراه فى هذا الشأن .

ومن حيث أن الطاعن قد أجازته المحكمة إلى طلبه الأصلي فإنه لا محل  
لبحث الطلب الاحتياطي الخاص بالتعويض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بشير هذا النظر فإنه يتعين  
الغائه والقضاء بما انتهت إليه المحكمة على النحو السابق .

( طعن ٤٠٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١ / ٧ / ٢١ )

## الفرع السادس

### مجلس الدراسات العليا والبحوث

قاعداً - رقم (١٦٧)

المبدأ : المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٣٥ ، ٣٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - المواد ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ١٠٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ مضادهم - مجلس الدراسات العليا والبحوث هو المختص قانوناً بالغاء قيد الطالب للماجستير بناء على الفراح مجلس الكلية - يكون قرار مجلس الدراسات العليا والبحوث نافذاً في هذا الشأن بعد اعتماده من رئيس الجامعة - لا يوجد في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ما يقتضى تجاوز تفويض مجلس الدراسات العليا والبحوث لاختصاصه في هذا الشأن - لا يجوز اعتبار الشخص حاصلاً على الماجستير أو الدكتوراه أو اعتباره معيناً في إحدى وظائف القائمين بالتدريس والبحث في الجامعة بغير استيفاء الاجراءات والالتزام بالمواعيد المقررة وتوافر مدد الخبرة اللازمة والتحقق من الصلاحية المطلوبة والحصول على الترجمات العلمية المقررة - ليس الأمر في هذا الشأن بمثابة التسويات التي يستمد صاحب الشأن حقه فيها من القانون مباشرة .

المحكمة : ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فإنه يبين من استقراء أحكام المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٣٥ و ٣٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ١٠٢ من اللائحة التنفيذية من هذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ أن مجلس الدراسات العليا والبحوث هو المختص قانوناً بالغاء قيد

الطالب للماجستير بناء على اقتراح مجلس الكلية ويكون قرار مجلس الدراسات العليا والبحوث نافذاً في هذا الشأن بعد اعتماده من رئيس الجامعة ولا يوجد في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ما يقضى بمحوّاز تفويض مجلس الدراسات العليا والبحوث لاختصاصه في هذا الشأن ، واذا كان الثابت من الاوراق أن القرار المطعون فيه بالغاء قيد المدعى للماجستير صدر من نائب رئيس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢١ وأن هذا القرار صدر من نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث باعتباره مفوضاً من مجلس الدراسات العليا والبحوث في مباشرة اختصاص المجلس بالغاء تسجيل الرسائل فإن هذا القرار وقد صدر بناء على تفويض غير جائز قانوناً يكون قد صدر من غير مختص باصداره متعينا الغاؤه ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك قد جانب الصواب .

ومن حيث أن الغاء القرار المطعون فيه لا يرتب عليه بذاته أثر من آثار الالغاء اعتبار المدعى حاصل على درجة للماجستير ثم درجة الدكتوراه وتدرجه في وظائف الجامعة التي تملو وظيفة المعيد ، تلك الوظائف التي تشترط للتعيين فيها نيل صاحب الشأن لدرجة للماجستير أو الدكتوراه لانه يبين من استعراض احكام المواد من ٦٤ الى ٧٩ ومن ١٣٠ الى ١٤١ ومن ١٦٧ الى ١٨٦ من قانون تنظيم الجامعات والمواد من ٥٠ الى ٦١ ، من ٩٢ الى ١٠٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون أن المشرع حدد لنظام الدراسات العليا بالجامعة وتسجيل الرسائل بها وامتحاناتها والحصول على درجاتها العلمية والتعيين في وظائف القائمين بالتدريس والبحث في الجامعات اجراءات ومواعيد ومدد نيرة وشروط معينة يلزم استيفائها لقبول الرسائل واجتياز الامتحانات ونيل الدرجات العلمية والتدرج في الوظائف الجامعية وأنه بغير استيفاء هذه

الاجراءات والالتزام بالمواعيد المقررة وتوافر مدد الخبرة اللازمة والتحقيق من الصلاحية المطلوبة والحصول على الدرجات العلمية المقررة - لا يجوز بغير استيفاء كل ذلك - اعتبار شخص حاصلا على درجة الماجستير أو الدكتوراه او اعتباره معينا في احدى وظائف القائمين بالتدريس والبحث في الجامعة اذ ليس الأمر في هذه الشأن بمثابة التسويات التي يستمد صاحب الشأن حقه فيها من القانون مباشرة وبناء على ذلك يكون طلب المدعى اعتباره حاصلا على درجتى الماجستير والدكتوراه وتسوية حالته الوظيفية في جامعة الزقازيق - يكون هذا الطلب - مفتقدا لأساسه القانونى خليفيا بالرفض الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلا بالنسبة للمدعى عليها الثانى والثالث وبعدم قبولها شكلا بالنسبة لمن عدا ذلك من المدعى عليهم وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من الغاء قيد المدعى للدرجة الماجستير ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزام جامعة القاهرة والمدعى بالمصروفات مناصفة بينهما .

( طعن ٢٠٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٨ )



## الفصل الثاني

### شغل وظائف هيئة التدريس

#### الفرع الأول

#### التعيين في وظائف هيئة التدريس

##### قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ : منح المشرح بمقتضى المادة ٧١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عضو هيئة التدريس بالجامعة الذي توافرت فيه شروط التعيين في الوظيفة الأعلى اللقب العلمي لهذه الوظيفة حتى ولو لم تتوافر وظيفة شاغرة على أن يتم تلبية وظيفة بدرجةها المالية في السنة التالية . يتم منحه علاوة الرتبة ومرتب الوظيفة الأعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة على أن يؤخذ تاريخ منح اللقب العلمي في الاعتبار عند التعيين في الوظائف التالية

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ فاستعرضت المادة ٦٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن " يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة كما استعرضت المادة ٧٠ من ذات القانون التي تنص على أنه مع مراعاة أحكام المادة ٦٦ يشترط فيمن يعين أستاذا ما يأتي : ١- أن يكون له شغل وظيفية أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل ..... ٢- أن يكون له مقام في مالهته وهو أستاذ مساعد باجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو باجراء أعمال انشائية ممتازة

يعمل ليعمل مركز الاستاذية . ٣. أن يكون ملتزمًا في عمله ومسلكه منذ تعيينه أستاذًا مساعدًا بواجبات أعضاء هيئة التدريس وبمحمسا أداءها ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع إنتاجه العلمي منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها ، وما يكون قد اشرف عليه من رسائل الماجستير أو الدكتوراه التي تمت اجازتها وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي المحفوظ وأعماله الانشائية البارزة في الكلية أو المعهد ، كذلك استعرضت الجمعية نص المادة ٧٣ من القانون المشار اليه التي تنص على أن " تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاساتذة للمساعدين ... وتقدم كل لجنة تقريرًا مفصلاً ومبينا تقيم فيه الانتاج العلمي للمتقدمين وما اذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمي مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية في الكفاءة العلمية وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين ..... واستبان لها أن التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يكون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة وبعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ، ويرتد التعيين الى تاريخ موافقة مجلس الجامعة ، كما استبان لها أن للشرع أناط باللجنة العلمية تقييم الانتاج العلمي لعضو هيئة التدريس للتقدم لشغل وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد للثبوت من صلاحيته العلمية لشغل وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد ، وهذه الصلاحية وان كانت شرطاً للترقية الا انها لا تؤدي بذاقتها الى ترقية العضو المرشح ما لم تتوافر فيه شروط الترقية الاخرى المشار اليها في الفئتين ٦٦ و ٧٠ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه ، على أن يصدر بذلك قرار من السلطة المختصة وهي رئيس الجامعة .

ومن حيث أن المادة ٧١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تنص على أن " أولا - مع مراعاة أحكام المواد ٦٦ و ٦٩ أولا و ٧٠ أولا يكون التعيين فى وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين فى ذات الكلية او المعهد . واذا لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد من هؤلاء من تتوافر فيهم شروط التعيين فى الوظيفة الاعلى منحوا اللقب العلمى لهذه الوظيفة وتدير لهم وظائف بدرجاتهم المالية فى السنة التالية ، ويتم منحهم علاوة الرقبة ومرتب الوظيفة الاعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة .... ويؤخذ تاريخ منح اللقب العلمى فى الاعتبار عند التعيين فى الوظيفة التالية أو الرقبة اليها " .

ومن حيث انه ولئن كان الاصل ان اختيار الوقت الذى تجرى فيه الرقبة من اطلاقات جهة الادارة ترخص فيها فى حدود سلطتها التقديرية دون معقب عليها فى ذلك ، فاذا انكشف من ظروف الحال انها أفصححت فى تاريخ معين عن ارادتها فى اجراء الرقبة تعلق حق الموظف بالرقبة من هذا التاريخ ، الا أن المشرع منح بمقتضى المادة ٧١ المشار اليها عضو هيئة التدريس بالجامعة الذى توافيت فيه شروط التعيين فى الوظيفة الاعلى اللقب العلمى لهذه الوظيفة حتى ولو لم تتوافر وظيفة شاغرة على ان يتم تدبير وظيفة بدرجتها المالية فى السنة التالية ، ويتم منحه علاوة الرقبة ومرتب الوظيفة الاعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة على أن يؤخذ تاريخ منح اللقب العلمى فى الاعتبار عند التعيين فى الوظائف التالية .

ومن حيث ان السيد المبروضه حالته كان قد تقدم فى ١٩٧٥/٩/٤ باتناجه العلمى الى اللجنة العلمية لتعيينه وتوحيده فى وظيفة أستاذ ،

الا أن اللجنة المذكورة انتهت في تقريرها إلى أن أبحاثه لم ترق إلى المستوى العلمي اللازم لمنحه درجة الاستاذية وذلك على كل من مجلس القسم المختص ومجلس الكلية . ثم أصدر مجلس الجامعة قراره في ١٩٧٦/١٢/٢٩ بعدم أهليته للتمعين في وظيفة أستاذ . ولما كان ذلك وكان الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه قد ألغى قرار مجلس الجامعة الصادر في ١٩٧٦/١٢/٢٩ إلغاء مجردا ، وكان هذا التاريخ هو الذي كشفت ظروف الحال عن اتجاه ارادة الجامعة فيه لشغل وظيفة أستاذ بقسم التصميم الميكانيكي والانتاج بكلية الهندسة جامعة القاهرة فمن ثم كان ألقمته في وظيفة أستاذ وترتد إلى هذه التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اعتبار السيد الدكتور .... مرقى إلى وظيفة أستاذ من ١٩٧٦/١٢/٢٩ تنفيذاً للحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٥ ق الصادر بجلسة ١٩٨١/٥/١٠ .

( ملف ٦٨٢/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ )

#### قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ : وظائف هيئة التدريس بالجامعات تبدأ بوظيفة مدرس — الوظائف السابقة عليها قبل وظيفة مدرس مساعد ووظيفة معيد ليستا من وظائف أعضاء هيئة التدريس - مؤدى ذلك : تسرى على شاغليها أحكام العاملين بالمدرسين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون تنظيم الجامعات - عند اتحاد الصين في وظيفة مدرس يصح تطبيق الفقرة (ب) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي حددت الاقلية على أساس المؤهل لم

الاقدمية فى التخرج - ثم الاكبر سنا ترتيب اقدمية المعينين على نحو مختلفه احكام القانون وترقيتهم الى الدرجة الاعلى بنفس الاقدمية الذى تضمنه قرار التعيين - عدم قيام صاحب الشأن بالطعن على قرار الرقية يودى الى تحصى هذا القرار فيما تضمنه من ترتيب اقدمية زملائه المرفقين - الاثر المترتب على ذلك : لا يحق له أن يطعن على قرارات ترقيتهم الى الدرجات الاعلى بقوله انه يمثل تحفظا بالنسبة له - اساس ذلك تحصى قرار ترتيب الاقدمية .

المحكمه : ومن حيث أن الطعون تقوم على ان الاقدمية فى وظيفة معيد يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند التعيين فى وظيفة مدرس مصادم ان المعينين فى وظيفة مدرس بقرار واحد وكانوا يشغلون وظيفة معيد واستوفوا جميعا شروط التعيين فى وظيفة مدرس لان ترتيب الاقدمية فيما بينهم يتم فى هذه الحالة طبقا لحكم المادة ١٦/١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى تنص على أنه اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعترت الاقدمية على اساس الاقدمية فى الدرجة السابقة أما مجال اعمال حكم المادة ١٦/ب فيقتصر على التعيين فى وظيفة بمدرس غير للمعينين لان شغل الوظيفة يعتبر أنه تم لأول مرة فى هذه الحالة وحدها .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمه أن قضت فى حكمها الصادر بجلسته ١٩٨٣/١/٩ فى الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٢٦ القضائية بأن القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ومن بعده القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات والامحة التنفيذية لكل منهما جعل وظائف هيئة التدريس بالجامعات تبدأ بوظيفة مدرس وهى بداية السلم الوظيفى فى هيئة التدريس أما قبل ذلك من وظائف مثل المدرسين للمساعدين والمعيدين فهى ليست وظائف أعضاء هيئة التدريس وتسرى على شاغلها أحكام العاملين للمدنيين بالدولة فيما لم يرد

بشأنه نص محاص فى قانون تنظيم الجامعات ، وازاء خلو كل من قانونى تنظيم الجامعات ولائحه التنفيذيه من نص ينظم كيفية تحديد الاقدمية بين المعينين من أعضاء هيئة التدريس فى قرار واحد أو عدة قرارات صادرة فى تاريخ واحد تعيينا متضمنا ترقية الى وظيفة أعلى من وظائف هيئة التدريس حيث اكثفت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ومن بعدها المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالنص على أن يكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة فانه يتعين تطبيق احكام المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى نصت على أنه اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل فى درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

أ - اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية فى الدرجة السابقة .

ب - اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على اساس المؤهل ثم الاقدمية فى التخرج فان تساويا تقدم الاكبر سنا .

وترتبا على ذلك فانه عند اتحاد التعيين فى وظيفة مدرس وهى ادنى وظائف هيئة التدريس يتعين تطبيق الفقرة (ب) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى حددت الاقدمية على اساس المؤهل ثم الاقدمية فى التخرج فالأكبر سنا . كما جرى قضاء المحكمة الادارية العليا بأن ترتيب أقدمية المعينين على نحو يخالف أحكام القانون وترقيتهم الى الدرجة الاعلى بنفس الاقدمية الذى تضمنه قرار التعيين وعدم قيام صاحب الشأن بالظعن على قرار الترقية يودى الى تحصى هذا القرار فيما تضمنه من ترتيب أقدميته بين زملاؤه المرقيين وبالتالي فلا يحق له أن يظعن على قرارات ترقيتهم الى الدرجات

الاعلى بمقولة أنه يحفل تخفيا بالنسبة له اسابقة تحسن قوتها ترتيب اقدميته ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن جامعة القاهرة التزمت بحكم القانون وهي بصدد ترتيب الاقلية بين الدكتور ..... والدكتور ..... عند تعيينهما في وظيفة مدرس ومن ثم يكون للمدى قد اكتسب مركزا قانونيا صحيحا متفقا وصحيح حكم القانون لا يجوز المساس به حيث أن القرار المسى له لا يبرر عليه سحب أو إلغاء .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تعديل اقدمية الدكتور ..... بحيث تسبق للمدى يكون قد أصاب درجة الحق فيما قضى به وصحيفا ومتفقا مع حكم القانون ويكون الطعن عليه على غير اسس مما يتعين مع الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المعروفات .

( طعن ٣٤٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٤ )

#### قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ : نظم المشرع الكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي - حدد وظائف أعضاء هيئة التدريس وشروط التعيين بكل وظيفة - وضع المشرع حكما انتقاليا في المادة ٥١ ليدخل في نطاق تلك الوظائف القائمين بالتدريس في الكليات والمعاهد وقت بدء تطبيق القانون - ناط المشرع بوزير التعليم العالي لتحديد مواعير ووظائف القائمين بالتدريس خلال مدة أقصاها سنة - هذه السنة ليست أجلا يوجب اليه تنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ - ملزدي ذلك ضرورة الاعتداد في تحديد مواعير اولئك القائمين على التدريس بالحال التي كان فيها كل منهم في تاريخ بدء

تنفيذ ذلك القانون ولا يعتبر نقلهم إلى وظائف هيئة التدريس مرجحاً إلى تاريخ صدور قرار تحديد الوظيفة .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي تنص على أن " يشترط فيمن يعين أستاذاً أن يكون ١- قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد أو في معهد علمي من طبقتها . ٢- مضت خمس عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

ومن حيث ان المادة ٥١ من القانون المشار اليه تنص على أن " تتحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في المعاهد وفقاً لاحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للمختص ولا يترتب على تحديد هذه المراكز أى مسلسل بمرتباتهم او تعديل فيها وذلك في مدة اقصاها سنة من تاريخ العمل باحكام هذا القانون ويجوز التجاوز عن شرط الحصول على درجة الماجستير عند تحديد مراكز القائمين بالتدريس الحاليين اذا ثبتت صلاحيتهم في عملهم بناء على تقرير من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالي من أعضاء المجلس الاعلى او من غيرهم وتنص المادة ٥٢ على أن :

" يصدر وزير التعليم العالي الاحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ القانون ولائحته التنفيذية "

ومن حيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ اذ نظم الكليات والمعاهد العالية قد حدد وظائف من يقومون بالتدريس فيها وبين الشروط التي يتطلبها فيمن يعين في كل وظيفة منها بعد نفاذه ، ووضع المشرع حكماً انتقالياً في



المادة ٥١ من ذلك القانون لمعدل في نطاق وظائفه القائمين بالتدريس في تلك الكليات والمعاهد عند بدء تطبيقه وكلف وزير التعليم العالي ان يحدد مراكزهم ووظائفهم وفقا لاحكامه وذلك في مدة اقصاها سنة ، فجاءت مدة السنة ظرفا تنظيميا يحث المشرع على ان يتم تحديد تلك للمراكز خلاله ، ولم تزد تلك السنة اجلا أجل اليه النص لتنفيذ ما فرضه القانون من ذلك التحديد من أول يوم عمل به ويكون الذى يحتد به فى تحديد مراكز اولئك القائمين على التدريس هو الحال التى كان فيها كل منهم فى تاريخ بدء تنفيذ ذلك القانون ولا يحتر تقلهم الى وظائف هيئة التدريس مرجأ الى تاريخ صدور قرار تحديد الوظيفة .

وحيث أن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ نصت على أن وظيفة استاذ مقرر لها الدرجة الثانية او الاولى او مدير عام ، وقضت المادة ١٢ منه على انه استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يمنح من يعين فى اية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته اذا كانت درجته تعادل الدرجات للمخصصة او اعلى منها احتفظ له بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون ان يؤثر ذلك فى موعد علاوته الدورية فانه طبقا لهذه النصوص لا يجوز ان يوضع على وظيفة أستاذ الا من كان عند بدء العمل بالقانون فى الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الأقل ولا يختلف عن ذلك فى مؤداه متى اشترطته من ان المرشح لتلك الوظيفة يكون قد أمضى سنة على الأقل فى الدرجة الثالثة فى ١٩٦٤/٤/٢٨ ، فانه بهذا الشرط يكون بالدرجة الثالثة من تاريخ صدور القانون .

وحيث. أن الثابت في الاوراق أن مورث للدعين كان بالدرجة الرابعة في تاريخ العمل بالقانون في ١٩٦٣/٤/٢٨ ولم يحصل على الدرجة الثالثة الا في ١٩٦٣/٩/٣٠ فما كان يجوز وضعه في وظيفة أستاذ في التاريخ المعتر قانونا في النقل الى الوظائف الجديدة ومن ثم تكون الدعوى على غير أساس من القانون متعينا ورفضها .

ومن حيث أن الحكم للطعون فيه واذا انتهى الى هذه النتيجة بتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعنين للمصروفات .

( طعن ٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٧١ )

المبدأ : علم جواز اشراك الأساتذة المساعدين والمدرسين في اختيار الثلاثة أساتذة الذين يعين من بينهم عميد الكلية الا ان تحققت لهم عضوية مجلس الكلية على الوجه وفي الحدود المبينة بالمادة ٤٠/د من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المعقودة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها أن المادة ٤٠ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ نصت على أنه " يولف مجلس الكلية أو المعهد التابع للجامعة برئاسة العميد وعضوية : أ ) وكليى الكلية (ب) رؤساء الاقسام (ج) أستاذ من كل قسم على أن يتناوب أساتذة القسم دوريا كل سنة بترتيب أقميتهم في الأستاذية ومجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد أن يضم الى عضوية المجلس خمسة أساتذة على الأكثر ممن لا يترتبون بعضويته لمدة سنة قابلة للتجديد (د) أستاذ مساعد ومدرس في الكليات

والمعاهد التي لا يزيد عدد الاقسام فيها على عشرة وأستاذين مساعدين ومدرسين اذا زاد عدد الاقسام على عشرة ويجرى تناوب العضوية دوريا كل سنة بترتيب الأقدمية في كل فئة .. وتنص المادة ٤٣ من ذات القانون على أنه " يختار كل أستاذ من اساتذة الكلية أو المعهد التابع للجامعة وكل من الأساتذة المساعدين والمدرسين أعضاء مجلس الكلية أو المعهد ثلاثة من أساتذة الكلية أو المعهد لمنصب العميد . ويتم الاختيار عن طريق الاقتراع السري ويعين رئيس الجامعة العميد من بين الأساتذة الثلاثة الحاصلين على أكثر الأصوات ... " .

كما نصت المادة ٥٦ من القانون سالف الذكر على أنه " يعين رئيس بنفس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة في القسم ... وفي حالة خلو القسم من الأساتذة يقوم بأعمال رئيس مجلسه اقم الأساتذة فيه ويكون له بهذا الوصف حق حضور مجلس الكلية أو المعهد الا عند النظر في شؤون توظيف الأساتذة ..... " .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان المادة ٤١ بعد ان نصت على اشراك كل استاذ من اساتذة الكلية او المعهد في اختيار الاساتذة التي يعين رئيس الجامعة الحاصل منهم على اكثر الاصوات ، فضلت على ذلك بتقريرها اشراك كل من الاساتذة للمساعدين والمدرسين اعضاء مجلس الكلية في اختيار هؤلاء الثلاثة ، وبذلك قيد اشراك هؤلاء في اختيار الثلاثة بشرط تحقق الوصف الذي قرن ذلك به وهو عضو مجلس الكلية ، ومن ثم فان من لا يتوافر فيه هذا الشرط منهم لا يجوز له الاشراك في عملية اختيار عميد الكلية ، عضوية هؤلاء في مجلس الكلية انما تكون على ما حددته الفقرة ( د ) من المادة ٤٠ من القانون بالتناوب دوريا كل سنة بترتيب الاقدمية ، وتقتصر على

واحد من كل من القعتين فى الكليات والمعاهد التى لا يزيد عدد الاقسام على عشر واثنين فيما يزيد عدد الاقسام فيها على عشر . وبه تتوفر الصفة المطلقة لاشراك ممثلهم فى الانتخاب ، اما رئاسة اقدم الاساتذة المساعدين للقسم طبقا للمادة ٥٦ عند خلو القسم من الاساتذة التى جعلت له بهذا الوصف حق حضور مجلس الكلية أو للمعهد الا عند النظر فى شعون توظف الاساتذة فهى مقصورة على موضعها ، وحدودها والاشراك فى اختيار الثلاثة الاساتذة الذين يعين من بينهم العميد يحكمه نص للمادة ٤٣ وهو نص خاص بالمسألة ، والعمرة فيه كما تقدم بتحقيق صفة العضوية أصلا فى مجلس الكلية ، مما عرضت له للمادة ٤٠ فقرة د من القانون . ومن ثم وتبعاً لذلك لايجوز لمن لم تتوفر فيه صفة العضوية فى المجلس على اساس حكم الفقرة د من الاساتذة المساعدين والمدرسين الاشراك فى اختيار العميد ، ولو كان الاستاذ المساعد قائما بعمل رئيس القسم عند خلو القسم من الاساتذة ، وان حق له بهذا الوصف حضور مجلس الكلية ، طبقا للمادة ٥٦ التى يرتبط حكمها بحملها ، ولا يتعداه الى ما تعلق بالخصوصية التى تحكمها المادة ٤٣ وليس فى المادة ٥٦ ما يفيد اتجاه المشرع الى خلاف ذلك ، اذ لو اراد لاكتفى بحكم القانون الادارى وفقا لاصوله العامة فى أن من يقوم بعمل رئيس القسم أو أى وظيفة عامة ، بسبب خلو الوظيفة أو غياب شاغلها يباشر ما هو مقرر له من مهام واختصاصات واستغنى عما قرره فى آخر الفقرة ٣ منها التى نصت على ذلك حين قررت أنه يكون له بهذا الوصف حضور مجلس الكلية أو للمعهد ، فلا يتعدى حكمها ذلك الى مسألة يحكمها نص خاص بها هو المادة ٤٠ فقرة د .

ومن حيث انه يخلط مما سبق انه لاحق للأساتذة للمساعدين الاشتراك في انتخاب الثلاثة أساتذة الذين يعين رئيس الجامعة منهم عميد الكلية ، طبقا للمادة ٤٣ من قانون تنظيم الجامعات . الا أن يكونوا أصلا أعضاء في مجلس الكلية طبقا لحكم المادة ٤٠/د ، فيشركون فيها بهذه الصفة . ومن ثم فاذا كان من يشغل عضوية مجلس الكلية بهذه الصفة واحد أو اثنان بحسب الاحوال غير أقدم الأساتذة للمساعدين بالقسم ، فيكون لهذا أو هذين وحدهما حق الاشتراك في الانتخاب ، أما الآخر ( أقدم الأعضاء ) الذى يتولى رئاسة القسم لخلوه من الأساتذة عملا بحكم المادة ٥٦ فلا يحق له أن يشترك فيها ، ومرد ذلك الى أن للمشرع أراد وفقا لمودى نصوص القانون سائلة الذكر ، ألا يشترك من القسم الذى يخلو من الأساتذة الا واحد أو اثنين من المساعدین ممن يكون عضوا بمجلس الكلية أصلا ، وهو ما يتم بالتناوب بترتيب الأقدمية ، طبقا للفقرة د من المادة ٤٠ فان كان أحدهما هو القائم بعمل رئيس القسم ، اشترك فى الانتخاب ، أما اذا كان ثم غيره ( واحد أو اثنان ) عضوا بمجلس الكلية عن الأساتذة للمساعدين ، فيكون حق الاشتراك فى الاختيار لذلك العضو أو العضوين ، وغنى عن البيان ، انه فى ضوء ذلك ، يتم النظر الى عملية انتخاب عميد كلية الطب البيطرى المشار اليها وما آثاره الشاكى من حيث اشتراك من لا يحق له أن يشترك فيه من الأساتذة للمساعدين والمدرسين ، اذ لم يتضمن كتاب الوزارة بيان ذلك وأرفق بالاوراق المتعلقة به . ومن المقرر أن اشتراك من ليس يجوز له ذلك قانونا يظل عملية الاختيار من أساسها ، وما يعرّب عليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز اشتراك الأساتذة للمساعدين والمدرسين فى اختيار الثلاثة اساتذة الذين يعين من بينهم عميد

الكلية الا ان تمقت لهم عضوية مجلس الكلية على الوجه وفى الحدود المبينة  
آتفا .

( ملف رقم ٤٤/١/٨٨ فى ١١/٧/١٩٩٠ )

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

المبدأ : شغل الطاعن لوظيفة أستاذ مساعد واستمرار شغله لها حتى  
تاريخ إحالته الى المعاش لبلوغه من الستين - عدم استكمال شرط الحصول  
على المؤهل اللازم للتعين كمضو هيئة تدريس طبقا للمادة ٦٦ من قانون  
تنظيم الجامعات سريان حكم المادة ٢٠٤ مكرر من القوانين المذكور التى  
تقضى بنقله الى احدى وظائف الكادر العام بعد انتهاء المهلة المقررة - عدم  
صلاور هذا القرار حتى تاريخ إحالته الى المعاش لا يكسبه مركزا قانونيا  
يقى له بمقتضاه أن يصبح من المعاطين بأحكام قانون تنظيم الجامعات ومن  
هذه الاحكام ماورد بنص المادتين ١١٣، ١٢١ .

الحكمة : ومن حيث ان المادة ٦٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر  
بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن يشترط فيمن يعين عضوا فى هيئة  
التدريس أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من احدى  
الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلا من جامعة  
أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمى معترف به فى مصر على درجة يعتمرها  
المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة احكام القوانين واللوائح  
المعمول لها ، وتنص المادة ٢٠٤ مكرر للمضافة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥  
الى قانون تنظيم الجامعات المشار اليه أنه استثناء من الاحكام المقررة فى القانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليها يحفظ أعضاء هيئة التدريس والمدرسون  
المساعدون والمعيدون بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى وقت

صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار اليه بوظائفهم وأقدمياتهم أما الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه فى القانون المشار اليه فيحتفظون بوظائفهم وأقدميتهم لمدة سبع سنوات فاذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ينقلون الى وظائف اخرى بالكادر العام وفى الدرجات المعادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن يشغل وظيفة أستاذ مساعد بكلية التجارة بالجامعة المطعون ضدها وهى نفس الوظيفة التى كان يشغلها بالمعهد العالى التجارى وبأقدمية فى هذه الوظيفة منذ تاريخ حصوله عليها بالمعهد المذكور واستمر شاغلا لهذه الوظيفة حتى تاريخ إحالته الى المعاش بلوغه سن الستين فى ١٩٨٨/٣/٥ بالقرار المطعون فيه رقم ٥٦ فى ١٩٨٨/٢/١١ الصادر من رئيس جامعة قناة السويس وحتى تاريخ صدور هذا القرار لم يكن الطاعن قد استكمل شرط الحصول على المؤهل اللازم للتعيين كعضو هيئة تدريس طبقا للمادة ٦٦ السابق ذكرها فلم يحصل على درجة الماجستير أو الدكتوراه حتى تاريخ إحالته الى المعاش فمن ثم يكون ممن يسرى عليه الحكم المقرر بنص المادة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى بنقله الى احدى وظائف الكادر العام بعد انتهاء المهلة المقررة لاستكمال شرط الحصول على مؤهل والتى انتهت دون أن يستكملها واذا كان الثابت أنه لم يصدر قرار من وزير التعليم العالى بنقل الطاعن من الوظيفة التى كان يشغلها الى وظيفة معادلة بالكادر العام حتى تاريخ إحالته الى المعاش الا أن عدم صدور هذا القرار لا يكسبه مركزا قانونيا يحق له بمقتضاه أن يصبح من المخاطبين بأحكام قانون تنظيم الجامعات التى لا تسرى الا على أعضاء هيئة

التدريس بالمفهوم المنصوص عليه في المادة ٦٦ ومن بين هذه الاحكام ماورد بالمادتين ١١٣ و ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من بقاء عضو هيئة التدريس عند بلوغه سن الستين خلال العام الجامعي الى نهايته بانتهاء أعمال الامتحانات في ختام الدراسة وان يصبح استاذًا متفرغًا حتى بلوغه سن الخامسة والستين ما لم يطلب عدم الاستمرار في العمل ، واحتفاظ الطاعن بوظيفته في الكلية مدة السبع سنوات المحددة قانونًا لاستكمال شرط المؤهل .  
اللازم لعضو هيئة التدريس هو احتفاظ بتلك الوظيفة على سبيل الاستثناء المؤقت من ذلك الشرط وانتهاء المدة المبشّر اليها دون نقل الطاعن خارج الجامعة على ما أشار اليه القانون ، ليس من شأنه أن يصبح الطاعن عضو هيئة تدريس ، لانه لم يكن كذلك خلال هذه المدة وبالضرورة بعدها .  
فهى مدة لاستيفاء شرط المؤهل وليست بديلا عنه ، وعدم نقله ليس عوضا عن الشرط فلا يفيد من عدم نقله ، ويظل على أمره ومركزه القانونى من نحو عدم توفر شرط عضو هيئة التدريس فيه طالما لم يحصل على مؤهل الذى يتطلبه القانون وجوبا في اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومتى كان الامر كذلك من عدم تحقق مقومات المركز القانونى لعضو هيئة التدريس فى الطاعن فانه لايعامل معاملته ولا يأخذ حكمه فى تطبيق أحكام المادتين ١١٣ ، ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات .

( طعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٣٦ ق بملسة ١٠/٣/١٩٩٢ )

قاعدة رقم ( ١٧٣ )

المبدأ : تطلب الشرع الاعلان عن الوظائف الشاغرة فى هيئة التدريس مرتين فى السنة - لافاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممن تتوافر فيهم شروط شغل وظائف هيئة التدريس بالجامعات للتقدم لشغل هذه الوظائف -



ان لم يتحقق ذلك - لامناص من تكرار الاعلان - لم يرتب المشرع أى جزاء على مخالفة ذلك الاجراء وتكرار الاعلان .

المحكمة : ومن حيث انه فيما يتعلق بالوجه الاول من وجوه الطعن فى الحكم المشار اليه وهو المتعلق باعلان جامعة المنيا عن شغل وظائف هيئة التدريس ثلاث مرات خلال عام واحد بالمخالفة لاحكام المادة ٧٢ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فان هذه المادة تنص على أنه مع مراعاة أحكام المادتين ٦٨ ، ٧١ يجرى الاعلان عن الوظائف الشاغرة فى هيئة التدريس مرتين فى السنة ومجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص أن يتضمن الاعلان فيما عدا وظائف الأساتذة اشتراط شروط معينة وذلك بالاضافة الى الشروط العامة المبينة فى القانون والمستفاد من هذه المادة أن المشرع عندما تطلب الاعلان عن الوظائف الشاغرة فى هيئة التدريس مرتين فى السنة فان ذلك مرجعه اتاحة الفرص أمام أكبر عدد ممن يتوافر فيهم شروط شغل وظائف هيئة التدريس بالجامعات للتقدم لشغل هذه الوظائف فان لم يتحقق ذلك فلا مناص من تكرار الاعلان حتى يمكن اتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن للتقدم لهذه الوظائف وحتى تقوم اللجان العلمية المشكلة لفحص هذه الطلبات باعتبار أفضل العناصر المتقدمة لتلك الوظائف مما يحقق اتساع دائرة المفاضلة والاختيار امام هذه اللجان وبما يحقق الصالح العام والارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كما أن المشرع لم يرتب أى جزاء على مخالفة ذلك الاجراء وتكرر الاعلان باعتبار أن ذلك من الامور التنظيمية التى لا ترتب على مخالفتها البطلان ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب على غير أسس واجب الرفض .

( طعن ١٥٠٤ لسنة ٣٧ قى جلسة ١٩٩٣/٧/٣ )

## الفرع الثاني

الصين في وظيفة أستاذ متفرغ

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ : علم جواز تقلد الأساتذة المتفرغين للمراكز الإدارية بالجامعة والوحدات ذات الطابع الخاص بها ، على أن يراعى الاستثناء المقرر في هذا الشأن بالمادة ١٢٢ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٣/١ فاستعرضت المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته التي تنص على أنه " مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون اساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هذه المدة في المعاش وتقاضون مكافأة اجمالية ... مع الجمع بين المكافأة والمعاش . ويجوز عند الاقتضاء تعيين الأساتذة بعد بلوغ سن الخامسة والستين بذات المكافأة المقدمة ولمدة ستين قابلة للتجديد أساتذة متفرغين " والمادة ١٢٢ من ذات القانون التي تنص على أنه " يجوز استثناء ان يعهد الى الأساتذة المتفرغين المعينين طبقا لاحكام المادة السابقة بأعباء رئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد بالقسم أساتذة ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو للمعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم " .

كما استعرضت المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته التي تنص

على أنه " مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته وذلك فيما عدا تقلد للراكز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية ... " والمادة ٣٠٧ من ذات اللائحة التي تنص على أنه " يجوز بقرار من مجلس الجامعة انشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فني وإداري ومالي عن الوحدات الاخرى :-

١- مستشفيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها .

٢- حساب البحوث بالجامعة .

..... ويجوز انشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقرار من المجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة " والمادة ٣٠٨ منها التي تنص على أن " تهدف هذه الوحدات الى تحقيق الاغراض التالية كلها أو بعضها :

أ - معاونة الجامعة في القيام بركاتها سواء في مجال تعليم الطلاب وتدريبهم أو في مجال البحوث ..... " والمادة ٣١١ التي تنص على أن " يتولى ادارة كل وحدة مجلس ادارة يراهي في تشكيله أن يكون معبرا عن الاهداف التي ترمى الوحدة إلى تحقيقها .... ويتم تشكيل المجلس بقرار من رئيس الجامعة وفقا للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة .

ويكون مجلس ادارة الوحدة هو السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تحقق أغراضها تحت اشراف رئيس الجامعة وله على الأخص :

١- وضع النظام الداخلي للعمل في الوحدة وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين بها ..... " والمادة ٣١٤ التي تنص على

أنه " مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة تكون لكل وحدة لائحة داخلية تحدد اختصاصات مجلس الإدارة ورئيس المجلس والنظم المالية والإدارية للوحدة ..... "

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع رغبة منه في الاستفادة بالخبرات العلمية الزاخرة لأساتذة الجامعة الذين بلغوا سن الستين وهى السن المقررة لاحتلتهم الى المعاش ، أجاز لهم - فى قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ البقاء بالخدمة كأساتذة متفرغين لقاء مكافأة معينة مع الجمع بينها وبين المعاش كما قرر لهم نفس الحقوق وللواجبات التى يتمتع أو يلتزم بها الاساتذة ، فيما عدا تقلد المراكز الادارية بالجامعة ، باستثناء حالة وحيدة وردت بالمادة ١٢٢ من القانون المذكور سمح فيها للأستاذ المتفرغ برئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد به أساتذة وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم .

ولما كان المشرع فى اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه قد منح مجلس الجامعة أو المجلس الأعلى للجامعات - حسب الاحوال - سلطة انشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعة لها استقلال فنى ومالى وإدارى تهدف الى تحقيق اغراض متصلة ومنها معاونه الجامعة فى القيام برسالتها سواء فى مجال تعليم الطلاب وتدريبهم أو فى مجال البحوث . ونطاق المشرع بمجالس إدارة كل وحدة من هذه الوحدات - فى حدود احكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية - وضع لوائح داخلية تتضمن نظام العمل بها وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين بها . ومن ثم فلا يجوز أن تشمل هذه اللوائح ، حكما يتناول الأساتذة المتفرغين بتلك الوحدات تولى المراكز

الادارية فيها كمنصب رئيس الوحدة أو مديرها لمخالفة ذلك لحكم المادة ١٢٢  
سائلة البيان على أن يراعى الاستثناء الوحيد المراد بها .

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
جواز تقلد الاساتذة المتفرغين للمراكز الادارية بالجامعة والوحدات ذات  
الطابع الخاص بها ، على أن يراعى الاستثناء المقرر فى هذا الشأن بالمادة ١٢٢  
من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ كما سلف البيان ..

( ملف رقم ٧٥٧/٣/٨٦ فى ١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ : أجاز المشرع وفقا للاتحة التفهنية لقانون تنظيم الجامعات  
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ عند الانقضاء  
تعيين أساتذة غير متفرغين فى الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة من بين  
العلماء המתازين فى بحوثهم وخبرتهم فى المواد التى يعهد اليهم بتدريسها  
وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد وبمكافأة عنها المشرع بألفين وأربعمائة جنيه  
سنويا - منح أعضاء هيئة التدريس والمعلمين وسائر القائمين بالتدريس  
مكافآت مالية بفئات عنها فى اللائحة التفهنية المشار اليها وذلك فى  
حالتين : الاولى عند تدبيرهم لالتقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين  
عملية فى غير جامعاتهم ، والثانية اذا زاد عدد ساعات الدروس أو  
المحاضرات أو التمارين العملية التى يقومون بها فى جامعاتهم على النصاب  
المقرر وهو ثمانى ساعات بالنسبة الى الأساتذة - الافادة من هذا الحكم  
تنصرف الى أعضاء هيئة التدريس والمعلمين وسائر القائمين بالتدريس عند  
تدبيرهم بالتدريس فى غير جامعاتهم أو فى جامعاتهم اذا زادت ساعات

**التدريس على النصاب المقرر ولا يشمل الأساتذة غير المتفرغين على سوية بين الفئتين .**

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتقدمة في ١٥/١٢/١٩٩١ فاستبان لها أن المادة ١٢٣ /١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٣٢ لسنة ١٩٨٨ تنص على أنه " يجوز عند الاقتضاء أن يعين في الكليات أو للمعاهد التابعة للجامعة أساتذة غير متفرغين من العلماء المتأخرين في بحوثهم وخدمتهم في المواد التي يعهد اليهم تدريسها ، ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة وبناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى القسم المختص ، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد ، وبمكافأة اجمالية قدرها ألفان وأربعمائة جنيه سنويا .

وتنص المادة ٢٧٩/٢١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن يمنح أعضاء هيئة التدريس والمعيدون وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعة مكافآت مالية بالنفقات المقررة في هذه اللائحة عند نديهم لائقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتدريس محاضرات في إحدى جامعات جمهورية مصر العربية غير جامعاتهم .

ويمنحون مكافآت مالية بالنفقات المشار اليها عند قيامهم بالقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية اذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات والتمارين العملية التي يقومون بها أسبوعيا على ثمان بالنسبة للأستاذة وعشر بالنسبة للأستاذة المساعدين واثني عشرة بالنسبة الى المدرسين وأربعة عشر بالنسبة للمدرسين المساعدين ويحدد المجلس الأعلى للجامعات النصاب بالنسبة

للمدرسين خارج هيئة التدريس وتمنح المكافآت عن الساعات التي تزيد على هذا النصاب .

وتنص المادة ٢٨٠ من ذات اللائحة على أن يعامل الاستاذ المتفرغ معاملة الاستاذ القائم بالعمل من حيث تحديد نصاب التدريس ومكافآت الساعات الزائدة على النصاب وغيرها من المكافآت .

واستظهرت الجمعية فيما تقدم من نص أن المشرع - من ناحية - أجاز عند الاقتضاء - تعيين أساتذة غير متفرغين في الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة من بين العلماء الممتازين في بحوثهم وبحوثهم في المواد التي يعهد إليهم بتدريسها ، وذلك لمدة ستين قابلة للتجديد ، ومكافأة عنها للمشرع بألفين وأربعمائة جنيه سنويا ، ومن ناحية أخرى قرر المشرع منح أعضاء هيئة التدريس وللمعدين وسائر القائمين بالتدريس مكافآت مالية بنقات عنها في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه ، وذلك في حالتين الأولى: عند ندهم لائقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في غير جامعاتهم . والثانية : إذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات أو التمارين العملية التي يقومون بها في جامعاتهم على النصاب المقرر وهو ثماني ساعات بالنسبة إلى الأساتذة .

وخلصت الجمعية من ذلك إلى أن اللائحة من الحكم المقرر في المادة ٢٧٩ من اللائحة إذ تنصرف إلى أعضاء هيئة التدريس وللمعدين وسائر القائمين بالتدريس عند ندهم بالتدريس في غير جامعاتهم أو في جامعاتهم إذا زادت ساعات التدريس عن النصاب المقرر فإن ذلك لا يشمل الأساتذة غير المتفرغين على سوية بين الفتيين ، وآية ذلك أن المشرع نص في المادة ٢٨٠ من اللائحة التنفيذية على معاملة الاستاذ المتفرغ معاملة القائم بالعمل في

النواحي والمجالات التي عنها ، ولم يورد حكما مماثلا بالنسبة الى الأساتذة غير المتفرغين ، الأمر الذي يقطع بانحسار تطبيق المادة ٢٧٩ عنهم وهو ما يتفق مع طبيعة وواقع ما يستأدونه من مكافأة شاملة اعمالا لصريح نص المادة ١٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ كأساتذة غير متفرغين يفترض لدى تقريرها الاخذ بعين الاعتبار مايسند اليهم من عمل .

واذ كان ماتقدم وكان الاستاذ الدكتور ..... عين أستاذا غير متفرغ يقسم ادارة الاعمال بأكاديمية السادات للعلوم الادارية فانه ومن ثم ينأى عن مجال سريان النصاب القانوني المقرر في المادة ٢٧٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليه ، بما يرتب عليه تبعا من الاحكام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان النصاب القانوني على الاستاذ الدكتور ..... الأستاذ غير المتفرغ يقسم ادارة الأعمال بأكاديمية السادات للعلوم الادارية .

( ملف ٨٦٢/٣/٨٦ جلسة ١٩٩١/١٢/١٥ )

#### قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ : علم جواز تعداد الأستاذ المتفرغ ضمن الأساتذة الموجودين بالقسم لدى حساب الأساتذة اللازمين لشغل رئاسة مجلس القسم .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٥/٣١ فاستبان لها أن المادة ١/٥٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن " يعين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة في القسم ويكون تعيينه بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية أو المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ولايسرى هذا الحكم في حالة وجود أقل من



ثلاثة أسئلة اذ تكون رئاسة مجلس القسم لأقدمهم " - ففى حين تنص المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه " مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك فى اختيار عميد الكلية وفقا لاحكام المواد ٥٢ ، ٤٠ ج ، ٤٣ من قانون تنظيم الجامعات " .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع عهد برئاسة مجلس القسم على سبيل التعيين للأقدم من بين الأساتذة أعضاء القسم ان قل عددهم عن ثلاثة ، بحسبان أنه وقد اقتضت صلاحية شغل تلك الرئاسة على اثنين فقط فلا معنى فى قيام المفاضلة بينهما من اعمال قاعدة الأقدمية بما ترصده من اعتبارات العدالة ، أما حال تعدد الصالحين لهذه الولاية بأن كانوا ثلاثة فأكثر فينفسح المجال الى اعمال قاعدة الاختيار من بين اقدم ثلاثة . وانه ولئن كان المشرع أتاح للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ ومن بينها حق عضوية مجلس القسم الا أن هذا الحق لا يستطيل الى رئاسة مجلس القسم ذاته طالما أن تقلده المراكز الادارية محظور بصريح النص ، ومن ثم تعين النأى به عن مجال المفاضلة لدى تقلد مهام رئاسة مجلس القسم أو الدخول فى نطاق التعداد الذى لاغنى عنه لبيان سبيل التعيين فى هذا المنصب طالما أنه بمنأى عن نطاق صلاحية شغله .

ومفاد ذلك جميعا عدم جواز تعداد الأستاذ المتفرغ ضمن الأساتذة الموجودين فى القسم لدى احتساب الأساتذة اللازمين لشغل رئاسة مجلس القسم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز  
تعداد الأستاذ المتفرغ ضمن الأساتذة الموجودين بالقسم لدى حساب عدد  
الأساتذة اللازمين لشغل رئاسة المجلس .

( ملف ٨٦/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

### الفرع الثالث

#### التعيين فى وظيفة أستاذ

##### قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ : المواد ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ مفادها - الاختصاص فى التعيين فى وظائف هيئة التدريس يمارسه رئيس الجامعة - بناء على طلب مجلس الجامعة - مجلس الجامعة يصدر قراره باختيار المرشح للتعيين بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص - يشترط فىمن يعين أستاذا أن يكون قد قام منذ تعيينه أستاذا مساعدا بأجراء ونشر بحوث مبتكرة أو قام بأجراء أعمال ممتازة تؤهله لشغل مركز الأستاذية - الاختصاص فى تقييم البحوث والأعمال التى يقدمها المرشح منوط بلجنة علمية دائمة تقوم بفحص الانتاج العلمى للمرشحين وتقدم تقرير بنتيجة فحصها - تقوم اللجنة بترتيب المرشحين بحسب كفايتهم العلمية عند التعدد - مهمة اللجنة العلمية هى التحقق من توافر شروط الكفاية العلمية فى المرشح - بأن تتولى فحص نتاجه العلمى وتقرير ما اذا كان جديرا بأن ترقى به أجماله الى المستوى المطلوب للوظيفة - مجلس الجامعة حينما يباشر اختصاصه فى اختيار الأصلى للتعيين يخصص فى تقدير النواحي العلمية المتصلة بالكفاية - مجلس الجامعة يمارس فى هذا الشأن سلطة تعتبر من الملاءمات المروكة لتقديره ولا تخضع لرقابة القضاء - مادام أن تقديره قد جاء خلوا من مخالفة القانون أو اساءة استعمال السلطة - التقرير الذى تضعه اللجنة العلمية المنوط بها فحص كفاية المرشحين من الناحية الفنية لا يعدو أن يكون تقريراً استشارياً - لسلطة التعيين حقها كاملا فى مناقشته - ويسرى ذلك بالنسبة للرأى الذى يبدیه

كل من القسم المختص ومجلس الكلية فهي جميعا لاتعدو أن تكون عناصر للتقدير يستهدى بها مجلس الجامعة فى اختيار المرشح الأصلح للتعين فى الوظيفة .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٦٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة ... " وتنص المادة ٧٠ من القانون ذاته على أنه " مع مراعاة حكم المادة ٦٦ يشترط فيمن يعين استاذاً ما يأتى : ١- ..... ٢- أن يكون قد قام فى مادته وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال ممتازة تؤهل لشغل مركز الأستاذية . ٣- أن يكون ملتزماً فى عمله ومسلكه منذ تعيينه أستاذاً مساعداً بإيجابيات أعضاء هيئة التدريس ومحسناً أداؤها ويدخل فى الاعتبار مجموع انتاجه العلمى منذ حصوله على الدكتوراه أو مايعادلها وما يكون قد أشرف عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه التى تمت اجازتها وكذلك نشاطه العلمى والاجتماعى الملحوظ وأعماله الانشائية البارزة فى الكلية أو المعهد .... " كما تنص المادة ٧٣ من القانون ذاته على أنه " تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو الحصول على ألقابها العلمية ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ..... " .

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص أن الاختصاص فى التعيين فى وظائف هيئة التدريس بمارسه رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة وان

مجلس الجامعة يصدر قراره باختيار المرشح للتعين بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص وأنه يشترط فيمن يعين أستاذا أن يكون قد قام منذ تعيينه أستاذا مساعدا بأجراء ونشر بحوث مبتكرة أو قام بأجراء أعمال ممتازة تؤهله لشغل مركز الاستاذية وان الاختصاص فى تقييم البحوث والأعمال التى يقدمها للمرشح منوط بلجنة علمية دائمة تقوم بفحص الانتاج العلمى للمرشحين وتقدم تقريرا بنتيجة فحصها تبين فيه ما اذا كان الانتاج العلمى للمرشح يؤهله لشغل الوظيفة أو الحصول على اللقب العلمى كما تقوم اللجنة بترتيب المرشحين بحسب كفاءتهم العلمية عند التعدد .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مهمة اللجنة العلمية هى التحقق من توافر شروط الكفاية العلمية فى المرشح وذلك بأن تتولى فحص انتاجه العلمى وتقرير ما اذا كان جديرا بأن ترقى به أبحاثه الى المستوى المطلوب للوظيفة ، وأن مجلس الجامعة حينما يباشر اختصاصه فى اختيار الأصلح للتعين انما يتخصص فى تقدير النواحي العلمية المتصلة بالكفاية وهو يمارس فى هذا الشأن سلطة تعتبر من الملامات المذروكة لتقديره تنأى عن رقابة القضاء مادام أن تقديره قد جاء خلوا من مخالفة القانون أو اساءة استعمال السلطة ، وان التقرير الذى تضعه اللجنة العلمية للمنوط بها فحص كفاية المرشحين من الناحية الفنية لا يعدل أن يكون تقريراً استشارياً وسلطة التعيين حقها كاملا فى مناقشته وكذلك الحال بالنسبة للرأى الذى يديه كل من القسم المختص ومجلس الكلية فهى جميعها لاتعلم أن تكون عناصر للتقدير يستهدى بها مجلس الجامعة فى اختيار المرشح الأصلح للتعين فى الوظيفة .

ومن حيث انه بناء على ماتقدم واذا كان الشائب بالاوراق أن المدعى كان قد تقدم بطلب للحصول على لقب أستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة

وأحيل طلبه الى اللجنة العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة التي قدمت تقريراً  
برأيها انتهت فيه الى أن الاعمال الخاصة به تؤهله للترقى لدرجة أستاذ وقد  
أحيل هذا التقرير الى مجلس قسم الهندسة المعمارية فوافق عليه ثم عرض  
الموضوع على مجلس الكلية بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ فقرر إعادة تقرير اللجنة  
العلمية اليها لانه لم يتعرض لذكر أية بحوث منشورة وإنما تعرض فقط للاعمال  
الانشائية دون ان يوضح الدراسات التي صاحبت هذه الاعمال والاضافات  
العلمية بها كما لم يشر الى أعمال المدعى المتعلقة بالاشراف على رسائل  
الماجستير والدكتوراه ونشاطه الاجتماعي وقد وافق رئيس الجامعة على قرار  
مجلس الكلية فأعيد التقرير مرة أخرى الى اللجنة العلمية التي استكملت بحثها  
وقدمت تقريراً ثانياً انتهت فيه الى ان الأبحاث التي تقدم بها المدعى ترقى الى  
مرتبة الأبحاث التطبيقية الجديدة التي تضيف الى مجال البحث العلمي المعماري  
وتؤهله للترقى لدرجة أستاذ ، وقد وافق مجلس القسم على ذلك ثم عرض  
الامر على مجلس الكلية في ١٩٨٢م/٨ الذي قرر انه تدارس تقارير ومكاتبات  
اللجنة العلمية ومكاتبات مجلس قسم الهندسة المعمارية وانه لما كان السيد  
الدكتور .... لم يتقدم بأية أبحاث ولم يشرف على أية رسائل ماجستير أو  
دكتوراه في الهندسة المعمارية وانحصر إنتاجه في أعمال تصميم مشروعات  
معمارية غير مصحوبة بحوث ودراسات منشورة ولذا تكون عبارة عن نشاط  
مهني وليست من الأعمال الانشائية العلمية ولذا قرر المجلس أن الانتاج العلمي  
للمدعى لا يرقى لمنحه اللقب العلمي لوظيفة أستاذ ، وقد وافق مجلس الجامعة  
على قرار مجلس الكلية بجلسته ١٩٨٢/٦/١٦ .

ومن حيث أن القرار الذي يصدره مجلس الجامعة في شأن تعيين أعضاء  
هيئة التدريس - شأنه شأن أى قرار ادارى - لا يخضع للرقابة القضائية الا في

الجامعات فالباب مايزال مفتوحا لهذه الكفاءات اذا لم يستوف من فى الداخل المدد المتطلبه للتعين أو استوفوها وثبت عدم أهليتهم العلمية .. " وبناء عليه فلا وجه للقول بأن قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر قد أجاز فى المادة ٧٠ بند (ثانيا) منه التعين - ابتداء من الخارج فى وظيفة أستاذ اذا استوفى المرشح مدة معينة قضيت كلها خارج الجامعة . فإن هذا الحكم يسرى - من باب أولى - على من استوفى تلك المدة أو قضى جزءا منها كأستاذ مساعد بالجامعة اذا لم يشغل هذه الوظيفة للمدة اللازمة لرقبته الى وظيفة أستاذ فهذا القول مردود عليه بأنه يتعارض مع صريح نص (البند ثانيا) المذكور الذى قصر التعين فى تلك الوظيفة على المرشحين للمستوفين للشروط من خارج الجامعات - كما سلف البيان . فضلا عن أن الأخذ به سيؤدى حتما الى الاختلال بترتيب الأقدمية فيما بين الأساتذة المساعدين بالجامعات المتطلعين الى الرقبة لوظيفة أستاذ بنفس الكلية أو المعهد لاهدار أحد الشروط المقررة لذلك ، وهو قضاء مدة خمس سنوات على الأقل فى وظيفة أستاذ مساعد للرقبة الى وظيفة أستاذ .

وتطبيق ما تقدم على حالة السيدة المروضة - يبين انها تشغل وظيفة أستاذ مساعد الباثولوجيا بكلية الطب جامعة للتوفيق اعتبارا من مايو ١٩٨٦ - ومن ثم فان تعيينها فى وظيفة أستاذ بنفس الكلية يكون بطريق الرقبة اذا استوفت الشروط المقررة بالمادة ٧٠ (بنداولا) سالف الذكر ، ولايجوز أن يتم تعيينها فى تلك الوظيفة استنادا لحكم (البند ثانيا) من ذات المادة منوط تطبيق هذا البند فى شأنها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حواز تعيين السيدة المذكورة .... فى وظيفة أستاذ طبقا لنص المادة ٧٠ ثانيا من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للأسباب السابق ايضاحها .

( ملف ٧٦٠٠/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ : المادة ٦٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ واللاحقة التنفيذية لهذا القانون حددت بما لا يدع مجالاً للشك أن قرار التعيين يصدر من رئيس الجامعة بعد مروره بمرحلة التقييم العلمى للأبحاث أمام اللجنة العلمية الدائمة ومجلس القسم المختص ومجلس الجامعة - لم يجرِ التشريع بمجلس الجامعة تفويض اختصاصه الى رئيس الجامعة - توقف اجراءات تعيين الطاعن قبل العرض على مجلس الجامعة - لا يعتبر العرض على رئيس الجامعة بالمفهوم السابق كافيا لاستيفاء هذا الاجراء - ماضى عن طعن الجامعة من عدم تعيين الطاعن غير مشروع لصدوره من غير مختص .

المحكمة : ومن حيث أنه عن موضوع المنازعة قال المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن " يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة " وتنص المادة ٧٠ على أن يشترط قِيمَ يعين أستاذا ما يأتى :  
١- أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل فى إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون .

٢- أن يكون قد قام فى مادته وهو أستاذ مساعد باجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو اجراء أعمال انشائية معازة لشغل مركز الأستاذية ..... "



وتنص المادة ٧٣ من ذات القانون على أن " تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظيفة الأساتذة والأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات..... وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسيباً يقيم فيه الانتاج العلمى للمتقدمين وما اذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية فى الكفاءة العلمية ..... " .

وتنص المادة ٧٥ من القانون المشار اليه على أنه اذا تقرر عدم أهلية المتقدم للوظيفة أو اللقب العلمى فلا يجوز له معاودة التقدم الا بعد مضى سنة من تقرير عدم أهليته وبعد اضافة انتاج علمى جديد .

وقد وضعت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنظيمًا متكاملًا لسير العمل بهذه اللجان ، كما صدر تنفيذًا لهذه اللائحة قرار من وزير التعليم العالى رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن الاجراءات المتبعة لسير العمل بهذه اللجان العلمية الدائمة .

ومن حيث أن المادة ٥٤ من اللائحة التنفيذية المذكورة ورد نصها على أن " يحيل عميد الكلية تقارير اللجان العلمية عن المرشحين الى القسم المختص للنظر فى الترشيح ثم تعرض على مجلس الكلية ومجلس الجامعة " .

ومن حيث انه يبين من نصوص قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له على النحو السابق عرضه أن الشروط التى يجب توافرها فى من يعين استاذًا بالجامعة والجهات ذات الشأن فى التحقق منها ، وكذلك

الجهة صاحبة الاختصاص في اصدار قرار التعيين ووجه اتصالها بالمراحل السابقة وأهمها تقييم الانتاج العلمى للمرشح واقتراح التعيين والموافقة عليه ، وجميعها مراحل مرتبة تشريعيا تصل فى النهاية الى قرار التعيين وهى مراحل قصد منها تحقيق العدالة وتحقيق الضمانات الأساسية لمن يعين فى هذه الوظيفة أو برفض تعيينه وعليه يتعين عدم اغفال أى مرحلة من هذه المراحل والا ترتب على هذا الاغفال اهدار للضمانات التى قررها المشرع للتعيين فى هذه الوظائف .

ومن حيث أن للمشرع حدد ادارة التعيين فى وظيفة أستاذ بالجامعة بأن تكون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة وبعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص وجعل التعيين فى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ موافقة مجلس الجامعة ، وأن التقرير الذى تضعه اللجان العلمية الدائمة عن كفاية المرشح من الناحية الفنية ، وكذلك الرأى الذى يبدىه كل من مجلس القسم المختص ومجلس الكلية لاتعدو أن تكون عناصر للتقدير يستهدى بها مجلس الجامعة فى اختيار المرشح الأصلح للتعيين فى ضوء ما تنتهى اليه الجهات المذكورة بشأن مدى توافر الأهلية العلمية فى المرشح ، ومجلس الجامعة بما له من سلطة تقديرية فى هذا الخصوص أن يأخذ بالنتيجة التى انتهت اليها هذه الجهات أو بطرحها ما دام قد ترخص فى مباشرة سلطته فى الحدود التى تحكمها المصلحة العامة اعمالا لنص القانون وما يتهيأ له من القدرة على وزن الكفايات العلمية بميزانها الصحيح ، وباعتباره يضم النخبة الممتازة من العلماء ويأخذ بما يطمئن اليه وجدانه وما يتفق مع ضرورة مناقشة الاراء العلمية واجراء الموازنة والترحيع بينها ، ذلك أن مجلس الجامعة وهو يمارس هذا الاختصاص ليس بالضرورة ملتزما بالأخذ بما انتهت اليه الجهات سالفة الذكر .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن تقدم بأبحاثه ونتاجه العلمى لشغل وظيفة أستاذ ماده أمراض الدواجن بكلية الطب البيطرى جامعة القاهرة وبمرض أبحاثه على اللجنة الدائمة قررت فى ٨٢/٣/١٣ بأن أبحاثه دون المستوى المطلوب ولا ترقى به للحصول على اللقب العلمى لأستاذ امراض الدواجن وقد وافق على ذلك مجلس القسم ومجلس الكلية - وأما كان وجه الازاء بالنسبة لتوافر شرط الحيدة ففى رئيس هذه اللجنة وهو الدكتور .... رئيس قسم الدواجن بالكلية - فان الاجراءات قد توقفت عند موافقة مجلس الكلية ولم يعرض الأمر على مجلس الجامعة صاحب الاختصاص فى تقدير الصلاحية من عدمها - ولا يعتبر من ذلك القول بأن الاجراءات قد عرضت على رئيس الجامعة والمفوض فى اختصاص مجلس الجامعة فى هذا الشأن ( نص قرار مجلس الجامعة بالتفويض لرئيس الجامعة مودع اوراق الطعن ) ذلك أن نص المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمادة ٥٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون قد حددت بما لا يدع مجالاً للشك أن قرار التعيين يصدر من رئيس الجامعة وذلك بعد مروره بمرحلة التقييم العلمى للأبحاث امام اللجنة العلمية الدائمة ومجلس القسم المختص ومجلس الجامعة بتكوينه المحدد فى القانون ، ولم يجرِ المشرع مجلس الجامعة تفويض اختصاصه الى رئيس الجامعة ، حيث لا يجوز لمجلس بتكوينه الذى حدده القانون - القائم على اعتبارات قدرها المشرع أن يفوض اختصاصه الى مرتبة أو أحد أعضائه بنص صريح يسمح بذلك لأن فى اجراء هذا التفويض اهدار للضمانة التى تقيها المشرع من جعل الاختصاص للمجلس وليس لأحد أفراده ، ومقتضى ذلك ولازم القول بأن الاجراءات بالنسبة لتعيين الطاعن قد توقفت قبل العرض على مجلس الجامعة ولا يعتبر العرض على رئيس الجامعة بالمفهوم السابق كافياً لاستيفاء هذا

الاجراء ، وبالتالي يمثل ذلك انحلالا بالضمانة التي قررها المشرع للتعينين فى هذه الوظائف وهى ضرورة استكمال مراحل التعين على النحو المحدد قانونا ، ويكون ماصدر عن مدير الجامعة بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٤ وماتضمنه من عدم تعيين الطاعن فى وظيفة أستاذ أمراض الدواجن بكلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة غير مشروع لصدوره من غير مختص لذلك يتعين الغاؤه مجردا .

ومن حيث أن مقتضى الالغاء المجرى للقرار المذكور هو أن الاجراءات السابقة على العرض على مجلس الجامعة تكون قد تمت صحيحة باعتبارها مراحل سابقة على اجراء هذا العرض ، ويكون مودى الالغاء المجرى هو البدء فى عرض ما انتهى اليه مجلس القسم ومجلس الكلية وما سبقه من رأى للجنة العلمية الدائمة بالنسبة للطاعن على مجلس الجامعة ليتخذ مسيره حواليا فى هذا الشأن .

( طعن ٢٨٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ : التعين فى وظائف الأساتذة أو الأساتذة المساعدين الشاغرة فى الجهات التى يسرى عليها قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ومنها مركز البحوث الزراعية الصادر بشأله قرره رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ يكون من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين فى ذات الكلية أو المعهد فاذا توافر فى أحد من هؤلاء شروط التعين فى الوظيفة الاعلى دون أن تتوافر وظيفة شاغرة لوظيفته اليها منح اللقب العلمى لها ثم دبرت له وظيفة بدرجةها المالية فى السنة المالية التالية بحيث يتم منح علاوة الرقية ومرتب الوظيفة الأعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة - عضو هيئة التدريس يشغل وظيفته اعتبارا من

تاريخ حصوله على اللقب العلمي المقرر لها وتتحد أقدميته فيها من هذا التاريخ حتى وإن تراخى تدبير شقها المالى الى السنة المالية التالية وأوقفت آثارها المالية على نفاذ قانون الموازنة وذلك كله دون تمييز بين أعضاء هيئة التدريس الموجودين بالداخل أو الخارج اذ لم يوجىء المشرع منح اللقب العلمى للموجود منهم بالخارج حتى عودته الى عمله - لايسوغ أن يضار الموظف بإعارته الى الخارج طالما أن تلك الاعارة متوافرة على شروط صحتها قانونا حائزة لموافقة الجهة التى يتبعها .

الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٢٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن مركز البحوث الزراعية تنص على أن " أعضاء هيئة البحوث بالمركز هم رؤساء البحوث . "

وأن المادة ٣٠ من ذات القرار تنص على أن تسرى أحكام المواد ٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٥ و٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات عند تعيين أعضاء هيئة البحوث بالمركز على أن يؤخذ فى الاعتبار النشاط الارشادى فى مجال التخصص .... " كما تنص المادة ٧١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أنه " مع مراعاة أحكام المواد ٦٦ و ٦٩ /اولا و ٧٠ /اولا يكون التعيين فى وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين من بين الاساتذة المساعدين والمدرسين فى ذات الكلية أو المعهد . واذا لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد من هؤلاء من تتوافر فيهم شروط التعيين فى الوظيفة الأعلى منحوا اللقب العلمى لهذه الوظيفة وتدبر لهم وظائف بدرجاتهم المالية فى السنة المالية التالية ، ويتم منحهم علاوة الترقية ومرتب الوظيفة الأعلى والبدلات

المقررة من تاريخ نفاذ قانون الموازنة ، وفى هذه الحالة يراعى تطبيق القاعدة العامة بعدم الجمع بين علاوة الزقية والعلاوة الدورية ويؤخذ تاريخ اللقب العلمى فى الاعتبار عند التعيين فى الوظيفة التالية أو الزقية اليها " .

واستظهرت الجمعية من ذلك أن التعيين فى وظائف الاساتذة او الاساتذة للمساعدين الشاغرة فى الجهات التى يسرى عليها قانون تنظيم الجامعات - ومنها مركز البحوث الزراعية - يكون من بين الاساتذة للمساعدين والمدرسين فى ذات الكلية او المعهد فاذا توافر فى احد من هؤلاء شروط التعيين فى الوظيفة الاعلى دون أن تتوافر وظيفة شاغرة لترقيته اليها منح اللقب العلمى لما ثم دبرت له وظيفة بمرجنتها المالية فى السنة المالية التالية بحيث يتم منحه علاوة الزقية ومرتب الوظيفة الاعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة . وقرر للمشرع تص صريح لا يخالطه شك الاعتداد بتاريخ الحصول على اللقب العلمى لدى التعيين فى الوظيفة التالية او الزقية اليها كاشفاً بذلك عن صحيح قصده فى الفصل بين الالقاب العلمية وبين الوظائف بمرجنتها المالية اذ اعتبر منح اللقب العلمى فى مقام التعيين تسرى عليه أحكامه وترتب آثاره فيما عدا الناحية المالية التى ترتبها نفاذ قانون الموازنة العامة ، ومن ثم يقدو عضو هيئة التدريس شاغلا وظيفته اعتبارا من تاريخ حصوله على اللقب العلمى المقرر لها وتتحدد أقدميته فيها من هذا التاريخ حتى وان تراضى تدبير شقها للمالى الى السنة المالية التالية ووقفت آثارها المالية على نفاذ قانون الموازنة . وذلك كله دون تمييز بين أعضاء هيئة التدريس للموجودين بالمداخل أو الخارج اذ لم يرحى للمشرع منح اللقب العلمى للموجود منهم بالخارج حتى عودته الى عمله ، فلا يسوغ أن يضار

الموظف باعارته الى الخارج طالما أن تلك الاعارة متوافرة على شروط صحتها قانونا جائزة لموافقة الجهة التي يتبعها .

وبناء على ماتقدم ، فانه لما كان مجلس ادارة مركز البحوث الزراعية قرر مجلسه المنعقدة فى ١٩٨٤/١/٧ منح الدكتور ..... اللقب العلمى لوظيفة باحث أول وهو باعارة فى الخارج ، وقرر فى ١٩٨٥/٢/٧ تعيينه فى هذه الوظيفة اعتبارا من ١٩٨٥/٨/١ تاريخ عودته من الاعارة واستلامه العمل - كما قرر مجلس ادارة المركز فى ١٩٨٤/٥/٥ منح الدكتور ..... اللقب العلمى لوظيفة باحث اول ثم صدر القرار رقم ١٩٨٦/١٦١٩ بترقية الى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ انتهاء اعارته واستلامه العمل فى ١٩٨٦/٦/١٧ ، فمن ثم يغدو تاريخ منحهما اللقب العلمى لوظيفة باحث اول هو المعول عليه فى تحديد اقدمية كل منهما عند تعيينهما فى الوظيفة الأعلى وهى رئيس بحوث .

ومن حيث أنه عن مدى جواز ترقية الدكتور ... الى وظيفة رئيس بحوث بالرغم من أنه منح اللقب العلمى لوظيفة باحث اول ولم يسكن عليها لكونه باعارة فى الخارج ، كذلك مدى جواز تعيين الدكتور ..... على وظيفة رئيس بحوث وهو باعارة بالخارج بالرغم من منحه اللقب العلمى المقرر لها ، فقد استبان للجمعية أن المادة ٣٤ من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه تنص على أن " تسرى أحكام المواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة البحوث بالمركز وتكون الاعارة بقرار من وزير الزراعة بناء على موافقة مدير المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهد المختص " وأن المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجامعات آنف البيان تنص على أنه مع مراعاة عدم الاختلال

بحسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد يجوز اعارة أعضاء هيئة التدريس بجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي في مستوى الكليات الجامعية أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات أو للمؤسسات العامة والدولية أو بجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها في الجامعة ..... ويتقاضى المعار مرتبه من الجهة المعار إليها ، ومع ذلك يجوز في أحوال خاصة أن تؤدي الجامعة مرتبه ، وتحسب مدة الأجازة في المكافأة أو للعاش .... ويعامل فيما يختص بأقدميته والملاوات المستحقة له كما لو كان في الجامعة ويحتفظ له بوجه عام بكافة سميزات وظيفته .

ومن حيث ان القاطعة العامة أن الاعارة كنظام قانوني وظيفي تستهدف - فضلا عن المصلحة الذاتية للمعار - تحقيق أسباب من المصلحة العامة كانت الهادى الى تنظيمها قانونا واحاطة للوظائف المعار بسياج من الرقابة يتيح له الاحتفاظ بوظيفته ودوره بين أقرانه فيها وعلاواته المستحقة له وعدم الاضرار به ، في يتأتى ومن ثم إن يضار من تلك الاعارة ما لم يواكب هذا الاضرار سند قانوني بين نص صريح ، واذ لم يتطلب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه أو قانون تنظيم الجامعات الذى أحال عليه فى عضو هيئة التدريس للمرشح للرقية ألا يكون معارا ، فمن ثم فانه واذا ما توافرت فيه سائر الشروط المقررة قانونا لشغل الوظيفة الأعلى ساغ ترقيته إليها دون أن تكون اعارته عائقا يحجب سبيله الى الرقية .

وبناء على ماتقدم ولما كان كل من الدكتور ..... والدكتور .... عينا فى وظيفة باحث علمي كثر ثم أعير للمعارض ومنحها اللقب العلمى لوظيفة باحث أول ، فمن ثم حازت ترقيةهما الى وظيفة رئيس بحوث اذا توافرت



فى شأنهما الشروط المقررة لقانونا للترقية اليها ، وليس فى اعارتهما للخارج مايستوى حاللا قانونا دون ذلك ، كما لا يحول منحهما اللقب العلمى للوظيفة الادنى مباشرة وهى باحث اول دون تسكينهما عليهما من ترقيتهما الى وظيفة رئيس بحوث ، ذلك أنه وعلى ماتقدم فان منح اللقب العلمى يعتبر فى مقام التعيين وتسرى عليه احكامه ويرتب جميع آثاره فيما عدا الناحية المالية . ومن ثم ساغ قانونا - وقد رقى كل منهما الى وظيفة باحث اول - أن تشمله الى وظيفة رئيس بحوث .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١- الاعتداد بتاريخ منح اللقب العلمى لوظيفة باحث اول فى تحديد أقدمية كل من الدكتورين ..... وعند تعيينهما فى وظيفة رئيس بحوث .

٢- جواز تعيين الدكتور ..... فى وظيفة باحث اول و..... فى وظيفة رئيس بحوث خلال مدة الاعارة طالما استوفيا اشتراطات شغل هاتين الوظيفتين مادام انهما منحا فى حينه اللقب العلمى لوظيفة باحث اول الادنى منها مباشرة .

( ملف ٨٦/٣/٨٦ جلسة ١٥/٣/١٩٩٢ )

## الفرع الرابع

التعيين فى وظيفة أستاذ مساعد

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ : اشترط المشرع فى قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بصريح النص فىمن يعين أستاذا مساعدا أو يمنح اللقب العلمى لهذه الوظيفة أن يكون قد شغل وظيفة مدرس خمس سنوات على الأقل ، وتخفيض هذه المدة بمقدار سنة بالنسبة الى من يعينون فى احدى الجامعات الاقليمية التى عينها المشرع ، كما اشترط اضافة الى ذلك ان تقرر اللجنة العلمية المنصوص عليها فى المادة ٧٣ من قانون تنظيم الجامعات أن إتجاهه العلمى يؤهله لشغل هذه الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمى - المشرع أتاح لمن استوفى هذه المدة حق التقدم بطلب للتعيين بها أو للحصول على لقبها دون التقيد بمواعيد معينة كما أجاز قبول هذه الطلبات قبل استكمال المدة المقررة بثلاثة أشهر على الاكثر وذلك لعله حاصلها التمكين الى دراسة الانتاج العلمى للمتقدم ومجته الى حين استيفاء المدة المطلوبة قانونا للرقية أو منح اللقب العلمى لكى مالا تستطيل المدة فى غير موجب الى مايجاوز حدها الأدنى - اجازة قبول الطلبات قبل استكمال المدة بثلاثة أشهر على الاكثر يجب أن يقدر بقدره وأن تقتصر على تحقيق هذا الغرض دون ان ينسبط الحكم الى تخفيض المدة ذاتها المطلوبة قانونا للرقية او منح اللقب العلمى .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستبان لها بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٢/٥/٣١ أن المادة ٦٩ (أولا) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " ... يشترط فىمن يعين أستاذا مساعدا ما يأتى :

١- أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل .... "

وتنص المادة ٧١ ( أولا ) من القانون ذاته على أنه " مع مراعاة أحكام المواد ٦٦ ، ٦٩ / أولا ، ٧٠ / أولا يكون التعيين فى وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين فى ذات الكلية أو المعهد - وإذا لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد من هؤلاء من تتوفر فيهم شروط التعيين فى الوظيفة الأعلى منحوا اللقب العلمى لهذه الوظيفة وتدر لهم وظائف بلجراتها المالية فى السنة التالية .... " كما تنص المادة ٧٣ على أن تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة للمساعدين أو للحصول على ألقابها العلمى .. وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبقاً تقيم فيه الانتاج العلمى للمتقدمين وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى مع ترتيبهم عند التمدد بحسب الأفضلية فى الكفاءة العلمى وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين .... وتنظم اللائحة التنفيذية أعمال هذه اللجان " هذا فى حين تنص المادة ٢٠٤ من ذات القانون معلة بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٣ على أن " تخفض المدد المنصوص عليها فى المواد ٦٧ و ٦٩ و ٧٠ سنة واحدة بالنسبة لمن يعينون فى جامعات اسيرط والمنصورة وطنطا وفروع جامعى عين شمس واسيرط ، وذلك للمدة التى يحددها المجلس الأعلى للجامعات بقرار منه . "

وتنفذا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٧٣ من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه نظمت لائحته التنفيذية فى المواد ٥٠ وما بعدها أعمال اللجان العلمى الدائمة وجرى نص الفقرة الأولى من المادة ٥٠ على أن " يتقدم للتعين

بوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو للحصول على لقبها العلمي من استوفى شروط اللد للنصوص عليها في المادتين ٦٩ و ٧٠ من قانون تنظيم الجامعات من بين الأساتذة للمساعدتين والمدرسين في ذات القسم بالكلية دون التقيد بمواعيد معينة " في حين جرى نص المادة ٥١ من اللائحة ذاتها على أنه " يجوز قبول طلبات المتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو للحصول على لقبها العلمي قبل استكمال المدد المقررة بثلاثة أشهر على الأقل " .

واستظهرت الجمعية من هذه النصوص بجمعة أن من بين ما فرض عليه المشرع وأشرطه بصريح النص فمن يمن استاذًا مساعدًا أو يمنح اللقب العلمي لهذه الوظيفة أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل ، وتغضى هذه المدة بمقدار سنة بالنسبة إلى من يمنون في إحدى الجامعات الإقليمية التي عينها المشرع ومن بينها جامعة طنطا وذلك للمدة التي مضت على المجلس الأعلى للجامعات ، كما أشرط المشرع - إضافة إلى ما تقدم - أن تقرر اللجنة العلمية المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون تنظيم الجامعات ، أن اتاحه العلمي يؤهله لشغل هذه الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمي ، وأتاح القانون لمن استوفى هذه المدة ( الأصلية أو المخفضة ) حتى التقدم بطلب للتميز بها أو الحصول على لقبها دون التقيد بمواعيد معينة ، كما أجاز قبول هذه الطلبات قبل استكمال المدة المقررة بثلاثة أشهر على الأقل وذلك لعله حاصلها التمكين إلى دراسة الإحتياج العلمي للمعقد ومخشه إلى حين استيفاء المدة المطلوبة قانونًا للترقية أو منح اللقب العلمي لكي ما لا تستغل المدة في غير موجب إلى ما تجاوز حده الإذني ، ومن ثم فإن إجازة قبول الطلبات قبل استكمال المدة بثلاثة أشهر على الأكثر يجب أن تعتبر بحدودها

وان تقتصر على تحقيق هذا الغرض دون ان يتوسط الحكم الى تخفيض المدة ذاتها  
للمتطلبة قانونا للترقية او منح اللقب العلمي . كما استبان للجمعية أن المجلس  
الاعلى للجامعات قرر بحلته للتعقد في ١١/١٠/١٩٧٣ تجديد المدة  
المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ من القانون للمعينين بالجامعات الاقليمية  
بعشرين سنة من تاريخ بدء الدراسة بالكلية التي عين بها عضو هيئة التدريس ،  
وأن الدراسة بكلية العلوم بجامعة طنطا اذ بدأت في العام الجامعي ١٩٧٠/٦٩  
فقد انتهت مدة العشرين عاما في ١/٩/١٩٨٩ ومن ثم تعين الوقوف عند هذا  
التاريخ في مجال احوال مدة التمتع بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس بكلية  
العلوم بجامعة طنطا بحيث يجري بعد ذلك تطبيق المدة الأصلية ومقارنها بحسب  
سنوات كاملة غير منقوصة كشرط للترقية أو الحصول على اللقب العلمي في  
مثل الحالات المطروحة .

وعلمت الجمعية بما تقدم الى أن كلا من الدكتور ..... حين  
مدرسا بقسم النبات بكلية العلوم بجامعة طنطا اعتبارا من ١٩٨٥/٩/٢٥  
والدكتور ..... مدرسا بذات القسم اعتبارا من ١٩٨٥/١١/٢٧  
والدكتور ..... مدرسا بقسم علم الحيوان اعتبارا من ١٩٨٥/١١/٢٧ ولم  
يستوف ثلاثتهم المدة المحفظة للمتطلبة للترقية الى وظيفة أستاذ مساعد أو  
الحصول على لقبها العلمي الا في تاريخ لاحق على تاريخ انتهاء مدة التمتع  
طبقا لقرار المجلس الاعلى للجامعات ومن ثم تعين القول بعدم احتسابهم في  
الترقية الى هذه الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمي قبل مضي المدة الأصلية  
ومقارنها بحسب سنوات على الاقل على شغل وظيفة مدرسين واكتسابها وانه  
ليس ثم من سبل الى تحقيق تلك المدة الثلاثة أشهر على أي وجه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشرع الى عدم أحقية  
عضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بجامعة طنطا المعروضة حالاتهم فى الترقية  
لى وظيفة أستاذ مساعد أو الحصول على لقبها العلمى قبل مضى خمس سنوات  
على الأقل على شغل وظيفة مبرس .

( ملف ٨٣١/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

## الفرع الخامس

### التعيين في وظيفة مدرس

#### قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ : التعيين في وظيفة مدرس تعتبر طبقاً لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تعييناً لأول مرة وليس تعييناً متضمناً لترقية وتسرى على شاغلها أحكام التعيين المبدأ في مجال تحليد الأقدمية - إذا خلا كل من قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية من نص يحدد الأقدمية بين المعينين في هذه الوظيفة في قرار واحد أو في عدة قرارات في تاريخ واحد يتعين الرجوع في هذا الشأن لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة - الشريعة العامة في مجال التوظيف.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٥/٢٠ فتبين لها أن المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن " أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لهذا القانون هم :

أ - الأساتذة

ب - الأساتذة المساعدون

ج - المدرسون .....

وتنص المادة ٦٥ من ذات القانون على أن " يعين وزير التعليم العالي أعضاء هيئة التدريس بناءً على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ..... ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة " .

كما تبين لها أيضا أن المادة ١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن " يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرفقة لهذا القانون وتسرى أحكامه على :  
(ب) العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .  
ولاتسرى هذه الاحكام على العاملين الذين ينظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ..... " .

وتنص المادة ١٢ من ذات القانون على أن " تعتبر الأقدمية فى كل فئة من الفئات التى يتضمنها المستوى الواحد من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل فى فئة وظيفية واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلى :

أ ( اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة .

ب ( اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الأقدمية فى التخرج فان تساوبا تقدم الأكبر سنا ..... " .

ومفاد ما تقدم أن وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تبدأ بوظيفة مدرس التى يشترط لشغلها الحصول على درجة الدكتوراه ثم تليها وظيفتى أستاذ مساعد فأستاذ ويكون التعيين فى هذه الوظائف من تاريخ موافقة مجلس الجامعة وان كان قرار التعيين يصدر من الوزير المختص وأن قانون العاملين المدنيين بالدولة الذى يعتبر الشريعة العامة فى مجال التوظيف الذى يسرى على المعاملين بكادرات خاصة فيما لم يرد بشأنه نص فيها قد نظم كيفية تحديد الأقدمية بين المخاطين بأحكامه للمعينين فى قرار واحد وفرق فى ذلك بين التعيين لأول مرة فاعتبر الأقدمية فى الحالة الأولى على أساس الأقدمية فى



الوظيفة السابقة أما في التعيين لأول مرة فتحدد الأقدمية على أساس أحد معايير ثلاثة تبدأ بالموهل ثم يليها الأقدمية في التخرج فان تساوا الصاملين وقفا لذين للمعيارين اعتبرت الأقدمية للأكثر سنا .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد اعتبر وظيفة مدرس هي بداية السلم الوظيفي لوظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أما ما يسبقها من وظائف للمعينين والمدرسين للمساعدين فهي ليست وظائف أعضاء هيئة التدريس إنما من الوظائف المعاونة لها كما أعضتها للاحكام مغايرة لتلك التي تنظم وظائف أعضاء هيئة التدريس ، ومن ثم فان التعيين في هذه الوظيفة تحتر تعيينا لأول مرة وليس تعيينا متضمنا ترقية وتسرى على شاغلها أحكام التعيين المتبدأ في مجال تحديد الأقدمية واذ عملا كل من قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية من نص يحدد الأقدمية بين المعينين في هذه الوظيفة في قرار واحد أو في قرارات في تاريخ واحد فانه يتمين الرجوع في هذا الشأن - في الحالة للمروضة - الى أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ بوصفه القانون السارى وقت تعيين الدكتورتين المذكورتين في وظيفة مدرس واذ حددت الفقرة (ب) من المادة ١٢ من هذا القانون الأقدمية في التخرج بين المعينين لأول مرة في قرار واحد على أساس الموهل ثم الأقدمية في الوظيفة ثم الأكثر سنا في حالة التساوى وفقا للمعيارين الأولين وكان الثابت أن الدكتورتين .... و..... للمروضة حالتهما قد اتحدا في الموهل وتاريخ التخرج واختلفا في تاريخ الميلاد فالدكتور ..... تعتبر أكثر سنا من زميلتها الدكتورة ... اذ يرجع تاريخ ميلادها الى ١٩٤٤/٨/٢٩ في حين يرجع تاريخ ميلاد الثانية الى ١٢/٢١ من ذات العام من ثم فانه وفقا لهذا المعيار تحتر الدكتورة ..... في أقدمية سابقة على زميلتها الدكتورة ..... ويكون لها هذه

الاسبقية أيضا في وظيفة أستاذ مساعد وأستاذ ولا يغير من ذلك أن نص القانون رقم ٥٨ لسنة ٧٦ قد نظم الأقدمية بين المعينين لأول مرة في قرار واحد وأن الدكتورتين المذكورتين قد عتبتا في قرارين مستقلين ذلك أن العبرة في جميع الحالات بوحدة تاريخ التعيين ذلك خروجاً على صريح نص القانون المذكور إذ أن الأصل أن اتحاد تاريخ التعيين لا يتصور إلا بالنسبة للمعينين في قرار واحد فإذا تحقق ذلك أيضاً بالنسبة للمعينين في عدة قرارات مستقلة فليس هناك مانع من أعمال ذات المعايير في مجال تحديد أقدمياتهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أسبقية المذكورة ... في الأقدمية على زميلتها المذكورة .....

( ملف ٦٩٥/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠ )

#### قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ : شروط التعيين في وظيفة مدرس بالجامعة من المعهدين والمدرسين المساعدين تلقيهم التدريب على أصول التدريس العامة والخاصة - لم يحدد المشرع في النص المقرر لذلك وسيلة محددة لهذا التدريب - ترك ذلك لقرار يصدر من مجلس الجامعة - شرط اجتياز التدريب باعتباره شرطاً للصلاحيّة لشغل وظيفة مدرس بالجامعة يتعين أن يكون سابقاً على إرادة التعيين وليس لاحقاً عليها .

الحكمة : ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص المادة ٦٦ يشترط فيمن يعين عضواً في هيئة التدريس ما يأتي :

١- أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية .....

وتنص المادة ٦٧ ( مع مراعاة حكم المادة السابقة يشترط فيمن يعين مدرسا أن تكون قد مضت ست سنوات على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو مايعادلها ، فإذا كان من بين المدرسين للمساعدين أو المعينين في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون ، فيشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملتزما في عمله وسلوكه منذ تعيينه معيدا أو مدرسا مساعدا بواجباته ومحمنا أداؤها . وإذا كان من غيرهم فيشترط توافره على الكفاية المطلوبة للتدريس . وتنص المادة ٦٨ على أنه مع مراعاة حكم للمادتين السابقتين يكون التعيين في وظائف المدرسين الشاغرة دون اعلان من بين المدرسين المساعدين أو للمعينين في ذات الكلية أو المعهد . وإذا لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل لشغلها فيجوز الاعلان عنها .

وتنص المادة ٥٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن " يتلقى المدرسون المساعدون والمعينون تدريب على أصول التدريس العامة والخاصة في شكل مقررات أو ندوات أو دورس علمية وفقا لظروف كل كلية ، وطبقا للقواعد التي يقدمها مجلس الجامعة . ويكون حضور التدريب بصفة مرضية شرطا للتعيين في وظيفة مدرس .

ومن حيث أنه طبقا لما تقدم من نصوص وردت في قانون الجامعات ولائحته التنفيذية فإنه يشترط للتعيين في وظيفة مدرس ( عضوا في هيئة التدريس ) أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو مايعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤوله لشغل هذه الوظيفة وأن تكون قد مضت على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو مايعادلها ست سنوات على الأقل ، وإذا كان من للمدرسين المساعدين أو المعينين فإنه يشترط فيهم

الى جانب الشروط العامة أن يكونوا ملتزمين فى عملهم ومسلكهم منذ تعيينهم وقائمين بأعمالهم وتحسين لاداء هذه الاعمال ، وأن يتلقوا تدريبا على أصول التدريس العامة والخاصة فى شكل مقررات أو ندوات أو دروس عملية وفقا لظروف كل كلية وطبقا للقواعد التى يقدمها مجلس الجامعة .

ومن حيث انه من الامور المستقرة ان شروط التعيين فى اى وظيفة من الوظائف يلزم توافرها لحظة ابضاح الادارة عن ارادتها المتمثلة فى التعيين فى هذه الوظيفة وباعتبار هذه الشروط هى المكونة لركن السبب فى قرار التعيين فانه بحكم الضرورة واللزوم يجب أن تكون معاصرة ومتزامنة مع ارادة مصدر قرار التعيين ، ولما كان أحد شروط التعيين فى وظيفة مدرس بالجامعة من المعيدين والمدرسين المساعدين تلقيهم التدريب على أصول التدريس العامة والخاصة ، ولم يحدد المشرع فى النص المقترح لفلئك وسيلة محددة لهذا التدريب وإنما ترك ذلك لقرار يصدر من مجلس الجامعة يحدد هذه الضوابط والقواعد وكذلك وسائل العملية التدريبية والتى لم يتم حصرها فى النص القانونى وإنما جاءت على سبيل المثال حيث ورد النص على أن تكون فى شكل مقررات أو ندوات أو دروس عملية وأن هذه الوسائل تختلف من كلية الى اخرى وفقا لظروف كل منها ، فضلا عن ذلك فإن شرط اجتياز التدريب باعتباره شرطا للصلاحيه لشغل وظيفة مدرس بالجامعة يتعين أن يكون سابقا على ارادة التعيين وليس لاحقا عليها ذلك أن المساعدة بالنسبة للقرارات الادارية الضرورية تقدر مشروعتها بالنظر الى وقت صدور القرار .

ومن حيث أنه بامعان النظر فى القرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٤ بتعيين المطعون ضده بوظيفة مدرس فإن القرار قد صدر بارادة التعيين باتا ومنجزا وليس معلقا على شرط واقف أو فاسخ ، حيث توافرت فى شأته شروط

المصلاحيّة لشغل الوظيفة للمعين عليها ومنها حضور التدريب بصفة مرضية حيث لم يصدر قرار من مجلس الجامعة يحدد وسائل التدريب وكيفيته وفقا للنص المقرر لذلك وإنما ترك هذا التدريب لكي يتحقق بأي وسيلة من الوسائل المحددة في النص أو غيرها كالتدورات والمقررات والدروس العملية ، وهو الأمر الذي توافر في شأن المطعون ضده ، وحدث أيضا بالنسبة لزملائه الذين ذكرهم في عريضة دعواه ولم تقدم الجهة الإدارية في كل مراحل الدعوى والطعن ما ينفي ذلك أو يفيد صدور قرار تنظيمي منظما لعملية التدريب السابقة على التعيين في وظيفة مدرس من مجلس الجامعة . ولا يستر من ذلك ماورد في قرار التعيين السالف من عبارة مؤداها إلزام المعين بموجب هذا القرار بحضور التدريب بصفة مرضية ، ذلك أن هذه العبارة لا تعني تأجيل أثر القرار أو تعليقه على شرط موقف ، وإنما تعتبر في حكم التوجيه الذي لا يرقى إلى اعتباره جزءا من الأمر ، ويكون القرار بهذه الصيغة منجزا وحال الأثر وصدر سليما مبرا من أي عيب .

( طعن ١٤٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/٤/١١ )

## الفرع السادس

التعيين في وظيفة مدرس مساعد

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ : عدم خضوع المعيّنين والمدرسين المساعدين لنظام الاختبار.  
المقرر بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .  
الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي  
الفتوى والتشريع بمجلسها المتعقد في ١٩٨٦/١١/٥ فاستعرضت نص المادة  
٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل  
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن " يوضع المعين لأول مرة  
تحت الاختبار لمدة ستة أشهر من تاريخ تسلمهم العمل وتقرر صلاحيتهم  
بحلال مدة الاختبار فإذا ثبت عدم صلاحيتهم أنهيت خدمتهم الا اذا رأت لجنة  
شئون العاملين نقلهم الى وظائف أخرى على أن يقضوا في هذه الحالة فترة  
اختبار جديدة ..... " واستبان لها أن المشرع قد اسعن نظاما لاستكشاف  
مدى صلاحية العامل للموظفة التي يضطلع بها من خلال الممارسة الفعلية  
لاعمالها فقرر وضع العاملين لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة اشهر من تاريخ  
تسلمهم العمل لتقرير مدى صلاحيتهم للاستمرار في وظائفهم فإذا ثبت عدم  
صلاحيتهم أنهيت خدمتهم وذلك سالم تقرر لجنة شئون العاملين نقلهم الى  
وظائف أخرى وفي هذه الحالة يضمن قضائه فترة اختبار جديدة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ ينص في  
المادة ١٣٣ منه على أن " يعين للمدرسون والمدرسون المساعدون بقرار من  
رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى  
مجلس التنظيم المختص .... " وتنص المادة ١٣٩ من لائحة القانون على

أنه " يشترط فيمن يعين مدرسا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مؤهلين للتقدم للحصول على درجة الدكتوراه أو على مايعادل درجة الماجستير أو الدبلومين " .  
وتنص المادة ١٥٠ على أنه " على المعيدين والمدرسين المساعدين تلقى أصول التدريس والتدريب عليه وفق النظام المقرر .... " .

وتنص المادة ١٥١ على أنه " على المعيدين والمدرسين المساعدين المشاركة في أعمال المؤتمرات العلمية للكلية أو المعهد والمؤتمرات العلمية للأقسام .... وتنص المادة ١٥٥ على أن " ينقل للمعيد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا بحسب الاحوال خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا ..... " .

وتنص المادة ١٥٦ على أن " ينقل المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو مايعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا " .

ومفاد مايقدم أن المشرع نظم في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه كيفية تعيين المعيدين والمدرسين المساعدين والجهة المختصة بذلك ويحدد الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والشروط المطلوبة لشغل الوظائف الأعلى وجزاء تخلف هذه الشروط فأوجب عليهم أولا الحصول على درجة الماجستير أو دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أو مايعادلها بالنسبة للمعيدين والحصول على درجة الدكتوراه أو مايعادلها بالنسبة للمدرسين المساعدين وذلك خلال المدة المحددة قانونا وألا تقلوا الى وظائف أخرى اذا لم يحصلوا على الشهادات المطلوبة خلال هذه المدة كما حددت واجباتهم

ومسئولياتهم الاخرى جلقى اصول التدريس والتدريب عليه وفقا للنظام المقرر  
وكذلك المشاركة في أعمال المؤتمرات العلمية للملكية ( المعهد ) أو الأقسام .

ومن حيث انه لما كان البداي من استعراض واجبات ومسئوليات  
المعدين والمدرسين المساعدين أن وظائفهم ذات طبيعة خاصة متميزة وانهم  
للممارسون أعباء هذه الوظائف بالمعنى المتعارف عليه بالنسبة لمساكن الموظفين  
المصوبين انما هم طلاب بحث ودراسة في المقام الأول ومن ثم فإن نظامهم  
الوطني وطبيعة عملهم المتميزة تأتي موضوعهم لنظام الاعصار المقرر بنظام  
العاملين المدنيين بالدولة لما في ذلك من مساس وتعارض مع ذاتية وعصومية  
طبيعة تلك الوظائف ولايسوغ القول بوجوب تطبيق حكم المادة ٧٢ من نظام  
العاملين المدنيين بالدولة عليهم فمرد أن قانون تنظيم الجامعات قد عفا من نص  
مائل وأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بعد الشريعة العامة الواجبة التطبيق عنه  
علو النظام الخاص ذلك أن تطبيق أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة على  
العاملين بنظم وظيفة خاصة لا يتم بصورة تلقائية بل لابد أن يكون هذا التطبيق  
متفقا والنصوص التي تنظم تلك النظم الخاصة وطبيعة الوظائف التي تحكمها  
وترتبا على ما تقدم فإن حصول للمدة المشار اليها في الحالة المعروضة على  
أجازة وضع عقب تهيئها مباشرة وقبل انقضاء سنة أشهر على تهيئتها ( المدة  
المقررة للاعصار في نظام العاملين المدنيين بالدولة ) لا يخل دون ترقيتها لوظيفة  
مدرس مساعد متى توافرت في شغلها الشروط المطلوبة لشغل هذه الوظيفة  
وذلك لعدم خضوع المعدين والمدرسين المساعدين لنظام الاعصار المقرر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية نفسها المعنى والتدريج الى مايلي :



أولاً : عدم خضوع للمعينين والمدرسين المساعدين لنظام الاختيار المقرر بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

ثانياً : أحقية المعينة / ..... فى الزقية لوظيفة مدرس مساعد متى توافرت فى شأنها الشروط للتظلية لشغلها وفقا لأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه.

( ملف ٣٤٩/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٦/١١/٥ )

#### قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ : يشترط فىمن يعين مدرسا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة الماجستير أو مايعادها من احدى الجامعات المصرية أو أن يكون حاصلا من جامعة أو معهد معروف به فى الخارج على درجة يعترها المجلس الأعلى معادلة للماجستير - المجلس الأعلى للجامعات هو السلطة الادارية صاحبة الاختصاص فى تقدير معادلة الدرجة العلمية بدرجة الماجستير وذلك بالنسبة للمعيدين المطلوب تعيينهم فى وظيفة مدرس مساعد - ولا ينال من ذلك اختصاص وزير التعليم الوارد بالمادة ٢١ من قانون العاملين ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - اختصاص الوزير يسرى بالنسبة لتعيين العاملين المدنيين بالدولة - ينحصر عند التطبيق بالنسبة لتعيين العاملين الذين تنظم معادلة درجاتهم العلمية الأجنبية تشريعات وظيفية خاصة .

المحكمة : ومن حيث أنه بالرجوع الى النصوص التشريعية التى تتعلق بالتزاع يبين أن المادة ١٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن " مع مراعاة حكم المادة ١٣٥ يشترط فى من يعين مدرسا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة للماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا مؤهلين للتقدم للحصول على درجة الدكتوراه أو على

ما يعادل درجة الماجستير أو الدكتور " وتنص المادة ٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن " يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة لمعادلة الدرجات العلمية تتولى بحث الدرجات الجامعية والدبلومات التي تمنحها الجامعات والمعاهد الاجنبية أو غيرها في مستويات الدراسة المختلفة ومعادلتها بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات في جمهورية مصر العربية وتعتمد توصيات هذه اللجنة من المجلس الأعلى للجامعات " . وتنص المادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن " المؤهلات العلمية والاجنبية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الاجنبية يصدر معادلتها بالمؤهلات الوطنية او بتقييمها علميا اذا لم تكن لها نظائر من للمؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص او من وزير شئون الازهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تشمل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبحاث والجهاز المركزي للتنظيم والكياليات والمعاهد التي فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها او تقييمها علميا ..... " .

ومن حيث ان المستفاد من نص المادة ١٣٩ من قانون تنظيم الجامعات انه يشترط فيمن يعين مدرسا مساعدا ان يكون حاصلا على درجة الماجستير او ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية او ان يكون حاصلا من جامعة اخرى او معهد علمي معترف به في الخارج على درجة يعدها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لدرجة الماجستير طبقا للاختصاص المشروط به في القانون المشار اليه ولما كان الحكم التشريعي الوارد بنص المادة ٦ من اللائحة التنفيذية به جاء صريحا في هياوته والذي على مقتضاه يحتر المجلس الاعلى للجامعات هو السلطة الادارية صاحبة الاختصاص في تقدير معادلة الدرجة العلمية

الاجنبية بدرجة الماجستير التي تمنحها الجامعات المصرية وذلك بالنسبة للمعدين المطلوب تعيينهم في وظيفة مدرس مساعد ولا يزال مما تقدم الاختصاص الذى بمارسه وزير التعليم المختص طبقا للمادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - بمعادلة للمؤهلات العلمية الاجنبية بالمؤهلات الوطنية - ذلك أن هذا الحكم يسرى بالنسبة لتعيين العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لاحكام هذا القانون ولكنه ينحصر عن التطبيق بالنسبة لتعيين العاملين الذين تنظم معادلة درجاتهم العلمية الاجنبية تشريعات وظيفية خاصة عملا بالمبدأ القانوني الذى يقرر أن الحكم الخاص يقيد الحكم العام ومن ثم فانه فى خصوص معادلة شهادة المدعين التى حصلوا عليها من معهد التخطيط العمراني بجامعة ميلانو بايطاليا بشهادة الماجستير التى تمنحها الجامعات المصرية فانه يسرى الحكم التشريعى الخاص الوارد بقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية دون الحكم التشريعى العام الوارد بقانون العاملين المدنيين بالدولة ، ويكون المجلس الاعلى للجامعات هو السلطة الادارية المختصة قانونا بتقرير تلك المعادلة اللازمة عند التعيين فى وظيفة مدرس مساعد بالجامعات المصرية ولا يكون وزير التعليم مختصا فى هذا الصدد ، وذلك لما يتطلبه التعيين فى هذه الوظيفة من مستوى علمى خاص وبحكم الرسالة العلمية التى أسندها المشرع للجامعات والمشار اليها فى المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات بوصفها الهيئة المنوط بها التعليم الجامعى والبحث العلمى وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات . ولا يزال من هذا النظر سريان أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة على التدريسين والمدرسين المساعدين باعتبارهم من غير أعضاء هيئة التدريس لأن حائط ذلك هو عدم وجود نص خاص فى قانون تنظيم الجامعات ، فان وجد نص خاص امتنع

تطبيق قانون العاملين للمدنيين بالدولة على المسألة التي يحكمها هذا النص الخاص واذا كانت معادلة الشهادات الاجنبية للماجستير التي تمنحها الجامعات المصرية بالنسبة للمعدين والدرسين المساعدين موضوع الطعن المائل تنظمها المادة ١٣٩ من قانون تنظيم الجامعات والمادة ٦ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه فانها تكون هي الواجبة التطبيق وليست المادة ٢١ من قانون العاملين للمدنيين بالدولة وبالتالي فانه لاوجه لما ذهب اليه الطعن من انعدام القرار المطعون فيه على أساس عدم اختصاص المجلس الأعلى للجامعات بمعادلة الشهادة المشاوير اليها وان الجهة المختصة هي وزير التعليم العالي - فهذا الوجه من الطعن - لايجد له صدى في القانون خليفًا بالرفض .

ومتى كان الثابت انه ليس ثمة نص في القانون او اللوائح يقيّد من السلطة التقديرية للمجلس الأعلى للجامعات في معادلة درجة الاجورناميتو التي حصل عليها المدعيان من معهد التخطيط العمراني بجامعة ميلانو بايطاليا بدرجة الماجستير التي تمنحها الجامعات المصرية كما ان تقدير هذه المعادلة من المسائل الفنية التخصصية التي تنأى عن رقابة القضاء حيث لا معقب على قرار المجلس الاعلى للجامعات يختص باجراء هذه المعادلة والذي يعد بحكم تشكيله وتكوينه العلمي الرّفع لأقدار الجهات التي اجراء المعادلة ومن ثم فان القرار المطعون فيه بعدم معادلة الشهادة المشار اليها بدرجة للماجستير يكون صادرا من السلطة المختصة التي تمتنع في هذا الشأن باختصاص واسع في التقدير ، وطالما لم يثبت بدليل من الأوراق ان هذا القرار مشوب بعيب الانحراف او اساءة استعمال السلطة وان ما جاء بتقرير الطعن في هذا الخصوص اقوال مرسله لادليل عليها من الأوراق وبالتالي فان قرار المجلس الاعلى للجامعات برفض معادلة شهادة الاجورناميتو بدرجة الماجستير التي تمنحها الجامعات المصرية يعد

قراراً صحيحاً غير مخالف لآراءه. ونذكر عن الألفاظ . وتكون الدعوة بحليقة بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بلغ هذه النتيجة وقضى بما تقدم فانه يكون متفقاً وصحيح القانون ومن ثم يكون الطعن المقام بشأنه في غير محله مستوجبا للرفض والزام الطاعن بالمصروفات .

(ملعن ٩٢٩ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٣/١/٩)

#### قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ : قرار مجلس الجامعة بالموافقة على ما قرره مجلس العمداء من أنه يشترط فيمن يعين بالجامعة من خارجها سواء كان عضو هيئة التدريس أو مدرسا مساعداً أو معيداً أن تتوفر لديه عدة شروط منها ألا يقل التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى عن جيد ، في ٤٩ لسنة ٧٧ - ضابط مشروع لانه متسم بالعمومية والتجريد وليس فيه أدنى مخالفة للقانون - لا يجوز لمجلس الجامعة الخروج على هذا الضابط بشأن الحالات الفردية والا كان قراره مخالفاً للقانون .

الحكمة : ومن حيث ان القاعدة التي جرى عليها قضاء هذه المحكمة ان القواعد التنظيمية العامة التي تصدرها جهة الادارة متسمة بطابع العمومية والتجريد تكون بمثابة الملائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع في حدود ما صدرت بشأنه ، فلتتزم جهة الادارة بمراعاتها في التطبيق على الحالات الفردية ما لم يصدر منها تعديل او إلغاء لهذه القاعدة بنفس الاداة ، أي بقرار تنظيمي عام مماثل ، لا في تطبيق فردى ، حصراً عليه والا وقعت مخالفة للقانون . ومن حيث ان الثابت عما تقدم أنه استند الى نص المادة ٧٢ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ ، قرر مجلس الجامعة

بالمجلسة الثالثة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨ الموافقة على ماقدره مجلس العمماء بتاريخ ١٦، ١٩٨٢/١١/١٧ من انه يشترط فيمن يعين بالجامعة من خارجها سواء كان عضو هيئة تدريس او مدرسا مساعدا او معيدا ان تتوفر فيه عدة شروط ، منها ألا يقل التقدير العام فى الدرجة الجامعية الاولى عن جيد ، وهو ضابط مشروع ، لانه يتسم بالعمومية والتحديد ، وليس فيه أدنى مخالفة للقانون ، اذ يستهدف أن يتقدم أفضل العناصر الى المسابقات التى تجربها الجامعة لشغل وظائف هيئة التدريس بها ، وأن مجلس الجامعة قرر بمجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ الإبقاء على هذه الضوابط ، فمن ثم ولما كان المطعون على تعيينه حاصل فى الدرجة الجامعية الاولى على تقدير عام بدرجة مقبول ، فانه يكون قد تخلف فى شأنه أحد الشروط اللازمة للتقدم لشغل وظيفة أستاذ مساعد أنف وأذن بكلية الطب بجامعة المنوفية ، ولا وجه للقول بانه تقرر استثنائه من هذا الشرط استنادا الى ما قرره مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٥ من ان تعرض الحالات التى ترى الكلية انها ملحة كل حالة على حدة للنظر فيها ، لانه طالما ان مجلس الجامعة قرر الإبقاء على الضوابط التى قررها بمجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ ومنها ألا يقل التقدير العام فى الدرجة الجامعية الاولى عن جيد ، فانه لا يجوز الخروج على هذا الضابط بشأن حالات فردية والا كان قراره مخالفا للقانون وبناء على ذلك فان قرار تعيين المطعون على تعيينه ( الخصم المتدخل ) يكون قد صدر مخالفا للقانون ، حرما بالالغاء فيما تضمنه من تخطى للدعى فى التعيين بالوظيفة - محل النزاع - طالما أن من تم تعيينه لم يستوفى شروط شغل الوظيفة للعلن عنها بينما استوفاهما للدعى على ماتشيد به اوراق الدعوى ، واذا ذهب المحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، ويفدو الطعنان عليه

غير مستندين على أساس من القانون جديرين بالرفض ، بيد انه واذا لم تثبت من الاوراق أن للدعي تقررت لبقاته الطبية لشغل وظيفة استاذ مساعد أنفج وأذن بكلية الطب بجامعة المنوفية ، بحسبان أن البحث في مدى توافر هذا الشرط يأتي بعد توافر سائر اشتراطات شغل الوظيفة ، وقبل تسلم العمل ، وهو شرط من الشروط الجوهرية للتميين والاستمرار في خدمة الحكومة ، ويتقضى بهداه ضمان التثبيت من قدرة الموظف على النهوض بأعباء الوظيفة للمعين فيها بكفاية واقتدار ، وقد رددت هذا الاصل المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، حين نصت على أن يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف أن تثبت لبقاته الصحية للوظيفة بمعرفة المجلس الطبي المختص ، وذلك فيما عدا المعينين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويجوز الاعفاء منها بقرار من السلطة المختصة بالتعيين ، فان هذا القضاء لا يحول دون جامعة المنوفية ( الجهة الادارية للدعي عليها ) وبين الوقوف على مدى توافر شرط اللياقة الطبية في شأن للدعي .

( العطن رقم ٣٨/١٠٣٠ في ، ٣٨/١٠٣٦ في جلسة ١٩٩٣/٢/٢٧ )

### القرع السابع

التعيين في وظيفة معينة

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ : عدم جواز الاعتماد عند تعيين المعيدين بالجامعات بمجموع التدرجات عند التساوي في التقدير العام وأنه في حالة التساوي في هذا التقدير العام فإنه يصير الرجوع الى الضوابط المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقد بتاريخ ١٩٩٠/٦/٦ فتبينت أن المادة ١٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التي تنص على أن " تسرى أحكام المواد التالية على المعيدين والمدرسين المساعدين في الجامعات المتناضية لهذا القانون " كما تسرى عليهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم " ونصت المادة ١٣٦ من ذات القانون على أن " يكون تعيين المعيدين بناء على اعلان عن الوظائف الشاغرة . ومع مراعاة حكم المادة السابقة ، يشترط فيمن يعين معيدا ما يأتي :

- ١- أن يكون حاصلا على تقدير جيد جدا على الأقل في التقدير العام في التدرجة الجامعية الأولى .
- ٢- أن يكون حاصلا على تقدير جيد على الأقل في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها .

ومع ذلك اذا لم يوجد من بين المتقدمين للاعلان من هو حاصل على تقدير جيد جدا في التقدير العام في التدرجة الجامعية الاولى فيحوز التعيين من



الحاصلين على جيد على الأقل في هذا التقدير وبشرط أن لا يقل التقدير في مادة التخصص أو مايقوم مقامها على جيد جدا .

وفي جميع الاحوال تجرى المقاضلة بين المتقدمين على أساس تفضيل الاعلى في التقدير العام ، وعند التساوى في هذا التقدير يفضل الاعلى تقديرا في مادة التخصص وعند التساوى يفضل الحاصل على درجة علمية أعلى " ونصت المادة ١٣٧ من ذات القانون على أنه " مع مراعاة حكم المواد ١٢٣ و١٣٤ و١٣٥ يجوز أن يعين للمبدون عن طريق التكليف من بين الحاصلين على تقدير جيد جدا على الأقل سواء في التقدير العام في الدرجة العلمية الاولى او في مادة التخصص او مايقوم مقامها ، وتعطى الافضلية دائما لمن هو اعلى في التقدير العام .

وفاد ما تقدم أن المشرع جعل التعين بطريق الاعلان هو الأفضل في التعين في وظائف المبدون ، واستثنا أحاز التعين فيها بطريق التكليف ، واشروط في التعين عن طريق الاعلان ألا يقل التقدير العام للمرشح عن جيد جدا وألا يقل تقدير مادة التخصص عن جيد ثم أحاز التعين من الحاصلين على تقدير عام " جيد " اذا كان تقدير مادة التخصص جيد جدا وذلك اذا لم يوجد بين المتقدمين من يصل تقديره العام الى جيد جدا في كل من التقدير العام ومادة التخصص ولم يجر المبدأ بأحد التمييز وحصل للمشرع في حالة التمييز بالاعلان الافضلية للأعلى في التقدير العام ثم للأعلى في تقدير صفة التخصص ثم للأعلى في الدرجة العلمية وفي حالة التعين بالتكليف اكتفى المشرع بتأخذ الملو في التقدير العام وبذلك يكون المشرع قد أكرم جهة الإدارة عند اختيارها لسلطتها في التعين سواء بالاعلان أو بالتكليف بتأخذة للمفاضلة على أساس التقدير العام ، وعن ثم فلا يجوز الاستعانة من هذه

القاعدة الصريحة والقول بالاعتداد بالجميعوع الاعلى للدرجات الحاصل عليها  
للمرشح لشغل وظيفة معيد فى حالة التساوى فى كل من التقدير العام او تقدير  
مادة التخصص لمخالفة ذلك لصراحة نصوص القانون التى قطعت بأن العبرة  
بالتقدير العام سواء فى الدرجة الجامعية الاولى او فى مادة التخصص وليس  
بمجموع الدرجات ، وكل ما هنالك أنه فى حالة التساوى فى التقدير العام  
على النحو الوارد فى المادتين ١٣٦ و ١٣٧ سالفتى البيان فانه يتمين الرجوع -  
حكما استقر على ذلك اثناء هذه الجمعية - على الضوابط الواردة فى قانون  
العاملين المدنيين بالدولة وللنصوص عليها فى المادة ٨ منه التى قضت بأنه عند  
التساوى فى المؤهل تكون الاولوية للاعلى فى مرتبة الحصول على الشهادة  
الدراسية فالاندم تحرجا فالأكبر سنا ، فهذه الضوابط تعتبر مكمله لما نص عليه  
قانون تنظيم الجامعات فى المادتين ١٣٦ و ١٣٧ عند شغل وظائف المعيدين  
باعتبارها ليست من وظائف أعضاء هيئة التدريس بل من الوظائف للمعاونة لها  
والتي يخضع التعيين فيها اساسا الى احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما  
لم يرد فى شأنه نص خاص بهم فى قانون تنظيم الجامعات .

وبالبناء على ما تقدم يكون مقرر مجلس جامعة القاهرة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩ بالاعتداد بالجميعوع الكلى للدرجات للمفاضلة بين  
مترى الكليات عند التعيين فى وظيفة معيد عند التساوى فى التقدير العام قد  
خالف صحيح حكم القانون ، ولذا بين من الاوراق أن مقرر مجلس الجامعة  
فى هذا الشأن قد طبق بالفعل فى بعض الكليات الأمر الذى كان محل تظلم  
بعض من مسهم هذا القرار فانه يتمين البت فى هذه التظلمات وفقا لما كشف  
عنه هذا الاقتاء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفقهى والتشريع الى عدم  
جواز الاعتداد عند تعيين المعلمين بالجامعات بمجموع الدرجات عند التساوى  
فى التقدير العام وأنه فى حالة التساوى فى هذا التقدير العام فانه يتم الرجوع  
الى الضوابط المنصوص عليها فى نظام العاملين بالمدرسين بالدولة وذلك كله على  
النحو المبين بالاسباب .

( ملف ٧٩٣/٣/٥٦ حلية ١٩٩٠/٦/٦ )

### الفصل الثالث

#### شئون أعضاء هيئة التدريس

##### الفرع الأول

##### الأجازات والمنح الدراسية

##### قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ : علم جواز إسقاط مدد الأجازات من مدة الخمس سنوات اللازمة للحصول على المؤهل - يستوى فى ذلك الأجازات التى تدخل فى نطاق الأجازات الوجوبية أو الأجازات التى ترخص جهة الإدارة فى منحها وفقا لسلطتها التقديرية .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبينت أن المادة ١٩٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأن " ..... وينقل للدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر من تعيينه مدرسا مساعدا " .

ومفاد ما تقدم أن المشرع لاعتبارات توخاها قضى بنقل المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال فترة زمنية حدها بخمس سنوات من تاريخ تعيينه مدرسا مساعدا ولما كان الأصل أن يعمل بالمطلق على إطلاقه ، وكان النص حدد المدة اللازمة للحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها بخمس سنوات ولم يورد أى قيد يودى الى وقف هذه المدة أو قطعها ، ومن ثم مدعا لأى سبب من الأسباب ، فيتعين عند حساب هذه المدة عدم الاعتداد بمدد الأجازات التى منحت أثناءها

سواء كانت تدخل فى نطاق الأجازات الوجوبية التى تلزم جهة الادارة بمنحها للعامل بمحرد طلبها ، أو الأجازات التى تزعمش جهة الادارة فى منحها وفقا لسلطتها التقديرية . وعلى ذلك فان قرار رئيس جامعة الازهر الصادر فى ١٩٨٤/١١/٢٥ ينقل للمعروض حالتها الى وظيفة ادارية نظرا لعدم حصولها على درجة الدكتوراه أو مايعادلها خلال خمس سنوات من تاريخ شغلها لوظيفة مدرس مساعد فى ١٩٧٨/١٢/٣٠ دون الاعتداد بمدة الأجازات التى منحت لها اعتبارا من ١٩٧٩/٩/١ حتى ١٩٨٥/٨/٣١ أما لمرافقة الزوج بالخارج أو لرعاية طفلها يكون قائما على أساس سليم من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اسقاط مدد الاجازات من مدة الخمس سنوات اللازمة للحصول على المؤهل .  
( ملف ٣٢٢/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ )  
فى نفس المعنى وبهات الجلسة :

( ملف ١/٤/٤٠ جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ )

#### قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ : عدم جواز حساب مدة المنحة الدراسية كمدة محيرة عملية .

الفتوى : عدم جواز حساب مدة المنحة الدراسية كمدة محيرة علمية  
فى مفهوم المادة ٢٧٣ فقرة (٣) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وأساس ذلك : أن المشرع أحال فى قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما لم يرد فى شأنه نص خاص وقانون العاملين قبل تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تناول بالتنظيم حساب مدة المحيرة العلمية والعملية وناط بلجنة شئون الخدمة المدنية وضع قواعد حساب مدة

الخبرة العملية وما يترتب عليها من حساب الأكلمية الافتراضية والزيادة في أجر  
بداية التعمين وذلك بالنسبة الى العامل الذي تزيد مدة خبرته على المدة المطلوب  
توافرها لشغل الوظيفة مع مراعاة اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة  
وهذه القواعد دون غيرها هي الواجبة الأعمال في كل ما يتعلق بحساب مدد  
الخبرة السابقة والقواعد المنظمة للأمر في قانون العاملين لاحقة على القواعد  
الزائدة باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات ومن ثم تبنيها في التطبيق كما وأنها  
أُحييت بمفهوم معينة لتطبيقها مثل ضرورة التثبت من اتفاق هذه المدة مع طبيعة  
عمل الوظيفة الى غير ذلك من الضوابط التي تستتبع في المقام الاول عدم  
المساس باستقرار الاوضاع القانونية للعاملين الأمر الذي تقتصر اليه الأحكام  
المتنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة ٢٧٣ من اللاحة التنفيذية لقانون  
الجامعات .

( ملف ٨٦/٣/٨٣٨ جلسة ١٩٩٣/٧/٤ )

## الفرع الثاني

### اعارة أعضاء هيئة التدريس

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ : لايجوز الرخص في إعارة عضو هيئة التدريس بالجامعة قبل انقضاء ثلاثة سنوات على بدء خدمة المرخص له في هيئة التدريس - يتمتع رد تاريخ بدء الاعارة إلى تاريخ سابق على اكتمال المدة - لايجوز للمعيدين والمدرسين المساعدين القاء دروس في غير الجامعة التي يتبعونها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعلقة بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن المادة ٩٠ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " لايجوز الرخص في اعارة عضو هيئة التدريس أو ايفاده في مهمة علمية أو أجازة تفرغ علمي ومراعاة حكم المادة ٨٨ أو في أجازة لمراقبة الزوج قبل انقضاء مدة مماثلة للمدة التي سبق أن قضاهها العضو في اعارة أو مهمة علمية أو أجازة لمراقبة الزوج . " .

ولايجوز الرخص في الاعارة قبل انقضاء ثلاث سنوات على بدء خدمة المرخص له في هيئة التدريس " ، كما تنص المادة ١٥٢ من هذا القانون على " أنه " لايجوز للمعيدين والمدرسين المساعدين القاء دروس في غير الجامعة التي يتبعونها . " .

واستظهرت الجمعية من هذين النصين أن المشرع حظر صراحة اعارة عضو هيئة التدريس قبل انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ تعيينه بحيث يتمتع على جهة الادارة رد تاريخ بدء الاعارة الى تاريخ مسابق على اكتمال تلك

المدة : كما لم يميز للمعدين وللمرشدين للمساعدين القاء دروس في غير الجامعة التي يتبعونها .

وإذا كان ما تقدم فإن اعارة الدكتور / ..... الى المملكة العربية السعودية للعمل بجامعة الملك عبد العزيز قبل انقضاء ثلاث سنوات على بدء خدمته وذلك برد تاريخ بدء الاعارة الى تاريخ سابق على اكمال تلك المدة يكون قد وقع مخالفًا للقانون ، وكذلك الحكم فيما يتعلق بنسب المدرس للمساعد / ..... لاقاء دروس في غير الجامعة التي يتبعها وذلك نزولاً عند صريح حكم القانون الذي لا يخالطه شك واعمالاً لمقتضياته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنه :

- ١- لايجوز الترخيص في اعارة عضو هيئة التدريس بالجامعة قبل انقضاء ثلاث سنوات على بدء خدمة المرخص له في هيئة التدريس ويمتنع رد تاريخ بدء الاعارة الى تاريخ سابق على اكمال تلك المدة .
- ٢- لايجوز للمعدين والمرشدين للمساعدين القاء دروس في غير الجامعة التي يتبعونها .

( ملف ٨٦/٤/١١٩٢ :مجلسة ١١/٣/١٩٩١ )

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ : يجوز اعارة عضو هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي يشترط أن تكون في مستوى الكليات المصرية المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجامعات - ليس المقصود أن يكون هناك تطابق تام في المستوى بينهما لاختلاف نظم التعليم في كل دولة - يكفي أن المعهد الأجنبي قريب من المستوى من الكليات المصرية .



**الحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة لطلب الطاعن فى دعواه الأولى رقم ٣٨/٩٥٣ ق الغاء قرار جامعة المنوفية بعدم الموافقة على تجديد اعارته لعام ثان فانه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - معدلا بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ أن المادة ٨٥ من هذا القانون تنص على أنه " ..... يجوز اعارة عضو هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمى أجنبى فى مستوى الكليات أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات أو المؤسسات العامة الدولية أو بجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة فى مستوى الوظيفة التى يشغلونها فى الجامعة وتكون الاعارة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص وتقرر الاعارة لمدة ستين قابلة للتجديد مرة واحدة فيما عدا الحالات التى تقتضيها مصلحة قومية فتكون الاعارة قابلة للتجديد مرتين .

ومن حيث أن الاستفادة من النص المشار اليه أنه يجوز اعارة عضو هيئة التدريس بالجامعة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد وأنه يشترط لجواز ذلك اذا كانت الاعارة لجامعة أجنبية أو معهد علمى أجنبى أن تكون فى مستوى الجامعة المصرية وأن الاعارة تكون لمدة ستين قابلة للتجديد مرة واحدة فيما عدا الحالات التى تقتضيها مصلحة قومية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق فى الطعن المائل أن جامعة المنوفية أصدرت قرارها برفض تجديد اعارة الطاعن لعام ثان استنادا الى أنه ثبت لديها أن معهد التربية للمعلمين بالكويت للعار اليه الطاعن هو معهد لا يعد فى مستوى الكليات المصرية اذ انه يقبل الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها ومدة الدراسة به سنتان يحصل بعدها الطالب على دبلوم معهد المعلمين .

ومن حيث انه يبين من مطالعة عريضة الدعوى رقم ٣٨/٩٥٣ قى المقامة من المدعى امام محكمة القضاء الاداري ومذكرة دفاعه المودعة بمجلسه ١٩٨٤/١/١٤ أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة أن جامعة الرقازيق وافقت على تجديد اعارة كل من الدكتور .... والدكتور ..... لمعهد الزبية للمعلمين بالكويت وأن جامعة عين شمس قامت بتحديد اعصارة الدكتور .... للمعهد المذكور وأن جامعة المنوفية للطعون ضدها سبق لها أن وافقت على اعارة زميله الدكتور ..... لمدة أربع سنوات لنفس المعهد المذكور .

ومن حيث ان جامعة المنوفية لم تنكر أو تحسد الاعارات سالفة البيان سواء أمام محكمة القضاء الاداري أو أمام هذه المحكمة ومن ثم فليس جامعة المنوفية فقط التي تكون قد اعرفت بأن معهد الزبية للمعلمين بدولة الكويت فى مستوى الكليات المصرية فى مفهوم المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات للشار إليها وبالتالي يجوز اعارة عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية للمعهد المذكور بل وجامعة عين شمس وجامعة الشرقية ولايصال من ذلك القول بأنه قد ثبت من كتاب سفارة ناليزيا مكتب رعاية المصالح الكويتية بالقاهرة بالقسم الثقافى - رقم ٩٣/ب/ج بتاريخ ١٩٨٣/١/١٦ ان هذا المعهد يلتحق به الطلاب الحاصلون على الثانوية العامة أو مايعادها ومدة الدراسة به ستان يحصل بعدها الطالب على دبلوم معهد المعلمين الامر الذى يكشف عن أن مستوى المعهد لايرتقي الى مستوى الكليات المصرية التى تمنح درجة البكالوريوس والليسانس والتي تستلزم مدة دراسة قدرها أربع سنوات على الأقل والى الأجل والى الأجل لايجوز اعارة عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية للمعهد المذكور استنادا الى حكم الماد ٨٥ المذكورة - ذلك لان المشرع فى المادة ٨٥ لم يقصد من اشتراطه أن يكون المعهد العلمى

الاجنبى الذى أجاز اعارة عضو هيئة التدريس للعمل به فى مستوى الكليات المصرية أن يكون هناك تطابق تام فى المستوى بينهما لاختلاف نظم التعليم فى كل دولة عن الاخرى وإنما يكفى ان يكون المعهد قريب المستوى من الكليات المصرية ويؤكد ذلك الفهم ان المشرع أجاز اعارة عضو هيئة التدريس للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات أو المؤسسات العامة الدولية أو لجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة فى مستوى الوظيفة التى يشغلونها اذ يستفاد من ذلك أن المشرع لو كان قد أراد التطابق فى المستوى بين المعهد العلمى الاجنبى والكليات المصرية لما أجاز اعارة عضو هيئة التدريس للعمل فى مجال آخر غير التدريس وتطلب فقط أن تكون المهمة فى هذه الحالة الاخيرة فى مستوى الوظيفة التى يشغلونها ومن ثم فانه على ضوء هذا الفهم فان معهد الزينة للمعلمين بدولة الكويت يعد فى مستوى الكليات المصرية فى مفهوم المادة ٨٥ سالفه الذكر وبالتالى فان اصدار جامعة المنوفية قرارها برفض تجديد اعارة الطاعن لعام ثان بسبب أن المعهد المذكور أهمل فى المستوى من الكليات المصرية يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون خليفاً بالالغاء . واذ قضى المحكم المظنون فيه بغير هذا النظر يكون قد عكف القانون وأعطى فى تطبيقه وتأويله واجب الالغاء .

( طعن ٢٧٨ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ )

ملحوظة : فى نفس المعنى

( طعن ٣٢١١ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٩٠/٤/٢ )

### الفرع الثالث

تحفيظ المدد اللازمة لشغل وظائف

هيئة التدريس بالجامعات

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ : طبق المشرع على المؤسسات العلمية ومن بينها المركز القومي للبحوث ذات الأنظمة القانونية الواردة في قانون تنظيم الجامعات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة لها - المدة اللازمة للترقية من وظيفة مدرس الى وظيفة أستاذ مساعد تخفض سنة واحدة اذا كان المدرس بالجامعة وشاغل الوظيفة التي تعادها بإحدى المؤسسات العلمية قد خدم بالقوات المسلحة مجتهدا وهو معيد أو مدرس مساعد - شرط ذلك ألا تقل مدة الاستبقاء بعد أداء الخدمة العسكرية الاجبارية عن سنة وأن المدرس قد جند وهو يشغل فعلا وظيفة معيد أو مدرس مساعد أو معايدها - وظيفة طالب بحث لا تعادل وظيفة معيد أو مدرس مساعد - نتيجة ذلك عدم سريان الحكم المشار اليه بالنسبة لمن جند وهو يشغلها - أساس ذلك - .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤ غاستعرضت أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظم الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية خببتت أن المادة الاولى منه قضت بسريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة فى الجدول المرفق به ( والتي يجوز الاضافة اليها ) فى حدود وطبقا للقواعد الواردة فى المواد التالية وهى صدور لائحة تنفيذية للمؤسسة العلمية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص واقتراح المجلس الخاص بالمؤسسة وتشمل اللائحة على

الميكمل التنظيمي العام وتعميد المجالس والقيادات المسؤولة بما يتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة والقواعد التي تسرى على المؤسسة من بين أحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وتعميد السلطات والاعتصاصات الواردة بهذه النصوص والمعمول بها والقيادات المسؤولة بالمؤسسة العلمية وتوزيعها طبقا للهيكل التنظيمي لها ، ثم تعديد المسميات الخاصة بالوظائف العلمية وفي المؤسسة وتعادل وظائفها مع الوظائف الواردة بمجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وفيما لم يرد في شأنه نص باللائحة المذكورة تسرى على شاغلي الوظائف العلمية بالمؤسسة القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتسرى على غيرهم من العاملين أحكام قانون العاملين للدينين بالدولة .

ومفاد ذلك أن المشرع طبق على المؤسسات المشار اليها ومن بينها المركز القومي للبحوث ذات الأنظمة القانونية الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والوظائف المعاونة لها ، لذلك فقد تضمن الجدول الملحق بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بيانا بمعادلة الوظائف العلمية بالمركز القومي للبحوث بالوظائف بمجدول المرتبات والمكافآت والملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ومقتضى ذلك تطبيق أحكام قانون الجامعات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونتهم من كافة النواحي على نظيرهم بالمركز المذكور الا أيضا استنته اللائحة التنفيذية للمركز بما يجوز أن يتضمن من استثناء في حدود القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه . وصريح ذلك وجوب أن تتوافر في هؤلاء الباحثين العلميين الشروط التي تطلبها قانون تنظيم الجامعات لتعين أعضاء هيئة

التدريس ومن بين هذه الشروط اللذان يجب عليهما أن يقضيهما للترقية إلى الوظيفة الأعلى .

ومن حيث أن المادة ٦٩ (أولاً - ١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه تنص على أن "يشترط فيمن يعين أستاذاً مساعداً ما يأتي : - أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون أو في معهد علمي من طبقتها . " . كما تنص المادة ٢٠٥ من ذات القانون على أن "تخفض المدة المنصوص عليها في المادة (٦٩/أولاً) سنة واحدة بالنسبة للمدرسين الذين خدموا القوات المسلحة بمجندين وهم معيدون أو مدرسون مساعدون وذلك بشرط ألا تقل مدة الاستبقاء بعد أداء الخدمة الإجبارية عن سنة وأن يكونوا قد أدوها على وجه فرضي ويعمل بهذا الحكم إلى حين انتهاء الظروف التي حتمت هذا الاستبقاء " وفماذا ذلك أن المدة اللازمة للترقية من وظيفة مدرس إلى وظيفة أستاذ مساعد تخفض سنة واحدة إذا كان المدرس بالجامعة أو شاعغل الوظيفة التي تعادلها بإحدى المؤسسات العلمية الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، ثم يحسم بالقوات المسلحة مجندا أو هو معيد أو مدرس مساعد شريطة ألا تقل مدة استبقائه بعد أداء الخدمة العسكرية الإجبارية عن سنة وأن يكون أدائه لها على وجه مرض .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه قد عادل في الجدول المرفق به الوظائف الخاصة بالمرکز القومي للبحوث بالوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافأة للمحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه على اسمي أن وظيفة مساعد باحث تعادل وظيفة معيد وأن وظيفة باحث تعادل وظيفة مدرس وأن وظيفة أستاذ باحث مساعد تعادل وظيفة أستاذ مساعد .

وتطابق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فالتأنيب من الوقائع أن الدكتور .... شغل وظيفة طالب بحث في ١٥/٤/١٩٦٨ ثم جند بالقوات المسلحة بتاريخ ١٧/٧/١٩٦٨ وهو طالب بحث واستبقى في الفترة من ١/٩/١٩٦٩ حتى ٩/٥/١٩٧١ . وبتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٠ عين في وظيفة مساعد باحث ( معيد ) ومن ثم يكون تعيينه في وظيفة مساعد باحث قد تم أثناء فترة استبقائه بالقوات المسلحة وتكون مدة استبقائه بعد تعيينه في وظيفة مساعد باحث من ٢٤/٦/١٩٧٠ حتى ٩/٥/١٩٧١ اقل من سنة ، فيكون قد تخلف في شأنه شرط مدة استبقائه سنة كاملة وهو شاغل لوظيفة مساعد باحث فعلا يتطلب في شأنه حكم المادة ٢٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وليس لارجاع أفعليته في وظيفة مساعد باحث الى تاريخ شغله وظيفة طالب بحث في ١٥/٤/١٩٦٨ طبقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ذلك أن مناط تطبيق حكم المادة ٢٠٥ المذكور ان يكون المعيد أو مساعد الباحث قد جند أثناء شغله لهذه الوظيفة فعلا وليس أثناء قيامه بعمل آخر اعتبر بذلك وبأثر رجعي معادلا لها بحيث أصبح شغله لهذا العمل مقيدا لشغله لهذه الوظيفة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع الى عدم أقدمية المعروضة حالته في الإفادة من حكم المادة ٢٠٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ .

( ملف ٦٨٥/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٦/٦/٤ )

#### قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ : مناط تطبيق حكم المادة ٢٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات أن يكون المعيد قبل جند أثناء شغله لهذه

الوظيفة وليس أثناء قيامه بعمل آخر وأن تكون قد مضت على استبقائه بالقوات المسلحة مدة لا تقل عن سنة ومن ثم فإنه لا يفيد من حكم هذه المادة الا من القضى على استبقائه بالقوات المسلحة مدة لا تقل عن سنة بصفته معيدا أو مدرسا مساعدا .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨/٣/١٩٨٧ فتبين لها أن المادة ٦٩ أولا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أنه " مع مراعاة حكم المادة ٦٦ يشترط فيمن يمين أستاذا مساعدا ما يأتي : (١) أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون ..... " .

وتنص المادة ٢٠٥ من ذات القانون على أن " تخفض المدة المنصوص عليها في المادة (٦٩- أولا) سنة واحدة بالنسبة للمدرسين الذين خدموا بالقوات المسلحة مجندين وهم معيدون أو مدرسون مساعدون وذلك بشرط ألا تقل مدة الاستبقاء بعد أداء الخدمة الاجبارية عن سنة واحدة وأن يكونوا قد أدوها على وجه مرض .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للشتر اليه قد اشترط للتعين في وظيفة استاذ مساعد ضرورة قضاء خمس سنوات في وظيفة مدرس قضي بتخفيض هذه المدة سنة واحدة بالنسبة للمدرسين الذين خدموا بالقوات المسلحة بصفة مجندين وهم معيدون أو مدرسون مساعدون شريطة ألا تقل مدة الاستبقاء بعد أداء مدة الخدمة الازامية عن سنة وأن يكون أدؤها قد تم على وجه مرض.



ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن استظهرت مجلسها لجلسة في ١٩٨٦/٦/٤ أن مناط تطبيق حكم المادة ٢٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه أن يكون للعهد قد عهد أثناء شغله لهذه الوظيفة وليس أثناء قياسه بعمل آخر وأن تكون قد مضت على استيقاقه بالقوات المسلحة مدة لا تقل عن سنة ومن ثم فانه لا يفيد من حكم هذه المادة الا من انقضى على استيقاقه بالقوات المسلحة حيلة لا تقبل عين سبته بصفته معيدا او مدرسا مساعدا ويؤكد ذلك أن المذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الجامعات قد أفصحت عن أن الغاية من ايراد حكم المادة المشار اليها هي تعويض المدرسين عن تأخرهم عن اعداد الدراسات اللازمة لحصولهم على الدكتوراه بسبب استيقاقهم بالقوات المسلحة وهم معيدون أو مدرسون مساعدون بعد أدائهم الخدمة العسكرية الاجبارية واذ كان الشائب في شأن الحالة المعروضة أن العامل المذكور قد عين معيدا بعد انتهاء مدة تجنيده وأنه لم يحض على استيقاقه بالقوات المسلحة بعد تعيينه بالوظيفة المشار اليها سوى ثلاثة أشهر اذ عين في ١٩٧٤/٢/١٠ وانتهى مدة استدعائه في ١٩٧٤/٥/١ ومن ثم فانه يكون قد تخلف في شأنه مناط تطبيق حكم المادة ٢٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ولا يحق له بالتالي للاستفادة من أحكامها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أخترجة الدكتور ..... في الاستفادة من حكم المادة ٢٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

( ملف ٧١٠/٣/٨٦ جلسة ١٨/٣/١٩٨٧ )

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ: أعضاء هيئة التدريس بجامعة حلوان لا يفيدون من حكم التخفيض المنصوص عليه بالمادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

المقضى : مقتضى نص المادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ان المشرع رعاية منه للجامعات الاقليمية التى اتشعت حديثا دون ان تستكمل هيئات تدريسيها خفض المدد المنصوص عليها فى المواد ٦٧ و ٦٩ و ٧٠ وهى المدد الواجب توافرها للتعين فى وظائف مدرس أو أستاذ مساعد أو أستاذ مدة سنة واحدة بالنسبة الى من يعينون فى جامعات اسبوط والمنصورة وطنطا وفروع جامعتى عين شمس واسبوط فاذا ما دعت الضرورة الى نقل عضو هيئة التدريس الذى انتفع من حكم التخفيض سالف البيان الى احدى الكليات أو المعاهد التابعة لغير الجامعات المشار اليها توخر أقدميته فى ذات الوظيفة أو اللقب العلمى بمقدار كمل مدة التخفيض التى استفادها بذى قبل وجامعة حلوان ليست من بين الجامعات التى ورد النص عليها وأعضاء هيئة التدريس بها لا يفيدون من حكم التخفيض لأنهم ليسوا من المعاطيين بأحكامه .

(ملف رقم ٥٥/١/٥٨ جلسة ١٩٩٢/١/٥)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ : عدم استمرار المادة. أعضاء هيئة التدريس بالكليات التابعة لجامعة حلوان الذين ألحقوا بجامعة الاسكندرية من حكم التخفيض المنصوص عليها بالمادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات .

الفقرة : عدم استمرار الحالة أعضاء هيئة التدريس بالولايات التابعة  
لجامعة حلوان للفقرتين الملتحقوا بجامعة الاسكندرية من حكمم التخفيض المنصوص  
عليه بالفقرة الاولى من المادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات ووجوب تأخير  
أقدمية من طبق في شأنه من بينهم حكمم التخفيض آنف البيان بقدر كامل  
التخفيض التي أفاد منها وفي هذا الاطار يتحدد نطاق الالغاء السابق للتعميم  
في هذا الشأن للمصادر بحسب ١٩٩٢/١/٥ .  
في حلف رقم ٥٨/١/٥٨ حلسة ٩٨٩٢/٣١

## الفرع الرابع

### أقدمية أعضاء هيئة التدريس

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ : ناط المشرع بوزير التعليم العالي لتحديد أقدمية أعضاء هيئة التدريس الذين تتوافر فيهم شروط شغل الوظيفة - من لم يتوافر فيهم هذه الشروط تكون أقدميتهم من تاريخ استيفاء الشروط وفقا للقرار الذى يصدر بتعيينهم فى الوظيفة - يشترط أن يتم ذلك خلال مدة تنتهى فى ١٩٧٣/١١/٣ طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠٢ لسنة ٧١ - اورد المشرع حكما خاصا بالأساتذة المساعدين الذين لم يرفض اتاجهم العلمى عند تطبيق احكام القانون المذكور مؤداه رد اقدمياتهم الى أقدمية زملائهم الذين عينوا معهم فى وظيفة مدرس - الأساتذة المساعدون الذين لم يطبق فى شأنهم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ وسبق رفض اتاجهم تسرى فى شأنهم المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ بحسب أقدمياتهم عند تعيينهم اعتبارا من تاريخ اجازة اتاجهم العلمى .

الاحكامه : ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم أعطى فى تطبيق القانون وتأويله ، لأنه انتهى الى أحقيتهما فى رد أقدمياتهما فى وظيفة أستاذ مساعد الى تاريخ تعيين زملائهما المعينين معهما فى وظيفة مدرس رغبا عن عدم استكمال إجتائهما ، وفى هذا مخالفة للمادة السابقة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تطبيق كادر الجامعات على أعضاء هيئة التدريس والمعينين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ينص فى المادة الاولى منه على أن " تسرى فى شأن

وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي أحكام المواد من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ، كما يطبق جدول المرتبات والكافآت الملحق بالقانون المشار اليه ... " ونص في المادة الرابعة على أن :

( يصدر قرار رئيس الجمهورية ببيان الشروط الواجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الحاليين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي لسريان كادر وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات عليهم ... ) ومن حيث أن رئيس الجمهورية أصدر القرار رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تطبيق كادر الجامعات على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الحاليين بالكليات والمعاهد العالية وحدد في المادة الثانية الشروط الواجب توافرها في الأستاذ المساعد لسريان كادر هيئة التدريس على حالته ومنها أنه بالنسبة لغير الحاصلين على المؤهل الوارد في البند (١) (الحاصلين على درجة الدكتوراه أو مايعادلها أو على مؤهل يمنح في مادة تؤهله لشغل الوظيفة بحسب الاحوال ) أن تكون قد مضت ثلاثة عشرة سنة على الأقل على حصوله على البكالوريوس على أن يعرض إنتاجه العلمي أو الفني المنشور وغير المنشور على إحدى اللجان العلمية أو الفنية التي يشكلها وزير التعليم العالي لهذا الغرض للنظر في القيمة العلمية أو الفنية لتلك البحوث والاعمال ، إذا كانت تؤهله لشغل الوظيفة ، واللجنة أن تستعين في ذلك بالمختصين من غير أعضائها .

كما نص في المادة الثامنة على أن :

" تحدد أقدمية أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ممن ألفادوا من أحكام المواد السابقة بقرار من وزارة التعليم العالي بمراجعة الإهتبارات الآتية :

١- تاريخ الحصول على المؤهل .

٢- تاريخ الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها أو على مؤهل في مادة التخصص .

٣- الدرجة المالية وأقدميته فيها .

٤- تاريخ شغله لوظيفته في الكلية أو المعهد العالي .

كما ينص في المادة الثامنة على أن :

" أعضاء هيئة التدريس ممن تتوافر فيهم شروط الاستفادة من كادر هيئة التدريس يستمرون في وظائفهم خارج هيئة التدريس لحين استيفاء هذه الشروط خلال مدة أقصاها سنتين من تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن لم يستكمل منهم هذه الشروط خلال مدة السنتين يبقى مدرسا خارج هيئة التدريس " .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠٢ لسنة ١٩٧١ لمد العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٧٣/١١/٣ .

ومن حيث أنه يبين من سياق النصوص السابقة الخاصة بتحديد أقدميات أعضاء هيئة التدريس يجب تطبيقها عليهم أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ أنها ناطت بوزير التعليم العالي لتحديد أقدمية من توافرت فيهم الشروط فعلا كما من لم تتوافر فيهم هذه الشروط فأقدمياتهم تكون من تاريخ استيفاء الشروط وفقا للقرار الذي يصدر بتعيينهم في الوظيفة على أن يتم ذلك خلال مدة تنتهي في ١٩٧٣/١١/٣ .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين المتأخرين بالتدريس بالكلية والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي الذي تكفل

بمختلف أقدميات أعضاء هيئة التدريس فقد عصى الأساتذة للمساعدين بنص المادة السابعة التي تنص بأن :

" تعدل أقدمية الأساتذة للمساعدين الحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس أو الماجستير أو مايعادلها والذين سبق وأن طبق عليهم أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه وذلك بردها الى تاريخ أقدمية زملائهم الذين عينوا معهم فى وظيفة مدرس بشرط أن يكون انتاجهم العلمى لم يسبق رفضه عند تطبيق أحكام القانون المذكور والا احتفظوا بأقدمياتهم الحالية " .

ويبين من هذا النص أن المشرع أورد حكما خاصا بالأساتذة للمساعدين الذين لم يرفض انتاجهم العلمى عند تطبيق احكام القانون المذكور فورد أقدمياتهم الى تاريخ أقدمية زملائهم الذين عينوا معهم فى وظيفة مدرس أما الأساتذة للمساعدين الذين لم يطبق فى شأنهم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ اذا كان انتاجهم قد سبق رفضه فيسرى فى شأنهم حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ التى تنص على أن :

" يعين فى وظيفة أستاذ مساعد ، الأساتذة للمساعدون الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه وذلك اذا قدموا خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون انتاجهم العلمى وتمت اجازته على أن تحسب أقدمياتهم عند تعيينهم فى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ اجازة انتاجهم العلمى " .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعنين لم يستكملا أبحاثهما عند تطبيق أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ مما يعد رفضا لهذه الأبحاث وبأخذ حكمه من حيث حساب أقدمياتهم فى وظيفة أستاذ مساعد من تاريخ اجازة أبحاثهما

وفقا لما نصت عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وهو الأمر الذى راعته الادارة فى اصدارها للقرار رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٨/٨ والقرار رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٦ جمهيد أقدمية السيدين/.....و..... فى وظيفة أستاذ مساعد بأقدمية ترجع الى تاريخ استكمال أبحاثهما العلمية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

( طعن ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ : المادة الخامسة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ -  
الافادة من حكمها بالنسبة للمحاصلين على درجة الماجستير منوط بتوافر أمور ثلاثة أولها معنى ثمانى سنوات من تاريخ الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، والثاني الاشتغال خلال هذه الفترة بالتدريس فى الكليات أو المعاهد العالية ، والثالث الحصول على الماجستير ، وعلى أن يتم استيفاء ذلك كله فى ميعاد غايته ١٩٧٧/٨/١٧ - عدم تحليد الجامعة جداول هيئة التدريس أو اسناد مهام التدريس او الايفاد فى بعثة لاغير من الأمر شيئا بالنسبة لشرط الاشتغال بالتدريس فى الكلية أو المعهد العالى .

الحكمة : وحيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن " يعين فى وظيفة مدرس المدرسون المساعدون والمعيدون



الحاصلون عند العمل بهذا القانون على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها أو على أعلى مؤهل في مادة توهمهم لشغل الوظيفة أو على درجة الماجستير أو ما يعادلها وتحدد أقدمياتهم في هذه الوظيفة على الوجه الآتي (١) اعتباراً من تاريخ الحصول على درجة الماجستير أو ما يعادلها بشرط أن تكون قد مضت ثماني سنوات على حصولهم على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها وقيامهم بالتدريس خلال هذه الفترة في الكليات والمعاهد العالية ولا يعين هؤلاء في وظيفة أستاذ مساعد إلا بعد الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها أو على أعلى مؤهل في مادة توهمهم لشغل الوظيفة . (٢) اعتباراً من تاريخ الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ..... " ، كما يسرى حكم هذه المادة على من يستوفى شروطها من المدرسين المساعدين والعلميين غير الحاصلين على للوحدات العلمية المشار إليها وذلك خلال مدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٨ أغسطس ١٩٧٤ .

وحيث أن البين من مطالعة هذا النص أن الافادة من حكمه بالنسبة للحاصلين على درجة الماجستير منوط بتوافر أمور ثلاثة أولها مضي ثماني سنوات من تاريخ الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس والثاني الاشتغال خلال هذه الفترة بالتدريس في الكليات أو المعاهد العالية والثالث الحصول على الماجستير وعلى أن يتم استيفاء ذلك كله في ميعاد غايته ١٩٧٧/٨/١٧ .

وحيث أن الثابت من الاوراق والمستندات المودعة من قبل الجهة الادارية ومذكرات دفاعها أن للطعون ضه الاول ..... حصل على بكالوريوس العلوم المالية والتجارية دور يونيه سنة ١٩٦٩ وعلى درجة الماجستير في المحاسبة في ١٩٧٥/٩/٢٤ وعين بوظيفة معيد بالمعاهد العالية اعتباراً من ١٩٦٩/٩/١١ ثم

معهد بكلية التجارة فى ١٩٧٤/١/١ فمدرسا مساعدا بها من ١٩٧٥/١٢/١١ وأن الثانى حصل على بكالوريوس العلوم المالية والتجارية دور مايو سنة ١٩٦٩ وعلى درجة الماجستير فى المحاسبة فى ١٩٧٥/٦/٢٨ وعين معيدا بالمعاهد العالمية فى ١٩٦٩/٩/١١ ثم معيدا بكلية التجارة فى ١٩٧٤/١/١ فمدرسا مساعدا بها من ١٩٧٥/٨/١٢ ومن ثم يتوافر فى شأنهما مناصب الافادة من تلك المادة لحصولهما على الماجستير ومضى مدة ثماني سنوات من تاريخ تخرجهما واشتغالهما خلال تلك المدة بالتدريس واستيفاء تلك الشروط جميعا فى موعدها المحدد قبل ١٩٧٧/٨/١٧ ، ولا مساعده فى القول بعدم افادتهما من حكم المادة للشار اليها بمراعاة عدم قضائهما حتى ١٩٧٥/٨/١٧ مدة ثماني سنوات اشتغالا فى التدريس تأسيسا على أن تعيينهما قد تم فى ١٩٦٩/٩/١١ وبالتالي فلا يستكملان تلك المدة الا قسرى ١٩٧٧/٩/١١ بعد انقضاء المهلة المقررة قانونا والتي تنتهى فى ١٩٧٧/٨/١٧ ذلك أن النص لم يتطلب الاشتغال مدة ثماني سنوات فى التدريس بوضعه شرطا مستقلا قائما بذاته وإنما اقتصر على اشتراط مضى ثماني سنوات على تاريخ التخرج بتعللها القيام بالتدريس ابان تلك الفترة ، وهو أمر متحقق فى المعلوم ضدتهما اللذين تخرجا فى مايو ويونيه سنة ١٩٦٩ وعينا فى ١٩٦٩/٩/١١ وقاما خلال المدة من تاريخ تخرجهما وحتى ١٩٧٧/٨/١٧ وهى تجاوز ثماني سنوات بالاشتغال بالتدريس ، يفهم أن يزاولا عملا اخر بخلافه ولا حاجة كذلك فى القول بان للمعيّن لم يزاولا لا الاشتغال بالتدريس منذ تحويل للمعهد العالى للتجارى الى كلية فى ١٩٧٤/١/١ ازاء ما هو ثابت بالاوراق وما جاء على لسان الجهة الافارية من انهما عينا فى وظيفة معيد بكلية التجارة فى ١٩٧٤/١/١ ثم فى وظيفة مدرس مساعد فى عام ١٩٧٥ ذلك اما

بجامعة المنصورة عرض على مجلس قسم المحاسبة بكلية العلوم التجارية والادارية بجامعة حلوان التابع له المدعى فارثاى المجلس بجلسته المتعقده بتاريخ ١٩٧٦/٧/٥ " أن الواقعة المنسوبة للمذكور وقعت فى كلية التجارة بالمنصورة كما وأن التحقيقات التى أجريت بخصوص هذا الموضوع قد تمت فى المنصورة أيضا وبناء عليه فإن القسم لا يستطيع ابداء رأى فى موضوع نقل سيادته من هيئة التدريس الى وظيفة أخرى بالكادر العام " كئلك تم عرض ذات الموضوع على مجلس كلية العلوم التجارية والادارية بالجامعة المذكورة بجلسته المتعقده بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧ فارثاى كئلك أن الواقعة المنسوبة للمدعى قد وقعت فى كلية التجارة بالمنصورة وأن التحقيقات أجريت بخصوص هذا الموضوع قد تمت فى المنصورة أيضا كما أن ملف القضية ليس موجودا بالكلية وبناء عليه فإن مجلس الكلية لا يستطيع ابداء رأى فى هذا الموضوع وهو نقل سيادته من عضوية هيئة التدريس الى وظيفة أخرى بالكادر العام مع الاحتفاظ ادارة الجامعة بما انتهى اليه رأى المجلس .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان موضوع نقل المدعى قد عرض على كل من مجلس الكلية ومجلس قسم المحاسبة المختصين فامتنع عن ابداء رأى فى الموضوع استنادا لما سبق بيانه رغم أنه كان فى مكتبهما الاصلاح على التحقيقات والاوراق المتعلقة بالموضوع ثم صدر قرار النقل من وزير التعليم العالى ( القرار المطعون فيه ) رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٧٦ بعد موافقة كل من مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٧٦/٨/٨ حثه نقل المدعى الى وظيفة ادارية بالدرجة الثانية بالكادر العام للمادة لوظيفة أستاذ مساعد وموافقة رئيس الجامعة على

ذلك بتاريخ ١٩٧٦/٩/٦ فإن بهذا القرار يكون قد صدر في الشكل وطبقا  
للاحكامات التي يطلبها القانون ويكون المحكم للطعون فيه وقد اعتنق هذا  
المنهج قد صلاخ صحيح حكم القانون .

( طعن ١٤٠٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ )

## الفرع السادس

### نقل المعيد والمدرس المساعد

#### لقاعدة رقم (٢٠٠)

**المبدأ :** المعيد الذى لم يحصل على درجة الماجستير خلال خمس سنوات ينتقل الى وظيفة أخرى .

**الفتوى :** مقتضى نص المادة ١٥٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ أن ينتقل للمعيد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الماجستير خلال خمس سنوات وهذا النقل يستلزم تدخل الجهة الادارية بقرار يصدر منها فى هذا الشأن ولا يترب تلقائيا ويختار للركز القومى للبحوث من الجهات التى يسرى عليها قانون تنظيم الجامعات للشار اليه ووظيفة مساعد باحث بالمرکز المذكور تعادل وظيفة معيد بالجامعة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ومعمار الوظيفة المعادلة بالكادر العام لوظيفة مساعد باحث هو معادلة متوسط ربط الوظيفة المنقول منها بمتوسط ربط الوظيفة المنقول اليها مع مراعاة الأقدمية فى الوظيفة عند النقل .

( ملف رقم ٦٧٣/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٥/١١/٦ )

#### لقاعدة رقم (٢٠١)

**المبدأ :** وظيفة مدرس مساعد ووظيفة معيد ليستا من وظائف أعضاء

هيئة التدريس - مؤدى ذلك

**الحكمية :** مفاد القانونان رقما ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ و ٤٩ لسنة ١٩٧٢

بتنظيم الجامعات ولاحتتها التنفيذية أن وظائف هيئة التدريس بالجامعات تبدأ بوظيفة مدرس - الوظائف السابقة عليها قبل وظيفة مدرس مساعد ووظيفة

معهد ليستا من وظائف أعضاء هيئة التدريس ومؤدي ذلك أنه يسرى على شغلها أحكام العاملين للذين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون تنظيم الجامعات وعند اتحاد التعين في وظيفة مدرس يتعين تطبيق الفقرة (ب) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي حددت الأقدمية على أساس المؤهل ثم الأقدمية في التخرج - ثم الأقدم سنًا - وترتيب أقدمية المعينين على نحو يختلف أحكام القانون وترقيتهم إلى الدرجة الأعلى بنفس الأقدمية الذي تضمنه قرار التعيين - عدم قيام صاحب الشأن بالظعن على قرار الترقية يؤدي إلى تخفيض هذا القرار فيما تضمنه من ترتيب أقدمية زملائه المرشحين والأثر المترتب على ذلك أنه لا يمكن له أن يظعن على قرارات ترقيتهم إلى الدرجات الأعلى بمقولة أنه يمثل غطيا بالنسبة له وأساس ذلك تخفيض قرار ترتيب الأقدمية .

(ظعن ٣٤٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٤)

#### لقاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ : نقل المعيد أو المدرس المساعد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على الدرجة العلمية المطلوبة خلال الموعد المحددة بالمادتين ١٥٥ أو ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يتم إلا بقرار يصدر من السلطة المختصة التي لفترة مده مهلة اضافية للحصول على هذه الدرجة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية ليقسمي الفعوى والتشريع بحلستها المتقدمة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٨ فأستعرضت المادة ١٥٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ التي نص على أن " ينقل للمعيد إلى وظيفة أخرى إذا لم

يحصل على درجة الماجستير أو على دبلوم من دبلومات الدراسة العليا بحسب الأحوال خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا ، أو إذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا في الأحوال التي لا يلزم للحصول على هذه الدرجة سبق الحصول على درجة الماجستير أو دبلومى الدراسة العليا بحسب الأحوال " ، وللمادة ١٥٦ من ذات القانون التي تنص على أن " ينتقل للمدرس المساعد الى وظيفة أخصوي إذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا " .

واستبان للصعوبة أن فلشرح حدد في المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات مواعيد معينة للمعينين والمدرسين المساعدين يحصلون خلالها على درجة الماجستير أو دبلومى الدراسة العليا أو الدكتوراه بحسب الأحوال . فإذا انقضت هذه المواعيد دون الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة ، يتم نقلهم الى وظائف أخرى وليس ثمة شك أنه يتعين أن يصير بالنقل قرار من السلطة المختصة يسرى من تاريخ صدوره واذ قد تعوض بعض هؤلاء الباحثين ظروفهم خارجة عن إرادتهم فلا يتمكنوا من إتمام أبحاثهم العلمية خلال المهلة المحددة . ومن ثم يتعين أن يترك للسلطة المختصة بحالا للتقدير والملاءمة . في مثل هذه الحالات . فتمتص المعهد أو للمدرس المساعد مهلة إضافية للحصول على الدرجة العلمية وفقا لما تراه عقلا للقبائح الصام . ولا يحتاج في هذا الصدد بأن للمواعيد المشار اليها مواعيد وجوبية ، يترتب على فواتها بالضرورة نقل من لم يحصل على الدرجة العلمية الى وظيفة أخرى . وذلك أن المشرع لم يلزم السلطة المختصة صراحة بالتخاذ هذا الاجراء " النقل " فور انتهاء الميعاد المقرر بل ترك المجال لهذه السلطة في إصدار قرار النقل عقب

فوات المواعيد المشار إليها مع الأخذ في الاعتبار للملايسات الخاصة بسير البحث فضلا عن الظروف الخارجة عن الإرادة كما سبق البيان .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نقل للمعيد أو المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على الدرجة العلمية المطلوبة خلال المواعيد المحددة بالمادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات لا يتم الا بقرار يصدر من السلطة المختصة التى قد ترى منحه مهلة اضافية للحصول على هذه الدرجة على النحو المبين فيما تقدم .

( ملف رقم ٧٢٠/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٨/١٠/١٩ )

#### المادة رقم (٢٠٣)

المبدأ : التاريخ الذى يحدد به فى تحديد القيمة المدرسين المساعدين عند نقلهم الى وظائف بالكادر العام - عند عدم حصولهم على الدكتوراه أو ما يعادلها - هو تاريخ التعيين فى الوظيفة المنقولين منها الذى يفتح به الموظف علاقة عمله .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٨٩ فبين لها أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ينص فى المادة ١٣٩ منه على أنه " ..... يشترط ضمن معين مدرسا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة الماجستير أو على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا مؤهلين للقياد للحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادل درجة الماجستير أو الدبلوم ..... " وفى المادة ١٥٦ على أن " ينقل للمدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة للدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا " .



والمستفاد من ذلك أن المشرع استلزم تأهيلا علميا خاصا لشغل الوظائف المعاونة لبيئة التدريس بالجامعات وللإستمرار فيها فتطلب بحيث يلزم لشغل وظيفة مدرس مساعد الحصول على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، وأوجب على المدرس المساعد أن يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال مدة أقصاها خمس سنوات منذ تعيينه مدرسا مساعدا والا نقل الى وظيفة أخرى في الكادر العام .

وغنى عن البيان أنه عند نقل المدرس المساعد للمساعد الى احدى وظائف الكادر العام - عند عدم حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها - لا يسوغ إهدار أقدميته السابقة على نقله ويتمين من ثم النظر على علاقته الوظيفية الجديدة باعتبارها استصحابا لوضعه الوظيفي المنقول منه ، وبالتالي فان أقدميته فى الوظيفة الجديدة تتحدد بالنظر الى بدء علاقته الوظيفية الأولى سواء أكانت فى وظيفة معيد أم فى وظيفة مدرس مساعد مادام أن كل من وظيفتى مدرس مساعد ومعيد تعادلان الدرجة الثالثة من درجات الكادر العام ( القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ) بما يقتضى القول بأنه يتمين عند النقل منهما الالتزام بتاريخ التعيين فى الوظيفة المنقول منها الذى يفتح به للموظف علاقة عمله .

وعلى وجه التحديد كان ذلك ، وكان السبب المعروضة حاليهم قبل سبق تعيينهم فى وظيفة مدرس مساعد ، تعيينهم فى وظيفة معيد وكان ذلك فى ١٩٦١/٩/١٠ فيما يتعلق بالأول وفى ١٩٧٢/١٠/١ بالنسبة للثانى وفى ١٩٧٧/٨/٢١ للثالث فانه عند تعيين هؤلاء فى وظيفة من وظائف الكادر العام لعدم حصولهم على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال المدة المقررة يتمين التقيد فى تحديد أقدمياتهم بتاريخ شغلهم لوظيفة باحث مساعد معيد وليس بالنظر الى تاريخ شغلهم لوظيفة مدرس مساعد .

فذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن  
التاريخ الذي يحد به في تحديد أقدمية المدرسين للمساعدين عند نقلهم الى  
وظائف بالكادر العام في الحالة للعروضة هو تاريخ شغلهم لوظائف باحثين  
مساعدين (أو معيدين) .

( ملف رقم ٧٣٧/٣/٨٦ جلسة ١٥/٢/١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم (٢٠٤)

لهذا : المعاد المضاف بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم  
الجامعات لحصول المخاطبين بأحكامه على الدرجة العلمية المطلوبة ليس  
ميعادا وجوبيا تتزيم السلطة المختصة باعمال الأثر المترتب على حلوله بمجرد  
انقضاء المدة المشار اليها انما هو معاد تنظيمي يترك هذه السلطة مجالا  
للتقدير والملاءمة حسبما تراه محققا للصالح العام وأخذاً في الاعتبار  
الملاحظات الخاصة بسير البحث والظروف الخارجة عن الإرادة - رتب  
القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس  
المخاطبين بأحكامه على المؤهل العلمي المطلوب خلال المدة المقررة به نقلهم  
الى الوظائف المعادلة بالكادر العام الا أن هذا النقل لا يقع تلقائيا بقوة  
القانون بمجرد انقضاء المدة المشار اليها بل يتعين لاحداث هذا الأثر اتباع  
الاجراءات المقررة قانونا فلا يتم هذا الفصل الا بقرار من الوزير المختص  
وبعد موافقة مجلس الجامعة وإلى أن يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة  
التدريس شاغلا لوظيفته ومرتبه بكافة حقوقه ومزاياه وملزما بأعبائها فبأخذ  
ما حصل على المؤهل المطلوب ولو بعد انقضاء تلك المدة امتنع على الوزير  
المختص تطبيق حكم المادة ٢٠٤ مكررا على حالته وبعتبر القرار الصادر  
بالمخالفة لذلك فائدا بسببه ومشوبا بعبء مخالفة القانون وهي مخالفة جسيمة

تتعلق به الى درجة الاعتماد فلا تلحقه حماية ولا يزول عنه بفوات مهاد  
الطعن عليه فيجوز سحبه فى أى وقت كما يجوز لأصحاب الشأن الطعن  
عليه ولو بعد انقضاء المهاد المحدد للطعن على القرارات الادارية غير  
المشروعة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٠/٢/٧ ختيمت أن المادة ٦٤ من القانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن " أعضاء  
هيئة التدريس فى الجامعات الخاضعة لهذا القانون هم : ( أ ) الأساتذة  
( ب ) الأساتذة للمساعدون ( ج ) المدرسون ... " ، وتنص المادة ٦٦ من  
ذات القانون على أنه " يشترط فيمن يعين عضوا فى هيئة التدريس ما يأتى :  
( ١ ) أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من احدى الجامعات  
المصرية .... " .

ومقاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه اعتبر  
وظيفة مدرس بداية السلم الوظيفى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة  
لأحكامه واشترط لشغل هذه الوظيفة الحصول على درجة الدكتوراه أو  
ما يعادلها هذا فى حين أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ الذى يسرى على  
أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالكليات والمعاهد  
التابعة لوزارة التعليم العالى قد تخفف من هذا الشرط فنص على أن يعين فى  
تلك الوظيفة المدرسون المساعدون والمعيدون الحاصلون على درجة الماجستير  
أوما يعادلها على ألا يرقوا فى هذه الحالة الى وظيفة أستاذ مساعد الا بعد  
الحصول على درجة الدكتوراه وسيرا فى هذا الاتجاه واستثناء من أحكام  
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه احتفظ القانون رقم ٧٠ لسنة

١٩٧٥ لم يحصل منهم على المؤهل العلمي المطلوب بوظيفته وأقدميته لمدة سبع سنوات فإذا ما انقضت هذه المدة دون الحصول على المؤهل المشار إليه فيتم نقلهم إلى وظائف الكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم وبعد موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت مجلسها المنعقدة في ٢٩/١٠/١٩٨٨ أن الميعاد المحدد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لحصول المخاطبين بأحكامه على الدرجة العلمية المطلوبة ليس ميعادا وجوبيا تلزم السلطة المختصة بإعمال الأثر المترتب على حلوله بمجرد انقضاء المدة المشار إليها هو ميعاد تنظيمي يترك لهذه السلطة بحالا للتقدير والملاءمة حسبما تراه شافعا للصالح العام وأخذ في الاعتبار الملاحظات الخاصة بسير البحث والظروف الخارجة عن الإرادة .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه رتب على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس المخاطبين بأحكامه على المؤهل العلمي المطلوب خلال المدة المقررة به نقلهم إلى الوظائف المعادلة بالكادر العام إلا أن هذا النقل لا يقع تلقائيا وبقوة القانون بمجرد انقضاء المدة المشار إليها بل يتعين لاحداث هذا الأثر اتباع الاجراءات المقررة قانونا فلا يتم هذا الفصل الا بقرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس الجامعة وإلى أن يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة التدريس شاغلا لوظيفته ومتمتعا بكافة حقوقه ومزاياه وملزما بأعبائها فإذا ما حصل على المؤهل المطلوب ولو بعد انقضاء تلك المدة امتنع على الوزير المختص تطبيق حكم المادة ٢٠٤ مكمورا على حالته ويعتبر القرار الصادر بالمخالفة لذلك فاقدا لسببه ومشويا بمعيه مخالفه القانون وهى مخالفة جسيمة تتحدر به إلى درجة الانعدام فلا تلحقه حصانة ولا يزول عيبه

بفوات ميعاد الطعن عليه فيحوز مسحبه في أى وقت كما يجوز لأصحاب الشأن الطعن عليه ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد للطعن على القرارات الادارية غير المشروعة .

وترتبا على ماتقدم ولما كان الثابت من الحالة المعروضة أن الدكتورين للمعرضة حالتيهما قد حصلا على درجة الدكتوراه بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦ قبل مباشرة الوزير المختص للسلطة المقررة له بمقتضى حكم للمادة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ومن ثم يعتبر القرار الصادر فى ١٩٨٧/١/١٢ بنقلهما الى الكادر العام وفقا لما تقدم قرارا منعديا وحديرا بالسحب مع ما يترتب على ذلك من آثار لاسيما فيما يتعلق باعتبار مدة خدمتهما بوظيفة مدرس مدة متصلة ولايغير من ذلك أن مجلس الجامعة قد وافق على نقلهما الى الكادر الادارى فى تاريخ سابق على حصولهم على درجة الدكتوراه ذلك أن موافقة مجلس الجامعة ليست سوى اجراء تمهيدى أما النقل فلا يتم الا بالقرار الصادر بذلك من السلطة المختصة وذلك على النحو السالف بيانه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انسداد القرار الصادر بنقل كل من الدكتور..... والدكتور..... الى الكادر العام مع ما يترتب على ذلك من آثار من حيث أحقيتهما فى حساب مدة خدمتهما متصلة على الوجه السابق بيانه .

( ملف رقم ٧٨٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٩/٤/٣ )

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ : نقل أعضاء هيئة التدريس الى الوظائف المعادلة بالكادر العام لعدم حصولهم على المؤهل العلمى المطلوب خلال المدة المقررة بالقانون لايقع

تلقاها وبقرة القانون بمجرد انقضاء المدة المشار إليها بل يتعين لأحداث هذا الأثر اتباع الاجراءات المقررة قانونا .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة فى ١٩٩٠/٢/٧ فتبينت أن المادة ٦٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن " أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاضعة لهذا القانون هم : ( أ ) الأساتذة ( ب ) الأساتذة المساعدون ( ج ) المدرسون ..... " وتنص المادة ٦٦ من ذات القانون على أنه " يشترط فىمن يعين عضوا فى هيئة التدريس ما يأتى :

(١) ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو مايعادلها من احدى الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة .... "

وتنص المادة ٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة باعفاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى على أن " يعين فى وظيفة مدرس المدرسون المساعدون والمعيدون الحاصلون عند العمل بهذا القانون على درجة الدكتوراه .... أو على درجة الماجستير أو مايعادلها ، وتحدد اقدميتهم فى هذه الوظيفة على الوجه الاتى " (١) اعتبارا من تاريخ الحصول على درجة الماجستير أو مايعادلها بشرط ان تكون قد مضت ثمانى سنوات من حصولهم على درجة الماجستير أو البكالوريوس أو مايعادلها وقيامهم بالتدريس خلال هذه الفترة فى الكليات والمعاهد العالية ولا يعين هؤلاء فى وظيفة استاذ مساعد الا بعد الحصول على درجة الدكتوراه أو مايعادلها . "

والمادة رقم ٢٠٤ مكررا من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه المضافة  
بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ " إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه  
اعترى وظيفة مدرس بداية السلم الوظيفى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات  
الخاضعة لأحكامه واشترط لشغل هذه الوظيفة الحصول على درجة الدكتوراه  
أو مايعادلها ، هذا فى حين ان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ الذى يسرى  
على أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدين والمعيدين بالكليات والمعاهد  
التابعة لوزارة التعليم العالى قد تخفف من هذا الشرط فنص على أن يعين فى  
تلك الوظيفة المدرسون المساعدون والمعيدين الحاصلون على درجة الماجستير  
او مايعادلها على ألا يرقوا فى هذه الحالة الى وظيفة استاذ مساعد الا بعد  
الحصول على درجة الدكتوراه وسيرا فى هذا الاتجاه واستثناء من احكام  
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه احتفظ القانون رقم ٧٠ لسنة  
١٩٧٥ لمن لم يحصل منهم على المؤهل العلمى المطلوب بوظيفته واقدمته لمدة  
سبع سنوات فاذا ما انقضت هذه المدة دون الحصول على المؤهل المشار اليه  
فيتم نقلهم الى وظائف الكادر العام وفى الدرجات المعادلة لوظائفهم وذلك  
بقرار من وزير التعليم وبعد موافقة مجلس الجامعة حيث أن الجمعية العمومية  
لسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت بجلستها للتعقده فى  
١٠/٢٩/١٩٨٨ أن لليعاد المحدد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الحصول  
المخاطبين بأحكامه على الدرجة العلمية المطلوبة ليس ميعادا وجوبيا تلتزم  
السلطة المختصة باعمال الاثر المترتب على حلوله بمجرد انقضاء المدة المشار  
اليها انما هو ميعاد تنظيمى يترك لهذه السلطة مجالا للتقدير والملازمة حسبا  
تراه عمقا للصالح العام وأخذنا فى الاعتبار للائسابات الخاصة بسير البحث  
والظروف الخارجة عن الارادة ، حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٧٠ لسنة

١٩٧٥ المشار اليه رتب على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس للمحاضرين بأحكامه على المؤهل العلمي المطلوب خلال المدة المقررة به نقلهم الى الوظائف للمعادلة بالكادر العام الا ان هذا النقل لا يقع تلقائيا بمجرد انقضاء المدة المشار اليها بل يتعين لاحداث هذا الاثر اتباع الاجراءات المقررة قانونا فلا يتم هذا النقل الا بقرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس الجامعة والى أن يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة التدريس شاغلا لوظيفته ومتمتعا بكافة حقوقه ومزاياها وملزما باعبائها فاذا ما حصل على المؤهل المطلوب ولو بعد انقضاء تلك المدة امتنع على الوزير المختص تطبيق حكم المادة ٢٠٤ مكررا على حالته ويصدر القرار الصادر بالمخالفة لذلك فاقدًا لسيه ومشوبًا بعيب مخالفة القانون وهي مخالفة جسيمة تتحدر به الى درجة الانعدام فلا تلحقه حصانة ولا يزول عيه بفوات ميعاد الطعن عليه فيحوز سحبه في اي وقت كما يجوز لاصحاب الشأن الطعن عليه ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد للطعن على القرارات الادارية غير المشروعه . وترتيبها على ما تقدم ولما كان الثابت في الحالة المعروضة حالتهم قد حصلوا على درجة الدكتوراه بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦ قبل مباشرة الوزير المختص للسلطة المقرره له بمقتضى حكم المادة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ومن ثم يعتبر القرار الصادر في ١٩٨٧/١/١٢ بنقلهما الى الكادر العام وفقا لما تقدم قرارا منعدما وحليما بالسحب مع ما يترتب على ذلك من آثار سيما فيما يتعلق باعتبار مدة خدمتهما بوظيفة مدرس مدة متصلة ، ولا يغير من ذلك ان مجلس الجامعة قد وافق على نقلهما الى الكادر الاداري في تاريخ سابق على حصولهم على درجة الدكتوراه ذلك ان موافقة مجلس الجامعة ليست سوى اجراء تمهيدى



اما النقل فلا يتم الا بالقرار الصادر بذلك من السلطة المختصة وذلك على النحو السالف بيانه .

ومن حيث ان مما انتهت اليه الجمعية العمومية في فتواها تلك من عدم مشروعية قرار وزير التعليم العالي بتفويض كل من الدكتور ..... والدكتور ..... الى الكادر العام مع ما يوجب على ذلك من آثار صحيحة لأسبليه ولا يزال منه ما أورده رئيس جامعة طنطا في كتابه يطلب إعادة النظر فيها لما تبين له من أن ماورد في كتابه الأول ، والأوراق للرقعة به ، هي خصوص بيان تاريخ حصول كليهما على درجة الدكتوراه حيث ذكر به أنه ١٩٨٦/١٢/٢٦ يخالف الواقع فيما يتعلق بتاريخ حصول الدكتور ..... على هذه الدرجة ، إذ أنه لم يحصل عليها كزميلة في هذا التاريخ ، بل في ١٩٨٧/٦/٣٠ إذ أن ذلك لا يغير من الأمر شيئا في ضوء المبادئ التي قررتها الجمعية العمومية في المسألة الأساسية في الموضوع ، ولا في النتيجة التي خضعت اليها الفتوى ، ذلك ان قرار وزير التعليم المشار اليه يبقى مع ذلك معينا بحسب علم المشروعية لانه اعتمد على طلب الجامعة المؤرخ ١٩٨٣/١١/٣٠ نقل الدكتور ..... لعدم حصوله على الدكتوراه خلال الاجل المحدد لذلك في المادة ٢٠٤ مكررا من قانون تنظيم الجامعات ولكنه لم يصدر الا بعد انمام هذا لرسالة الدكتوراه فعلا واجازة لجنة الحكم لها واعتمد قرارها من مجلس الكلية ١٩٨٧/٢/١٨ وهو تاريخ مختصر لتاريخ صدور قرار الوزير بنقله مما يفقده السبب الذي يقوم عليه ولا يجهل له في الواقع وفي القاتون مسوؤله لانه في ضوء الواقع الذي كان يجب ان يكون مصدر القرار على ينة منه ، لم يحافظه الجامعة - كما يجب أولا بأول - بالخالة الواقعية لهذا للدرس وبخاصة بعد تأخر اتخاذ القرار المطلوب منه إصداره على

النحو سالف البيان . وبذلك يحدث هذه الحالة الواقعية له عما كانت عليه عند طلب الجامعة نقله ، حيث اختلف الوضع عما كان عليه آنذا ، وهى السبب الذى يسوغ تدخل الوزير لاصدار القرار قانونا ، ومن ثم جاء القرار ، ونتيجة للعطأ فى تحصيل الوقائع غير لازم ولا مناسب ، اذ فى هذا المقام تختلف مناسبة العمل الادارى بمشروعيته وتتوقف هذه للمشروعية على حق تقدير الأمور ، فلا يكون العمل مشروعاً الا اذا كان مناسباً ، وليس من المناسب ان يصدر القرار بنقل المدرس لعدم حصوله على الدكتوراه حال تقدمه برسالته فعلاً واجازتها من قبل لجنة الحكم عليها ، اذ لا يضر من اثر ذلك ان يوافق مجلس الكلية على قرارها فى ١٨/٢/١٩٨٧ ويعتمده بمجلس الجامعة فى ٣٠/٦/١٩٨٧ نتيجة لبطء الاجراءات للمعاد وهو يرتد بآثره فى الحقيقة وواقع الامر الى تاريخ تقرير لجنة الحكم استحقاقه لنيل الدرجة ، وهو ما لاحظته الوزير نفسه مقتضاه ، عند اصدار قرار باعادة تعيينه فى الجامعة وهو على مقتضى ماسبق لا يضر من وجه الرأى فى قرار نقله الى الكادر العام ، فهو لما تقدم - مشوب بحسب عدم المشروعية بما يوجب على ذلك من آثار ، على ما حددته الجمعية العمومية فى فتواها ومنها أحقيته كزميله فى حساب مدة خدمتهما متصلة .

ومن حيث انه لما كان ذلك - فتأيد ما انتهت اليه الجمعية من عدم مشروعية القرار يوكون صحيحاً للأسباب المتقدم ذكرها ، وليس فيما جاء فى كتاب الجامعة الجديد ما ينال من سلامته فى شئ اذ تخطئه الجامعة لما سبق ان عرضته من وقائع واعادتها ذكر بعضها على الوجه الوارد فيه تصحيحاً له لم يحل باصل المسألة الاساسية التى بنى عليها رأى الجمعية وهى كون القرار الصادر بنقلهما دون نظر الى الحالة الواقعية القائمة عند صدوره والظروف

والملايسات التي جفت - في غير محله ، اذ لا يستقيم ثقل هذين المدرسين الى وظائف ادارية مع ما ثبت من حصول اولهما على الدكتوراه قبله وانمام الثانى لرسالة الدكتوراه ومناقشتها واجازتها من قبل لجنة الحكم منحه الدرجة فى تاريخ معاصر له . وموافقة مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة على منح الاخير الدرجة تمنعطف بأثرها فى الواقع الى ذلك التاريخ فيفتقد القرار سببه المسوغ له ، ويكون ثم ثم مشوباً بعيب عدم المشروعية الذى يختلف كما سبق بمناسيته ، فعاء لذلك غير لازم ولا مناسب بما يصعب بالتخدام الإساس القانونى الذى يقوم عليه ، مما جاء نتيجة الخطأ على القانون وفى التخصيل حقيقة الامر الواقع عند اتخاذه وغنى عن البيان ان من آثار ذلك ان يعتبر كلاهما باقيا فى وظيفة مدرس لم يزالها بنقله بذلك القرار وانه من ثم تحسب المدة كلها ضمن المدة التى يتطلب القانون فى المادتين ٦٩ و ٢٠٤ قضاؤها فى هذه الوظيفة لامكان الترقية منها الى الوظيفة التى تعلوها استاذ مساعد ، وهى اربع سنوات على الاقل فى احدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون او فى معهد علمى من طيقتها وبشروطها ومنها تقديم ابحاث مبتكرة ونشرها ، وهو ما تنحه الى ما يقدم منهما بعد الحصول على الدكتوراه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد ما انتهت اليه فى فتاها السابقة فى النتيجة التى انتهت اليها من حيث أحقيتهما فى حساب مدة خدمتهما متصلة على الوجه السابق بيانه فى وظيفة مدرس .  
( ملف رقم ٧٨٩/٣/٨٦ فى ١٠/٣/١٩٩٠ )

## الفرع السابع

### قريفة الاستقالة الضمنية

#### لمعز هيئة التدريس

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ : اذا انقطع عضو هيئة التدريس عن عمله أكثر من شهر بدون إذن عقب انتهاء اعادة أو مهمة علمية أو أجازة طرخ علمي أو أجازة خاصة لمرافقة الزوج يعتبر مستقلاً دون حاجة لاجراء من جانب الجامعة - عودة عضو هيئة التدريس الى العمل خلال مدة ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع لا تمنحه أى حقوق بشرط أن يقدم علماً مسبقاً للانقطاع يعرض على مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد أو القسم المختص فإذا قبل هذا العلماً اعتبر غياباً أجازة خاصة طبقاً لنص المادة ١١٧ المشار إليها .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١١٧ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن " يعتبر عضو هيئة التدريس مستقلاً اذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون إذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رجح له فيه ، من الإجازة أو مهمة علمية أو أجازة طرخ علمي أو أجازة مرافقة الزوج أو الإجازة لمرافقة الزوج ، وذلك حال عدم جلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع ، وتعتبر طعنته متتهمة من تاريخ انقطاعه عن العمل .

فإذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقدم علماً قاعداً وقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم اعتبر غيابه أجازة خاصة بحسب ترتيب في الشهرين الأولين وبدون ترتيب في الأربعة أشهر التالية . "

ومن حيث ان النص المشار اليه يتناول حالة الانقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله بعد انتهاء اجازة او مهمة علمية او اجازة قصرغ علمي او اجازة مرافقة الزوج وعرض له بها ومقتضاه اعتباره مستقلا اذا انقطع أكثر من شهر دون اذن .

وحيث ان هذا الاصل العام يسرى دون التفرقة بين اجازة او اجازة بدون مرتب او مهمة علمية ، كما لا يرتبط سرعان النص بالمدة التي يميزها القانون للاجازة او الاجازة بمعنى التزام عضو هيئة التدريس بالمدة المخصصة له بها أما كان سبب منح الترخيص .

ومن حيث ان مقتضى النص هو اعتبار عضو هيئة التدريس مستقلا بالانقطاع لأكثر من شهر دون حاجة لاجراء منشع من الجامعة وان مقتضى الاستثناء الذي اوردته نص المادة ١١٧ - المشار اليه والخاص بعودة عضو هيئة التدريس خلال ستة اشهر من تاريخ انقطاعه عن العمل ان تحسب هذه المدة من تاريخ الانقطاع وليس من تاريخ انتهاء الشهر فعبارة النص واضحة للدلالة في ذلك .

ومن حيث ان عودة عضو هيئة التدريس الى العمل خلال مدة ستة أشهر على الأكثر من الانقطاع ، لا تمنحه أي حقوق سوى أن يقدم غلرا شورا لانقطاعه يعرض على مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد أو القسم ، فاذا قبل هذا القرار اعتبر غياه اجازة خاصة على النحو المبين في المادة ١١٧ المشار اليها .

( طعن ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠ )

قاعدة رقم (٨-٢)

المبدأ : معنى مدة السنة أشهر التي يتعين العودة خلالها لابتداء العذر لا يؤثر على اعتبار عضو هيئة التدريس مستقبلا من تاريخ القطع عنه وإنما يقتصر أثرها على الهاء سلطة الجامعة في تقدير ظروفه الانقطاع واعتبار مدة الانقطاع اجازة خاصة .

الحكمة : ومن حيث أنه بين مما تقدم أن الطاعن منيع اجازة بدون مرقب لمدة سنة لمرافقة الزوجة تنتهى في ١٩٨٠/٨/٣١ ، ولم يعد خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الاجازة الممنوحة له وبعد متعلما باعتباره عن اليوم التالي لانتهاء الاجازة ، فبنته مستقبلا وفقا للمادة ١١٧ المشار اليها ، كما وأنه لم يعد خلال مدة ستة أشهر من تاريخ الانقطاع ولم يقدم علرا بمرور مدة الانقطاع .

ومن حيث أن اصدار قرار بانتهاء خدمته خلال مدة ستة أشهر وقبل انقضائها لا يؤثر في أن أحكام المادة ١١٧ المشار اليها طبقت على حالة الطاعن تطبيقا صحيحا ، إذ أن عدمه الطاعن تنهس باعتباره مستقبلا بالانقطاع أكثر من شهر ، اما مدة السنة أشهر التي كان يتعين عليه العودة خلالها لوجود علرا لانقطاعه ، فان انقضائها دون العودة وابتداء أعذار ينهى سلطة الجامعة في تقدير ظروف الانقطاع واعتبار مدة الانقطاع اجازة خاصة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فيكون قد مبادف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات ..

( طعن ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠ )

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ : المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - مفادها - عضو هيئة التدريس يعتبر مستقلا اذا انقطع عن عمله اكثر من شهر بدون إذن وذلك ما لم يعد الى العمل خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع - تكون خدمة العضو متعينة من تاريخ القطاعه من العمل بقوة القانون - لا يكون للسلطة المختصة في هذا الشأن الا تقرير انتهاء الخدمة - لم يشترط قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه توجيه الاذن الى عضو هيئة التدريس المنقطع عن العمل - لا مجال للرجوع الى احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في هذا الشأن وذلك لأن الأصل أن قانون العاملين المدنيين بالدولة هو القانون عام فلا يسرى على الخاصين لقانون خاص الا بعض صريح في القانون .

المحكمة : ومن حيث أنه باستعراض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تبين ان المادة ١١٧ منه تنص على أن " يعتبر عضو هيئة التدريس مستقلا اذا انقطع عن عمله اكثر من شهر بدون إذن ولو كان عقب مدة ما رخص له فيها باعازة او مهمة علمية او اجازة تفرغ علمي او اجازة مرافقة الزوج او اى اجازة اخرى - وذلك ما لم يعد خلال ستة اشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وتحت خدمته متعينة من تاريخ انقطاعه عن العمل ، فاذا عاد خلال الاشهر الستة المذكورة وقدم جازا قاهرا وقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية او لل معهد ومجلس القسم اعتبر غيابه اجازة خاصة بحرقب في الشهرين الاولين ويكون مرتب الاربعية اشهر التالية " .

اما اذا عاد خلال الاشهر الستة المذكورة ولم يقدم علما او قدم علما لم يقبل فيحتر غيابه القطعيا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ولا ضمن المدة للنصوص عليها في المادتين (٦٩/اولا) و (٧٠/اولا) وذلك دون احلال بقواعد التأديب ولا يجوز الرجوع له من بعد في اعارة او مهمة علمية او اجازة تفرغ علمي او اجازة مرافقة الزوج قبل القضاء بنصف المدة للنصوص عليها في المولد (١/٨٨) و (٩٠).

وبين من نص المادة ١١٧ السالف الإشارة اليه أن خدمة عضو هيئة التدريس تنتهي بما يحتر استقالة ضمنية اذا ما انقطع عن العمل أكثر من شهر بدون اذن حتى ولو كان هذا الانقطاع عقب قوة رسمي له فيها باعارة او مهمة علمية او اجازة من أى نوع ، ذلك ان هذا الانقطاع يقسم قرينة قانونية على ترك العمل بالاستقالة ، وترفع هذه القرينة القانونية اذا انقضت الاوضاع القائم عليها وذلك بصورة العضو خلال ستة اشهر من تاريخ الانقطاع لا بعد ذلك سواء قدم علما مقبولا مسورا انقطاعه او قدمه ولم يقبل . وبعضى السة اشهر على الانقطاع دون تحقيق هذه الصورة اجبرت خدمة عضو هيئة التدريس متتية بأثر رسمي يرتد الى تاريخ انقطاعه عن العمل .

ومن حيث ان المحكمة الإدارية العليا عند تفسوها لنص المادة ١١٧ سالف الذكر قد استقر قضائها على أن عضو هيئة التدريس يحتر في حكم المادة المذكورة مستقبلا اذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون اذن وذلك ما لم يعد الى العمل خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع ، واذا نصت هذه المادة صراحة على أن تعدر خدمة العضو متتية من تاريخ انقطاعه عن العمل فان هذه الخدمة تكون قد انتهت بقوة القانون ولا يكون للسلطة المختصة في هذا الشأن متتية في مجلس القسم ومجلس الكلية وانتهاء مجلس



الجامعة الا تقرير انتهاء عطلة والحاصل أثر هذا النص . وان الادعاء بمخالفة قرار انتهاء عطلة عضو هيئة التدريس لاحكام القانون تأسيسا على انه لم يسبقه انذار ، لاستدائه ، ذلك أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لم يشترط توجيه الانذار الى عضو هيئة التدريس المنقطع عن العمل باعتبار ان انقطاع عضو هيئة التدريس عن العمل دون اذن ودون مسبب مشروع كاف لانزال حكم القانون السليم على حالته باعتباره منقطعاً عن العمل دون حاجة الى انذار ، ولا مجال للرجوع الى احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في هذا الشأن فيما نصت عليه المادة ٩٨ من وجوب انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في حالة الانقطاع للتصل لمدة خمسة عشر يوما ، وخمسة ايام في حالة الانقطاع للتفصيل لمدة ثلاثين يوما - لا مجال لتطبيق هذا النص لان الاصل ان قانون العاملين المدنيين بالدولة يوصف القانون العام لايسرى على العاملين الحاضرين لقانون خاص الا بنص صريح في القانون . واذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة لم يقض سرمان احكامه على العاملين بقوانين خاصة بل قضى صراحة في المادة الأولى منه بعدم سرمان احكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين او قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات ، وبذلك تنفي كل حجة في القول بوجود توجيه الانذار الى عضو هيئة التدريس المنقطع عن العمل ، وبما أكد هذا النص من ان المادة ١١٧ من قانون تنظيم الجامعات قد وضعت نظاما متكاملا للاستقالة الضمنية بخالف النظام الذي التزم به قانون العاملين المدنيين بالدولة وذلك من حيث عدد الانقطاع والآثار المترتبة على هذا الانقطاع وحق عضو هيئة التدريس المنقطع في العودة الى عمله خلال ستة اشهر من تاريخ الانقطاع بحيث اذا عاد وقدم عنرا قاعرا وقبله مجلس الجامعة - بعد أخذ رأى

مجلس الكلية او المعهد ومجلس القسم - اعتبر بمثابة اجازة خاصة بحريته في الشهرين الاولين ويكون مرتب في الاربعة اشهر التالية ، اما اذا غاب خلال الاشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم عذرا لم يقبل غيابه عن العمل لانه قد غاب عن عمله في الخدمة المحسوبة في المناقش ولا ضمن المدد المنصوص عليها في المادتين ٦٩ أولا و ٧٠ أولا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وذلك دون اعلان بتواعد التأديب ولا يجوز الرجوع له من بعد في اجازة او مهمة علمية او اجازة تفرغ علمي او اجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء مدد المنصوص عليها في الاديون ١/٨٨ ، ٩٠ من القانون المذكور ( حكم المحكمة الادارية العليا بملسة ١٩٨٨/١/٤١ في الطعن رقم ٢٧٥٢ لسنة ١٣٩١ ) .

ومن حيث انه على هادي ما تقدم واذ كان الثابت من الاوراق في الطعن المائل ان الطاعنة كانت قد اوفدت بمعرفة جامعة اسبوط في بعثة الى جامعة شيلسي بلندن حيث حصلت على درجة الدكتوراه في الكيمياء الصيدلانية عام ١٩٨٠ ثم عادت الى مصر وتسلت عملها كمدرس مساعد بقسم الكيمياء الصيدلانية في ١٢/٣/١٩٨٠ ثم صرحت لها الجامعة بالسفر خلال العطلة الصيفية للسباحة في الفترة من ١٤/٦/١٩٨٠ حتى ١٠/٧/١٩٨٠ طبقا لما هو ثابت في المذكرة المرفقة بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٨ والموجهة الى عميد كلية الصيدلة بجامعة اسبوط الى نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث ولكن الطاعنة لم تعد للجامعة بعد هذا التاريخ وبرت ذلك بعدم تحقق الغرض الذي من اجله سافرت خلال الفترة المذكورة وهي نشر رسالة الدكتوراه وانها تزوجت ايضا هناك وحملت ثم مرضت ولم تعسد من الحمل الا خلال شهر أغسطس عام ١٩٨١ أي بعد انقضاء مددة الستة اشهر التي

يمكن خلالها عودة عضو هيئة التدريس وتقديم عذره او عدم تقديمه بحيث ترتفع القرينة القانونية على الاستقالة بالعودة خلال مدة الستة أشهر المذكورة ، ولا يجوز بعد انقضاء تلك المدة النظر فى مدى تخلف القرينة القانونية على الاستقالة والبحث فى الاعذار المقدمة من الطاعنة وتعتبر عذمة الطاعنة منتهية بقوة القانون بأثر رجعى يترد الى تاريخ انقطاعها عن العمل اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١١ تاريخ اليوم التالى لانتهاج الاجازة المرخص بها لها . ولا يغير من ذلك ان تكون الطاعنة قد أعطرت الجامعة فعلا بمرضها عقب عودتها من الخارج بالخطاب المسجل للمؤرخ ١٩٨١/١١/٢ اذ ان هذا الخطاب تاريخه لاحق لىس فقط لمهلة الستة اشهر وانما ايضا لتاريخ القرار المطعون فيه الصادر بانتهاء خدمتها وهو ١٩٨١/٣/٢ . كما انه لاوجه لما تثيره الطاعنة من ضرورة قيام الجامعة بانذارها استنادا الى نص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ذلك ان هذا الانذار بعد اجراما غير لازم حسبا سلف البيان .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم جميعه فان قرار انتهاء خدمة الطاعنة يكون متفقا وصحيح حكم القانون ويكون طلب الغائه والتعويض عنه بالتالى قائما على غير اساس جديرا بالرفض واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد صدر مطابقا للقانون حصينا من الالفاء .

( طعن ١٤٣٢ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٩٠/٣/١٣ )

لأعادة رقم (٢١٠)

المبدأ : المادة ١١٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات مفادها - عضو التدريس يعتبر مستقبلا من الخدمة اذا انقطع عن عمله اكثر من شهر بدون اذن ولم يعد الى عمله

خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع الذى يعد قرينة على  
هجر الوظيفة والاستقالة منها - هذه القرينة تنتفى متى عاد عضو هيئة  
التدريس المنقطع قبل انقضاء مدة الستة اشهر المشار اليها - فى هذه الحالة  
يمكن حدوث امرين : إما أن يعود عضو هيئة التدريس المنقطع الى عمله  
ويقدم عذرا يقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم -  
فى هذا الفرض يعتبر الغياب اجازة بمرتبة فى الشهرين الاولين وبدون  
مرتبة فى باقى المدة - إما ان يعود العضو خلال هذه المدة المشار اليها  
ولا يقدم عذرا لانقطاعه او يقدم عذرا ولكن لم يقبل - فى هذا الفرض يعتبر  
غيابه انقطاعا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش ومدد التقية  
ودون اخلال بقواعد التأديب .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١١٧ من قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد نصت على أن  
" يعتبر عضو هيئة التدريس مستقila اذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون  
اذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من اعادة او مهمة علمية  
او اجازة تفرغ علمى او اجازة مرافقة الزوج او اى اجازة اخرى ، وذلك  
ما لم يعد خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع وتعتبر خدمته منتهية  
من تاريخ انقطاعه عن العمل " .

نذا: عاد خلال الاشهر الستة المذكورة وقدم عذرا قاهرا وقبله مجلس  
الجامعة بعد اخذ رأى مجلس الكلية او للمعهد او القسم اعتبر غيابه اجازة خاصة  
بمرتبة فى الشهرين الاولين وبدون مرتبة فى الاربعة اشهر التالية .

اما اذا عاد خلال الاشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا او قدم عذرا لم  
يقبل فيعتبر غيابه انقطاعا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش ولا

ضمن المدد المنصوص عليها في المادتين ٦٩/أولا ، ٧٠/أولا وذلك دون  
اعلال بقواعد التأديب ولا يجوز الترخيص له من يعد في اعارة او مهمة علمية  
او اجازة تفرغ او اجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدد المنصوص عليها  
في المواد ١/٨٨ ، ٩٠ ومفاد هذا النص ان عضو هيئة التدريس يعتبر مستقila  
من الخدمة اذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون اذن ولم يعد الى عمله  
خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع الذى يعد قرينة على هجر  
الوظيفة والاستقالة منها ، وهذه القرينة تنتفى متى عاد عضو هيئة التدريس  
للتقطع قبل انقضاء مدة الستة اشهر المشار اليها وفي هذه الحالة يمكن حدوث  
احد امرين اولهما : ان يعود عضو هيئة التدريس المتقطع الى عمله ويقدم عنرا  
يقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم ، فى هذا  
الفرض يعتبر الغياب اجازة بمرتب فى الشهرين الاولين وبدون مرتب شى ببقى  
المدة . ثانيهما : ان يعود العضو خلال المدة المذكورة ولا يقدم عنرا لانقطاعه  
او قدم عنرا لم يقبل وفى هذا الفرض يعتبر غيابا انقطاعا يستيق من حساب  
المعاش ومدد الإقبة ..... الخ دون اخلال بقواعد التأديب .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعنة قد حصلت على اجازة  
بدون مرتب لمدة سنة لمرافقة زوجها الذى يعمل بالقسم الطبى بسفارة مصر  
بباريس وذلك اعتبارا من ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٨ ثم تجدد منحها الاجازة  
لذلك السبب لسنوات تالية حتى السنة الرابعة التى تنتهى فى ١١ من اكتوبر  
سنة ١٩٨٢ ونظرا لعدم عودتها لتسلم عملها عقب انتهاء الاجازة المرخص لها  
بها فقد ارسلت لها كلية الاداب جامعة الاسكندرية الخطاب رقم ١٠٦٣٣ فى  
١٩٨٢/١١/٢٥ لتطهرها فيه بانه نظرا لانتهاء الاجازة الخاصة بدون مرتب  
باتتهاء العام الرابع فى ١٩٨٢/١٠/١١ وعدم عودتها لتسلم عملها ففى

١٢/١٠/١٩٨٢ عقب انتهاء الاجازة وحتى تاريخ تحري الخطاب فقد قرر مجلس الكلية بمجلسه المتعقد بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٢ التذركم بضرورة العودة خلال اسبوعين من تاريخه وفي حالة عدم عودتكم خلال المدة المحددة فانه سوف يطبق عليكم نص المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بانتهاء خدمتكم من تاريخ الانقطاع .

وقد أرسلت الطاعة خطابا باسم الدكتور حميد كلية الاداب جامعة الاسكندرية ورد الى الكلية في ٦/١٢/١٩٨٢ ذكرت فيه انها ترفق به شهادة من الطبيب المعالج لأن حالتها الصحية منحها من التحرك واستوجبت ملازمتها الفراش وعدم الحركة مع الانتظام في العلاج ورفقت مع الشهادة ترجمة لها معتمدة من المستشار الطبي بالسفارة . وعقب ورود هذا الخطاب ارسلته الكلية مع مرفقاته للسيد رئيس اللجنة العلمية العامة بالتأمين الصحي باعتباره الجهة المختصة باعتماد الشهادات الطبية الصادرة من الخارج . وتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٢ ارسلت هيئة التأمين الصحي خطابا في هذا التاريخ لعميد كلية الاداب ذكرت فيه انها تعيد الشهادات للرؤية المرسله اليها لانه للنظر في اعتماد الاجازة للرؤية تبقى مناظرة الطاعة مع البطاقة العلاجية والمستندات وطلبت الهيئة احطار الطاعة بذلك . فأعادت الكلية عرض الامر مع المرفقات على الهيئة طالبة الافادة بالرأى في الاجازة لان الطاعة بالخارج وبعد عدة مكاتبات ارسلت الهيئة العامة للتأمين الصحي الى الكلية خطابا في ٧/٢/١٩٨٣ تطلب فيه احطار الطاعة بالخارج بان تحضر فور انتهاء اجازتها للعرض على اللجنة في الاممات الطبية مع طلب بطاقتها العلاجية من ادارة الاحصاء لاحكامه لعرض على اللجنة للنظر في المطالب . وبناء على ذلك ارسلت الكلية للطاعة الكتاب رقم ١٩٦٧ في ٢١/٤/١٩٨٣ احطارتها فيه

بكل الاجراءات التي تمت خيال طلبها السابق الاشارة اليه والشهادات الطبية وماتم فيه من مكاتبات مع اللجنة الطبية بالتأمين الصحي وازادت قائلة انه يعين الحضور للعرض على اللجنة الطبية مع الابحاث الطبية المرتبطة بمرضكم بالإضافة الى البطاقة العلاجية لا مكان عرض الموضوع على اللجنة للنظر في امر اعتماد الاجازة للمرضية .

ومن حيث انه بعد مضي اكثر من ستة اشهر من تاريخ انقطاع الطاعنة ولعدم عودتها الى الكلية لمباشرة عملها في خلال مدة الشهور الستة المشار اليها عرضت كلية الآداب امرها على مجلس جامعة الاسكندرية بجلسته ١٩٨٣/٥/٣١ بالتصريح بتطبيق المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على الطاعنة وانتهاء خدمتها من تاريخ الانقطاع وقد وافق مجلس الجامعة على مذكرة الكلية وصدر بذلك قرار رئيس الجامعة رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٣ بانتهاء خدمة الطاعنة باعتبارها مستقلة اعتبارا عن ١٢/١٠/١٩٨٢ التاريخ التالي لانتهاء اجازتها الخاصة وعدم عودتها ومن ثم يكون القرار المطعون فيه بانتهاء خدمة الطاعنة للانقطاع عن العمل قد صدر سليما وقام على سببه اللور له وكان تطبيقا سليما لاحكام المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم فهو قد التزم احكام القانون ويكون طلب الغائه غير قائم على اساس من القانون متعين الرفض .

( طعن ١٥٣٠ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٩٠/٣/١٢ )

#### قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ : قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لم يشترط توجيه الانذار الى عضو هيئة التدريس المتقطع عن العمل - باعتبار ان انقطاع العضو عن العمل دون اذن ودون سبب مشروع كذاك لانزال حكم

القانون السليم على هذا المعنى باعتباره منقطعاً عن العمل دون حاجة الى اذار - لاجمال في ذلك الى الرجوع الى نظام العاملين المدينين بالدولة في هذا الشأن لأن هذا النظام لايسرى على الكادرات الخاصة .

المحكمة : لاغير ذلك ما ورد بتقرير الطعن ؛ فبالنسبة للسبب الاول منه فان الجامعة قد ارسلت اذاراً للطائفة بكتابها رقم ١٠٦٣٣ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٥ تخبرها فيه بانقطاعها عن العمل وتنذرها بضرورة العودة الى العمل خلال اسبوعين والا طبق عليها نص المادة ١١٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وانتهت خدمتها للانقطاع ، وفضلاً عن ذلك فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لم يشترط توجيه اذار الى عضو هيئة التدريس للتقطع عن العمل باعتباره ان انقطاع العضو عن العمل دون اذن سابق ودون سبب مشروع كاف لانزال حكم القانون السليم على حالته باعتباره منقطعاً عن العمل دون حاجة الى اذار ، ولالجمال للرجوع الى نظام العاملين للمدينين بالدولة في هذا الشأن لأن هذا النظام لايسرى على الكادرات الخاصة .

( طعن ١٥٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٩٠ )

#### لقاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ : المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - عضو هيئة التدريس يعتبر مستقلاً من الخدمة اذا انقطع عن عمله اكثر من شهر بدون اذن ولم يعد الى عمله خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع - متى ثبت في حقه ذلك بأن انقطع بعد الاعارة أو الاجازة المرخص له بها لمدة تجاوز الستة أشهر اعتبر مستقلاً - اذا كان هناك طارئ حال دون إمكان حضوره كمرض خلال هذه المدة يعين عليه



ان ينظر جهة العمل بذلك في حينه وقبل انتهاء الخدمة - لكي تقدر جهة العمل ملائمة هذا العذر وتتخذ من جانبها الاجراءات التي يحفلها الواقع بالنسبة للمرض والباله .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التي تسرى على ~~الهيئات العلمية~~ بجامعات الازهر عملا بحكم المادة ١٨٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٥ بالامعة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الخدمة لتتظيم الازهر والمؤسسات التي يشملها تنص على ان يحضر عضو هيئة التدريس مستقبلا اذا انقطع عن عمله اكثر من شهر بدون اذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما يحسن له فيه من اعارة او مهمة علمية او اجازة تفرغ علمي او اجازة مرافقة الزوج او اى اجازة اخرى وذلك ما لم يعد خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع وتعتبر الخدمة منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ، فتاذا عاد خلال الاشهر الستة المذكورة وقدم عذرا قناغرا وقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية او المعهد ومجلس القسم اعتبر فيها اجازة خاصة بمرتب خلال الشهرين الاولين ويقوم بمرتب في الاربعة اشهر التالية أما اذا عاد خلال الاشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا او قدم عذرا لم يقبل فيعتبر فيها انقطاعه لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المنازل ولا ضمن المدة للتصويص عليها في المادتين ٦٩ أولا و ٧٠ أولا وذلك دون احتساب بقواعد التأمين ولا يجوز الرجوع له من بعد في اعارة او مهمة او اجازة تفرغ علمي او اجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدة للتصويص عليها في المولد ١/٨٨ ، ٩٠ .

ومن حيث انه يتضح من النص المشار اليه ان حضور هيئة التدريس يعتبر مستقبلا من الخدمة اذا انقطع عن عمله اكثر من شهر بدون اذن ولم يعد الى

عمله خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع وحتى ثبت في حقه  
ذلك بأن انقطع بعد الاعادة او الاجازة للرخص بها لمدة تجاوز الستة اشهر  
اعتبر مستقلاً ، فإذا كان هناك طوارئ حال دون ذلك، لمكان حضوره كمرض او  
علاقته خلال هذه الفترة يبين عليه أنه يخطر بوجه العمل بذلك في حينه وقبل  
انقضاء المدة لتقرر هي ملاحظة هذه الفقرة لتتصل من جانبها الاجراءات التي  
تطلبها الواقع بالنسبة للمرضى والبقية .

ومن حيث انه وعلى هدى ما تقدم وقد كان الثابت من الاوراق ان  
الطاعن قد انقطع عن العمل اعتباراً من ١٩٨٥/٩/١ اليوم التالي لانتهاء اعارته  
حتى تنتهي في ١٩٨٥/٨/٣١ ولم يعد الى عمله خلال مدة الستة اشهر التالية  
لتاريخ انقطاعه عن العمل حتى تنتهي في ١٩٨٦/٣/١ ومن ثم تقوم في حقه  
قرينة الاستقالة الضمنية للتصريح عليها في المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٢ المشار اليها ولا تختلف هذه القرينة بقول الطاعن انه قد حال بينه  
وبين العودة الى عمله خلال الستة اشهر التالية لتاريخ انقطاعه عند فشل لولا  
في اعتناج جامعة ام القرى التي كان محاربا اليها عن اعلاء طرفه والسماح له  
بالسفر ثم وبعد ان سمحت له الجامعة بالسفر اصيب بمرض اقلعه الفرائ حيث  
لم يثبت لجامعة باعطار الجامعة بذلك قبل انقضاء الستة اشهر بل ان الاحالة الى  
للمستشفى تمت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ وكان للمعاد قد انقضى هذا فضلاً عن ان  
للمستفاد من نص المادة ١١٧ سابقة الذكر ان قرينة الاستقالة الضمنية تقوم  
جما في حق عضو هيئة التدريس الذي يتقطع ولا يعود خلال الستة اشهر  
التالية لتاريخ الانقطاع وانه لكي تختلف هذه القرينة يجب على العضو ان يعود  
الى عمله خلال الستة اشهر التالية لتاريخ الانقطاع وعلى هذا ولما كان الثابت  
ان الطاعن لم يعد الى عمله خلال الستة اشهر التالية لتاريخ انقطاعه ولم يتم

باعتبارها بائع محقر تقدره قبل هذا الموعد ، فإذا اتجهت الجامعة للطعون ضدها إجراءات إنهاء خدمة الطاعن على أساس أن القطاع بعد قرينة على الاستقالة بعد فوات مدة الستة أشهر التالية لتاريخ القطاع الطاعن والتي تنتهي في ١٩٨٦/٣/١ بأن وافق مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ على إنهاء خدمته اعتباراً من تاريخ لقطاعه عن العمل وفي ١٩٨٦/٤/١٩ وافق المجلس الجامعة على ذلك ثم صدر بالمراسل الأحمر التقييد في رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٤ ومن ثمة فقد قرّر إنهاء خدمة الطاعن بكونه قد صدر بتقديده وصحح احكام القانون .

(جلس ١٨٩٦ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٩٧/٣/٢ )

## الفرع الثامن

استقالة العاملين من غير

أعضاء هيئة التدريس

قاعدة رقم (٢١٣)

المادة : اذا كانت المكاتبات الثلاثة الموجهة للطاعة انصرت جميعها على دعوتها لعمليتها والا انقضت جلها الاجراءات القانونية طبقا للمادة ٩٨ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - هذه المكاتبات لا توفر شرط الاستئذان كاجراء جوهري لازم للقيام بقرينة الاستقالة الضمنية - اذ انها غير جازمة بانتهاء الادارة الى انتهاء خدمة الطاعة عند علم عودتها على اعتبار انها غير رغبة في الوظيفة زائدة فيها .

المفككة : ومن حيث أنه باستعراض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات يتبين أن المادة ١٥٧ منه تنص على أنه " تسرى أحكام العاملين للتدريس بالدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس ، وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية " .

ومن حيث ان المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين للتدريس بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن " للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقرونا بشئ وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة ارجاءه الى طلبه.....

ويجب على العامل ان يستمر فى عمله الى أن يبلغ بقرار قبول الاستقالة او الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة " .  
كما تنص المادة ٩٨ من القانون المذكور على أنه " يعتبر العامل مقدما استقالته فى الحالات الآتية :

١- اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفى هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢- .....

وفى الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى الحالة الثانية .

٣- .....

ولايجوز اعتبار العامل مستقيلا فى جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل او لالتحاق بالخدمة فى جهة أجنبية " .

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاؤها على ان كلا من الاستقالة الصريحة للمنصوص عليها فى المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والاستقالة الضمنية للمنصوص عليها فى المادة ٩٨ من ذات القانون تقوم على ارادة العامل ، فالاولى تستند الى طلب كتابى يقدم منه ، والثانية تقوم على اتخاذ موقف ينعى عن انصراف نيته الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروفا

الحال أى شك فى دلالته على حقيقة المقصود . ويتمثل الموقف فى الإصرار على الانقطاع عن العمل ، وإذا كانت المادة ٩٧ تقضى كأصل عام بآلا تنتهى عذمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة إلا أن هذه المادة فى ذات الوقت اعتبرت عذمة متتية إذا لم يبت فى طلب الاستقالة خلال الثلاثين يوما أو بعد مدة الإرجاء ، إذ فى هذه الحالة تنتهى عذمة العامل دون ما حاجة إلى صدور قرار الاستقالة الصريحة . فإن المادة ٩٨ من القانون المذكور التى تناولت الاستقالة الضمنية تطلبت لأعمال حكمها مراعاة إجراء شكلى حاصله إندار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل وفى ذات الوقت لإعلانه بما يرد إتخاذ من إجراءات حياله بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه له من إبداء عذره ، فترية الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل للمدد المحددة مقررلة للجهة الإدارية التى يجبها العامل ، فإن شاءت أعملتها فى حقه واعتبرته مستقيلا ، وإن لم تشأ لفقدت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل فإن تقاضت عن سلوك الإجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت فى إتخاذ الإجراءات ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلا .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاؤها أيضا على أن المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ السالف الإشارة إليها تتطلب لأعمال حكمها باعتبار العامل مستقيلا مراعاة إجراء شكلى حاصله الزام جهة الإدارة باتذار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل أو غيابه عند المدد المحددة فيها ، وهذا الإجراء الجوهري المقصد منه أن تسمين الجهة الإدارية إصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه وفى ذات الوقت إعلانه بما يرد إتخاذ من إجراءات حياله انقطاعه عن العمل وتمكينه له من إبداء عذره قبل إتخاذ

هذا الاجراء . وثبت للمحكمة على ذلك انه يلزم لاعتبار الانذار متتحا اثره فى هذا الخصوص ان تفصح فيه جهة الادارة عن نوع الاجراء القانونى الذى تزعم اتخاذه ضده أى تفصح عن الاتجاه الى انتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية طبقا للمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وصدورا عن ذلك رأت أن "عبارة اتخاذ الاجراءات القانونية " الواردة فى الانذارات عبارة غير محددة المعنى ، فكما انها قد تؤدى الى اتجاه الادارة الى انتهاء الخدمة للاستقالة الضمنية فانها قد تصرف كذلك الى اتخاذ اى اجراء قانونى احصر كالتنظر فى امر تأديء سواء معرفة جهة الادارة ذاتها او باحالة الى المحاكمة التأديبية .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم واذ كان الثابت من الاوراق فى الطعن للمائل ان الجهة الادارية قد اصبحت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٦ القرار رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٨٦ للطعون فيه والذى يقضى بانهاء خدمة الطاعنة اعتبارا من ١٩٨٦/٧/١٩ وانقطاعها عن العمل وعدم استلامها العمل بالجهة المنقولة اليها وهى ادارة المدن الجامعية عملا بنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ولما كانت للمكاتبات الثلاثة الموجهة للطاعنة بتاريخ ٧/٢٦ و ٨/٢٠ و ١٩٨٦/٩/١ اقتضت جميعها على دعوتها للموعدة لعمليها والا اتخذت ضدها الاجراءات القانونية طبقا للمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

فان هذه للمكاتبات لا توفر شرط الانذار السابق كاجراء جوهرى لازم لقيام قرينة الاستقالة الضمنية ، اذ انها غير جازمة باتجاه الادارة الى انتهاء خدمة الطاعنة عند عدم عودتها على اعتبار انها رغبة عن الوظيفة زائدة فيها ، وتثير فطنة تصدورها الى مساهلتها تأديبيا وهى مظنة راجحة من واقع التحقيق مع الطاعنة والقراح بمجازاتها اداريا بخمسم ثلاثة ايام من راتبها والتتبع عليها بضرورة تنفيذ قرار النقل والتوصية باحالتها الى مجلس التأديب المحصن فى

حالة عدم تنفيذ قرار النقل ، وفى ضوء ما تقدم جميعه يكون القرار الصادر بانتهاء خدمة الطاعنة قد صدر على نحو مخالف للقانون جديرا بالالغاء ذهاب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد قام على سند غير صحيح من القانون واجب الالغاء .

ومن حيث انه لا ينال من صحة ما تقدم ان الطاعنة تقدمت الى رئيس جامعة حلوان باستقالة مؤرخة ١٩٨٦/٧/٢٢ تخبره فيها بالغاء قرار النقل ويقالها بالمدينة الجامعية بالمطرية او قبول استقالتها ذلك ان هذه الاستقالة لا يترتب عليها اى اثر قانونى ، اذ ان الطاعنة انقطعت عن العمل اعتبارا من ١٩٨٦/٧/١٩ فى حين تقدمت باستقالتها فى ١٩٨٦/٧/٢٢ اى انها تقدمت باستقالتها وهى منقطعة عن العمل فى حين ان الاستقالة المنصوص عليها فى المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الاشارة اليها هى الاستقالة التى يقدمها الداعل اثناء قيامه بعمله وبحسب عليه الاستمرار فى هذا العمل الى ان يخطر بقرار قبول الاستقالة او ان ينقض الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٩٧ آنفة الذكر .

( طعن ٧٨ لسنة ٣٥ فى جلسة ١٩٩٠/٣/٦ )



## الفقر التاسع

احالة عضو هيئة التدريس الى المعاش

لقاعد رقم (٢١٤)

المبدأ : يبلغ عضو هيئة التدريس بالجامعة سن انتهاء الخدمة في سن الستين الا أنه يبقى بعد بلوغه هذه السن بقوة القانون أستاذا متفرغا حتى بلوغ سن الخامسة والستين ذلك ما لم يطلب عدم الاستمرار في العمل - اذا ما لم يفصح عضو هيئة التدريس عن رغبته في علم الاستمرار في العمل فانه يظل بقوة القانون أستاذا متفرغا بالجامعة تربطه بها علاقة وظيفية تنظيمية يخضع فيها لجميع احكام قانون تنظيم الجامعات في غير ما يخص وظيفة الأستاذ المتفرغ من أحكام هذا القانون - يخاطب عضو هيئة التدريس في الفترة من بلوغه سن الستين حتى سن الخامسة والستين بالأحكام الخاصة بواجبات الوظيفة ويخضع لأحكام المسؤولية التأديبية والمحاكمة التأديبية .

المحكمة : ومن حيث ان هذا النعي غير سديد ذلك أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ ينص في المادة ١١٣ منه على أن سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعي ، فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية . وينتهي العام الجامعي بانتهاء اعمال الامتحانات في ختام الدراسة في العام الجامعي ، ولا تحسب المدة من بلوغه سن الستين الى نهاية العام الجامعي في المعاش ، وينص في المادة ١٢١ على أنه مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية او للمعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون اساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين ،

وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل . ولا يخصب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضى مكافأة اجمالية توازي الفرق بين المرتب - مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى المقررة وبين المعاش .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان عضو هيئة التدريس بالجامعة يبلغ سن انتهاء الخدمة بلوغ ستين سنة الا أنه يبقى بعد بلوغ هذه السن بقوة القانون استاذًا متفرغًا حتى بلوغ سن الخامسة والستين ، وذلك ما لم يطلب عدم الاستمرار في العمل فاذا ما لم يصبح عضو هيئة التدريس عن رغبته في عدم الاستمرار في العمل فانه يظل بقوة القانون استاذًا متفرغًا بالجامعة تربطه بها علاقة وظيفية تنظيمية يخضع فيها لجميع احكام قانون تنظيم الجامعات في غير ما يخص وظيفة الاستاذ المتفرغ من احكام في هذا القانون ، ومن ثم يخاطب بالأحكام الخاصة بواجبات الوظيفة ، ويخضع لأحكام المسؤولية التأديبية والمحاكمة التأديبية .

ومن حيث أن الطاعن لم ينفي ما وقع منه على ما تقدم الا انه نفى عصا وقع منه وصف المخالفة على اعتبار انه قد اعتمد باعتباره رئيسًا للعمل كمدير للكلية المذكرات التي أعدها ..... امين الكلية و ..... رئيس قسم شؤون الطلبة بالكلية نتيجة دراسة وبحث الطلبات المقدمة من الطلبة اذ يقتصر دور العميد على اعتماد ما تنتهي اليه الدراسات الواردة بالمذكرات .

ومن حيث ان هذا الدفاع من جانب الطاعن غير مقبول لما هو مستقر في قضاء هذه المحكمة من أن مخالفة الموظف للتعليمات الادارية تشكل مخالفة تأديبية يجب مساوئته عنها ، ولا سبيل الى تخفيف مسؤوليته بذريعة انه لم يكن على بينة منها حتى كان يوسع العلم بها ، اذ الاصل انه يجب على الموظف ان يقوم بالعمل المنوط به بدقة وسلامة . ومن مقتضيات الدقة وجوب مراعاة

القواعد والتعليمات الواجبة الاتباع والمنظمة للعمل فان تراعى اللطيف في اداء هذا الواجب ولو هو ان قصد منه وجبت مساعدته ولا يجوز دون ذلك المساعدة اذ جاء العامل صاحب الموقع الرئاسي انه غير مكلف بمساعدة كل ما يعرض عليه من مذكرات اعداها رؤسوه باعتبار ان دوره هو مجرد الاختصاص ، اذ لا وجه لهذا الادعاء لأن رئيس العمل في أى موقع هو المسؤول الأول عن انضباط العمل فيه ، وهو مسؤول عن أن يتحرى مدى سلامة ما يعرض عليه من مذكرات سواء بمطابقة ماورد بها على ما هو مقرر من قواعد واجبة المراجعة او باحالة ماورد بها الى جهات لابداء الرأى القانوني ، فاذا ملخص في اداء هذا الواجب فلم يتصر بنفسه على النحو المتعارف والمألوف حتى ممارسة ارباب السلطة الرئاسية لواجباتهم في المراجعة والمتابعة لما يعرض عليهم من اعمال من رؤسهم لاعتمادها حتى يمكن لهم اكتشاف مايشوب ما يعرض عليهم من مذكرات من عطلا والتصرف في هذا الشأن عند عدم القطع بتدنى صحة ماورد بها باحالتها الى جهات للمراجعة والفحص او ابداء الرأى القانوني فانه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب للمساعدة والجزاء . فاذا كان الطاعن في الطعن للمائل قد اعتمد العديد من المذكرات للمخالفة لكل القواعد الواجبة الاتباع في مجالات شتى من مجالات عمله كتمديد لوكالة الاتباع ، فانه يكون بهذا التعدد قد ارتكب مخالفة تأديبية جسيمة تستوجب جزاء العزل من الخدمة الامر الذى يجعل قرار مجلس التأديب قد صادف صحيح الوقوع والقانون ولم يشبه عطلا أو غلو .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم صحة ما انتهى اليه المحكم القانوني فانه من قضاء وسلامته من لوجه الطعن التي ساقها الطاعن في طعنه للمائل .

ومن حيث ان من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بمحكم المادة ١٨٤ مرافعات الا أنه وفقا لحكم المادة ٩٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يعنى هذا الطعن من الرسوم بحسابه من الطعون فى أحكام المحاكم التأديبية .

( طعن ٣٦٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٩/٢٣ )

#### قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ : سن الاحالة الى المعاش لأعضاء هيئة التدريس هو سن الستين -  
بقاء عضو هيئة التدريس الذى تنتهى خدمته ببلوغه سن الستين خلال العام الدراسى حتى نهايته مع احتفاظه خلال مدة الاستبقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية على ألا تحتسب تلك المدة فى معاشه - ناط المشرع بمجلس الجامعة سلطة تحديد ميعاد بدء العام الدراسى وميعاد نهايته - لا يعدو ان يكون مألوفته اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات بتحديد بداية السنة الدراسية بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من قبل الانتهاء او الاستشاد لمجلس الجامعة الذى له سلطة تحديد هذا الميعاد .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقدة فى ١٩٩٠/١/٣ فتبينت ان المادة ٢٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن " يختص مجلس الجامعة بالنظر فى المسائل الآتية :

ثانيا : المسائل التنفيذية .....

١٩- تحديد مواعيد بدء الدراسة ومدة عطلة منتصف العام الجامعى ..... " .

وتنص المادة ١١٣ من ذات القانون على أن " سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية ، ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعى فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية ، ويتهى العام الجامعى بانتهاء اعمال الامتحانات فى ختام الدراسة فى العام الجامعى ، ولا تحسب المدة من بلوغه سن الستين الى نهاية العام الجامعى فى المعاش " .

وتنص المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أن " تبدأ السنة الجامعية فى السبت الثالث من سبتمبر وتستمر الدراسة ثلاثين اسبوعا ..... ولجلس الجامعة مراعاة للصالح العام أن يقرر بدء الدراسة وانتهائها قبل الموعد المذكورة أو بعدها ... " .

ومفاد ما تقدم ان المشرع حدد فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه سن الاحالة الى المعاش لاعضاء هيئة التدريس المخاطبين باحكامه سن الستين وقرر لاعتبارات معينة تتعلق باستقرار الاوضاع الجامعية وحسن سير وانتظام العام الدراسى بقاء عضو هيئة التدريس الذى تنتهى خدمته ببلوغه سن الستين خلال العام الدراسى حتى نهايته مع احتفاظه خلال مدة الاستبقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية على الا تحسب تلك المدة فى معاشه ، وقد ناط المشرع بمجلس الجامعة سلطة تحديد ميعاد بدء العام الدراسى وميعاد نهايته بانتهاء اعمال الامتحانات التى تجرى فى ختام الدراسة الجامعية هذا فى حين ان اللائحة التنفيذية للقانون المذكور قد حددت لبدء العام الجامعى ميعادا ثابتا بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من كل عام .

ومن حيث ان المستقر عليه وفقا لاحكام القضاء الادارى ان اصدار اللوائح التنفيذية هو حق مقرر للسلطة التنفيذية سواء نص على ذلك فى تلك القوانين او لم ينص وانه ليس لهذه اللوائح ان تصدر او تبطل تنفيذ احكام القوانين الصادرة تنفيذا لما انما تقتصر على وضع القواعد والاحكام التفصيلية اللازمة لتحقيق تلك القوانين . ولما كان الثابت ان قانون تنظيم الجامعات قد عمل مجلس الجامعة سلطة تحديد موعد بدء العام الدراسى وميعاد نهايته ومن ثم يكون المدة معلما فى هذا الميعاد بالتاريخ الذى يحدده مجلس الجامعة ولا يبدو ان يكون ما قرره اللائحة التنفيذية للقانون المذكور فى المادة ٦٢ منها بمجديد بداية السنة الدراسية بالنسبة الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستعداد او الاسرشار لمجلس الجامعة الذى له سلطة تحديد هذا الميعاد وما يؤكد ذلك ان المادة ٦٢ المشار اليها قد اجازت فى ختامها لمجلس الجامعة تغيير ذلك الميعاد وفقا لما يقتضيه الصالح العام .

ومن حيث ان اعمال حكم المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه منوط بلوغ عضو هيئة التدريس سن الاحالة الى المعاش خلال مدة العام الدراسى الذى يبدأ منذ التاريخ الذى يحدده مجلس الجامعة وينتهى بانتهاء اعمال الاختبارات التى تجرى فى ختامه ومن ثم فانه ككل من تحقق فى شأنه هذا للنشاط من أعضاء هيئة التدريس له البقاء فى الخدمة حتى نهاية العام الدراسى مع احتفاظه خلال مدة بقائه بكافة حقوقه ومناصبه الاتية لما من بلغ من الستين خلال فترة الاجازة الدراسية الواقعة فى المدة من نهاية العام الدراسى وبداية العام الجديد وفقا للتحديد السابق فانه ينحصر عنه تطبيق تلك الاحكام .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم ولما كان الثابت ان المذكورين  
للعروضة حالتهم قد احيلا الى المعاش خلال فترة الإجازة الدراسية ومن ثم  
فقد تخلف في شأنهما مناصب تطبيق المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة  
١٩٧٢ المشار اليه ولا يحق لهما بالتالي الاستفادة من أحكامها .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفعوى والتشريع الى عدم  
أحقية كل من الدكتور/..... والدكتور/..... في الاستفادة من أحكام  
المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

( ملفه رقم ٨٦/٢/٢٠١ جلسة ١٩٩٠/١/٣ )

## الفصل الرابع

### المعاملة المالية لأعضاء

#### هيئة التدريس

#### الفرع الأول

#### المرتب

#### قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ : الأصل أن التعيين يعد منبت الصلة عن النظام الوظيفي السابق للمعين فلا يستحق بذلك الا بداية الربط المالي للوظيفة المعين عليها -  
المشرع خروجاً عن ذلك الأصل احتفظ لمن يعين في وظيفة عضو هيئة تدريس أو المدرسين المساعدين أو المعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية الربط المالي للوظيفة التي تم التعيين عليها ، وبشرط ألا يتجاوز المرتب المحتفظ له به نهاية الربط المقرر للوظيفة - يتحدد المرتب الواجب الاحتفاظ له به من تاريخ التعيين الوارد في المادة ٦٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وهو موافقة مجلس الجامعة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المقودة في ١٩٨٦/٣/٥ فتبينت ان المادة ٦٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر تقضى بأنه " يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناء على تنسب مجلس الجامعة بهذا رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة " كما بينت الجمعية العمومية ان القاعدة ٣ من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات للقانون المذكور تقضى بأنه " عند تعيين أعضاء هيئة



التدريس او مدرسين مساعدين او معيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة او الهيئات العامة او للقطاع العام ، فانهم يحتفظون بأمر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون عليها وبشرط ألا يتجاوز المرتب المحفوظ به نهاية الربط المقرر للدرجة ..... " .

ومفاد ما تقدم ان المشرع في المادة ٦٥ ساقفة الذكربين السلطة المختصة بالتعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس ، وحدد تاريخ التعيين عن موافقة مجلس الجامعة سواء أكان التعيين في هذه الوظائف ممن كان يشغل وظيفة عضو هيئة تدريس بذات الجامعة ، او الحكومة او الهيئات العامة او القطاع العام لورود النص عاما مطلقا ، وعلى ذلك فلا يعدو قرار رئيس الجامعة بوصفه السلطة المختصة بالتعيين الا أن يكون اعلاسا عن ارادة التعيين الذي تحقق وتكاملت عناصره منذ تاريخ موافقة مجلس الجامعة عليه . ومن ثم فان التعيين سيرتب آثاره من التاريخ الذي حدده المشرع لنفاذه وهو تاريخ موافقة مجلس الجامعة ، واذا كان الاهل أن التعيين يجد منبت الصلة عن النظام الوظيفي السابق للمعين فلا يستحق بذلك الا بداية الربط المالي للوظيفة المعين عليها ، الا أن المشرع عرجا عن ذلك الأصل احتفظ لمن يعين في وظيفة عضو هيئة التدريس او المدرسين المساعدين او للمعدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة او الهيئات العامة او القطاع العام بأمر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية الربط المالي للوظيفة التي تم التعيين عليها ، وبشرط ألا يتجاوز المرتب المحفوظ له به نهاية الربط المقرر للوظيفة . ويحدد المرتب الواجب الاحتفاظ له به من تاريخ التعيين الولود في المادة ٦٥ ساقفة الذكر وهو تاريخ موافقة مجلس الجامعة . وبذا كان مجلس

جامعة القاهرة قد وافق على تعيين للمعروض حالته فى وظيفة استاذ مساعد بكلية الحقوق فرع الخرطوم فى ١٩٨٤/٦/٢٧ فان المرتب الواجب الاحتفاظ له به هو الذى كان يتقاضاه بجهة عمله السابق بأكاديمية الشرطة فى هذا التاريخ ، فلا يدخل ضمن هذا المرتب أية اضافة تكون قد طرأت عليه بعد هذا التاريخ ، ومن ثم فلا يجوز ضم العلاوة التى منحت له فى ١٩٨٤/٧/١ الى المرتب الواجب الاحتفاظ له به .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ضم العلاوة الدورية الممنوحة للمعروض حالته بتاريخ ١٩٨٤/٧/١ الى المرتب الواجب الاحتفاظ له به عند تعيينه استاذاً مساعدا بكلية الحقوق جامعة القاهرة فرع الخرطوم .

( ملف ١٠٣٠/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٦/٣/٥ )

#### قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ : أحقية عضو هيئة التدريس بالجامعات الذى يبلغ سن الستين خلال العام الجامعى ويقتى بعلها الى نهايته - طبقاً لحكم المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى تقاضى مرتبه كاملاً فى هذه المدة مع الجمع بينه وبين معاشه .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قرأت بجلستها المعقودة فى ١٦ من يناير سنة ١٩٩٠ ما يأتى :  
١- ان قانون تنظيم الجامعات الصادر به القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عرض فى الباب الثانى منه ، للاحكام المتعلقة بالقائمين بالتدريس والبحث فى الجامعات ، وهم أولاً - اعضاء هيئة التدريس . ثانياً - الاساتذة المتفرغين وغير المتفرغين والزائرين . ثالثاً - مدرسو اللغات وذلك فى ثلاثة أقسام قائمة

بذاتها ، وبالنسبة الى من ذكروا أولا : اعضاء هيئة التدريس فقد بينت المادة ٦٤ من القانون أنهم هم أ- الأساتذة - ب- الأساتذة المساعدين - ج- المدرسون . وبينت للواد التالية منه ( من المادة ٦٥ حتى للمادة ١٢٠ ) الاحكام المتعلقة بمجائهم الوظيفية من التعيين حتى انتهاء الخدمة في حدود ستة - ١- التعيين ( المواد من ٦٥ حتى ٧٩ ) - ٢- النقل والندب والامارة والخصومات ( المواد من ٨٠ حتى ٩٤ ) - ٣- الواجبات ( المواد من ٩٥ حتى ١٠٤ ) - ٤- التأديب ( المواد من ١٠٥ الى ١١٢ ) - ٥- انتهاء الخدمة ( المواد من ١١٣ حتى ١٢٠ ) - ٦- اعضاء هيئة التدريس من الأجناب ( للواد من ١١٨ حتى ١٢٠ ) . وبالنسبة الى من ذكروا ثانيا : ( للأساتذة المتفرغون وغير المتفرغين والراغبين ) فاختصهم القانون بأحكام أوردها في المواد من ١٢١ حتى ١٢٥ . ومن ذكروا ثالثا مدرسو اللغات أفرد لهم القانون المواد من ١٢٦ حتى ١٢٩ ، وفي القسم الخاص بالمسائل المتعلقة باعضاء هيئة التدريس الرد القانوني اليهم الاخير (٦) لاحكام انتهاء الخدمة وعرضت المادة ١١٣ لاحد اسبابها وهو بلوغ السن المقررة لذلك ، فنصت على أن ، سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية ، ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية . وينتهي العام الجامعي بانتهاء اعمال الامتحانات في إختام الدراسة في العام الجامعي ، ولا تحسب السنة من بلوغه من التحصيل الى نهاية العام الجامعي في المعاش .

٢- ومن الواضح من هذا النص انه يتضمن حكيمين : الأول : انتهاء خدمة اعضاء هيئة التدريس عند بلوغهم سن الستين وهو حكم مقتضى طبيعة استحقاقهم للمعاش طبقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٩ ، لما نص عليه في المادة ١٨ منه من أن يستحق المعاش في الحالات الآتية (١) انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف للعامل به أو بلوغه سن الستين ..... وذلك متى كان مدة اشتراكه في التأمين ١٢ شهرا على الأقل ..... الثاني - انه اذا بلغ عضو هيئة التدريس سن الستين خلال العام الجامعي فانه يبقى الى نهايته بالخدمة ، وعليه اسس وضعه قبلها ، أى عضوا بهيئة التدريس مع احتفاظه بكفاة حقوقه ومناصبه الادارية على انه لا تحسب المدة من تاريخ بلوغه السن الى نهاية العام الجامعي في المعاش ، والنص على احتفاظ عضو هيئة التدريس في تلك المدة بحقوقه ومناصبه الادارية هو من باب تقرير مقتضى بقائه في الخدمة خلافا وتأكيدا ، والنص على أنه لا تحسب تلك المدة في المعاش ، هو من باب تقرير انه لا يسرى معاش عنها ، يضاف الى معاشه للمستحق ببلوغه سن الستين ، وانه عند انتهاء العام الجامعي لا يعاد تسوية للمعاش ، اذ استقر أمره عند بلوغها واستحق من ذلك التاريخ ولا تسرى طبقا للمادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي / فقرة اعمره عليه أحكامه خلال تلك المدة .

٣- ومودى هذين المسلكين للمقررين بصريح نص المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات اقتضاه ان عضو هيئة التدريس الذى يبلغ سن الستين خلال العام الجامعي تنتهى خدمته في هذا التاريخ مما يترتب على ذلك من أثر من حيث تحقق الموجب لاستحقاقه المعاش طبقا لحكم المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي ، وانه مع ذلك يبقى الى نهاية العام الجامعي بانتهاء اعمال الامتحانات في محام الدراسة فيه ، محظا بكافة حقوقه للترتبة على ذلك ومناصبه الادارية . ومن أول حقوقه التي يحتفظ بها حقه في الترتب عن عمله بجمعية هيئة التدريس . وهذا الحكم الذى قرره النص صراحة . يضاف الى

حقه فى المعاش ، وهو يختلف من حيث مصدره وموجبه وسببه عن حقه فى المرتب ، كما يختلف فى الجهة للالتزمة بأدائه ، وهو يجمع بين الاثنين ولا يخصم من مرتبه اشراك فى المعاش عن هذه المدة ، لانها لا تحسب ضمن المدة التى تحسب فى المعاش الذى يربط ويستحق عند بلوغه السن ولا يسوى معاش عنها .

٤- وغنى عن البيان بعد ذلك ان مقتضى حكم المادة ٤ من قانون التأمين الاجتماعى التى تقضى بأن من يهاد الى الخدمة بعد انتهائها ببلوغه واستحقاقه للمعاش يوقف صرف مرتبه الى حين بلوغه سن الستين ، انه ينصرف الى من انتهت خدمته لسبب غير بلوغه سن التقاعد ويعود اليه الحق فى تقاضى معاشه بعدها وان مبنى تفريزها ايقاف صرف المعاش هو أن يخضع العامل من تاريخ اعادته لاحكام قانون التأمين الاجتماعى وتحسب مدة عمله فى المعاش ، ويستحق عند انتهائها او بلوغه سن الستين ايهما سبق معاشا عنها . وهذا لا يصدق بعد سن الستين اذا بقى فى الخدمة طبقا لحكم عاص كما فى المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات الى نهاية العام الدراسى اذ لا تحسب مدة الخدمة تاريخ بلوغ سن الستين حتى نهاية العام الجامعى فى المعاش ومن ثم فان عضو هيئة التدريس الذى يقى فيها بعد انتهاء خدمته ببلوغه سن الستين الى نهاية العام الجامعى لا يوقف صرف معاشه الذى استحق له من تاريخ بلوغه تلك السن ، واستحقاقه تبعاً للمعاش طبقاً لحكم المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى بعد ان استقر حسابه نهائياً بمراعاة مدة خدمته المحسوبة فى المعاش قبلها مما مصدره قانون التأمين الاجتماعى وصرده الى سابق عدة خدمته وما أداه من اشراك فى التأمين عنها . وهو الى ذلك يستحق مرتبه كاملاً عن المدة التالية حتى نهاية العام الجامعى طبقاً لحكم المادة ١١٣ من

قانون تنظيم الجامعات، اذ هو ثمرة عمله ، ومن جملة حقوقه التي نصت صراحة زيادة في التوكيد على احتفاظه بها ، على ما سلف تقريره ، وهو يبقى علائها عضوا في هيئة التدريس ويحفظ كذلك بمناصبه الادارية .

٥- ومتى تقرر ذلك، فانه لا يكون ثمة من اساس للقول بخلافه بمحكمة ان للمادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات الواردة في باب الأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين والزائرين، وهم كما تقدم ، من غير اعضاء هيئة التدريس ، تنص على أنه " مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون من انتهاء الخدمة ويصبحون اساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافأة اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى المقررة وبين المعاش ، مع الجمع بين المكافأة والمعاش " ذلك ان هذه المادة تتعلق بلاسائلة المتفرغين وهو لا يعتبر منهم خلال المدة من تاريخ بلوغه من الستين خلال العام الجامعي حتى نهايته ولما يصبح منهم بعدها ، ثم ان المادة صريحة في تقرير ان حكمها يجري اعماله مع مراعاة حكم المادة ١١٣ التي تخص وضعه خلال تلك المدة بحكم خاص مقرر فيها ، مما يجعل المادة ١٢١ ليست على عمومها بالنسبة الى من في مثل حالتها ولديتها . ومعنى ذلك ان المادة ١٢١ تتناول وضع اعضاء هيئة التدريس الذين يبلغون سن الستين بعد نهاية العام الجامعي من تاريخ بلوغهم هذه السن وتتناول وضع هؤلاء الذين يبلغونها خلال العام الجامعي من تاريخ نهاية ذلك العام حتى سن الخامسة والستين ، اما قبل ذلك وحتى نهاية العام الجامعي فيحكم أمرهم المادة ١١٣ وللأسك كان نص المادة ١٢١ صراحة وابتداء على ان حكمها يجري مع مراعاة حكم المادة ١١٣ وهذه تختلف

عن تلك ، وكل منها يقتضى حكما فى الحالات التى تناولها والحكمان مستقلان ويعمل بهما كل فى موردته وبماله . ولا تنقض بينهما ، ولا يصح تعديده حكم الثانية الى ما تناولته اولاهما .

٦- ويخلص من كل ما سبق ان عضو هيئة التدريس الذى يبلغ سن الستين خلال العام الجامعى تنتهى خدمته بيلوغ هذه السن ، من تاريخها ومواده ومنها استحقاقه المعاش ، ويبقى الى نهاية العام الجامعى يرضعه كعضو بهيئة التدريس ويحتفظ بكافة حقوقه ومناصبه الادارية خلال هذه السنة ، التى لا تحسب فى المعاش ، ومن حقوقه مرتبه كعضو ، ويجمع بينه وبين المعاش ، وبعد نهاية العام الجامعى يتغير وضعه هذا فيصبح استاذ متفرغا ويستمر فى عمله بصفة شخصية حتى سن الخامسة والستين الا ان يصدف عن العمل ويطلب ذلك وانه يتقاضى عن عمله كأستاذ متفرغ مكافأة اجمالية بقدر الفرق بين مرتبه مضافا اليه المرتبات والبدلات المقررة وبين المعاش ويجمع بين المكافأة والمعاش .

٧- ولكل ما تقدم ، فان جامعة الاسكندرية لم تختلف القانون فى شئ فيما تجرى عليه من اداء مرتب عضو هيئة التدريس الذى يبلغ سن الستين خلال العام الجامعى ويبقى بحكم المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية اذ ذلك من حق طوال تلك السنة بحسب وضعه قانونا فيها ومقابل عمله خلالها وهو يجمع بين مرتبه هذا وبين معاشه ، ولا نص يحظر الجمع ، بل النص فى قانون تنظيم الجامعات وقانون التأمين الاجتماعى تقتضيه وتقرره ، فالحق فى كل منها قائم بذاته يختلف من حيث مصادره وموجبه وسببه وشروط استحقاقه ، ولا يتصل بحكم المادة ١٢١ من قانون الجامعات ، لى هذه الحالة ، اذ هو لا يجرى على مثله

الا بعد انتهاء العام الجامعي وحتى بلوغه سن الخامسة والستين ويكون بقاؤه في الخدمة خلالها ، طبقا لحكم هذه المادة بصفة شخصية وكأستاذ متفرغ .  
لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أحقية عضو هيئة التدريس بالجامعات الذى يبلغ سن الستين خلال العام الجامعي ويبقى بعدها الى نهايته طبقا لحكم المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات فى تقاضى مرتبه كاملا فى هذه المدة مع الجمع بينه وبين معاشه .

( ملف ١١٨١/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٠/١/١٦ )

#### قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ : أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المحاضرين لأحكام جدول المرتبات والوظائف والبدلات الملحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لا يتقبلون بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ فى شأن الحد الأدنى للأجور وما فى حكمه وأحكام - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ - ذلك بحسبان أن هذه النصوص العامة بجاءت خلوا مما يفيد الطباق أحكامها على العاملين الذين تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة لاتعدل ولا تفقد الحقوق الناشئة عن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ١٢٢ من الدستور تنص على " يمين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تتقرر على عزاة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى يتولى تطبيقها " ، وتنص المادة لثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأدنى للأجور وما



فى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والمهيات وللوؤسسات العامة والشركات والجمعيات على أنه " يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو المهيات أو للوؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات فى صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأى صورة أخرى ". وقد صدر استنادا لهذا القانون وبعد موافقة مجلس الوزراء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الحد الأعلى للأجور ومافى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والمهيات وللوؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته ونص فى المادة (١) لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو المهيات أو للوؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ... " ثم تنص المادة (٣) من هذا القرار على أنه " يحسب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل فى سنة ميلادية كاملة ، ويجرى المحاسبة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ويؤول الى الخزنة العامة المبلغ الذى يزيد على الحد الأعلى .

ومن حيث أنه بغض النظر عما يثور من جدل حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ لتناوله أمورا تكفل القانون وحده بتنظيمها ومساسه بأموال هى بحكم مصدرها حق لصاحبها ولا يجوز حرمانه منها ، وأيا ما كان وجه الرأى فى مدى التزام هذا القرار بمحدود الشرعية وضوابط المشروعية فان احكامه وأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه من قبله تقف عند وضع قيود علي المرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العاملون فى

الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته ، للمعاطبون - كل في نطاقه - بأحكام قانون نظام العاملين للمنفذين بالدولة وأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام - ولا تمتد إلى غيرهم من تنظيم شؤون توظيفهم قوانين خاصة تنطوي على جداول مرتبات قائمة بلقائها وأحكام متفرقة في شأن المرتبات وتواهبها تخرج عن الشريعة العامة في قانون التوظيف ، وذلك لأنها يصحح قواعد تفسير مثل هذه النصوص الاستثنائية التي يقصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها صراحة فلا يقاس عليها أو يتوسع في تفسيرها . كما أن هذا الرأي تفرضه القواعد العامة في إلغاء التشريعات وتعديلها والتي جعلت القانون الخاص لا يلغيه أو يبدله أو يقيده من تطبيقه إلا قانون خاص مثله فلا توتى النصوص الواردة في قانون عام غيرها في هذا المجال ما لم يكن التشريع الجديد الذي لورد الحكم العام قد أشار بعبارة صريحة إلى الحالة التي كان يحكمها القانون الخاص ، وجاءت عباراته قاطعة في سريان حكمه في جميع الأحوال . فبهذا قضت المحكمة الإدارية العليا ، وإلى هذا انتهت أحكام محكمة النقض ، وعلى هذا النهج درج للشرع في قوانينه وتشريعاته ، واستنادا إلى ذلك حصلت الجمعية العمومية إلى أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاضعين لأحكام جدول المرتبات والوظائف والبدلات الملحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لا ينطبقون بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها وأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر في هذا الشأن بحسبان أن هذه النصوص العامة وقد جاءت ملغاة عما يجيد تطبيق أحكامها على العاملين الذين تنظم شؤونهم

الدكتور رئيس مجلس الدولة على عرضه بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٧ قنيت أن المادة ١٩٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن "مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعينين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الخاضعين منهم مبنية بالجدول المرفق لهذا القانون ...". وينص البند (١) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات وللغاشات على أن "تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على تعيين في إحدى وظائف هيئة التدريس أو وظيفة مدرس مساعد أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة ...". وينص البند (٣) من ذات القواعد على أنه "عند تعيين أعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة في الهيئات العامة أو القطاع العام فإنهم يحتفظون بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يمينون عليها وبشرط ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقرر للدرجة". وتنص المادة ١٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن تطبيق جدول المرتبات للمحق بقانون الجامعات على أعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعينين بالكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي على أن "يطبق جدول المرتبات والبدلات والأحكام الملحقه به لفرق بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعينين بالكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ....". وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لسلطات خاصة على أن "يعدل مخطط العلاوة الدورية بكادرات

العاملين للتخصص عليهم فى المادة الاولى بحيث يكون اول يوليو من كل عام " .

واستظهرت الجمعية العمومية أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه عين الوظائف الخاضعة لاحكامه وحدد مرتبات وعلاوات وبدلات شاغلها بالجدول الملحق به وتضمنت القواعد الملحقه بهذا الجدول شروط وأحكام استحقاق العلاوة الدورية المقررة كما حدد منحها فى اول يناير التالى لمرور عام على تاريخ التعيين فى احدى وظائف أعضاء هيئة التدريس أو وظيفة مدرس مساعد أو تاريخ مرور عام على منح العلاوة الدورية السابقة ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بتطبيق الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والقواعد الملحقه به على جميع شاغلى وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بالكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى وقد عدل موعد استحقاق العلاوة الدورية بالنسبة لجميع العاملين بالدولة والعاملين بكادرات خاصة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ليكون أول يوليو من كل عام بدلا من اول يناير وبذلك يكون المشرع قد أعضج جميع شاغلى وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين لقواعد استحقاق العلاوة الدورية الملحقه بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وفرق فى موعد استحقاق هذه العلاوة بين من يعين تعيينا مبتدأ فتمتج له العلاوة فى أول يوليو التالى لمرور عام على تعيينه أما من يعين بوظيفة أعلى فى ذات الكادر المنتمى اليه فتستحق له العلاوة المقررة بمرور سنة على منحه العلاوة السابقة .

ولما كان للسلم به - وفقا لما استقر عليه اجزاء الجمعية العمومية - أن تعيين أحد العاملين بالكادر العام فى احدى وظائف هيئة التدريس أو وظيفة

مدرس مساعد أو معهد أساسه شروط صلاحيات خاصة بمطابقة القانون المنظم لتلك الوظائف وأن الالتحاق بها يتم بناء على إعلان ولا ينظر في مثل هذا التعيين إلى التعادل بين درجة الوظيفة التي كان يشغلها العامل بالكادر العام وتلك المقابلة لها بمكافئ تنظيم الجامعات ومن ثم فإن تعيين العامل في هذه الحالة يعد تعييناً جديداً منبت الصلة بوظيفته السابقة ويخرج الأمر بذلك عن أن يعد نقلاً أو إحادة تعيين طالما أن العامل ينشأ له بهذا التعيين مركز قانوني جديد غير ذلك الذي كان ينظمه في الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاء خدمته بها ، ولا يحسن اعتبار هذا للركن الجديد امتداداً لركن السابق خاصة مع اختلاف القواعد التي يخضع ويخضع لها واختلاف الشخص المعنوي الذي التحق به عن ذلك الذي كان تابعاً له من قبل وترتبا على ما تقدم فإن من يعين بأحدى وظائف أعضاء هيئة التدريس أو وظيفة مدرّس مساعد أو معهد من العاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام لا يستصحب معه موعد علاوته الدورية السابقة وفقاً للنظام القانوني الذي كان حاضراً له وإنما يبدأ في حقه موعد جديد يحدد على ضوء أحكام قانون تنظيم الجامعات فيستحق العلاوة الدورية المقررة في هذه الحالة في أول يوليو التالي لمرور عام على تاريخ تعيينه ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه البند الثالث من القواعد الملحقية بالجدول المرفق بقانون تنظيم الجامعات مع احتفاظ العاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام بما كانوا يتقاضونه من مرتبات حتى كانت تزيد على بداية وجودهم للوظائف المعين بها ذلك أن هذا الحكم لا ينصرف وفقاً لتفسير محكمة النقض إلا إلى المرتب وحده ولا عمل غيره إلى العلاوة الدورية لأن تحديد مرتبته

العلاوة هو في النتيجة قاعدة مالية والمعروف أن القواعد المالية بما ترتبه من أعباء على عاتق الخزانة يتعين عدم التوسع في تفسيرها أو القياس عليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العلاوة الدورية المقررة للعاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام الذين يعينون في إحدى وظائف هيئة التدريس أو وظيفة مدرس مساعد أو معيد تستحق في أول يوليو التالي لمرور عام على تعيينهم بالوظائف المشار إليها

( ملف ١١١٨/٤/٨٦ جلسة ١٣/٤/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ : المعين بإحدى وظائف هيئة التدريس أو وظيفة مدرس مساعد أو معيد من العاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام لا يستصحب موعد علاوته الدورية السابقة وفق النظام القانوني الذي كان خاضعاً له وإنما يفتح في حقه موعد جديد في ضوء أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فاستحق له العلاوة الدورية المقررة في هذه الحالة في أول يوليو التالي لمرور عام على تاريخ تعيينه - تأكيد الالتقاء السابق للجمعية العمومية بملسة ١٣/٤/١٩٨٨ والتذي لم يطرأ من الأسباب مما يقتضي العلول عنه .

الفتوى : ان هذا للموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣/٥/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ١٩٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على " مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدايتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين للمعاضدين والمعينين

وبدلاً منهم وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم مبنية بالمجدول للمرافق حسناً القانون " في حين ينص البند (١) من قواعد تطبيق للمرتبات والبدلات والمعاشات على أن " تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على تعيينهم في إحدى وظائف هيئة التدريس أو وظيفة مدرس مساعد أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة " ، وينص البند (٣) من ذات القواعد على أنه " عند تعيين أعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو محصلين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام فاتهم يحتفظون بأمر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يمنون عليها وبشرط ألا يتجاوز المرتب المحظوظ به عن نهاية الرتبة المقرر للدرجة " وتنص المادة (٤) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة على أن " يعدل موعد العلاوة الدورية بكادرات العاملين للنصوص عليهم في المادة الأولى بحيث يكون في أول يوليو من كل عام " .

واستعرضت الجمعية خواتم الصادرة بمجلسه ١٣/٤/١٩٨٨ ( ملف رقم ١٨/٤/٨٦ ) التي استظهرت فيها من واقع النصوص المتقدمة أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه أخصص جميع شاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعينين لقواعد استحقاق العلاوة الدورية للملحق بالمجدول للمرفق به ، وقرر في موعد استحقاق هذه العلاوة بين من عين تعييناً مبتدئاً ختمت له العلاوة في أول يوليو التالي لمرور عام على تعيينه ، أما من عين بوظيفة أعلى في ذات الكادر المتبنى إليه فتستحق له العلاوة المقررة بمرور سنة على منحه العلاوة السابقة ، وأنه من السليم به - وعلى منعه من عليه التنازل

الجمعية - ان تعيين العاملين بالكادر العام فى احدى وظائف هيئة التدريس أو فى الوظائف المعاونة لها اساسه شروط صلاحيات خاصة يعينها القانون المنظم لتلك الوظائف ، وان الالتحاق بها يتم بناء على اعلان ، ولا ينظر فى مثل هذا التعيين الى التعادل بين درجة الوظيفة التى كان يشغلها العامل بالكادر العام وتلك للمقابلة لها بكادر تنظيم الجامعات ، ومن ثم فان تعيين العامل فى هذه الحالة يعد تعيينا جديدا منبت الصلة بوظيفته السابقة ، ويخرج الامر بذلك عن ان يعد نقلا او إعادة تعيين طالما أن العامل ينشأ له بهذا التعيين مركز قانونى جديد غير ذلك الذى كان يتنظمه فى الجهة التى كان يعمل بها والذى انتهى بانتهاء علمته بها ، ولا يتسنى اعتبار هذا للركز الجديد امتدادا لمركزه السابق خاصة مع اختلاف القواعد التى خضع ويخضع لها ، واختلاف الشخص المعنوى الذى التحق به عن ذلك الذى كان تابعاً له من قبل ، ولا يتقص من ذلك ان البند ثالثا من القواعد الملحقه بالجدول المرفق بقانون تنظيم الجامعات قد احتفظ للعاملين السابقين بالحكومة او الهيئات العامة أو شركات القطاع العام بما كانوا يتقاضونه من مرتبات متى كانت تزيد على بداية مربوط الوظائف المعين بها ذلك أن هذا الحكم لا ينصرف - وفقا لصريح عبارة النص - الا الى المرتب وحده ، ولا عمل لينسط حكمه الى العلاوة الدورية بحسبان أن تعيين موعد هذه العلاوة يعد بمثابة قاعدة مالية يتعين عدم التوسع فى تفسيرها أو القياس عليها .

وخلصت الجمعية من ذلك الى أن من يعين باحدى وظائف هيئة التدريس أو وظيفة مدرس مساعد او معيد من العاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام لا يستصحب موعد علاوته الدورية السابقة وفق النظام القانونى الذى كان يحاطه له ، وانما يفتح فى حقه موعد



جديد في ضوء أحكام قانون تنظيم الجامعات فتستحق له العلاوة الدورية المقررة في هذه الحالة في اول يوليو التالى لمرور عام على تاريخ تعيينه وذلك كله تأكيداً للاقتضاء السابق للجمعية ، والذي لم يطرأ من الأسباب ما يقتضى العدول عنه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد الاقتضاء السابق للجمعية ، والذي لم يطرأ من الأسباب ما يقتضى العدول عنه .  
( ملف ٨٦٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/٣ )

## القرع الثالث

### البدلات

#### أولا - بدل التمثيل

##### قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ : (١) بدل التمثيل المقرر لرؤساء الجامعات يدخل ضمن الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلي بعض الوظائف .

(٢) ان المكافآت التي قد يحصل عليها رؤساء الجامعات نظير نشاطهم العلمي وليس بحكم شغلهم لوظائفهم لا تدخل ضمن الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة ٢٥ منه على أن " يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتد خلال مدة تعيينه شاغلا لوظيفة أستاذ على سبيل التذكير ... " وينص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلي بعض الوظائف في المادة الأولى منه على أن " محض مرتبا مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنويا وبدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ ج سنويا كل من يشغل وظيفة كان مدرجا لها في الموازنة العامة للدولة في أول يولييه سنة ١٩٨٧ الربط الثابت وبدل التمثيل المقررين للوزير . على ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه شاغل هذه الوظيفة عن بدلات

ومكافآت عن مرتبه الاساسى " وتنص المادة الثانية منه على أن " لا يخضع بدل التمثيل المنصوص عليه فى المادة السابقة لأية ضرائب أو رسوم " وتنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ فى المادة ٢٢٥ منها على أن " ينظم مجلس الجامعة فى حدود الموازنة قواعد منح الاعانات والمكافآت وما تساهم به الجامعة فى التمثيل فى المؤتمرات العلميه..... ويكون الصرف بموافقة رئيس الجامعة أو من يتدبه " .

والمستفاد من ذلك أن المشرع باصداره القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ المتقدم ذكره ساوى بين كل من يشغل وظيفة كان مدرجا لها فى الموازنة العامة للدولة فى أول يوليه سنة ١٩٨٧ ( ومنهم رؤساء الجامعات ) المرتب وبدل التمثيل المقررين للوزير وبين الوزراء فقرّر للأولين مرتبا مقداره ٤٨٠٠ ج سنويا وبدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ ج سنويا لا يخضع لأية ضرائب أو رسوم وذلك لغرض اتجه وهو تحقيق المساواة فى الدخل بين أصحاب هذه المناصب وبين الوزراء واتساقا مع هذا الغرض حظر المشرع زيادة ما يتقاضاه شاغل احدى هذه الوظائف من بدلات ومكافآت على مرتبه الاساسى .

وبما أنه عن بدل التمثيل لرئيس الجامعة فانه ولئن كان من المستقر عليه أن هذا البديل بحسب طبيعته يستهدف مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها أعباء الوظيفة التى يشغلها من منح هذا البديل وضرورة ظهوره بالمظهر اللائق لشغلها أى أنه فى حقيقته من قبيل اسداد النفقات الفعلية التى يتكبدها العامل فى سبيل أداء العمل للنوط به .....

لئن كان ذلك ، الا أنه من القواعد القانونية المقررة أنه لا مساغ للاحتجاج مع النص الصريح وأن المطلق يرد على إطلاقه والعام يظل على عموم

مادام لم يرد ما يخصه فإذا كان ذلك ، وكان المشرع قد أنصح صراحة عن ارادته في دخول جميع البدلات والمكافآت التي يتقاضاها شاغل الوظيفة ضمن الحد الأقصى الذى حدده فان هذا العموم يشمل بغير شك بدل التمثيل وبالتالي يدخل فى حساب هذا الحد الأقصى .

وكذلك الأمر بالنسبة للبدلات والمكافآت الأخرى التى يحصل عليها رئيس الجامعة بهذا الوصف فالأصل أن جميعها يجب أن يتقيد بالحد الأقصى المشار اليه مادام انه حصل عليها بسبب شغله لوظيفة رئيس الجامعة - التى يتفرغ لشغلها ويعتبر خلال تعيينه بها شاغلا لوظيفة أستاذ على سبيل التذكار . أما بالنسبة لما قد يحصل عليه رئيس الجامعة من مكافآت أخرى لسبب آخر غير شغله لوظيفته كالمكافآت التى قد يمنحها لقضاء البحوث العلمية التى يقدمها أو الاشراف على رسائل الدكتوراه والمجستير وتصحيح الامتحانات وبدل الريادة العلمية فلا تخرج عن كونها مكافآت عن مهام علمية أو نشاط علمي بحث لابد أن يتقاضى مقابلا عنه حتى ولو وصف أحيانا بأنه بدل ، وقد نظمت منح هذه المكافآت الاحكام العامة للمادة ٢٥٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات حينما نصت على أن " ينظم مجلس الجامعة فى حدود الموازنة قواعد منح الاعانات والمكافآت وماتساهم به الجامعة فى التمثيل والمؤتمرات والمهمات العلمية والبحوث العلمية والتدريب والاشراف . وما يشبه ذلك ويكون الصرف بموافقة رئيس الجامعة أو من يندبه " اذ لايتعارض تقرير هذه المكافآت طبقا للنص المتقدم مع احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ والقول بغير ذلك مؤداه ان تكون بعض الأنشطة العلمية التى قد يقوم بها رؤساء الجامعات خارج نطاق وظائفهم بغير مقابل بما قد يوتب عليه

- ٦٩٢ -

الحد من هذه الأنشطة الأمر الذى لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

أولاً - أن يبدل التمثيل المقرر لرؤساء الجامعات بدخول ضمن الحد الأقصى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مراتب شاغلى بعض الوظائف .

ثانياً - ان المكافآت التى قد يحصل عليها رؤساء الجامعات نظير نشاطهم العلمى وليس بحكم شغلهم لوظائفهم لا تدخل ضمن الحد الأقصى المشار اليه على الوجه السابق بيانه .

( ملف ١١٣١/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨ )

ثانيا - بدل التفرغ

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ : عدم جواز الجمع بين البديل الخاص المقرر للعميد أو للوكيل والبديل الخاص المقرر لرئيس القسم - علم أحتية أساتذة كلية الهندسة في الحصول على بدل التفرغ المقرر للمهندسين طبقا لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها للتعقلة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦ فاستعرضت فتاها الصادرة بملسة ١٩٨٥/١٢/١٠ ملف ١١٤/٢/٢١ التى انتهت للاسباب الواردة بها - الى أنه لا يجوز فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الجمع بين البديل الخاص المقرر لعمداء الكليات ووكلائها وبين البديل الخاص المقرر لرئيس مجلس القسم ، وتبين للجمعية من استعراض حكم المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ان المشرع بعد أن قرر أن الاصل العام هو اعتبار رئيس القسم متيحيا عن رئاسة القسم بتعيينه عميدا أو وكيلا للكلية ، اشترط لاعمال هذا الاصل ان يوجد بالقسم غيره من الأساتذة وهو مايعنى بمفهوم المخالفة أنه اذا لم يوجد بالقسم غيره من الأساتذة فانه شاغلا لرئاسة القسم رغم تعيينه عميدا أو وكيلا للكلية أى يجمع عندئذ بين المنصبين ، واذا كان المشرع اجاز هذا الجمع بين المنصبين الا أنه فى تحديد ما يستحقه الاستاذ فى هذه الحالة من بدلات فقد تبين للجمعية ان جدول المرتبات والبدلات للرفق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . المشار اليه معدلا بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ قد ورد به تقرير بتدل عخاص مقداره ٣٠٠ ج لعميد الكلية و ١٨٠ ج لوكيل الكلية و ١٢٠ ج لرئيس القسم

بمخلافه بديل الجامعة المقرر لكل منهم ومقداره ٤٥٠ ج ، ولما كان البديل الخاص للخيار اليه في هذا الجدول والمقرر لكل من العميد والوكيل ورئيس القسم لا يمكن أن يكون في تكييفه الصحيح بديل مقرر لمواجهة اعباء الوظيفة وكان من المستقر عليه فقها وقضاء انه لا يجوز الجمع بين أكثر من بديل وانه اذا استند لمستحق هذا البديل وظيفة اخرى مقرر لها بديل مماثل من ذات طبيعة البديل الاخر فانه يتقاضى فقط أكبر البدلين ومن ثم يتعين القول انه في حالة جمع العميد أو الوكيل بين منصبه هذا ورئاسة احد الاقسام بالكلية فلا يحق له ان يجمع بين البديل الخاص المقرر لوظيفة العميد أو الوكيل والبديل الخاص المقرر لوظيفة رئيس مجلس القسم ، وانما يقتصر حقه فقط على تقاضى البديل الاكبر المقرر للوظيفة الاصلية التي يشغلها دون تلك التي اسندت اداؤها اليه .

ومن حيث انه عن مدى احقية اعضاء هيئة التدريس من شاغلي وظيفة استاذ بكليات الهندسة في تقاضى بديل التفرغ المقرر للمهندسين وفقا لاحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ فقد استعرضت الجمعية افتاؤها السابق بملسة ١٠/٧/١٩٧٦ والذي انتهت فيه الى عدم احقية شاغلي وظيفة استاذ في كليات الهندسة بالجامعة لبديل التفرغ المقرر للمهندسين طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ وذلك اعتبارا من التاريخ الذي اصبحت فيه وظيفة استاذ بالجامعة تعادل درجة وكيل وزارة ، وتبين للجمعية من استعراض احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بديل تفرغ للمهندسين - الصادر بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتقويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ان منح بديل تفرغ للمهندسين وفقا لاحكام القرار المذكور ، منوط بان يكون المهندس شاغلا لاحدى الفئات

المشار إليها في ذلك القرار وهي الفئات من السابعة الى الاولى وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ نظام العاملين المدنيين بالدولة أى من الدرجة الثالثة الى الدرجة الاولى وفقا لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة السارى والصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الدرجة الاعلى من الدرجة الاولى قام بتقرير بدل تفرغ اتفاقا لاحكام القرار المذكور ولما كانت وظيفة استاذ فى الجامعة مقررا لها طبقا للحدود الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ربط مالى يندأ بمبلغ ١٦٢٠ ج الى ٢٤٣٣ ج أى يجاوز الربط المالى المقرر للدرجة الاولى وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ والذي يندأ بمبلغ ١٠٨٠ ج حتى ٢٠٨٨ جنيه ومن ثم فإن شاغلى وظيفة استاذ بالجامعة لا يستحقون بدل تفرغ طبقا لاحكام القرار المذكور .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الجمع بين البدل الخاص المقرر للعميد أو الوكيل والبدل الخاص المقرر لرئيس القسم وعدم أحقية اساتذة كلية الهندسة فى الحصول على بدل التفرغ المقرر للمهندسين طبقا لاحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

(ملف ١١٤/٢/٢١ جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

#### قاعدقرقم (٢٢٤)

المبدأ : عدم أحقية أعضاء هيئة التدريس بكلليات الهندسة بالجامعات بدل التفرغ المستحق للمهندسين بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ تأكيداً للاقتضاء السابق للجمعية فى هذا الشأن .



**الفتوى :** ان هذا الموضع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقبة فى ١٩٩٢/٥/٣١ فاستعرضت افتاءها السابق الصادر بجملة ١٩٨٩/٤/٥ الذى انتهت فيه الى عدم احقية الدكتور ..... المدرس بكلية الهندسة والتكنولوجيا بجامعة قناة السويس فى صرف بدل التفرغ المقرر للمهندسين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ والمؤيد بفتاها الصادر بجملة ١٩٩٢/٤/١٢ واستبان لها ان المادة ١٩٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على " مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الاعلى للجامعات واعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعيدين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الخاليين منهم مبنية بالجدول المرافق لهذا القانون " وان المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ للمهندسين تنص على ان " يمنح بدل تفرغ للمهندسين اعضاء نقابة المهندسين بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة فى الميزانية للمهندسين وان يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بمحة او قائمين بالتعليم الهندسى " وان المادة الثانية من ذات القرار تنص على ان " يمنح البديل المشار اليه بالفئات الآتية :

- ١١ ج شهريا لمهندسى الفئات السابعة والسادسة والخامسة والرابعة .
- ١٥ ج شهريا لمهندسى الفئات الثالثة والثانية والاوى ويحرم من هذا البديل كل من يعمل فى الخارج " .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص ان المشرع قرر بدل تفرغ للمهندسين العاملين بالجهات الادارى للدولة ووحدات القطاع العام . شريطة ان تظلمهم عضوية نقابة للمهندسين وان يكونوا شاغلين بصفة فعلية

لوظائف هندسية مخصصة فى الميزانية للمهندسين او قائمين بالتعليم الهندسى .  
واذ كان اعضاء هيئات التدريس بالجامعات ينظمهم كادر وظيفى خاص  
قرره المشرع بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للشار اليه وحدد على مقتضاه  
مرتباتهم وعلاواتهم ومعاشاتهم ولم تتضمن هذه القواعد تقرير بديل تفرغ  
لاعضاء هيئة التدريس من المهندسين ، فمن ثم يمتنع الرجوع فى هذا الشأن  
الى القواعد العامة المقررة للعاملين للمعنيين بالنزلة أو القطاع العام باعتبارها  
الشرعية العامة لنظم التوظيف . يضاف الى ذلك ان اعضاء هيئة التدريس  
بالجامعة من المهندسين لا يتوافقى شأنهم الشروط المقررة لاستحقاق البديل  
للشار اليه اذ انهم لا يشغلون وظائف هندسية مخصصة فى الميزانية للمهندسين  
وانما يشغلون وظائف اعضاء هيئة التدريس بالجامعة وينهضون بالتعليم فيها  
الذى يتصف من حيث الاصل بوصف التعليم الجامعى لا محض التعليم  
الهندسى . وعلى ضوء ما تقدم فلا سبيل الى افادتهم من بديل التفرغ المقرر  
للمهندسين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ .

ولما كان طلب اعادة النظر المائل لا يتضمن من الوقاعات جديد يقتضى  
العدول عن الاقتضاء السابق الصادر بجملسة ١٩٨٩/٤/٥ بما لا سبيل معه الى  
استحقاق بديل التفرغ فى الحال للمعروض الا بتعديل قرار رئيس مجلس الوزراء  
فى هذا الشأن على وجه يتيح هذا الاستحقاق اذا ما استقامت دواعيه  
ومبرراته.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على عدم احقية  
اعضاء هيئة التدريس بكلليات الهندسة بالجامعات بديل التفرغ المستحق

- ٤٩٩ -

للمهندسين بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ تأكيدها  
للافتاء السابق للجمعية في هذا الشأن .

( ملف ١٢٥٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

في نفس المعنى :

( ملف ١١٣٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٤/١٢ )

## الفرع الرابع

### مكافأة الانتداب للتدريس

#### أ - مكافأة الأستاذ المتفرغ

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ : التجاوز عن اسداد المكافآت التي صرفت بالزيادة للأساتذة المتفرغين بالجامعة أمر جوازي للسلطة المختصة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها للتعقد فى ١٨/٢/١٩٨٧ وتبين لها ان المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن اسداد ماصرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية تنص على أن " يتجاوز عن اسداد ماصرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته للعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى اذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أو رأى لاحدى ادارات الشؤون القانونية معتمد فى هذه الحالة الاخيرة من السلطة المختصة ثم النى الحكم أو عندل عن الفتوى او رأى ويجوز بقرار من السلطة المختصة فى غير الحالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة التجاوز عن اسداد المبالغ المشار اليها . "

ومن حيث أن التجاوز عن اسداد المبالغ التي صرفت بغير وجه حق من إحدى الجهات المحددة بالقانون رقم ٩٦ المشار اليه وبأى من الصفات الواردة به اما أن يقع بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائى او فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة أو رأى

احدى الادارات القانونية المعتمد من السلطة المختصة ثم القى الحكم أو عدل عن الفتوى أو رأى وأما أن يقع بقرار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن وذلك في غير الحالات المشار اليها .

ومن حيث أن المشرع قد حدد المبالغ التي يجوز التعاوز عن اسدادها وفقا للشروط المقررة بأن تكون قد صرفت بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي وان المكافآت التي تصرف للأساتذة المتفرغين وفقا لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات بما يوازى الفرق بين ما كانوا يتقاضونه من مرتبات وبدلات والمعاش المستحق لهم تعد في حكم المرتب ومن ثم فانه يسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام خاصة بالتعاوز وفقا لحكم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه لما كان صرف مكافآت الأساتذة المتفرغين في الحالة المعروضة لم يتم بناء على رأى صادر من إحدى الجهات المحددة بالفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه اذ ان وظيفة المستشار القانونى للجامعة لاتعد من الوظائف الفنية للإدارة القانونية بالجامعة المحددة على سبيل المحصر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ولا تدرج ضمن هيكلها القانونى وأن رأى الصادر عنه لايعتبر صادرا من الإدارة القانونية ومن ثم فان التعاوز عن اسداد المبالغ التي صرفت بالزيادة من المكافآت المشار اليها لايقع بقوة القانون وإنما هو أمر جوازى للسلطة المختصة وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن التعاوز عن اسداد المكافآت التي صرفت بالزيادة للأساتذة المتفرغين بالجامعة أمر

جوازى للسلطة المختصة

( ملف ١٠٨٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ ع )

**قاعدة رقم (٢٢٦)**

- المبدأ : ١- استحقاق الأستاذ المتفرغ للزيادة التى تقرر فى المعاشات بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ .
- ٢- فى حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسوبة له بمقتضى القانون ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة فى معاشه يؤدى له الفرق بينهما من الجامعة التى يعمل بها .

الفتوى : ان هذا للموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها للعقودة بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩ فاستعرضت المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته التى تنص على أن " سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستين سنة ميلادية " والمادة ١٢١ من ذات القانون التى تنص على أنه " مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بصفة شخصية فى ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرجين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل . ولا تحسب هذه المدة فى المعاش ويتقاضون مكافأة اجمالية توازى الفرق بين المرتب - مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى للقررة - وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش " .

ويجوز عند الاقتضاء تعيين الاساتذة بعد بلوغ سن الخامسة والستين بذات المكافأة للمتقعدة ولمدة ستين قابلة للتحديد أساتذة متفرجين ... " كما استعرضت المادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بقراره علاوة مناصبة للعاملين بالدولة والقطاع العام التى تقضى بأن " يمنع جميع العاملين

بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الاجر الاساسى لكل منهم فى تاريخ العمل بهذا القانون ، أو فى تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تحترق هذه العلاوة جزءا من الاجر الاساسى " والمادة الثانية من ذات القانون التى تقضى بأن " يقصد بالعاملين فى الدولة فى تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة بالجهاز الادارى للدولة أو بوحدات الحكم المحلى أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بهيئات وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، وذوو المناصب العامة والربط الثابت " والمادة الثالثة منه التى تقضى بأنه " لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها فى هذا القانون وبين الزيادة التى تقررت فى المعاش اعتبارا من اول يولييه ١٩٨٧. فإذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة فى المعاش ادى الى العامل الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها " وكذلك استعرضت الجمعية المادة الاولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ التى تقضى بأن " تزداد بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤..... " .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع فى المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ حدد المعاملة المالية المقررة لعضو هيئة التدريس الذى بلغ سن الاحالة الى المعاش واستمر فى الخدمة كأستاذ مضرغ قصص على منحه مكافأة اجمالية تتوازى الفرق بين المرتبة - مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى المقررة - وبين المعاش ، وعوله حتى الجمع بين تلك المكافأة والمعاش . وقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧

وقرر منح العاملين بالدولة ومنهم العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، علاوة شهرية خاصة بنسبة ٢٠٪ من الاجر الاساسى المقرر لكل منهم فى تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٩٨٧/٧/١ او فى تاريخ التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ . ونص القانون المذكور فى المادة ١ منه على ان هذه العلاوة لا تعتبر جزءا من الاجر الاساسى . كما صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ وقرر زيادة للمعاشات المستحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من تلك التاريخ . هذا وقد حظر المشرع فى المادة ٣ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الجمع بين العلاوة الخاصة المقررة بمقتضاها الزيادة التى تقررت فى المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ واذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة فى المعاش أدى الى العامل الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها .

وطبق القانونين رقمى ١٠١ و ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليهما على حالة الاستاذ المتفرغ بين أن المكافأة الاجمالية المستحقة له تعد - فى مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ - فى حكم المرتب حيث أنها تقابل ما يؤديه من عمل بالجامعة ، وبالمثل فيسرى عليها مايسرى على المرتب من أحكام .

واذ يتم منح العلاوة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الاجر الاساسى المقرر للعامل ، فان حسابها بالنسبة للاستاذ المتفرغ يكون على أساس مقدار المكافأة التى يتقاضاها ومن جهة أخرى فقد زاد معاش الاستاذ المتفرغ بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ ، واذا حظر المشرع الجمع بين هذه الزيادة وقيمة العلاوة الخاصة ، ومن ثم ففى حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة محسوبه له بالاسلوب السالف ايضا - على الزيادة فى معاشه فيؤدى له الفرق بينهما من الجامعة التى يعمل بها ، وذلك اعمالا لحكم المادة ٣ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر .



لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١- استحقاق الاستاذ للتفرغ للزيادة التى تقررت فى المعاشات بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ .

٢- فى حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسوبة له بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة فى معاشه يودى له الفرق بينهما من الجامعة التى يعمل بها ، وذلك للأسباب ساقفة البيان .

( ملف ١١٥١/٤/٨٦ جلسة ١٥/٢/١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ : المكالات التى تصرف للأساتذة المتفرغين وفقا لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات تعد فى حكم المرتب ويسرى عليها مايسرى على المرتب من أحكام خاصة بالتجاوز وفقا لحكم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٠/٤/٤ فبينت ان المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ماصرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية تنص على أن " يتجاوز عن استرداد ماصرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته للعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو رواتب اضافى اذا كان الصرف قد تم تنفيذها لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى الجهاز المركز للتنظيم والادارة أو رأى لاجدى ادارات الشئون القانونية معتمد فيه هذه الحالة الاخيرة من السلطة المختصة ثم الفى الحكم او عدل عن الفتوى بان

الرأى ويجوز بقرار من السلطة المختصة فى غير الحالات المنصوص عليها فى  
الفقرة السابقة التعاوز عن استرداد المبالغ المشار اليها .

ومن حيث أن التعاوز عن استرداد المبالغ التى صرفت بغير وجه حق من  
احدى الجهات المحددة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وبأى من  
الصفات الواردة به اما ان يقع بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم  
قضائى أو خوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة أو  
رأى احدى الادارات القانونية للمحدد من السلطة المختصة ثم الغى الحكم أو  
عدل عن الفتوى أو الرأى واما أن يقع بقرار من السلطة المختصة بما لها من  
سلطة تقديرية فى هذا الشأن وذلك فى غير الحالات المشار اليها .

ومن حيث ان للشرع قد حدد المبالغ التى يجوز التعاوز عن استردادها  
وفقا للشروط المقررة بأن تكون قد صرفت بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو  
رواتب اضافى وأن المكلفات التى تصرف للأساتذة المتفرغين وفقا لحكم المادة  
١٢١ من قانون تنظيم الجمعيات بما يوازى الفرق بين ما كانوا يتقاضونه من  
مرتبات وبدلات والمعاش المستحق لهم تعد فى حكم المرتب ومن ثم فانه يسرى  
عليها مايسرى على المرتب من احكام خاصة بالتعاوز وفقا لحكم القانون رقم  
٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه

ومن حيث انه لما كان صرف المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ فى  
الحالة المعروضة لم يتم بناء على حكم أو رأى صادر من إحدى الجهات المحددة  
بالفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ ومن ثم فان  
التعاوز عن استرداد المبالغ التى صرفت بالزيادة عن المكافأة المستحقة له والتى  
توازى الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وعلاقه وبين المعاش  
المستحق له انما هو أمر جوازى للسلطة المختصة وذلك وفقا لحكم الفقرة الثانية

من المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وما هو جدير بالذكر أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت بجلستها المنعقدة في ١٥/٢/١٩٨٩ إلى أن المكافأة الإجمالية المستحقة للأساتذة المتفرغين تعد في حكم المرتب حيث أنها تقابل ما يؤديه من عمل بالجامعة وبالتالي فإنه يسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام وانتهت إلى استحقاق الاستاذ المتفرغ للزيادة التي تقررت في المعاشات بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ وأنه في حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسوبة له بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة في معاشه يؤدي له الفرق بينهما من الجامعة التي يعمل بها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن التحاوز عن استرداد المكافآت التي صرفت بالزيادة للدكتور ..... أمر جوازى للسلطة المختصة وذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وعلى الوجه السالف البيان .

( ملف ٧٩٦/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٠/٤/٤ )

#### قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ : حساب جميع البدلات والمكافآت الخاصة للأساتذة المتفرغين بجامعة القاهرة الذين انتهت خدمتهم قبل أول يوليو ١٩٩٢ على أساس المرتب شاملا العلاوة الاجتماعية بنسبة ٢٠٪ التي ضمت للمرتب عن أول يوليو ١٩٩٢ - أساس ذلك .

الفتوى : حساب جميع البدلات والمكافآت الخاصة بالاساتذة المتفرغين بجامعة القاهرة الذين انتهت خدمتهم قبل أول يوليو سنة ١٩٩٢ على أساس المرتب شاملا العلاوة الاجتماعية بنسبة ٢٠٪ التي ضمت للمرتب في الاول من

يوليو سنة ١٩٩٢ وأسس ذلك الاقتاء السابق للجمعية. والذي خلصت فيه الى ان المشرع اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بمجدول المرتبات المقررة للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد وهو ما يقتضى القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش ولا يسوغ الاعتداد بما يطراً على المعاش من زيادة واغفال هذه الزيادة اذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوى عليه ذلك من الانتقاص من الحقوق المالية للاستاذ المتفرغ عما هو مقرر لاعضاء هيئة التدريس الاحداث منه مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهم في جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الادارية كما لا يجوز القول بتعميد المكافأة عند القدر الذى تحددت به فى تاريخ بلوغ العضو. من المستين لأن فى ذلك اهدار للنص الذى يوجب حساب المكافأة على أسس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب والبدلات المقررة للوظيفة مما يشمل ذلك من علاوة محاسة أضيفت بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ الى الأجر الأساسية للمعاضمين لأحكامه وأضحت هذه العلاوة جزءاً منها متضمناً لها .

(ملف ١٢٦٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٥/٢)

فى نفس المعنى :

(ملف ٨٦٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

ب - مكافأة الانصباب للتدريس

المقررة في الفقرة الثانية من

المادة ٢٨٦ من اللائحة

التعليمية لقانون تنظيم

الجامعات رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٧

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ : مكافأة التدب للتدريس أو اذا زاد عدد ساعات الدروس  
على النصاب المقرر - لا تطبق أحكامها على الأساتذة غير المتفرغين .

الفقرة : أجاز المشرع وفقا لللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات  
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ عند الاقتضاء تعيين  
اساتذة غير متفرغين في الكليات او المعاهد التابعة للجامعة من بين العلماء  
الممتازين في بحوثهم وبحيرتهم في المواد التي يعهد اليهم بتدريسها وذلك لمدة  
سنتين قابلة للتجديد ومكافأة عينها المشرع بالقرين وأربعمائة جنيه سنويا ومنح  
أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وسائر القائمين بالتدريس مكافآت مالية بفئات  
عينها في اللائحة التنفيذية للشار اليها وذلك في حالتين - الاولى - عند  
نديمهم لالقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في غير جامعاتهم -  
والثانية - اذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات أو التمارين العملية التي  
يقومون بها في جامعاتهم على النصاب المقرر وهو ثمانى ساعات بالنسبة الى  
الأساتذة .

.. الافادة من هذا الحكم تصرف الى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وسائر  
القائمين بالتدريس عند نديمهم بالتدريس في غير جامعاتهم أو في جامعاتهم اذا

زادت ساعات التدريس على النصاب المقرر ولا يشمل الاساتذة غير المتفرغين على سوية بين الفئتين وأسس ذلك : أن المشرع نص في المادة ٢٨٠ من اللائحة التنفيذية على معاملة الاستاذ المتفرغ معاملة القائم بالعمل في النواحي والمجالات التي عينها ولم يورد حكما مماثلا بالنسبة الى الاساتذة غير المتفرغين الامر الذي يقطع بانحسار تطبيق هذا الحكم عنهم وهو ما يتفق مع طبيعة وواقع ما يستأدونه من مكافأة شاملة يفرض لدى تقريرها الأعداء بعين الاعتبار ما يستدعيه من عمل .

( ملف ٨٦٢/٣/٨٦ جلسة ١٩٩١/١٢/١٥ )

#### قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ : مكافأة الانتداب للتدريس المقررة في الفقرة الثالثة من المادة ٢٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تسحق لأعضاء هيئة التدريس والمعينين ومن يتدرب للتدريس من العاملين بالحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها متى تحقق مناط استحقاقها .

الفتوى : المشرع منح أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس مكافآت مالية بغيات عنها في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وذلك في حالتين الأولى عند تلقيهم لائقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في غير جامعاتهم والثانية اذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات أو التمارين العملية التي يقومون بها في جامعاتهم على النصاب المقرر لذلك كما قرر المشرع في الفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من اللائحة التنفيذية المشار اليها منح أعضاء هيئة التدريس والمعينين ومدرسي اللغات والمدرسين خارج هيئة التدريس ومن يتدرب للتدريس من

العاملين في الحكومة أو الهيئات أو للوحدات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مكافأة مالية عين نسبتها بما يعادل ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد وحدد المشرع في الفقرة الثانية من ذات المادة المكافأة المالية المستحقة لمن يندب للجامعات أو الكليات من خارج المدينة التي بها الجامعة أو الكلية المتدرب إليها وعين نسبتها بما يعادل ٥٪ من أول مربوط الفئة المالية والإفادة من الحكم المقرر في الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ المشار إليها انما ينصرف الى من ورد ذكرهم في الفقرة الاولى بما يشمل أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ومن يندب للتدريس من العاملين بالحكومة وللوحدات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها فينيسط حكمها على سوية بينهما وان استحقاق المكافآت بهذه النسبة رهين بقيام سببها ماثلا في أن الجامعة أو الكلية المتدرب إليها أعضاء هيئة التدريس أو غيرهم ممن حددتهم هذا النص تقع في مدينة غير تلك التي يعملون بها بصفة أساسية ومتى تحقق مناط استحقاقها فانه لا يسوغ حرمانهم منها أخذنا بعين الاعتبار ان حكم هذه الفقرة ورد عاما ومطلقا وأن المشرع لو أراد قصر سريان هذا الحكم على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين دون غيرهم ما أعوزه النص على ذلك صراحة مما لاوجه للفرقة بينهما حيث لا يستقيم مسوغ شرعي يجاز من أجله حرمانهم منها .

( ملف ١٢٢٨/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٧/١٨ )

## الفرع الخامس

### مكافأة الريادة العلمية

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ : علم جواز إسناد أعمال الريادة لرؤساء الجامعات وعدم  
أحققتهم بالتأهل على الحصول على المقابل المقرر لها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٠/٢/٧ تبينت أن المادة ٢٥ من القانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على ان " يصدر بتعيين  
رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم  
العالي ..... ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال  
مدة تعيينه شاغلا وظيفه أستاذ على سبيل التذكار ... " .

وتنص المادة ٢٦ من ذات القانون على أن " يتولى رئيس الجامعة ادارة  
شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ... " .

وتنص المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥  
باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه  
على أن " يكون رئيس الجامعة مقترغا وتكون له السلطات المعولة للوزير  
بالنسبة للمعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس ..... " .

وتنص المادة ٢٧ من ذات اللائحة على أن " يشكل مجلس الكلية من  
بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمختصين لجائنا فنية لبحث  
الموضوعات التي تدخل في اختصاصه وعلى الأخص اللجان الآتية :

(١) لجنة شؤون الطلاب..... " .



وتنص المادة ٢٨ على أن " تلوى لجنة شئون الطلاب بالكلية  
بصفة خاصة المسائل الآتية ..... (٦) تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب بحيث  
يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو الكلية أو المعهد رائد  
من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد يقوم بالانقياء دوريا  
بطلاب مجموعته للوقوف على مشاكلهم العلمية وتوجيههم والعمل على  
حلها بمعرفة ادارة الكلية وأساقفتها ... " .

ومفاد ما تقدم ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه نظم كيفية  
اختيار وتعيين رئيس الجامعة والشروط المتطلبة لشغل هذه الوظيفة كما حدد  
مسئولياتها وابعائها والوضع القانوني لمن يشغلها فاشترط فيمن عين فيها أن  
يكون شاغلا لوظيفة استاذ باحدى الجامعات الخاضعة لاحكام هذا القانون  
لمدة خمس سنوات على الاقل وعلى أن يتم التعيين فيها بقرار من رئيس  
الجمهورية بناء على عرض من الوزير المختص وذلك لمدة أربع سنوات قابلة  
للتجديد يكون فيها رئيس الجامعة متفرغا لادارة شئون الجامعة العلمية  
والادارية والمالية ويعتبر خلال هذه الفترة شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل  
التذكير .

ومن حيث أن المشرع رعاية منه لشئون الطلاب ومساعدة في حل  
مشاكلهم ناط بلجنة شئون الطلاب التي يتم تشكيلها من بين أعضاء مجلس  
الكلية وغيرهم من الاساتذة والتخصصيين لتنظيم سياسة الريادة العلمية للطلاب  
يتم من خلالها تقسيم طلاب الفرقة الواحدة الى مجموعات يكون لكل منها  
رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد تكون مهمته  
الانقياء دوريا بالطلاب للوقوف على مشاكلهم العلمية والتعرف على

المصعوبات التي تواجههم من اجل المعاونة في حلها لمعرفة ادارة الجامعة واستاقتها .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه حدد اختصاصات رئيس الجامعة بادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية وان اداء هذه الاعمال يقتضى من رئيس الجامعة ان يكون متفرغا لادائها وهو ما اوجبه اللائحة التنفيذية وحرص عليه القانون المذكور وذلك بالنص على اعتباره شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير وكان المسلم به ان نظام الريادة العلمية يقتضى بحسب طبيعته - كوسيلة الالتقاء الدورى بالطلاب لمعاونتهم فى حل مشاكلهم - ووجود صلة مباشرة بين متولى الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها وهو امر لا يتحقق الا اذا كان متولى عبء الريادة من أعضاء هيئة التدريس القائمين بالعمل فعلا بما يتيح لهم هذا العمل من مجال للاحتكاك بالطلاب والاقرباء منهم للتعرف على مشاكلهم وهو بهذه المثابة امر لا يمكن اسناده لرئيس الجامعة الذى يقصر خلال مدة رئاسته للجامعة متفرغا لاداء اعمالها وشاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير ولا يحق له بالتالى الحصول على التقابل المقرر نظرا للقيام بها هذا فضلا عن أن وظيفة رئيس الجامعة وهى قمة الوظائف القيادية بها تقتضى ان تكون الاعمال المسندة الى شاغليها من ذات جنس طبيعة هذه الوظيفة القيادية فلا يسوغ مع جسامة وضخامة الابعاء للمقاء على عاتق رئيس الجامعة ان يسند اليه القيام بأعمال الريادة لمجموعة من طلاب احدى الفروع الدراسية داخل الكلية أو للمعهد التابع للجامعة التى يرأسها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسيم الفتوى والتشريع الى عدم  
جواز اسناد اعمال الريادة لرؤساء الجامعات وعدم أحقيتهم بالتالى فى الحصول  
على المقابل المقرر لها .

( ملف ١١٦٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ )

- ٧١٦ -

الفرع السادس  
مكافأة الاشراف على الرسائل  
العلمية والاشراف على  
البحوث التطبيقية  
قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ : ختمنا مكافآت الاشراف على الرسائل العلمية ( الدكتوراه  
والماجستير ) والاشراف على البحوث التطبيقية للأساتذة الباحثين المتفرخين -  
بمعهد بحوث الصحراء الذين يستمرون في عملهم بعد سن الستين - على  
أساس أن مقدارها يتحدد بمقدار النسبة المئوية الواردة بالقوانين رقمي ٣٩  
و رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن تقرير هذه المكافآت منسوبة الى زميله الذي  
لم يبلغ هذه السن .

الفتوى : وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى  
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢١ من نوفمبر ١٩٩٠ فبين لها من تتبع  
القرارات الصادرة بتنظيم معهد الصحراء أنه صدر مرسوم ملكي في  
١١/٤/١٩٤٩ باتشائه تضمن تقرير الشخصية الاعتبارية المستقلة له والنظام  
الأساسي ثم عدل بالمرسوم رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ وألحق بعد ذلك بالجلس  
الدائم للاتحاد القومي ، بمقتضى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ بادماج معهد  
فؤاد الاول للصحراء في ذلك المجلس والحق بالمركز القومي للبحوث بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٧ للعدل بقراره رقم ١٠٣٢ لسنة  
١٩٥٩ وادمج في هيئة تميم الصحاري بقراره رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ ثم  
لوزارة البحث العلمي ، ولما أنشئ مركز البحوث الزراعية بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٤٤٢٥ لسنة ١٩٧١ اتبع للمعهد لمركز البحوث الزراعية

مقتضى المادة ٤ منه ونقلت اليه ميزانيته وما تبعه من اراض ومنشآت ومبان وآلات على مائص عليه فيها ثم نقلت هذه التبعة الى وزارة استصلاح الاراضى بالقرار الجمهوري رقم ١٩٥٤ ونقلت تلك الميزانية وسائر مائقل الى المركز الى تلك الوزارة والى ذلك بالقرار الجمهوري رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٥ الذى نص على أنه يتبع مركز البحوث الزراعية عادت هذه التبعة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ الى وزارة استصلاح الاراضى حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٠ فى شأن انشاء مركز بحوث الصحراء فأدمج فيه وعلى ذلك ، فانه الى ما قبله استقر أمره - على اختلاف الجهات التى اتبع لها - على أساس كونه من المؤسسات العلمية وعلى سريان أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية اذ ورد ضمن الجدول الملحق مركز البحوث الزراعية وكان جزءا منه ومن ثم غصتصحب هؤلاء - وعلى ما جرى عليه العمل - من قبل ذلك هذا الوضع وعملوا بالأحكام المطبقة فى شأن الباحثين العلميين بمركز البحوث الزراعية الذى اتبع له للمعهد بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤٥ لسنة ١٩٧١ حتى العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٠ الذى اقتضى بنص المادة ١١ منه ان يعمل باللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث الصادر بهالقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ اذ لايصح القول بان القرارات بشأن تبعيتهم حايين مركز البحوث الزراعية وعودتهم اليه أو الى وزارة استصلاح الاراضى - على تعددها واضطرابها - اتجهت الى غير ذلك وتركهم سدى ، ومن ثم فانهم يملكون من أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق أحكام المادة رقم ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتظيم الجامعات على الأستاذة اعضاء هيئات التدريس بالكليات

والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وجامعة الأزهر والمؤسسات العلمية وحكمه مازال قائما بالنسبة اليهم .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، فان مقتضاه أن يطبق على من بلغ سن الستين من اعضاء هيئة البحوث بالمركز أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وهي كما نص عليه في المادة الاولى منه تقضى بأن تطبق احكام المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات على الاساتذة اعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وجامعة الأزهر والمؤسسات العملية الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ وتنص المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه على انه " مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يقي بصفة شخصية بذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هذه المدة في المعاش ويتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش " . كما تنص المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه " مع مراعاة احكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشراك في اختيار عميد الكلية .... " . وتنص المادة ٢٨٠ من هذه اللائحة على معاملة الاستاذ المتفرغ معاملة الاستاذ القائم بالعمل من حيث

نصاب التدريس ومكافآت الساعات الزائدة على النصاب وغيرها من المكافآت . "

وحيث أن مفاد ما تقدم ذكره ان المشرع قضى بأن يكون شأن عضو هيئة البحوث بمعهد الصحراء الذى يبلغ سن الستين ويستمر في الخدمة بعد هذه بصفة شخصية حتى بلوغه سن الخامسة والستين شأن قريبه الذى لم يبلغ هذه السن في الحقوق والواجبات فيما عدا تقلد الوظائف الادارية وان بالنسبة الى مرتبه عن عمله خلال هذه المدة اتبع بشأنه ما تبع بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات مما تكفلت ببيانه المادة ١٠١ من قانون تنظيم الجامعات وأكدت المادتان ٥٦ و ٥٨ من اللائحة التنفيذية ، مما موده أنه خلال عمله في تلك المدة يمنح مكافأة إجمالية توازى الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدايات الاخرى . وبين الملأ مع الجمع بين هذه المكافأة وبين المكافأة الاجمالية المشار اليها زمن ثم يدخل في حساب ما يتقاضاه لقاء عمله من مرتب ومكافآت وبدلات اخرى مكافآت الاشراف على الرسائل العلمية والملاحة والدكتوراه والبحوث التطبيقية ، اذ تبدرج هذه المكافآت ضمن الرواتب التى تضاف الى مرتبه عند حساب الفرق ، وهذه للمكافأة انما تقررت مقابل ما يبذله عضو هيئة التدريس بالجامعات ومن يعامل معاملته من جهد في عمله في الاشراف على تلك الرسائل والبحوث ومستوى من حيث أصل استحقاق هذه المكافآت كل من يقوم بالعمل الموجب لها ، دون تفرقة بين من يبلغ سن الستين ، ومن لم يبلغها ، اذ اختلاف الوضع لكل منهما لا يضر من الامر شيئا في الخصوص .

ومن حيث انه على مقتضى ماسبق - فان مقدار قيمة مكافآت الاشراف على الرسائل العلمية والملاحة والدكتوراه والبحوث التطبيقية المشار اليها

لكل من يعمل من الاساتذة الباحثين ورؤساء البحوث بمعهد الصحراء ، بعد سن الستين وحتى سن الخامسة والستين ، طبقا لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات سالفة الذكر ، هو يقالة مقدار ما يستحق منها زميله الذى لم يبلغ سن الستين وبحسب على اساس استناد للنسبة المئوية الواردة فى القرارين رقمى ٣٩ و ٤٠ لسنة ١٩٨٩ المشار اليهما الى مرتب زميله . ويضاف هذا المقدار الى مرتبه وسائر الرواتب والبدلات المقررة . ويتقص من مجموع ذلك - بمقدار ما يستحقه من معاش .

ويمنح الفرق كمكافأة اجمالية عن عمله شهريا خلال المدة من سن الستين الى سن الخامسة والستين التى يستمر فيها فى العمل وفقا لحكم المادة ١٢١ ويجمع بين هذه المكافأة الاجمالية وبين المعاش . وظاهر ان حساب الفرق بين المرتب والرواتب والبدلات المقررة لمن يعمل بعد سن الستين ، وبين معاشه ، مما يتحدد به قيمة المكافأة الاجمالية عن عمله خلال المدة التالية لاحق لحساب مجموع مرتبه ورواتبه وبدلاته فهذا المجموع بحسب اولا - وجملة ثم بحسب الفرق بينه وبين المعاش ، والناتج هو مقدار المكافأة الاجمالية.

ومن حيث انه يخلص من كل ما سبق ان من يقى بعد الستين من الاساتذة رؤساء البحوث بمعهد الصحراء فى عمله بصفته متفرغا ، ويعامل تبعاً لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات ، يستحق مكافآت الاشراف على الرسائل العلمية والبحوث التطبيقية المقررة بقرارى معهد الصحراء رقم ٣٩ و ٤٠ لسنة ١٩٨٩ - خلال عمله من تاريخ بلوغه سن الستين الى بلوغه سن الخامسة والستين على اساس تحديد مقدارها بالنسبة المقررة المنصوص عليها فى هذين القرارين من المرتب ، الذى يتقاضاه قبل بلوغ سن الستين وهو مرتب زميله الذى لم يبلغها ، ومن ثم فهى تحسب فى الواقعة



المسالف بيانها فى الواقع وفى الأوراق على أسس ما هو مقرر فى القرارين  
المشار إليهما والذى يستند هذه النسبة الى المرتب ، وهو فى هذه الحالة ويبلغ  
٢٠٧٧٥٠ شهرها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب  
مكافأتى الاشراف على الرسائل العلمية ( الدكتوراه والمجستير ) والاشراف  
على البحوث التطبيقية للأساتذة الباحثين للتفرغين بمعهد بحوث الصحراء الذين  
يستمررون فى عملهم بعد سن الستين - على أسس أن مقلداها يتحدد بمقدار  
النسبة المئوية الواردة بالقرارين رقم ٣٩ ورقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن تقرير  
هذه المكافآت منسوبة الى زميله الذى لم يبلغ هذه السن ، على الوجه المبين  
بالأسباب .

( ملف ٤١٥/٦/٨٦ جلسة ١١/٢١/١٩٩٠ )

## الفرع السابع

### المعاملة المالية لأعضاء هيئة

#### التدريس المعارين للعمل بجامعة

#### إسلام آباد والجامعة

#### الاسلامية بينجلاديش

#### قاعدة رقم (٧٣٣)

المبدأ : المعاملة المالية للمعارين الى جامعة إسلام آباد والجامعة الإسلامية بينجلاديش تتحدد على أساس قانون نظام العاملين الذى منح رئيس الجمهورية الاختصاص بتحديد المعاملة المالية للمعارين - يفوض رئيس مجلس الوزراء فى هذا الاختصاص - يعدها التنظيم متكامل فى مجاليه ومشروع طاماً وجد أساسه فى قانون نظام العاملين الذى عهد بتحديد شروط وأوضاع أجر المعار الى رئيس مجلس الوزراء بطريق التفويض .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه :

" يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعدموافقة العامل كتابة اعارته للعمل فى الداعل أو الخارج ، ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها وذلك فى ضوء القواعد والاجراءات التى تصدرها السلطة المختصة .

ويكون أجر العامل بأكمله على حساب الجهة المستعيرة ، ومع ذلك يجوز منحه أجراً من حكومة جمهورية مصر العربية ، سواء كانت الاعارة فى الداعل أو الخارج ، وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها رئيس الجمهورية " .

بحيث حيث أنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن المعاملة المالية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية المعارين للعمل بجامعة إسلام آباد والجامعة الإسلامية بنغلاديش نص في المادة الأولى منه على تحديد مرتبات وبدل السكن للمصارين ، كما نص في المادة الرابعة منه على أن " يكون تحويل المرتبات والبدلات المستحقة بالدولار الأمريكى طبقا للسعر الرسمى الذى يحدده البنك المركزى المصرى فى تاريخ التحويل " .

ومن حيث أن النصوص المشار اليها حددت للمعاملة المالية للمعارين الى جامعة إسلام آباد والجامعة الإسلامية بنغلاديش ، وهذا التحديد يتأسس على قانون نظام العاملين الذى منح رئيس الجمهورية الاختصاص بتحديد للمعاملة المالية للمعارين ، وفوض رئيس مجلس الوزراء فى هذا الاختصاص ، والتنظيم المشار اليه تنظيم متكامل فى مجاله ومشروع طامبا وجد أساسه فى قانون نظام العاملين الذى عهد بتحديد شروط وأوضاع أحر المعار الى رئيس مجلس الوزراء بطريق التفويض ، ولا يخلو أن يكون ما نصت عليه المادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه من تحويل المرتبات والبدلات المستحقة بالدولار الأمريكى طبقا للسعر الرسمى الذى يحدده البنك المركزى فى تاريخ التحويل ، الا من قبيل تحديد شروط وأوضاع منح للمعارين الأجور التى تصرف لهم من حكومة مصر ، وتحديد للمعاملة المالية لهم ، وليس الأمر - والحال كذلك - متعلقا مباشرة بسياسة تحويل النقد أو أسعاره الى غير ذلك من السياسات النقدية التى تخص بها وزارة الاقتصاد طبقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

ومن حيث أن الحكم الطعن لم يسأعده بهذا النظر ، مما يصح الحكم بقبول الطعن شكلا ، وإلغاء الحكم الطعن فيه وإلزام المطعون ضدهم

بتحويل مرتبات وبدلات الطاعنين اعتباراً من تاريخ تسليمهم عملهم بجامعة  
إسلام أباد بالنولار الأمريكى طبقاً للسعر الرسمى الذى يحدده البنك المركزى  
المصرى فى تاريخ التحويل مع ما يترب على ذلك من آثار ، والزام الجهة  
الإدارية المصروفات .

(طلعن ١٩١٥ لسنة ٣٤ قى جلسة ١٩٩١/٥/٥)

## الفرع الثامن

### المعاملة المالية للعاملين المنتدبين

من جامعة القاهرة الى

فرعها بالسودان

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ : للعامل المنتدب من جامعة القاهرة الى فرعها بالسودان  
الحقوق الآتية :

١- عند بداية التدب يستحق مصروفات الانتقال طبقا للمادة (٢٠)  
من لائحة بدل السفر ومصروفات الانتقال باعتبار أن ذلك التدب لغير  
الجهة التى بها محل عمله الأصلى .

٢- الأصل أن العامل المنتدب يخصص له بالسفر وعائلته للعودة الى  
مصر مرتين خلال العام أحدهما بالجمان والثانية بربح أجرة وذلك وفقا  
للمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر .

الا أنه يجوز له - طبقا للمادة ٧٨ مكررا - أن يختار المعاملة بنظام  
المقابل النقدى عن السفر مجانا أو بربح أجرة بالشروط التى حدتها هذه  
المادة أى بأن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من  
الجهة التى يعمل بها الى القاهرة ، وعن عدد مرات السفر المقررة وعلى  
أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل ، وتقسيم المقابل  
على ١٢ شهرا يؤدى شهريا مع المرتب ، ومع عدم جواز الجمع بين فيزة  
السفر اجانية أو بربح أجرة وبين نظام المقابل النقدى .

٣- فى حالة تجديد التدب وعدم عودة العامل المنتدب الى القاهرة فلا  
يستحق مصروفات الانتقال مرة أخرى عن الذهاب والعودة طبقا للمادة

(٢٠) من لائحة بدل السفر حتى لا يكون استحقاق هذه المصروفات مصدر  
الالراء بدون سبب ولأنه لم يعد الى القاهرة فعلا ، أما اذا عاد العامل لجهة  
عمله الأصلية بالقاهرة وتسلم عمله بها ثم رجع مرة أخرى للسودان بقرار  
جديد بتجديد ندبه فانه يستحق هذه المصروفات .

٤- مصروفات الانتقال تدفع عند السفر والعودة أما المقابل النقدي  
لمصرف كبليل عن استعمال الحق في الأجازة سواء للعامل الأصلي أو  
المنتدب ، وإنما يعين في صرف المقابل النقدي التزام حكم المادة ٧٨  
مكرر من لائحة بدل السفر بوصفه هذا المقابل مقابلا نقديا عن المرتين التي  
كان يجوز له فيهما السفر وأسرته سنويا بانحان وبربع أجرة ولا يجوز أن  
يسرف في غير هذه الحدود مع تقسيمه على ١٢ شهرا .

الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٩ فاستقرت أحكام لائحة  
بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة  
١٩٥٨ وتعديلاتها وتبينت أن المادة (١) من هذه اللائحة تنص على أن " بدل  
السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها  
بسبب تغيبه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى فى الأحوال الآتية :

( أ ) القيام بالأعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة ..... " .

ونصت المادة ١٩ على أن " مصروفات الانتقال هى ما يسرف  
للموظف فى نظره ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور  
سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها .

وجوز أن يكون السفر والانتقال ونقل الأمتعة بالطائرات والسكك  
الحديدية أو المراكب أو الترام أو السيارات أو غيرها وفقا لأحكام هذه اللائحة

" وتنص المادة ٢٠ من ذات اللائحة على أنه " تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة في الأحوال الآتية ، وذلك فيما عدا الحالات التي نظمتها قوانين خاصة .

(١) التندب لغیر الجهة التي بها محل العمل الأصلي ... " .

ونصت المادة ٦٣ على أن " يرخص في استعمال الطائرات بين مصرر والسودان في الحالتين الآتيتين :

أ - قيام العاملين للشار اليهم في المادتين ٧٩/٧٨ بالاجازة بين مصرر والسودان وبالعكس وذلك لمرة واحدة في السنة .

ب - نقل أو ندب أو تعيين العاملين أو مرضهم .

ويسرى الترخيص المشار اليه في البندين السابقين على عائلات العاملين.

ونصت المادة ٧٨ على أنه " ..... ويرخص للموظفين في السودان ومحافظه سوهاج ... بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين احدهما بالجمان والثانية بربع أجرة " .

ونصت للمادة ٧٨ مكررا للمضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمستبدلة بقراره رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ على أن " يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالجمان أو برقع أجرة بالاستمارات المجانية فيجوز لهذا المقابل على النحو التالي :

(١) أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفره وأسرته من الجهة

التي يجبل بها إلى القاهرة .

(٢) أن يكون المقابل النقدي من عند موافق السفر المقررة وقفا للأحكام الواردة بالاحقة بذل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل .

(٣) أن يقسم المقابل النقدي السنوي على ١٢ ( اثني عشر شهرا ) يؤدي للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات الأجنبية أو بربح أجرة يتسرى في شأنه أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع ليرى بذل السفر للموظفين لمواجهة النفقات الفعلية التي يتكبدها في أداء المهام التي يكلف بها وتقتضي التثقيب عن الجهة التي بها مقر عمله الأصلي ومن ثم فإن بذل السفر يقف عند حد استرداد هذه النفقات كما قرر المشرع تحمل نفقات سفر بعض العاملين ببعض المناطق وأسره من وإلى مقر أعمالهم فمنحهم ميزة السفر باستثمارات سفر مجانية وعقضة على النحو الوارد في اللائحة سالفة البيان ، وعبر العاملين المرخص لهم بالسفر طبقا للمادة ٧٨ سالفة البيان ومنهم العامل بالسودان بين الوحيص له بالسفر واسرته بالجنسان أو بربح أجرة بالاستثمارات الأجنبية وبين صرف مقابل نقدي معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة عن عدد مرات السفر المقررة على أن يقسم هذا المقابل على اثني عشر شهرا يؤدي للعامل شهريا مع المرتب ، ولما كان المشرع قد وضع هذا الخيار امام العامل فإن مقتضى ذلك ولازمه حظر الجمع بين الميزتين وعلى ذلك فإن العامل المتشدد من جامعة القاهرة إلى فرعها بالسودان تكون له الحقوق الآتية :



أولاً - عند بداية الفصل يستحق مصروفات الانتقال طبقاً للمادة (٢٠) من لائحة بدل السفر ومصروفات الانتقال باعتبار أن ذلك الندب لغرض الجهة التي بها محل عمله الأصلي .

ثانياً - أنه الأصل أن العامل المنتدب يرخص له بالسفر وعائلته للعودة إلى مصر مرتين خلال العام احدهما بالجمان والثانية بربع أجرة وذلك وفقاً للمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر .

الآ أنه يجوز له - طبقاً للمادة ٧٨ مكرراً - أن يختار المعاملة بنظام المقابل النقدي من السفر بمائتا أو بربع أجرة بالشروط التي حددتها هذه المادة أى بأن يكون هذا المقابل معادلاً لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة . وعن هذه مرات السفر المقررة وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل ، وتقسيم المقابل على ١٢ شهراً يؤدي شهرياً مع المرتب ، ومع عدم حوالة الجسج بين ميزة السفر المجانية أو بربع أجرة وبين نظام المقابل النقدي .

ثالثاً - في حالة تجديد الندب وعدم عودة العامل للندب إلى القاهرة فلا يستحق مصروفات الانتقال مرة أخرى عن الذهاب والعودة طبقاً للمادة (٢٠) من لائحة بدل السفر حتى لا يكون استحقاق هذه المصروفات معصفاً للأثراء بدون سبب ولأنه لم يعد إلى القاهرة فعلاً ، أما إذا عاد العامل لجهة عمله الأصلية بالقاهرة ونظم عمله بها ثم رجع مرة أخرى للسودان بقرار جديد بتجديد نديه فإنه يستحق هذه المصروفات .

رابعاً - مصروفات الانتقال تمنح عند السفر والعودة أما المقابل النقدي فيصرف كعقيل من استكمال الحق في الإجازة سواء للعامل الأصلي أو للندب وذلك بحيث في هذه المقابل النقدي التزام حكيم للمادة فلا مكرراً من

لائحة بدل السفر بوصفه هذا المقابل مقابلا تقديما عن المرتين التي كان يجوز له  
فيهما السفر واسرته سئوا بالخان وبربع أجرة ولا يجوز أن يصرف في غير  
هذه الحدود مع تقسيمه على ١٢ شهرا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى معاملة  
أصحاب الحالات الواقعية المعروضة على ضوء القواعد الاربعة السابق بيانها .  
( ملفد ١١٤٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٩/١٢/٦ )

#### قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ : استحقاق العاملين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم للعلاوات  
الاجتماعية والخاصة المقررة بالقوانين أرقام ١١٨ لسنة ١٩٨١ ، ١١٣  
لسنة ١٩٨٢ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ .

الفتوى : ان هذا للموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٦/٥/٢٢ فرأت ما يأتي :

١- من الواضح مما سبق ذكره من الوقائع ان المسألة الاساسية مشار  
البحث في خصوص افادة العاملين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم هي ما اذا  
كانوا يعتبرون لذلك من العاملين خارج جمهورية مصر العربية بحكم موقع  
الفرع في تلك المدينة ، انهم انما يؤدون اعمال وظائفهم به ، ولا يخرجون  
بذلك عن كونهم عاملين في الجامعة ذاتها ، مما لا يجعل ثم من اساس لوقف  
صرفها اليهم ، وهي تيسر لمرتباتهم التي تؤديها اليهم الجامعة من ميزانيتها  
المتضمنة في تلك السنوات وغيرها ايراد اعتمادات مرتباتهم واجورهم التقديرية  
والبدلات والمزايا التقديرية .

٢- وهذه المسألة تقتضى تحديد من يفيدون من العلاوات المقررة بتلك  
القوانين جميعا من العاملين بالجهات المختصة بتصويبها ، الذين قدمته حوائجها

يوصف أنهم العاملون داخل جمهورية مصر العربية ، وهو الوصف الذى آثار ما تقدم بيانه من خلاف فى تحديد ما قصده واضع تلك القوانين منه ومواده وملاءه .

٣- والرأى الصحيح فى أصل المسألة - ان القوانين ارقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام . تتضمن تقرير منح العاملين بالجهات للمبينة بنصوصها ، بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وهيئة شركات القطاع العام ، وكذلك العاملين بالدولة ممن تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، وذوى المناصب العامة والربط الثابت سواء من الاولين من كان معينا بصفة دائمة أو مؤقتة او بمكافأة شاملة علاوة خاصة بالقدر غلبين نسبتة الى الاجر الاساسى لكل منهم فى ٣٠ من يونيه من السنة للمعينة - ولا تعتبر جزء من الاجر الاساسى ولا تخضع للضرائب ، ومن الواضح ان ما ذكر فى نصوص كل منها من أن هؤلاء العاملين هم العاملون داخل جمهورية مصر العربية لا يقصد به أكثر من ان من تصرف اليهم العلاوة هم من يتقاضون مرتباتهم من تلك الجهات دون من عداهم ممن يعملون بغيرها ممن يتقاضون مرتباتهم منها ، سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها ، وانما يتقاضون مرتباتهم من جهات غير ما ذكر فى الداعل أو الخارج لاعارتهم اليها ونحو ذلك ، كالايجازات بغير مرتب ، مصرح بالعمل فيها او التنبى بكل الوقت حيث يجوز ، ومن ثم فان العاملين فى تلك الجهات المبينة فى النص من الموظفين فى بعثات دراسية او منح او اجازات دراسية او اجازات خاصة بمرتبة يستحقون صرفها تبعاً لاستحقاقهم مرتبتهم ، فالعلاوة تبعاً لما يفرغ من اصلها ، ويؤدى الحق فى صرفها اليهم

من حقهم فى صرف مرتباتهم ، طبقا للقوانين ذات العلاقة ، التى تحكم اوضاعهم خلال مددها ، ومن عداهم ممن لا يتقاضون مرتباتهم من جهات عملهم ، تلك التى ذكرت فى النص ، لا يستحقون صرفها ، وهذا لا يمس اصل الحق فى اقتضاها ، فيصرفونها عند عودتهم الى عملهم واستحقاقهم تبعا لسرف مرتباتهم ، فهى تضاف الى ما يستحقونه من مرتب او اجر قانونا ، وان كان لصريح نصوص تلك القوانين لا يعتبر من المرتب او الاجر الاساسى ولا يضم له ، وهذا هو المعنى الذى كان ملحوظا عند مناقشة مجلس الشعب لتلك القوانين ، على ما بين من الاعمال التحضيرية ، اذ انه عندما توقف احد اعضائه عند جلسة " داخل جمهورية مصر العربية " لما قد تودى اليه مما لا يتجه اليه واضع القانون مما قد يعد عن حكمه وحكم القوانين التى تحكم اوضاع هؤلاء الوظيفية بالحرمان منها دون مقتضى ، استوقفه رئيس مجلس الشعب واحاب لو كان هناك سفير مصرى يعمل فى امريكا فهو عامل داخل الدولة ، لقد فهمت ما تريده انه عامل داخل الدولة وكونه يودى وظيفته خارج الدولة لا ينفى انه عامل فى جمهورية مصر العربية . فأجاب العضو هذا ما اردت ان استوضحه شكرا . ومن ثم ووفق على هذه المادة . ومن ثم يتعين حمل معنى تلك العبارة ، على المعنى الذى سلف بيانه ولم يتجه القانون الى مخالفه .

٤- ومتى تقرر ماتقدم ، وكان فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، لا يعدو ان يكون كسائر فروعها مما نص عليه فى المادة ٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ، وشأنه شأن العاملين فيه من اعضاء هيئة التدريس فى شئون توظيفهم ومن تقاضى مرتباتهم من ميزانيتها من الاعتمادات المالية المخصصة بها ( الباب الاول منها ) وهى

تستحق لهم مقابل عملهم فيها ، بما فسى ذلك مما يكون لهم من رواتب او بدلات بمراعاة مكان عملهم الذى يقومون به بحكم وظائفهم فيه ، فانهم بذلك من العاملين الذين يستحقون تلك العلاوات جميعا اذ لا اساس لحرمانهم منها ، ولا عرة بالقول بان شرط الافادة منها هو ان يكون مكان اعمال وظائفهم داخل جمهورية مصر العربية ، لان مناط استحقاقه ، كما سلف ايضاحه ، هو ان يكونوا من العاملين بالجهات المنصوص عليها فيها ويتقاضون مرتباتهم من ميزانيتها اما كان مكان عملهم ، سواء اكان فى مصر او خارجها ، فى تبع لهذه المرتبات وفرع منها يلزم صرفها من للرتب ، فحيث يصرف تصرف ، ولا يصح الوقوف عند حرفية كلمات ذلك الوصف ، اذ لم يتجه بها الشارع الى ما يخالف ما سبق تقريره من تحديد لمعناها وموادها ، وهى لا تعنى اكثر من ان يكونوا من العاملين فى مصر ويتقاضون مرتباتهم منها بحكم علاقتهم الوظيفية بتلك الجهات ووفقا لما تقرره احكام القوانين التى تحكم اوضاعهم الوظيفية .

لذلك انتهى رأى اللجنة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العاملين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم للعلاوات الاجتماعية والخاصة المقررة بالقوانين ارقام ١١٨ لسنة ١٩٨١ و ١١٣ لسنة ١٩٨٢ و ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ للشار اليها .

( ملف ١١٨٢/٤/٨٦ جلية ١٩٩١/٥/٢٢ )

## الفصل الخامس

### تأديب

### الفرع الأول

### جرائم تأديبية

### قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ : احالة عضو هيئة التدريس للمحاكمة الجنائية عن نفس المخالفات التي قصت نقله الى وظيفة بالكادر العام - صدور حكم محكمة الجنايات بالبراءة لعدم البتة تأسيسا على أن الواقعة مشكوك فيها - الحكم الجنائي لا يرفع الشبهة عنه نهائيا ولا يحول دون إدانة سلوكه الإداري - أساس ذلك : انه وضع نفسه موضع الشبهات والريب وشاع أمره بين الخاصة والعامة مما أفقده الثقة بين زملائه وأخل بهيئته ومكانته أمام طلابه مما يعد اختلافا خطيرا بواجبات الوظيفة وكرامتها - يعتبر ذلك مقتضيا لتدخل الإدارة بقصد احداث الأثر القانوني على نحو ما خولته المادة ٨٣ من قانون تنظيم الجامعات - أساس ذلك : ان الأمر يتعلق في المجال الإداري لا بالقصاص منه بل بالاطمئنان الى وجوده في وظيفته وقيامه بأعبائها على الوجه الذي يحقق الصالح العام .

الحكمة : ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى كان قد أحيل للمحاكمة الجنائية عن ذات التهم التي حقق معه في شأنها بمعرفة النيابة الإدارية وكانت السبب المقتضى اصدار قرار نقله الى وظيفة إدارية استنادا اليها بعد أن اتفق المستشار القانوني لوزير التعليم العالي باستحالة محاكمته تأديبيا عنها لضرورة تفرغ مجلس التأديب المختص والذي قضى بعدم اعتصامه بتأديب المدعى نهائيا وبما يؤيد به المستشار القانوني من نقله الى وظيفة عظمى وابعاده

نهائيا عن وظائف التدريس وقد صدر بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ حكم محكمة جنابات المنصورة فيما تقضيه النيابة العامة رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٨ المنصورة والمقدمة رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٨ الذى قضى ببراءة المدعى مما أسند اليه وجاء فى حيثيات الحكم أن المحكمة لا تطمئن الى ثبوت الاتهام قبل المتهم لما ثبت من التحقيقات وعبارات أقوال شهود الاتبات فيها أن تصحيح أوراق الاجابة كان يتم داخل مبنى الكلية فإذا ما حصل تعديل فيها أو عيشت بمحتوياتها خاصة بعد علم ادارة الجامعة بما أثير عن شبهات قبل المتهم لأمكن ضبط الأمور متلبسا بالجريمة أثناء اجرائه التعديل أو اتلافه الأوراق وهو الأمر الذى لم يحدث فإذا اضيف الى ذلك أو أوراق الاجابة قد اعيدت من المتهم بعد تصحيح ما يخصه منها الى إقرار اخرين لوضح أن هذه الأوراق قد تداولها عديد من الاشخاص قد يكون لاحدهم مصلحة فى تعديل ما جاء منها من إجابات أو اتلافها وعلاوة على ذلك فإن التحقيقات لم تكشف عن وجود صلة بين المتهم وبين الطالبين ..... وعن وجود مصلحة له فى تعديل أوراق اجابتهما على نحو ما قرره عميد الكلية اذا كان ذلك وكان الثابت ايضا ان المتهم لم يكتب بنفسه كما لم يثبت انه كتب بواسطة غيره التعديلات المشار اليها بالأوراق إجابات هذين الطالبين فان منوذى شهادة شهود الاتبات فى الدعوى لا تؤدى الى القول بجبروت الاتهام قبل المتهم وتضحى لذلك الواقعة مشكوكا فيها مما يتعين القضاء ببراءة للمتهم مما أسند اليه .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن الحكم ببراءة المدعى مما أسند اليه ينمى على أن الواقعة مشكوكا فيها ومن ثم فهو لا يرقع الشبهة عنه نهائيا ولا يحول دون اذانة سلوكه الاذارى بحسبان ان المدعى قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب وشاع أمره بين الخاصة والعامة مما أفقده الثقة بين زملائه وأهل بيئته

ومكاته أمام طلابه مما يعد احتلالا خطيرا بواجبات الوظيفة وكرامتها مما ينهض مقتضاها لتدعم الإدارة بقصد إحداث الأثر القانوني في حقه على نحو ما خولته المادة ٨٣ من قانون تنظيم الجامعات خاصة وأن الأمر يتعلق في المجال الإداري لا بالقصاص منه بل بالإطمئنان إلى وجوده في وظيفته وقيامه بواجباتها على الوجه الذى يحقق الصالح العام فإذا انعدم هذا الإطمئنان أو تزعزع للإدارة أن تقض من لائق في صلاحته لوظيفة بعينها ومن ثم فلا أثر لحكم البراءة الصادر لصالح المدعى على صحة القرار الصادر بنقله إلى وظيفة عامة ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى ذات النتيجة قد أعمل حكم القانون .

ومن حيث أنه تم نقل المدعى من وظيفة أستاذ مساعد إلى وظيفة بالدرجة الثانية بالكادر العام بالقرار رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٧٦ الصادر من وزير التعليم العالي بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ وكان الثابت من الأوراق أنه ظل يتقاضى مرتبه محصيا على درجة أستاذ مساعد المعادلة للدرجة الثانية بالكادر العام لحين تدوير درجة ثانية متعاقبة له واستمر على ذلك إلى أن تم نقل تبعه كلية العلوم التجارية والإدارية ببورسعيد التي يعمل بها إلى جامعة قناة السويس حيث صدر قرار أمين عام جامعة حلوان رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢ الذى نص في المادة الأولى منه على أن " ينقل للموضحة أسماءهم بالكشوف للفرقة بدرجاتهم المالية للعمل بجامعة قناة السويس كما نص في مادته الثانية على أن " يخضع لمرتبات السادة المذكورين محصيا على حساب جامعة قناة السويس وقد أرفقت بهذا القرار كشوفا بأسماء المنقولين من أعضاء هيئة التدريس وكذلك العاملين بالكادر العام ومن كان قد سبق ندهم إلى جامعة قناة السويس اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/١٩ حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ لحين نقل



درجاتهم في موازنة عام ١٩٧٧ وقد ورد اسم المدعى بالكشوف المرددة بقرار النقل رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧٧ برقم ٢٩ تحت مسلسل " استاذ مساعده " .

ومن حيث ان ورود اسم المدعى بالكشوف ننشر اليها تحت مسلسل مساعد قد تم باعتبار أن الدرجة الثانية عند الوظيفة هي التي كان المدعى يعرف مرتبه محصنا عليها بجامعة حلوان منذ أن صدر قرار نقله الى الدرجة الثانية بالكادر العام حين تدبير درجة ختالية وانه قد نقل المدعى الى جامعة قناة السويس بالقرار ٣٠٩ لسنة ٧٧ اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ ونقلت معه الدرجة التي يخصم مرتبه عليها وهي الدرجة المالية لاستاذ مساعد فإن ورود اسمه تحت مسلسل استاذ مساعد لا يقصد به بأى حال أن نقله تم الى جامعة قناة السويس بوظيفة استاذ مساعد وانما نقله تم مستصحا الحال الذي كان عليه قبل النقل وهو شاغل لوظيفة بالدرجة الثانية بالكادر العام ويخصم مرتبه على الدرجة المالية لاستاذ مساعد ومن ثم فإن القول بأن هذا القرار تضمن نقل المدعى الى وظيفة استاذ مساعد بجامعة قناة السويس وانطوى على سحب لقرار وزير التعليم العالي رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٧٧ بنقله الى وظيفة بالكادر العام وهذا القول انما ينطوى على مخالفة للنواقع والقانون فلا يرب أثر خاصة وانه صدر من لاكمالك سلطة اصداره فيكون قد صدر من غير مختص متطوبا على غضب للسلطة يتحدر بالقرار الى درجة الانعدام اذ من المعلوم أن أمين الجامعة هو سلطة ادنى من الوزير لا يملك سحب قرار نقل المدعى فى وظيفة ادارية كما لا يملك من ناحية اخرى تعيين المدعى وهو الموظف بالدرجة الثانية فى وظيفة استاذ مساعد بالجامعة وهو امر يدخل فى اختصاص وزير التعليم العالي ومجلس الجامعة وعلى ذلك فليس للقرار ٣٠٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه من اثر فى حق الدعى سوى ما قصد حقا وصنفا وهو استصحابه المدعى لحالته

المنقول بها من جامعة حلوان الى جامعة قناة السويس وهو يشغل وظيفة بالدرجة الثانية بالكادر العام خصما على درجة استاذ مساعد وهو ما كشفت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع موازنة عام ١٩٧٨ حيث جاء بها انه تتضمن مشروع موازنة قسم التعليم للسنة المالية ١٩٧٨ جميع التعديلات التى تمت الموافقة عليها خلال الفترة من ١/١/١٩٧٧ حتى تاريخ اعداد المشروع وجاء فى الباب الأول تحت عنوان التعديلات الحتمية :

أولا - ١ ..... تنفيذاً لقرار رئيس جامعة حلوان رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٠ الغاء وظيفة أستاذ مساعد لتقل شغلها الى وظيفة حينئذ الفقة (١٤٤٠/٨٧٦) وبناء على ذلك فان طلب المدعى الغاء القرار السنلى بامتناع جامعة قناة السويس عن تسليمه العمل بوظيفة أستاذ مساعد بكلية العلوم التجارية والإدارية غير قائم على سند من القانون علقها بالرفض . ومن حيث انه وقد ثبت مما تقدم عدم قيام خطأ فى جانب الإدارة يرتب مسؤوليتها للوجهة للمنقولين فإن طلب المدعى الحكم له بالتعويض يكون غير قائم على سند من الواقع والقانون متعيينا بالرفض وهو ما انتهى اليه بحكم الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر صحيحاً متفقاً مع صحيح حكم القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن ١٤٠٩ لسنة ٢٦ فى جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ )

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ : رتب المشرع العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على عضو هيئة التدريس بالجامعة تريباً متدرجاً فوضع لكل عقوبة رقماً ولم يجمع بين

عقوبتين تحت بند واحد فقد نص على عقوبة التنبيه ثم اللوم وتحت رقم (٣) قرر عقوبة مزدوجة وإختيارية في ذات الوقت هي : اما اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة أو اللوم مع تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر - لاجله للقول بأن عقوبة تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى هي عقوبة مستقلة في تدرج سلم الجزاءات .

الحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن على القرار المطعون فيه ، فان المادة ١١٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد رتب العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على عضو هيئة التدريس ترتيبا متدرجا بحيث وضعت لكل عقوبة منها رقما ولم تجمع بين عقوبتين تحت بند واحد ، فنصت تحت رقم (١) على عقوبة التنبيه ، وتحت رقم (٢) على عقوبة اللوم ، ونصت تحت رقم (٣) على عقوبة مزدوجة وإختيارية في ذات الوقت هي :

- اما اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة .
- او اللوم مع تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى او ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر .

ومؤدى ذلك انه ليس صحيحا ما ينهب اليه الطاعن من القول بأن عقوبة تأخير التعيين في الوظيفة الاولى هي عقوبة مستقلة في تدرج سلم الجزاءات على هذا القانون ، الامر الذى يقتضى القول بعدم صحة هذا الوجه من وجوه الطعن على القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من أوجه الطعن على القرار المطعون فيه ،والذى نعى فيه على القرار الطعن أنه ينسى على اعتبار سفر الطاعن مما

يفترض معه الإخلال بواجبات وظيفته ، فإن هذا الوجه من الطعن مردود عليه بأن القرار المطعون فيه لم يفترض الإخلال بواجبات الوظيفة بخسرد السفر مجردا وإنما بناء على ما ثبت لدى مجلس التأديب وبني عليه اقتناعه بأن الطاعن قد تغيب عن أداء بعض واجباته الجامعية ، وإذا كان مجلس التأديب قد التفت عما حواه كتاب رئيس مجلس القسم من التزام الطاعن بواجباته الجامعية فإن ذلك لا يوجب القرار إذا ما كونه اقتناعه من عناصر أخرى على نحو ما جاء . ٤٥

ومن حيث أنه من الوجهة الثالثة من أوجه الطعن على القرار المطعون فيه والذي تنص فيه على القرار أنه استند الى واقعة انتهى ذات القرار الى إحالتها الى السيد الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة ، فإن الواقعة التي إحالتها قرار مجلس التأديب الى السيد الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة هي الخاصة بأوراق الطلب للمقدم من الطاعن الى مهبلحة وثائق السفر والمحرة والجنسية وما ورد في هذا الطلب من إقرار موقع من سيادته بأنه لا يعمل بالحكومة ، وهذه الواقعة لم يتعرض لها قرار مجلس التأديب الذي اقتصر في هذا الشأن على التحدث عن واقعة سلبية تتعلق بعدم ذكر وظيفة الطاعن في أوراق طلبه استخراج جواز السفر ، وهي واقعة تختلف عن واقعة أخرى إيجابية تتعلق بما إذا كان الطاعن قد أقر صراحة في تلك الأوراق بأنه لا يعمل بالحكومة ، أو لم يحدث منه ذلك .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد صدر موافقا لصحيح حكم القسانون ، إذ لا ريب أن الطاعن ..... قد خرج على واجبات وظيفته حين كان يخرج من مصر في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٢ دون الحصول على إذن السلطات الجامعية وقد استخرج جواز سفر

لا يطابق الحقيقة بالنسبة لوظيفته حتى يتمكن من السفر الى الخارج دون اذن من السلطات الجامعية ، وقد جوزى عن ذلك بعقوبة مالية من معنى الازدواج المحظور ويميزها القانون ، وقد كان حريا بالطاعن أن يبين وظيفته في جواز سفره ولكنه أصر ألا يذكرها فيه مع أن هذه الوظيفة عينها هي التي فتحت امامه طريق الترقى في الحياة والكشف وعصوفا خارج مصر ، كان حريا بالطاعن ان يذكر وظيفته في جواز سفره لانها هي الحقيقة التي يعيشها ، وأن يكون ذكره لها احراما لحكم القانون والواقع والحقيقة واعتازا بهذه الحقيقة .

ولما تقدم يكون القرار التأديبي للطعون فيه مطابقا للقانون ، ويكون الطعن فيه في غير عمله الامر الذي يتضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا ووظيفته موضوعا .

( طعن ٢٥٩٩ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٨/١/٢٣ )

#### قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ : المعيد أو المدرس المساعد مخاطب بأحكام المواد ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، من قانون تنظيم الجامعات - فهو ملزم بالتمسك بالقيم والتقاليد الجامعية الاصلية وبها بين الطلاب - يحظر عليه اعطاء دروس خصوصية بمقابل أو بغير مقابل - يحظر عليهم أيضا الاشتغال بالأعمال التجارية - اذا خالف المعيد أو المدرس المساعد تلك الأحكام فان ذلك يشكل في حقه خروجاً على مقتضى واجبات وظيفته - مما يسوغ مساءلته تأديبياً - قانون تنظيم الجامعات لم يتضمن نص بعدد الجزاءات التي توقع على المعيد والمدرسين المساعدين عما قد ينسب اليهم من مخالفات تأديبية - يتضمن

الرجوع في هذا الشأن الى القواعد العامة في التأديب الواردة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١٥٣ من قانون تنظيم الجامعات تنص على أن " تسرى احكام المواد ٩٦ و ١٠٣ و ١٠٤ على المعيدين والمدرسين المساعدين ، وتنص المادة ٩٦ على أنه " على أعضاء هيئة التدريس التمسك بالتقاليد والقيم الجامعية الاصلية والعمل على بثها في نفوس الطلاب ... " وتنص المادة ١٠٣ على أنه " لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس اعطاء دروس خصوصية بمقابل أو بغير مقابل " وتنص المادة ١٠٤ على حظر الاشتغال بالتجارة أو ادارة الاعمال التجارية على أعضاء هيئة التدريس ومقتضى ذلك ان المعيد أو المدرس المساعد مخاطب بأحكام المواد ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤ وهي الواردة في الأحكام المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس ، فهو ملز بالتمسك بالقيم والتقاليد الجامعية الاصلية وبثها بين الطلاب ، كما يحظر عليه اعطاء دروس خصوصية بمقابل أو بغير مقابل ، كما يحظر عليه الاشتغال بالاعمال التجارية ، فاذا تخالف المعيد أو المدرس المساعد تلك الأحكام فإن ذلك يشكل في حقه خروجاً على مقتضى واجبات وظيفته ، الامر الذى يسوغ مساءلته تأديبياً ، واذا كان قانون تنظيم الجامعات لم يتضمن نصاً بعدد الجزاءات التى توقع على المعيدين والمدرسين المساعدين عما قد ينسب اليهم من مخالفات تأديبية فانه يتعين الرجوع في شأن هذه الجزاءات الى القواعد العامة في التأديب الواردة في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك بمقتضى الاحالة الصريحة الواردة في المادتين ١٣٠ ، ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات السالف الإشارة اليهما .

وفي حدود السلطة المقررة لمصدره ولا تعسبه الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب فانه يكون قد عمل صحيح القانون ويكون الطعن عليه غير محل عليه علقا بالرفض .

ومن حيث ان من عسر الدعوى يتحمل بالمصروفات طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات لذا يتعين الزام الطاعن بها .

( طعن ١٩٦ لجنة ٣٧ في جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٩٣ )

## الفرع الثاني

### اجراءات تأديبية

#### أولا - أحكام عامة

##### قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ : كفل المشرع لكل انسان حق الدفاع عن نفسه وما يفرع عنه من مبادئ عامة في أصول التحقيق والحاكمات التأديبية - من هذه المبادئ مواجهة التهم بما هو منسوب اليه وسماع دفاعه واحاطته بحقيقة المخالفة - عدم فحص ومناقشة دفاع الطاعن وتحقيقه من حيث مدى صحة الوقائع المنسوبة اليه - بطلان التحقيق - بطلان قرار الجزاء لقيامه على تحقيق باطل .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أنه " لرئيس الجامعة توقيع عقوبات التنبيه والولوم للمنصوص عليهما في المادة ١١٠ على أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم وذلك بعد سماع أقرانهم وتحقيق دفاعهم ويكون قراره في ذلك مسببا ونهائيا ... " ويبرهن من هذا النص انه جاء ترديدا لما هو مقرر من حق لكل انسان الدفاع عن نفسه وهو الحق الذي نصت عليه صراحة للمادة ٦٧ من الدستور وما يفرع على ذلك من مبادئ عامة في أصول التحقيقات والحاكمات التأديبية من بينها حقية مواجهة التهم بما هو منسوب اليه وسماع دفاعه وتحقيقه ويحتر ذلك من الأسس الجوهرية للتحقيق القانوني حيث احاطة العامل بحقيقة المخالفة المنسوبة اليه واحاطته ايضا بمختلف الأدلة التي يقوم عليها الاتهام وذلك حتى يستطيع الدفاع عن نفسه فيما هو منسوب اليه .



ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وإتهامات الطعن المسائل فإن التحقيق الذي أجرى مع الطاعن وصدر على أساسه القرار المطعون فيه قد اكتفى فيه المحقق بسماع أقوال الشاكي ضد الطاعن ورغم مناسبه الشاكي الى الطاعن من أفعال وأقوال غس كفايته وجدارته وعمله وكرامته في صميم تخصصه كجراح وأستاذ للجراحة حيث صور الطاعن بصورة من لا يعرف مهنته وينسب لنفسه اجراء جراحات يجريها غيره ممن يساعدونه في اجراء العمليات الجراحية ، فضلا عن الاساءة بالقول لزملائه ورؤسائه وهي تهم عطفية وجسيمة تفقد الطاعن لو صحت ليس فقط احترام زملائه وتلاميذه ولكن ايضا تفقده الصلاحية لاداء واجبات وظيفته فيها وخلقا ورغم كل تلك الخطورة فإن المحقق لم يستمع الى أقوال من يحق سماع اقوالهم حسبما ذكرهم الشاكي في اقواله وإتهاماته للطاعن كما لم يسمع الشهود الذين طلب الطاعن سماع شهادتهم وانتهى المحقق دون سند مستخلص استخلاصا سليما وسائفا من واقع اوراق التحقيق الى ادانة الطاعن فيما تضمنته مذكرة المحقق على النحو سالف البيان وصدر القرار المطعون فيه وجاء به صراحة ان المخالفة المنسوبة للطاعن هي طلب بيان عن عمله بالمستشفى التخصصي بقطيف في مصلحة الضرائب بطريقة غير لائقة في تعامله مع جهة عمله وزملائه وارسله انذار قضائي بطلب بيان عن عمله بالمستشفى التخصصي وهذا لا يتفق مع التقاليد الجراحية ، وأشار القرار الى التحقيق الذي أجري على جهة النيابة معرفة الاستاذ المذكور المستشار القانوني للمعجزة والذي شابه النقص والقصور الشديد والخروج عن المهدف الاساسي من التحقيق حيث احيل الى المحقق تحقيق شكاوى الطاعن المتعلقة بسوء العمل بمستشفى جامعة عين شمس التخصصي والمخالفات والافعال التي ينسبها بالتحديد الى مديره في ادارة هذا

المستشفى بينها عدم تسليمه شهادة لمصلحة الضرائب رغم انذارها والذي ورد  
فى شكوى مدير المستشفى المذكور بالمقابل منسوبها الى الطاعن والذي كثر  
ترديده فى أقواله ويتعلق بتأهيل الطاعن وسلامة تعيينه ، وخطورة أدائه  
للمعاملات الجراحية .... التى على السند السالف بيانه وقد توقف التحقيق عند  
بمجرد اثبات اتهامات الطرفين وسؤال الشاهد ( المدرس ) الذى لم يدل بشئ  
على ما سلف البيان وانصرف الى استعراج أقوال تنسب للطاعن تفيد اتهامه  
بأنه يتعامل مع رؤسائه وزملائه بطريقة غير لائقة - ولغى هذا المجال الذى وجه  
المحقق بحرى التحقيق اليه فقد أصاب هذا التحقيق الاعلال الجسم بحق الطاعن  
فى الدفاع عن نفسه .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان قرار الجزاء يكون قد صدر بناء  
على تحقيق لم يتناول بحث وتحقيق مدى صحة الاتهامات الموجهة للطاعن من  
أقوال غير من ردد هذه الاتهامات أو من الأوراق والمستندات المتعلقة بها ولم  
يعن بفحص ومناقشة دفاع الطاعن وتحقيقه عما نسب اليه واكتفى بالثبات  
أقوال الشاكى عليه ومن ثم فانه يكون قد فقد هذا التحقيق أهم أركانه  
الجوهرية التى تفرضها طبيعته كبحث جدى موضوعى وعمايد ونزبه لبلغ  
الحقيقة فى موضوع التحقيق من حيث مدى صحة حدوث الوقائع المنسوبة  
لمن يحقق معه ومدى صحة نسبتها اليه وحقيقة تكليفها كمخالفات أو جرائم  
تأديبية تتحقق بمقتضاها المسئولية التأديبية لمن تنسب اليه تلك الافعال الامر  
الذى يؤدى حتما الى بطلانه وإلى عدم الاعتماد بهذا التحقيق ونتيجة لخروجه  
الجسم على طبيعة التحقيق وانذاره لحق الدفاع ويكون من ثم القرار للطاعن  
فيه قد صدر باطلا لقيامه على تحقيق باطل لا يعتد به .

ومن حيث أن الحكم للمطعون فيه اذ ذهب الى غير ذلك فانه يكون قد صدر مخالفا للقانون جديرا بالالغاء ، كما يتعين الحكم بالغاء القرار المطعون فيه بمحازاة الطاعن بعقوبة التنبه لبطلان التحقيق الذى اتبنى عليه هذا القرار ومن حيث أنه عن طلب الطاعن التعويض فانه حيث أن القضاء بالغاء القرار المطعون فيه أساسه بطلان التحقيق الذى بنى عليه دون البحث فى حقيقة وصحة الاسباب التى بنى عليها هذا القرار وحيث انه لم يوضح الطاعن عناصر التعويض ويحدد الأضرار التى أصابته من القرار فضلا عن أن الغاء هذا القرار وفقا لما سلف من أسباب هو غير تعويض للطاعن .

ومن حيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية طبقا لصريح نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم العاملين المدنيين بالدولة .

( طعن ٢١٨٠ لسنة ٣٣ قى جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٩ )

#### قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ : الاصل طبرورة وجود كتاب تحقيق كضمانة لحماية حق الدفاع سواء فى تـحقيقات النيابة العامة أو النيابة الادارية . فى مجال التأديب لا يوجد ما يمنع المحقق من تحرير التحقيق الادارى بنفسه طالما التزم أصول التحقيق أو كان ثمة مقتضى يتطلب ذلك .

المحكمه : ومن حيث أن قرار مجلس التأديب للمطعون فيه قد صدر متطوفا على إدانة الطاعن على أسس ثبوت هذا الاتهام فى حقه وبمحازاته بعقوبة اللوم مع تأخير التعمين فى الوظيفة الأعلى لمدة ستين .

ومن حيث أن هذا القرار قد صدر استنادا الى التحقيق الذى أمر رئيس الجامعة باجرائه .

ومن حيث أن رئيس الجامعة اذ أمر باجراء التحقيق في الواقعة المنسوبة الى الطاعن وهو الذي يملك قانونا الامر باجرائه ، فانه لا يحول دون سلامة التحقيق المبني على هذا الامر الصحيح باجرائه القول بأن رئيس الجامعة قد تنازل عن ذلك ضمنا من خلال ارساله صورة الخطاب الذي تلقاه سيادته من منشأة المعارف - بما يفيد أنه تم ارسال الموضوع الى عميد كلية الحقوق لاغذاذ مايراه مناسباً ، ذلك أن هذه الإحالة هي اجراء مكمل للامر بالتحقيق وليست عدولاً عنه ، لان مفادها وجوب ارفاق صورة الخطاب المشار اليه باوراق التحقيق واستكمالها في ضوء ماورد بهذا الخطاب وليس مفادها على أى نحو العدول عن الامر السابق صدوره من رئيس الجامعة باجراء التحقيق وذلك بدليل استكمال الاجراءات قبل الطاعن بعد ذلك حتى صدور القرار المطعون فيه من مجلس التأديب .

ومن حيث انه اذا كان الامر باجراء التحقيق قد تم ممن يملكه وهو رئيس الجامعة فانه لا ميس سلامة التحقيق ان يفتحه المحقق بالثبات انه تم بناء على طلب الاستاذ الدكتور رئيس جامعة الاسكندرية والاستاذ الدكتور عميد كلية الحقوق لانه طالما قد اشار المحقق الى انه يجرى التحقيق استنادا الى تكليف ممن يملك الامر به قانونا فان تزيد المحقق باضافة تكليف عميد الكلية له بذلك لا يؤثر في سلامة المستند اساسا الى تكليف من المختص قانونا للمحقق باجرائه ذلك ان اثبات هذه العبارة لا يؤثر في صحة ثبوت صدور قرار رئيس الجامعة المختص قانونا بالامر بالتحقيق باجرائه - ومن صحة ما قرره السلطة الأخيرة بالتحقيق في هذا الشأن .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما ينهض الطاعن على التحقيق المذكور من أنه قد تم دون اصطحاب المحقق كاتب تحقيق ، فانه وان كان يبين من استقراء

القواعد الاجارية المنظمة لتحقيق النيابة العامة والنيابة الادارية ان الاصل كقاعدة عامة ضرورة وجود كاتب تحقيق هو ضمانته القانونية اساسية واجبة بصفة عامة ومستمدة اصلا كفرع من الاجراءات التي تحمي حق الدفاع المقرر بمقتضى نص للمادة ٦٧ من الدستور لأى مواطن يجرى معه التحقيق سواء أكان ذلك فى مجال المسؤولية التأديبية والادارية او المسؤولية الجنائية ومؤدى ذلك وجوب استصحاب الضمانة فى مجال التحقيق التأديبى الا ان ذلك لا يمنع حواز تحرير المحقق التحقيق الادارى بنفسه دون اصطحاب كاتب تحقيق بشرط الا يخالف ذلك نص القانون ويكونه اساسا مراعاة لمقتضيات حسن سير وانتظام المرافق العامة بمراعاة الاعتبارات الموضوعية الناتجة عند اجراء التحقيق وظروف الامكانيات فى جهات الادارة ، او مراعاة لاعتبار سرية التحقيق لتعلقه بمكاس الادارة والنظام العام او لاعتبار كرامة الوظيفة التى يشغلها من يجرى معه التحقيق - وبما لا يخل على أى وجه من الوجوه بحقوق الدفاع لمن يجرى معهم التحقيق .

ومن حيث ان التحقيق يجب ان يطبقه جميع المواطنين فقد حرره المحقق دون اصطحاب كاتب تحقيق وهو استاذ على كلية الحقوق - لان ظروف اجراء هذا التحقيق تبرز ذلك سواء من ناحية موضوعية ونوعية الاتهام الموجهة للطاعن وصفته كعضو بهيئة التدريس التى يوجب احاطة مثل هذا التحقيق بالسرية ، أو من ناحية احاطة كرامة وظيفة الطاعن كعضو بهيئة التدريس بالجامعة بالحماية من تعرضها لتبطل بهريات التحقيق بواسطة كاتبه ، فكلما أنه لم يثبت انه كان فى تحرير هذا التحقيق بواسطة المحقق أى امدار لحسن من حقوق الدفاع المقررة للطاعن فلم يثبت على ملورد مدونات التحقيق انه تضمن سلبا او ايجابا أية

مغايرة للحقيقة فيما ثبت به من أقوال الطاعن أو غيره ممن سئلوا في هذا التحقيق .

( طعن ٦٤٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥ )

#### قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ : للسلطة التأديبية سواء كانت مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية المختصة أن تستد الى قول في الاوراق الخاصة بالدعوى التأديبية دون قول آخر حسبما يطمئن اليها وجدانها - لا تشرب على السلطة التأديبية اذا ما هي علمتت لأسباب مستخلصة من الاوراق واقوال الشهود الى الشهادة الاولى لاحد الشهود وطرحت ما طرأ على هذه الشهادة من تعديل طارئ .

لاوجه لاشراط توقيع المحقق والكاتب متى تبين أن التحقيق تم بخط يد المحقق ولظروف استدعت عدم حضور كاتب وكان اسم المحقق ثابتا في صدر التحقيق .

الحكمة : ومن حيث انه عن القول بىطلان التحقيق لعدم التوقيع عليه من اجراء بالنسبة للمحضر المؤرخ ١٩٨٥/٧/٢ فان القاعدة فى اجراء التحقيقات تحتم توقيع كاتب التحقيق والمحقق لازما مع كل حلقة من حلقات اجرائه لكى يكون له ثبوت صدق التحقيق ومن اجراء وحرره وبمكين من يحقق معه من ابداء دفاعه فى هذا الشأن مما يطل التحقيق معه لو اغفل ثبوت هذه التوقيعات على نحو يشكك فى سلامة حدوث الاجراء أو صحة ما ثبت فى اوراق التحقيق او يمنع من يحقق معه على اى وجه من ابداء دفاعه فيما يتعلق بكل مايتعلق بالتحقيق ومن ثم فانه ليس ثمة شك فى أنه ما دام الثابت أن التحقيق تحرر بخط يد المحقق ومادام ان استلزام التوقيع غايته اثبات اجراء

التحقيق. معرفة المحقق الحرر اسمه في صدره وضمنان حق المحقق معه في الدفاع ، وهذه الغاية تتحقق عند تدوين التحقيق بواسطة المحقق لان في تدوين التحقيق بخط يد المحقق ما يثبت اجراءه بواسطته ولا يرتب على عدم اغفاله توقيعه عقب انتهاء كل اجراء من اجراءات التحقيق على احد من المحاضر المكونة له البطلان لعدم وجود شك في اجراءات التحقيق بنصهم او ثبوت عدم صحة ما أثبتته او إبطال ذلك بحق الدفاع لمن يجري التحقيق معهم ، وحيث انه عما ينعمه الطاعن على قرار مجلس التأديب للمطعون فيه من انه صدر متأثرا بشهادة المذكور..... ورغم ان الطاعن قدم اقرارا مفصلا من الشاهد ذاته يوضح ما شاب شهادته من غموض ، فان القاعدة أن للسلطة التأديبية سواء كانت بمجلس التأديب أو المحكمة التأديبية المختصة أن تستند الى قول في الأوراق الخاصة بالدهوى التأديبية دون قول اخر حسبما يطمئن اليه وجدانها ، ولا تشرب على السلطة التأديبية اذا ما هي اطمأنت لأسباب مستخلصة استخلاصا سائفا من الأوراق وأقوال الشهود الى الشهادة الاولى لاحد الشهود وطرحت ما طرأ على هذه الشهادة من تعديل طارئ .

ومن حيث ان قرار مجلس التأديب للمطعون فيه قد أثبت أنه بسؤال الدكتور ..... حول واقعة الشيك أكد أن الخيال الى المحكمة فسلم الى السيد .... شيكا بمبلغ ١٢٠٠ جنيه واعتذر له عن تمزيقه الإيجال وعما بدر منه من اساءة وتلك هي حقيقة ما أبداه الشاهد في التحقيق وهي لا تختلف في جوهرها عما أبداه الشاهد في مذكرته المؤرخة ١٩٨٥/١/١٧ والتي أضافت أن الاعتذار كان متبادلا من الطرفين ، وهي واقعة لا تضر من جوهر الشهادة التي اطمأن اليها مجلس التأديب شيئا فيما يتعلق بما تمتع منسوب للطاعن من انه مزق ايضا لا مذكرته بمبلغ حرر به قيمة الشيك في الظروف التي حوت

فيها تلك الواقعة بمقر المنشأة وبمبادل الشتائم والعبارات الجارحة مع رجال المنشأة . ومن ثم فلا تريب على قرار مجلس التأديب ان هو أغفل الإشارة الى مذكرة الشاهد اللاحقة لأنها لاتغير من جوهر شهادته وحقيقة مضمونها وفحواها .

ومن حيث ان قرار مجلس التأديب قد بنى على أن الطاعن قد أخل بوظيفته كمعضو بهيئة التدريس بكلية الحقوق إخلالا جسيما وذلك بقيامه بخطف الاتصال المثبت لمديونته ومغزيه فئاتا صغيرة ووضع في حيزه وفراره هاربا من المنشأة الامر الذى وصل الى حد ارتكاب جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات ، كما قام بتبادل الشتائم والعبارات الجارحة مع رجال المنشأة .

ومن حيث ان قرار مجلس التأديب المشار اليه قد أصاب فيما ذهب اليه من اعتبار ماوقع من الطاعن بمثل إخلالا بما تستوجبه وظيفة الطاعن من حفاظ على كرامتها وفقا لما يتطلبه العرف والتقاليد الجامعية وما تقتضيه من حرص على سمعته التى ترتبط ارتباطا وثيقا بسمعة المؤسسة التعليمية والربوية العليا التى يعمل بها وهى مرفق التعليم الجامعى الذى يمكن له المجتمع احتراماً ويتبقى أن ينعكس على تصرفات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات سواء داخل الجامعة أو خارجها . ذلك أن عضو هيئة التدريس بالجامعة يرفرف عليه من كل مكان علم وظيفته التعليمية والربوية السامية باعتباره رائدا وقدوة للحيل الصاعد من الشباب الجامعى ولذا فاذا ما خرج عضو هيئة التدريس بالجامعة ولو بخارج حرما فى تصرفه على حدود ما توجه عليه كرامة وظيفته أو سلك مسلكا لاينفق وما تقتضيه تلك الوظيفة من توقير واحترام فانه يكون قد ارتكب ذنبا تأديبيا يستوجب المسائلة ومن حيث أن هذه المحكمة تستخلص مما تكشف عنه الاوراق وثما شهد به الشهود من صيغة احوار الذى تم اثناء المشادة التى وقعت



بينهما ان الواقعة تخلص في وجود معاملات متشابهة بين الطاعن كمدرس بكلية الحقوق وبين الشاكي كصاحب دار نشر وأن الطاعن كان ينسب الى الشاكي اخلالا بالتزامات خاصة بعلاقات نشر سابقة ، الامر الذى يبين منه أن تمزيق الطاعن للاتصال كان وليد استشارة اثر مناقشات حادة من جانب الناشر وكان هذا التمزيق رد فعل من جانب الطاعن للمناقشة والموقف ذاته ولم يكن يعنى به التخلص من أدائه الدين الذى قام بتمزيق سنته وانما اندفع فقط للتعبير بصورة غير سليمة ولا مسؤولة عن غضبه واعتراضه على اسلوب المحاسبة الذى كان يعتقد عدم صحته وهو مسلك لا يلقى بكرامة وهيبة من يرمى الى همة التدريس بالجامعات وفى كل مكان وموقع وموقف صفته واضحة وظاهرة للحاضرين بدار النشر للواقعة .

ومن حيث أن هذا الذنب التأديبى الثابت فى حق الطاعن لاشك أقل حسامة مما أدانه مجلس التأديب به ومن ثم فإن الجزاء الذى صدر به قرار هذا المجلس استنادا الى تكليفه لطبيعة الفعل التأديبى الذى أدان الطاعن به يكون قد صدر مشوبا بالغلو الذى يهضم قرار المجلس بعدم اللجوء الى الشريعة مما يستوجب الغاء وتوقيع الجزاء المناسب الذى تقرره هذه المحكمة .

ومن حيث أنه طبقا للمادة ١٨٤ مراعات فان من يخسر الدعو يلزم بمصروفاتها .

ومن حيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية باعتباره فى حكم الطعن فى حكم تأديبى وذلك تطبيقا للمادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام موظفى الدولة وطبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

( طعن ٦٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥ )

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ : الأصل هو تخليف الشهود اليمين لحفزه على ذكر الحقيقة -  
ليس في قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب ذلك - أداء الشهادة بغير يمين  
لا يصح التحقيق بالبطلان أو يؤثر على سلامته طالما أن تقديره مبروك لمجلس  
التأديب حسبما يستخلصه من وقائع وأوراق ملف الاتهام - كذلك لا يبطل  
البحث مجرد عدم مواجهة المتهم طالما أن التحقيق لم يهتدر ضمانات  
الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أنه في شأن ما ينعمه الطاعن على التحقيق من أنه  
تضمن شهادة بعض الشهود دون أن يسبقها أداء اليمين ، إلا أنه وإن كانت  
القاعدة العامة في مجال تحديد ضمانات المتهم في التحقيق تستوجب ذلك  
لحفزه على ذكر الحقيقة لكنه ليس في قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب  
مطالبة الشهود في التحقيق بأداء اليمين قبل إبداء أقوالهم في التحقيقات  
الإدارية وليس هناك إخلال في هذا الخصوص بحق الطاعن في الدفاع حيث  
أن مجال تقدير قيمة ما أدلى به الشهود ممن لم يخلفوا اليمين ومدى صدقه  
مرجعه إلى تقدير مجلس التأديب مرتبط بما يستخلصه من وقائع التحقيق وأوراق  
ومستندات ملف الاتهام أمامه من اقتناع في هذا الشأن وحق إبداء ماسيراه  
الطاعن أمامه من دفاع وبصفة خاصة فيما يتعلق بمدى سلامة أو صحة أقوال  
من سلخوا في التحقيق . ومن ثم فإن عدم مطالبة المحقق لبعض الشهود في  
التحقيق الذي بنى عليه قرار مجلس التأديب المطعون فيه بأداء اليمين قبل إبداء  
أقوالهم لا يشوب وحده هذا التحقيق بالبطلان ولا يؤثر على سلامته مادام لم  
يثبت أن ذلك قد أحل بحق الطاعن في الدفاع وقد أتيحت له الفرصة لإبدائه  
كما يراه فيما يتعلق بمدى صحة وسلامة هؤلاء الشهود .

ومن حيث أنه عن الادعاء ببطالان التحقيق لعدم مباشرته فى حضور  
المتهم ( الطاعن ) أو مواجهته بأقوال شهود الاثبات فانه ولئن كانت مواجهة  
المتهم بما هو منسوب اليه يعتبر ضمانا من ضمانات التحقيق يترتب على اغفالها  
بطلانه فيما لو أحل ذلك بحق الدفاع على أى وجه من الوجوه الا أن عدم  
مواجهة من يحقق معه بهذه الأقوال أثناء التحقيق لا يطله مادام قد وضع  
التحقيق كاملا تحت نظره للاطلاع عليه وابتداء ما يراه من دفاع أمام مجلس  
التأديب ولذلك فانه طالما أن الثابت من الأوراق أنه قد ووجه المتهم بما هو  
منسوب اليه وأبدى دفاعه بشأنه أمام مجلس التأديب فلا تريب على المحقق اذا  
ما هو استكمل التحقيق فى بعض جوانبه فى غيبة المتهم ولم يطلعه على أقوال  
شهود الاثبات طالما أنه لم ترد بأقوالهم نسبة لتهامات جديدة الى المتهم لم يسبق  
مواجهته بها وتمكينه من الرد عليها ، وأنه بعد انتهاء التحقيق قد تم تمكينه على  
نحو لا يجحده من الاطلاع على جميع أوراق التحقيق بعد اتمامه ، وذلك لابتداء  
دفاعه أمام مجلس التأديب الخلل عليه وللمرد على أية أقوال وردت على لسان  
شهود الشهود .

ومن حيث أنه الثابت من التحقيق الذى بنى عليه قرار مجلس التأديب  
المطعون فيه أمام هذا المجلس أنه لم يجرم الطاعن من ابتداء دفاعه ودراسة كل  
منورد فى التحقيق من أقواله ومستندات على أى وجه كما انه قد تمت  
مواجهة الطاعن بما هو منسوب اليه ولم تتضمن شهادة شهود الاثبات بما لم يتم  
مواجهة الطاعن به من اتهام فانه لا يكون قد شاب التحقيق فى هذا الشأن ثمة  
شائبة .

( علن ٦٤٦ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )

ثانيا - التحقيق مع عضو

هيئة التدريس

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ : خضوع مساءلة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أمام مجلس التأديب للقواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحكمة التأديبية .

المحكمة : مقتضى المادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع أخضع مساءلة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أمام مجلس التأديب للقواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، والمقصود بالمسائلة هو المحاكمة ، وأثر ذلك : خضوع مساءلة أعضاء هيئة التدريس لقواعد المحاكمة التأديبية الواردة بقانون مجلس الدولة سواء كانت هذه القواعد موضوعية أو اجرائية ، ومؤدى ذلك : أن قرارات مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يجب ايداع مسودتها المشتملة على أسبابها والواقعة من مصدرها عند النطق بها والا كانت باطلة ، وأساس ذلك : نص المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة دون المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

( طعن ٥٠٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨ )

( دائرة توحيد المبادئ - راجع المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ )

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ : يجب أن تودع مسودة قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المشتملة على أسبابه عند النطق والا كان القرار باطلا - مؤدى ذلك - عدم جواز ايداع المسودة قبل النطق بالقرار أو بعد النطق به

- العبرة بإبداع المسودة فعلا - لا يكفى فى هذا الشأن مجرد الإشارة الى المسودة فى معرض سرد اجراءات مجلس التأديب الى صدوره وإبداعه طالما لم يودع فعلا .

المحكمة : ومن حيث أنه ولفى كانت المادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، قضت بأن تسرى بالنسبة الى المسألة أمام مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية للنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، ونصت المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة وبوقعتها الرئيس والأعضاء ، وبذا أكدت الاحالة الواردة فى المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة فيما لم يرد بشأنه نصوص اجرائية الى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، حيث أوجبت للمادة ١٧٥ من هذا القانون ابداع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن للقضاة عند النطق به والا كان الحكم باطلا .

ومفاد هذا النص أن قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يجب أن تودع مسودته المشتعلة على أسبابه عند النطق به والا كان باطلا ، الأمر الذى يعنى عدم جواز ابداعها قبل النطق به مثل عدم جوازه بعد النطق به ، غير أنه لا يكفى للدلالة على صدور قرار مجلس التأديب للطعون فيه وإبداع مسودته من هيئة غير مكتملة وقبل ائقال باب المرافعة والنطق به فى جلسة ١٨ من يولية سنة ١٩٨٤ على نحو مانعاه عليه الطاعن ، مجرد اشارة وردت ضمن مسودته فى معرض سرد اجراءات مجلس التأديب ، الى جسدوره وإبداع مسودته بملسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٨٤ ، وهى الجلسة التى سبق

تقديمها لإصدار القرار وأجبت الدعوى منها اذكريا الى جلسة ١١ من يولييه سنة ١٩٨٤ حيث أعيدت الدعوى الى المرافعة ثم جرت القسرات المطعون فيه ، اذ أن الغيرة بالبداع المسودة فعلا وهو ما لم يثبت حدوثه بجلسته ٢٦ من يولييه سنة ١٩٨٤ ولم يتم ماينفى اجراءه عند النطق بالقرار فى جلسته ١١ من يولييه سنة ١٩٨٤ ، كما أن تلك الإشارة إلى جرت عن سبق إعداد مشروع للمسودة بدءا من الاستهلال حتى الوصول اليها فانها لا تقطع بتسطور ملحقها فى المسودة حتى خاتمتها ، بالإضافة الى ان اعداد مشروع للمسودة مسبقا أمر لا جناح فيه ولا مانع عليه لأن ضرورة ابداع المسودة عند النطق بالقرار تدعو الى البدء فى وضع مشروعها تمهيدا لإصدار القرار وإبداع مسودته موقعه من الرئيس والاعضاء عند النطق به ، وهو ما جرى فى جلسته ١١ من يولييه سنة ١٩٨٤ ومن ثم فإنه لا عمل لهذا الوجه فى التمس على قرار مجلس التأديب المطعون فيه .

ومن حيث أنه يرس من الأورالي ، أنه لا يجوز ..... الاستناد  
المساعد بقسم التفتشات الفنية فى كلية الزراعة باليوم التابعة لمستشفى  
القاهرة ، فلم شكوى فى ٢٦ من يولييه سنة ١٩٨٣ الى السيد رئيس جامعة  
القاهرة ، فكرر فيها أن عليه أبلغه أن الطاعن كلفه جلسته السنة الرابعة فى  
القسم بلغه نفوذ تشريع مروح لفرع الألبان ، وأخير الشاكي الطاعن بما بلغه  
معوضا عليه ، وفى يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٣ دسلى الطاعن قاعة  
محاضرات السنة الرابعة فى القسم أثناء محاضرة الدكتور ..... واستفسر عن  
أسماء الطلبة الذين اشتكروا من جميع القنود ، فاستقر الطلبة ليست ، وحيد  
قال الطاعن لهم " انتم لاس وسيدون وشرايط وانكم " طالب لاساوا  
عندى فردة جزمة واذا كنتم لا تريدون الكلام فليكن فى استطاعتى أن

أجسر ..... أمامكم وأعليه يقول لى من منكم الذى اشتكى " . ، كما قدمت الطالبة ... بالسنة الرابعة فى القسم ، شكوى الى السيد رئيس جامعة القاهرة ، جاء فيها أن الطاعن وجه ألفاظا خارجة الى الطالبة فى قاعة المحاضرات ، ولما اعترضت على كلامه هدها قائلا " انت مش وش علم ويجب أن تنتظري سنة او اثنين بالكلية علشان تتعلمى " مما أدى الى رسوبها فى مادته . وهي تكتولوجيا المنتجات الذهبية وللثلاث ربح أنها متفوقة ، بينما نجحت زميلتها ..... رغم ضعفها وذلك بسبب العلاقة بين الطاعن وبين زوجها ضابط الشرطة فى القويم . وأحرزت الجامعة تحقيقا اداريا سمعت فيه أقوال الطالبة ..... و..... والطالبة ..... فقرروا جميعا أن الطاعن وجه هاتين العبارتين على النحو المقدم ، وبسؤال الدكتور .... ذكر أن الطاعن دخل قاعة المحاضرات قبل بدء المحاضرة وتكلم مع الطالبة ولكنه لم يوجه العبارتين للشار اليهما ولم يهدد الطالبة ..... وبسؤال الطاعن نفسى أنه وجه العبارتين أو التهديد ، وأشار الى وجود علاقات بينه وبين الدكتور .... مقدم الشكوى الأولى ، وقرر أنه أعاد النظر فى الدرجات عموما قبل تسليم أوراق الاجابة للكتنول ، ووجد أن الطالبة .... تستحق ٤٧ درجة بدلا من ٣٢ درجة ، وأنكر وجود خدمات متبادلة مع زوجها ، كما نفسى تحديه للطالبة ..... بدليل أنه أعطاهما ١٨ درجة من ٣٠ درجة فى الامتحان العملى ، وأحيل الطاعن الى مجلس التأديب الذى اتدب الدكتور .... وكيل كلية الزراعة جامعة القاهرة وأستاذ الألبان فيها لاعادة تصحيح خمس أوراق اجابة منها ورقتا الطالبتين ..... و..... فرأى أن الطالبة الأولى تستحق ١٦ درجة بينما منحها الطاعن ١٥ درجة فى البداية وعدها الى ٣٠ درجة فى النهاية ، كما رأى أن الطالبة الثانية تستحق ٣٤ درجة بينما منحها الطاعن ٢٥ درجة

فى البداية وعدلها الى ٢٣ درجة فى النهاية ، وقرر مجلس التأديب بناء على طلب الطاعن سماع أقوال الدكتور .... الذى كرر شهادته وأضاف أنه ترك الطاعن فى قاعة المحاضرات وذهب الى مكتبه لاحتضار بعض الكتب وعاد بعد فترة وجيزة لاتتعدى نصف دقيقة ، وكذا أقوال الطلبة .... و...و.... .  
و.... الذين نفوا تفوه الطاعن بالفساد خارجة أو تهديده الطلبة .... ابتداءً وخروجه بعدئذ ، وقد انتهى مجلس التأديب الى إدانة الطاعن ومجازاته على التفصيل السابق ذكره .

ومن حيث أنه يؤخذ مما سلف ، أن الطلبة الذين سمعت أقوالهم فى التحقيق الادارى ، أجمعوا على أن الطاعن وجه العبارة الاولى الى عموم الطلبة فى قاعة المحاضرات بما تضمنته هذه العبارة من الفاظ نابية ، كما وجه العبارة الثانية الى الطلبة .... بما ألحقت به هذه العبارة من وعيد الطلبة أثر اعتراضها على العبارة الأولى ، وجاءت أقوال هؤلاء الطلبة متفقة وغير متناقضة ، تلقائية غير مصطنعة ، فورية غير مزاعمية ، مما يزيكها صحة ويقينا .  
ولا يقدح فيها مجرد انكار مرسل من الطاعن فى أقواله فى ذمته التحقيق حيث لم يستشهد بأحد حينئذ ، واذا كان الدكتور .... وحده فى ذلك التحقيق ثم مع الطلبة الذين استشهد بهم الطاعن وسمعت أقوالهم أمام مجلس التأديب ، قد ناصروا الطاعن فى نفى صدور هاتين العبارتين منه ، الا ان الاول قرر امام مجلس التأديب انه ترك قاعة المحاضرات فترة وجيزة كما ان بعض هؤلاء الطلبة ذكر ان الاول دخل القاعة بعد دخول الطاعن مما يوحى باحتمال صدور العبارتين من الطاعن إبان ذلك بالاضافة الى أن القوال اولئك الطلبة سمعت بناء على استئصال من الطاعن وبعد مضي مدة الواقعة وفى صور متطابقة مما لا يرقى معه الى حصن ما أجمع عليه فى حينه الشهود الإوائلى بالنظر الى مخرجهم منهم



فوريا وصدوره عنهم عفويا دون تراخ ينسى ودون تزيب يريب ، ومن ثم فان تلفظ الطاعن بالعبارتين يكون امر ثابتا في حقه وهو تلفظ ينطوى على إعلال منه بواجبه عامة كموظف وخاصة كأستاذ من حيث الاعتصام بعفة اللسان واستعمال طاهر البيان والاعتداد بحكمة الترشيذ ونبذ غاسر الوعيد ، حتى في حال الغضب ولو بحق ، وخاصة في عراب العلم ، حتى يكون أسوة حسنة وقبوة صالحة في موقعه حيث القيادة والريادة من جانبها كما ينمكس اعتناء واقتداء بمن سواه على صعيد مرؤسيه وتلاميذه مما يشكل في حقه جرمة تأديبية تستوجب معاقبته عنها .

ومن حيث انه يؤخذ مما سلف ايضا ، انه ولئن كان الطاعن وجه العبارة الثانية الى الطالبة ..... بما ألحقت اليه من وعيد ونزل بدرجاتها من ٢٥ الى ٢٣ درجة بينما قدر لها الاستاذ للمتدب من مجلس التأديب ٣٤ درجة ، كما رفع درجات الطالبة ..... من ١٥ درجة الى ٣٠ درجة ، بينما منحها الاستاذ للمتدب ١٦ درجة ، الا أن القلم للتيقن أن الطاعن منع الطالبة ..... ٢٨ درجة من ٣٠ درجة في أعمال السنة وهو على بينة من اسمها حيث لاسرية في هذه الاعمال ، كما أن الثابت أن الطاعن أجرى التعديل في تقدير الدرجات بالورقتين وهما باثباتا في طي السرية شأن سائر الاوراق قبل تسليمها للكتنول حيث تفضي سريتها بعد التحقق من سلامتها ، وهذا التعديل في حد ذاته مرعص فيه دون خطر له أو منع منه ، ولم يقم دليل قاطع بنفاذ الطاعن الى ما وراء حجب الأوراق على نحو ممكنه من تحرى أصحابها وافرار الوركتين من بينها ، خاصة وأن القصد للبيت قد يتخذ عند التصحيح ابتداء لا بالتعديل بعدئذ ، واذا كان الطاعن قد برر اعداته التصحيح برغبته في تحسين النتيجة ، فانه ليس بالآزم لمحض هذه الاعادة عن

تعديل بالزيادة في جميع الاوراق بحيث لا ينزل باحداها قط ولا يرفع بعضها  
فحسب وإن جرت العادة على ذلك ، فضلا عن أن التعديل الذى تم فى ورقة  
الطالبة ..... بانقاصها درجتين وان ادى الى خفض مجموع درجاتها فى  
المادة من ٤٣ درجة الى ٤١ درجة الا انه لم يهبط بهذا المجموع الى حد يعرض  
سبيل جبرها بعدئذ حتى يزكوا اتجاهه عمدا الى الاضرار بها ، بالاضافة الى انه  
لا محل للمحوض فى مدى سلامة التقدير فى حد ذاته ولو استشهد بمحكمين فى  
هذا المجال الفنى الذى يسوده بداهة الاختلاف والتباين ، وبسبب فانه لا تشريب  
على الطاعن فى احواله التعديل فى حد ذاته ، ولا سبيل الى الجزم بتعمده هذا  
التعديل بحماية للطالبة ..... ونكابة بالطالبة ..... ، ولا محل لمحاسبته فى  
تفاصيل تقديره ولو استشهد بمحكم من ذات التخصص ، ومن ثم يصبح  
الاتهام الثانى بلا دليل يقينى قاطع يقيمه ويؤيده ويتعين لذلك تروية الطاعن  
منه ، سواء اجراه ذات التعديل أو تمثل فى تعمله التعديل افادة لطالبة  
واضرار بالآخرى ، أو وقف عند الخطأ فى تقدير درجاتهما عنوان العدل .

ومن حيث أن الاتهام الاول ، وان قام على حق الطاعن على النحو  
المتقدم ، إلا أنه لا يستوى وحده أساسا لحمل قرار مجلس التأديب على الطاعن  
فيما أنزله بساحة الطاعن من جزاء العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو  
المكافأة ، نظرا لما ينيه هذا الجزاء بمساهمته من بتر عن الوظيفة حد اليه الاتهام  
الثانى الذى لم يرق قانونا فى حق الطاعن على ما صلف بيانه ، ومن ثم تكفى  
الحكمة بمعاقبته عما ثبت فى حقه بهزاء اللوم مع تأخير العالوة المستحقة لفرة  
واحدة للعالوة والهند الثالث من المادة ١١٠ من قانون تنظيم الجامعات .

( طعن ٢٢٤٠ لسنة ٣١ ق، جلسة ١٨/٧/١٩٨٧ )

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ : اذا تعرض مجلس التأديب لوقائع لم تنسب للمجال في تقرير الاتهام ولم يحقق دفاعه فيها ولم يسمع أقواله بشأنها فإنه يكون قد أحصل بضمانات المحاكمة المقررة لأستاذ الجامعة مما يستوجب إلغاء القرار الصادر بحقه عن تلك الوقائع الجديدة .

المحكمة : ويبين من الاطلاع على القرار المطعون فيه أنه صدر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بجلسته ١٩٨٥/٥/٢١ ويقضى بمحازاة الطاعن الدكتور..... الاستاذ بكلية الآثار جامعة القاهرة بعقوبة اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة له لمدة سنة واحدة ، وكان الاتهام المنسوب الى الطاعن انه نقل عن مؤلفين دون الاشارة اليهم بما يعد أمرا ماسا بالامانة العلمية بعضو هيئة التدريس . وأورد القرار أن عميد كلية الآثار ابلغ رئيس الجامعة أن العضو المالح في كتابه المطعون " محاضرات في تاريخ مصر الاسلامية ومحاضرات في تاريخ الايوبيين " قد نقل حرفيا الفصول السابع والثامن والتاسع والعاشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر من المجلد الثاني من كتاب تاريخ الحضارة المصرية للسادة الاساتذة الدكتور..... والدكتور..... والدكتور..... ولم ينكر الطاعن تطابق ما ورد في مؤلفه وما هو وارد في المؤلف الجماعي . وقد برر الطاعن بأن مؤلفه ليس عملا علميا منشورا للكافة ، ولكنه قطع مجموعة محاضرات القاها على طلبة اللسانى بكلية الآثار وأوضح شفافة للطلبة مصادر المحاضرات ونسبها الى مؤلفيها . وأضاف أنه استأذن الدكتور..... فى نقل مقالته ولم يستأذن الباقيين لوفياتهم . وأكد القرار أن الطاعن قد ذكر أنه أعطى المقالات المنقولة الى الناصر دون حذف أسماء مؤلفيها وأن الناصر هو الذى

استبعد هذه الاسماء وأن الطاعن لم يلاحظ ذلك لضيق الوقت حيث كلفه تدريس المادة في وقت متأخر عن العام بعد اعتذار الدكتور ..... وأكد قرار مجلس التأديب أنه نظرا لتأريخ العلمى للمحال والملابسات التي احباطت بالجامعة فان المجلس يرى ان الحال لم يتعد نقل هذه المقالات دون نسيها الى اصحابها ، الا أن الطاعن قد أهمل اهمالا جسيما في عدم مراجعة المحاضرات قبل توزيعها على الطلبة للاستيعاق من نسبة المقالات الى مؤلفيها ، وكان يتعين عليه الاشارة في مقدمة الكتاب الى نقله للمقالات المشار اليها مع الاشارة الى أسماء مؤلفيها الامر الذي يستوجب مجازاته تأديبا بعقوبة السوم مع تأخير العلوة المستحقة له سنة واحدة ، وكانت المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا قد قضت بجلسة ١٩٨٦/٢/٢٦ بعدم اختصاصها بنظر الطعون المقيمة في سجلها برقم ١٩/٢٨ ق الامر الذي لجأ الطاعن معه الى القامية الطعن المائل في ١٩٨٦/٤/٩ .

وقدم الطاعن حافظة مستندات بجلسة ١٩٨٧/٣/١١ تفصيلت تقريرا من ..... الوكيل للمدرس المساعد يقسم الآثار الاسلامية بكلية الآثار جامعة القاهرة يفيد انها كانت موجودة عندما سلم الطاعن أصول محاضرات في تاريخ مصر الاسلامية وطلب من صاحب المكتبة كتابتها على الآلة الكاتبة على أن يتضمن كل فصل من هذه الفصول اسم مؤلفها وبالحافظة شهادة من الدكتور ..... تفيد أن الدكتور ..... قد حصل على موافقة سابقة علمية الفصول التي كتبها حتى في كتابه ( تاريخ الحضارة المصرية ) لاختصاصها الى مؤلف الطاعن الخاص بتاريخ مصر الاسلامية وذلك عبءة لطلابيه ، وتقدم بذلك في ذلك دون اى مقابل مادي .

وقدم الطاعن مذكرة أكد فيها أن الأجزاء المتقولة لا تتضمن ابتكارا يكون إضافة جديدة الى علم التاريخ بحيث لا تكون ملكية أدبية ولا يجوز ذكرها الا منسوبة الى كاتبها وهي مجرد سرد بسيط لاحداث تاريخية مشهورة وردت بنفس الترتيب في جميع الكتب الماثلة ، فهي من قبيل الامر بالمألوف بين مدرسي الجامعة ، بل هي فعل مباح وقد نفى مجلس التأديب في قراره التهمة التي أحمل بشأنها الطاعن ، وأكد أمانة الطاعن العلمية الا أن المجلس اضاف اتهامها جديدة الى الطاعن بقوله أنه لم يراجع المحاضرات قبل توزيعها على الطلاب للاستيفاء من نسبة للفتايات الى مؤلفيها وهذه المعالجة الجديدة قد أضيفت دون ان يحقق المجلس دفاع الطاعن بشأنها ، ولا يصب الطاعن تكليف بعض معاوني مراجعة الاستسليم عرضا عنه ، ومن ثم ينتفى الاهدال الجسيم في حقه ، وهو أمر مألوف من الاساتذة والتهمة الجديدة لم يحقق دفاع الطاعن عنها ولم يواجه بها أصلا ، وصمم الطاعن على الطلبات .

ومن حيث انه يبين من الاوراق انه في ١٣/١٠/١٩٨٤ رغبعت مذكرة للمعرض على رئيس جامعة القاهرة بشأن التحقيق في الوقائع المنسوبة الى الدكتور ..... جاء فيها أن معهد كلية الآثار أعد مذكرة بشأن واقعة نقل الطاعن جزءا كبيرا من كتاب تاريخ الحضارة المصرية الى كتابه تاريخ مصر الاسلامية وقد تبين من التحقيق أن الطاعن نقل الى كتابه ( محاضرات في تاريخ مصر الاسلامية ) و ( محاضرات في تاريخ الامويين ) للفصول السابع والثامن والتاسع والعاشر والخامس عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر من المجلد الثامن من كتاب تاريخ الحضارة المصرية للسادة الاساتذة الدكتور ..... و ..... و ..... وقد أقر الطاعن بأنه نقل هذه الفصول ، ويور ذلك بان الكتاب لا يهدف أن يكون محاضرات تلقى على الطلاب وأنه حصل على

إذن مسبق من الدكتور ..... وبأنه كان يذكر أسماء الدكتوراه الذين نقل منهم في المحاضرات التي القاها على الطلبة وبأن باقى الاساتذة الذين لم يحصل على إذن مسبق منهم قد توفوا الى رحمة الله الأمر الذى حال بينه وبين الحصول على إذن منهم بالنقل عنهم ، وإن ابداء بيع المذكرات لم يتجاوز خمسمائة جنيه (٥٠٠ ج) تبرع به للطلبة لبعضهم كجائزة لمن يحصل على أعلى درجة فى المادة ، وأقر الطاعن بأنه لم يذكر أسماء الأساتذة الذين نقل عنهم فى كتابه . وأضافت المذكرة ان النقل دون الإشارة الى أسماء المنقول منهم يعتبر أمرا ماسا بالأمانة العلمية ضد هيئة التدريس ، ولا يخبر من ذلك حصول الطاعن على إذن مسبق من أحد الاساتذة للمنقول عنهم أو أن الباقين قد توفوا الى رحمة الله لأن الإذن بالنقل او وفاة المؤلف الاصلى لايران اغفال الإشارة الى المنقول عنه ، ولا يغنى عن الإشارة فى الكتاب الى المؤلفين الاصلين بمجرد ان يذكر الطاعن أسماء المنقول عنهم فى المحاضرات للمقابلة على الطلاب ، كما أن تبرعه بنتائج بيع الكتاب كجائزته باسمه لا يحول دون مساءلته لان التخلص من أنتاج غير المشروع لا يعفى من العقاب ، وانتهت المذكرة الى إحالة الطاعن الى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس لمساءلته عن نقله للفصول من السابع الى العاشر ومن الثالث عشر الى السابع عشر من المجلد الثانى من كتاب تاريخ الحضارة المصرية الى كتاب محاضرات فى تاريخ مصر الاسلامية دون إشارة الى المؤلفين للمنقول عنهم ، وقى اليوم ذاته أصدر رئيس الجامعة القرار رقم ٣١٣ فى ١٣/١٠/١٩٨٤ باحالة الطاعن الى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لخروجه على مقتضيات الواجب الوظيفى بأن نقل عن مؤلفين دون الإشارة اليهم مما يعد أمرا ماسا بالأمانة العلمية لعضو هيئة التدريس وهو ما أقر به - ويبين من الاطلاع على التحقيقات الادارية التى

أحرزت مع الطاعن ان اقواله فيها لا تخرج عن لقواله التي لوردها في تقرير  
الطعن امام المحكمة التأديبية للمعاملين من مستوى الادارة العليا وفي تقرير الطعن  
امام هذه المحكمة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان الطاعن قد احيل الى مجلس تأديب اعضاء  
هيئة التدريس بالجامعة لخروجه على مقتضيات الواجب الوظيفي بأن نقل عن  
مؤلفين دون الاشارة اليهم الامر الذي يحتر ماسا بالامانة العلمية لعضو هيئة  
التدريس ، والثابت أن مجلس التأديب عرض الوقائع وملابساتها وظروفها  
وقضى بأن الحال لم يعتمد نقل هذه المقالات دون نسبتها الى أصحابها واستند  
مجلس التأديب في قراره الى ان المؤلف المنسوب الى الطاعن لا يحتر عملا جماليا  
منشورا للكافة ولكنه مجموعة من محاضرات القيت على الطلاب بالسنة النهائية  
لكلية الآثار بجامعة القاهرة ، وأن الطاعن قد أوضح للطلاب مصادر  
المحاضرات ونسبتها الى مؤلفيها ، وأن الطاعن قد استأذن الدكتور ..... في  
نقل مقالاته فوافقه على النقل بلا مقابل عديمة للطلاب وان الطاعن لم يستأذن  
بأبي الاساتذة في نقل المقالات الباقية لوفاتهم قبل نشر مؤلف الطاعن ، كما  
أن الطاعن قرر أنه أعطى المقالات المنقولة الى الناشر دون حذف اسماء مؤلفيها  
وان الناشر هو الذي استبعد هذه الاسماء ، وان الطاعن لم يلاحظ حذف  
اسماء المؤلفين الاصليين لضيق الوقت حيث كلف بتدريس المادة في وقت  
متأخر من العام بعد اعتذار استاذ الجامعة الدكتور ..... ومجلس مجلس  
التأديب الى أن التاريخ الممنى للطاعن والظروف والملابسات التي احاطت  
بالواقعة ولا يكون الطاعن قد تعتمد تقبل المقالات دون نسبتها الى أصحابها ،  
وتضيف المحكمة الى هذه الظروف والملابسات ان الطاعن كانت له بنت تصالح  
في فرنسا وقد توغست في تاريخ معاصر لهذه الوقائع ، وان الطاعن تبرع

بنصيبه من محصلة هذه المذكرات كعائزة لمن يحصل على أكبر الدرجات في هذه المادة ، أى أن الطاعن لم يستفيد ماديا من نشر هذه المقالات بالصورة التى تم بها النشر ، ومعنى ما تقدم أن مجلس التأديب قد برأ الطاعن من الاتهام المنسوب اليه لأنه اتهم من ارتكاب افعال عمدية بطييعتها وقد ذهب مجلس التأديب الى أن الطاعن لم يعتمد نقل المقالات دون نسبتها الى أصحابها ، ومتى كان المجلس قد انتهى الى أن الطاعن لم يعتمد نقل المقالات دون نسبتها الى أصحابها فقد كان من المتمعن عليه أن يقضى ببراءة الطاعن من الاتهام الوحيد الذى أحيل بسببه الى مجلس التأديب ، والذى جرى تحقيقه دفعا حرم الطاعن عنه وسمعت بشأنه أقواله ، وعلى ذلك يكون مجلس التأديب حرم قضى بأن المثل قد ارتكب اهمالا جسيما فى عدم مراجعة المحاضرات قبل توزيعها على الطلاب للاستيثاق من نسبة المقالات الى مؤلفيها وكان يجب عليه الاشارة فى مقدمة الكتاب الى نقله المقالات مع الاشارة الى اسماء مؤلفيها يكون قد أدان الطاعن من وقائع لم تنسب اليه فى تقرير الاتهام ولم يحقق دفاعه عنها ولم يسمع أقواله بشأنها ومن ثم يكون قرار مجلس التأديب المطعون عليه قد أعمل هضمات التحقيق والمحاكمة المقررة لاستاذ الجامعة واستحدث اتهامات عن وقائع جديدة لم يحقق دفاع للمدعى بشأنها ومع ذلك خلص المجلس الى ادانة الطاعن عنها رغم عدم سماع اقواله وتحقيق دفاعه عنها ، واهلر بذلك الضمانات القانونية المقررة لاستاذ الجامعة عند محاكمته تأديبا عن المعالقات المسلكية التى نسبت اليه ومتى كان ذلك فإن القرار المطعون فيه يكون قد صادف الحق والصواب وصحيح حكم القانون فيما قضى به من أن الطاعن لم يعتمد نقل المقالات دون نسبتها الى أصحابها ، ويكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله فيما قضى به من مجازاة الطاعن



بمقتضى الأمر مع تأخير العلاوة لمدة سنة واحدة عن واقعة الانحلال الجسمي في مراجعة المحاضرات قبل توزيعها على الطلاب للاستيفاء من نسبتها الى مؤلفيها والاشارة في مقدمة المؤلف الى واقعة نقل المقالات والاشارة الى اسماء مؤلفيها ، لعدم ورود هذه الاتهامات في تقرير الاتهام وقرار احالته الى مجلس التأديب ، فضلا عن عدم سماع أقوال الطاعن من هذا الاتهام وعدم تحقيق دفاعه . ولذلك فانه يتعين الحكم بالغاء قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة الصادر بجلسته ١٩٨٥/٥/٢١ بتوقيع عقوبة اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لمدة سنة واحدة ، لمخالفة ذلك القرار للقانون ، ولورود هذا القرار على وقائع لم يتم تحقيقها وسماع أقوال الطاعن بشأنها ، ويتعين الحكم ببراءة الطاعن ما أسند اليه من المخالفات بقرار الاحالة الى مجلس التأديب رقم ٣١٣ الصادر من رئيس جامعة القاهرة في ١٣/١٠/١٩٨٤ .

( طعن ١٦٤٥ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٧/١١/٢١ )

#### قاعدة رقم (٧٤٧)

المبدأ : عند تعيين نائب رئيس الجامعة من بين الأساتذة تملو درجته المالية ويكون للجامعة أن تشغلها بغيره . يعتبر نائب رئيس الجامعة شاغلا وظيفة استاذ على سبيل التذكار - لم يحدد المشرع معنى عبارة " على سبيل التذكار " يقصد بهذه العبارة أن تكون عودة نائب رئيس الجامعة الى وظيفة استاذ عودة حتمية ، غير مبروكة للسلطة التقديرية للجامعة - اذا كانت وظيفته شاغرة فانه يعود الى شغلها وان لم تكن شاغرة فانه يشغلها بهيئة شخصية الى أن تملو له - مؤدى ذلك : أن نائب رئيس الجامعة يترك وظائفه هيئات التدريس ويدخل في الوظائف الإدارية القيادية بالجامعة - لم يحدد قانون تنظيم الجامعات أحكاما خاصة بتأديب أعضاء هيئة التدريس بمن

يتولون وظائف قيادية بالجامعة كرئيس الجامعة ونوابه - مؤدى ذلك :  
تسرى في شأنهم الأحكام العامة المتعلقة بالتأديب في قانون العاملين المدنيين  
بالدولة وقانون مجلس الدولة وقانون النيابة الادارية بشأنهم ، الأحكام  
الواردة في قانون تنظيم الجامعات هي أحكام استثنائية في مجال التأديب فلا  
يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها - أثر ذلك : امتناع قياس حالة نائب  
رئيس الجامعة على حالة أعضاء هيئة التدريس - أساس ذلك : المشروع أراد  
بذلك تنظيم مساحة أكبر من الضمانات والحيدة لرؤساء الجامعات ونوابهم  
باعتضاع تأديبهم والتحقيق معهم للأحكام العامة التي تنظم جميع العاملين في  
الدولة - نتيجة ذلك : النيابة الادارية هي وحدها صاحبة الولاية في  
التحقيق مع رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة والمحكمة التأديبية لمستوى  
الادارة العليا هي وحدها صاحبة الولاية في محاكمتهم تأديبيا .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على أحكام قانون الجامعات  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ انه خصص المواد من ٢٩ الى ٣١ لنواب رئيس الجامعة  
، ويشترط القانون في نائب رئيس الجامعة أن يكون قد شغل لمدة خمس  
سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في إحدى الجامعات الخاضعة للقانون سالف  
الذكر ويكون تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ولمدة أربع  
سنوات قابلة للتجديد ويحتر علال مدة تعيينه شاقلا لوظيفة أستاذ على سبيل  
التذكير ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة ، عاد الى شغل  
وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن  
شاغرة شغلها بصفة شخصية الى أن تخلو ، ويحظر من ذلك أنه يحتظر فيمن  
يعين في منصب نائب رئيس إحدى الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم  
٤٩ لسنة ١٩٧٢ أن يشغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في

إحدى الجامعات الخاضعة للقانون المذكور ، وأنه عند تعيين نائب رئيس الجامعة من بين الأساتذة تظل درجته المالية ويكون للجامعة أن تشغلها غيره ، ويعتبر نائب رئيس الجامعة شاغلا وظيفة أستاذ " على سبيل التذكير " وهي عبارة لم يحدد معناها على نحو دقيقة من القانون ، والقصد منها أن تكون عودة نائب رئيس الجامعة الى وظيفة أستاذ " عودة حتمية " غير متروكة للسلطة التقديرية للجامعة ، فإن كانت وظيفته شاغرة فإنه يعود الى شغلها وإن لم تكن شاغرة فإنه يشغلها بصفة شخصية الى أن تظل له ، ومعنى ذلك أن نائب رئيس الجامعة يترك وظائف هيئات التدريس ويدخل في الوظائف الإدارية القيادية بالجامعة ، مع احتفاظه بالحق في العودة الى وظائف هيئات التدريس سواء كانت درجته شاغرة أو غير شاغرة إن لم يحدد مدته في شغل وظيفة نائب رئيس الجامعة ، أو ترك منصب نائب رئيس الجامعة في نهاية المدة ، وتنص المادة ٦٤ من قانون تنظيم الجامعات على أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لهذا القانون هم :

أ - الأساتذة .

ب - الأساتذة المساعدون .

ج - المدرسون . وينتهي أنه لا يدخل في معنى الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون وظائفهم على سبيل التذكير . كتاب رئيس الجامعة ، وينصرف حكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الى الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين الذين يشغلون وظائفهم بصفة فعلية ولو كانوا متقاعدين أو معاقين أو في إجازات ، طبقاً لأحكام المواد ٨٠ وما بعدها من القانون المذكور . وقد وردت أحكام التدوين الخاصة بالأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون

أعضاء هيئة التدريس في المواد من ١٠٥ الى ١١٢ ، وأورد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الباب الثالث في شأن المعيدين والمدرسين المساعدين في المواد من ١٣٠ الى ١٥٦ وأفرد لتأديبهم حكم المادة ١٥٤ ، وأورد الباب الرابع في شأن العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس في المواد من ١٥٧ الى ١٦٦ وأفرد لتأديبهم أحكام المواد من ١٦٢ الى ١٦٥ .

أما عن أعضاء هيئة التدريس ممن يتولون وظائف قيادية بالجامعة كرئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة فلم يفرد لهم قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أحكاما خاصة بتأديبهم .

وعلى ذلك تسرى في حقهم الأحكام العامة المتعلقة بالتأديب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وقانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون النيابة الادارية ، على اعتبار أن هذه القوانين فيما أوردته من أحكام بشأن التأديب تعتبر هي الشريعة العامة في تأديب جميع العاملين في الدولة . فيما عدا ما نصت عليه القوانين الخاصة من أحكام بشأن التأديب مثل قانون تنظيم الجامعات . .

ومضى كان قانون تنظيم الجامعات وهو قانون خاص ولم يورد أحكاما في خصوصية تأديب رؤساء الجامعات ونوابهم ، فإن القانون الذي يخضعون له في شأن تأديبهم هو قانون العاملين المدنيين بالدولة ، وقانون مجلس الدولة وقانون النيابة الادارية ، والاصل أن تسرى الأحكام العامة في التأديب في حق جميع العاملين أيا كانت مواقعهم الا ما استثنى منهم بنص خاص ، مع عدم جواز التوسع في تفسير الاحكام الخاصة بالتأديب ، ولذلك فإن أحكام التأديب الواردة في قانون تنظيم الجامعات تعتبر احكاما استثنائية من الاحكام الاصلية العامة الواردة في شأن تأديب العاملين ، وكل استثناء لا يجوز التوسع

فيه أو القياس عليه ، وعليه ذلك فانه يتمتع قيس حالة نائب رئيس الجامعة على حالة أعضاء هيئة التدريس . ويخضع بالتالي معاملة الطاعن بأحكام التاديب الواردة في المواد ١٠٥ الى ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات ونظم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم يخضع تاديب الطاعن بوصفه نائبا لرئيس جامعة المنيا للأحكام العامة في التاديب المنصوص عليها في قانون العاملين وفي قانون مجلس الدولة وفي قانون النيابة الادارية . ولعلل المشرع اراد بذلك توفير مساحة أكبر من الضمانات والحيلولة لروضاء الجامعات ونوابهم بإخضاع تاديبهم والتحقيق معهم للأحكام العامة التي تنظم جميع العاملين في الدولة في التحقيق والتاديب .

ومن حيث أنه متى كان الطاعن يشغل وظيفة نائب رئيس جامعة المنيا بالقرار رقم ٣٩١٩ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٩٨١/٧/٢٩ فإن النهاية الادارية تكون هي وحدها الجهة المختصة قانونا بالتحقيق معه طبقا لقانون النيابة الادارية وتكون المحكمة المختصة بمحاكمته هي المحكمة التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا . فالنيابة الادارية هي وحدها صاحبة الولاية في التحقيق مع رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة ، كما ان المحكمة التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا تكون هي وحدها صاحبة الولاية في محاكمتهم تأديبا ، وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه الصادر من مجلس تاديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا بمجلس ١٩٨٦/٧/٢٦ والقاضي بحازاة الدكتور ..... بالعزل من الوظيفة مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة قد صدر من مجلس تاديب لا يملك قانونا ولاية تاديبه ، ولا لجل للقول بأن نائب رئيس الجامعة يعتبر من أعضاء هيئة التدريس بالنظر الى أن وظيفته قد وردت مع وظيفة رئيس الجامعة في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٧٢ ضمن وظائف أعضاء هيئة التدريس ، لان جدول المرتبات لا يتضمن احكاما موضوعية مخالفة لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ذاته الذى لم يدخل وظائف رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة ضمن وظائف أعضاء هيئات التدريس ، واعتبر هذه الوظائف هى وظائف القيادات الادارية العليا فى الجامعات ولما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا الصادر بملسة ١٩٨٦/٧/٢٦ والقاضى بعزل الدكتور ..... نائب رئيس جامعة المنيا من الوظيفة ، وبالزام جامعة المنيا بالمصروفات .

( طعن ٣٥٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٥ )

#### قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ : أوجب المشرع مباشرة التحقيق مع عضو هيئة التدريس بالجامعة بمعرفة أحد أعضاء هيئة التدريس فى كلية الحقوق التابعة للجامعة ذاتها - عند عدم وجود كلية للحقوق بالجامعة يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس فى احدى كليات الحقوق التى يختارها - يجب ألا تقل درجة الخلق عن درجة من يجرى معه التحقيق - لا يجوز أن يتولى التحقيق مع عضو هيئة التدريس بالجامعة المستشار القانونى لرئيس الجامعة - يحرب على مخالفة هذه القاعدة بطلان التحقيق وبطلان القرار التأديبى الصادر بناء عليه - لا يجوز تصحيح هذا البطلان بأى إجراء آخر تصوره سلطة أخرى - أساس ذلك : أن القاعدة السابقة من القواعد الآمرة التى لا يجوز الخروج عليها فضلا عن أن الأحكام الخاصة بالتأديب يجب تفسيرها تفسيراً ضيقاً ولا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات تنص على ان يكلف رئيس الجامعة احد اعضاء هيئة التدريس فى كلية الحقوق بالجامعة أو باحدى كليات الحقوق اذا لم توجد بالجامعة كلية للحقوق ، مباشرة التحقيق فيما ينسب الى عضو هيئة التدريس ويجب الا تقل درجة من يكلف بالتحقيق عن درجة من يجرى التحقيق معه ويقدم عن التحقيق تقرير الى رئيس الجامعة ولوزير التعليم العالى ان يطلب ابلاغه هذا التقرير . ولرئيس الجامعة بعد الاطلاع على التقرير ان يحفظ التحقيق أو أن يأمر باحالة العضو للتحقيق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محضاً لذلك او ان يكفى بتوقيع عقوبة عليه فى حدود ما تقرره المادة ١١٢ ومن السلم به ان الاحكام الخاصة بالتأديب يتعين تفسيرها تفسيراً ضيقاً فلا يجوز التوسع فى تفسيرها ولا يجوز القياس عليها ، وقد أوجب القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بنص أمر ان يكلف رئيس الجامعة احد اعضاء هيئة التدريس فى كلية الحقوق التابعة للجامعة ذاتها التى يرأسها فان لم توجد كلية الحقوق بالجامعة التى يرأسها كان له أن يكلف أحد أعضاء هيئة التدريس فى إحدى كليات الحقوق يختارها هو وذلك لمباشرة التحقيق على الاتهامات التى تنسب الى عضو هيئة التدريس وأوجب القانون بنص آخر الا تقل درجة من يكلف بالتحقيق مع عضو هيئة التدريس من اعضاء التدريس فى كلية الحقوق عن درجة من يجرى التحقيق معه ، وقد راعى المشرع فى النص على تكليف احد اعضاء هيئة التدريس فى كلية الحقوق بالجامعة ذاتها التى يرأسها رئيس الجامعة مباشرة التحقيق أن يتم فى مناخ أسرة الجامعة ذاتها بكون يتولاه أقرب الناس الى اللام بأصول التحقيق وضماناته التى تكفلها القانون ، وان يكون من يتولى مباشرة التحقيق غيورا على مصالح الجامعة التى هو ذاته عضو من اعضاء

هيئات التدريس بها ، وان يسيطر على التحقيق الجبو الرسمي الثقيل الذى يكتفه ويحيط به وان يضع التحقيق فى مسئولية احد زملاء من يجرى التحقيق معه بشرط ان يكون المحقق فى درجة لا تقل عن درجة من أجرى التحقيق معه . ومتى كان هذا النص من الاحكام الأمرة فانه لا يجوز الخروج عليه بأي حال من الأحوال ولأى سبب ، وعلى ذلك لا يجوز ان يتولى التحقيق من عضو هيئة التدريس بالجامعة المستشار القانونى لرئيس الجامعة ، ويطلق التحقيق قانونا ان اجراء المستشار القانونى للجامعة وما يترتب على بطلان التحقيق من بطلان المحاكمة وبطلان القرار التأديبى الذى يصدر فيها . ( ومتى كان حكم المادة ١٠٥ من النصوص الأمرة وكان البطلان هو جزاء مخالفته والخروج عليه - فانه لا يجوز تصحيح هذا البطلان بأى اجراء اخر يصدر من سلطة أخرى ) .

والثابت من الاوراق أن مجلس التأديب بدافع من الرغبة فى تصحيح ما شاب المحاكمة من مخالفة لحكم المادة ١٠٥ من قانون تنظيم الجامعات ، الثابت ان مجلس التأديب أجرى تحقيقا كاملا فى الدفاع المتسوية الى المحالين ومنهم الطاعن ، الا أن هذا التحقيق الذى اجراه مجلس التأديب لا يصحح البطلان فى التحقيق وفى اجراءات المحاكمة وفى القرار التأديبى فيه الصادر بعزل الطاعن لأن الأصل هو استئثار سلطة التحقيق من سلطة المحاكمة فى المواد التأديبية وان جاز للمحاكمة استجواب الضامم للمقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم فان هذا الاستجواب وسماع الشهود يجب ان يكون لاحقا على التحقيق الذى ينبغي أن يكون مستوفيا شروطه واسباب صحته قانونا ومنها ان تباشر السلطة المختصة بالتحقيق . وهي بحسب قانون تنظيم الجامعات تتحدد بنسأ على تكليف رئيس الجامعة والعضو فى أحد



أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة التي وقعت فيها المخالفة أو في إحدى كليات الحقوق في جامعة أخرى إذا لم توجد بالجامعة التي وقعت فيها المخالفة كلية للحقوق . وعلى ذلك يكون باطلا التحقيق الذي أجراه المستشار ..... المستشار القانوني للجامعة لأنه لا يحتر سلطة تحقيقي في المخالفات التي تقع من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ولا يجوز له قانونا مباشرة التحقيق معهم بشأنها . ولا يصحح هذا الإعلان التحقيق مع المخالفين بمعرفة مجلس التأديب لأنه يتعين ان يصدر امر الاحالة الى مجلس التأديب من رئيس الجامعة بعد اطلاعه على تقرير سلطة التحقيق في تحقيق مشروع اجبره من يملك قانونا سلطة التحقيق وكان مكلفا بالتحقيق من رئيس الجامعة ايضا . ومتى كان التحقيق في الظمن المائل الذي اجراه المستشار القانوني لرئيس جامعة الزقازيق فانه يكون تحقيقا باطلا لايحق به تصحيح ، وتكون محاكمة الدكتور ..... باطلة قانونا ، ويكون القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق بجلسة ١٦/٦/١٩٨٧ القاضي بعزل الدكتور ..... من وظيفته مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة يكون باطلا ويتعين للملك الحكم بالغائه بالنسبة للطاعن ، وما يترتب على ذلك من آثار ، والزام جامعة الزقازيق بالمصروفات .

( طعن ٣٠٠٨ لسنة ٣٣ في جلسة ٢٦/٣/١٩٨٨ )

ثالثاً - المحاكمة التأديبية لأعضاء

هيئة التدريس

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ : تسرى الأحكام والإجراءات الخاصة بالمحاكمة التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على محاكمة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عملاً بنص المادة ١٠٩ من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التي أحالت بشأن قواعد وإجراءات المحاكمة إلى قانون مجلس الدولة وجاءت تلك الاحالة عامة ومطلقة تشمل القواعد التي تنظم أمر المحاكمة التأديبية في قانون مجلس الدولة سواء كانت قواعد موضوعية أو إجرائية - المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها - مجلس التأديب يتصدى من تلقاء نفسه أو بناء على طلب سلطة الاحالة لو قاع لم ترد في قرار الاحالة - بشرط تمكين المحال من الدفاع عن نفسه بشأن هذا الاتهام الجديد، ومنعه أجلاً مناسباً لتحضير دفاعه .

المحكمة : وحيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن من عدم جواز نظر التهمة الثانية المنسوبة الى الطاعنة بشأن اعتدائها على الدكتور ..... في كتلول القسم يوم ١٩٨٢/٦/٢٨ اسبق صدور قرار اداري نهائي بحفظها - مضافاً اليه السبب الأول - من أنه القرار المطعون فيه لم يرد على هذا الدفع واستمر في نظر هذا الاتهام فقد جرى قضاء هذه المحكمة على سريان الأحكام والاجراءات الخاصة بالمحاكمة التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، على المحاكمة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عملاً بنص المادة ١٠٩ من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التي أحالت بشأن قواعد واجراءات المحاكمة الى قانون مجلس الدولة وقد جاءت تلك

الاحالة عامة ومطلقة ، تشمل القواعد التي تنظم أمر المحاكمة التأديبية فى قانون مجلس الدولة سواء كانت قواعد موضوعية أو إجرائية ، ومن بين تلك الأحكام نص المادة ٤٠ من ذلك القانون التي أحازت للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد فى قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر للمخالفة ثابتة فى الاوراق وبشرط ان تمتع العامل اجلا مناسبيا لتحضير دفاعه ، اذا طلب ذلك ومن ثم فانه وطبقا لما تقدم يكون لمجلس التأديب من تلقاء نفسه او بناء على طلب سلطة الاحالة التصدى لوقائع لم ترد فى قرار الاحالة بشرط تمكين المحال من الدفاع عن نفسه بشأن هذا الاتهام الجديد ومنحه اجلا مناسبيا لتحضير دفاعه ، واذا كان الثابت ان مجلس التأديب تصدى لواقعة اتهام الطاعنة بالاعتداء على الدكتور ..... بألفاظ خارجة فى يوم ١٩٨٢/٦/٢٨ بناء على طلب الجامعة - اثناء نظر مجلس التأديب لاتهام اعز وفقا لقرار احالة - فان نظر المجلس هذا الاتهام الجديد - الذى لم يرد من قبل فى قرار الاحالة الاول لا مخالفة فيه للقانون ، بل هو اعمال لنص المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة السابق بيانها ، طالما منعه الطاعن فرصة الدفاع عن هذا الاتهام وبذلك يكون هذا السبب من أسباب الطعن فى غير محله متعيينا رفضه

وحيث أنه من جهة أخرى - ليس سليما فى القانون - ماورد فى تقرير الطعن أنه سبق حفظ الاتهام نهائيا بقرار إدارى من الجامعة - وصولا الى القول بعدم جواز نظر هذا الاتهام لسبق حفظه - بمقولة ان صدور قرار الاحالة الاول رقم ٤١٦ لسنة ١٩٨٣ - دون ان يشتمل على الاتهام الخاص بالتعدي على الدكتور ..... - رغم ان تقرير نتيجة التحقيق انتهى الى ثبوت واقعتين احدهما الواقعة المشار اليها ، انما يعنى قصر الاحالة الى مجلس التأديب على

واقعة واحدة يجوز الإصرار التي شلها تقرير التحقيق وهو فيما يفيد ضمنا حفظ التحقيق بالنسبة للواقعة الأخرى. هذا القول غير سليم وليس في الأوراق ما يبرهن ذلك أنه يلزم للقول بذلك وللوصول إلى هذه النتيجة ، أن يكون بالأوراق ما يكشف عن نية جهة الإدارة أو يقصص عن رغبتها وإرادتها في حفظ التحقيق على نحو واضح ومؤكد ، فعدم حصول قرار الاحالة لأحدى التهمتين التي تناولها التحقيق لا يعنى حفظ التحقيق بشأنها طالما لم تكشف الأوراق وظروف الحال أن ذلك كان قصدا ويدل على مرادها بالحفظ فيجب أن يكون بالأوراق ما يدل على أن عدم اتخاذ هذا الإجراء ، كان يقصد حفظ التحقيق بشأن تلك الواقعة وعدم إحالتها لمجلس التأديب وإذا كان الثابت من الأوراق أن رئيس الجامعة سبق له أن وافق على ما انتهى إليه التحقيق من مسؤولية الطاعة عما نسب إليها ومن إحالتها إلى المسائلة التأديبية بتأشيرته المؤرخة ١٩٨٣/٤/٢٤ على التقرير بنتيجة التحقيق ، فإذا جاء قرار الاحالة بعد ذلك فهو مشتعل على إحدى الوثقتين ، ثم بادرت الجامعة بعد ذلك وتداركت هذا الأمر بما يفيق وموافقة رئيس الجامعة على نتيجة التحقيق ، بقرار لاحق فإن تصرف الإحالة على هذا النحو - لا يفيد مطلقا انتهاء نية الجامعة إلى حفظ الموضوع بالنسبة للواقعة الأخرى بقدر ما يكون مجرد سقوط بيان معين - عند تنفيذ قرار سابق بالموافقة على إحالة الطالبة إلى المحاكم التأديبية عن الواقعتين لا واقعة واحدة ، هذا فضلا عن أن التصدي لوقائع واتهامات ليست واردة في قرار الإحالة - هو حق لمجلس التأديب وفقا للمادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة كما سبق البيان ومن ثم يكون هذا السبب من أسباب الظلم في نحو عمله متعيينا ونفسه .

( طعن ٢٥٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٩٢/١١/٧ )

رابعا - الجزاءات التأديبية التي

يجوز توقيعها على أعضاء

هيئة التدريس

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ : المادة ١١٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي التنبيه - اللوم - اللوم مع تأخير العلامة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التصيين في الوظيفة الأعلى أو مالي حكمها لمدة سنتين على الأكثر - عقوبة اللوم المقترون بتأخير العلامة المستحقة لفترة واحدة أو اللوم المقترون بتأخير التصيين في الوظيفة الأعلى أو مالي حكمها لمدة سنتين أشد من عقوبة اللوم المفردة .

المحكمة : وحيث أن نص المادة ١١٠ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أنه : " الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي : (١) التنبيه (٢) اللوم (٣) اللوم مع تأخير العلامة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التصيين في الوظيفة الأعلى أو مالي حكمها لمدة سنتين على الأكثر " وواقع صريح هذا النص أنه وإن اعتبر اللوم عقوبة منفردة في الفقرة الثالثة لنص في الفقرة التالية عليها وهي الفقرة الثالثة على حواز توقيع عقوبة أشد من حليمة لدرج العقوبات هي اللوم المقترون بتأخير العلامة المستحقة لفترة واحدة أو اللوم المقترون بتأخير التصيين في الوظيفة الأعلى أو مالي حكمها لمدة سنتين . وإن اعتبر القرار المطعون فيه تجاوزا لمطابقة الدال الفقرة ..... اللوم مع تأخير الرتبة للمرة التي يصح عقوبتها

بند المشار اليه فلا تتريب عليه في ذلك بما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه  
ن اوجه النعي .

ومن حيث أنه ولكن كانت المحكمة تنتهي الى أن المخالفة المنسوبة الى  
لطاعتين ثابتة في حقهما ويستحقان من اجلها الجزاء - فانها تلاحظ في نفس  
لوقت ان الجزاء الذي وقع عليهما من مجلس التأديب مغالى فيه بعض الشيء اذا  
روى في ذلك ان كليهما في مقتبل العمر وفي مقتبل حياتهما الوظيفية وان  
غلظ الجزاء قد يكون معطلا لهما في بذل اقصى جهدهما في اثناء الوظيفة  
العربية والتشويق التي تضطلعان بها وتحملان اعباءها ويكفى كلا منهما  
ما نالته او ما نالها من احوال التأديب في المرحلة السابقة وحتى صدور هذا  
الحكم - الامر الذي ترى معه المحكمة تعديل القرار المطعون فيه بجعله قاصرا  
على مجازاة ..... بتأجيل ترقيةها عند استحقاقها لمدة سنة  
ومجازاة ..... باللوم مع تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى لمدة سنة  
كذلك .

( علن ٣٠٦٩، ٣٤٢٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/٥/١٩٩٠ ح )

## خامسا - المسألة التأديبية للمعيدين

### والمدربين المساعدين

#### قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ : حدد المشرع جهة الاختصاص بتأديب المعيين والمدربين  
المساعدين بالجامعات - يتعمد هذا الاختصاص لمجلس تأديب خاص بهم  
نظمت المادة ١٥٤ من قانون الجامعات كيفية تشكيته وموذي ذلك أنه  
لا ولاية للمحاكم التأديبية على المعيين أو المدربين المساعدين - لم يحدد  
المشرع أنواع الجزاءات الواجب تطبيقها على المعيين والمدربين المساعدين  
وموذي ذلك ضرورة الرجوع الى قانون العاملين المدنيين بالدولة الذي احال  
اليه قانون الجامعات فيما لم يرد بشأنه نص فيه - اثر ذلك اختصاص  
مجلس التأديب المذكور بتوقيع عقوبة الفصل .

المحكمة : ومن حيث انه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص مجلس تأديب  
المعيين والمدربين المساعدين بمحاكمة الطاعن ، بحسبانه انه من غير اعضاء  
هيئة التدريس ، واختصاص المحكمة التأديبية بمحاكمته باعتبارها محكمة القانون  
العام بالنسبة لسائر الموظفين العموميين ، فضلا عن اختصاصها وحده بتوقيع  
عقوبة الفصل من الخدمة فان قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٢ تضمن احكاما خاصة بتأديب غير اعضاء هيئة التدريس سواء  
كانوا من المعيين والمدربين المساعدين او من غيرهم من العاملين من غير  
اعضاء هيئة التدريس فنص في المادة ١٣٠ منه على أن " تسري احكام قانون  
التأديب على المعيين والمدربين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون " ،  
كما تسري عليهم احكام العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس ، فيما لم تنص  
في شأنه نص .

ومن حيث ان الثابت من استعراض ما تقدم ثبوت واقعة قيام الطاعن باعطاء دروس خصوصية للطلبة المذكورين لقاء أجر ، ثبوتاً يقينياً ، وهو ما أثبتته القرار المطعون فيه من أدلة تنتج في الواقع والقانون ، وبالتالي يتعين الالتفات عما ساقه الطاعن من تشكيك في ثبوت هذه الواقعة ضده ، وإذا كان الامر كذلك فإن الطاعن يكون قد عيالف مقتضيات وظيفته وأعماله بواجباتها مما يتعين معه مجازاته بالجزاء المناسب .

ومن حيث أن الاتهام المسند إلى الطاعن لم يقتصر على قيامه باعطاء دروس خصوصية لقاء أجر ، وإنما شمل أيضاً قيامه بتهديد الطلبة المذكورين ، وإذا كانت الواقعة الأولى قد ثبتت ضده على ما سلف بيانه ، فإن واقعة التهديد ، لم يتم عليها من الأوراق دليل يقيني يؤكدنها وإنما وردت في اقوال الطلبة بطريقة مرسلة لا دليل عليها .

ومن حيث أن مودى ذلك أن ما استند اليه القرار المطعون فيه يكون غير مستمد جميعه من اصول ثابتة في الأوراق وأن ما استخلصه على هذا النحو لا تنتج الواقعة المعروضة على مجلس التأديب ، وبالتالي يكون القرار المطعون فيه غير قائم على كامل مبنيه ، ويتعين المحكم بمحله والقضاء بالعقوبة المناسبة لما ثبت في حقه صدقاً وعدلاً ، وهو ما تقتضيه المحكمة بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .

( طعن ١٢٥٧ لسنة ٣٢ في جلسة ١٨/٤/١٩٨٧ )

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ : القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات أحياناً بالمادتين ١٣٠ و ١٦٤ إلى أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في شأن محاكمة المعيدين



والمدرسين المساعدين - صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة - حلت أحكامه المنظمة للمحاكمات التأديبية محل ما ورد من نصوص في قانون النيابة الادارية سالف الذكر - يصين اعمال احكام قانون تنظيم مجلس الدولة فيما لم يرد بشأنه نص فيما يتعلق بمحاكمة المعينين والمدرسين المساعدين بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه - نصت المادة ٣٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة على ان يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق من سلطة الاتهام التأديبي - يجب أن يتم الاعلان فى محل إقامة المعان اليه او فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - فى حالة عدم الاستدلال على محل إقامة الشخص و موطنه أجاز القانون استثناء اعلانه فى مواجهة النيابة العامة ( المادة ١٠/١٣ ) - لا يصح اللجوء الى الاعلان فى مواجهة النيابة الا بعد القيام بالتحريات الكافية والدقيقة عن محل إقامة الموجه اليه الاعلان ، وبذلك الجهد المقول فى سبيل معرفة محل الإقامة - والا اعتزرو اعلانه البطلان - النظام القضائى يقوم أساسا على كفالة حق كل مواطن فى الدفاع عن نفسه أصالة أو بطريق الوكالة .

**المحكمة :** ومن حيث أن هذا النعى على الحكم المطعون فيه غمر شديد ذلك لأن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد أحال بالمادتين ١٣٠ و ١٦٤ الى أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية فى شأن محاكمة المعينين والمدرسين المساعدين ، واذا صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة وحلت الاحكام الواردة به والمنظمة للمحاكمات التأديبية محل ماورد من نصوص فى قانون النيابة الادارية سالف الذكر فإنه يصح ان يحل احكام قانون تنظيم مجلس

الدولة فيما لم يرد بشأنه نص فيها تختص محاكمة للمعلمين والمدرسين بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه .

واذ نصت المادة ٣٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة لجلسات أسبوع من تاريخ ايداع الاوراق من سلطة الاتهام التأديبي - وتطوى هذه الاوراق على أوراق التحقيق وقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية ، وهو ذات الاجراء الذى كان منصوص عليه فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

ومن حيث أنه طبقا لمصريح نص المادة ٣٤ سالفة الذكر فإن الاعلان يجب ان يتم فى محل إقامة المعلن اليه او فى محل عمله بخطاب: موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ومن ثم فان الواضح من ذلك ان المشرع قد قصد به وحتى تتأكد الخصومة التأديبية قانونيا أن يتم اعلان ائمال الى مجلس التأديب بقرار الاحالة بحيث يصل الى علمه علما يقينيا وحتى يتسنى له مباشرة حق الدفاع الذى كفله الدستور وذلك سواء بالاحالة او بالوكالة ، فبالاعلان ليس مجرد اجراء مالى منتهى الصلة عن غايته والمقصود منه - بل لابد ان يتحقق من اجراءه الغاية المستهدفة من الاعلان وهى علم المعلن اليه بمضمون الاعلان .

ولذلك فانه فى حالة عدم الاستدلال على محل إقامة الشخص او موطنه فقد أجاز قانون للرافعات اعلانه فى مواجهة النيابة العامة ( المادة ١٣ / ١٠ ) وهذه الوسيلة هى استثناء لا يصبح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية والدقيقة عن محل إقامة الموجه اليه الاعلان ، وأن يلبى من أجل ذلك

جهدا معقولا في سبيل معرفة عمل اقامته — والا اعتور اعلانه البطلان الذي لا تقوم معه الخصومة القضائية لتعارض ذلك مع النظام العام القضائي الذي يقوم اساسا على كفالة حق كل مواطن في الدفاع عن نفسه أصالة أو بطريق الوكالة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المحال للمحاكمة التأديبية ( المطعور ضده ) قد انقطع عن عمله عقب اجازة مصرح له بقضائها بخارج الجمهورية ، وهو ما ينبع عن أن اقامته خلال فترة الاجازة او بعدها داخل الجمهورية امر غير متوقع الحيلوث ولما كان الاعلان يقتضى قدرا من الجهد للمقول لمعرفة عمل اقامته حتى يصل مضمون الاعلان لعلمه الحقيقي وذلك على النحو الذي تفرضه حسن النية واحكام حق الدفاع الذي قرره الدستور والقانون ، ولما كان الثابت بالاوراق ان المطعون ضده قد بحث بكتاب بلهجة عمله مورخ ١٩٨١/٥/٦ يطلب منحه اجازة بدون مرتب وأرضق به كتاب دائرة تطوير المناهج بسلطنة عمان ، وكتاب سفر جمهورية مصر العربية بمسقط للسيد مدير مكتب نائب رئيس الجمهورية بتذكية طلب منحه الاجازة ، وقد بحث السيد مدير مكتب نائب رئيس الجمهورية كتاب سفر جمهورية مصر العربية للسيد وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٥/١٩ .وقد أرسلت الاوراق الى ادارة الشؤون القانونية بمحكمة اسبوع فسلمت لمجلس التأديب في ١٩٨١/٧/١٨ .

ومن حيث ان مجلس تأديب للمعينين والمفوضين للمساعدين بمحكمة اسبوع قد استمر في نظره المحاكمة التأديبية للمطعون ضده واعتبر قراره بتلمسة ١٩٨١/٨/٩٣ يفصله عن الخدمة ، دون أن يعبا باعلان الطاعن بحل التهمة . وعلمه بسلطنة عمان - رغم علم المجلس بعنوان الطاعن بالخارج من التلمسة

الذي اجليت اوراقه اليه من الجامعة لمنع الطاعن اجازة بدون مرتبة ، ومن حيث انه يكون قد ثبت بذلك أن إعلان الحال للمحاكمة التأديبية قد إعتوره بطلان لعدم توجيهه لحل اقامة للمعلن اليه بصورة يتحقق معها علمه اليقيني بقرار الاحالة ، ويوضح أمامه مسؤوليته عن نفسه ومصالحه ومستقبله ويمكن من مباشرة حقه في الدفاع ، وقد كان ذلك ممكنا بجهد يسير بل ان الثابت من الاوراق كما سبق القول ان محل اقامة الحال بالخارج كان تحت نظر وعلم مجلس التأديب - مما يكون معه عدم اعلانه على موطنه بالخارج خروجاً على اساس الالتزام قانوناً بالاعلان وتفويتاً للغاية والتفرض منه على المظنون ضده مما يلحق به البطلان ، ويكون بالتالي قرار مجلس التأديب قد صدر في غير خصوصية تأديبية متعقبة قانوناً لامدار الاجراءات لاجراء جوهرى من النظام العام وتفوت به حق الدفاع على الطاعن .

ومن حيث ان الحكم المطعون وقد انتهى الى الغاء القرار الصادر من مجلس تأديب المظنون والدرسين المسيحيين بمحاكمة اسبوان بمجلسة ١٩٨١/٨/١٣ لهذا تضمنه من فصل الطاعن من المظنونة - هذا الحكم يكون قد اصاب وجه الحق والزم بصحيح حكم القانون بما يكون انتهى عليه غير سديد ويضمن لذلك ونقض الظن .

ومن حيث أن ما استند اليه المحكم المظنون عليه من بطلان الاعلان للقضاء بالغاء قرار مجلس التأديب المشار اليه - هذا البطلان هو بطلان اجرائي يتعلق باصدار حق الدفاع ولا يؤثر في موضوع المظنونة التأديبية ، ومن ثم فان الجهة الادارية وشأنها في تقدير مدى ما تراه بشأن متابعة تحريك الدعوى التأديبية لتحقيق مسؤولية المظنون ضده وفقاً لاجراءات قانونية سليمة .

( طعن ٢٥٨٤ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨ )

## مبادئ المساءلة التأديبية

غير أعضاء هيئة التدريس

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ : المبرر المشرع للعاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس نظاما تأديبيا خاصا - أجاز المشرع لرئيس الجامعة أن يطلب من النيابة الإدارية اجراء التحقيق معهم - لوجه القول بأنه على النيابة الإدارية ان تلمم الدعوى بعد التحقيق أمام المحكمة التأديبية أساسا فذلك : لا ولاية هذه المحاكم على العاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس لأن محاكمتهم تأديبيا تكون أمام مجلس تأديب يشكل طبقا للمادة ١٦٥ من قانون تنظيم الجامعات .

المحكمة : ومن حيث ان هذا السبب مردود عليه بأن المادة ١٦٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن " يتولى التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك أحد من المسجلين المذكورين في المادة السابقة أو تتولاه النيابة الإدارية بطلب من رئيس الجامعة وتسمى بالنيابة لمحاكمتهم تأديبيا أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية " وتنص المادة ١٦٥ من القانون المذكور على أن " تكون المساءلة التأديبية للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تأديب يشكل على النحو التالي :

١ - أمين الجامعة ..... رئيسا .

٢ - أمين أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق مختاره رئيس الجامعة

سنويا .

ج - نائب مجلس الطلبة ينتدب .... عضوا

وإذا كان الحال الى المساطة التأديبية من مدرسى اللغات حل أبجد  
وكيل الكلية أو للمهد عمل أمين الجامعة .  
وفى حالة غياب أمين الجامعة أو وكيل الكلية أو للمهد حسب الاحوال  
أو قيام المانع يعين رئيس الجامعة من محل محله .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص السابقة ان المشرع افرد للعاملين  
بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس نظاما تأديبيا خاصا حيث ناط بالمسؤولين  
بالجامعة التحقيق معهم بشأن المعالفات النسوبة اليهم وأجيز لرئيس الجامعة  
أن يطلب من النيابة الادارية اجراء التحقيق معهم فى هذه المعالفات ونص  
المشرع على أن تكون محاكمتهم تأديبيا أمام مجلس التأديب المشكل طبقا للمادة  
١٦٥ من قانون تنظيم الجامعات ومن ثم فانه ليست للمحاكم التأديبية أية  
ولاية تأديبية على العاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس وقد تضمنت  
المادة ١٦٥ سالف الذكر القواعد المنظمة لكيفية تشكيل مجلس التأديب  
للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس حيث يشكل برئاسة أمين الجامعة  
وعضوية أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق ونائب بمجلس الدولة وانه  
ولم يكن كان المشرع قد نص على ان يكون أمين الجامعة رئيسا لمجلس التأديب  
المذكور الا ان المشرع نص على حالتين تقولا دون رئاسته لهذا المجلس اولهما  
إذا كان الحال الى المحاكمة التأديبية من مدرسى اللغات فيجعل محل أمين الجامعة  
وكيل الكلية أو للمهد على حسب الاحوال والاخرى هى حالة غياب أمين  
الجامعة أو قيام مانع به يحول دون رئاسته للمجلس فى هذه الحالة يختص  
رئيس الجامعة بتعيين من محل محله .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن النهاية الاقلية أجبرت تحقيقا مع  
الطابعين بشأن المعالفة النسوبة اليه - بناء على طلب رئيس الجامعة بتاريخ

١٩٨٤/٨/١٩ وبتمتدح الشيابة الادارية الى عرض أمره على رئيس جامعة طنتليا لأحائنه الى مجلس التأديب ومن ثم صدر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١ قرار رئيس الجامعة رقم ٩٣١ بإحالة الطاعن الى مجلس التأديب المحصن وبذات التاريخ أصدر رئيس الجامعة القرار رقم ٩٣٢ بتعين الدكتور ..... نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا وألبحوث رئيسا لمجلس تأديب العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس بدلًا من الطاعن لوجود مناع يحول دون رئاسته لخصمة المجلس وهو أحائنه الى ذات المجلس لمسائلته امامه بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٣ صدر قرار رئيس الجامعة رقم ١٠٣١ بإحالة الطاعن الى مجلس التأديب المذكور وبذلك يكون تشكيل مجلس التأديب للمطعون في قراره متفقًا وأحكام القانون ومتفقًا وأحكام المادة ١٦٥ سائلة الذكر بوصفه المجلس المحصن وحده بمسائلة الطاعن تأديبا ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن في طعنه حول اختصاص هذا المجلس وصحة تشكيله غير قائم على سند من القانون متعينا رفضه .

( طعن ١٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٨ )

#### قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ : قانون تنظيم الجامعات باعتباره قانونا خاصا تناوله بالتنظيم في المادتين ١٦٢ و ١٦٣ منه كيفية تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس على نحو مغاير في بعض جوانبه ذلك التنظيم الوارد بالقانون العام . لم يميز في تحديد السلطة المختصة بالتعقيب بين المجالقات الادارية وغيرها من المجالقات المالية - لم يجعل التحقيق في الاخرة وجوبيا من اختصاص النيابة الادارية - ترك الامر لرئيس الجامعة - تكليف رئيس الجامعة الشيعون القانونية بالتحقيق في المجالقات التي شابت عملية شراء الآلية الكاتبة أمرا سليما يتفق وأحكام القانون .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتقسيق الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقدة قى ١٩٩٠/٤/٤ فتبينت ان المادة ١٦٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن " يثبت المسؤولون في الجامعات الخاضعة لهذا القانون كل في حدود اختصاصه بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس نفس السلطات التأديبية المعولة للمسؤولين في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين للمدنيين في الدولة وذلك على النحو نوضح قوين كل منهم فيما يلى : ( أ ) تكون لرئيس الجامعة جميع السلطات التأديبية المعولة للوزير .....

وتنص المادة ١٦٣ من ذات القانون على أن " يتولى التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك احد من المسؤولين المذكورين في المادة السابقة أو تولاه النيابة الادارية بطلب من رئيس الجامعة ... "

وتنص المادة ١٥٧ على أن تسرى احكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير اعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نصوص خاصا بهم في القوانين واللوائح الخاصة . "

وتنص المادة ٧٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاجل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه " يحسب على العامل .... (٢) خالفا للاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة ..... (٤) الاعمال او التقصير الذي يترتب عليه ضماح حق من الحقوق المالية للدولة او احد الامتيازات الخاصة الاخرى او الممتلكات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة او المسجل بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدي الى ذلك بصفة مباشرة .



وأهمها تنص المادة ٧٩ مكررا (١) على أن " تقتصر النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق الإداري مع شاغلي الوظائف العليا كما تقتصر دون غيرها بهلها التحقيق في المعالفات الناشئة من ارتكاب الأفضال المخطورة بالبند ٤٥٢ من المادة ٧٧ من هذا القانون ..... ويقع باطلا كل إجراء او تصرف يخالفه أحكام الفقرتين السابقتين .....

وهذا ما تقدم ان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه أقر للمسؤولين في الجامعة كل في حدود اختصاصه بذات السلطات التأديبية المقررة بقانون العاملين المدنيين بالدولة وذلك بالنسبة للعاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس وفي هذا المقام ناط القانون المذكور برئاسة الجامعة بمهاورة جميع السلطات التأديبية المقررة للوزير فأجاز له ان يكلف أية من المسؤولين في الجامعة بالتحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس او ان يعيل الأمر الى النيابة الإدارية ههنا في حين ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ اوجب في المادة ٧٩ مكررا منه ان يتم التحقيق في جميع المعالفات المالية بمعرفة النيابة الإدارية كما رتب البطلان كمعزاه على كأي تصرف او امرا يتم بالمخالفة لذلك .

ومن حيث أن المادة ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أقرت بسلطة قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين واللوائح الجامعية وكان الثابت ههنا تقدم ان قانون تنظيم الجامعات باعتباره قانونا خاصا قد تناول بالتنظيم على المادتين ١٦٢ و ١٦٣ منه كيفية تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس على نحو يتأخر في بعض جوانبه ذلك بالتنظيم الوارد بالقانون العام فلم يجز على تجديد السلطة المختصة بالتحقيق بين

المعاملات الادارية وغيرها من المعاملات المالية ولم يجعل التحقيق في هذه الاخيرة امرا وجوبيا من اختصاص النيابة الادارية كما تنص على ذلك المادة ٧٩ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ انما ترك الامر بتقدير رئيس الجامعة الذى له ان يكلف ايا من المسؤولين فى الجامعة بالتحقيق فى تلك المعاملات او ان يحيل الامر الى النيابة الادارية وذلك بما له من سلطة تقديرية فى هذا الشأن ومن ثم فانه لا يجوز مع وجود هذا التنظيم الخاص الرجوع الى احكام القانون العام وبذلك يكون ما قام به رئيس الجامعة فى الحالة المعروضة بتكليف الشئون القانونية بالتحقيق فى المعاملات التى شابت عملية شراء الآلة الكاتبة المشار اليها امرا سليما يتفق واحكام القانون ولاوجه بالتالى للقول بوجود احالة التحقيق فى الحالة للمثلة الى النيابة الادارية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتبار المعاملة المرتكبة مخالفة مالية لاوجه لذلك لان نص المادة ١٦٣ من قانون تنظيم الجامعات نص خاص يقيد النص العام الوارد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للمشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى المستوى والتشريع الى «مجموعة التحقيق الذى أجرته ادارة الشئون القانونية بالجامعة فى الحالة المعروضة .

(ملف ٤٩/١/٥٨ جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

#### المادة ٢٥٥) و٢٥٦)

المبدأ : علاقة العاملين بالجامعة مع غير أعضاء هيئة التدريس تأديبيا  
ادام مجلس تأديب له تشكيل خاص . يحظر لعمدة تنظيمية حامية بهذه الفئة من العاملين . لايستوى على شأنهم من يمارونها من قواعد وارتداء يقاتون نظام العاملين المدنيين بالدولة عيني بعض هيئة القانون - على أن تكون الجهة

المتدرب إليها أو المعار إليها العامل أو المكلف بها هي المختصة بالتحقيق معه وتأديبه.

الحكمة : ومن حيث انه عن وجه النعي الاول على القرار المطعون فيه ولتمثل في عدم اختصاص مجلس التأديب الذي أصدر هذا القرار ، فانه لما كان قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة ١٥٧ على أن " تسرى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية " .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص سريان احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - باعتباره الشريعة العامة في تنظيم قواعد معاملة الموظف العام - فيما لم ينظمه قانون تنظيم الجامعات بأحكام خاصة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات مفرد لنظام المسؤولية التأديبية للعاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس أربع مواد ( من المادة ١٦٢ حتى المادة ١٦٥ ) تنصت نظاما متكاملًا لتأديب هؤلاء ، شمل التحقيق وسلطة توقيع الجزاء بواسطة الرؤساء الاداريين ، وسلطة الإحالة الى المحاكمة التأديبية ، وتشكيل مجلس التأديب الذي نصت في شأنه المادة ١٦٥ على أن تكون المسألة التأديبية للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس امام مجلس تأديب من الهيئات تشكيلة .

ومن حيث أن مقتضى مسبقاً ان المشسح رأي ان فئة العاملين بالجامعات تتطلب وظائفهم المرتبطة بأداء المهمة التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس أن تكون مساءلتهم التأديبية بواسطة مجلس تأديب راعي المشرع أن يشارك في تشكيله هيئات عام الجامعة وأعضاء هيئة التدريس وكذلك الخلق لما

لهذا التشكيل من أهمية في توفير مناخ محقق لاقتضى صور تقدير اعتبارات العمل الجامعى ومراعاة مقتضيات حسن سير مرفق التعليم الجامعى فى ضوء مايجب ان يتوفر له من استقامة وانضباط.

ومن حيث أن مودى ذلك ان محاكمة العامل بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس تأديبياً أمام مجلس تأديب له تشكيل محقق يعبر قاعدة تنظيمية خاصة بهذه الفئة من العاملين لايسرى فى شأنهم ما يفرضها من قواعد واردة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تعلق بهن هذا القانون على أن تكون الجهة المتتدب إليها أو المعار إليها العامل أو المكلف بها هى المختصة بالتحقيق معه وتأديبه .

( ملحق ٢٦١٠ لسنة ٢٣٤ ق. جلسة ١٩٩٠/٥/١٩ )

#### المادة رقم (٢٣٦)

المبدأ : للمادة ١٦٢ ، ١٦٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات مقادهماء - لتعديد الكلية بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس أن يتكلف من يشاء للتحقيق مع هؤلاء العاملين ومنهم المدرسين المستأجرين والمطلين .

اضحكة : ومن حيث أن المادة ١٦٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تنص على أن " تبث للمسؤولين فى الجامعات المختصة هذا القانون كل فى حدود اختصاصه بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس نفس السلطات التأديبية المعمولة للمسؤولين فى القوات المسلحة والوزارات العامة فى شأن العاملين المدنيين فى الدولة وذلك على النحو الذى يوضحه المرفق كلى عليهم قيمة يلى :

١ - تكون لرواى الجامعة جميع السلطات التأديبية المعمولة للوزير .

ب - تكون لنواب رئيس الجامعة ولأمين المجلس الأعلى للجامعات ولعمداء الكليات أو المعاهد ولأمين الجامعة جميع السلطات التأديبية المخولة لوكل الوزارة .

ج - تكون لرؤساء مجالس الأقسام جميع السلطات التأديبية المخولة لرئيس المصلحة . " .

كما تنص المادة ١٦٣ من ذات القانون على أن :

يتولى التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك أحد من المسؤولين المذكورين في المادة السابقة أو تتولاه النيابة الإدارية بطلب من رئيس الجامعة .

ومن حيث أن مقصد نص هاتين المادتين في الخصوصية المعروضة أن لعميد الكلية - بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس - ان يكلف من يشاء للتحقيق مع هؤلاء العاملين ، وعندهم المدرسون المساهمون والمعيدون .

ومن حيث أنه وقد ثبت مما سبق أن صفة الكلية قد أشر على مذكرة إدارة شؤون العاملين بالكلية المؤرخة ١٩٨٦/١١/٢٣ بشأن انقطاع الطاعنة عن القاء الدروس العلمية للطلاب منذ بداية العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ في ١٩/١٠/١٩٨٦ حتى تاريخ تحرير هذه المذكرة ، باحالتها الى الشؤون القانونية للتحقيق ، ومن ثم يكون هذا التصرف متفقاً مع صحيح حكم القانون ، ويكون النعي على هذا التصرف باهتار ضمانات التحقيق وأولئها الظاهرة وحالتها باحالة التحقيق الى أحد أعضاء هيئة التدريس غير مستند الى أساس من القانون ، مما يتعين طرحه جانباً .

( طعن ١٧١٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٩١/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ : تحريك ولاية النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لا يتأتى طبقا للمادة ١٦٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الا بطلب من رئيس الجامعة وللنيابة الادارية كما أن لغيرها من الجهات الادارية اذا قدرت قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين علاقات منسوبة الى بعض العاملين المشار اليهم وغيرهم من العاملين بتلك الجهات أن تستهض من جالها اختصاص رئيس الجامعة طالبة إحالة التحقيق إلى النيابة الادارية

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢١ من يونيو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المشرع لاعتبارات قدرها بالنسبة لأوضاع الجامعات أفرد نظاما خاصا للتحقيق فى المعالفات المنسوبة للعاملين فيها من غير أعضاء هيئة التدريس وبعد اذ أبانت المادة ١٦٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات السلطات التأديبية المخولة لرئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة وأمين المجلس الأعلى للجامعات وعمداء الكليات أو المعاهد وأمين الجامعة نصت المادة ١٦٣ من القانون ذاته على أن " يتولى التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك أحد من المسئولين المذكورين فى المادة السابقة ، أو تولاه النيابة الادارية بطلب من رئيس الجامعة . "

ومفاد ذلك أن التحقيق فى جميع المعالفات التأديبية المنسوبة للعاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس تولاه كأصل عام الجهات المختصة بالتحقيق فى الجامعة بحراصة أصوله وضوابطه وهى تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان للموظف موضوع المساءلة الادارية دون اخلال بمصلحة الجهة

الادارية وما تبتغيه من وراء هذا التحقيق من كشف مواضع الخلل وردع المخالفين ضمانا لحسن سير العمل وانتظامه ، وتحقيقا لهذه الاعتبارات التى قد يخلص من عدم ثوابرها أحيانا حال التحقيق الذى تتولاه الجامعة مع موظفيها أجاز القانون لرئيس الجامعة أن يطلب من النيابة الادارية لاعتبارات يقدرها للتحقيق مع أى من العاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس ، ومن هذه الاعتبارات بطبيعة الحال ارتباط المخالفة للنسوبة لأحد العاملين بالجامعة بمخالفة أخرى منسوبة الى أحد العاملين فى غير الجامعة أو أن يكون أكثر من عامل فى جهات ادارية متفرقة قد أسهموا مع أحد العاملين بالجامعة فى ارتكاب المخالفة فى هذه الحالات وغيرها مما قد ترتبط فيها للمخالفات ارتباطا لا يقبل التحزوة يكون من الأجدى أن تتولى التحقيق فيها جهة محايدة كالنيابة الادارية التى وسدت هيئة أمانة التحقيق الإدارى غى الغالب الأعم من الأحوال ، وليس ثم من ريب فى أن رئيس الجامعة القوام على المصلحة العامة فيها والأمين عليها والذي لا يعلم للمخالفين بأن يتألم طائلة الردع ، متى طلب منه إحالة التحقيق مع أحد العاملين بالجامعة فى مثل هذه الحالات الى النيابة الادارية لمن يسأى من جانبه الاحالة بما منحه القانون من سلطة تقديرية الا اذا كان له فى اعتبارات المصلحة العامة معين وسند . وبالمثل فانه لا يقبل فى حالة الارتباط الذى لا يقبل التحزوة بين المخالفات المنسوبة لأحد العاملين بالجامعة وغيرهم من العاملين بجهات أخرى أن تقوم النيابة الادارية بالتحقيق معه دون طلب من رئيس الجامعة ، فبظلالهما فى ذلك من مخالفة لصراحة نصي المادة ١٦٣ من قانون الجامعات فانه يسلب لرئيس الجامعة ما منحه القانون آياه - بنص صريح - من سلطة تقديرية غي هذا الشأن لا تسلب منه الا بأداة تشريعية مماثلة

ولا سبيل للنيابة الادارية فى هذه الحالة الا أن تستنهض من جانبها اختصاص  
رئيس الجامعة طالبة احالة التحقيق اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أن  
تكليف ولاية النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس  
بالجامعة لا يتأتى طبقاً للمادة ١٦٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة  
١٩٧٢ إلا بطلب من رئيس الجامعة وللنيابة الادارية كما أن لغيرها من الجهات  
الادارية اذا قدرت قيام ارتباط لايقبل التجزئة بين مخالفات منسوبة الى بعض  
العاملين المشار اليهم وغيرهم من العاملين بتلك الجهات أن تستنهض من  
جانبها اختصاص رئيس الجامعة طالبة احالة التحقيق الى النيابة الادارية .

( ملف ٤٣٥/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٦/٢١ )



## الفصل السادس

### أحكام خاصة ببعض الجامعات

#### أولا - جامعة الاسكندرية

##### قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ : بالضمام الكليات التابعة لفرع جامعة حلوان بالاسكندرية الى جامعة الاسكندرية والطوائها تحت لوائها - آلت الى الجامعة الاخيرة سائر الحقوق والالتزامات والاموال الثابتة والمنقولة المخصصة للفرع وكلياته الأربعة - السزام جامعة الاسكندرية دون جامعة حلوان باستكمال الاجراءات الخاصة لمشروع حمام السباحة بكلية التربية الرياضية بأبى قير رغم اتفاق جامعة حلوان على الشاء الحمام المذكور .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المتعقد فى ١٩٩٢/١٢/٢٠ فاستبان لها أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨٩ بالفاء فرع جامعة حلوان بالاسكندرية تنص على أنه " يلقى فرع جامعة حلوان بالاسكندرية ، وتنضم الكليات التابعة له الى جامعة الاسكندرية " فى حين تنص المادة الثانية من ذات القرار على أن " يصدر وزير التعليم بعد أخذ رأى مجلس جامعة الاسكندرية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار " ، وتنفذا لذلك صدر قرار وزير التعليم رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٨٩ ونص فى مادته الاولى على أن " تتولى جامعة الاسكندرية - اعتبارا من ٣ سبتمبر سنة ١٩٨٩ - ادارة شئون كليات جامعة حلوان بالاسكندرية فى جميع النواحي العلمية والادارية والمالية وهى ... (١).....(٢) كلية التربية الرياضية للبنين ..... وتنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه ، تتخذ الاجراءات

جبة : أولا : الشؤون المالية والإدارية : (١) ..... (٣) يحدد تخصيص  
أموال المخصصة للفرع الملحق إلى جامعة الاسكندرية ، وتزول إليها سائر  
الحقوق والالتزامات والأموال التابعة والمنقولة المخصصة للفرع وكياناته  
لأربعة .... " .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أنه باتضمام الكليات التابعة لفرع جامعة  
حلوان بالاسكندرية إلى جامعة الاسكندرية وانطوائها تحت لوائها اعتبارا من  
١٩٨٩/٩/٣ - تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار إليه - آلت إلى  
الجامعة الامورة سائر الحقوق والالتزامات والأموال التابعة والمنقولة المخصصة  
للفرع وكياناته الأربعة .

وخلصت الجمعية من ذلك إلى ان جامعة حلوان اذ تعاقبت في  
١٩٨٩/٥/٥ مع المكتب الهندسي الحديث للمقاولات على انشاء حمام سباحة  
لكلية الزية الرياضية بأي بحر بالاسكندرية الا أنه وقد ضمت هذه الكلية -  
ضمن باقي كلياته فرع الجامعة بالاسكندرية - إلى جامعة الاسكندرية أضحت  
هذه الامورة دون جامعة حلوان ملزمة بسائر الحقوق والالتزامات المنقولة عن  
هذا العقد سواء ما تعلق منها باستكمال الاجراءات الخاصة بالمشروع أو  
اعتماد ما طرأ عليها من زيادات إضافة إلى اعتماد الشروط التكميلية ، نزولا  
عند صريح نص المادة الأولى من قرار وزير التعليم الصادر تنفيذا لقرار رئيس  
الجمهورية المشار إليه .

لذلك انتهت الجمعية التوضيحية تقسمي البعوى والتشريع إلى الزام جامعة  
الاسكندرية دون جامعة حلوان باستكمال الاجراءات الخاصة بمشروع حمام  
لسباحة بكلية الزية الرياضية بأي بحر .

( ملف ٢١٨٦/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ )

من اللائحة الداخلية بصرف النظر عن طبع الرسالة وتجهيز نسخ منها تمهيدا  
لنقلها طبقا للمادة ٢٢٩ من اللائحة التنفيذية ، وعمودى هذا أنه يمكن لمنع  
الغاء تسجيل الرسالة تقدم الطالب بها بعد اعداده ايها حيث بعد انشرف  
تقريبا مفعلا من مدى صلاحيتها للعرض على لجنة الحكم ، ولما كان البادى  
من ظاهر الاوراق حسبما سلف أن الاستاذ المشرف على رسالة الطاعن رأى  
فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٤ أن الطاعن أكمل بالكامل ويحتاج الى مدة اضافية  
لطبعتها وتقديمها الى الكلية لنقلها ، وهو ما يحث أن الطاعن أعد الرسالة  
كاملة وقدمها للاستاذ المشرف الذى أقرها وأذن بطبعتها حيث بدت الحاجة الى  
مدة للطبع تمهيدا للمناقشة وبذا تحقق النشاط الذى ينصم تسجيل الرسالة من  
الغاء تقديم الرسالة مكتملة من جانب الطاعن قبل أن تنتهى المدة التى رخص  
فيها مجلس الكلية حتى نهاية العام التاسع فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٤ ،  
ومن ثم فإن ما رآه لجنة الدراسات العليا والبحوث بملحة الأثر فى ٣٠ من  
ابريل سنة ١٩٨٦ وأيدته فى ٩ من يوليه سنة ١٩٨٦ من تطبيق المادة ٣٦ من  
اللائحة الداخلية على رسالة الطاعن ، وإن لم ينص صراحة على الغاء تسجيل  
الرسالة ، فإنه قرر ذلك ضمنا وهو مما نفثته الكلية فعلا ، وذلك اتفاقا  
عما سبق من تقديم الطاعن الرسالة من قبل أن يحل الأجل الممدود لتقديمها  
على نحو يدرأ عن تسجيلها الالغاء ويحفظ تمهيدا للغاء ، وبصرف النظر عما  
إذا كانت تلك الملحة شأن الكلية على بصورة أيضا من سبق قيام الطاعن بعرض  
الرسالة مطبوعة على الكلية فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ قبل أن تصعد  
الكلية الموضوع الى الملحة المذكورة ، وبالحال فإن القرار الصادر بالغاء  
تسجيل رسالة الطاعن يكون حسب ظاهر الاوراق مخالفا للقانون بما يوفر ركن  
الجدية اللازم للقضاء بوقف تمهيد الى جانب ركن الاستيعمال الذى يمثل فيما

يترتب من نتائج يعقرو تداركها اذا خعت الرسالة من أخذ سبيلها الى نهايتها ،  
 إن نجاحها بما يحقق غايتها ويؤتي ثمارها ويمكن صاحبها من الانطلاق بها حالاً ،  
 وإن إخفاقا بما يصرفه الى شأنه قالاً ، دون ارجاء قد يتعد به عن تدمير  
 مستقبله علماً أو عملاً أو يصرفه الى تلمس غيرها عوداً على بدء ، وذلك على  
 نقض ما جنت اليه الحكم الملعون فيه اذ نفى توافر ركن الاستصحاب بالبناء  
 على عدم مناقشتها ، الأمر الذي يوجب القضاء بالغاء هذا الحكم فيما تضمنه  
 من رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ويستتبع القضاء بوقف تنفيذ  
 هذا القرار الصادر بالغاء تسجيل رسالة الطاعن وما يترتب على ذلك من آثار  
 مع إلزام جامعة الأزهر بمصروفات هذا الطلب .

( طعن ١٢١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ : موقف اللائحة الداخلية لكلية الطب للنبات بجامعة الأزهر  
 والصادرة بقرار شيخ الأزهر رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٨٥ وذلك بالنسبة الى  
 الامتحان التكميلي للمتقدمين لنيل درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الطب  
 يختلف قبل تعديلها بالقرار رقم ٥١٨ لسنة ١٩٨٩ الصادر في  
 ١٩٨٩/٧/٢٥ عنه بعد التعديل اذ هو في الحالة الأولى جوازى للجنة  
 الحكم والمناقشة ترخص في تقريره متى قدرت ذلك شريطة أن يكون  
 الامتحان في الموضوعات المتصلة بالبحث وبحيث لا تمنح الطالبة درجة  
 الدكتوراه الا بعد اجتيازها هذا الامتحان بينما بعد التعديل أضحت  
 الامتحان وجوباً بعد تقديم رسالة البحث ومناقشتها واجازتها وان يكون  
 في العلوم الطبية الأساسية غير منحصر فقط في الموضوعات المتصلة بالبحث  
 - تقرير لجنة الحكم على رسالة مقدمة من طلبة نيل درجة العالمية لقبولها

مع التوصية باجماع الراء بان تقوم الطالبة بامتحان فى الموضوعات التى تحصل ببحثها - التوصية لما يدخل فى صميم ما وسد لها من اختصاص بمقتضى المادة ٤٥/٢ من اللائحة الداخلية للكلية قبل تعديلها - مؤدى ذلك عدم أحقية الطيبة درجة الدكتوراه الا بعد اجتياز امتحانات تكميلية فى الموضوعات المتصلة ببحثها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على اللجنة العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٢/٣/١ فاستبان لها أن المادة ٤٥ من اللائحة الداخلية لكلية الطب للبنات بجامعة الأزهر والصادرة بقرار شيخ الأزهر رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٨٥ والتى تسرى على الحالة المطروحة كانت تنص قبل تعديلها بالقرار رقم ٥١٨ لسنة ١٩٨٩ الصادر فى ١٩٨٩/٧/٢٥ على أنه " يشترط فى الطالبة لنيل درجة العالمية ( الدكتوراه ) فى الطب والجراحة ما يلى :

(١) أن تقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع يقره مجلس الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية لمدة ستين على الأقل من تاريخ الموافقة على تسجيل الموضوع .

(٢) أن تقوم بنتائج بحثها رسالة قبلها لجنة الحكم بعد مناقشتها ، وللمجنة الحكم على الرسالة أن تقرر امتحان الطالبة فى الموضوعات التى تحصل ببحثها اذا رأت ذلك .

(٣) ..... (٤) ..... " .

ثم أضحت اللائحة بعد تعديلها بالمادة الثامنة من قرار شيخ الأزهر المشار اليه ، تنص على أنه " ( أ ) يعقد امتحان تحريرى وشفوى وعملية بكلية الطب للبنات لدرجة العالمية ( دكتور ) فى العلوم الطبية الاساسية بجميع

تخصصاتها بعد تقديم رسالة البحث ومناقشتها وإجازتها على أن تطبق هذه القواعد على التسميات الجديدة التي تلى صيغها للقرارات التنفيذية هذه التعديلات .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن موقف اللائحة الداخلية لكلية الطب للبيات بجامعة الأزهر بالنسبة إلى الامتحان التكميلي للمتقدمين لنيل درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الطب يختلف قبل تعديلها عنه بعد التعديل إذ هو في الحالة الأولى جوازى للجنة الحكم والمناقشة تعرض في تقريره متى قدرت ذلك شرطه أن يكون الامتحان في الموضوعات المتصلة بالبحث وبحيث لا تمنح الطالب درجة الدكتوراه إلا بعد اجتيازها هذا الامتحان بينما بعد التعديل أصبح الامتحان وجوبيا بعد تقديم رسالة البحث ومناقشتها وإجازتها وأن يكون في العلوم الطبية الأساسية ضمن منحصر فقط في الموضوعات المتصلة بالبحث .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك إلى أن لجنة الحكم على الرسالة المقدمة من الطيبة / ..... لنيل درجة العالمية ( دكتوراه الفلسفة في العلوم الطبية الأساسية ) إذ قررت بجلستها المتقدمة في ١١/١٢/١٩٨٩ قبول رسالتها مع التوصية بإجماع الآراء بأن تقوم الطيبة بامتحان في الموضوعات التي تحصل عليها ، وكانت هذه التوصية مما يدخل في صميم ما ورد لها من اختصاص في هذا الصدد يقتضي المادة ٤/٤ من اللائحة الداخلية للكلية قبل تعديلها فمن ثم يتعين القول بعدم أحقية الطيبة ..... درجة الدكتوراه إلا بعد اجتياز امتحانات تكميلية في الموضوعات المتصلة بها على نحو ما أقرت لجنة الحكم على الرسالة والتي يستوي قرارها في هذه الشأن على حكم الضجة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بل عدم أحقية  
الطبية / ..... درجة الدكتوراه إلا بعد اجتياز امتحانات تكملية في  
الموضوعات المتعلقة بحثها .

( ملف ٥٦/١/٥٨ جلسة ١٩٩٢/٣/١ )

ثالثا - جامعة حلوان

قاعدة رقم (٢٦١).

المبدأ : أنشئت جامعة حلوان بغرض القضاء على ازدواجية التعليم وتطوير التعليم الفني - المعهد العالي لشئون البريد أدمج في أقسام كلية التجارة وإدارة الأعمال - مؤدى ذلك أن يخرج معهد البريد بعد إدماجه هو يخرج كلية التجارة وإدارة الأعمال .

الحكمة : ومن حيث أن الثابت من سياق الوثائق ، أعيدنا من الأوراق المراقبة أنه بعد أن صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن تكليف خريجي المعهد العالي لشئون البريد للعمل بالمهنة العامة للبريد ونص في مادته الثانية على أن يصدر وزير المواصلاات أو من يفوضه أمر تكليف الخريجين للعمل فى وظائف هيئة البريد لمدة ستين قابلتين للتجديد - صدر بعد ذلك القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وأعضاء جامعة حلوان ومقرها بالقاهرة الى الجامعات المصرية ونص في المادة ١٣٨ بكترا على أن تتكون جامعة حلوان من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي التى يصدر بتعيينها وتحديد مقارها قرار من رئيس الجمهورية ومن الكليات والمعاهد التى تنشئها الجامعة فى المستقبل .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واستنادا الى التفويض فى ممارسة اختصاص رئيس الجمهورية فى هذا الشأن - ونص فى المادة ٤ منه على أن يضاف الى المادة الأولى من اللائحة التنفيذية المشار اليها فقرة جديدة نصها الا ترى : ثالثا : جامعة حلوان وتتكون من ١ كلية البريد بالقاهرة .



وتضمنت اللائحة الداخلية لكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان  
الصادرة سنة ١٩٧٧ أقسام الكلية والدرجات العلمية والدبلومات وأوضحت  
أن من بين أقسام الكلية قسم الشؤون البريدية وأن تمنح جامعة حلوان بناء على  
طلب كلية التجارة وإدارة الأعمال للدرجات العلمية والدبلومات الآتية :  
درجات البكالوريوس في التجارة في إحدى شعب التخصص الآتية :

١- التجارة الخارجية .

٢- إدارة الأعمال .

٣- المحاسبة .

٤- البريد .

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص وما كشفت عنه المذكرة  
الإيضاحية للقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه أن جامعة حلوان أنشئت  
بغرض القضاء على مايقال من ازدواجية التعليم والفرقة بين عريجي المعاهد  
والجامعات رغم وحدة المستوى التعليمي وبغرض تطوير وتحسين التعليم الفني  
وقد تكونت الجامعة الجديدة من الكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم  
العالي . وبهذه المثابة فإن المعهد العالي لشؤون البريد يكون قد اختلط واندمج  
في أقسام كلية التجارة وإدارة الأعمال وأضحى قسما منها بمنح درجة  
البكالوريوس في البريد .

ومنى على ذلك أن الطاعن وقد تخرج من كلية التجارة وإدارة الأعمال  
حاملًا بكالوريوس البريد فإنه لايجوز من عريجي المعهد العالي لشؤون البريد  
وأنما من عريجي الكلية المذكورة قسم البريد الذى جمع شتات المعهد العالي  
لشؤون البريد وقام على أنقاضه ليحل محله .

( طعن ١٦٩٥ لسنة ٢٨ في جيلية ٢٤/٥/١٩٨٦ )

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ : عدم استمرار إفاضة أعضاء هيئة التدريس بالكليات التابعة لجامعة حلوان الذين أحقوا بجامعة الاسكندرية من حكم التخفيض المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات ووجوب تأخير أقدميتهم بقدر كامل مدة التخفيض التي استفادها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣١ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستعرضت فتاها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٢/١/٥ والتي انتهت فيها على ضوء من الحالة المعروضة عليها الى عدم استفادة اعضاء هيئة التدريس بالكليات التابعة لجامعة حلوان من حكم التخفيض المنصوص عليه بالفقرة الاولى من المادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أن " تخفيض المدد المنصوص عليها فى المواد ٦٧ و ٦٩ و ٧٠ سنة واحدة لمن يعينون فى جامعات اسبوط وللمنصورة وطبطا وفروع جامعتى عين شمس واسبوط وذلك للمدة التى يحددها المجلس الأعلى للجامعات بقرار منه واذا دعت الضرورة الى نقل عضو هيئة التدريس الذى انتفع بحكم التخفيض الى احدى الكليات او المعاهد التى لايسرى عليها هذا الحكم فتؤخر اقدميته فى ذات الوظيفة او اللقب العلمى بقدر كامل مدة التخفيض التى استفادها . كما امتبان لها انه وفىن كانت المادة ١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات اضافت مادة جديدة برقم ١٩٨ مكررا ١ الى القانون سالف الذكر نصها أن " تتكون جامعة حلوان من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى التى يصدر بتعيينها وتحديد مقارها قرار من رئيس الجمهورية ومن الكليات

القنية الاخرى التى تنشعبها الجامعة فى المستقبل " ويسرى عليها الاستثناءان  
المقرران فى المادة ١٩٨ ، كما تطبق عليها الاحكام الواردة فى المادتين ١٩٩ ،  
٢٠٤ " ، بما ما مواده ان يتوسط حكم المادة ٢٠٤ على جامعة حلوان ، الا  
ان هذه الافادة تنحسر عن من طبق فى شأنهم هذا الحكم نزولا عن صريح  
نص الفقرة الثانية من المادة المشار اليها حال قيام مسوغه ، الامر الذى لا  
مندوحة معه تبعا من ان تؤخر اقدميتهم فى ذات الوظيفة او اللقب العلمى  
بقدر كامل مدة التخفيض التى استفادوها ، ومن ثم يضحى طلب بعض  
اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الرياضية بنات بالاسكندرية استمرار افسادتهم  
من حكم المادة ٢٠٤ آنفة البيان غير ذى محل نزولا عند القاعدة التى تضمنتها  
الفقرة الثانية من تلك المادة وذلك بالنظر الى انه قد تم احصائهم بجامعة  
الاسكندرية وتبعوا لها وحتى لاتدركهم ميزة قصرت عن زملائهم بجامعة  
الاسكندرية وواقع الحال أنهم ومنذ انشاء فرع جامعة حلوان بالاسكندرية  
اظلتهم على حد سواء مظلة العمل بالاسكندرية الامر الذى لا يستقيم معه ان  
يكونوا فى وضع ممتازون به على نظرائهم بلئت الجامعة من الحقوق بالعمل فيها  
منذ بداية التعيين .

وعلى صفة الجمعية مما تقدم الى عدم استمرار افادة اعضاء هيئة التدريس  
بالكليات التابعة لجامعة حلوان الذين الحقوا بجامعة الاسكندرية - فى الحالية  
المروضة - من حكم التخفيض المنصوص عليه بالفقرة الاولى من المادة ٢٠٤  
من قانون تنظيم الجامعات ، ووجوب تأخير اقدمية من طبق فى شأنه - من  
بينهم - حكم التخفيض آنف البيان بقدر كامل مدة التخفيض التى افساد  
بها .

وفى هذا الإطار يتحدد نطاق الاقتناء السابق للجمعية ويتقيد بواقع الحالات التي طرحت عليها دون غيرها من حالات غير مماثلة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استمرار افادة أعضاء هيئة التدريس بالكلليات التابعة لجامعة حلوان الذين ألحقوا بجامعة الاسكندرية فى الحالة المعروضة من حكم التخفيض المنصوص عليه بالفقرة الاولى من المادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات ، ووجوب تأخير أقدميتهم بقدر كامل مدة التخفيض التى استفادوها .

( ملف ٥٥/١/٥٨ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

## الفصل السابع

### مسائل متنوعة

#### أولا - مجلس عمداء الكليات

#### لا يعد من المجالس والقيادات

#### المستولة لكل جامعة

#### لقاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ : حدد المشرع المجالس والقيادات المستولة لكل جامعة وبين سلطة واختصاص كل منها ليس من بين هذه القيادات ما يسمى بمجلس عمداء الكليات - مؤدى ذلك ان صدور قرار من مجلس عمداء الكليات يمنع عضو هيئة التدريس من مزاولة عمله وإيقاف صرف مرتبه يعتبر قولا مخالفا للقانون أساسا ذلك صدور القرار بمن لا يملك إصداره .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الأوراق انه بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٤ صدر ما يسمى بقرار مجلس عمداء جامعة القاهرة ويقضى بحظر دخول من لا يرتدى الزي الجامعي التقليدي للمعروضة وغتقتضى هذا القرار منع الطاعن من دخول الجامعة مرتديا زي الكهنوت وحيل بينه وبين أداء عمله تنفيذ لهذا القرار وتم إيقاف صرف مرتبه تبعاً لذلك .

ومن حيث أنه بمطالبة لصوحي القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ بين أنه ينص في المادة (٧) منه على أن الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي ولكل منها شخصية اعتبارية ويقضى في المادة (١٤) بأن تتولى المجالس والقيادات المبينة فيما بعد كل في دائرة اختصاصاته تسيير العمل الجامعي وانطلاقه بما يحقق أهداف الجامعة في حدود القوانين واللوائح والتظيم المقررة وتقضى المادة ١٥

بأن يؤلف المجلس من بين أعضائه أو من غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجاناً فنية دائمة ومؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصاته ، وتنص المادة ١٦ على أنه " لا تكون قرارات المجلس نهائية مما يخص بالنظر فيه من مسائل في شأن ما لم ينص على دخوله منها في اختصاص المجلس أو مجالس أعلى " .

ثم بينت النصوص بعد ذلك المجالس والقيادات المسؤولة بكل جامعة على النحو التالي :

أولاً - على مستوى الجامعات :

١- المجلس الأعلى للجامعات : ويؤلف هذا المجلس برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية رؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات وبينت المادة ١٩ اختصاص هذا المجلس .

٢- أمين عام الجامعة : وبينت للمادتان ٢٠ ، ٢١ طريقة عمله واختصاصاته .

ثانياً - على مستوى الجامعة :

١- مجلس الجامعة : ويؤلف برئاسة رئيس الجامعة وعضوية نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات ، وحددت للمادة ٢٣ اختصاصات هذا المجلس .

٢- رئيس الجامعة : وأوضحت المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ طرق تعيينه واختصاصاته .

٣- نواب رئيس الجامعة : وبينت للمواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ طرق تعيينهم واختصاصاتهم .

٤- مجلس شؤون التعليم والطلاب : وبينت للمادتان ٣٢ ، ٣٣ طرق تعيينهم واختصاصاتهم

٥- مجلس الدراسات العليا والبحوث : وبينت المادتان ٣٤ ، ٣٥  
تشكيله واختصاصاته .

ثالثا - على مستوى الكلية أو المعهد التابع للجامعة :

١- مجلس الكلية أو المعهد : وأوضحت المادتان ٤٠ ، ٤١ تشكيله  
واختصاصاته .

٢- عميد الكلية أو المعهد : وبينت المواد من ٤٣ إلى ٤٦ طرق اختياره  
واختصاصاته .

٣- وكلاء الكلية أو المعهد .

٤- المؤمر العلمي للكلية والمعهد .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن قانون الجامعات المشار اليه قد حدد  
المجالس والقيادات المسؤولة لكل جامعة وسلطة كل منها واختصاصاتها وليس  
من بينها ما يسمى بمجلس عملاء الكليات الذي أصدر للقرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم فإنه من الثابت أنه لم يصدر أى قرار  
من مجلس الجامعة بتشكيل مجلس لعملاء أعمالا لحكم المادة ١٥ من قانون  
تنظيم الجامعات سالف الإشارة إليها والتي عرفت المجلس بتشكيل لجان فنية  
دائمة ومؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

ومن حيث أنه يتبين علمي ذلك أن قرار مجلس العملاء الصادر في  
١٩٤٢/١٠/٤ يحظر دخول الجامعة على من لا يرتدى ثرى الثقابى والذى  
ترتب عليه منع الطالب من دخول الجامعة بل ثرى الكهبرى وبالمثل من  
مزاولة عمله وإيقافه عرفت عرفت بها لذلك القرار يكون قد صدر غير مستند  
للمجلس قانونى .

ومن حيث أنه لاوجه للاستناد إلى أن قرار مجلس العمداء الصادر في ١٩٨٥/٩/٤ والمائل للقرار المطعون فيه قد صدق عليه مجلس جامعة القاهرة في ١٩٨٥/١٠/٣٠ - لاوجه للملك القول لأنه وإن ساغ القول باعتبار القرار المشار إليه والذي تم التصديق عليه ستندا لأساس قانوني إلا أن ذلك الحكم لاينسحب على القرار المطعون فيه والثابت من الأوراق أنه لم يصدق عليه من مجلس الجامعة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك فإنه يعمى الغاء القرار المتخضون فيه وما يترتب عليه من آثار.

( ملعن ٢٧٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٨٦ )



ثالثة : تعطى الشهادة التى تمنح  
بالدرجة العلمية إستنادا الى  
البيانات الواردة بسجلات  
الكلية فى تاريخ اعتماد  
مجلس الكلية لنتيجة  
الامتحان  
قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ : الشهادة التى تمنح بالدرجة العلمية يجب أن تكون مستعدة الى الواقع القائم فعلا وقت الحصول على هذه الدرجة العلمية . تعطى الشهادة استنادا الى البيانات الواردة بسجلات الكلية فى تاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان . لا حاجة فى هذا الصدد بما جاء بنص المادة ٢٦ من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ من التزام الجهات الحكومية بالبيانات المقيدة بالسجلات فى مسائل الأحوال المدنية - أساس ذلك أن حكم هذه المادة يربط الحجية للبيانات المقيدة بالسجلات المنصوص عليها فى قانون الأحوال المدنية باعتبارها عنوانا لصحة ماثبت فيها - ليس من مقتضى هذه الحجية ترتيب التزام على الجهات الادارية بتعديل ما تم قبله بسجلاتها من بيانات ثبت صحيتها قبل قيام صاحب الشأن بتغيير اسمه .

الحكمة : ومن حيث أن الثابت أن الطاعن كان قد ألتحق بكلية الحقوق بجامعة المنصورة باسم محمد وتقديم لامتحان اللسانس واجازه بدور أكتوبر سنة ١٩٧٩ بهذا الاسم ، وكان هذا الاسم هو اسمه الصحيح الوارد بسجلات الأحوال المدنية فى ذلك الوقت . فاذا كان ذلك ، وكانت الفقرة اللاحقة من المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بها

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن يتخذ تاريخ منح الدرجة العلمية بتاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة ، فإن مودى هذا أن الشهادة التي تمنح بالدرجة العلمية يجب أن تكون مستندة الى الواقع القائم فعلا وقت الحصول على هذه الدرجة العلمية ، فإذا كان الطاعن لم يتم تغيير اسمه من محمد الى محمود الا بتاريخ ٩ من يولييه سنة ١٩٨٠ ، بعد اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان ، فما كان يجوز للعامة أن تعطى شهادة للدرجة العلمية بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٧٣ المشار اليها الا استنادا الى البيانات الواردة بسجلات الكلية في تاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان . وبما أن الطاعن لم يتقدم بطلب تعديل هذه البيانات قبل تاريخ حصوله على الدرجة العلمية ، بل إنه لم يتم تغيير اسمه الا بعد هذا التاريخ فلا يصح قانونا أن يطلب إجراء هذا التعديل بسجلات الكلية بناء على تغيير اسمه الاصل على حصوله على الدرجة العلمية ، ولا يتم مما سبق ما ورد بالمادة ١١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية المتعلقة بالفرد رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ التي تنص على أن " تعتبر السجلات بما تحتويه من بيانات والصور الرسمية المستخرجة عنها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم ، ويجب على جميع الجهات الحكومية كانت أم غير حكومية الاعتماد في مسائل الأحوال المدنية على البيانات الموقوفة في هذه السجلات " ، ذلك أن حكم هذه المادة من شأنه ترتيب الحجة التي لمحقق بيانات التي تحتويها السجلات المتضمنة عليها بقانون الأحوال المدنية ، عندئذ لصحة ما هو ثابت بها ، وليس من مقتضى هذه الحجة ترتيب التزام الجهات الإدارية بتعديل ما تم قبله بسجلات من أفراد تمت مسجنته قبل تغيير الاسم والألقاب وطبقا للأجراءات المتضمنة عليها

بالقانون لذلك . ومنح الشهادة بالدرجة العلمية طبقا للوائح القانوني القائم وقت الحصول على هذه الدرجة ، استنادا الى مساهم وارد بسجلات الكلية ، وهو ذات ما كان ثابتا بسجلات الأحوال المدنية في ذلك الوقت ، لأتعارض مع حكم المادة ١١ من قانون الأحوال المدنية المشار اليها ، بل إن ذلك تطبيق لصحيح حكمها . وصدر قرار لجنة الأحوال المدنية رقم ٢٠٩١ بتاريخ ١٩٨٠/٧/٩ بالموافقة على تعديل اسم الطنات من محمد الى محمود وأثبت ذلك بسجلات الأحوال المدنية تنظر له الحجية على صحة اعتبارا من تاريخ تمام حصول هذا التعيد . والمراكز القانونية التي قد تكون توافقت للطاعن ، والحقوق التي قد يكون اكتسبها والالتزامات التي قد تكون ترتبت في حقه قبل هذا التاريخ لا تؤثر في قيامها قانونا تعديل اسمه ، بل يكون له أن يتمسك بها كما يحتاج بها في مواجته ، بالاسم الجديد استنادا الى مساهم ثابت بسجلات الأحوال المدنية من تغير الاسم اعتبارا من تاريخ إثبات التغير بها . كل ذلك اعمالا للحجية المقررة للبيانات الواردة بالسجلات المشار اليها على النحو المنصوص عليه بالمادة ١١ من قانون الأحوال المدنية سواء تلك الثابتة قبل اجراء تغير الاسم أو تلك الثابتة بعد هذا الاجراء . وبالتطبيق لذلك فان صورة البطاقة الشخصية التي طويت عليها حافظة المستندات المقدمة من الطاعن ، ثابت بها اسمه الجديد وأن مهنته محام حرة اعتدادا بالموئل الذي كان قد حصل عليه باسم محمد ، قبل تعديل الاسم بالأداة وطبقا للاجراءات المنصوص عليها بقانون الأحوال المدنية .

ومن حيث أنه لما كان مودى مما تقدم أنه ما كان يجوز للحجامة أن تمنح للطاعن شهادة الدرجة العلمية باسمه الجديد ، وكان يلزم لاعتبار رفض الجهة الادارية اتخاذ قرار أو امتناعها عن اقتضائه قرارا اداريا يجوز الطعن فيه ، أن

يكون هذا الرفض أو الامتناع في حالة من الأحوال التي يجب عليها اتخاذ القرار بمقتضى نص في قانون أو لائحة على الوجه المبين بالفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فلا يكون ثمة توجه للإدعاء في خصوصية الطعن المائل ، بوجود قرار مسلي بالامتناع عما يمكن أن يكون محلا لطلب الانقضاء ، ويكون الحكم للطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول الدعوى لانقضاء القرار الإداري قد صادف صحيح حكم القانون ، لوجه للنسبة عليه .....

ومن حيث أن الطاعن غير محق في طعنه فتعين إلزامه بالمصروفات اصحالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن ٥٩ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٦/٤/١٢)

ثالثا - أحقية عضو هيئة التدريس

فى الحصول على التعويض عن

الأضرار الأدبية التى لحقت به

تأخير ترقية لأسباب

برأت منها صاحبه

لإعادة رقم (٢٦٥)

المبدأ : تأخير ترقية المدعى لأسباب برأت عنها صاحبه مرددها له  
الخصومة والمنازعة الشخصية يشكل خطأ ظاهرا وملموسا فى جانب الإدارة  
- ما تروى على هذا الخطأ من ضرر محقق مادى وأدبى ثقل فى حرماته من  
وظيفة أستاذ ومباشرة مهامها وجنى مزاياها نحو عشر سنوات وما صاحب  
ذلك من إيذاء ومعاناة نفسية ومساس بالاعتبار الأدبى بين الأساتذة  
والطلاب والهيئة العلمية بوجه عام أمر لا يكفى لجبره ترقية ورده أقدميته الى  
تاريخ استحقاقه لها - التعويض فى هذه الحالة لا يحول دون اللجوء من حكم  
المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات  
واسناد وظيفة رئيس قسم اليه .

الحكمة : وحيث أن البين من استعراض وقائع النزاع أن المدعى كان  
قد تقدم فى عام ١٩٧٥ بأبحاثه للحصول على درجة أستاذ وفقه للأخصاص  
المقررة فى قانون تنظيم الجامعات ملتصقا من جهة الإدارة آنذاك بعدم  
اشتراك كل من الدكتور ..... رئيس مجلس القسم الذى يعمل به  
والدكتور ..... الأستاذ بالقسم فى اللجنة العلمية لزمع تشكيلها  
موضحا للجهة الادارية الأسباب التى دعت الى طلبه والتي تدور حول وجود  
خلافاً وخصومات شديدة بينه وبين هذين الأستاذين لكن الجهة الادارية

كانت بتشكيل لجنة تضم كليهما لتقييم أبحاثه انتهت إلى عدم أهليته للترقية لدرجة أستاذ وكان أن اعتمدت الجهة الادارية ذلك القرار الذي استبان فيما بعد بطلانه وقضى بالقائه بمجرد ما توجب الحكم الصادر في الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٥ قضائية والذي أبانت المحكمة في أسبابه أنها ارتكبت في قضائها بالغاء ذلك القرار إلى ما ثبت لها من عدم حيطة هذين العضوين وقيام خلافات وعصوبات بينهما وبين المدعى على درجة من الخطورة تقيم بشأنها العديد من الدعاوى أمام القضاء وذلك كله على النحو المفصل فيما تقدم ، وقد أعقب ذلك تشكيل لجنة طعنية أخرى أعادت تقييم ذات الأبحاث المقدمة منه في عام ١٩٧٥ وانتهى الأمر حتما إلى ثبوت أهليته للوظيفة لوظيفة أستاذ حيث جرى ترقية فعلا وردت ألتعنية في تلك الوظيفة إلى ١٩٧٦/١٢/٢٩ بموجب القرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ ، بما واكب ذلك كله من تراخي ترقية إلى تلك الدرجة زهاء عشر سنوات فضلا عن حرمانه من شغل ووظيفة رئيس القسم وتقيما للتظلم المقرر في المادة ٥٦ من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

وبوجهه أنه مما لا جدال فيه أن تأخير ترقية المدعى طيلة هذه المدة لأسباب تروا ساحة منها مردها لدد الخصومة والنزاعات الشخصية ، بشكلي سببا ظاهرا ملحوظا في جانب الجهة الادارية وهو خطأ ترتب عليه - دون ما شك - إلحاق ضرر بين محقق به مادي وأدبي تمثل في حرمانه من حقه في شغل ووظيفة أستاذ ومباشرة مهامها وحمل أمانتها وحتى مزاياها نحو عشر سنوات ، مما صاحب ذلك وقارنه من ايلاء ومعاناة نفسية ومساسس باعتباره الأدبي بين أقرانه وطلابه والمجعة العلمية بوجه عام بل وبين أسرته ومعارفه ، قدح في أهليته لتقييمه وظيفته أستاذ كأكفائه خلافا للمواقع والقانون بهذا الوضع

مؤداه حرماته قوة غير قصيرة من الزمن استنزفت الكثير من وقته وجهده ففى تأكيد جدارته وأهليته وتثبيت حقه وأنه ولئن كانت الجهة الادارية قد فاءت بموعرا الى حكم القانون وقامت برقيته لتلك الوظيفة ورد أقدميته الى تاريخ استحقاقه لها ومنحه الفروق المالية المترتبة على ذلك كاملة فان ذلك ليس بكاف لجبر الأضرار التى أصابته من جراء انكار حقه والاححاف به واللساس بجدارته واعتباره طيلة تلك الفترة فذلك أن ما حققته له الجهة الادارية كان من التمتع حصوله عليه فى تاريخ الاستحقاق القانونى دون ما عناء ومعنأى عن كل لدد وعن ثم تظل الأضرار الأخرى التى أصابت المدعى قائمة باقية مستوجبة التعويض وعلى ذلك فغير سائق ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن منح المدعى حقوقه فى الوظيفة فى مثل الظروف التى مر بها وعانها يكفى لجبر الأضرار التى لحقت له بهذا الصنف مما يضمن معه تصويب الحكم فى هذه الخصوصية بمنح للمدعى تعويضا شاملا قدره ٥٠٠٠ ج خمسة الاف جنيه جبرا لجميع الأضرار التى أصابته سواء فيما يتعلق بتعطيل ترقية الوظيفة استاذ المدة المشار اليها أو حرماته من حقه فى التراجع لشغل وظيفة رئيس مجلس القسم محلال المدة من ١٩٨٣/١٠/٨ حتى ١٩٨٦/١٠/٧ التى وبعد بها أكثر من أستاذين بالقسم وكان الاختيار من أقدم الأساتذة الثلاثة فيه معقودا للجهة الادارية أو غير ذلك من الأضرار التى حاقت به مضافا الى التعويض الذى قضى به الحكم الطعن بمثالا بما تقاضاه الدكتور ..... عن شغله منصب رئيس مجلس القسم من المدة من ١٩٨٠/١٠/٨ حتى ١٩٨٣/١٠/٧ دون غيرها بحسبان أن المدعى كان يسبقه بتلك الرئاسة وجوبا طبقا للمادة ٥٦ من قانون الجامعات باعتبار أنه لم يكن موجودا بالقسم خلال هذه الفترة سوى أستاذين وهو الإقدم بينهما هذا الى أنه من الجدير بالتنويه فى هذا الخصوص

أنه لمن كانت الاضرار التي أصابت المدعى ووجهه خاص في جانبها المعنوي الاول قد لا يشفع في جرحها وتزاول اثارها تعويض مادي أيا كانت قيمته بحسبان أن الادبيات اذا ما شابهت مسائل لاتعوضها للماديات مهما تعاضلت في جرحها ورأب الصدع فيها ، الا أنه من المقرر أن التعويض النقدي لقاء الاضرار الادبية يمكن ان يستوى تعويضا كاملا .

وحيث أنه عن طلب المدعى الناء القرار رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٨٦ بتعيين الدكتور ..... رئيسا لمجلس هندسة الاتساج والتجهيز الميكانيكي اعتبارا من ١٩٨٦/١٠/٨ فان المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد نصت على أن " يعين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة في القسم ويكون تعيينه بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية أو المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يسرى هذا الحكم في حالة وجود اقل من ثلاثة اساتذة إذ تكون الرئاسة لأقدمهم ..... " .

وحيث أنه لما كان هذا الحكم قد أجاز شغل الاستاذ لوظيفة رئيس قسم فترتين متتاليتين وأن المدعى لم يشغل وظيفة رئيس قسم شغلا فعليا لأية مدة وأن تعويضه عن عدم شغله تلك الوظيفة خلال الفترتين آفقتى البيان اللتين استغرقتا المدة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ لايعنى شغلا فعليا لتلك الوظيفة وإنما مجرد جرح للأضرار المعتبرة على حرمانه من حقه في هذا الصدد ومن ثم فان هذا التعويض لا يحول دون افادته من حكم هذه المادة وإمكانية استناد وظيفة رئيس قسم اليه لأن العبرة في هذا الصدد هي بشغل الوظيفة بصفة فعلية وهو ما لم يتحقق في شأنه ، وما يخلو به القرار المطعون فيه مشوبا بعيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء إلغاء مجردا إذ أنقضى المركز القانوني الصحيح للمدعي



بعد تعديل أقدميته فى وظيفة أستاذ وصورته ممن يحق لهم التراجع على شغل تلك الوظيفة ، وأثبتته تبعا على قاعدة اختيار غير صحيحة من حيث القانون أو الواقع .

وحيث أنه عن طلب المدعى إعادة الانتخابات لمنصب عميد الكلية ووكيلها باعتبار ذلك من الآثار المترتبة على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٥ قضائية فإنه لما كان الثابت من الاوراق أن المدعى عدل عن هذا الطلب مبديا أنه قد أجيب اليه ولم تعد ثمة خصومة فى هذا الشق من الطعن ، وأن طلباته فى هذا الصدد مقصورة على تعويضه عن الفرصة التى فاتته فى انتخابات عمادة الكلية وتعيين وكلاء لها فى المرات السابقة ، وقد جرى تقدير تعويض شامل للمدعى عن كامل ما لحقه من الأضرار على ماسلف البيان .

وحيث أنه عن الطعن رقم ٣٦٨٩ لسنة ٣٣ القضائية المقام من الجهة الادارية فى الحكم المطعون فيه فإنه وقد انتهت المحكمة الى أحقية المدعى فى استثناء التعويض المشار اليه على هذا النحو وللأسباب المبينة فيما سلف مع الغاء القرار رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٨٣ فان ذلك ينطوى على القضاء برفض ذلك الطعن لذات ما تقدم من الأسباب آنفة الذكر .

وحيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بنظر مغاير يكون قد جاء على خلاف حكم القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالزام الجهة الادارية بأن تؤدى للمدعى تعويضا شاملا قدره خمسة آلاف جنيه مضافا الى تعويض يوازى ما تقاضاه الدكتور ..... عن شغله منصب رئيس مجلس قسم التصميم الميكانيكي والانتاج عن المدة من

١٩٨٠/١٠/٨ حتى ١٩٨٣/١٠/٧ وبالفاء القرار رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٨٣  
الفاء مجردا ويرفض مساعدا ذلك من طلبات والزام الجهة الادارية والمدعي  
المصروفات مناصفة عن الدرجتين .  
( طعن ٣٤٩٦ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )

رابعاً - السلطة المختصة بمنح

الدرجة العلمية للدكتوراه

للمادة رقم (٢٦٦)

المبدأ : منح الدرجة العلمية للدكتوراه هو قرار مركب تشارك في تكوينه عدة جهات رسم القانون لكل منها مجال نظيره وتقريره - عملية الانتظام في اعداد الرسالة يبدأ بتسجيل هذه الرسالة وتعيين الأستاذ المشرف على تحضيرها - بعد تحضير الرسالة تشارك جهات أربع في منح الدرجة العلمية - مراتب تكون القرار عبر مراحل الأربعة يوجب النظر في الأهمية النسبية لكل من هذه المراتب في تشكيل القرار - تقرير لجنة الحكم على الرسالة هو ركن القرار الركنين وجوه الزاوية الرئيسى فيما يسبقه من اجراءات تمهيدية أو مابلهلحلة من اجراءات ملقود بها أن يتخذ القرار بمقتضى الادارية - وفقاً للوحدات العلمية الاقارية الأساسية التى يتكون منها الهيأت العلمى الجامعى وهما مجلس الكلية المشرفه على الكلية كوحدة تخصص علمى متكامل ومجلس الجامعة المشرف على الشخص المعنوى العام ذى الطابع العلمى الثقافى - الذى يجمع على أن تقرير لجنة الحكم هو مما ينتظر على صميم العملية البحثية العلمية وهو يشمل الشخص العلمى للبحث المبدى والمناقشة الفنية العلمية له من الأستاذة ذوى التخصص العلمى والبحثى والتأليف - بعد هذا هو جوهر التقويم العلمى للجهود المبذول وجوهر التقدير العلمى لما يستحقه هذا الجهد ونتائجه من حيث الدرجة والتقدير - لذلك اسمها المشرع لجنة الحكم لأنها هى من يملك فصل الجواب فى هذا الأمر وهى جهة القطع والبت فيه - النظر فى نتائج الامتحانات بمسببات أن الجهة الادارية المحولة منح الشهادة الدراسة تكشف بقراراتها عن المركز القانونى

للطالب الذى نشأ من واقع اجاباته ودرجاته التى حصل عليها في المواد المختلفة - الحصول على المؤهل هو مركز قانونى ينشأ في حق صاحب الشأن بتأدية الامتحان بنجاح بصرف النظر عما يلحق ذلك من اجراءات ادارية تكشف عن أصل قيام المركز القانوني في تاريخ سابق .

المهكمة : ومن حيث أن المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات قد خصت مجلس الجامعة في فقرتها السابعة " بمنح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات " وحالت المادة ٢٩ الى اللائحة التنفيذية في تنظيم عدد من المسائل منها " ٩ - الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات التي تمنحها الجامعات وشروط كل منها " ، كما خصت المادة ٤٠ مجلس الكلية في فقرتها الخامسة باقتراح شروط منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات ووردت درجة دكتور في الحقوق بين درجات الدكتوراه التي نصت المادة ١٠٧ على أن تمنحها الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة وفقا لاحكام اللائحة التنفيذية " .

وقد نظمت اللائحة التنفيذية بقانون الجامعات التي صدرته بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٨ اجراءات اعداد رسالة الدكتوراه ومنح درجاتها العلمية فمجلس الكلية يعين استاذيا يشرف على تحضير الرسالة طبقا للمادة ٨٧ والاستاذ المشرف هو من يقدم تقريراً مفصلاً عن صلاحية الرسالة بعد انتهائها للعرض على لجنة الحكم عليها ويعين مجلس الكلية طبقا للمادة ٨٨ لجنة الحكم بناء على ما يقرره الاستاذ المشرف من صلاحية الرسالة وتؤلف لجنة الحكم طبقا للمادة ٨٩ من ثلاثة اعضاء فيهم المشرف وتمولي اللجنة طبقا للمادة ٩٠ فحص الرسالة ومناقشتها وتقديم تقرير مفصل برأيها يعرض على

مجلس الكلية وطبقا للمادة ١٠٧ يعلن بنجاح الطالب بتقديمه دكتور فى الحقوق  
مرتبة الشرف الاولى او مرتبة الشرف الثانية او بدون مرتبة شرف .

ومن حيث أنه على وفق ما تقدم يظهر ان قرار منح الدرجة العلمية  
للدكتوراه انما هو قرار مركب تشارك فى تكوينه عدة جهات رسم القانون  
لكل منها مجال نظره وتقريره واذا كانت عملية الانتظام فى اعداد الرسالة  
يبدأ بتسجيل هذه الرسالة وتعيين الاستاذ المشرف على تحضيرها فانه بعد  
تحضيرها تشارك جهات اربع فى منح الدرجة العلمية اولها الاستاذ للمشرف  
الذى يقرر صلاحية الرسالة للعرض على لجنة الحكم وثانيها لجنة الحكم التى  
عينها مجلس الكلية والتي تتولى الجانب العلمى الفنى كاملا من حيث فحص  
الرسالة ومناقشتها وتقرير نجاح صاحب الرسالة وتقدير مرتبة النجاح بأى من  
المراتب التى عينها القانون ولائحته وثالثها ورابعها قرار مجلس الكلية ثم مجلس  
الجامعة واذا كان مجلس الجامعة وهو من يمنح الدرجة العلمية طبقا للمادة  
٢٧ من القانون فهو بمنحها يوصف ان الدرجة العلمية تصدر باسمه ودون ان  
يخل ذلك بكل مشيئة ادارية نص عليها القانون وتكونت فى المراحل الادنى  
لاعداد القرار وترتب عليها القرار بوصفها من مكوناته الادارية والفنية  
والعلمية الحقيقية به غير المنفصلة عنه .

ومن حيث أن مراتب تكون القرار عبر مراحلها الاربع سالف الذكر  
يوجب النظر فى الاهمية النسبية لكل من هذه المراتب فى تشكيل القرار  
ولمناهل ان تقرير لجنة الحكم على الرسالة هو ركن القرار الركين وحجر  
الزاوية الرئيسى فيما يسبقه من اجراءات تمهيدية او ما يلحقه من اجراءات  
مقصود بها ان يتخذ القرار سمته الادارى وفقا للوحدات العلمية الادارية  
الاساسية التى يتكون منها البيان العلمى الجامعى وهما مجلس الكلية للمشرف

على الكلية كوحدة تخصص علمي متكامل ويخضع الجامعة المشرف على  
الشخص المعنوي العام ذي الطابع العلمي التفاضلي الجامع ان تقرير لجنة الحكم  
هو ما ينظر في صميم العملية البحثية العلمية وهو يشمل الفحص التخصصي  
العلمي للبحث المعد والمناقشة التقنية العلمية له من الاساتذة ذوي التخصص  
العلمي والبحثي الدقيق وهذا هو جوهر التقييم العلمي للجهد المبذول وجوهر  
التقدير العلمي لما يستحقه هذا الجهد وتناحيه من حيث الدرجة والتقدير لذلك  
اسماها للمشرع لجنة الحكم لانها هي من يملك فعل الخطأ في هذا الامر  
وهي جهة القطع والبت فيه .

ومن حيث انه فقد اطرد القضاء الاداري على النظر في نتائج  
الامتحانات بحسبان ان الجهة الادارية المعولة منح الشهادة الدراسية اثنا  
تكشف بقرارها عن المركز القانوني للطلاب الذي تنشأ من واقع اجاباته  
وجراحاته التي تحصل عليها في المواد المختلفة وان الحصول على المؤهل هو  
مركز قانوني ينشأ في حق صاحب الشأن بتأدية الامتحان بنجاح بصرف النظر  
عما يلحق ذلك من اجراءات ادارية تكشف عن أصل قيام المركز القانوني في  
تاريخ سابق .

ومن حيث انه يبين من حافظة المستندات المقدمة من جامعة الاسكندرية  
في الدعوى المطعون في حكمها بملسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٥ انها تضمنت  
تقرير لجنة الحكم على رسالة السيد/..... في موضوع " التحكيم نطاقه  
واتواعه " في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ وورد بنهاية التقرير " وببادل  
الرأي بين اعضاء اللجنة اقترحت اللجنة بأغلبية الاراء منح السيد/.....  
درجة الدكتوراه في الحقوق بمرتبة الشرف الاولى فقد رأى الامتياز .....  
الاكتفاء بمرتبة الشرف الثانية ورأى العضوان الاجراء ..... و ..... منح

لانطباق أحكامها على الجامعات الخاصة لاختلاف اغراضها وأهدافها والتنظيم  
الواجب لهذه الجامعات ، تأكيذا لسمو رسالتها وعظيم ما يوكل اليها من  
أمانات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يقتضى  
صدور قانون مستقل بحاص بانشاء وتنظيم الجامعات الخاصة .  
( ملف ٦٢/١/٥٨ جلسة ١٢/٥/١٩٩٢ )

مسألة - عدم جواز التنازل

عن البعثة أو التصرف فيها

لقاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ : المركز القانوني لعضو البعثة الموفد عليها هو مركز قانوني عام وليس حقاً من الحقوق التي تخضع للتصاقل وفقاً لأحكام القانون المدني - عدم جواز التنازل عن البعثة أو التصرف فيها - كل ما يستطيعه عضو البعثة إذا رفضها أن يعتذر عن البعثة - الاعتذار عن البعثة لا ينتج أثره إلا إذا أقرته جهة الإدارة وأثر ذلك ترشيح جهة الإدارة من الاحتياطي بدلاً من المعتذر - في حالة عدم وجود احتياطي يعلن عن الترشيح مرة أخرى في الجهات التي سبق الإعلان فيها .

الحكمة : ومن حيث أن طعن جامعة المنصورة يقوم على أن الجامعة قد رشحت ٣٠ مدرسا مساعدا في السنة الرابعة من الخطة الخمسية وفقاً للمعايير والضوابط التي وضعها مجلس الجامعة عام ١٩٨١ وكان ترتيب المدعى الخامس عشر وغير أن الإدارة العامة للبحاث أعطت الجامعة بقرار اللجنة التنفيذية العليا للبحاث الصادر في ١٠/٢/١٩٨٤ بالموافقة على الإيفاد لخمسة بعثات خارجة من السنة الرابعة ثم أعطت بقرار اللجنة التنفيذية العليا للبحاث الصادر في ١٥/١٠/١٩٨٤ والقاضي بأن يكون الترشيح للبعثات الخمس المقررة من مخزونها فيهم الشروط الآتية :

- ١- من بين الأسماء السابق إبلاغها للبحاث .
- ٢- ممن لهم سجلات علمية بأحدى الجامعات الخارجية .
- ٣- ممن اجتاز امتحان اللغة بمستوى المطلوب للبعثات .



ولما كانت هذه الشروط تتوافر في خمسة عشر مدرسا مساعدا فلم يكن أمام الجامعة إلا أن تنزل الضوابط التي سبق أن قررها مجلس الجامعة في عام ١٩٨١ والتي اصغرت عن ترشيح خمس من المدعوين المساعدين ليس من بينهم المدعى لأن ترتيبه كان الخامس عشر وبالترتيب لتنازل الدكتور ..... عن بعثته للمدعى فإن للدكتور عاد وطلب من رئيس الجامعة الموافقة على سحب التنازل ومحسنة بالبعثة الخاصة به وقد قبلت الجامعة هذا العدول من جانبها ولا مجال للقول بأن هذا التنازل يمس الاعتماد المالي اللازم لبعثة المدعى لأن الدكتور ..... مرشح على السنة الأولى من الحلقة الخمسية والمدعى مرشح على السنة الرابعة من هذه الحلقة فإذا ما شغرت بعثة الدكتور ..... فإنها لا تتحول تلقائياً إلى المدعى وإنما يستحقها من يسبقه في أولوية الترشيح .

ومن حيث أن الحاضر عن الحكومة قرر بمجلسه ١٩٨٥/٣/٣١ ترك الخصومة في الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٣١ قضائية للمقام من وزير التعليم العالي ورئيس اللجنة التنفيذية العليا للبعثات ومدير عام الإدارة العامة للبعثات ، وكانت المادة ١٤٣ من القانون المرافعات تنص على أن يترب على الفناء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك الدعوى والحكم على التشارك بالمصاريف ..... بمن ثم تبين الحكم بإثبات ترك وزارة التعليم العالي للخصومة في الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٣١ القضائية والزامها بمصروفات هذا الطعن .

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣١ القضائية للمقام من جامعة المنصورة قائلين أن جامعة المنصورة سبق أن أرسلت في عام ١٩٨٤ إلى الإدارة العامة للبعثات كشفاً بأسماء ثلاثين مرشحا لبعثات خارجية دون أن يبلغ الجامعة بأنها خصصت لها وكان ترتيب المدعى بين

هؤلاء المرشحين الخماس عشر. وينفذ عليه. لم تعتمد اللجنة التنفيذية للبعثات هذه الترشيحات وأخطرت الجامعة بأنها خصصت لها خمس بعثات وظلّت منها أن تتقدم بترشيحاتها من بين من سبق ترشيحهم مع اشتراط أن يكون للمرشحين مكانا محجوزا وأن يكونوا حققوا المستوى اللغوى المطلوب ، وقد أرسلت الجامعة ترشيحاتها لهذه البعثات الخمس وفقا للضوابط التى وضعها مجلس الجامعة فى عام ١٩٨١ ولم يرد اسم للدعى من يتهم . وفى خصوص ما أثاره للدعى من أن الدكتور ..... تنازل له عن بعثته ، فإن كافة الأوراق تقطع بأن مثل هذا التنازل لم يصدر أصلا من جانبه الطيب المذكور ، فضلا عن ملو الأوراق من صورة التنازل للدعى به ، فإن كافة المكاتبات الصادرة من الإدارة العامة للبعثات وكلية طب الاسنان والمسؤولين بجامعة القاهرة صريحة فى تقرير أن الدكتور ..... لم يتقدم بتنازل عن بعثته ، وبافتراض أن الطبيب المذكور تقدم باعتذار أو تنازل عن بعثته ، فإن الطلب الذى تقدم به لرئيس الجامعة وأوضح فيه تمسكه بهذه البعثة وعدم تنازله عنها لوجود بادرة أمل له فى السفر الى الخارج مؤداة اعتبار الاعتذار أو التنازل المقدمين صلبين من جانبه هو والعلم سواء لأن الاعتذار عن البعثة أو التنازل عنها لا ينتج أثره الا بقراره من جانب الجهة الإدارية صاحبة الشأن ، والشائكة من الأوراق أن جهة الإدارة لم تقبل منها أية عواقب أو اقرار على اعتذار أو تنازل من جانب الدكتور ..... قبل تقديمه بالطلب الذى أعلن فيه تمسكه بالبعثة وعدم تنازله عنها هذا فضلا عن أن المركز القانونى لعضو البعثة بالنسبة للجهة الموقدة عليها هو مركز قانونى عام ومن أجل ذلك تمتع عليه التصرف فيها كما لو كانت حقا من الحقوق التى تخضع للتعامل وفقا لاحكام القانون المدنى وكل ما يستطيعه عضو البعثة فى هذا الخصوص هو الاعتذار عن البعثة

فان أقرت جهة الادارة على ذلك أصبحت البعثة شاغرة ووجب على جهة الادارة أن ترشح عليها وفقا لذات القواعد المقررة سلفا للمواجهة مثل هذه الحالة ، وهي طبقا لما نصت عليه المادة ١٧ من قرار مجلس جامعة المنصورة الصادر بجلسته ١٩٨١/١٢/٢٨ ترشيح الاحتياطى بدلا من المرشح المعتذر وفى حالة عدم وجود احتياطى يعلن عن الترشيح مرة أخرى فى الجبهات التى سبق الإعلان فيها .

ومن حيث أنه وقد ثبت من استعراض الوثائق على التفصيل لنتيجة أن البعثات الخمس التى عحصنت بجامعة المنصورة وشرع عليها من استوفوا الشروط التى تضمنها قرار اللجنة التنفيذية للبعثات ممن يستحقون المدعى فى ترتيب الأولوية للترشيح للبعثة وفق القواعد التى وضعها مجلس الجامعة فى سنة ١٩٨١ ، كما أنه يفرغ أن المذكور ..... يختار قسلا عن البعثة التى رشح لها . وأقرت الجهة الادارية على هذا الاعتذار فان المدعى ليس له أصل حق فى الحصول على الطلب المذكور فى هذه البعثة لأنه لم يكن مرشحا احتياطيا له . ومن أجل ذلك يكون طلب المدعى الحكم بصفة عاجلة بوقف تنفيذ القرارين السليبين المطعون فيهما مفتقرا لركن الجدية فضلا عن التفقار لركن الاستعجال ، وبما لذلك يكون هذا الطلب على غير سند صحيح من أحكام القانون بحليقا بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف فمن ثم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، مما يترتب معه الحكم بقبول الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣١ القضائية شكلا وبالتقاء الحكم المطعون ويرفض طلب المدعى بصفة عاجلة وقف تنفيذ القرارين السليبين المطعون فيهما والزام المدعى بالمصروفات .

٤ طعن ٥١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧



جامعة الدول العربية

## جامعة الدول العربية

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ : بيان حكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣ بعدم الاعتراف بالقرارات غير الشرعية التي صدرت من الدول العربية في مؤتمر بغداد في نوفمبر ١٩٧٨ ومارس ١٩٧٩ - اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين استمرار الجامعة ومنظمتها في أداء عملها - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٠ بتولي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الاختصاصات المالية والادارية والفنية المقررة للأمين العام لجامعة الدول العربية - بهذا القرار أقامت جمهورية مصر العربية جهازا يقوم على شئون جامعة الدول العربية بجمهورية مصر العربية يضم ما بقى من هذه الجامعة في مصر وعينت لها ادارة مصرية بصفة شخصية تحت اشراف ورئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

المحكمة : ومن حيث أن عناصر المنازعة تخلص في أنه بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٩ أقام السيد / ..... الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٣٢ القضائية أمام المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية ضد وزير الخارجية وأسكن عام جامعة الدول العربية ولأمين العام للاتحاد العربي ، طلب فيها الزام المدعى عليهم متضامين بأن يودوا مبلغ ٤٦١٢٠ دولار .

وحيث قضت المحكمة الادارية العليا في منازعة مماثلة بشأن صدور قرارات مؤتمر بغداد في مارس سنة ١٩٧٩ بتحميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، ونقل مقر الجامعة الى تونس ، يودى الى أن الجامعة المشار اليها لم يعد لها وجود فعلي في مصر بلحنى القسانونى الدول ، ومن ثم فانه

لا مجال لأعمال اتفاقية حصانات وامتيازات جامعة الدول العربية على موظفي الجامعة السابقة للموجودين في مصر ( حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ٣٥١٢ لسنة ٢٩ القضائية و ١٣٦٢ لسنة ٣٠ القضائية بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٨ ) ، وطالما أن المدعى أنهيت علمته بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير الخارجية بحسبانه الأمين العام للمشرف على جامعة الدول العربية أعمالا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٠ فان الاختصاص بنظر الطعن في هذا القرار ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداری .

ومن حيث أن حكومة جمهورية مصر العربية أصدرت بيانا بتاريخ ٣ من ابريل سنة ١٩٧٩ بعدم الاعتداد بالقرارات غير الشرعية التي صدرت من الدول العربية في مؤتمر بغداد في نوفمبر ١٩٧٨ ومارس ١٩٧٩ واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين استمرار الجامعة ومنظوماتها في أداء عملها وعلى ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٠ بتولي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الاختصاصات المالية والإدارية والفنية المقررة للأمين العام لجامعة الدول العربية ، مما يعنى أن حكومة جمهورية مصر العربية بهذا القرار أقامت جهازا يقوم على شؤون جامعة الدول العربية بجمهورية مصر العربية يضم مابقى من الجامعة المشار اليها في مصر ، فضلا على موظفيها ، وعينت لها ادارة مصرية بصفة شخصية تحت اشراف ورئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

ومن حيث أن دعوى التعريض التي أقامها المدعى تأسست على القرار الذى صدر بانتهاء خدمة المدعى من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية برقم ٦ لسنة ١٩٨١ بصفته التي ناطها به قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة

١٩٦٠ المشار اليه ، ومن هذا المنطلق يكون اختصاص القضاء الإدارى بكل ما يتعلق به إلغاء أو تعويضاً .

ومن حيث أن الحكم للمطعون فيه أخذ بغير هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعوى ، فيكون الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتعين لذلك القضاء بإلغائه .

ومن حيث أن الحكم للمطعون فيه قد اقتصر قضاؤه على مسألة الاختصاص فقط ، ولم يطرأ للموضوع فإنه إعمالاً لنص المادة ٣٦٩ من قانون المرافعات بتعين إعادة أوراق التعوى إلى محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة للفصل فى موضوعها ، وحتى لا تهدر درجة من درجات التقاضى وهو حق أصيل للمحصرم وإبقاء الفصل فى المصروفات حتى يفصل فى موضوع الدعوى .

( طعن ٤١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٦ )



## جريمة جنائية

- أولا - لانتطابق بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية .
- ثانيا - أثر حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة التأديبية .
- ثالثا - جريمة الاضرار بالمال العام .
- رابعا - جريمة التزوير واستعمال المحرر المزور .

## أولا - لا تطابق بين الجريمة

### الجنائية والجريمة التأديبية

#### قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ : لا تطابق بين نطاق الجريمة الجنائية والتأديبية - للكل منهما  
مجالها الخاص - الجريمة التأديبية قوامها خروج العامل على مقتضى واجبات  
وظيفة ومقتضياتها أو لكرامة الوظيفة واعتبارها - أما الجريمة الجنائية فتصل  
خروج المتهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات والقوانين الجنائية أو  
تأمر به - الفعل الواحد قد يشكل جريمة طبقا لقانون العقوبات وبشكل  
أيضا في ذات الوقت مخالفة تأديبية - معاقبة الفاعل عن هذا الفعل جنائيا  
لا يحول دون مساءلته تأديبيا .

المحكمة : ومن حيث أنه في مجال اثبات المخالفات النسوبة للطاعن  
وصحة اسنادها اليه ، فقد ثبت ذلك في حق الطاعن بموجب الحك الصادر ن  
حكمة جنائيات الاسكندرية السابق ذكره ، وينبى على ذلك ان حكم القاضى  
الجنائى بالادانة لأسباب ترجع الى الوقائع بأن أثبت حصول الفعل المسند الى  
المتهم ، يقيد القاضى الاطارى فى ثبوت تلك الوقائع واسنادها الى الطاعن ،  
ولم يحادل الطاعن فى ذلك واعترف بها فى تقرير طعنه باعتبارها الخطأ  
الوحيد الذى ارتكبه طوال خدمته الوظيفية ، ومن ثم تكون المخالفات  
النسوبة للطاعن ثابتة فى حقه .

ومن حيث أنه مما يتناء الطاعن على الحكم للطعون فيه من أنه كان  
يتعين الاكتفاء بالعقوبة الجنائية فى ضوء ظروف الطاعن المرضية والعائلية ،  
والتي كانت محل اعتبار بمحكمة الجنائيات ومن أجلها أوقفت تنفيذ عقوبة الحبس  
على اعتبار ان الطاعن لن يعود مستقبلا الى مخالفة القانون ، فان المستقر عليه

في قضاء هذه المحكمة أنه لا تطابق بين نطاقى الجريمة الجنائية والتأديبية فلكل منها مجالها الخاص ، فالجريمة التأديبية قوامها خروج العامل على مقتضى واجبات وظيفته ومقتضياتها أو لكراسة الوظيفة واعتبارها ، بينما الجريمة الجنائية تمثل خروج المتهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات والقوانين الجنائية أو تأمر به ، ومن ثم فإن الفعل الواحد - كما هو الشأن فى جرائم التزوير واستعمال المحرر المزور والاستحصال على عثم احدى المصالح الحكومية المنسوبة للطاعن - كما تشكل جرائم طبقا لقانون العقوبات فانها فى ذات الوقت تتمحض عن مخالفات تأديبية وذنوب ادارية تستأهل توقيع الجزاء التأديبي ، وان معاقبة الطاعن عنها جنائيا لا يحول دون مساءلته عنها تأديبيا ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير قائم على أسس متعين الرفض .

( طعن ٢١٣٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/١١ )

#### قاعدة رقم (٢٧٠)

**المبدأ : الأصل المقرر هو استقلال كل من الجريمة التأديبية والجريمة**

**الجنائية - لكل من الجريمتين قوامها وغايتها .**

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الاخر من أوجه الطعن على الحكم الطعين ، ولتمثل فى أن المحكمة التأديبية استندت الى تحقيقات النيابة الادارية فيها اسند الى الطاعن من وقائع تشكل جرمى التزوير واستعمال محررات مزورة فى حين ان الاختصاص الاصيل فى ذلك هو للنيابة العامة - فبان هذا الوجه من أوجه الطعن مردود عليه بشأن ما وقع من الطاعن فى هذا الشأن يشكل فى حقه ذنبا اداريا يجوز مساءلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية وان كانت الوقائع المنسوبة اليه تنطوى ايضا على جرائم جنائية تختص بها النيابة العامة ، وليس لجهة التزام بضرورة انتظار ما يسفر عنه التصرف الجنائى حتى يمكن محاكمته

تأديباً لأن الأصل المقرر هو استقلال كل من الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية إذ لكل منهما قوامها وغايتها . ومن ثم فإن المحكمة تلتفت أيضاً عن هذا الوجه الثاني من أوجه النعى على الحكم للطعون فيه .  
ومن حيث أنه يتعين لذلك رفض الطعن لعدم قيامه على سند صحيح من الواقع أو القانون .

( طعن ٢٨٠٨ لسنة ٣٢ قى جلسة ١٩٩٠/٢/١٧ )

#### قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ : عدم قيام المسؤولية الجنائية لأى سبب كان لايمنع جهة العمل من ممارستها لسلطتها فى تقدير مدى تضمين الواقعة لمخالفة تمس سير العمل بانتظام وتسعى اليه أو تضر به .

المحكمة : ومن حيث أن الطاعنين يستندان ايضاً فى طعنهما الى أن النيابة العامة قد حفظت التحقيق فى هذا الموضوع ، وبالتالي لاجل لمسؤوليتهما ادارياً عنها .

ومن حيث أن عدم قيام للمسؤولية الجنائية لأى سبب كان لايمنع جهة العمل من ممارستها لسلطتها فى تقدير مدى تضمين الواقعة لمخالفة تمس سير العمل بانتظام وتسعى اليه أو تضر به .

ومن حيث أنه يتبنى على ذلك أنه اذا كانت نيابة أمن الدولة بشيين القناطر قد حفظت المحضر رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ الذى حرر بمناسبة الوقائع المنسوبة الى الطاعنين فإن هذا لايفل به جهة العمل المطعون ضدها عن توقيع الجزاء التأديبى المناسب فى ضوء مما أسفر عنه التحقيق الادارى من ادانة للمذكورين ، ولذلك فإن السبب الثانى من أسباب الطعن للمقام منهما حدير هو الآخر بالاتفات عنه .

( طعن ٣٤١٤ لسنة ٢٥ قى جلسة ١٩٩١/١٢/١٠ )

### قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ : لا يجوز عقاب الانسان عن الفعل الموثم مرتين - يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام برغم العقاب عن ذات الأفعال كجرائم جنائية فى نطاق المسئولية الجنائية للموظف - لا يسوغ لذات السلطة التأديبية أو لسلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبي عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذى سبق عقابه ومجازاته - الجزاء التأديبي المتكرر عن ذات الفعل لذات العامل يكون باطلا ومنعلا الأثر - سواء صدر من السلطة الرئاسية التأديبية أو من المحاكم التأديبية - الدفع بعدم جواز محاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبيا يعد دفعا متعلقا بالنظام العام - يجوز ابداءه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى التأديبية ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ثبوت الاتهام المنسوب الى كل من الطاعنين فى حقه ، كما انتهى بناء على اداتهما الى مجازاتهما على النحو الوارد به .

ومن حيث أن وجه الطعن الاول على هذا الحكم أنه سبق صدور قرار ادارى بمحازاة الطاعن الأول بحصم يومين من أجره لضعف نسبة التحصيل عن عام ١٩٨٣ ، فقد كان على المحكمة أن تصدر حكمها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الأساسية لشرعية العقاب أيها كان نوعه ، أنه لا يجوز عقاب الانسان عن الفعل الموثم مرتين ، وأنه كان يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام برغم العقاب عن ذات الأفعال

كجرائم جنائية فى نطاق المسؤولية الجنائية للموظف - لاختلاف الافعال وصفا وتكييفا فى كل من المجالين الجنائى والتأديبى واختلاف اوجه المصالح العام والمصالح الاجتماعية التى يستهدف من أجلها المشرع تنظيم كبل من المسؤولين الجنائية والتأديبية ، وان كانت كلاهما تهدف الى تحقيق المصالح الأعلى للمجاعة وحماية المصلحة العامة للمواطنين - الا أنه لا يصح معاقبة العامل تأديبيا عن ذات الافعال غير مرة واحدة حيث تستنفذ السلطة التأديبية ولايتها بتوقيع العقاب التأديبى ، ولا يسوغ لذات السلطة التأديبية أو لسلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبى عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذى سبق عقابه ومجازاته ، ولا يغير من ذلك أن تكون السلطة التى وقعت الجزاء التأديبى ابتداء هى السلطة التأديبية الادارية الرئاسية أو السلطة التأديبية القضائية منتملة فى المحاكم التأديبية ، لأن العلة تتحقق بمجرد توقيع الجزاء التأديبى صحيحا قانونا على العامل ، حيث بذلك تصل للمسؤولية التأديبية للمعاملن الى غايتها القانونية ، ولا يسوغ بعد ذلك مباشرة السلطة التأديبية على ذات العامل لذات الفعل الذى جوزى عنه ، حيث ترتبط ولاية التأديب وجودا وعدما مع الغاية المستهدفة منها وهى جازاة العامل عما يثبت اسناده قبله من جرائم تأديبية تحقيا للتضبط الادارى والمالى وحفاظا على حسن سير وانتظام أداء الخدمات العامة وتوفير الاتحاج للمواطنين على يد الأجهزة العامة المختصة .

ومن حيث أن تكرار مجازاة العامل تأديبيا عن ذات الجرائم التأديبية فضلا عن انعدام سنده القانونى ، يهدد عداقة للنظام العام العقابى لاهداره لسيادة القانون ، أسس الحكم فى الدولة ، ولحقوقي الانسان التى تقضى بشخصية العقوبة ، وتحتم فوريتها ، وعدم تكرارها ، كما تمثل اعتداء على أمن

الوظائف العامة جيل للمواطنين وتكاليف القتالين بها فى خدمة الشعب ،  
لاتعزم الدولة بحمايتهم وكفالة قيامه بأداء واجباتهم فى خدمة الشعب ( مواد  
الدستور أرقام ١٤ ، ١٤ ، ١٤ ، ١٤ ) ومن ثم فإن الجزء التأديبى للتكرار عين  
ذات الفعل لذات العامل يكون باطلا ومنعدهم الأثر ، سواء صدر من السلطة  
الرئاسية التأديبية أو من المحاكم التأديبية .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فإن الدفع بعدم جواز انحصار التأديبية  
لسبق مجازاة العامل تأديبياً بعد دفعه متعلقاً بالنظام العام ويتصل بالشروعية  
وسيادة القانون بوجه عام ويتعلق بالأسس الجوهرية للنظام العام التأديبى بصحة  
خاصة ، ومن ثم فإن هذا الدفع يجوز ابتداءه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى  
التأديبية ولو لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن الطاعن الأول ينمى على الحكم المطعون فيه أنه لم يقضى  
فى شأنه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق مجازاته عن ذات الأفعال عمل طلب  
المساعدة والمقاب التأديبى وذلك رغم أن الطاعن قد دفع أمام تلك المحكمة بعدم  
جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار إدارى بمجازاته عن ذات الواقعة بخصم  
يومين من راتبه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه قد صدر قرار السيد وكيل الوزارة  
رئيس الوظيفة المحلية لمركز مدينة كفر الشوار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٤ بتأجيل  
١٩٨٤/٣/٧ بمجازاة ..... الطاعن الأول بخصم يومين من راتبه لما تمت  
إليه من الإهمال فى تشييد تجهيل المتاعرات خلال عام ١٩٨٣ ..... .

ومن حيث أن ما نسب لهذا الطاعن من الإهمال الذى يتحقق الإدارى الذى جوزى  
بناء عليه بالقرار المشار إليه هو الإهمال الذى يجزى عليه ضياع حق من  
الحقوق المالية للدولة أو المصلحة بمصلحة من مصالحها المالية أو ما يكون من

شأنه أن يؤدي الى ذلك بصفة مباشرة ، وهو الأمر المحظور على العامل اتيانه وفقا لنص البند ٤ من المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أن المادة ٧٩ مكررا من القانون المذكور معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن " تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف العليا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الأفعال المحظورة الواردة بالبندين ٣ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون .

ومن حيث ان قرار الجزاء الصادر بمحازاة الطاعن الاول بمصم شهرين من راتبه قد صدر بناء على تحقيق أجرته جهة الادارة ، وذلك بالمخالفة لنص المادة ٧٩ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر والذي أناط بهيئة قضائية وهى النيابة الادارية اجراء التحقيق فى المخالفات المنصوص عليها بالبند ٤ من المادة ٧٧ من القانون المذكور ، وقصر التحقيق فى هذه الحالة عليها ، ومن ثم فإن قرار الجزاء سالف الذكر يكون بالمد استند الى تحقیقات أجرتها الجهة الادارية ، وهى جهة غير مختصة مما يجب قرار الجزاء الموقع بناء عليها لما شاب اجراءها من غصب للسلطة حيث قصر القانون اجراء هذه التحقيقات على هيئة قضائية وهى النيابة الادارية ، وهو ما يلحق بهذه القرارات البطلان لبناؤها على تحقیقات باطلة وذلك لاختصاصها على اختصاص هيئة قضائية حددتها المشرع وقصر اجراء التحقيق عليها وفقا لنص صريح نصي الفقرة الثالثة من المادة ٧٩ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ويكون قرار الجزاء بثلث عقوبته عيب جسيم ينحدر به الى حد العدم ، وهو ما كان يعمد على المحكمة التأديبية أن تقضى به فى الحكم المطعون عليه ،



وذلك بعدم الاعتماد بالقرار الصادر بمحازاة الطاعن الاول بناء على تحقيقات  
معدومة الاثر قانونا ، باعتبار أن تلك مسألة أولية من المسائل المتعلقة بالنظام  
العام الذى يقوم على حماية الشرعية وسيادة القانون والتي تنطوى عليها ولاية  
المحاكم أيا كان نوعها أو درجتها وذلك من خلال ما يعرض عليها من  
منازعات تختص بنظرها ، ويكون عليها التصدى لأية مسألة تتعلق بذلك  
وتعتبر من المسائل الأولية الواجب الفصل فيها بمناسبة ما هو معروض عليها من  
منازعات .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اشار الى الدفع المبدى من الطاعن  
الاول والمتمثل في عدم جواز نظر الدعوى التأديبية لسبق الفصل فيها ، تم رد  
على ذلك بأن توقيع الجزاء الادارى كان بعد احالة المحال الى المحاكمة التأديبية  
ومن ثم فان هذا القرار لا يقيد بالحكمة وانما يطل الجزاء لصدوره على خلاف  
القانون .

( طعن ١٤٦٤ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٩/٦/١٠ )

## ثانيا - الر حجية الحكم الجنائي

### أقسام المحكمة التأديبية

#### قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ : اذا كانت حجية الحكم الجنائي تعمل التاريخا بالنسبة لجرمة  
هتك العرض - الا أنها لاتعمل بالنسبة لواقعة تواجد المتهم في غرفة مغلقة  
مع احدى الطالبات وبذلك تظل للمحكمة التأديبية كامل حريتها في تكوين  
عقيدتها نحو ثبوت هذا الاتهام أو نفيه .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين بجلاء ممن استفاء حيثيات حكم محكمة  
الجنائيات أنه ينصرف الى اتهام الطاعن بجرمة هتك عرض الطالبة ..... وأنه  
قد انتهى الى براءة الطاعن من تلك التهمة استنادا الى أسباب عديدة أولها  
ما أقرت به المجنى عليها من أن التهم لم يتناول الى أى مكان في جسدها بعد  
عورة مما يتفق معه الركن المادى لجرمة هتك العرض أما الاسباب الاخرى التي  
استند اليها حكم محكمة الجنائيات لبراءة للتهم تتحصل في عدم اطمئنان المحكمة  
وتسرب الشك اليها في وقوع جريمة هتك العرض بالكيفية التي ذكرتها  
التهمة .

ومن حيث أنه لامراء في ان احترام حجية الحكم الجنائي تحمّل كلية  
دون معاودة البحث حول استناد جريمة هتك عرض الطالبة على النحو  
وبالصورة والكيفية التي ذكرتها المجنى عليها في الاتهام الجنائي والتي سلف  
بيانها تفصيلا الا انه من الواضح والجلي ان حكم المحكمة الجنائية لم ينف  
واقعة تواجد المتهم والمجنى عليها في غرفة الفصل على انفراد - الأمر الذي لولاه  
ما كان هناك ادنى مجال لان تنطلق تلك الإقاول وتتداول تلك الشائعات التي  
ملأت جو المدرسة بل والمنطقة التعليمية بالمحافظة ووصلت الى المحافظة ولاكت

سمعة طالبة ارسلت من قبل اهلها وتهويها الى دار العلم لتلتقى المسلم والاديب  
لا لتمزق سمعتها وتلطخ سيرتها وتتأفلق اللسان امرها وامر للنهم تهويلا  
او تهويانا مما حدث .

ومن حيث انه يبين مما سبق أنه لفا كانت حجة الحكم الجنائي تعمل  
اثارها بالنسبة لجريمة هتك العرض الا انها لا تعمل بالنسبة لواقعة تواجد للنهم  
فى غرفة مغلقة مع احدى الطالبات وبذلك تظل للمحكمة التأديبية كإامل  
حريتها فى تكوين عقيدتها نحو ثبوت هذا الاتهام او نفيه .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية قد التفتت فى ضوء الادلة التى  
استخلصتها - والتى لارقابة للمحكمة الادارية عليها - الى ثبوت واقعة التواجد  
فى حق المتهم ومن ثم تكون الجريمة التأديبية التى احيل من اجلها للمحاكمة  
التأديبية والتى تتمثل فى أنه قد وضع نفسه موضع الشبهات والخزى بتصرفاته  
مما لا يلىق مع من يشغل وظيفة تربوية بأن تواجد بطريقة مشبوهة فى حجرة  
مغلقة مع الطالبة ..... مما استحق معه الجزاء الذى أوقعته المحكمة التأديبية  
عليه لقاء ما اقترف من اثم ويكون الطعن على الحكم الصادر بتوقيع الجزاء غير  
قائم على أسس سليم من القانون حقيقا بالرفض .

( طعن ١٦٥٧ و ١٧٣٤ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ )

ثالثا - جريمة الاضرار بالمال العام

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ : يتطلب لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات تحقق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف العام - يشترط أن يكون ذلك ناشئا عن اهمال العامل في أداء وظيفته أو عن اخلال بواجباتها - يشترط أيضا أن تتوفر علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

المحكمة : ومن حيث أن للمادة ١١٦ مكررا ( أ ) من العقوبات تنص على أن :

" كل موظف عام تسبب بخطئه في الخفاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهودة بها الى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئا عن اهمال في أداء وظيفته أو عن اخلال بواجباتها أو اساءة استعمال السلطة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ستة سنوات وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه اذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية " .

ومن حيث أنه يبين من نص هذه المادة أن الجريمة المنصوص عليها تتطلب لقيامها تحقق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها ، وأن يكون ذلك ناشئا عن اهمال العامل في أداء وظيفته أو عن اخلال بواجباتها ، وأن تتوفر علاقة السببية ما بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن مانسب للطاعن من اعمال في اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحفاظ على مادة الفرموكليت والاقبال من تلفها يتوافر معه الركن الأول للحرمة المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكررا (أ) للشار إليها وهو اعمال العامل في أداء وظيفته أو الاخلال بواجباتها ، كما أن القيمة التقديرية للأضرار التي لحقت بالشركة من اعمال المسئول بها - ووفقا لما جاء بتقرير الرقابة الإدارية للمؤرخ ١٩٨٦/٢/٢١ - تبلغ ٢٧٧ ألف مارك ألماني ، وهو مايفصح عن أنه ولو كان اتهام الطاعن الصرف الى المشاركة مع المعالف الثاني في العمالة اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحفاظ على مادة الفرموكليت والاقبال من تلفها - فان هذه المشاركة أدت الى قدر من الجسامة المقرر بالنظر لقيمة القرار الكلي وهو ما يتوافر معه الركن الثاني للحرمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات ، وهو ركن الضرر الجسمي بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها العامل هذا فضلا عن توافر علاقة السببية المباشرة ما بين الخطأ والضرر - مما تكامل معه اركان جريمة المادة ١١٦ مكررا (أ) .

( طعن ٧٢٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠ )

رابعاً - جريمة التزوير واستعمال

اغشور المزور

قانون رقم (٢٧٦)

المبدأ : جريمة التزوير تستقل عن جريمة استعمال اغشور المزور -  
سقوط الدعوى الجنائية عن فعل التزوير بالتقادم لا يمنع من مساءلة مستعمل  
اغشور المزور عن فعل الاستعمال - طالما أن هذا الأخير لم تنقضى دعواه  
بالتقادم .

الحكمة : ولما تقدم فإن جريمة التزوير تستقل عن جريمة استعمال اغشور  
المزور وسقوط الدعوى الجنائية عن فعل التزوير بالتقادم لا يمنع من مساءلة  
مستعمل اغشور المزور عن فعل الاستعمال طالما أن هذا الأخير لم تنقضى دعواه  
بالتقادم .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك فإنه يتعين الحكم بإلغاء الحكم  
المطعون فيه فيما قضى به من سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة  
للسيدة/..... بالخصم من مرتبها لمدة شهرين ، ورفض ما عدا ذلك  
من الطلبات .

( طعن ٣٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٦ )

## جـ مـ اـ رـ كـ

### الفصل الأول : التهريب الجمركى .

- أولا - تعريف جريمة التهريب الجمركى .
- ثانيا - رد البضائع المضبوطة .
- ثالثا .. رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب الجمركى .
- رابعا - التصالح فى جرائم التهريب الجمركى .
- خامسا - مكافأة الارشاد وتوزيع حصة بيع المضبوطات .

### الفصل الثانى : الاعفاءات الجمركية .

- أولا - الاعفاءات الجمركية المقررة باتفاقيات دولية .
  - ١- إلغاء قانون على لاعفاءات جمركية لا يمتد الى الاعفاءات المقررة باتفاقية دولية .
  - ٢- اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية مع الولايات المتحدة الأمريكية .
  - ثانيا - الوكالات الدولية المتخصصة .
  - ثالثا - الاعفاءات المقررة لوظائف التحويلات للمغتربين بالبعثات الدبلوماسية بالخارج .

- رابعاً - إعفاء الأمتعة الشخصية لأعضاء البعثات العامة .
- خامساً - إعفاء الآلات والأدوات والمعدات اللازمة لأغراض المبيعات القضائية والأجهزة المعاونة لها .
- سادساً - إعفاء واردات هيئة كهرباء مصر .
- سابعاً - الآلات والمعدات والأجهزة للمستوردة بمعرفة شركات القطاع العام .
- ثامناً - إعفاء الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص لها بنظام المناطق الحرة .
- تاسعاً - إعفاء مشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة .
- عاشراً - إعفاء بعض مواد البناء .
- حادى عشر - وسائل النقل وسيارات الركوب .
- الفصل الثالث : مسائل متنوعة .

- أولاً - تقدير قيمة البضاعة وتحديد التعريفات الجمركية .
- ثانياً - حدود سلطة مصلحة الجمارك فى التصرف فى البضائع .
- ثالثاً - استبعاد أحكام القانون المدنى عند التطبيق فى ظل قانون الجمارك رقم ١٩٦٦/٦٦ .

- رابعاً - مناط سقوط حق أصحاب الشأن فى حصيلة بيع البضاعة .
- خامساً - الجعالة عن المستودعات العامة داخل المنطقة الجمركية .
- سادساً - التزامات الوكيل البحرى .
- سابعاً - مهنة التخليص الجمركى .
- ثامناً - تحديد المصطلحات فى شأن تنظيم الإعفاءات الجمركية .



الأسعا - رد الضرائب والرسوم الجمركية المستقطعة من مخططات الضمان أو الامانات النقدية.

عاشرا - الضرائب الجمركية والضريبة على الاستهلاك .

١- قيمة السلعة التي تتخذ أساسا لربط الضريبة الجمركية هي الأساس في ربط الضريبة على الاستهلاك .

٢- أحكام المعالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات بمقتضى الجمارك تسرى على السلع المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة على الاستهلاك .

حادى عشر - عدم سرمان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ هـ في النشاط الرياضي الذي يمارس في الجامعات والذي لا يلتزم من ثم بأحكامه ولا يتمتع بمزاياه .

اثنى عشر - استحقاق الضرائب الجمركية في حالة تحول النشاط من المنطقة الحرة الى الاستثمار الداخلي .

ثالث عشر - نظام الدروبك .

رابع عشر - إزالة السحب والإدخال من وإلى المناطق الحرة .

## الفصل الأول

### التهرب الجمركي

#### أولا - تعريف جريمة التهرب الجمركي

##### قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ : المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

جدلت النقص غير المبرر في البضاعة عما ورد في قائمة الشحن مخالفة جمركية عقوبتها غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعروضة للضياع ولا تزيد على مثلها فضلا عن الضرائب المستحقة - النقص غير المبرر يعتبر بمثابة تهرب من الضرائب الجمركية - المخالفة الجمركية في هذه الحالة دنزلة بوجود نقص غير مبرر في بضائع خاضعة للضرائب الجمركية - المحكمة عند رقابتها للقرار الصادر بفرض الغرامة تستطيع التحقق من أوجهه : شرعيته - ذلك دون حاجة الى وقف الدعوى المرفوعة بالطعن على هذا القرار وذلك بحجة الفصل في الضرائب الجمركية .

المحكمة : ومن حيث أن قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ١١٧ الواردة بالباب السابع الخاص بالمخالفات الجمركية على أن " تفرض على ربانية السفن أو قادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مثلها فضلا عن الضرائب المستحقة وذلك في حالة النقص غير المبرر عما أدرج في قائمة الشحن ..... " وواضح من هذه المادة أنها جعلت النقص غير المبرر في البضاعة عما ورد في قائمة الشخص مخالفة جمركية عقوبتها غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مثلها فضلا عن الضرائب المستحقة ، مما يعني أنها قد اعتبرت النقص غير المبرر

قد قيد من اختصاص النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية بأن علق ذلك على طلب من مدير عام مصلحة الجمارك في حالات أو من وزير المالية في حالات أخرى ، فليس من شأن هذا الطلب أن ينشئ مركزا قانونيا جديدا للفاعل في جريمة التهريب الجمركي أو مرتكب المخالفة الجمركية بعد أن تحدد مركزه القانوني على ماسبق ببيان مدى صحة توافر أركان الجريمة في حقه ، فالطلب ينصرف بطبيعته العينية إلى الجريمة ذاتها ولا تعلق له بشخص مرتكبها ، فإذا كان ذلك فإن مايسبق طلب إقامة الدعوى العمومية من اجراءات داخلية تجري فيها جهات الاختصاص الجمركية شئونها لا يكون مما يقبل الطعن عليه بالالغاء ويؤكد ماسلف بيانه من أن طلب مصلحة الجمارك اقامة الدعوى العمومية لا ينشئ مركزا قانونيا محددًا لشخص منهم بعينه اقامة الدعوى ضده وأنه ليس ثمة جدال في أنه لا يترتب بالتحتم والضرورة على تقديم مصلحة الجمارك لطلب رفع الدعوى العمومية واقامتها في واقعة التهريب الجمركي ان تنتزم النيابة العامة باقامة الدعوى العمومية أو عدم اقامتها ، بل يعود هذا فقط حريتها كاملة في وزن وتقدير ما يتضمنه التحقيق من أدلة في اطار ما تحمله أمانة ومسئولية الدعوى العمومية طبقا للقانون في اقامة الدعوى أو حفظها أو تقدير ألا وجه لاقامتها ... الخ ، وإذا كان القانون قد حول مدير عام الجمارك أو وزير المالية أو من ينييه كل منهما اجراء التصالح مع التفاعل في تهريب التهريب الجمركي ونص على أن تنقضى الدعوى العمومية في كل الاحوال بالتصالح ، فإن هذا التصالح وهو الوجه الآخر لطلب اقامة الدعوى العمومية والمسقط لها يكون من ذات طبيعة طلب اقامة الدعوى العمومية ، لا يترتب قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي للقرار الإداري سواء كان موثقا ، الإداري ، انجائيا بقبول التصالح أو سلبيا برفضه . لأن ذلك لا ينفي أن يؤكد

ذلك أن الطلب لإقامة الدعوى العمومية من وزير المالية أو من مدير مصلحة الجمارك أو التصالح بين المصلحة وبين مرتكب جريمة التهريب الجمركي يتبعه تعترف النيابة العامة كسلطة قضائية في الدعوى العمومية أعمالاً لأحكام قانون الجمارك والاحرايات الجنائية سواء بالتحقيق ، أو بإقامة الدعوى ضد من ترى إقامتها ضده من المتهمين بناء عليه أو حفظها أو تقريره ألا وجه لإقامتها .... ، أو تقرير انقضائها ولا شك أنه وإن صدر التصرف الإداري بالطلب لرفع الدعوى العمومية من مصلحة الجمارك أو بالتصالح فيها فإن ارتباطه ارتباطاً غير قابل للتحرّك بالتصرفات ذات الطبيعة القضائية من النيابة العامة بناء عليه في الدعوى العمومية يمنع حتماً وبالصورة للمساواة مما قرره والمقتضى مصلحة الجمارك من تصرفات إدارية بدعوى الإلقاء ، لما يتضمن الأعد بهذا النظر إلى موضوع طلب إقامة الدعوى العمومية في جرائم التهريب ، أو التصالح فيها بحرفة المصلحة لرعاية الإلغاء في القضاء الإداري - من شأنه غير جائز دستورياً أو قانونياً بتصرفات النيابة العامة التي ينشئ عليها هذه التصرفات الإدارية الصادرة عن وزير المالية أو مدير مصلحة الجمارك على هذه الجرائم الجمركية .

ومن حيث أنه وعلى مدى ما تقدم في شأن التكيف القانوني الصحيح لطلب إقامة الدعوى العمومية أو إجراء التصالح في جرائم التهريب الجمركي ، وقد كان الطاعن قد أقام دعواه طلباً أصلياً إلغاء القرار الصادر من الجهة الإدارية بعدم الإذن برفع الدعوى العمومية ضد المتهمين وقبول التصالح معهم مقابل مبالغ تقل عن الحد الأدنى المقرر في القانون مع ما يترتب على ذلك من آثار ، واحتياطياً الحكم بأحقاقه في تقاضي تعويض قدره خمسة ملايين عن الجبهات تعويضاً له عما أصابه من ضرر يشمل في حرماته من مكافأة.

الارشاد المقررة قانونا فان حقيقة طلباته فى ضوء ما أورده من أسانيد فى دعواه ولمى تقرير الطعن وما أودعه من مستندات خلال مراحل التقاضى لتكشف بجلاء عن أن حقيقة طلبه ينحصر فى طلب الحكم بأحقية قانونا فى صرف مكافأة الارشاد المقررة قانونا بحسبان أن مقامت به الجهة الادارية من تصالح دون صرف هذه المكافأة قد حرمه من حق من الحقوق التى يستمد سنده فى المطالبة بها قانونا من أحكام القانون مباشرة وباعتبار أن صحيح حقيقة الحائل على عاتق - جهة الإدارة التزام مصدره القانون بوجوب صرف المكافأة من أن المبالغ الواجبة التوزيع سواء أقيمت الدعوى العمومية أو تم التصالح بشأن ماتم ضبطه ومن ثم فإن هذه الدعوى على هذا النحو وفقا لصحيح احكام القانون انما هى من دعاوى الاستحقاق التى تقوم بمصادر المطالبة بها وتستمد من القانون مباشرة الذى وضع مبدأ الاستحقاق وحدد للمبالغ الواجب توزيعها ، ويعين بناء على ذلك الفصل فى هذا الطعن على هذا الأساس .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك معدلا بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد أفرد الباب الثامن منه لاحكام التهريب الجمركى معرفا لها ومنظما لاركان جرائمه سواء باتمام الفصل أو الشروع فيه والمقومات الاصلية والنتيجة التى توقع فى كل حالة ، كما حدد طريقة اقامة الدعوى العمومية والتصالح بعد أداء مبالغ التعويض المحدده وذلك على التفصيل الوارد فيه ، وفى هذا الشأن فقد نصت للمادة ١٢١ من القانون على أن يعتبر تهريبا ادخال بضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطريقة غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها .... ويعتبر فى حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ، ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار

للمستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة " كما نصت المادة ١٢٢ على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ... " كما نصت المادة ١٢٤ من ذات القانون على أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه والمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها ... حسب الأحوال مقابل التعويض كاملاً أو مثلاً يقل عن نصفه ..... " ، وكذلك نصت المادة ١٢٤ مكرراً على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة بالحسب مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه ، وتطبق وسائل العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ ..... واستثناء من أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة إلا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينييه ..... ويجوز لوزير المالية أو من ينييه - إلى ما قبل صدور حكم فى الدعوى العمومية المصالح مقابل أدلة جليخ التعويض كاملاً ..... ويؤتب على المصالح المقبضاء الدعوى العمومية فى هذه الجرائم " ومقتضى ما تقدم من نصوص وأحكام أن القانون قد عرف جريمة التهريب بأنها ادخال البضائع من أى نوع إلى البلاد بطريقة غير مشروعة

وبدون أداء الرسوم الجمركية كلها أو بعضها ، كما اعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الاحتمية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ، ويفترض هذا العلم اذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضاعة بقصد الاتجار ، المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم ... وقد فرض القانون عقوبة الحبس والغرامة في حالات ، ثم غلظ العقوبات في حالات أخرى على التفصيل السابق بيانه وأوجب في كل الحالات الحكم على القاعلين والشركاء متضامين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية للمتحققة ..... كما قيد الشارع رفع الدعوى العمومية وجعل ذلك معلقا على طلب كتابي من المدير العام للجمارك في حالات ومن وزير المالية في حالات أخرى كما يكون لكل منهما أن يجرى التصالح بالشروط المحددة في النص وبالأوضاع المقررة فيه ، وهو تصالح لا يجوز أن يتم في كل الاحوال الا مقابل التعويض كاملا أو بما لا يقل عن نصفه ، بحيث يترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم في حالات يعينها أو انقضاء الدعوى العمومية فقط في حالات أخرى طالما وقع التصالح قبل صدور الحكم في الدعوى .

ومن حيث أن الثابت من صور محاضر الضبط المقدمة من الطاعن والتي لم تجعلها جهة الإدارة أنه قد تم متابعة عمالان الفندقيين ، وعثر فيها على كميات كبيرة من المشروبات الروحية لا تخصني غير الجنائية بل بقصد سداد الرسوم الجمركية . ولم تقدم إدارة الفندقيين مستندات سداد الرسوم عنها ، وقد أقر المسئولون في الفندقيين بصحة وثيقة الضبط وحررت المحضر بعد سؤال هؤلاء المسئولين والتحقيق معهم ، وهو تحقيق انتهى ليس الواقفين الى توجيه تهمة مخالفة أحكام قانون الجمارك والضرائب باعتبار أن حيازة الفندقيين هذه الكميات

ناجة على الرغم من عدم سداد الرسوم ، ولعدم تقديم المستندات الدالة على سداد الرسوم والضرائب المقررة .

ومن حيث أن الجهة الادارية المختصة قد رأت بناء على طلبات تقدمت بها ادارة الفندقين اجراء التصالح فى الحالتين ، وهو تصالح من المفترض أن يكون قد حدث بعد أن قام كل فندق بسداد مبالغ ورد تحصيلها فى الاوراق والثابتة أن ادارة فندق ..... قد قامت بسداد مبلغ ٣٩٦٦٠٧٣٣٥ ( ثلاثمائة وستة وتسعون ألفا وستمائة وسبعة وخمسين مليما ) وذلك طبقا للتسوية التى قامت المصلحة باجرائها مع الفندق المذكور بمعرفة ادارة التعريفات الجمركية ، كما قامت ادارة فندق .... بسداد مبلغ ٥٦١٠٥٧٣٤٤ ( خمسمائة وواحد وستون ألفا وسبعة وخمسون خنيها وثلاثمائة واربعه واربعون مليما ) وذلك عن مستحقات مصلحة الجمارك عن المضبوطات حيث تم التصالح بين الفندق والجمارك ( صورة الكتاب الصادر من الجمارك الى فندق ..... برقم ٢٥٢ أ بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٢ ، والكتاب المؤرخ ٩/١٠/١٩٨٠ الموجه من الجمارك الى نيابة الشئون المالية والمرسل صورة منه الى مدير عام فندق ..... ) .

( طعن ٤٨٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٧/٦ )

#### قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ : لا يعد تهريبا جمركيا ظهور عجز أو زيادة فى موجودات مخازن يحتفظ بها فى احدى المناطق الحرة - جريمة التهريب الجمركى جريمة عمدية .

الفتوى : ظهور عجز أو زيادة فى موجودات مخازن يحتفظ بها فى احدى المناطق الحرة لا يعد تهريبا جمركيا ذلك أن المراد من التهريب الجمركى على



النحو الذى حدده المشرع فى قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هو ادخال البضائع فى اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القوانين وهو ما عير عنه المشرع بالطرق غير المشروعة وهو يتقسم الى نوعين نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، ونوع يرد على السلع التى لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد عرق الحظر الذى يفرضه المشرع فى هذا الشأن ويتحقق واقعة التهريب الجمركى تغلبو فعلا بولما ، بيد أن جريمة التهريب الجمركى من الجزائيم الضمنية التى يعتر القصد الجنائى ركتا فيها للمحكمة استظهاره فى ضوء تقديرها للأدلة المطروحة عليها من علم التهم بحقيقة الأمر فى شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة مما يضمن أن يكون هذا العلم يقينا لا ظنيا أو افتراضيا - والقول الفصل فى اعتبار واقعة ما بأنها تشكل جريمة التهريب الجمركى لما يتقصد للمحكمة الجنائية المختصة فى ضوء ما يعرض عليها من أدلة ووقائع وتحقيق ، يبط أمره بالنيابة العامة لدى تحريك ولايتها واستنهاض اختصاصها وبعد سماع دفاع التهم وأدلتهم وأسائدهم لدحض هذا الاتهام عن نفسه باعتبار أن ذلك يخلط الاطار الذى كلفه الدستور وصانته القانون ، وبهذا قضت المحكمة الدستورية العليا وعلى هذا اضطرره قضاء محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ، كما أن نظام استنباط المال العبرى والأجنبى وللمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يخصص الفصل الرابع منه للمناطق الحرة فى المواد من ٣٠ الى ٥٧ ، ويستفاد من نصوص هذه المواد أن المشرع فى القوانين المشار اليه أعاد تنظيم موضوع المناطق الحرة تنظيمًا كاملا وهو الموضوع الذى أفرد له قانون الجمارك الفصل الرابع من الباب الرابع فيه مما يعد معه الفصل الخاص بالمناطق الحرة فى قانون الجمارك منسوجا ضمنا واعمالا للمادة الثانية من القانون المدنى . ولا تنهض

جهة شك في وجوب افعال أحكام قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية والتزام  
مقتضاها والتي تبسط على الحالة المعروضة الأمر الذي من مؤلفه جواز قيام  
ادارة المنطقة الحرة في حالة عدم اقرار المحرز أو الزيادة في موجودات المخازن  
التي تحتفظ بها في المناطق الحرة باستثناء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة  
عليها فضلا عن اقتضاء الغرامات وفقا للقواعد وبما لا يتجاوز المقررة طبقا لقرار  
مجلس ادارة المنطقة وذلك اجمالا لصريح نص المادة ١٠٩ من اللائحة التنفيذية  
لقانون الاستثمار وما أوردته في هذا الخصوص ، مما لا يتناقض مع  
بدلالة منطوقها ومعناها ، الأمر الذي لا يتضح بعد ذلك أي مجال للقول  
بأن من شأن ظهور محرز أو زيادة في موجودات مخازن تحتفظ بها في المناطق  
الحرة أن يعد تهربا جريما على النحو آنف البيان .

( ملف ٤٤٤/٢/٣٧ جلسة ١٩٩٣/٧/٢٩ )

## ثانيا - رد البضائع المضبوطة

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ : وضع المشرع أصلا عاما أورده نص المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مقتضاه خضوع الواردات للضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - اعتبر المشرع فى المادة ١٢١ من ذات القانون اتيان أى فعل من شأنه التخلص من أداء الضرائب أو الرسوم كلها أو بعضها تهريبا جمركيا يحيز لمصلحة الجمارك تحريك الدعوى الجنائية قبل فاعله ومطالبته أداء تعويض يعادل، مثالى الضرائب المستحقة على البضائع موضوع الجريمة - أجاز المشرع فى المادة ١٢٤ للمصلحة رد البضائع المضبوطة كلها أو بعضها بعد أداء الضرائب المستحقة عليها مالم تكن من الأنواع الممنوعة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣ فاستبان لها أن المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن " تخضع البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص " ، وأن المادة ١٢١ من ذات القانون تنص على أن " يعتبر تهريبا ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية وإخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة ..... كما يعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو

العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمعاقبة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة " ، كما تنص المادة ١٢٢ منه على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة .... " ، وتنص المادة ١٢٤ على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للمشارك أو من ينييه ، وللمدير العام للمشارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملاً أو مثلاً يقل عن نصفه ، ويجوز فى هذه الحالة رد البضائع المضبوطة كلها أو بعضها بعد دفع الضرائب للمستحقة عليها ما لم تكن من الأنواع المنوعة ، كما يجوز رد وسائل النقل والأدوات والمواد التى استعملت فى التهريب ، ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال " كما استبان للجمعية أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ بإعفاء الجمعيات التعاونية للثروة المائية والجمعيات التعاونية بمحافظات الحدود بمختلف أنواعها من بعض الضرائب والرسوم تنص على أن " يضاف الى المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم بند جديد برقم ٦ مكرراً نصه الآتى : ٦ مكرراً : تعفى الجمعيات التعاونية للثروة المائية والجمعيات التعاونية بمحافظات الحدود بمختلف أنواعها من الرسوم الجمركية المفروضة على ما تستورده من أدوات ومعدات ومهمات

وماكينات وآلات لازمة لنشاطها على أن يصدر بتحديد لها قرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الحربية .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما أورد نص للمادة ٥ من قانون الجمارك سالف البيان مقتضاه خضوع الواردات للضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، كما اعتبر المشرع اتيان أى فعل من شأنه التخلص من أداء الضرائب أو الرسوم المستحقة كلها أو بعضها تهربا جمركيا يجيز لمصلحة الجمارك تحريك الدعوى الجنائية قبل فاعله ومطالبته أداء تعويض يعادل مثلى الضرائب المستحقة على البضائع موضوع الجريمة ، كما أحاز المشرع للمصلحة رد البضائع المضبوطة كلها أو بعضها بعد دفع الضرائب المستحقة عليها ما لم تكن من الأنواع المنوعة .

وحيث أن المشرع أعفى بموجب القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الجمعيات التعاونية للثروة المائية والجمعيات التعاونية بمحافظات الحدود بجميع أنواعها من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على ما تستورده من أدوات ومعدات ومهمات وماكينات وآلات شريطة أن تكون هذه الأشياء لازمة لنشاط هذه الجمعيات ، واذ كان الثابت من الاوراق أن الوحدة المحلية لمركز ومدينة رشيد استوردت محركات باسم جمعية الصيادين بها لتتمكن من اعفاؤها من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها وفقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه واستخدمتها في غير الغرض المخصصة من أجله وقامت بتشغيلها في نقل الركاب والبضائع ، فمن ثم تكون قد قارفت المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون الجمارك سالف البيان

لاتيانها فعلا من شأنه التخلص من أداء الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة وبذلك تغدو ملزمة بأداء تعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة اضافة الى الضرائب على البضائع المهربة التي استحوذت عليها .

وحيث أن الوحدة المحلية لمركز ومدينة رشيد قامت بسداد مبلغ ١٤٠٥٣٠٢٠ قيمة التعويض المستحق للمصلحة ولم تقم بسداد ٧٠٠٠ ج قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على المحركات المضبوطة التي ردت اليها ، فمن ثم تغدو مطالبة مصلحة الجمارك باستدعاء المبلغ صحيحة ومتفقة مع القانون ، ولا يغير من ذلك أن المصلحة وقعت فى سهو أدى الى عدم المطالبة به فى حينه ذلك أن حقها فى اقتضاء الضرائب والرسوم المستحقة على المحركات المضبوطة التي تم ردها للوحدة المحلية المشار اليها لايقوم فى أساسه وتقديره على محض التواخي بين المصلحة والوحدة المحلية وإنما سندده وقوامه مافرضه قانون الجمارك وليس فى هذا القانون ولا فى القانون العام مايجول دون تدارك مثل هذا الخطأ وتصحيحه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام الوحدة المحلية لمدينة ومركز رشيد أداء مبلغ ٧٠٠٠ جنيه ( سبعمائة ألف جنيه ) لمصلحة الجمارك .

( ملف ٢١١٣/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/٥/٣ )

تحالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ويتعين الغاؤه ورفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها .

( طعن ٢٩٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٣ )

#### قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ : طلب القامة الدعوى العمومية طبقاً لنص المادتين ١٢٤ ، ١٢٤ مكرراً من قانون الجمارك بوصفه قيماً على اختصاص النيابة العامة يصدر من الجهة التي عينها القانون بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنيا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا وهو أى الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينتطوى على تصريح بالتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها - طلب رفع الدعوى العمومية بالنسبة للجرائم الجمركية لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية - التصالح من ذات طبيعة طلب القامة الدعوى العمومية - لا يعتبر قراراً ادارياً بالمفهوم الاصطلاحي للقرار الادارى سواء كان موقف الادارة منه ايجابياً بقبول التصالح أو سلبياً برفضه .

المحكمة : ومن حيث أن قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ يعد أن عدل في الباب الثامن منه جرائم التهريب الجمركي والعقوبات المحقة لكل منها ، قد أورد قيماً على الاختصاص الاصل للمقرر للنياية العامة بقلعة الدعوى العمومية المقرر لها بموجب المادة ١ من قانون الاجراءات الجنائية فصصت المادة ١٢٤ منه على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات في جرائم التهريب الجمركي الا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من نيابه ، وللمدير العام

للمشارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها بحيث يتجنب الحبال  
مقابل التعويض ..... " ، كما نصت المادة ١٢٤ مكرراً على أنه " مع  
عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب  
البضائع الأجنبية بقصد الاتجار والشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع  
العلم بأنها مهربة بالخس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات  
وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه ... ويستثناء من  
أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم  
النصوص عليها في الفقرة السابقة إلا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينييه  
، ويجوز لوزير المالية أو من ينييه إلى ما قبل صدور الحكم في الدعوى العمومية  
الصلح مقابل أداء مبلغ التعويض كاملاً ..... ويؤتب على هذا الصلح  
اتقضاء الدعوى العمومية في هذه الجرائم " .

ومن حيث أن طلب إقامة الدعوى العمومية على النحو السابق بيانه  
يوصفه قبلًا على اختصاص النيابة العامة يصدر من الجهة التي عينها القانون  
بقصد حمايتها سواء بصفتها ممثلاً عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة  
العليا ، وهو أى الطلب يتصرف إلى الجريمة ذاتها ، فينطوى على تصريح  
بإتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لارتكابها ( الحكم  
الصادر بملسة ١٩٦٨/٣/٢٣ فى الطعن رقم ١١٢١ لسنة ١٠ ق وكذلك  
الحكم الصادر بملسة ١٩٨٧/٤/١٨ فى الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٣٠ ق ) .  
كما جرى قضاء محكمة النقض فى مجال الإذن برفع الدعوى العمومية فى  
المعاملات الضريبية على أن للطلب فى أمثال هذه الحالات أثرًا هينًا يتعلق فى  
مجال للمعاملات الضريبية بجرائم يصدق عليها جميعها أنها جرائم مالية تخمس  
الثمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ( نقيض جنائى جلسة



١٩٧٧/٤/٢١ ملعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق ٢ . وهذا يصدق بطبيعة الحال على الطلب فى حالة الجرائم الجمركية المشار إليها فيما سبق وعلى ذلك فان طلب رفع الدعوى العمومية بالنسبة للجرائم الجمركية لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية ، اذ لا تتوافر بالنسبة له مقومات القرار الادارى على النحو الذى استقر عليه قضاء هذه المحكمة فى شأن تعريف القرار الادارى بأنه افصاح الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين يكون ممكنا وحائزا قانونا ، ابتغاء مصلحة عامة ، ذلك أن عبية الطلب وانصرافه الى الجريمة دون اعتبار لمرتكبها تحول دون أن يكون للطلب أثر فى احداث مركز قانونى لمرتكب الجريمة ، فبارتكاب الاعمال المولمة قانونا والتي تعتبر من الجرائم الجمركية ، يكون الفاعل قد وضع نفسه - بالفعل وبالاتساع - فى المركز القانونى الخاص على النحو الذى حدده القانون ، ولا يغير من ذلك أن يكون للشروع لاختصاص النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية بأن علق ذلك قد قيد من اختصاص النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية بأن علق ذلك على طلب من مدير عام مصلحة الجمارك فى حالات أو من وزير المالية فى حالات أخرى ، فليس من شأن هذا الطلب أن ينشئ مركزا قانونيا جديدا للفاعل فى جريمة التهريب الجمركى أو مرتكب المخالفة الجمركية بعد أن تحدد مركزه القانونى على ما سبق بيانه بمدى صحة توافر أركان الجريمة فى حقه ، فالطلب ينصرف بطبيعته العينية الى الجريمة ذاتها ولا يتعلق له بشخص مرتكبها ، فاذا كان ذلك فان ما سبق طلب إقامة الدعوى العمومية من اجراءات داخلية تجري فيها جهات الاختصاص الجمركية شغلونها لا يكون مما يقبل الطعن عليه بالإلغاء ويؤكد ما سلف بيانه من أن طلب مصلحة الجمارك

إقامة الدعوى العمومية لا يتسنى مركزا قانونيا محددًا لشخص منهم بعينه إقامة  
الدعوى ضده وأنه ليس لمة جدال في أنه لا يتوجب بالتحتم والضرورة على تقديم  
مصلحة الجمارك لطلب رفع الدعوى العمومية وإقامتها في واقعة من وقائع  
التهرب الجمركي أن تلتزم النيابة العامة بإقامة الدعوى العمومية أو عدم  
إقامتها ، بل يعود لها فقط حريتها كاملة في وزن وتقدير ما يتضمنه التحقيق  
من أدلة في إطار ما تحمله من أمانة ومسئولية الدعوى العمومية طبقا للقانون  
في إقامة الدعوى أو حفظها أو تقدير ألا وجه لإقامتها ..... الخ ، وإذا  
كان القانون قد حول مدير عام الجمارك أو وزير المالية أو من ينوبه كل منهما  
إجراء التصالح مع الفاعل في جرائم التهرب الجمركي ونص على أن تنقضى  
الدعوى العمومية في كل الأحوال بالتصالح ، فإن هذا التصالح وهو الوجه  
الأخر لطلب إقامة الدعوى العمومية والمسقط لها يكون من ذات طبيعة طلب  
إقامة الدعوى العمومية ، لا يحتمل قرارا إداريا بالمفهوم الاصطلاحي للقرار  
الإداري سواء كان موقف الإدارة منه إيجابيا بقبول التصالح أو سلبيا برفضه ،  
لأن ذلك لا ينفي أن يؤكد ذلك أن الطلب بإقامة الدعوى العمومية من وزير  
المالية أو من مدير مصلحة الجمارك أو التصالح بين المصلحة وبين مرتكب جريمة  
التهريب الجمركي يتبعه تصرف النيابة العامة كسلطة قضائية في الدعوى  
العمومية إعمالا لأحكام قانون الجمارك والإجراءات الجنائية سواء بالتحقق أو  
بإقامة الدعوى ضد من ترى إقامتها ضده من المتهمين بناء عليه أو حفظها أو  
تقرير ألا وجه لإقامتها ..... ، أو تقرير انقضائها ولاشك أنه وإن صدر  
التصرف الإداري بالطلب لرفع الدعوى العمومية من مصلحة الجمارك أو  
بالتصالح معها فإن ارتباطه ارتباطا غير قابل للتعنّث بالتصرفات ذات الطبيعة  
القضائية من النيابة العامة بناء عليه في الدعوى العمومية يجمع حتما وبالضرورة

للمسئول بما قرره واتخذته مصلحة الجمارك من تصرفات ادارية يدعوى الإلغاء ، ولما يتضمن الاخذ بهذا النظر الى الموضوع طلب اقامة الدعوى العمومية في جرائم التهريب ، أو التصالح فيها معرفة للمصلحة لرعاية الإلغاء في القضاء الإداري . من مساس غير جائز دستوريا أو قانونيا بتصرفات النيابة العامة التي يبنى على هذه التصرفات الادارية الصادرة عن وزير المالية أو مدير مصلحة الجمارك في هذه الجرائم الجزائية .

ومن حيث انه وعلى هدى ما تقدم في شأن التكليف القانوني الصحيح لطلب اقامة الدعوى العمومية أو اجراء التصالح في جرائم التهريب الجزائية ، وإذا كان الطاعن قد أقام دعواه طالبا أصليا إلغاء القرار الصادر من الجهة الادارية بعدم الإذن برفع الدعوى العمومية ضد المتهمين وقبول التصالح معهم مقابل مبالغ تقل عن الحد المقرر في القانون مع ما يترتب على ذلك من آثار ، واختياطيا بالحكم بأحقته في تقاضي تعويض قدره بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات تعويضا له عما أصابه من ضرر يتحمل في حرمانه من مكافأة الإرشاد المقررة قانونا فإن حقيقة طلباته في ضوء ما أوردته من أسانيد في دعواه وفي تقرير الطعن وما أوردته من مستندات علال مراحل التبايني لتكشف بجلاء عن أن حقيقة طلبة ينحصر في طلب الحكم بأحقته قانونا في صرفه مكافأة الإرشاد المقررة قانونا بحسبان أن ما قامت به الجهة الادارية من تصالح دون صرف هذه المكافأة قد حرمه من حق من الحقوق التي يستمد منه في المطالبة بها قانونا من أحكام القانون مباشرة وباعتبار أنه صحيح حقيقة الخال على هائق جهة الإدارة التزام مصدره القانون بوجوب صرف المكافأة من أن المبالغ الواجبة التوزيع سواء أقيمت الدعوى العمومية أو تم التصالح بشأن مام ضبطه ومن ثم فإن هذه الدعوى على هذا النحو وفقا لصحيح أحكام القانون إنما هي

من دعاوى الاستحقاق التي تقوم مصادر المطالبة بها وتستمد من القانون مباشرة الذي وضع مبدأ الاستحقاق وحدد للمبالغ الواجب توزيعها ، ويتمين بناء على ذلك الفصل في هذا الطعن على هذا الأسس .  
( طعن ٤٨٠ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٩١/٧/٦ )

## رابعا - التصالح فى جرائم

### التهرب الجمركى

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ : علق المشرع رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أي اجراء فى جرائم التهرب الجمركى بصفة عامة على طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه - أجاز المشرع التصالح مع مرتكب الجريمة أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها بشروط محددة - يترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم.

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٢٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الواردة فى الباب الثامن الخاص بالتهريب تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهرب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه ، وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملا أو ما لا يقل عن نصفه ... ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال " .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن التصالح فى الجرائم الجمركية ليس حقا للأفراد وإنما هو أمر مقرر لوزير المالية ومدير عام الجمارك ويدخل فى الملامات المتروكة لتقديرها ، ولا وجه للقول بأن عدم التصالح ينطوى على مضادة لخلق من الحقوق التى قررها القانون ، فالسلطة التقديرية لوزير المالية ومدير عام الجمارك تنسم ممارستها لتحقيق الصالح العام ، والقرارات التى

تصلبر بناء عليها تكون صحيحة طالما خلت من اساءة استعمال السلطة ،  
وتدخل القيود الواردة بالقرار المطعون فيه فى مجال تنظيم الاختصاص التقديرى  
المبين بقانون الجمارك ، وتنطوى على افصاح من الجهات المختصة بأنها رأت  
بحجب الملاحظات المتروكة لها عدم التصالح فى الحالات الست المبينة بالقرار  
المطعون فيه بعد أن تبين أنها تتعلق بمخالفات تهدد المصالح المالية والاقتصادية  
للدولة ، وملك وزير المالية اجراء هذا التنظيم بما له من اختصاص واسع فى  
قانون الجمارك والرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك والمسئول الأول عن حسن  
سير العمل وتنظيمه على الوجه المطلوب قانونا ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه  
بغير ذلك يكون قد مخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن طلب وقف التنفيذ يقوم  
على ركبتين : الأول توافر شرط الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار  
المطعون فيه نتائج يتصلبر تداركها فيما لو قضى بالفائه ، والثانى أن يقوم  
الطلب بحسب الظاهر على أسباب جدية .

( طعن ٢٩٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٣ )

خامسا - مكافأة الارشاد وتوزيع

حصيلة بيع المضبوطات

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ : المادة ١٣١ من قانون الجمارك الصادرة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - قرر المشرع حقا للمرشدين ومن قاموا بضبط الجريمة أو عاونوا في اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها في نصيب من مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة - حول المشرع رئيس الجمهورية الاختصاص بتحديد القواعد التي تتبع في توزيع هذه المبالغ وقد فوض وزير المالية في ذلك - التعليمات التي تقضى بتجميد توزيع مبالغ التعويضات المحصلة من القطاع العام على المرشدين والضابطين والمعاونين توطئة لاعفاء شركات القطاع العام من الغرامات لا تملك الخروج على حكم المادة ١٣١ ، أساس ذلك أن اختصاص رئيس الجمهورية الذي فوضه الى وزير المالية بوضع قواعد التوزيع ليس معناه تفويض وزير المالية في منع توزيع هذه المبالغ أو حجبتها عن مستحقيها .

الحكمة : ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضده - المدعى - كان قد قدم أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بجلسته ١٩٨١/١/٢٥ حافظة مستندات طويت على ما يأتي :

١- صورة بلاغ مقدم من المدعى الى مدير عام جمارك الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٢ يفيد بأن الشركة العربية للراديو والتراكتور (تليمصر) قامت باستيراد معدات ومستلزمات وأفرجت عنها مفعاة من الرسوم الجمركية عن طريق جمرک بورسعيد خلال عام ١٩٧٧ الا أن الشركة قبلت بصناعتها مكبرات صوت وباعتها في السوق المحلية مخالفة بذلك شروط الاعفاء المنسوح

لها ، وطلب المدعى فى محام بلاغه حفظ حقه فى هذه الاعبارية ، وقد تأثر على البلاغ بقيسده اعتبارية وانقطاع الخبرة الحسابية لاتخاذ الاجراءات الخاصة بالمراجعة وضبط الواقعة وتحرير محضر الضبط اللازم .

٢- صورة انقطاع مؤرخ ١٩٧٩/٥/٢٣ موجه من مراقب عام الأمن الجمركى الى مراقب عام الخبرة الحسابية يشير فيه الى الاعبارية المقدمة من المدعى ، ويطلب حصر الشهادات الخاصة بالشركة والواردة اليها خلال عام ١٩٧٧ لامكان اتخاذ اللازم .

٣- صورة من شكوى مؤرخة ١٩٨٠/١/٣ مقدمة من المدعى لمدير عام جمارك الامكنية أشار فيها الى أنه غا الى علمه أن الشركة قامت بسداد ما استحق عليها من رسوم وتعميمات بالشيكين رقمى ٩٥٧٣٣٦ فى ١٩٧٩/١٠/٢٨ مبلغ ٣٣٠ مليون و ٣٥٣٠ جنيه ، ورقم ٩٣٨٣١٩ فى ١٩٧٩/٩/١٠ مبلغ ٥٨٠ مليون و ٣٢٧١٧ جنيه ، وعظم شكواه بالمطالبة بالموافقة على صرف مستحقاته عما تم تحصيله من الشركة وفقا لأحكام القانون الجمركى مع حفظ حقه فى المطالبة بساقي نصيبه عند تحصيل الجزء الباقى من الرسوم والتعويض .

٤- صورة انقطاع مؤرخ ١٩٨٠/٩/٨ موجه من مراقب عام الأمن الجمركى الى المراقبة العامة للشئون القانونية بالمنطقة الغربية ، مرفقا بها شكوى المدعى ، وورد بالانقطاع أن المذكور تقدم باعبارية سرية حول هذا الموضوع وقيدت بغير الاعباريات بالمراقبة برقم ٢٧ فى ١٩٧٩/٥/٢٣ وأحيلت الى الخبرة الحسابية لتنفيذها ، التى أخطرت المراقبة بأن النتيجة ايجابية .



ثم قدم المدعى أمام المحكمة المذكورة صورة من كتاب المراقبة العامة للشئون القانونية بمصلحة الجمارك رقم ٤٥٥ للمورخ ١٩٨١/٣/٢١ والموجه الى ادارة قضايا الحكومة ( قسم الكليات ) بالاسكندرية بخصوص القضية المرفوعة من المدعى ضد المصلحة حول موضوع النزاع ، أقرت فيه المراقبة العامة للشئون القانونية بكافة الوقائع التى ذكرها المدعى فى صحيفة دعواه ، وأشارت الى أنه تم تكيف الواقعة على أنها جريمة تهريب جمركى مما يندرج تحت نص المادة ١٢١ وما بعدها من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقيدت الواقعة قضية تهريب جمركى برقم ٧٥٢ لسنة ١٩٨٠ ضد الشركة العربية للراديو والترايستور ( تليمصر ) وقبول التصالح المقدم منها على أساس تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وتعويض يعادل مثل واحد لتلك الرسوم المستحقة ، وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٣٧٠ مليون و ١١٩٤٥١ جنيه متمثلا فى الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عن هذه الرسوم بالإضافة الى التعويض للمعادل لمثل هذه الضرائب والرسوم ، وأردف كتاب المراقبة العامة للشئون القانونية سالف الذكر بأن وزير المالية أصدر تعليمات تقضى بتحميد توزيع مبالغ التعويضات المحصلة من القطاع العام على المرشدين والضابطين والمعاونين بناء على توجيه من ديوان المحاسبات توطئة لاعفاء شركات القطاع العام من الغرامات التى توزع فى النهاية على الموظفين ولا يعود على خزانة الدولة شئ منها ، وبناء عليه قررت لجنة التوزيع تحميد توزيع التعويض المحصل فى هذه القضية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المدعى قدم فى دعواه صورة من مستندات كافية لإثبات صحة ادعائه والأساس الذى بني عليه مطالبته بالمبلغ المحكوم به ، ومن هذه المستندات صور لمكاتبات رسمية صادرة عن أجهزة

الجمارك تقر فيه بصحة الواقعة وتبلغ المدعى عنها . فإذا كانت الجهة الادارية المدعى عليها قد تقاعست طوال السنوات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاسكتلرية الابتدائية وعلمكة القضاء الادارى عن تقديم أصول تلك المستندات أو اثبات ما يدحضها أو منازعة المدعى فى صحة الوقائع الواردة بصحيفة دعواه ومذكراته ، وهى الجهة التى بحوزتها أصول الأوراق والمستندات والمكلفة أصلاً - حسبما استقرت أحكام القضاء الادارى - بتقدمها وثبات مالا يثبت الا بها ، فانه - ازاء ذلك - يغدر ماورد بتقرير الطعن للثائل من نعى على الحكم المطعون فيه بمقولة أنه قضى للمدعى بطلباته رغم حلو الأوراق من مستندات تؤيد صحة مزاعمه - هو قول باطل لأساس له من الصحة ، ولا يبعد أن يكون الطعن على هذا الوجه من قبيل اللدد فى الخصومة الذى يجب أن تنزه عنه جهة الادارة . ولقد ظلت الطاعنة على هذا المسلك حتى بعد اقامتها الطعن فلم تقدم أى مستند تدحض به دعوى المطعون ضده ولم تقم دليلاً على عدم صحة دعواه أو ما يناقض ما قدمه من مستندات أصولاً فى حوزتها أو نكرها أصلاً ، بل ولم تواف المحكمة بما طلبته من بيانات - على النحو المبين فيما سبق - رغم توقيع أكثر من غرامة عليها .

ومن حيث أنه ولئن كان قد ورد بحجز الكتاب رقم ٤٥٥ المؤرخ ١٩٨١/٣/٢١ - الذى قدم للمدعى صورته ضمن مستنداته بالدعوى - والموجه من مدير عام الشؤون القانونية بمصلحة الجمارك الى ادارة قضايها الحكومية بالاسكتلرية ، أن وزير المالية أصدر تعليمات تقضى بتجميد توزيع مبالغ التعويضات المحصلة من القطاع العام على المرشدين والضابطين والمعاونين توطئة لاعفاء شركات القطاع العام من الغرامات التى توزع فى النهاية على الموظفين لا يعود على خزانة الدولة شئ منها - ولئن كان ذلك الا أن هذه التعليمات -

أيما ما كان الرأي في مرتبة في مصادر القرارات الادارية - لا تقوى على الخروج على حكم المادة ١٣١ من قانون الجمارك التي ترتب للمرشدين ومن قاموا بتطبيق الجريمة أو عاونوا في اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها ، أصل حق في نصيب من مبالغ التعويضات والغرامات وقسم الأشياء المصادرة ، ذلك أنه اذا كانت هذه المادة قد عولت رئيس الجمهورية تحديد القواعد التي تتبع في توزيع هذه المبالغ وقد فوض هذه السلطة وزير المالية - الا أن ذلك لا يعنى تحويل رئيس الجمهورية - أو من غرضه - سلطة منع توزيع هذه المبالغ أو حجبها عن المستحقين . فضلا عن ذلك فان البادئ من مفهوم التعليمات التي أصدرها وزير المالية على الوجه السابق بيانه أنها ترمى أساسا الى النظر في اعفاء شركات القطاع العام ذاتها من الغرامات والتعويضات التي يفرضها القانون في الحالات الماثلة ، وبديهي أن هذا لا يتأتى تحقيقه الا بتعديل القانون .

ومن حيث أنه لما تقدمت جهة بين أن الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق والقانون فيما قضى به ، وأن الطعن المائل لا أساس له من الصحة لحقوق الرفض .

ومن حيث أن من عسر الطعن ، تلزمه المصروفات عملا بحكم المادة

١٨٤ مرافعات .

( طعن ٢٤٩٤ لسنة ٣٠ في جلسة ١٢/٤/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ : ألزم المشرع الادارة المختصة بتوزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على جهات محددة من بينها المرشدين والضابطين والمعاونين ومستوفى الاجراءات - هذا الالتزام مصدره القانون

وبالتالى فان من توافر فيه احدى الصفات المشار اليها بصدد قضية تهريب  
جركى فان من حقه الحصول على نسبة من التوزيع حسب القواعد المقررة  
فى هذا الشأن . يجب على جهة الادارة فى حالة وجود مبالغ واجبة التوزيع  
فى قضية تهريب جركى أن تبين صراحة ما اذا كان هناك ارشاد فى القضية  
من عدمه حيث يؤثر ذلك على نسب التوزيع . الاثر المترتب على ذلك  
التزام جهة الادارة الضمت وعدم الافصاح عن وجود أو عدم وجود  
ارشاد فى القضية يعتبر قرارا سلبيا فى تطبيق المادة ١٤١ من قانون مجلس  
الدولة .

المحكمة : ومن حيث أنه عن التكييف القانونى لطلبات المدعى فان  
المادة ١٣١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص  
على أن تحدد بقرار من رئيس الجمهورية القواعد التى تتبع فى توزيع مبالغ  
التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على المرشدين ومن قاموا بضبط  
الجريمة أو عاونوا فى اكتشافها أو ضبطها أو فى استيفاء الاجراءات المتصلة بها  
وعلى صناديق التعاون الاجتماعى والادخار والصندوق المشترك والأندية  
الرياضية الخاصة بموظفى الجمارك ، ومقاد ذلك أن للشرع أنشاء - لحكمة  
قدرها - التزاما على علق الادارة المختصة بأن توزع المبالغ الواردة بالنص على  
جهات محددة به ومن بينها المرشدين والضباط والمعاونين ومستوفى  
الاجراءات وهو التزام مصدره القانون ومن ثم فان من توافرت فيه احدى هذه  
الصفات بصدد قضية تهريب جركى فان من حقه الحصول على نسبة من  
التوزيع بحسب القواعد التى يحددها قرار رئيس الجمهورية ، وقد استمر  
العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦٨ لسنة ١٩٦٠ فى ظل العمل بقانون  
الجمارك سالف الذكر وتنص المادة الأولى من هذا القرار على أن " يوزع ثمن

بيع المضبوطات والتعويضات والغرامات على حالتى التهريب والمخالفات  
الجمركية على الوجه الآتى : أ - فى حالة وجود ارشاد ٥٠٪ للمرشد ١٠٪  
للضابطين المشتركين فى اكتشاف الواقعة أو استيفاء الاجراءات المتصلة بها  
٤٠٪ للصناديق ، ب - فى حالة عدم وجود ارشاد ٥٠٪ للضابطين  
المشتركين فى اكتشاف الواقعة واستيفاء الاجراءات المتصلة بهما و ٥٠٪  
للصناديق الاجتماعية . ثم صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٧  
ونص على أن " ١ - يتم التوزيع فى قضايا التهريب الجمركي والمخالفات  
الجمركية وفقاً للنسب الآتية : أ - فى وجود ارشاد ٥٠٪ للمرشد ٤٠٪  
للصناديق الاجتماعية ٥٪ للضابطين ومن عاونوا فى اكتشاف وضبط الجريمة  
٥٪ للمستوفين للاجراءات . ب - فى حالة عدم وجود ارشاد ٥٠٪  
للصناديق الاجتماعية و ٢٥٪ لمن قاموا بالضبط وعاونوا فى اكتشاف وضبط  
الجريمة و ٢٥٪ لمن قاموا باستيفاء الاجراءات " ونص فى البند ٣ على أن  
" أ - يعتبر ضبط كل من يأمر بالضبط أو يقوم بضبط الواقعة ، ب - يعتبر  
معاون كل من يؤدي اعمالاً متصلة ومتصلة بموضوع الجريمة أو المخالفة بـ  
ج - يعتبر ارشاداً البلاغ المكتوب السابق على الضبط الجديد بأشياء أو أشياء أو  
وقائع معينة يكون له الفضل فى اكتشاف الجريمة أو المخالفة على أنه فى  
الأحوال التى يتبين من ظروف الضبط أنه تم بناء على ارشاد عاجل بحيث لم  
يتم سحب البلاغ كحالة يمكن النظر حسب ظروف كل حالة ويصدر القرار  
اللازم بذلك من مدير عام الجمارك . وتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥ صدر قرار  
وزير المالية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام توزيع حصيلة بيع المضبوطات  
والتعويضات والمخالفات الجمركية وأبقى نسب التوزيع على حالة الارشاد كما  
كانت فى قراره السابق أما فى حالة عدم الارشاد فتعمل ٢٠٪ للضابطين

والمعاونين في اكتشاف الجريمة مناصفة و ٣٠٪ للمستوفين للاجراءات ثم صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ منفذا ومرددا للأحكام السابقة كما صدر القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بالاجراءات التي تتبع عند وجود ارشاد واعباريات سرية .

ومن حيث أنه يبين من تلك النصوص أن ثمة التزام مهديا على جهة الادارة المختصة في حالة وجود مبالغ واجبة التوزيع في قضية تهريب جمركي أن تبين صراحة ما اذا كان يوجد في تلك القضية ارشاد أم لا يوجد بها ارشاد بالمعنى المحدد قانونا وذلك لما لهذا التحديد من آثار قانونية ومالية ليس فقط بالنسبة للمرشد أو المرشدين وإنما ايضا بالنسبة لأصحاب الحقوق الاخرى خاصة المضابطين والمعاونين ومستوفى الاجراءات حيث تتعارض مصالحهم المالية مع المرشدين لاختلاف نسب التوزيع وزيادتها الى خمسة أضعاف في حالة عدم وجود ارشاد في القضية ومن ثم فإن التزام جهة الادارة الصمت وعدم الإفصاح عن وجود أو عدم وجود ارشاد في القضية يعتبر قرارا اداريا سلبيا في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ وتنص على أن " يعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح " واذ كان الثابت من الأوراق أنه صدر قرار لجنة توزيع مبلغ ٦٤٥٨٩٠ جنيها في قضية الجمارك رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ اسكتلرية بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٠ ومنحت الصناديق ٥٠٪ وحساب الاستيلاء ٣٠٪ وللمضابطين ١٠٪ وللمعاونين فعلا وحكما ١٠٪ وأن يصرف باسم السيد/..... مدير الجمارك مبلغ ٣٤ ألف جنيه ليصرفها لمن قدموا لسيادته المستندات التي أدت الى ضبط الجريمة ولم معاونوه في ضبط الواقعة سواء بتقديم

بيانات أو معلومات ، وأنه نظرا لتعدد المصادر والمعلومات التي أدت الى الضبط بالإضافة الى ما توصل اليه بعض العاملين في المصلحة بحكم وظائفهم من ارتكاب الشركة ..... لمخالفات وان لم يتمكنوا من تقديم الأدلة المادية التي تمكن المصلحة من ضبط المخالفات فإن اللجنة رأت توزيع التعويض على أساس الضبط مع اعتبار كل من قدم مستندات أو بيانات أو معلومات عن طريق الاستاذ ..... من الضابطين أو المعاوين في الضبط ومحصنت لهم ضلعا يتناسب مع الدور الذى ساهموا به في ضبط الواقعة على أن يصرف هذا المبلغ باسم سيادته لصرفه لهم للاحتفاظ بسرية الأسماء ، وأما كان الرأى فى تكليف قرار هذه اللجنة فالثابت أنه أشار صراحة الى اعتبار القضية رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ تهريب جمر كى اسكتلرية خجالية من الارشاد وأن ما قدمه المدعى ..... وغيره من قبيل المساوئة فى الضبط الا أنه بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٠ صدر قرار وكيل الوزارة مدير عام مصلحة الجمارك ونص على أن " يلغى قرار لجنة توزيع المضبوطات بملسة ١٤/٥/١٩٨٠ بشأن توزيع قضية الجمارك رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ اسكتلرية ضد شركة ..... وأن يعلى للمبلغ المضابق توزيعه كتعويض والبالغ ٦٤٥٨٩٠ جنيها بالحساب الجارى الدائن تحت التسوية لحين إعادة توزيعه أو التصرف فيه بصفة نهائية بعد العرض على السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية . وقد شمل القرار المبالغ التى صرفت للضابطين والمعاوين ومستوفى الاجراءات ولم يرد أى نص بشأن ما صرف للمدعى ..... ، ومن ثم فإنه بهذا الاتفاق الصريح يهدرون كل أثر لقرار اللجنة السابق بالتوزيع سواء فيما يتعلق بتحديد صفة المدعى في الكشف عن الجريمة أو مقدار المكافأة التى يستحقها ، واذا لم يثبت من الأوراق أن جهة الادارة أعادت توزيع المبلغ سالف الذكر - رغم

وجود التزام قانوني عليها بذلك كما سبق- واستمرت على موقفها السلبي حتى رفع المدعى المذكور دعواه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢ طالبا اعتباره مرشدا في قضية التهريب الجمركي سائلة الذكر وحرف الفروق المالية المستحقة له ثم إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن ذلك ، فمن ثم تكون دعواه في حقيقة تكييفها القانوني طعنا في القرار السلبي الصادر من الجهة الإدارية المختصة بامتناعها عن اتخاذ قرار ادلوى كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقانون والقرارات سائلة الذكر وذلك بالافصاح صراحة عن توزيع المبلغ في قضية التهريب الجمركي رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ اسكندرية وما يترتب على ذلك من تحديد الدور الذي ساهم به المدعى وأسانيد ذلك ثم تحديد المكافأة المستحقة له بما يتناسب مع الدور الذي قام به ، وترتيبها على ذلك فان دعواه تكون مقبولة شكلا ، واذا ذهب الحكم للمطعون فيه غير هذا للذهب فانه يكون قد أخطأ في فهم الوقائع وفي تطبيق القانون بما يهيئ معه الحكم بالغائه والقضاء بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن اعادة توزيع المبلغ الملحق في قضية التهريب الجمركي رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ اسكندرية وما يترتب على ذلك من تحديد ما يستحق نهائيا للمدعى من مكافأة في ضوء ذلك .

ومن حيث أن وزارة المالية ( الجمارك ) عسرت الطعن فلتزم بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

( طعن ١٩٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤ / ٢٢ )

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ : مقتضى المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن أثمان بيع المضبوطات المصادرة والتعويضات



والغرامات الجمركية - قيام قاعدة قانونية تنظيمية أمره تفرض حتمية صرف ٥٠٪ من ثمن بيع المضبوطات لمن تولى الارشاد - المنازعة حول مدى سلامة تطبيق تلك القاعدة تعد منازعة ادارية - يستمد فيها المدعى حقه من القاعدة القانونية التنظيمية مباشرة - لا تملك الادارة فى شأنها سلطة تقديرية فى المنح أو المنع - فهي منازعة ادارية خارج اطار دعاوى الالغاء التى يتقيد رافعها بالمواعيد والاجراءات الخاصة بهذا النوع من الدعاوى بلى هي دعوى فى منازعة تسوية المركز القانونى للمتازعين على قيمة المكافأة .

الحكمة : ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن ائمان بيع المضبوطات المصادرة والتعويضات والغرامات الجمركية نص فى المادة ١ على ان يوزع ثمن بيع المضبوطات والتعويض والغرامات فى حالتى التهرب والمخالفات الجمركية على الوجه الاتى :

أ - فى حالة وجود ارشاد :

٥٠ ٪ للارشاد ..... " .

ومن حيث أن مقتضى هذا القرار قيام قاعدة قانونية تنظيمية أمره تفرض حتمية صرف ٥٠٪ من ثمن بيع المضبوطات لمن تولى الارشاد ، ومردى ذلك أن قيام جهة الادارة بصرف قيمة المكافأة للمستحقة للارشاد على النحو المتقدم مجرد تنفيذ مقتضى احكام القانون كقوله جهة الادارة بموجب اختصاص مقيد لا تقدير لها فيه . وعلى ذلك فان المنازعة حول مدى سلامة تطبيق تلك القاعدة التنظيمية انما تتمحور عن منازعة ادارية يستمد فيها المدعى حقه من القاعدة القانونية التنظيمية مباشرة ، ولا تملك جهة الادارة فى شأنها سلطة تقديرية فى المنح أو المنع ، اذ ان القرار الصادر فى شأنها لا ينطوى على افصاح عن ارادة جهة الادارة عن ارادة تشيى بمقتضاها مركزا قانونيا مستحقي

المكافأة ، وانما هي تقوم بعمل تكشف بمقتضاه عن أركان وعناصر وشروط وجود هذا للمركز الذى قررته القاعدة التنظيمية ، ومن ثم فإن المنازعة محل هذا الطعن لا تنطوى على طلب بالغاء قرار ادارى ، وانما تتحصل فنى خلاف حول مدى سلامة وصحة التطبيق القانونى من جهة الادارة بموجب سلطاتها المقيدة لأحكام القاعدة التنظيمية الآمرة على واقع الحال ، وهى على هذا النحو منازعة ادارية خارج اطار دعاوى الالغاء التى يقتيد وانعها بالمواعيد والاجراءات الخاصة بهذا النوع من الدعاوى بل هى دعوى منازعة فى تسوية المركز القانونى للمتازعين على قيمة المكافأة الخاصة بالارشاد ميناها التحققي من واقع الحال بالنسبة لكل منهم واعمال مقتضى القاعدة التنظيمية المقررة فى هذا الشأن .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب بخلاف هذا المذهب وانتهى فى تكييف الدعوى الى أنها من دعاوى الالغاء فانه يكون قد خرج على صحيح حكم القانون ومن ثم يكون واجب الالغاء .

( طعن ٢٧٤٥ و ٣٠٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٩٠ )

#### قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ : يوجد التزام على عاتق الادارة المختصة بأن توزع المبالغ الواردة فى نص المادة ١٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ومنها مبالغ التعويضات التى تقتضى وجوباً عند التصالح على جهات محددة ومن بينها المرشدين والضابطين والمعاونين فى الضبط ومن ساهموا فى استيفاء الاجراءات - هذا الالتزام يجد مصدره فى القانون مباشرة - من توافرت فيه احدى هذه الصفات بمصدد قضية تهريب جركى سواء أقيمت بشأنها الدعوى العمومية أو تم التصالح فيها يكون من حقه الحصول على نسبة من

المبالغ الواجبة التوزيع والتي ورد تحديدها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ظل العمل بالانظمة الجمركية السابقة على صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه . هذا القرار مازال ساريا بموجب التأشير الموافقة لقانون الميزانية في القسم الخاص بالادارة العامة للجمارك .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٣١ من قانون الجمارك المشار اليه تنص على أن تحدد بقرار من رئيس الجمهورية القواعد التي تتبع في توزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على المرشدين ومن قاموا بضبط الجريمة أو عاونوا في اكتشافها أو ضبطها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها ، وعلى صناديق التعاون الاجتماعي والادعار والصندوق المشترك والائدية الرياضية الخاصة بموظفي الجمارك ، وفاد ذلك أن المشرع قد أنشأ لحكمة قدرها التزاما على عاتق الادارة المختصة بأن توزع المبالغ الواردة بالنص ومنها مبالغ التعويضات التي تقتضى وجوبا عند التصالح ، على جهات محددة به ومن بينهم المرشدين والضابطون والمعاونين في الضبط ومن ساهموا في استيفاء الاجراءات ، وهو التزام يجد مصدره على ما سبق من القانون مباشرة ، ومن ثم فان من عولزت فيه احدى هذه الصفات يصدد قضية تهريب جمركي سواء أقيمت بشأنها الدعوى العمومية أو تم التصالح فيها يكون من حقه الحصول على نسبة من المبالغ الواجبة التوزيع والتي ورد تحديدها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ظل العمل بالانظمة الجمركية السابقة على صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وهو القرار الذي مازال ساريا بموجب التأشير الموافقة لقانون الميزانية في القسم الخاص بالادارة العامة للجمارك . والذي نصت المادة الاولى منه على أن " يوزع لمن

بيع المضبوطات والتعويضات والغرامات في حالات التهريب والمخالفات الجمركية على الوجه الآتي : أ) في حالة وجود إرشاد ٥٠٪ للمرشد ، ١٠٪ للضابطين المشتركين في اكتشاف الواقعة واستيفاء الاجراءات المتصلة بها ، ٤٠٪ للنصديق ..... الخ ، وذلك كله في اطار القواعد التنفيذية التي تضمنتها قرارات وزير المالية ومدير عام مصلحة الجمارك التي تعاقبت في هذا الشأن .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن الطاعن بصفته مرشدا - وهو أمر لم - تنكره عليه مصلحة الجمارك طوال مراحل التقاضي - يستحق مكافأة الارشاد المقررة قانونا وفقا للنسب المقررة من مبالغ التعويضات الواجبة التوزيع - والتي حصلتها الجمارك عند اجراء التصالح وغنى عن البيان أنه لاغير من هذا الأمر ما ذهبت اليه مصلحة الجمارك في معرض دفاعها من قول مفاده أن الأمر لم يكن يتعلق بجريمة تهريب في أية صورة من صورها المحددة قانونا ، وقعت من جانب ادارة الفندقين اللذين ضبطت بمخازنهما الخمر موضوع النزاع وانما يتعلق الأمر بمخالفات جمركية تتمثل في حيازة الخمر المفرج عنها قانونا برسم بعض الجهات والسفارات للمعفاة أصلا من سداد الرسوم ، حيث يستوجب القانون عدم التصرف في البضائع المعفاة ، فاذا تم التصرف فيها يكون من الواجب سداد الرسوم الجمركية المقررة ، وبالتالي فلا تقوم حصيلة بيع أو مبالغ مسددة مقابل تعويضات قررها القانون في حالات التهريب يكون من الواجب توزيعها وفقا للقواعد المقررة والمشار إليها فيما سلف ، ذلك أن مثل هذا القول يجافي الواقع الثابت في محاضر الضبطين أن الخمر المضبوطة لم يكن مسدد عنها الرسوم الجمركية ولقد جازتها ادارة الفندقين بقصد بيعها رغم علمها بعدم سداد الرسوم أو بالأقل فانها جازتها

دون أن تتمكن من إثبات سداد الرسوم الجمركية المقررة عنها ولم تقدم أية مستندات تفيد في هذا الشأن ، وهو الأمر الذى انتهى بتوجيه الاتهام لإدارة الفندقين بمخالفة أحكام قانون الجمارك معدلاً بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - ذلك التعديل الذى انصب على باب التهريب والذى أدخل الحكم الخاص بافترض التهريب طالما عجز الخائر عن إثبات مصدر البضاعة أو أنه قد سددت الرسوم الجمركية عنها ومن ثم فالخمر المضبوط بناء على إرشاد الطاعن خمر مهرة وفقاً لصحيح الواقع والقانون ، كما يدحض ما قالت به الجمارك أيضاً ما هو ثابت من مكاتبات تفيد قبولها التصالح الذى أجازه القانون وترك أمر تقديره اما المدير مصلحة الجمارك أو لوزير المالية حسب الأحوال ، وشرطه فى الحاليين بضرورة اقتضاء مبالغ التعويض المحددة قانوناً بما يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة أو نصفها على الأقل .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى ما يخالف هذا النظر ومن ثم فانه يكون قد أخطأ فى تحصيل الواقع وفى اعمال صحيح حكم القانون مما يتعين معه القضاء بالغاءه والقضاء بأحقية الطاعن فى تقاضى مكافأة الإرشاد المقررة قانوناً فى حدود المبالغ الواجبة التوزيع قانوناً وذلك فى محضر الضبط رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٨ أمن الجمارك ورقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ أمن الجمارك المحررين ضد فندقى شيراتون القاهرة والميريديان على التفصيل السابق بيانه .

( طعن ٤٨٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٧/٦ )

## الفصل الثانى

### الإعفاءات الجمركية

#### أولاً - الإعفاءات المقررة

##### بالتفقيات دولية

#### ١ - إلغاء قانون محلى لإعفاءات

##### جمركية لا يمتد الى الإعفاءات

##### المقررة باتفاقية دولية

##### قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ : القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية لم يلقى الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها فى القوانين السابقة عليه وإعادة تنظيمها دون أن تتضمن إعفاء الآلات والمعدات والمواد والإمدادات اللازمة لشركات البترول العاملة فى مصر .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١٢/١ فاستبان لها أن المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالتزعين لوزير البترول فى التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة اموكو للزيت مصر فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل تنص على أن " يرخص لوزير البترول فى التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة اموكو للزيت بمصر بصفقتها مقاولا فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل وذلك وفقاً للشروط المرفقة والخريطة الملحقة بها .... " وان المادة (٢) منه تنص على أن " تكون الأحكام الواردة فى المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ١٢ و ١٣ و ١٧ و ١٨ و ٢٠

٢١ و ٢٣ و ٢٤ والملحق "ج" من الاتفاقية بقوة القوانين وتكون نافذة بالاستثناء من أحكام أى تشريع يخالف لها " وإن المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الخاصة بالاعفاءات الجمركية تنص على أن " يسمح للمؤسسة ولأموكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقائليهم من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج ، مع إعفائهم من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه الأشياء المستوردة مقصود استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية .. (ج) تشمل الرسوم الجمركية فى خصوصية استعمالها فى هذه الاتفاقية ، كافة الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الفرائض الضريبة ، باستثناء ما يلحق للحكومة نظير خدمات فعلية التى يستحق أدائها بسبب استيراد الشئ أو الأشياء المقصورة " .

كما استبان للجمعية أن المادة (١٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية تنص على أنه " ميج هدم الاعمال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والسلوك والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الاجنبية يعمل بالاحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها لتتضمن عليها في القوانين والقرارات الآتية ..... " .

واستظهرت الجمعية من تلك النصوص ان المشرع ايجاز للهبة المصرية العامة للبترول - التى حلت محل المؤسسة المصرية العامة للبترول - وشركة اموكو للزيت وللشركة القائمة بالعمليات ولقائليهم من الباطن الذين يقومون

بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة من الخارج بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول بالهيئة بأن هذه الأشياء مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية المبرمة في هذا الشأن متى أسبغ عليها المشرع قوة القانون واستثنائها من أحكام أى تشريع مخالف .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان شركة بترول خليج السويس قامت باستيراد مشمول البياتين الجمركيين رقم ٨٤/٨٠٠ ، ٨٤/ ٨٤٠ وأقرت فى كتابها رقم ٤٢٦٢٨٤ المؤرخ ١٩٨٤/٥/٨ الى مدير جمرك السويس ورأس شقير بأن مشمول البياتين المشار اليهما لا يتأتى الحصول على شبيه أو مماثل له فى الجوهر والجودة من السوق المحلية وصدقت على ذلك الهيئة المصرية العامة للبحرول . كما أقرت الهيئة بكتابها للمؤرخ ٨٦/١٠/١ الى مدير الشؤون القانونية بمحمارك السويس والبحر الأحمر وسيناء بشأن مشمول البياتين الجمركيين لازم لنشاط الشركة ، ومن ثم يكون قد تحقق فى هذا الشأن مناط الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية . وغنى عن البيان أنه لالوجه لمظنة أن القانون رقم ٩١ لسنة ٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية ألقى الاعفاءات الجمركية للنصوص عليها فى القوانين السابقة عليه واعاد تنظيمها دون أن يتضمن اعفاء الآلات والمعدات والمواد والامدادات اللازمة لشركات البترول العاملة فى مصر . ذلك أن المادة (١٣) من القانون سالف البيان ألغت الاعفاءات الجمركية المنصوص عليها فى القوانين والقرارات المشار اليها بهذه المادة فى غير ما احتلل بالاغفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والجهات الأجنبية ولم تتضمن هذه المادة الغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ الذى نص على أن تكون المادة (١٢) من الاتفاقية المرفقة به



قوة القانون ويجرى نفاذها بالاستثناء من أحكام أى تشريع يخالف لها الأمر الذى يقتضى له اعمال حكمه وتنفيذ مقتضاه نزولا عند القاعدة الثابتة من أن الخاص يقيد العام ولا عكس . وعليه تغدو مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة مجردة من صحيح سندها حرية بالالتفات عنها ورفضها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك .

( ملف ٣٢ / ٢ / ١٩١٦ جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١ )

## ٢- اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية

مع الولايات المتحدة الأمريكية

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ : وضعت اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق فى شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالاسس الواردة بهذه الاتفاقية التى أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية .

تطبيق : قيام الخير الأجنى بشراء سيارة ومغادرته البلاد وتركها بموقع العمل بمشروع الاسكان موضوع المنحة والمقرر الإعفاء له ولاغراضه - تمتع تلك السيارة بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٩٢ فامتنان لها أن المادة (٥) من

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن " تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ..... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناصفة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون " وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه " يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة . ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسر الإفراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها " . كما استبان للجمعية أن البند الخامس من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية للمرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على أنه " لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية : أ ) تعفى المواد والمهمات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقاول أمريكي يحول من قبلها لأغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجري القيام به وفقا لهذه الاتفاقية وذلك أثناء استخدام هذه للمعدات أو المهمات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة الضرائب المقررة في جمهورية مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية للمعول بها كما تعفى عمليات استيراد وتصدير

وشراء أو استعمال أو التصرف في أى من المواد والمنتجات والمنتجات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو الشراء أو التصرف أو أى ضرائب أو أعباء أخرى مماثلة لذلك في جمهورية مصر العربية ولا يخضع أى مقاول أمريكى وفقا لهذه الاتفاقية لأية ضرائب سواء كانت على الدخل أو الأرباح أو الأعمال أو أى ضرائب أخرى أو رسوم أيا كانت طبيعتها . " وأن البند ٤ من ملحق الشروط النمطية لمنحة مشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لنوى الدخول المتخفضة للمدينة بين جمهورية مصر العربية ووزارة الاسكان والولايات المتحدة الأمريكية التي ووفق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ ينص على أن " (أ) تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية في إقليم الممنوح ويؤدى الأصل والفائدة معفيان من هذه الضرائب والرسوم . (ب) لدرجة أن (١) أى متعاقد .... وأى هيئة استشارية وأى أفراد تابعين للمتعاقد يحملون من المنحة وأى ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات . (٢) أى عملية شراء للسلع محمول من المنحة لا تعفى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين السارية في إقليم المقترض ، فسيقوم للمقترض كما هو وارد في عطاءات تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبالغ التي دفعت من أموال بخلاف تلك المنحة من هذه المنحة . " .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك التصريح أن المشروع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص يحصر باعياها وتجب هذه الضرائب عند وصول البضائع . واستثناء من ذلك

أجاز للمشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة . وأن اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق فى شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التى أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف فى أى من الموارد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية وذلك دونما اخلال بما تضمنته الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية بشأن منحة مشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المحدود والتى ووفق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ فى البند ب / ٤ من ملحق الشروط المنطية من أنه لو أسفر تطبيق القوانين المصرية عن التزام بدفع ضرائب او رسوم او غيره فالتعاقد أى الحكومة المصرية تتحملها اذ أن الأسس المحددة فى الاتفاقية الاولى واجبة الاعمال دائما وتسرى ولو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع الاسكان المشار اليه حكما خاصا فى هذا الشأن ، طالما لم تتضمن عروجهنا على هذه الأسس . فضلا عن أن ما قرره الاتفاقية الثانية فى هذا الشأن لا يخرج فى صياغته عن أن يكون نصا احتياطيا يؤكد الاعفاء ولا يدحضه بل ينم عن تأكيد الاعفاء المقرر فى الاتفاقية الأولى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى تعاقدت مع المكتب الاستشارى الهندسى الأمريكى بازل وتبل نصار فى ١٩٨٠/١/٥ فى اطار من أحكام اتفاقية المنحة التى ووفق

عليها بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ ، وبناء عليه قام المكتب بالتعاقد مع الخبير جون الفريد آدمز الذى قام بشراء السيارة محل النزاع المائل ثم غادر البلاد وتركها بموقع العمل بمشروع الاسكان موضوع المنحة والمقرر الاعفاء له ولأغراضه فمن ثم تتمتع تلك السيارة بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة خاصة وأن مصلحة الجمارك قعدت عن الرد رغم توالى استحثاتها مرارا ولم تستظهر دليلا ما ينال من رد وزارة التعمير واسانيدها فى هذا المنحى الأمر الذى تغلبو معه المطالبة المائلة عارية من صحيح سندها قاتونا حرية بالرفض .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأرراضى أداء مبلغ ١٢٥٣٧ ج اتنى عشر الفا وخمسمائة وسبعة وثلاثين جنبها كضريبة جمركية عن سيارة يحو ٦٠٤ ش رقم ٣١٦٥٢١٨٠١ .  
( ملف ٢٠٩٧/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/٥/١٧ )

#### قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ : اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسسا هامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم فى شأن كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التى أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشاريع من جميع الضرائب والرسوم الجمركية .

**الفتوى :** وضعت اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى جمهورية مصر العربية على ان يتم فى شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالاسس الواردة بهذه الاتفاقية التى أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق : افراج مصلحة الجمارك عن أجهزة تكييف برسم المكتب الاستشارى الأمريكى المتعاقد مع وزارة التعمير للعمل بمشروع تطوير مياه وبحارى مدينة السويس وذلك على اطار منحة مشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخول المنخفضة المقرر الاعفاء لها ولاغراضها - تنازل وزارة التعمير عن ملكية هذه الاجهزة لهيئة قناة السويس التى تقع خارج نطاق الاستفادة من أحكام الاعفاء الواردة بهذه الاتفاقية فتوعا منها باخطار الهيئة الى التزامها بأداء الضرائب والرسوم الجمركية - وزارة التعمير خالفت الاتفاقية وجاوزت نطاق الإعفاء المتاح لها على نحو تغدو معه وبالتالي ملزمة بأداء الرسوم والضرائب الجمركية المقررة على تلك الاجهزة والوزارة بعدئذ وشأنها فى الرجوع على هيئة قناة السويس من عدمه .

( ملف ٢٠١٨/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/٦/٢١ )

قاعدة رقم (٢٩٠)

**المبدأ :** الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية فى إطار أحكام اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية مع الولايات المتحدة الامريكية - يشمل

الرسوم والتعريفات الجمركية المفروضة على استيراد وتصدير الأمثلة الشخصية والمعدات والملون التي تستورد بقصد الاستعمال الشخصي .

ملخص الفتوى : وضعت اتفاقية للمعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق فى شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالاسس الواردة بهذه الاتفاقية التى أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمعدات المنقولة بهذه السراير والمشروعات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية كما أعفت أى حقول أمريكي من أية ضرائب أو رسوم أيا كانت طبيعتها وبسبب هذا الإعفاء على الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم المتقاعدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو ممولين منها أو يعملون لدى المؤسسة العامة أو الخاصة المتعاقدة معها أو الممولة منها أو من إحدى وكالاتها وللموجودين فى مصر للقيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية وتسمح هذا الإعفاء ليشمل بين مايشمل الرسوم والتعريفات الجمركية المفروضة على استيراد وتصدير الإمتعة الشخصية والمعدات والملون التي تستورد بقصد الاستعمال الشخصي .

( ملف ٢١٣٦/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/١٢/٦ )

## لانيا - الوكالات الدولية المتخصصة

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ : تخضع سيارات الوكالات المتخصصة عند التصرف فيها في مصر للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقبيلتها وطبقا للتصنيف الجمركي الساري وقت السناد .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها للمقودة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ فاستعرضت الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الوكالات المتخصصة التي انضمت اليها الحكومة المصرية بموجب القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٦ التي نصت المادة ٩ منها على أن " تعفى الوكالات المتخصصة وأموالها وإيراداتها وأموالها الأخرى من :

( أ ) جميع الضرائب المباشرة .....

( ب ) جميع الرسوم الجمركية والتبويد الخاصة بحفظ الاستيراد والتصدير أو الحد منها وذلك فيما يتعلق بما تستورده الوكالات المتخصصة أو تصديره من حاجيات خاصة بأعمالها الرسمية ، على أنه من المفهوم أنه لا يجوز بيع الحاجيات المستوردة منفاه من الرسوم الجمركية في البلد الذي استوردت اليه بشروط الا بشرط يوافق عليها مع حكومة ذلك البلد " ونصت المادة ١٠ من ذات الاتفاقية على أنه " لا تطالب الوكالات المتخصصة - كمساعدة عامة باعفاها من ضريبة الاتاج ورسوم البيع الداخلة في ضمن الأموال للمقولة أو الشاجة ..... " . ونصت للمادة ١٣ من الاتفاقية على " يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في الاجتماعات التي تقعو اليها أى وكالة متخصصة باذن اتميلاعهم بأعمالهم وأناء سفرهم الى مقعر الاجتماع وعودتهم منه بالمزايا والخصائيات الاتية : ..... (و) ذات الخصائيات والتبيلات التي يمتنع



لنظراتهم فى المرتبة من أعضاء البعثات الدبلوماسية فيما يتعلق بامتعتهم الشخصية " .

ونصت المادة ١٩ على أن " يتمتع موظفوا الوكالات المتخصصة ..... (و) باعفاء أناتهم وأمتعتهم التى يستوردونها عند تولية وظائفهم لأول مرة الى الدول ذات الشأن من الرسوم الجمركية " .  
ونصت المادة ٢١ على أنه علاوة على المزايا والحصانات المنصوص عليها فى المادتين ١٩ و ٢٠ يتمتع الرئيس التنفيذى لكل وكالة متخصصة أو أى موظف ينوب عنه أثناء غيابه وزوجته وأولاده القصر بالمزايا والضمانات والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمبعوثين الدبلوماسيين طبقا للقانون الدولى . " .

واستبان للجمعية عما تقدم أن الاتفاقية المشار اليها فرقت فى مجال تقرير الاعفاءات والمزايا والحصانات بين كل من الوكالة المتخصصة كشخص قانونى وممثلى الدول الاعضاء والموظفين والرئيس التنفيذى للوكالة فالذى يتمتع بذات المزايا والاعفاءات بما فيها الجمركية الممنوحة للدبلوماسيين هو الرئيس التنفيذى لكل وكالة متخصصة دون غيره من ممثلى الدول الاعضاء أو الموظفين الذين قررت لهم الاتفاقية بعض المزايا والاعفاءات لم تمتد لتشمل الاعفاءات الجمركية أناتهم وأمتعتهم الشخصية . أما الوكالة ذاتها فقد حددت الاتفاقية على سبيل الحصر القدر الذى تتمتع به من مزايا واعفاءات وتسهيلات فحصرتها فى مجال الاعفاءات الجمركية بالاعفاء من جميع الرسوم الجمركية والقيود الخاصة بحظر الاستيراد وذلك فيما يتعلق بما تستورده الوكالة من حاجيات خاصة بأعمالها الرسمية فيما تستورده الوكالة يكون - عند وجوده - معفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا أنه عند بيع هذه

الحاجيات فى البلد الذى استوردت اليه فانها تخضع للرسوم الجمركية وفقا لقانون هذا البلد اللهم الا اذا وجد اتفاق فيما بين حكومة هذا البلد والوكالة يقضى بالاعفاء من الرسوم الجمركية أو بنظام كيفية التصرف فى الأشياء التى استوردتها الوكالة وشروطه واجراءاته ، أما فى حالة غياب مثل هذا الاتفاقى فلا يجوز كقاعدة عامة بيع الحاجيات التى استوردتها الوكالة معفاة من الرسوم الجمركية فى البلد الذى استوردت اليه ولا وجه للقول باعفاء ما تستورده الوكالة من حاجيات من الضرائب الجمركية وما يلحق بها من ضرائب ورسوم عند التصرف فيها فى البلد الذى استوردت اليه أسوة بأعضاء السلك الدبلوماسى ، اذ أنه فضلا عن اتعلم سند هذا القول فى نصوص الاتفاقية سالفة البيان خاصة واننا بصدد تقدير إعفاء من رسوم وضرائب لا يجوز الا بنص صريح فى القانون فان الاحالة الى المعاملة الممنوحة للدبلوماسيين فى مجال الإعفاءات المقررة للوكالات المتخصصة مقررة صراحة لاعتبارات قدرها واضعوا الاتفاقية للرئيس التتفيذى للوكالة دون الوكالة ذاتها .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة واذا بين من الاوراق أن السيارات التى استوردت كانت للاستخدام الرسمى لمكتب منظمة اليونسكو بالقاهرة ومركز الأمم المتحدة للاعلام - وكات وزارة الخارجية - ادارة المراسم قد أفادت بكتابتها رقم ٢٠٨ المؤرخ ١٩٨٧/١١/١٩ الى ادارة الفتوى لوزارة المالية أنه لا يوجد حتى الان اتفاق بين الحكومة المصرية وأيا من الوكالات المتخصصة بنظام شروط التصرف فى الاشياء المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها الى مصر ، ومن ثم فان التصرف فى السيارات فى الحالة المعروضة يخضع للقانون السارى وقت التصرف فيها .

ولما كان القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجمركية  
( شأنه في ذلك شأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الملغى ) لم يتضمن النص  
على أى إعفاءات جمركية للوكالات المتخصصة وكل ماورد به من إعفاءات  
بالنسبة لسيارات الركوب مقصور على ما تستورده السفارات والمفوضيات  
ومن ثم تخضع سيارات الوكالات المتخصصة عند التصرف فيها فى مصر  
للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا  
للتعريف الجمركية السارية وقت السداد .

( ملف ٢٩٦/٢/٣٧ جلسة ١٥/١٠/١٩٨٨ )

## ثالثا - الاعفاءات المقررة لموظفي

### الوزارات الملحقين بالبعثات

#### الدبلوماسية بالخارج

#### قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ : جواز تكرار الاعفاءات الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحته التنفيذية للملحقين السياحيين الذين يلحقون بالبعثات الدبلوماسية بالخارج .

الفقرة : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بحلستها المتعقلة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ ملف رقم ٢٩٧/٢/٣٧ التي انتهت فيها الى جواز تكرار الاعفاءات الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحته التنفيذية في ظل العمل بأحكامه على المتدربين من الوزارات بالمكاتب الثقافية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية بالخارج . واستظهرت من نص المادة ١ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن اعفاء أعضاء البعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية في الخارج وموظفيها الملحقين بها والموظفين المحليين لهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية ، أن المشرع أعفى من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية الأمتعة الشخصية والأثاث بما فيها سيارة واحدة لأعضاء السلك الدبلوماسي والتقني وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية ، وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات ، عند عودتهم الى

البلاد بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة إلى الاستبعاد وأسره في حالة الوفاة . وقد ألغى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام الجمارك في المادة ٢ من مواد إصداره القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه . ثم صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٥ بإلغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه بحاصا بإلغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، على أن يكون الإعفاء لمرة واحدة للذين يتقدمون للخدمة في الخارج ، وبعدم سريان هذا الإعفاء بتكرار خدمتهم في الخارج ، ومن ثم فهذا القانون تضمن حكيمين : أولهما إلغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خاصة فيما تضمنه من إلغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وبذلك أعاد القانون الأخير إلى مجال التطبيق والعمل به . وثانيهما وضع قيدا جديدا على تطبيق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وهو قصر الإعفاء على مرة واحدة ، وعلى ذلك فالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ أعاد القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ إلى مجال التطبيق مدخلا نسيجه قيدا أصبح جزءا منه هو قصر الإعفاء على مرة واحدة ، وبصدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية أعفى المشرع من الضرائب وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها وبشرط المعاينة في المادة ١١/٥ منه الامتعة الشخصية والأثاث الخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لجمهورية مصر العربية ، وموظفي وزارة الخارجية العاملين بالبعثات الدبلوماسية بالخارج ، وموظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات والمعارين لمئة الأسم المتحدة ..... والشروط الواردة في المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وألغى في المادة ١٣ منه الإعفاءات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها والنصوص عليها في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى بالصورة التي

هاد بها الى مجال التطبيق طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وما أدخله عليه من قيد .

ومن حيث أن المشرع بمقتضى المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار نظام السلك الدبلوماسى والقنصرى أجاز لوزير الخارجية بالاتفاق مع الوزراء المختصين ندب عاملين من الوزارات الأخرى لشغل وظائف ملحقين فنيين ببعثات التمثيل فى الخارج ، وورد النص فى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة على تمتع هؤلاء العاملين بالاعفاءات الجمركية المقررة لنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من أعضاء السلك ، أى أن المادة المشار اليها لم تفرق - فى مجال تطبيق الإعفاءات الجمركية - بين فئة وأخرى - وقد أكد المشرع ذلك فى المادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ فتشاور اليه اذ ساءى بين أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى وبين المتدربين للعمل فى هذه البعثات بالخارج . ولما كان ذلك وكان للملحقون السياحيون ملحقين فنيين ببعثات التمثيل فى الخارج ، فمن ثم فانهم يفيدون من الاعفاءات الجمركية المقررة لنظرائهم العاملين بتلك البعثات وتظلهم الاعفاءات الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحة التنفيذية بتكرار خدمتهم بالخارج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع الى تسليطه  
ما سبق أن انتهت اليه بملحة ١٩٨٥/٣/٢٠ من جواز تكرار الاعفاءات الواردة  
بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية  
وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحة التنفيذية للملحقين السياحيين الذين  
يلحقون بالبعثات الدبلوماسية بالخارج .

( ملف ٣٣١٦/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٦/٣/٥ )

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ : تتمتع العاملين المنتدبين بالمكاتب التجارية الملحقه بعشرات التمثيل في الخارج بالاغفاءات الجمركية المقررة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية والتي يفيد منها موظفوا الوزارات الملحقون بالبعثات الدبلوماسية بالخارج - الاعفاء يتكرر للآخرين بتكرار خدمتهم في الخارج - العاملين المنتدبين بالمكاتب التجارية الملحقه بتلك البعثات يتمتعون بذات التكرار في الاعفاء .

الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٥ من يونيه ١٩٨٦ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ٢٠ من مارس ١٩٨٥ التى انتهت فيها الى جواز تكرار الاعفاءات الجمركية الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحته التنفيذية فى ظل العمل بأحكامه على المنتدبين من الوزارات بالمكاتب الثقافية الملحقه بالبعثات الدبلوماسية بالخارج ، كما استعرضت ما انتهت اليه بجلستها المعقودة فى ٩ من مارس ١٩٨٦ من جواز تكرار الاعفاءات الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية والشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحته التنفيذية للملحقين السياحيين الذين يلحقون بالبعثات الدبلوماسية بالخارج .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتنظيم السلك الدبلوماسى والتقنصلى نصت على أن تسرى أحكام القانون المرافق على أعضاء سلك التمثيل التحارى ويخول وزير الاقتصاد جميع السلطات والاختصاصات المخولة لوزير الخارجية بالنسبة لأعضاء السلك .

التجاري ، وقد نصت المادة ٨٨ من نظام السلك الدبلوماسي المذكور بأنه يجوز لوزير الخارجية بالاتفاق مع الوزراء المختصين أن يندب عاملين من الوزارات الأعسرى لشغل وظائف ملحقين فنيين يبحثات التمثيل فى الخارج ..... بمنح هؤلاء الفنيون المرتبات الإضافية و ..... والاعفاءات الجمركية المقررة لوظائف التمثيل المعادلة لوظائفهم ..... كما بمنح من عدا هؤلاء من العاملين المصريين بال مكاتب الفنية الملحقه يبحثات التمثيل فى الخارج المرتبات الإضافية ..... والاعفاءات الجمركية المقررة لنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من أعضاء السلك ..... وفى ضوء ذلك ولما كان العاملون المتدبرون بال مكاتب التجارية الملحقه يبحثات التمثيل فى الخارج عسائين بالحكم الولود فى الفقرة الاخيرة من تلك المادة فيفيلدون من الاعفاءات الجمركية المقررة لنظرائهم من العاملين بالبعثات المذكورة من أعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي وذلك عملا بنص تلك الفقرة ، وبمراعاة أن الاعفاءات الجمركية الولودة فى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ لم ترد بين الاعفاءات التى تقرر القاؤها بصريح نص المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ، الأمر الذى يوجب عليه أن ما تضمنه القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ من اعفاءات جمركية يبقى قائما فى ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وبالإضافة الى ما تضمنه هذا الأخير من اعفاءات .

ومن حيث أنه مع منح العاملين المتدبرين بال مكاتب التجارية الملحقه يبحثات التمثيل فى الخارج بالاعفاءات الجمركية المقررة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ والنسب يفيد منها موظفوا الوزارات الملحقون بالبعثات الدبلوماسية بالخارج ، فإنه لما كان الإعفاء يتكرر للآخرين بتكرار خدمتهم فى الخارج عملا بما انتهت اليه الجمعية العمومية بمجلسيتها المعقودتين



فى ٢٠ مارس سنة ١٩٨٥ و ٩ مارس ١٩٨٦ ، فان العاملين المتدربين  
بالمكاتب التجارية للملحقة بتلك البعثات يتمتعون بذات التكرار فى الاعفاء .  
لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما انتهت اليه بجلستها  
المعقودتين فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٥ و ٩ من مارس سنة ١٩٨٦ ،  
والطابق ما انتهت اليه فيهما من تكرار الاعفاء على العاملين المتدربين بالمكاتب  
التجارية للملحقة ببعثات التمثيل فى الخارج .  
( ملف ٣٣٨/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ )

## رابعاً - إعفاء الأمتعة الشخصية

### لأعضاء البعثات العامة

قاعدة رقم (٢٩٤)

- المبدأ : اشترط المشرع لاعفاء أعضاء البعثات العامة من الجمارك وغيرها من الضرائب والرسوم عن الأمتعة الشخصية عدة شروط :
- ١- أن يكون المستفيد من أعضاء البعثات أو الاجازات الدراسية أو الدارمين تحت الاشراف العلمى سواء كان الايفاد على نفقة الدولة أو على منح أجنبية أو على نفقته الخاصة .
  - ٢- أن يكون قد انتهى من دراسته وحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها .

٣- أن تكون عودته نهائية بعد الانتهاء من الدراسة والحصول على الدرجة العلمية - يستفاد من صريح عبارة النص أن يكون الحصول على الدرجة العلمية من الخارج - أساس ذلك ماورد بالمذكرة الايضاحية للنص من أن الغرض من الاعفاء هو تشجيع ابناء الوطن على العودة للإسهام فى التقدم العلمى للبلاد - مؤدى ذلك أنه لا إعفاء لمن حصل على شهادته العلمية من الداخل - لا وجه للتفاس أو الاستحسان فى مثل هذه الحالات .

الحكمة : ومن حيث أن الوطن يقوم على أساس أنه رغم وضوح نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ فإن الحكم المطعون فيه قد فسره تفسيراً يفرغه من مضمونه بأنه قرر بأن الإعفاء منوط أن يتم حصول المبعوث ، بعد دراسته بالخارج ، على الدكتوراه سواء فى الخارج أو بمصر وهو ما يخالف حكم القانون .

خامسا - اعفاء الآلات والأدوات  
والمعدات اللازمة لأغراض الهيئات  
القضائية والأجهزة المعاونة لها  
قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية - المشرع أجاز لوزير العدل أن يرخص للهيئات القضائية والجهات المعاونة لها أن تستورد بنفسها أو عن طريق الغير الآلات والأدوات والمعدات اللازمة لتحقيق أغراضها - أعطى المشرع هذه الأشياء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه لم يرد ضمن القوانين التي ألغيت الاعفاءات الواردة بها والتي نصت عليها المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ على سبيل الحصر ، نتيجة ذلك بقاء الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعلقة بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٦ فاستعرضت المادة الثامنة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها التي تنص على أنه " يجوز بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يرخص وزير العدل للهيئات القضائية أو الجهات المعاونة لها في حدود المبالغ المتجولة بالنقد الأجنبي في الموازنة الخاصة بهذه الهيئات والجهات بأن تستورد بنفسها أو عن طريق الغير الآلات والأدوات والمعدات من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة " - كما استعرضت المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية التي تنص على أنه

" مع عدم الاعلال بالأعطيات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات موضه بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الأجنبية بعمل الأحكام المنظمة للأعطيات الجمركية الواردة بهذا القانون ، وبأنهى كل ما يخالف ذلك من إعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية .....

واستبان للمحكمة أن المشرع أحاز لوزير العدل - بمقتضى المجلس الأعلى للهيئات القضائية - أن يرعى للهيئات القضائية أو الهيئات للمعونة لها - والمشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ المذكور - في حدود المبالغ المخصصة بالنقد الأجنبي في الموازنة الخاصة بهذه الهيئات والمؤسسات ، أن تستورد بطلبها أو حسن طريق الرسوم الآلات والأدوات والمعدات اللازمة لتحقيق أغراضها ، وأعطى للمشرع هذه الآلات والأدوات والمعدات من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

وحيث أن المشرع جع في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه غنائم الإعفاءات الجمركية الواردة في ما يقرب من ٢٨ قانون و٨ قرارات جمهورية و ٣ قرارات لرئيس الوزراء ، وراعى فيه أن يكون جامعة شاملة لجميع حالات الإعفاءات التي قرر المشرع الإفاء عليها أو الإعفاء بها سواء كان سبب الإعفاء طبيعة المواد المستوردة أو غير ذلك من الاعتبارات التي قدرها المشرع ومن ثم فلا يخالف التنظيم والتعديل والآلية الوارد في هذا القانون يتعين أن يصحح في القوانين والمساوك وغيرها من القوانين والقرارات المنظمة للإعفاءات الجمركية وهي التي منحها المشرع على سبيل الحصر في المادة ٢٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ سالفة البان .

ولما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات للمعاونة لها لم يرد ضمن القوانين التي ألغيت الاعفاءات الواردة بها بالمادة ١٣ سالفه البيان ، فمن ثم فإن أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تحصر عما نظمه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ وبذلك يكون المشرع قد أقام ما يتصف به القانون المذكور من ذاتية خاصة في مجال اعفاء الآلات والأدوات والمعدات التي تستوردها الهيئات القضائية والجهات للمعاونة لها لتحقيق أغراضها ، وإذا كانت سيارات الاسعاف الواردة لمصلحة الطب الشرعي تدخل في عموم لفظ الآلات والأدوات والمعدات المشار إليها بالمادة الثامنة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ ولا يخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم استنادا الى نص المادة المذكورة ، فمن ثم فإن هذه الاعفاءات يتعين استمرارها في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء السيارات الثلاث المستوردة لحساب مصلحة الطب الشرعي عملا بالمادة الثامنة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات للمعاونة لها .

( ملف ٣٢٧/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ )

**سادساً - إعفاء واردات الوزارات  
والمصالح الحكومية والمؤسسات  
العامة والشركات التي تتبعها  
قاعدة رقم (٢٩٦)**

**المبدأ : الإفراج المؤقت إذا لم يلحقه قرار من رئيس الجمهورية  
بالإعفاء تحت الضريبة الجمركية على الجهة المستوردة .**

**الفتوى :** مقتضى النصوص الواردة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن المشرع وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وإن جاز للمشرع الإفراج مؤقتاً عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية كما يحول للمشرع رئيس الجمهورية في البند (١٣) من المادة ١١٠ من القانون المشار إليه سلطة إعفاء الواردات من الضرائب الجمركية ، وتطبيقاً لذلك فإن ورود بضائع برسم إحدى الوزارات والإفراج عنها مؤقتاً بعد التمتع بسداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها في حالة عدم صدور قرار بتأجيلها مع إعفاؤها منها يترتب التزامها قانوناً بأداء الضرائب والرسوم الجمركية من حين دخول وارداتها أراضي الجمهورية ولا تبرأ ذمتها إلا بالأداء أو الإعفاء ، وإن عدم صدور قرار من رئيس الجمهورية بإعفاء تلك الواردات يقضى بالتزامها بأداء الضرائب المقررة على وارداتها .

(سلف ١٩١٩/٢/٣٢ جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ : أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج - مقتضى ذلك أن أحكام المادة ١٥ منه والتي تجيز لوزير التجارة الأفراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة ١ من هذا القانون مقابل دفع المخالف تعويضاً يعادل ثمن البضاعة وفقاً لثمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومصالحها العامة أو الهيئات العامة ولا تسرى أحكامها تبعاً على ما تستورده تلك الجهات .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بحلستها المتعلقة في الاول من مارس سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن " تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ..... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمقتضى ورود البضاعة أو تصديرها وفقاً للقوانين والقوانين المنظمة لها ولا يجوز الأفراج عن أية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلافه ذلك في القانون " . وتنص المادة ١٠٦ من القانون ذاته على أنه " يجوز الأفراج مؤقتاً عن البضائع دون تمصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة . لا يخضع وزير الخزانة لإلزامه بحلقة الترخيص لاجل الأفراج عن البضائع التي ترة بموجب الوزارات والمصالح الحكومية واللامستقلة العامة والشركات التي تتبعها .

بالشروط والأجراءات التي يحددها كما تنص المادة ٢ من قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر بلائحة الإفراج المؤقت عن البضائع المستوردة أو المصدرة يرسم وزارات الحكومة ومصارفها والمؤسسات العامة وشركات القطاع على أنه " يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع الواردة يرسم إحدى الوزارات أو المصارف الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام دون تحميل الضرائب والرسوم للمستحقة عليها إذا تم تقديم المستندات والفواتير الخاصة بها ..... وفي جميع الأحوال تسوى الضرائب والرسوم على أساس تقديرات مصلحة الجمارك إذا لم تقدم المستندات والفواتير الأصلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود البضاعة " .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عامًا مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يفتى منها إلا بنهي خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وإن اعجاز للمشرع الإفراج مؤقتا عنها دون تحميل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج يرسم الوزارات والمصارف الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مشروع تنمية المزارع السمكية استورد سيارة ودج رام شارجر وتم الإفراج عنها بالبيان الجمركي رقم ١٩٨٨/١٦٦٨٠ بعد أن تصديت وزارة الزراعة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها في حالة عدم إعادة تصديرها للخارج .

ومن حيث أن وزارة الزراعة لم تقدم ما يفيد إعادة تصدير السيارة للخارج فمن ثم ينبغي إلزامه بدفع الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها



وقدرها عشرون ألفا وثمانمائة وسبعة جنيهات وثمانية قروش ، اذ لا يتوافر سند يتيح لها التحلل من هذا الالتزام .

ومن حيث أنه عن طلب مصلحة الجمارك الزام وزارة الزراعة أداء مبلغ تسعة الاف وخمسمائة وتسعة واربعين جنيها قيمة التوبيض المقرر لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لعدم تقديم وزارة الزراعة الموافقة الاستوائية عن السيارة محل المنازعة الماثلة وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، استبان للجمعية العمومية فى هذا الشأن أن المادة ١ من القانون آنف البيان تنص على أن " يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفى حدود الموازنة النقدية السارية ، وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الاجراءات والقواعد التى تنظم عمليات الاستيراد ..... وتنص المادة ١٥ من ذات القانون على أن " يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ١ من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وتحكم المحكمة فى جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة . ولوزير التجارة أو من يفوضه وقيل رفع . الدعوى الجنائية الافراج عن السلع التى تستورد بالمخالفة لحكم المادة ١ أو القرارات المنفذة لها على أساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المقرج عنها حسب تسمين مصلحة الجمارك ويحصل لمساب وزارة التجارة . ولا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى اجراء فى الجرائم المذكورة الا بناء على طلب كتابى من وزير التجارة أو من يفوضه .

واستظهرت الجمعية من تلك النصوص أن أحكام القانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستعمل الا على الوزارات والهيئات العامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج ، وعلى مقتضى ذلك فان أحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه التى تجيز لوزير التجارة الافراج عن السلع التى تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة ١ من هذا القانون مقابل دفع المبالغ تعويضا يعادل من البضاعة وقضا لتأمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومصارفها العامة أو الهيئات العامة ، ولا تسرى أحكامها تبعا على ما تستورده تلك الجهات ، ومن ثم يندو طلب مصلحة الجمارك الزام وزارة الزراعة بأداء مبلغ ٩٥٤٩ ج كعويض لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتكلفتها عن تقديم الموافقة الاستردادية عن السيارة محل المنازعة بمجرد ما من صحيح منحه حريا بالاتفاقات عنه ورفضه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الزراعة أداء مبلغ ٧٠٨٠٧٠٨ ج " عشرين الفا وثمانمائة وسبعة جنيهات وثمانية قروش " الى مصلحة الجمارك كضريبة جمركية عن مشمول البيان الجمركى رقم ١٦٦٨ ورفض المطالبة بمبلغ ٩٥٤٩ ج " تسعة الاف وخمسمائة وتسعة واربعين جنها " لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فيما يختص بعدم تقديم الموافقة الاستردادية عن مشمول هذا البيان .

( ملف ١٩٣٠/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/٣/١ )

لأعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ : اذا طلبت الجهة المستوردة مد فترة الافراج المؤقت ووافقت مصلحة الجمارك على المد صارت الضريبة غير مستحقة الأداء فى فترة المد .

الفتوى : اذا قام نزاع بين مصلحة الجمارك واحدى الهيئات العامة حول أداء ضرائب ورسوم جمركية مستحقة على سيارة تم الافراج عنها افراجا جمركيا مؤقتا وطالبت المصلحة الهيئة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية على سند من أن مدة الافراج عن السيارة انتهت دون اعادة تصديرها للخارج فدفعت الهيئة المطالبة بأنها طليت الى المصلحة مد مدة الافراج الجمركى الموقت عن تلك السيارة ووافقت على ذلك الأمر الذى تغدو معه الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها واجبة الأداء ، والأصل أن عبء الاثبات يقع على عاتق المدعى واذ قعدت مصلحة الجمارك رغم استحقاقها أكثر من مرة عن الرد على مكاتبات ادارة الفتوى أو استظهار أدنى دليل يظاير موقفها على أى وجه فمن ثم تغدو مطالبتها غارية من صحيح سندها حرية بالرفض .

( ملف ٢١٠٦/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/٨/٩ )

#### قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ : قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص - مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - أجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم السوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التى تبناها - ذلك وفقا للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية - أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص - لا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعلقة في ١٨/١٠/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن " تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص .... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عليها ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون " . في حين تنص المادة ١٠١ من القانون ذاته على أنه " يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية وللؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها " .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن للشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص محدد ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وان أجاز للشرع الافراج عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من ميناء خارجي يرسم الوزارات والمصالح الحكومية وللؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

وخلصت الجمعية من ذلك - في ضوء من وثقات الحال - الى أن الهيئة العامة للتصنيع استوردت سيارتين مازدا تم الافراج عنهما بالبيان الجمركي رقم ١٠٣٤ في ١٣/٩/١٩٨٤ بعد أن تمهدت بأداء الضرائب والرسوم الجمركية عليهما في حالة عدم اعادة تصديرهما للخارج ، واذ لم تقدم الهيئة ما يفيد اعادة تصدير السيارتين للخارج فمن ثم تغدو ملزمة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليهما ومقدارها ٧٦٦٤٥٩ ر.ف.ل. ، اذ لا يترافق سند صحيح يتيح لها التجمل من هذا الالتزام .

ومن حيث أنه عن مطلب مصلحة الجمارك إلزام الهيئة العامة للتصنيع أداء مبلغ ٥٨٨٣ جنيهها قيمة التعميض المقرر لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لعدم تقديم الهيئة للموافقة الاسترادية عن السيارتين علل المنازعة وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، استبان للجمعية العمومية في هذا الشأن أن المادة ١ من القانون المشار اليه تنص على أن " يكون استيراد احتياجات البلاد السليمة عن طريق القطاعين العام والخاص وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفي حدود الموافقة النقدية السارية ، ولأفراد حق استيراد حاجياتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الاجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد " . في حين تنص المادة ٥ من القانون ذاته على أن " يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ١ من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة . ولوزير التجارة أو من يفوضه قبل رفع الدعوى الجنائية الافراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة ١ أو القرارات المنفذة لها طبقا لأسس دفع

المعالف تعويضا يعادل قيمة السلع للمفرج عنها حسب تكمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة الخزانة . وللوزير أو من يفوضه بناء على طلب المستورد السماح بإعادة تصدير تلك السلع على أساس دفع تعويض يعادل ربع قيمتها حسب تكمين مصلحة الجمارك ويحصل لحساب وزارة التجارة ، ولا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى الجرائم المذكورة الا بناء على طلب كتابى من وزير التجارة أو من يفوضه " .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ، ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج ، وعلى مقتضى ذلك فان أحكام المادة ١٥ من القانون آنف البيان التى تجيز لوزير التجارة الافراج عن السلع التى تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة ١ من هذا القانون مقابل دفع المعالف تعويضا يعادل ثمن البضاعة وفقا لتكمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومصالحها العامة والهيئات العامة ، ولا تسرى أحكامها تبعاً على ما تستورده تلك الجهات ، ومن ثم يغدو طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة العامة للتصنيع بأداء مبلغ ٥٨٨٢ جنيها كتعويض لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتكلفتها عن تقديم الموافقة الاستيرادية عن السيارة محل المنازعة ، مجرداً من صحيح مثله حرماً بالاتفاقات عنه ورفضه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لأقسام الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للتصنيع بأداء مبلغ ٧٦٦٤,٥٩ سبعة آلاف وستمائة وأربعة وستين جنيها وتسعة وخمسين قرشاً ) الى مصلحة الجمارك كمضريبة ورسوم جمركية

عن مشمول البيان الجمركي رقم ١٠٣٤ ورفض للطالبة بمبلغ ٥٨٨٣ ج  
( خمسة آلاف ومائتان وثلاثة وعشرون جنيتها ) لحساب وزارة الاقتصاد  
والشجارة الخارجية فيما يختص بعدم تقديم للوزارة الاستزادة عن مشمول هذا  
البيان .

( ملف ٦٩٠٦/٢/٣٤ جلسة ١٩٩٢/١٠/١٨ ج )

سادسا - اعفاء واردات هيئة

كهرباء مصر

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ : مقتضى نص المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية أن المشرع أعفى ما تستورده هيئة كهرباء مصر من آلات ومعدات وأدوات وأجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتشغيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الغيار اللازمة لها من الضرائب والرسوم الجمركية متى توافرت شروط هذا الاعفاء - استيراد هيئة كهرباء مصر مشغولات ومنشآت وقضبان حديدية وتكاث وعنازل سابقة التجهيز وقطع غيار مما يدخل في عموم لفظ " أدوات " الوارد بنص المادة ٢ - اعفاء هذه الأشياء من الضرائب والرسوم الجمركية بعد إذ أوضحت الهيئة لزومها لتنفيذ مشروعاتها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١١/٣ واستعان لها أن المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية تنص على أن " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها وبشروط المعانة ما يأتي :

أولا : ما تستورده الجهات المبينة فيما بعد من آلات ومعدات وأدوات وأجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الغيار اللازمة :

(١) هيئة كهرباء مصر .....



واستظهرت من هذا النص أن المشرع أعفى ماتستورده هيئة كهرباء  
مصر من آلات ومعدات وأدوات وأجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ  
وتشغيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الغيار اللازمة لها من الضرائب والرسوم  
الجمركية متى توافرت شروط هذا الإعفاء .

ومن حيث أن الأشياء التي استوردتها هيئة كهرباء مصر عبارة عن  
مشغولات ومنشآت وقضبان حديدية وتبكات ومحازن سابقة التحضير وقطع  
غيار وهي مما يدخل في عموم لفظ " أدوات " الواردة بنص المادة ٢ سالفه  
البيان ومن ثم تغدو معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ، بعد إذ أوضحت  
الهيئة لزومها لتنفيذ مشروعاتها .

وغنى عن البيان أنه لا وجه لمطنة قيام تلازم بين الأدوات وقطع الغيار  
اللازمة للمشار إليها بالنص ، إذ لا يستوى هذا التلازم على سند يظهره بحسبان  
أن قطع الغيار تتمتع بالإعفاء لدى قيام مسوغه دون أن يقدم ذلك في أصل  
الإعفاء المتاح عن الآلات والمعدات وغيرها مما ورد عليه النص ، الأمر الذي  
تبدو معه مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة بمحردة من صحيح سندها مما يتعين معه  
الانقضات عنها ورفضها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لمجلسى الفتوى والتشريع إلى رفض  
مطالبة مصلحة الجمارك .

( ملف ١٧١٥/٢/٣٢ جلسة ١٩٩١/١١/٣ )

## سابعاً - الآلات والمعدات والأجهزة

### المستوردة بمعرفة شركات

### القطاع الصناعي

### قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ : عدم استحقاق الرسوم الجمركية وحرية الاستهلاك على الأجهزة التي تستوردها شركات القطاع الصناعي المنتجة بالاعفاءات الجمركية .

الفتوى : ان جلتا للموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤ فاستعرضت فتواها الصادرة بتلخيص ١٩٨٥/٣/٦ كما استعرضت أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ بإلغاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها والأفلام المستوردة للاذاعة التلفزيونية عن الرسوم والموائد الجمركية ورسم الاستيراد المعدل بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ الذي أضافه للمادة الأولى منه أجهزة التلفزيون التي تستوردها الدولة والشركات العاملة باسمها سواء كانت للارسال أو الاستقبال وقطع الغيار الخاصة بها وكافة المعدات اللازمة للاذاعة التلفزيونية وكذلك الأفلام المستوردة بقصد استخدامها في الاذاعة المذكورة من كافة الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة يستوى في ذلك أن تكون هذه الأجهزة نامة الصنع أم محجرة مكونات، لازمة لتجميع وتصنيع هذه الأجهزة ، واذ كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتطبيق الاعفاءات الجمركية قد قضى في المادة ١٣ منه بإلغاء الاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، وأعاد تطبيق الإلغاء بقصده على المكونات اللازمة لتجميع وتصنيع أجهزة التلفزيون على وجه مغاير لما نظمه

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ إلا أنه نظر لأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ عمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في ١٩/٧/١٩٨٣ حسبما قضت بذلك المادة ١٥ منه وإذا كانت واقعة استيراد الأجهزة في الحالة للمعرضة قد تمت في ظل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ فإن هذا القانون يكون وحده الواجب التطبيق على الحالة للمعرضة .

وإذا كان الثابت من الأوراق أن شركة النمر وهي إحدى شركات القطاع العام المتمتعة بالاعفاءات الجمركية وغيرها من الرسوم على ما تستورده من أجهزة تليفزيون ومكثفاتها - قد قامت باستيراد عدد ٣٧٠٠٠ جهاز تليفزيون ملون ماركة توشيبا وكان هذا الاستيراد قد تم باسمها وحسابها مباشرة من المورد الأجنبي ، تتكون هذه الأجهزة معفاة من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على مثلها ، وسواء بيعت هذه الأجهزة بعد إجراء بعض عمليات التصنيع أو التركيبات أو بيعت كاملة الصنع فإن الإعفاء يظل قائما إذ لم يشترط المشرع في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه للتمتع بالإعفاء الجمركي ضرورة قيام الشركة المستوردة بتصنيع نسبة معينة من مكونات هذه الأجهزة كما هو الحال في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ولا يغير مما تقدم قيام شركة النصر للتليفزيون ببيع عدد ٣١٠٠٠ جهاز من الأجهزة التي استوردتها باسمها لإحدى شركات القطاع الخاص ، لأنه فضلا عن أنه ليس معظورها على شركات القطاع العام المتمتعة بالاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ ببيع ما تستورده من أجهزة لفرد أو شركات القطاع الخاص مباشرة وبأية كمية ، فإنه طالما كان الثابت أن واقعة بيع أجهزة التليفزيون لشركة العربي قد تمت استغلالا عن واقعة استيرادها وفي تاريخ لاحق عليها فإنه يتعين الفصل بين الوأقتين وعدم الخلط بينهما خاصة

وأن الأوراق قد حلت من دليل كاف على صورية ورقة البيع وأن المستورد الحقيقي لهذه الأجهزة هو شركة العربي . إذ لا يمكن لأصحاب الصورية كون العقود التي يمت بمقتضاها هذه الأجهزة تشتر في حياتها إلى أن المستوى شركة العربي وقد أحيط علما بظروف التعاقد وشروط ومواهب التوريد وأنه قام بمعاية واختار مخازن من هذه الأجهزة ، تلك جهة من الطبيعي أن يبيع البائع للمشتري التأكد من الشيء المباع كما ولوها وكفالة . كما أن قطاع الشركة عربونا قدره ١٥٪ من قيمة كل صفقة مقلدا لمورد توزيع كتي حلت لا يعني أنها أصبحت شركة في عملية الاستيراد فهي رغم ذلك تهر من الفهر بالنسبة للمورد الأجنبي خاصة وأنها لم تلتزم قبله بأي التزاماتها كمان نوعه . كما أن واقعي احتمال بيع أجهزة التلفزيون لخاصة لشركة العربي للمواطنين على أنها مستوردة من الخارج وبأثمان مرتفعة ، وعلاقة شركة النصر للقواعد المنظمة للاستيراد والتصدير والتي تشترط أن يكون الاستيراد من الجهة التقليدية المخصصة لها في موازنة الدولة وفي إطار الخطة الخاصة للدولة لا علاقة لها بخضوع أو إعفاء تلك الأجهزة من الرسوم الجمركية .

ومن حيث أن المستورد الحقيقي لأجهزة التلفزيون في الحالة المعروضة هو إحدى شركات القطاع العام للتمتع بالأعضاءات الجمركية وأن الصورية غير ناجية فلا تستحق أي رسوم أو ضرائب على هذه الأجهزة ، فلا يمكن القول بوجود تهريب من أدناه هذه الضرائب والرسوم .

ولما كان ذلك وكان طلب إعادة العرض على الجمعية الدستورية لقسمي الفتوى والتشريع لم يتضمن يقاتل جديدة متصلة لم تكن تحت نظرها تسير عدوها عن رأيها السابق ، مما ترى معه الجمعية تأييد مما سبق أنه اتجهت إليه بفتاها الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٤/١١/١٩٧٦ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٩٨٥/٣/٦ .  
( ملف ٢٨٥/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٦/٦/٤ )

#### قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ : عدم المادة شركة أبو قير للأسمدة من حكم المادة ٤ ( أ ) من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر به القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/٢/٦ فرأت :

١- أن المادة الرابعة من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر به القانون رقم ٩٩٦ لسنة ١٩٨٦ يقضي بأنه " وتحصل ضريبة جمركية فئة موحدة ٥٪ من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لانشاء المشروعات التي تتم للموافقة عليها تطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة " ، وبذلك حدد نصها بما يخضع للضريبة الجمركية للموحدة المبين مقلدا نسبتهما القوية به من قيمة الأشياء المستوردة ، بأنها تلك الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لانشاء المشروعات التي يتم الموافقة عليها ، تطبيقا لأحكام القانونين رقمي ٧٣ لسنة ١٩٧٤ و ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المنشأ بينهما فيه ، ومن ثم فهو لايتناول ماعدا ذلك ، ولايصح تبعا تشيئة حكمه الى ما يستورد من الآلات والمعدات والاجهزة اللازمة لانشاء المشروعات التي يتم للموافقة عليها ، طبقا لاحكام القانون رقم

٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته ، مما تقيمه شركات القطاع العام ، ولو قد أراد واضع القانون ذلك للزمه النص عليه ، وهو يقصر تلك الضريبة الموحدة على ما يلزم من الآلات والمعدات والأجهزة التي يتم الموافقة عليها طبقاً لأحكام القوانين التي عينها قد خصص حكمه بها ، بما يمنع من إضافة غيرها إليه . ونص المادة لا يتسع لذلك صراحة أو دلالة ، فلا تصح الزيادة عليه ، لأن غي ذلك تعديلاً له ويتيحها ، لا يملكه إلا واضعها .

٢- ومن ثم فلا وجه للقول بأنه يتناول أيضاً ما يلزم من الآلات والمعدات والأجهزة وتستورده شركات القطاع العام لما تقيمه من مشروعات ، لأنه لا يتم الموافقة عليها طبقاً للقوانين الوارد ذكرها بنص المادة ٥ حصراً فحكمها مخصص بما يتم الموافقة عليه من المشروعات تطبيقاً لها ، ولأنه ليس صحيحاً في الواقع ولا في القانون أن شركات القطاع العام تنشأ طبقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر به القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لأنها تنشأ طبقاً للقانون الخاص بها وهو القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وتختلف أحكامه في الخصوص ، عن أحكام القانونين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ و ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليهما ، ثم أن نص المادة ٤ يتطلب فوق ذلك أن تكون المشروعات التي يخضع ما يستورد لها من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة ، بما تمت الموافقة عليه تطبيقاً لأحكام هذين القانونين وليس ذلك هو الحال في شأن ما تقيمه شركات القطاع العام من مشروعات ، تطبيقاً للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه . أما ما نص عليه في المادة ٢ من مواد إصدار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من أنه " تسرى على شركات القطاع العام فيما

لم يرد به نص خاص فيه . وبما لا يتعارض مع أحكامه الأحكام التي تسرى على شركات المساهمة التي تنشأ وفقاً لقانون شركات المساهمة وشركات التوضيعة بالأسهم والشركات المحدودة المسئولية " ، فإنها تنصرف إلى الأحكام الواردة في ذلك القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وليس إلى حكم المادة ٤ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ فهو وارد في قانون آخر ، ونسبة النص من تناولته عباراته من التشريعات على ما سلف أيضاً ، ولا نجد إليه الإحالة ، وهو حكم خاص بشركات القطاع العام وليس من الأحكام التي تنحط إليها الإحالة ، فهو بخصوصه مائع منها .

٣- ولما كان ذلك ، وكان مشروع نوات النشاط الذي تتولاه شركة أبو قير للأسمدة ، إحدى شركات القطاع العام ليس مائتة للموافقة عليه تطبيقاً لأحكام القانونين رقمي ٧٣ لسنة ١٩٧٤ و ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليهما فإنه لا يسرى على ما استوردته الشركة من آلات ومعدات وأجهزة مما تلزم حكم المادة ٤/أ من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر به القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ سابقة الذكر ، إذ هو لا يتناول مطلقاً ، ومن ثم فلا عمل لطلب وزارة الصناعة الخاضعة منه ولا أسس له .

لذلك انتهى رأي الجمعية الصومية لمصنعي النسيج والتشريع إلى عدم إضافة شركة أبو قير للأسمدة من حكم المادة ( ٤ / أ ) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر به القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .

( ملف ٤٠٦/٧/٣٧ جلسة ١٩٩١/٧/٦ )

#### قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ : عدم تمتع المواد التي استوردتها الشركة الصينية العامة للصناعة المعدنية في ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بالإعفاءات

الجمركية المنصوص عليها فيه - المواد التي وردت باسمها بعد العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ لتتخضع لقبة الضريبة الجمركية الموحدة المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ فاستعرضت أحكام العقد للوقع بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٣ بين كل من هيئة المجهيزات العمرانية الجديدة والشركة الصينية العاملة للهندسة المعمارية ، واستعرضت أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعمير لتعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ التى قضت مادته رقم ٥ باعفاء الجهات القائمة بالتعمير من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على الواردات من المواد والآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التعمير والتى يصدر بتعديلها قرار من وزير الاسكان والتعمير ، كما استعرضت أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة التى قضت مادته رقم ١٨ باعفاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والافراد والشركات والجهات المتعاقدة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعلقة بانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك طبقاً للأحكام الواردة فى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ سالف البيان وتبين للجمعية أن المشرع فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية قصر فى المادة الثالثة من الاعفاءات الجمركية السابق تقريرها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ على الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروعات التى تقوم بها الجهات القائمة على انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالفه البيان ونحن فى مادته الثالثة عشر على



الغاء كل ما يخالف ذلك من إعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها المنصوص عليها في بعض القوانين منها القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

كما تبين للجمعية أنه بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٨٦ عمل بأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعفاءات الجمركية الذي قضت المادة الثانية من مواد إصداره بالغاء القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية وكذا النصوص المقررة لإعفاءات جمركية أيتها وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، ونصت المادة ٤ من القانون المذكور على أن " تحصل ضريبة جمركية بصفة موحدة ٥٪ من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات التي تتم الموافقة عليها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ويخضع للصفة الموحدة المشار إليها ما يستورد من الآلات والمعدات ووسائل نقل المواد والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة بالبناء ( من غير سيارات الركوب ) اللازمة لإنشاء مشروعات التعمير التي يتم تنفيذها طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير .

ويسرى حكم هذه المادة على المشروعات التي يتم انشاؤها في المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ ..... " ونصت المادة ٢١ من قرار وزير المالية رقم ١٩٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ على أنه " يشترط لتمتع الجهات الواردة بالمادة ٤ من القرار بقانون رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه بصفة

الضريبة للوحدة بنسبة ٥٪ من قيمة ما تستورده من الأصناف المشار إليها بهذه المادة مائلي :

١- أن يتم استيراد الأصناف اللازمة لها معرفة الجهة وباسمها دون وسيط .

٢- تقديم شهادة من الوزارة المختصة بأن الجهة من بين الجهات المشار إليها بالمادة ٤ من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وأنها تقوم بمشروع يلزمه توافر هذه الأصناف أو أنها لازمة لأنشائها حسب الأحوال وذلك على ضوء الدراسات التي تجريها الوزارة أو الجهة المختصة في ضوء الأغراض والأنشطة المتصوص عليها في القوانين الخاصة بهذه الجهات ...

وتبينت الجمعية العمومية من كل ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ كان يقتضى بإعفاء الأفراد والشركات والجهات المتعاقدة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعلقة بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك طبقاً للأحكام الواردة في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ للمعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ سالفى البيان ، ثم عدل المشرع عن منحه هذا في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وقصر الإعفاءات الجمركية على الجهة القائمة بالتعمير دون غيرها وفي القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ عاد المشرع ووسع من نطاق المستفيدين من المزايا الجمركية الواردة فيه فلم يجعله مقصوراً على الجهة القائمة بالتعمير بل نص صراحة على فتح واردات " المشروعات " التي يتم إيفائها في المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه ، إلا أنه عدل عن سياسة الإعفاء المطلق من كافة الرسوم وفرض ضريبة جمركية بقتة موحدة على واردات المشروعات المشار إليها فيها ٥٪ من القيمة ،

وعلى ذلك فإن مناط التمتع بصفة الضريبة الموحدة المتفقوس عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ان يكون المشروع مقاما فى مجتمع عمرانى جديد طبقا لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وان تكون الالات والمعدات الواردة له لازمة لانشاء هذا للمشروع ومن ثم فلا يقتصر مجال التمتع بصفة الضريبة الجمركية الموحدة على ما تستورده هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بل يمتد ليشمل كذلك ما يستورده غيرها من الجهات القائمة بتنفيذ المشروعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة طالما كان هذا للمشروع يلزمه توافر الاصناف المستوردة أو انها لازمة لانشاءه وذلك حسبما تقرره الوزارة المختصة وهي وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة .

واذ كان الثابت من الاوراق ان السيد وزير التعمير والمجتمعات الجديدة قد طلب بكتابه رقم ١٠٩٨ المؤرخ ١٩٨٧/٥/٣ من السيد وزير المالية الموافقة على " اعفاء " الفورم المعدنية والخشبية التى استوردتها الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية من حسابها الخاص لاستخدامها فى اقامة ٩٠٠٠ وحدة سكنية منخفضة التكاليف بموجب تعاقدها مع هيئة المجتمعات العمرانية ، وكانت الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية هي دخول السلعة البلاد ، فيسرى القانون المعمول به فى تاريخ هذه الواقعة ، فان ما استوردته الشركة من فورم لاقامة المشروع المذكور فى ظل العمل بالقانون المذكور رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ يخضع لصفة الضريبة الجمركية الموحدة للنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون المذكور أما اذا كانت واقعة الاستيراد قد تمت فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الملغى فلا تستفيد من الاعفاء للنصوص عليه فيه بخلاف مناهله .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم العمل  
للواد التي استوردتها الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية في ظل العمل  
بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بالاعفاءات الجمركية للتصووس عليها فيه ،  
أما المواد التي وردت باسمها بعد العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦  
فخضع نفقة الضريبة الجمركية للوحدة للتصووس عليها في المادة ٤ من  
القانون .

( ملف ٣٦٢/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٨/١/٢٠ )

#### قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ : القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاعفاءات قد  
ألغى الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وأن مؤسسة مصر  
للطيران عادت الى التمتع بهذه الاعفاءات منذ العمل بالقانون رقم ١١٦  
لسنة ١٩٧٥ وحتى العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ حيث أصبح  
هذا القانون واجب التطبيق على المؤسسة المشار اليها ، لانقائه الاعفاءات  
المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .

الفتوى : ان هذا للوضع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
وتشريع مجلسها للعقود في الاول من فبراير سنة ١٩٨٩ فاستبان لها أن المادة  
٤ مكررا (٧) من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القانون رقم ٨٣ لسنة  
١٩٦٠ في شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران  
في شركة واحدة تسمى " الشركة العربية للتحلة للطيران " نصت على أن  
" تعفى شركة الطيران العربية للتحلة خلال مدة الترخيص لها بمزاولة نشاطها  
من الضرائب والرسوم الآتية ..... " . وأن المادة ٤ مكررا (٨) من  
ذات القانون نصت على أن " تعفى شركة الطيران العربية المتحدة من كافة

الرسوم بما في ذلك الرسوم الجمركية وحوادث الرصيف والبلدية القيمة والقيمة  
الاضائية والاستهلاك والاكتاج ..... وقد أرفق به الترخيص الصادر لهذه  
الشركة لمزاولة نشاطها " وقد نصت المادة ١ منه على أن " يعمل بهذا  
الترخيص لمدة ٢٥ سنة ( خمسة وعشرون سنة ) من تاريخ بدء الشركة  
مزاولة نشاطها ( أول يناير سنة ١٩٦١ ) وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦  
بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل  
الجوى تنص المادة ١ منه على أن " تباشر الشركات التابعة للمؤسسة العربية  
للتنقل الجوى نشاطها طبقا للاحكام المقررة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠  
في شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية وشركة مصر للطيران في شركة  
واحدة تسمى شركة الطيران العربية المتحدة المصطلح بالقانون رقم ٢٤١ لسنة  
١٩٦٠ والترخيص المرفق به ، وتتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه  
الاحكام عن كل ما تباشر من عمليات " . وان المادة ١ من القانون رقم ٢٨  
لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية تنص على أن " تعفى من  
الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب  
والرسوم المعدات والاصناف والمهمات الواردة للجهات العامة في مجال  
الطيران المدني والتابعة لوزارة الطيران المدني ، واللازمة لاداء نشاطها وبصبر  
بتحديد هذه الاصناف والمهمات والمعدات قرار من وزير المالية بناء على طلب  
الوزير المختص " وان المادة ٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ يعرض  
الاحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران تنص على أن " مع مراعاة ما هو  
منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها  
في مباشرة نشاطها طبقا للاحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠  
لسنة ١٩٧٥ بإعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفي القانون رقم ١١ لسنة

١٩٦٦ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي وتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الأحكام عن كل ما تباشره من عمليات " . وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٣ ينظم الاعفاءات الجمركية تنص المادة ٣ منه على أن " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها وبشرط للعانة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص .....  
١٥- للمعدات والمهمات التي تستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدني العاملة في مجال الطيران المدني واللائمة لمباشرة نشاط هذه الجهات " .

وعقد النصوص المتقدمة أن للمشرع قدر بعض الاعفاءات الجمركية لمؤسسة مصر للطيران ( شركة الطيران العربية المتحدة ) بموجب القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، وأن هذه الاعفاءات قد مرت بأربع مراحل المرحلة الأولى منذ العمل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وحتى صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ، ولأرب أن المؤسسة كانت تتمتع خلالها بهذه الاعفاءات ، والمرحلة الثانية منذ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وحتى صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، وخلال هذه المرحلة كانت المؤسسة لا تتمتع بهذه الاعفاءات حيث ألغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ لاذ قصد المشرع بإصداره توحيد التشريعات الجمركية المتعلقة بالجهات التي تعمل في مجال الطيران المدني ومن ثم يسرى في شأن مؤسسة مصر للطيران أبان هذه المرحلة القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ أما المرحلة الثالثة وهي منذ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وحتى صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وفي هذه المرحلة كانت مؤسسة مصر للطيران تتمتع بالاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة

١٩٦٠ المشار اليه اذ أن مدة الترخيص لها بمزاولة نشاطها لم تكن قد انتهت ، فضلا عن أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قد اوضحت المادة منه بجلاء استمرار المؤسسة للمشار اليها في التمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه والمبذى احوال في هذا المجال على الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ، وهو مايعنى إعادة العمل مرة اخرى بالاحكام المقررة بهذا القانون بعد ان كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ويؤكد هذا المعنى ان وزير المالية عندما اصدر قراره رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٥ استنادا لاحكام هذا القانون الاخير مبعدها للاصناف المعفاة لم يورد مؤسسة مصر للطيران ضمن تعداد الجهات التابعة للطيران المدني الامر الذى ينبى عن عدم سريان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ على المؤسسة المشار اليها خلال هذه المرحلة . وفى المرحلة الانتقالية التى مرت بها هذه الاعفاءات وهى التالية لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ فان القانون المذكور اتى بتنظيم جديد للاعفاءات الجمركية حيث ناط بوزير المالية بناء على توصية الوزير المختص وبشرط المعاينة اصدار قرار بتحديد الاصناف التى تستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدني العاملة فى مجال الطيران المدني وتكون لازمة لمباشرة نشاطها ، والتى تعطى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ومن ثم تكون الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ قد ألغيت ضمنا ولم تعد المؤسسة للمشار اليها تتمتع بها ، ويؤيد ذلك صدور قرار وزير المالية - تنفيذا لاحكام هذا القانون - رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٥ مشتملا على مؤسسة مصر للطيران من بين الجهات التى سقرى فى شأنها القوائم المرفقة به ، وبالتالي يكون هذا القرار قد صدر متفقا

وأحكام القانون ، ويكون طلب المؤسسة للمشار اليه بتمثيل هذا القرار واستبعادها منه قد ورد غير متفق وأحكام القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ قد ألغى الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وأن مؤسسة مصر للطيران عادت الى التمتع بهذه الاعفاءات منذ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وحتى العمل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٣ حيث أصبح هذا القانون واجب التطبيق على المؤسسة المشار اليها ، لالغائه الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .

( ملف ٣٧/٢/٣٧٨ جلسة ١٩٨٩/٢/١ )



ثامنا - إعفاء الأدوات والهيئات

والآلات ووسائل النقل الضرورية

اللازمة للمنشآت المزمع لها

بتنظيم المناطق الحرة

لقاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ : يقتضي القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بمصادقته القانون  
الجمارك والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بمصادقته نظام استيراد المال التجاري  
والأجنبي والمناطق الحرة الصدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولائحته  
التفصيلية ، أعطى المشرع جميع الأدوات والهيئات والآلات ووسائل النقل  
الضرورية اللازمة للمنشآت المزمع لها بتنظيم المنطقة الحرة من الضرائب  
الجمركية . ومبدأ هذا الإعفاء أن تكون هذه الأدوات لازمة للمنشأة  
وداخلية في حدود أغراض الرخص وأن يتم النشاط داخل حدود المنطقة  
الجمركية الخاصة ، ولا يشترط وجود أدوات ملازمة النشاط داخل هذه  
الحدود ومن ثم فالوحدات البحرية المملوكة لشركات الملاحة البحرية التابعة  
بتنظيم المناطق الحرة تأتي بطبيعتها أن توجد داخل حدود المنطقة الحرة .  
ولمجة ذلك ، عدم خضوع هذه الوحدات للضرائب والرسوم الجمركية  
ولو وجدت خارج حدود المنطقة الحرة .

القوي : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للسمى القوي  
والتشريع مجلسها للمنطقة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥ قاسمخضت نصم للامعة ١ من  
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بمصادقته قانون الجمارك بأنه " يقصد بالملازم  
الجمركي الاراضي والاملاك الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ويميز أن تنشأ فيه  
مناطق حرة لاسيرى عليها الاحكام الجمركية كليا أو جزليا " . وثمن هذا أن

المشروع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أجاز فى المادة ٣٠ من القانون المذكور بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إنشاء منطقة حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد على أن يتضمن القرار بيان موقع المنطقة وحدودها ، واشروط المشروع فى المادة ٣٤ أن يتضمن الرخص فى شغل المناطق الحرة بيان بالأغراض التى منح من أجلها وبين فى المادة ٣٥ على سبيل المثال الأغراض التى يجوز الرخص فيها بنظام المناطق الحرة ومنها أية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تحديد أو غير ذلك مما يحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة للإفادة من مركز البلاد الجغرافى ، وأعطى للمشروع فى المادة ٣٦ جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، كما أعطى فى المادة ٤٣ مشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون فى المناطق الحرة من الشروط الخاصة بمنسبة مائلك السفينة والعاملين عليها للنصوص عليها فى قانون التجارة البحرى ، وأخصص فى المادة ٤٦ المشروعات التى يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال وإخراج ببيع لرسم سنوى يحدده مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص الفقرة ٣ من المادة ٥٢ من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة التى تضمنت بأنه " وتختص من أمثلة المجالات التى تقبل للاستفادة من مركز البلاد الجغرافى تطبيقاً للبند ٣ من المادة ٣٥ من القانون : النشاط المصرفى ونشاط التأمين

واعادة التأمين ونشاط النقل والنقل البحري والملاحة البحرية وعملات  
البرول ". وإذا كان المشرع قد أعطى جميع الأدوات والمهمات والآلات  
ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص لها بنظام المنطقة الحرة من  
الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم فإن هناك هذا الإعفاء أن  
تكون هذه المهمات والأدوات اللازمة للمنشأة وداعمة في حدود أغراض  
الوعيص الممنوح لها كما يشترط للتصريح بالإعفاءات الجمركية المقررة لهذه  
المنشآت أن يتم النشاط داخل حدود المنطقة الجمركية الخاصة . أما أدوات  
مخرمة هذا النشاط فلا يشترط وجودها حتما داخل هذه الحدود . فإذا  
كانت هذه الأدوات تأتي بطبيعتها أن توجد داخل حدود المنطقة الحرة . كما  
هو الحال في الوحدات البحرية المسلوكة كأصول ثابتة لبعض شركات الملاحة  
البحرية القائمة بنظام المناطق الحرة والتي تمثل وسيلة وأداة مخرمة النشاط . ولا  
يتصور أن توجد داخل حدود المناطق الحرة الخاصة بهذه الشركات التي يزول  
النشاط داخلها ، والقول بخير ذلك . فضلا عن أنه يؤدي إلى الخلط بين  
مزاولة ممارسة النشاط وأدوات ووسائل هذا النشاط ، فانه يتعارض مع  
صراحة النصوص التي اعتبرت نشاط النقل البحري من ضمن الحالات التي  
يجوز للوعيص في مزاولة نظام المنطقة الحرة

ولما كان المشرع قد أعطى في المادة ١١ من القانون رقم ٩١ لسنة  
١٩٨٣ تنظيم الإعفاءات الجمركية ما تشترطه المنشآت المرخص لها بالعمل  
في المناطق الحرة من الأدوات والآلات ووسائل النقل اللازمة لمزاولة نشاطها  
داخل المنطقة الحرة فإن نطاق هذا الإعفاء يمتد لتشمل أدوات ممارسة النشاط  
ولو وجدت خارج حدود المنطقة الحرة طالما كانت مزاولة النشاط قائمه تتم  
داخل هذه الحدود ، وعلى ذلك فإن الوحدات البحرية المسلوكة لبعض

شركات الملاحة البحرية المؤسسة بنظام المناطق الحرة الخاصة تعفى من الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى حتى لو اقتصر حركتها على المياه الإقليمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع الوحدات البحرية المملوكة لبعض شركات الملاحة البحرية المقامة بنظام المناطق الحرة والعاملة فى المياه الإقليمية للضرائب الجمركية والضرائب الجمركية والرسوم الأخرى .

( ملف ٣٧/٢/٣١٦ جلسة ١٩٨٦/٣/٥ )

#### قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ : نطاق الإعفاء الوارد فى المادة ٧٧ من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ يمتد ليشمل أدوات ممارسة النشاط ولو وجدت خارج حدود المنطقة الحرة طالما كانت مزاوله وإدارة النشاط ذاته تتم داخل هذه الحدود - عدم خضوع الحاسب الآلى الذى اشترته شركة الملاحة الوطنية للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقده بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠ فاستخرجت ما استقر عليه اتقاؤها من أن للشرع قد أعفى بنص المادة ٣٦ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ للمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ - جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المناطق الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

وانه ولكن كان المشرع قد قرر هذا الاعفاء ، فان مناط اعماله أنه تكون المهمات والادوات لازمة للمنشأة وداعلة في حدود اغراض الترخيص الممنوح لها ، كما يشترط للتمتع بالاعفاء الجمركي أن يتم النشاط داخل حدود المنطقة الجمركية الخاصة ، أما أدوات ممارسة هذا النشاط فسان يشترط وجودها حكما داخل هذه الحدود ، فاذا كانت هذه الادوات تنأى بطبيعتها ان توجد داخل المنطقة الحرة فلا يشترط قانونا ولا يتصور عملا - نظرا لطبيعتها - تواجدها داخل الحدود الماتية للمنطقة الحرة الخاصة بالشركة التي يزاول النشاط بداخلها والقول بغير ذلك فيه خلط بين نشاط الم شروع المرخص به للعمل بنظام المناطق الحرة وبين أدوات ممارسة هذا النشاط .

( جلسة ١٩٨٦/٣/٥ ملف ٣١٦/٢/٣٧ ، جلسة ١٩٨٨/٣/٢ ملف

( ٣١٩/٢/٢٧

ولما كان ذلك ، وان المشرع قد أعفى فى المادة ٧٧ من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ " ما تستورده المنشآت المرخص لها بالعمل فى المناطق الحرة من الأدوات والمهمات والالات ووسائل النقل ( فيما عدا سيارات الركوب والاثاث ) اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة ..... فان نطاق هذا الاعفاء يجب ان يشمل ادوات ممارسة النشاط ولو وجدت خارج حدود المنطقة الحرة طالما كانت مزاوله وإدارة النشاط ذاته تتم داخل هذه الحدود ، وعلى ذلك فان الحاسب الآلى الذى طلبت شركة الملاحة الوطنية الموافقة على اعتاقه من الضرائب والرسوم الجمركية يتمتع بالاعفاء الضريبي المطلوب طبقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما دون أن يؤثر فى ذلك.

عدم تواجده داخل حدود المنطقة الحرة المخصص بها ، . طالما أنه يتأهل لطبيعته  
على الوجود فيها ، وأنه لازم لمباشرة الشركة أنشطتها .

لذلك انتهى رأى اللجنة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
موضوع الخاسب الآلى الذى اشترته شركة الملاحة الوطنية للطرابلس البحر كية  
وغوها من الضرائب والرسوم الأخرى -

( ملحقه ٣٦٤/٢/٣٧ جلسة ١٨/٤/١٩٩٠ )

## تاسعاً - إعفاء مشروعات المجتمعات

### العمرانية الجديدة

#### لقاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ : المادة رقم ١٨ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة - المشرع أعفى الأفراد والشركات والجهات المتعاقدة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعلقة بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة - قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ حدد الجهات التى تتمتع بالإعفاء وشروطه وفقاً لأحكام القانون المشار إليه - الموافقة على تخصيص مساحة للشركة داخل المجتمع العمرانى الجديد وتعديل مركزها ومحلها القانونى إليه يؤكد أهمية المشروع للمجتمع العمرانى - نتيجة ذلك ، تمتع المشروع بالإعفاء المقرر طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وقرار وزير التعمير رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٩٨٦/٥/٢١ فتبينت أن المادة ١٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية تقضى بالعمل بأحكامه من اليوم التالى لتاريخ نشره الذى تم فى ١٩٨٣/٧/٢٨ ، واذ كانت الواقعة المنشعة للضريبة الجمركية هى دخول السلعة البلاد فيسرى عليها القانون المعمول به فى تاريخ هذه الواقعة . واذ كان الشايت من الاوراق أن استيراد السلع فى الحالة المطروحة تم فى أواخر عام ١٩٨٢ فانه لا مجال لانطباق القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ عليها . كما تبينت الجمعية العمومية أن المادة ١٨ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تقتضى بإعفاء الأفراد

والشركات والجهات الخاضعة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعلقة بإنشاء المجمعات العمرانية الجديدة ، وذلك طبقا للأحكام الواردة في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير . وقد أحالت المادة ٥ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر في تنظيم الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على الواردات اللازمة لمشروعات التعمير لقرار يصدر من وزير الإسكان والتعمير . وتنفذاً لذلك صدر قرار وزير التعمير والمجمعات الجديدة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ في شأن الاعفاء الضريبي والجمركي حدد الجهات التي تتمتع بالاعفاء ، ومنها المشروعات المتعلقة بالمجمعات العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه . كما بين الإجراءات والقواعد والشروط الخاصة بالاعفاء ، تتطلب أن يكون المشروع عموماً لأهداف التعمير ومتفقاً مع خطة الوزارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وموالياً إلى النهوض بالمرافق والخدمات . ولما كان قرار نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والاقتصاد رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ مبني على تعديل المراكز والمحلات القانونية لشركة الاسماعيلية لنقل البضائع من مدينة الاسماعيلية الى مدينة العاشر من رمضان . وكان جهاز العاشر من رمضان قد وافق فعلاً على تخصيص مساحة للشركة داخل المدينة المذكورة ، فيكون بذلك قد أقر بأهمية المشروع لتنمية المجتمع العمراني الجديد ، وبذلك فلم يعد من محال لاعادة بحث ضرورة المشروع للمجتمع العمراني المشار إليه . وبهذا الوصف فإن المشروع يعد من المشروعات التي تتمتع بإعفاءها من الرسوم الجمركية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٤ وقرار وزير التعمير رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .



إذا ما توافرت في شأنه باقى الشروط الواردة فى القرار المشار اليه ، ولا يغير من ذلك سبق حصول الشركة على وارداتها مؤقتا من الرسوم الجمركية من الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها من الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ اذ أن تمتعها بالاعفاء المؤقت طبقا لأحكام هذا القانون لا يمنع من تمتعها بالاعفاء للنصوص عليه فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لعمسى الفتوى والتشريع الى تمتع شركة الاسماعيلية لنقل البضائع باعفاء الجمالون والآلات والمعدات الخاصة بمراجعتها وورشها بمدينة العاشر من رمضان بالاعفاء من الرسوم الجمركية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

( ملف ٣٧/٢/٣٢٤ جلسة ١٩٨٦/٥/٢١ )

عاشرا - اعفاء بعض مواد البناء

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ : القرار الجمهورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض مواد البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات - وضع المشرع معيارا موضوعيا منضبطا لمواد البناء المعفاة من الضرائب والرسوم وهو أن تكون هذه المواد من الأصناف المبينة بالجدول المرفق بالقرار الجمهورى - لم يفرض المشرع شرطا أو يضع قيда أو يتول تقديرها بشأن صلاحية هذه المواد بالطبيعة أو بالتعديل للاستعمال فى غير أغراض البناء - لوجه للقول بالحكمة من النص وهى استعمال هذه المواد فى مجال البناء لحل مشكلة الاسكان - أساس ذلك ما تقرره القاعدة الأصولية من أن الأحكام تلزم مع العمل المانعة بها دون الحكمة المرجحاة منها .

الحكمة : ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الشركة للطعون ضدها أخطرت برفض الاعفاء وهو قرار يجسب الطعن فيه خلال الميعاد القانونى ، كما أن رسائل الاعتراض موضوع الدعوى لا تستخدم اطلاقا فى عمليات البناء وإنما تستخدم فى صناعة الاثاث مما يخرجها عن نطاق الاعفاء الوارد فى القرار الجمهورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض مواد البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات ، نص غى للمادة الاولى منه على أنه " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات مواد البناء المبينة بالجدول المرفق لهذا القرار وتضمن الجدول المرفق تحديده بنود جمركية ذات أرقام معينة .

وقرين كل منها ببيان الصنف الخاص به ومن بينها البند الجمركى رقم ٥/٤٤  
وصنفه خشب منشور طوليا فقط ألواحاً أو مسطوحاً يزيد سمكه على خمسة  
مليمترات ومفاد هذا أن المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٧ اذ نصت صراحة على اعفاء مواد البناء المبينة بالجدول المرافق له ،  
فإنها لم تعلق الاعفاء ابتداء على أن تكون المواد حسب طبيعتها مما يستعمل فى  
البناء وحده ، ولم ترهن الاعفاء انتهاء بأن يثبت استعمال المواد فى البناء  
فصلاً ، ولم تر تقديرها ما فى تحديد مواد البناء المشمولة بالاعفاء ، وإنما  
جاءت قاطعة فى اسباغ الاعفاء بحكم القانون على مواد البناء المبينة فى الجدول  
المرافق ، وقد بين هذا الجدول بدوره مواد البناء بياناً واضحاً من حيث البنود  
الجمركية ومن حيث الاصناف دون أن يرد فيه ما يفرض شرطاً أو يضع قيداً أو  
يقول تقديرها بشأن مدى صلاحيتها بالطبيعة أو بالتعديل للاستعمال فى غير  
أغراض البناء ، ومن ثم يكون القرار الجمهورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ قد  
سن معياراً موضوعياً منضبطاً لمواد البناء للعفاء طبقاً له وهو أن تكون من  
الاصناف المبينة فيه وجعل من هذا المعيار علة لانزال حكمه باعفائها من  
الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات مما لا  
عمل للقول بالحكمة منه وهى الاستعمال فى مجال البناء عملاً على حل مشكلة  
الاسكان لأن القاعدة الأصولية أن الأحكام تدور مع العلل المناطة بها دون  
الحكمه المرجحة منها ، ومن ثم فإن هذا الاعفاء يصدق على المواد موضوع  
البند الجمركى رقم ٥/٤٤ وهى الأخشاب المنشورة طولياً فقط ألواحاً أو  
مسطوحاً يزيد سمكه على خمسة مليمترات ولو كانت قابلة للاستعمال فى غير  
أغراض البناء ، وبالتالي فإنه لا يجوز لمصلحة الجمارك اخضاع هذه الأخشاب  
المستوردة فى ظل القرار الجمهورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ للضرائب الجمركية

وغيرها من الضرائب والرسوم تنكبا لحكمته والتفاسد عن علمه وتلجأ بها بغايته  
والا كان قرارها مشوباً بعيب مخالفة القانون خليفاً بالانفاذ .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الشئون القانونية لمصلحة الجمارك  
وجهت كتابها مؤرخاً ٢ من مايو سنة ١٩٨٢ الى الشركة الملمعون ضدها  
بالتزامها بدفع رسوم جمركية مقدارها ٣١٠ ر مليمات و ١١٨١٥٩ جنيه  
وعملاتها بسنداده والا اتخذت اجراءات المحرز الاداري ضدها ، وهذا  
الكتاب يكشف بوضوح عن سبق صدور قرار ايجابي بحسبه الطعن عليه  
بالالغاء خلال اليعاد القانوني ، الا أنه لم يثبت اتصال ذلك الكتاب بعلم  
الشركة المذكورة في تاريخ معين ساقى على قيامها حسبما جاء في عريضة  
الدعوى بانذار مصلحة الجمارك في ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٨٢ بوقف  
الاجراءات حتى يت قضائيا في قضائها ذات موضوع مماثل ، واذا رفعت  
الشركة الملمعون ضدها الدعوى في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ أى خلال ستين  
يوماً محسوبة من تاريخ هذا الانذار الذى عر عن علمها ، فانه تكون دعوى  
مقبولة شكلاً بوصفها وفقاً للتكييف السديد متعلقة بقرار ايجابي وليس بقرار  
سلبي حسبما جاء في عريضة الدعوى ابتداء وفي الحكم للملمعون فيه ايضاً اذ  
قضى بقبول الدعوى شكلاً على الذين من تعلّقها بقرار سلبي .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الاعشاب التي استوردتها الشركة  
الملمعون ضدها تندرج بصفتها تحت البند ٥/٤٤ وجرى استيرادها في ظل  
القرار الجمهوري رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ وفيما يجرىها الاعضاء للقرار فيه ولو  
كانت أعشاباً قابلة للاستعمال في غير أغراض البناء ، مما كان يوجب علمي  
مصلحة الجمارك اعفائها صداعاً به دون تلجؤ بخلاف الحكمة منه في شأنها ،  
الامر الذي يجعل قرارها بالاعضاء قراراً مخالفاً للقانون خليفاً بالانفاذ ،

ماقام عليه الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء القرار المطعون فيه بصرف النظر  
عن وصفه بالسلبية فى معرض تكييف الدعوى وبحث مدى قبولها شكلا ومن  
ثم فانه يتعين القضاء برفض الطعن .

( طعن ١٤٤١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن ١٣٩٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٤ )

## حادى عشر - وسائل النقل

### وسارات الركوب

#### قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ : الاعفاء المنصوص عليه فى المادتين ٢ ، ٣ من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ يشمل السيارات بكافة أنواعها بما فيها سيارات الركوب لعدم وجود ما ينصص ماورد عاما من نصوص .

الفتوى : ان هذا للوضع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها للمعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ فاستعرضت المادة ٢ من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ التى نصت على أن " تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة الأشياء التالية وفقا لما يصدر بتحديدته قرار من وزير المالية :

١- الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والمهيات العامة .

كما استعرضت المادة ٣ من ذات القوانين التى نصت على أن " تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة : .....

٥ - الاشياء التى يصدر باعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية " ، واستعرضت المادة ٩ من القانون المذكور التى نصبت على أنه " مع عدم الاعلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الاعفاءات الجمركية للأحكام الآتية : .....

ج - لاشتمل عبارة وسائل النقل الواردة فى هذا القانون سيارات الركوب ، ولا تعفى الا اذا نص عليها صراحة " .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أعفى الهدايا والهبات والعينات التي يحددها وزير المالية الواردة إلى الوزارات الحكومية ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة من الضرائب الجمركية ، كما أعفى من ذات الضريبة الأشياء التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية .

ولما كانت عبارة " الهدايا والهبات والعينات " الواردة في المادة ٢ سائلة البيان وكذلك عبارة " الأشياء " الواردة في المادة ٣ من القانون المذكور قد جاءت على العموم والاتساع بحيث تشمل كافة الهدايا والهبات والعينات التي يحددها قرار من وزير المالية وكذلك الأشياء التي يقرر رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح وزير المالية إعفاءها من الضرائب الجمركية دون تحديد لنوعية هذه الأشياء ، وعلى ذلك يمكن أن يشمل الإعفاء للتصوص عليه في المادتين ٢ و ٣ سالفى البيان السيارات بكافة أنواعها بما فيها سيارات الركوب لعدم وجود ما يخصص ماورد عاما من نصوص ، ولا يحتاج في هذا الشأن بنص المادة ٩ من القانون المشار إليه والتي قررت عدم إعفاء سيارات الركوب من الضرائب الجمركية إلا إذا نص عليها صراحة ذلك أن نص المادة ٩ بواجه الحالات التي لم يرد لها حكم خاص في القانون المذكور كما هو الشأن بالنسبة للحالة المعروضة إذ أن صدر المادة ٩ بنص على أنه " مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة ، تخضع الإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية ..... " .

وعلى ذلك فإن نص الفقرة ج من المادة ٩ سالفقة البيان لا يخل ولا يقيد ماورد عاما في نص المادتين ٢ و ٣ سالفتي البيان اللتان تتضمنان في حقيقة الأمر حكما خاصا يقضى بتفويض كل من رئيس الجمهورية ووزير المالية في تحديد الأشياء والهدايا والهبات والعينات التي تعفى - لأسباب تخضع

لتقديرها - من الضرائب الجمركية ولم يقيدوا المشرع في هذا الشأن بأى قيد بما في ذلك القيد الوارد في الفقرة ج من المادة ٩ سالفه البيان .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اعفاء سيارات الركوب من الضرائب الجمركية وفقا لحكم البند (١) من المادة ٢ وحكم البند (٥) من المادة ٣ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان .

( ملف ٣٨٦/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٩/٥/٣ )



### الفصل الثالث

#### مسائل متنوعة

أولاً - تقدير قيمة البضاعة

وتحديد التعريف الجمركية

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ : تتمتع الجمارك عند تقديرها قيمة البضاعة المستوردة بسلطة تقديرية واسعة هائتها الوصول الى الثمن الذى تساويه البضاعة فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة - الجمرك وهو يباشر هذه المهمة لا يتقيد بما ورد بالفواتير التى يقدمها صاحب البضاعة أو بقررها من المستندات والعقود حتى لو قدمت بناء على طلبه أساس ذلك أن المادة ٥٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أوجبت ضرورة معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها ومدى مطابقتها للبيان الجمركى والمستندات المتعلقة به - تتم اجراءات المعاينة فى الدائرة الجمركية - يجوز إعادة المعاينة مادامت البضاعة تحت رقابة الجمرك - متى استنفذ الجمرك سلطاته بتحصيل الضريبة والافراج عن البضاعة وخروجها من الدائرة الجمركية فلا يجوز معاودة النظر فى تقدير قيمتها مرة أخرى بدعى أن المستورد لم يذكر القيمة الحقيقية للبضاعة فى البيان الجمركى أو أنه لم يقدم الفاتورة الأصلية بضمنها أو ورود بيانات ومعلومات لاحقة للجمرك بحقيقة ثمن البضاعة أو قيمتها - أساس ذلك ، أنه بوسع الجمرك طبقاً للصلاحيات والسلطات المخولة له أن يتحقق بكافة الوسائل من قيمة البضاعة ولا يفرج عنها قبل الثبوت من قيمتها وفرض الضريبة عليها على أساس صحيح .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٢٢ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن " تكون القيمة الواجب الاقرار عنها فى حالة البضائع الواردة هى الثمن الذى تساويه فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى للمقدم عنها فى مكتب الجمرك اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة بين مشر وبائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها للمشتري فى ميناء أو مكان دعوها فى البلد المستورد بافراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم .... الخ " . وتنص المادة ٦٣ من القانون المذكور على أنه " على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها مصدقا عليها فى الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة تقبلها مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا الحالات التى يحددها المدير العام للجمارك . ولمصلحة الجمارك الحق فى المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها . " وتنص المادة ٤٣ على أنه " يجب أن يقدم للجمرك بيان تفصيلي ( شهادة اجراءات ) عن أية بضاعة قبل البدء فى اتمام الاجراءات ولو كانت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية ، ويجب أن يتضمن هذا البيان جميع المعلومات والايضاحات والعناصر التى تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب عند الانتهاء .... " وتنص المادة ٥٠ على أنه " يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وتقييمها ومنتشها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به وللجمرك معاينة جميع الطرود أو بعضها أو عدم معاينتها وفقا للقواعد التى يصدرها المدير العام للجمارك " ، وتنص المادة ٥٢ على أن " تتم المعاينة فى الدائرة الجمركية ، ويسمح فى بعض الحالات باجرائها خارج هذه الدائرة بناء على طلب ذوى الشأن وعلى تفقدهم وفقا للقواعد التى يصدرها المدير العام للجمارك " .

وتنص المادة ٥٣ على أنه " للمحرك في جميع الأحوال إعادة معاينة البضاعة مادامت تحت رقابته " . ومفاد ما تقدم من نصوص أن الجمرک وهو يتولى تقدير قيمة البضاعة المستوردة يتمتع بسلطة تقديرية واسعة غايتها الوصول الى الثمن الذى تساويه البضاعة فى تاريخ تسجيل البيان الجمرکى المقدم عنها اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة وفقا لما نصت عليه المادة ٢٢ من القانون سالفة الذكر . والجمرک وهو يباشر هذه المهمة غير مقيد بما ورد بالفواتير التى يقدمها صاحب البضاعة أو يفرضها من المستندات والعقود حتى ولو قدمت بناء على طلبه ، وانما عليه طبقا لما قرره المادة ٥٠ من القانون أن يعاين البضاعة ويتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومدى مطابقتها للبيان الجمرکى والمستندات المتعلقة به ، وأوجب القانون من حيث الأصل أن تتم المعاينة فى الدائرة الجمرکية ، وأجاز إعادة المعاينة مادامت البضاعة تحت رقابة الجمرک ، ومعنى استئذان ذلك فإن الجمرک بعد أن يمارس هذه السلطة التقديرية الواسعة فى معاينة البضاعة ومطابقتها للبيان الجمرکى والمستندات المتعلقة به والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها الى غير ذلك مما يمكنه من تقدير ثمن البضاعة وقيمتها وتجهيد التعريف الجمرکية الخاضعة لها ثم تسوية الضريبة والرسوم الجمرکية على أساس ذلك وتحصيل الضريبة والافراج عن البضاعة ، فانه يكون بذلك قد استنفذ سلطاته ، فلا يجوز له بعد تحصيل الضريبة والافراج عن البضاعة وخروجها من الدائرة الجمرکية ، أن يحاول النظر فى تقدير قيمتها مرة أخرى بدعى أن المستورد لم يذكر القيمة الحقيقية للبضاعة فى البيان الجمرکى أو أنه لم يقدم الفاتورة الأصلية بمنتهى أو ورود بيانات ومعلومات لاحقة للمحرك بحقيقة ثمن البضاعة أو قيمتها - لا يجوز ذلك طالما أنه كان يومع الجمرک طبقا للصلاحيات والسلطات التى منحها له القانون أن يتحقق بكافة الوسائل من

قيمة البضاعة ونوعها والا يفرج عنها قبل التثبيت من ذلك وفرض الضريبة عليها على أساس صحيح ، فالقانون حينما أجاز في المادة ٥٣ للجمرك إعادة معاينة البضاعة اشترط لذلك أن تكون البضاعة لا تزال تحت رقابة ، كذلك حينما أجاز القانون عرض النزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو قيمتها على التحكيم ، نصت للمادة ٥٨ على أنه لا يجوز ذلك الا بالنسبة الى البضائع التي لا تزال تحت رقابة الجمرك . والقول بغير ذلك مؤداه زعزعة الاستقرار في للمعاملات وخاصة للمعاملات التجارية حيث يراعى في تحديد أسعار السلع المستوردة وتوزيعها بالداعل وتحديد هامش الربح فيها ، فمن تكلفتها على المستوردا في ذلك ما أداه فعلا من ضرائب ورسوم جمركية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق - مذكرة مصلحة الجمارك المقدمة أمام محكمة الاسكتندرية الابتدائية بجلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ - أن الطاعن الأول كان قد استورد رسالة شاي كيني وردت الى ميناء السويس على الباخرة " هلينك سيرت " بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥ وزنها ٧٠٣٢ كيلو جرام ، قدم عنها البيان الجمركي رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ وأقر فيه بأن قيمة هذه الكمية تبلغ ٨٩٨٧ جنيها على أساس أن سعر الطين " سيف " ١٦٠٠ دولار أمريكي ، ولم يقدم للذكور الفاتورة الاصلية الخاصة بالبضاعة فطبق عليه الجمرك حكم المادة ١١٥ من القانون بتوقيع الغرامة عليه لعدم تقديم الفاتورة ، وأخذ في تقديره لقيمة البضاعة بما قرره المستورد في بيانه الجمركي ، وسويت الضريبة والرسوم الجمركية على هذا الأسس ، وتم مسداها بالقسيمة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٤ وأفرج عن البضاعة . غير أن الجمرك ازاء توالى وصول رسائل شاي أخرى للطاعن وغيره من المستوردين قام بالاتصال بشركة النصر للتصدير والاستيراد للتخريج عن أسعار الشاي

الكيني والتنزاني ، فأجابت الشركة أن سعر الشاي الكيني في شهر ابريل ١٩٧٧ بلغ ٢٥٣٠ دولار للطن ، وبلغ في شهر مايو سنة ١٩٧٧ ، ٣٥٦٢ دولارا ، فقامت المراقبة العامة للتعريفات بعرض مذكرة مؤرخة ١٩٧٧/٩/٣ على مدير عام مصلحة الجمارك اقترحت فيها تحصيل الرسوم الجمركية عن الرسائل التي لم يفرج عنها طبقا للأسعار الواردة من شركة النصر للتصدير والاستيراد ، أما الرسائل السابق الافراج عنها في الفترة من يناير سنة ١٩٧٧ حتى يونيو سنة ١٩٧٧ فيحصل فرق الرسوم الجمركية عليها ، وقد وافق مدير عام المصلحة على ذلك بتاريخ ١٩٧٧/٩/٣ ، وبناء عليه وجه مراقب حمرك السويس الى الطاعن المطالبة المؤرخه ١٩٧٨/١/٢٢ لسداد مبلغ ٥٩٩٦٣٢٠ جنيتها قيمة فروق الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة الشاي سالفة الذكر ، أعقبها صدور أمر حجز اداري تنفيذا لهذه المطالبة .

ومن حيث أنه في ضوء ماسبق بيانه من أحكام القانون فإنه كان بوسع حمرك السويس قبل الافراج عن رسالة الشاي محل النزاع أن تحرى بكل الوسائل التي أتاحها له القانون عن أسعار الشاي الكيني في تاريخ تحرير البيان الجمركي عنها ( ١٩٧٧/٢/٢٤ ) وأن تحصل وتكسبك بشركة النصر للتصدير والاستيراد مثلما فعل في شهر سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، ولكنه سلم بما قرره المستورد من سعر الشاي في البيان الجمركي وسوى الضريبة والرسوم على هذا الأساس وتم تحصيلها والافراج عن البضاعة ، ومن ثم فليس للحمرك بعد زهاء عشرة أشهر من تاريخ فسخ الضريبة والافراج عن البضاعة أن يعاود النظر في تقدير البضاعة وتسيئة الضريبة والمطالبة الطاعن بالتفروق على هذا الأساس .

ومن حيث أنه ولكن صح في الأصل ماردده الحكم المطعون فيه من أنه ليس ثمة ما يحول دون حق المصلحة في تدارك الخطأ الذي تقع فيه في حساب الضريبة لتطالب بما هو مستحق لها زيادة على ما دفعه المستورد أو يطالب الأخير باسترداد ما دفعه بغير حق ما لم يكن الحق في المطالبة قد سقط بالتقادم .  
ولكن صح ذلك كأصل مجرد إلا أنه لا يستقيم تطبيقه على النزاع للمعروض ، ذلك أن مجال تطبيقه وقسوع خطأ مادي في حساب الضريبة أو في حجم البضاعة أو عددها أو وزنها أو خطأ قانوني في تطبيق تعريفه لا يخص نوع البضاعة المفروضة عليها ، أما الخطأ في التقدير - كما هو الحال في المنازعة الماثلة - وحيث يستند الجمرك سلطاته التقديرية في وجه القول بمواز معاودة النظر فيه سواء أكان ذلك لمصلحة المستورد أو لمصلحة الجمرك ، ولا مجال في هذا الخصوص لاثام موضوع التقادم .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم تعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدعوى ، وبعدم أحقية مصلحة الجمارك في مطالبة الطاعن الأول بمبلغ ٥٩٩٦ر٣٢٠ جنيها قيمة فرق الضريبة والرسوم الجمركية عن رسالة الشاي المحرر عنها البيان الجمركي رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ والسدده عنها الضريبة بالتقسيم رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٤ وما يتوجب على ذلك من آثار مع التزام جهة الإدارة المطعون ضدها بمصروفات الدعوى والتدخل من الدرجين .

( طعن ٢٢٠٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٦/١١/٨ )

في نفس المعنى :

( طعن ٢٦١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٧/٤/١١ )

### قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ : يتمتع مأمور الجمرك بسلطة تقديرية واسعة عند تقدير قيمة البضاعة المستوردة - لا يقيد في ذلك القوائم والمستندات والعقود التي يقدمها صاحب البضاعة - يستفد الجمرك سلطاته بالافراج عن البضاعة بعد تحصيل الضرائب والرسوم المقررة - لا يجوز بعد ذلك معاودة النظر في تقدير قيمتها مرة أخرى سواء كان ذلك لمصلحة المستورد أو لمصلحة الجمارك - حساب الضريبة الجمركية - الخطأ في حسابها - اذا وقعت مصلحة الجمارك في خطأ مادي في حساب الضريبة أو حجم البضاعة أو عددها أو وزنها أو خطأ قانوني في تطبيق ضريبة جمركية لا تخص نوع البضاعة المفروضة عليها يجوز لها تدارك الخطأ بمطالبة المستورد بما هو مستحق لها زيادة على ما دفعه - يجوز أيضا للمستورد المطالبة باسترداد ما دفعه بغير حق مالم يكن الحق في المطالبة قد سقط بالتقادم - في التقدير لا يجوز اعادة النظر فيه بعد أن استفد الجمرك سلطاته التقديرية سواء كان ذلك لمصلحة المستورد أو لمصلحة الجمارك - قرارات تقدير قيمة البضاعة - خلا قانون الجمارك من النص على تحصى قرارات تقدير قيمة البضاعة بعد مدة معينة - مؤدى ذلك ، اهمال القاعدة العامة بشأن تحصى القرارات الادارية بعد مضي ستين يوما من صدورها .

المحكمة : ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى الغاء قرار تعديل ربط الضريبة والرسوم الجمركية المستحقة عن مضخة الخرسانة والسيارة المحملة عليها والصادر بتاريخ ١٩٨١/٨/٢٣ وبعد تحصيل الضرائب والرسوم بتاريخ ١٩٨٠/٣/١ فإن المادة الخامسة من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن " تخضع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية

لضرائب الواردات المقررة فى التعريف الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة ..... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناصفة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ولايجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون " ، وتنص المادة العاشرة على أن " تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريف الجمركية من وقت نفاذها على البضائع التى لم تكن قد أديت عنها الضرائب الجمركية " ، وتنص المادة ٢٢ على أن " تكون القيمة الواجب الاقرار عنها فى حالة البضائع الواردة هى الثمن الذى تساويه فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها فى مكتب الجمرك ... وتنص المادة ٢٣ على أنه " على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الاصلية الخاصة بها مصدقا عليها .... ولمصلحة الجمارك الحق فى المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تقتيد بما وزد فيها أو بالفواتر نفسها " وتنص المادة ٤٣ على أنه " يجب أن يقدم للجمرك بيان تفصيلي ( شهادة اجراءات ) عن أية بضاعة قبل البدء فى اتمام الاجراءات ..... ويجب أن يتضمن هذا البيان جميع المعلومات والايضاحات والعناصر التى تمكن من تطبيق الانظمة الجمركية واستيفاء الضرائب ... " ، وتنص المادة ٤٤ على أن " يكون تقسيم البيان المتخصص عليه فى المادة السابقة من اصحاب البضائع او وكلائهم المقبولين لدى الجمارك أو من المخلصين الجمركيين المرخص لهم ، ويعتبر الموقع على البيان مسغولا عن صحة مايرد فيه وذلك مع عدم الاعلال بمسؤولية صاحب البضاعة " وتنص المادة ٥٠ على أن " يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها ومن



مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به .." وتنص المادة ٥٢ على أن تتم المعاينة في الدائرة الجمركية ويسمح في بعض الحالات باجرائها خارج هذه الدائرة ، وتنص المادة ٥٣ على أن "للجمرك في جميع الاحوال اعادة معاينة البضاعة مادامت تحت رقابته " وتنص المادة ٥٨ على أنه "لا يجوز التحكيم المشار اليه في المادة السابقة الا بالنسبة الى البضائع التي لاتزال تحت رقابة الجمارك " ، ومقاد هذه النصوص - وكما سبق أن قضت به هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٠ في جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ - أن مأمور الجمرك وهو يتولى تقدير قيمة البضاعة المستوردة يتمتع بسلطة تقديرية واسعة وغير مقيدة بالقوانين والمستندات والعقود التي يقدمها صاحب البضاعة وأن للجمارك معاينة البضاعة للتحقق من نوعها وقيمتها ومدى مطابقتها للبيان الجمركي والاصل أن يتم المعاينة في نطاق الدائرة الجمركية كما يجوز اعادة المعاينة مادامت البضاعة تحت رقابة الجمرك ، ومن ثم فإن الجمرك بعد ان يمارس هذه السلطة التقديرية الواسعة في معاينة البضاعة ومطابقتها للبيان الجمركي والمستندات المتعلقة به والتحقق من نوعها وقيمتها. ومنشأها الى غير ذلك مما يمكنه من تقدير من البضاعة وتحديد التعريف الجمركية الخاضعة لها ثم تسوية الضريبة والرسوم الجمركية على أساس ذلك وتحصيل الضريبة والافراج عن البضاعة فانه بذلك يكون قد استنفذ سلطاته ، فلا يجوز له بعد تحصيل الضريبة والافراج عن البضاعة وبخروجها من الدائرة الجمركية أن يعاود النظر في تقدير قيمتها مرة أخرى طالما كان بوسع الجمرك طبقا للصلاحيات والسلطات التي خولها له القانون أن يتحقق بكافة الوسائل من قيمة البضاعة ونوعها وألا يفرج عنها قبل التثبت في ذلك وفرض الضريبة عليها على أساس صحيح وبمراعاة أن النص صريح في أن النزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة

يشترط لعرضه على التحكيم أن تكون البضاعة لازالت تحت رقابة الجمارك وكذلك الشأن في إعادة معايتها والقول بغير ذلك من شأنه زعزعة الاستقرار في المعاملات التجارية ، وأن ذلك لا يحول دون حق مصلحة الجمارك في تدارك الخطأ الذي تقع فيه حساب الضريبة لمتطالب بما هو مستحق لها زيادة على ما دفعه المستورد أو أن يطالب الآخر باسترداد ما دفعه بغير حق ما لم يكن الحق في المطالبة قد سقط بالتقادم ، إلا أن هذا الحق منوط بوقوع المصلحة في خطأ مادي في حساب الضريبة أو في حجم البضاعة أو عددها أو وزنها أو خطأ قانوني في تطبيق تعريف جمركي لا يخص نوع البضاعة المفروضة عليها ، أما الخطأ في التقدير وحيث يستغذ الجمارك سلطاته التقديرية فلا وجه للقول بموازاة النظر فيه سواء كان ذلك لمصلحة المستورد أو لمصلحة الجمارك.

ومن حيث أنه في خصوصية هذا الطعن فالثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك قد أفرجت عن المضخة الخرسانية المحملة على سيارة بلوازمها مشمول بشهادة الاجراءات رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ وأنه تم نهائيا سداد الضرائب والرسوم الجمركية بتاريخ ١٩٨٠/٣/١ تطبيقا للبند ٢/٨٧ ب ، ١٠/٨٤ د على أساس ماتم من اجراءات ومعاينة من موظفي الجمارك وتقدير منهم لنوع البضاعة بأنها مضخة خرسانية متفصلة عن السيارة وأنه بسحب البضاعة من الدائرة الجمركية لم يعد جائزا قانونا إعادة المعاينة للتحقق مما تجهيه الجمارك من أن مشمول تلك الشهادة هو سيارة مزودة لاستعمالات خاصة مما ينطبق عليها البند ٣/٨٧ من التعريف الجمركية كما تمتع عرض هذا النزاع بشأن وقوع البضاعة على التحكيم عملا بالمادة ٥٣ سالف الذكر ، واذا حلت الأوراق مما يفيد وقوع موظفي المصلحة في خطأ مادي في تحديد نوع العملة محل النزاع أو

البند الجمركى الواجب التطبيق فى حينه ، وان هذا الخطأ ان كان قد وجه عند الافراج نهائيا عن المدة فى ١٩٨٠/٣/١ فهو خطأ فهم الوقائع واستخلاص الوصف واختيار البند الجمركى الواجب التطبيق ، وكل ذلك مما يتحصن نهائيا بدفع الرسوم المقدرة وخروج البضاعة من الدائرة الجمركية دون تحفظ أو قيد على هذا الافراج ، وذلك السداد فضلا عن أنه لم يثبت وقوع غش أو تدليس من صاحب المدة المذكورة عند تقدير الضرائب والرسوم وكان فى مكتبة الجمارك المعانة والمراجعة خلال فترة العرض من أكتوبر سنة ١٩٧٩ حتى الافراج النهائى فى ١٩٨٠/٣/١ ومن ثم فانه وقد حلا قانون الجمارك من نص على تحصى قرارات التقدير بعد مدة معينة فانه يتعين اعمال القاعدة العامة المستقرة بشأن تحصى القرارات الادارية بعد مضي ستين يوما من صدورها متى كانت هذه القرارات فردية ورتبت آثارا قانونية للأفراد مما يجتمع معه سحبها أو إلغاؤها قضاء واذ تحصى قرار الجمرك بتقدير الضرائب والرسوم الجمركية بمبلغ ٨٣٨٧٠٦٥٠ جنيها بمضى ستين يوما من تاريخ السداد نهائيا فى ١٩٨٠/٣/١ والافراج عن المضخة الخرسانية عملة على سيارة بلوازمها فى ذات التاريخ دون قيد أو شرط فانه لما كان يجوز للجمارك أن تعاود النظر فى هذا التقدير فى ١٩٨١/٨/٢٣ وتطبق بنسب جمركية أخرى وتطالب الشركة بفروق ضرائب ورسوم تبلغ ٣٥٩٧٥٠٣٠٠ جنيها لما ينطوى عليه ذلك من مخالفة القانون وزعزعة المراكز القانونية التى استقرت لصاحب البضاعة دون أن ينطوى القرار الاول على ما يصل به الى حد الاعتماد أو الغش أو التدليس ، ومن ثم فلا حق لمصلحة الجمارك فى المطالبة بتلك الفروق كأثر من آثار القرار المقتضى بالقائه وهو بذاته التعويض الذى كان يطالب به الطاعن كطلب احتياطي . واذ ذهب المحكم المطعون فيه غير هذا للمذهب فانه يكون قد أعطى

فى تطبيق القانون ويتمين الحكم بالقائه وبقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع  
بالغاء قرار الجمارك بتاريخ ١٩٨١/٨/٢٣ باعادة تقدير الضرائب والرسوم  
الجمركية على المدة مشمول الشهادة الجمركية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ وعدم  
استحقاق الجمارك للفروق المالية سالفه الذكر وما يترتب على ذلك من  
آثار ، والزام الجهة الادارية بمصروفات الدعوى والطلعن عملا  
بالمادة ١٨٤ مرافعات .

( طلعن ٧٤٣ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٨٩/١/٧ )

## ثانيا - حدود سلطة مصلحة الجمارك

### فى التصرف فى البضائع

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ : نظم قانون الجمارك قواعد بيع البضائع الجمركية التى مضت عليها مدة معينة على الأرصفة أو فى المخازن وكذلك الأشياء القابلة للتلف أو النقصان والبضائع التى تصالحت عليها الجمارك وهى بضائع الواردات التى تستحق عليها الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى التى تحصلها مصلحة الجمارك على الواردات - ماعدا ذلك من أصناف مثل المخالفات والأشياء المهمة على أرض المطار والتى تكسبت مع الزمن بعد تنازل أصحابها عنها فتنصع البيع بشأنها للأحكام العامة الواردة باللمعة المناقصات والمزايدات .

الحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع ودراسة قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه ينص فى المادة ١٢٦ على أن للجمارك أن يبيع البضائع التى مضى عليها أربعة أشهر فى المخازن الجمركية أو على الأرضية . أما البضائع القابلة للنقصان أو التلف فلا يجوز ابقاؤها فى الجمرى إلا للمدة التى تسمح بها حالتها وتنص المادة ١٢٧ على أن للجمارك أن تبيع الأشياء القابلة للتلف أو المعرضة للتسايب أو النقصان او الحيوانات وتنص المادة ١٢٨ على أن تبيع ايضا البضائع لو الأشياء التى آلت اليها نتيجة تصالح أو تنازل والبضائع التى لم تسحب من للشروعات العامة أو الخاصة خلال المهل المحددة وبقيها البضائع والأشياء الفنية القيمة التى لم يعرف أصحابها ولم يطالب بها خلال ثلاثة اشهر ويؤخذ من ثم البيع طبقا لحكم المادة ١٣٠ نفقات البيع والمصروفات التى تحملتها الجمارك والضرائب الجمركية والضرائب والرسوم

الاخرى ومصرفات التخزين ورسوم الخزن واجرة النقل . وقد صدرت مجموعة من القرارات الوزارية تنفيذا لهذه الاحكام هي القرارات رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ التى ينص فقط على تشكيل لجنة للبيع البضائع التى قضت عليها المدة القانونية وللقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بتعديل القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ والقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ وتتناول بيع البضائع المهملة والصادرة والمشروطات وللتنازل عنها والقابلة للتلف ومتفرقات البحر التى تتولى مصلحة الجمارك بيعها وذلك فيما عدا البضائع التى تقضى حالتها ببيعها فورا كالفواكه وما يماثلها فيقدم فى شأنها القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ ، وتشكل لجنة من مصلحة الجمارك ولجنة للبيعات الحكومية تختص باتخاذ الاجراءات اللازمة لبيع هذه البضائع وتصفية الموجودات ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الخزانة . ثم صدر القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل اللجنة المشتركة من مصلحة الجمارك ولجنة للمبيعات الحكومية ، ويلاحظ ان احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات الوزارية سالفة الذكر وما أدخل عليها من تعديلات بالقرارات أرقام ٢٨٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٤٢ لسنة ١٩٧٧ تتناول فقط بيع البضائع الجمركية التى مضت عليها مدة معقبة على الارصفة او فى المخازن او التى مضى عليها المدة الضرورية بحسب حالتها ، او الاشياء القابلة للتلف المعرضة للنقصان او الانسياب والحيوانات والبضائع التى تصالحت عليها الجمارك والبضائع التى تشحن من المستودعات والبضائع ضئيلة القيمة التى لم يعرض اصحابها ، وهذه كلها بضائع من الواردات التى تستحق عليها الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى التى تحصل مصلحة الجمارك على الواردات . وهذه كلها تباع وفقا لنظام بيع البضائع المنصوص عليه فى قانون الجمارك والقرارات الوزارية التنفيذية

رابعا - مناهج سقوط حق أصحاب

الشان في حصيله بيع البضاعة

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ : سقوط حق أصحاب الشان في حصيله بيع البضاعة منوط  
بأن تكون المصلحة قد التزمت الاجراءات والمواعيد القانونية .

القوى : بمقتضى المواد أرقام ٣١ و ٣٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٧٢ و ٧٧  
و ١٢٨ و ١٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بنظام الجمارك ، يجب  
على أصحاب البضاعة أو وكلائهم تقديم بيان تفصيلى عن أية بضاعة قبل  
البدء فى انمام الاجراءات ، ويرفق بهذا البيان للمسمى بشهادة الاجراءات  
المستندات الدالة على ملكيتهم للبضاعة لانمام الاجراءات المتعلقة بالاخراج عنها  
خلال مدة المتاعها فى المستودع العام التى تبلغ مئة أشهر ، وبحق لمصلحة  
الجمارك بيع هذه البضاعة فى حالة تقصياهم أصحابها من القيام بالاجراءات  
المشار اليها فى المواعيد المحددة لها وبمودع حاصل البيع أمانة فى حوزة  
الجمارك ، وعلى أصحاب الشان المطالبة به خلال ثلاث سنوات من تاريخ  
البيع والا أصبح حقا للمخزنة العامة ، اما مناهج سقوط حق أصحاب الشان  
فى حصيله البيع فان تكون الجمارك قد التزمت بالاجراءات والمواعيد القانونية  
فاذا لم تلتزم الجمارك بهذه الاجراءات والمواعيد القانونية فلا يسقط حق  
أصحاب الشان وأساس ذلك أنه لا يجوز أن يكون حصيله البيع للذين مسندا  
لسقوط التزامه .

(جلف ١٤٤٩/٢/٣٢ جلسة ١٩٨٦/٦/٤)

خامسا - الجمالة عن المستودعات

العامة داخل المنطقة الجمركية

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ : " قرية البضائع " مستودع عام داخل المنطقة الجمركية ، يلزم الحصول على الترخيص اللازم بها من وزارة المالية ودفع الجمالة المقررة .

الفتوى : في ظل القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والترخيص المرفق به المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ عدد المشرع أوجه النشاط التي تتمتع مؤسسة مصر للطيران بأهلية ممارستها . على أن ثبوت الأهلية لا يفيد بذاته منح الاذن أو الرخصة اللازمة لممارسة النشاط والتي تصدر من صاحب الحق في منحها ، وعلى ذلك ، ولما كان المستودع الذي تودع فيه البضائع المصدرة أو الواردة من طريق المطار يعتبر مستودعا عاما في حكم المادة ٧٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك ، فإنه يلزم لانشاء المستودع العام المذكور المسمى " قرية البضائع " داخل للمنطقة الجمركية الحصول على ترخيص وزارة المالية والالتزام بدفع الجمالة التي تحدد طبقا لقانون الجمارك .

( ملف ١٣٩٩/٢/٣٢ جلسة ١٩٨٦/٣/٥ )

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ : ناط المشرع بوزير المالية تحديد الجمالة الواجب أدائها لمصلحة الجمارك نظير قبول البضائع بالمستودعات المقامة في الموانئ دون سداد الضرائب الجمركية المقررة .

الفتوى : الاصل أن البضائع الواردة من الخارج تخضع للضرائب الجمركية عند ورودها البلاد الا أن المشرع أجاز لوزير المالية الترخيص في اقامة



مستودعات تقبل فيها البضائع الواردة من الخارج دون سداد الضرائب الجمركية المقررة عليها ووضع المشرع هذه المستودعات تنظيماً شاملاً فئات بوزير المالية تعيين شروط الترخيص باقامتها وتحديد الجعالة الواجب أدائها لمصلحة الجمارك نظير قبول البضائع بها دون سداد الضرائب الجمركية المقررة عليها واختص المصلحة بالرقابة على المستودعات العامة التي تديرها الهيئات الأخرى التي أحلها أمام المصلحة محل أصحاب البضائع للمودعة لديها في جميع الائتمانات الناشئة عن هذا النوع من البضائع . وقد أنشئت الهيئة العامة لميناء بورسعيد بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ ونظمت اختصاصاتها ومسؤولياتها طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ ومن بينها إنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والساحات في حاضرة الميناء ، وعين المشرع أوجه الأنشطة التي يمتنع للهيئة بأهلية القيام بها دون أن يفيد النص بذلك الترخيص لها مباشرة فإن شرحت في ذلك وجب أن يجبر لها ترخيص من الهيئة صاحبة الاختصاص أي من وزير المالية وفقاً للقواعد والشروط المقررة لذلك في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المنقحة له ومن ثم تلزم الهيئة بأداء مبلغ الجعالة المستحقة لمصلحة الجمارك .

( ملف ٢٠٣٥/٦/٣٢ - جلسة ١٩٩٨/٥/٣ )

سادسا - التزامات الوكيل البحرى

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ : الوظيفة الأساسية للوكيل البحرى هى القيام بأعمال قانونية لحساب اجهز فقط فى تنفيذ عقد النقل البحرى - الرابطة التى تربط الوكيل باجهز هى وكالة عادية تنطبق عليها الأحكام المقررة لعقد الوكالة فى القانون المدنى - قانون الجمارك راعى فى بصره ضمان تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ففرض التزامات مصلوها القانون - أوجب على الوكيل البحرى تقديم قائمة الشحن الى مكتب الجمارك عملا لأجل معين - ألزمه أيضا بتقديم كشوف المسافرين - ونص على مسئوليته بالاضافة الى الربان عن النقص فى عدد الطرود ومحتوياتها أو فى مقدار البضائع المنقرطة - لا تقوم هذه المسئولية على أساس عقد الوكالة الذى يربط مجهز السفينة بوكيله البحرى وانما هى التزامات ذاتية تجب مصلوها فى قانون الجمارك مباشرة - يقع التزام على عاتق الوكيل البحرى الذى يكون مسئولا بصفته الشخصية عن كل نقص فى الطرود أو محتوياتها شأنه فى ذلك شأن الربان - يكون لمصلحة الجمارك أن تجرى المطالبة لأى منهما أو لكليهما ويكون كل منهما مسئولا أمامها - ففي هذه الحالة يكون الوكيل البحرى طرفا أصيلا فى المنازعة - لايسوغ له أن يدفع مسئوليته بالركون الى صفته كوكيل - لأن المطالبة التى توجه اليه من مصلحة الجمارك توجه اليه بصفته أصيلا يقع على عاتقه التزام بسداد الرسم والغرامة - يجوز تحصيل الغرامات التى تدفع بالتضامن بين الفاعلين والشركاء عن طريق الحجز الادارى .

الحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك ينص في المادة ٣٢ على أنه " على ربانية السفن أو من يمثلونهم أن يقدموا الى مكتب الجمارك خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة على الأكثر - بدون حساب أيام العطلات الرسمية - قائمة الشحن الخاصة بالبضائع المشحونة عليها الى الجمهورية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .... " ، كما نصت المادة ٣٣ من ذات القانون على أنه " على ربانية السفن أو من يمثلونهم أن يقدموا خلال للبعد المنصوص عليه في المادة السابقة كشوقاً بأسماء ركابها وبجميع اللون الخاصة بالمسفينة .... " ، ونصت المادة ٣٧ من هذا القانون على أن " يكون ربانية السفن أو من يمثلونهم مسؤولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائع المنفرطة ( المصب ) الى حين استلام البضاعة في المعازن الجمركية أو في المستودعات أو بمعرفة أصحاب الشأن ، وترفع هذه المسؤولية عن النقص في محتويات الطرود اذا كانت قد سلمت بحالة ظاهرية سليمة يرجح معها حدوث النقص قبل الشحن ، ولا تكون الجهة القائمة على ادارة المعازن أو المستودعات مسؤولة عن النقص في هذه الحالة ..... " وأخيراً فقد نصت ١١٧ من القانون على أن " تفرض على ربانية السفن أو قادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المفروضة للمضباع ولا تزيد على مثلها فضلاً عن الضرائب المستحقة وذلك في حالة النقص غير المبرر عما أدرج في قائمة الشحن في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المنفرطة ، أما في حالة الزيادة غير المبررة تفرض غرامة لا تقل عن نصف الضرائب الجمركية المقررة على البضائع الزائدة ولا تزيد على مثلها ... " وأخيراً فقد نصت المادة ١١٩ من القانون على أن " تفيض المفارقات المنصوص عليها في المواد

انسابقة بقرار من مدير الجمرک المختص ، ويجب أداؤها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان المخالفين بهذا القرار ..... وتحصل الغرامات بطريق التضامن من الفاعلين والشركاء وذلك بطريق المحجز الادارى ، وتكون البضائع ضامنة لامتتقاء تلك الغرامات..... " .

ومن حيث أنه ولئن كانت الوظيفة الأساسية للوكيل البحرى هى تمثيل مجهزة السفينة أو مالکها فى الميناء الذى يعمل فيه ، فيقوم بتسليم البضاعة التى يتلقاها من الرمان الى المرسل اليهم ويسهر فى سبيل ذلك على حفظها ، ويكون مسئولاً عن تحصيل الأجرة وملحقاتها للمجهز فى ذمة المرسل اليهم ، أى أن مهمته الأساسية هى القيام بأعمال قانونية لحساب المجهز فقط فى تنفيذ عقدا لنقل البحرى ، والرابطة التى تربطه بالآخر هى فى حقيقتها وكالة عادية تنطبق عليها الأحكام العامة للقانونية لعقد الوكالة فى القانون المدنى ، الا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن قانون الجمارك باعتباره من القوانين المتصلة بسيادة الدولة على إقليمها سواء من الناحية المالية أو من ناحية دخول وخروج السلع ووسائل النقل المختلفة التى تحملها وتنقلها بين الدول وكذلك باعتباره قانوناً مالياً تستهدف تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية على الوارد والصادر من البضائع للخزانة قد راعى فى تصوره ضمان تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ولذلك قرر الشارع الجمركى بموجب الأحكام التى تضمنتها النصوص السابقة ، فرض التزامات مصدرها المباشر قانون الجمارك المشار اليه ، فأوجب على " الوكيل البحرى " شأنه شأن " الرمان " تقديم قائمة الشحن الى مكتب الجمارك خلال أجل معين ، كما ألزمه بتقديم كشوف المسافرين ببيان المؤيدة البضائع الموجودة على ظهر السفينة ونص صراحة على مسئولية الوكيل البحرى بالاضافة الى الرمان عن النقص فى عدد الطرود

ومحتوياتها أو في مقدار البضائع المتفرطة ، ولا تقوم هذه المسؤولية على أساس عقد الوكالة الذى يربط بجهز السفينة بوكيله البحرى ، انما هى التزامات ذاتية مباشرة بحد مصدرها فى قانون الجمارك مباشرة الذى تضمن النصوص المشار اليها فيما تقدم والتي من مؤدى صريح نصوصها تقرير التزام مباشر على عاتق الوكيل البحرى الذى يكون مسئولاً بصفته الشخصية عن كل نقص فى الطرود أو محتوياتها - شأنه فى ذلك شأن الرمان - بحيث يكون لمصلحة الجمارك أن تجرى المطالبة لأى منهما أو كليهما ويكون كل منهما مسؤولاً أمامها يبدى ما يراه له من دفاع درءاً لمسئولته للمباشرة التى قررها القانون ، ومن ثم فانه ودائماً وحسب نصوص القانون الجمركى الوكيل البحرى والحالة هذه طرفاً أصيلاً فى هذه المنازعة فلا يسوغ له دفع مسئولته بالركون الى صفته كوكيل وفقاً لما هو مقرر قانوناً فى تكيف علاقته الخاصة بالجهة ذلك أن المطالبة التى توجه اليه من مصلحة الجمارك لا توجه اليه بصفته وكيل ، وانما بصفته أصيلاً ، يقع على عاتقه التزام بسداد الرسم والغرامة ، وهو التزام مقرر بنصوص خاصة فى قانون الجمارك الذى يختص مصدرها الوحيد ، أنشأ هذا الالتزام وحدد نطاقه ورسم مده ورتب على قيامه مسؤولية الوكيل البحرى بنص قانونى خاص ، كما أجاز تحصيل الغرامات التى تدفع بالتضامن بين الفاعلين والشركاء عن طريق المحضر الإدارى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الشركة للمدعية من شركات القطاع العام وقد نص كل من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وكذا قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٧٦/٧/٧ وقرار وزير النقل البحرى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ على قصر أعمال الوكالة البحرية عن السفن والبواخر الأجنبية التى تعمل وتفرغ بضائعها فى مصر على شركة الاستكشافية للتوكيلات الملاحية

وفذلك فيما يخص مميناء الاسكتلندية ، وعلى ذلك فان صفة هذه الشركة كشركة قطاع عام فى الدهر الماثلة وغيرها لا تتغير على رغم من القول أنها تقيم هذه الدعوى بوصفها مجرد وكيل عن ملاك السفينة الأجنبية أو بمجهزها ، لأن أعمال الوكالة البحرية هى من صميم النشاط الأساسى للشركة عهد بها اليها بوصفها شركة قطاع عام يقع على عاتقها وبوصفها وكالة بحرية التزام قانونى ذاتى من مباشرة تقيم مسؤوليتها عن النقص فى عدد الطرود أو محتوياتها أو مقدار البضاعة عموما فى مواجهة مصلحة الجمارك ووزارة المالية التابعة لها ، وهو التزام يجد مصدره كما سبق القول فيما ورد النص عليه على قانون الجمارك الأمر الذى يبنى عليه أن تكون هذه المنازعة فى حقيقتها منازعة بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية هى مصلحة الجمارك بالاسكتلندية التى يظنها وزارة المالية .

(علن: ١٠٣٥ لسنة ٣٣ فى جلسة ١٢/٢٩/١٩٩٠)

## سابعاً - مهنة التخليص الجمركي

### قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ : اختصاص وزير المالية بتحديد شروط الرخص بمزاولة مهنة التخليص الجمركي هو اختصاص أصيل يجوز التفويض فيه طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات .

ملخص الحكم : ومن حيث أن للمطعون ضده قد أودع بجلسة ١٩٨٦/٦/٢ مذكرة بدفاعة أشار فيها الى انعدام القرارين المطعون فيهما تأسيساً على أن قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد ناط بوزير المالية ( الخزنة ) اصدار القرار الخاص بتحديد شروط التخليص والنظام الخاص بالمخلصين ، ونفاذاً لهذا التفويض التشريعي فلا - يجوز له أن يفوض غيره في اصدار هذا القرار أصلاً أو في اصدار قرارات معدلة له ، لأن من المقرر قانوناً وقضياً وقضاء أنه لا يجوز التفويض في التفويض ، لأنه لو ضاع بذلك لأدى هذا الى انحدار الاختصاص الى سلطات لا يعرف مداها .

ومن حيث أنه لا يسوغ القول بأن الاختصاص للنصوص عليه في المادة ٤٩ من قانون الجمارك هو تفويض تشريعي لا يجوز التفويض فيه ، وإنما هو في حقيقته اختصاص أصيل مقرر لوزير المالية بموجب حكم هذا القانون ، وهو بهذه المثابة اختصاص قانوني يجوز التفويض فيه وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات .

( طعن ١٣٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١ )

### قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ : القرارين رقمي ٩٩ و ١٠٠ لسنة ١٩٨١ الصادرين من رئيس مصلحة الجمارك بناء على السلطة التفويضية المخولة له من وزير

الخزانة وما فرضته على كل من يزاول المهنة من أن يتعهد له بتكبيل بمنزلة الجمارك وأن يؤدي تأمينا نقديا قدره خمسة آلاف جنيهها قبل البدء في مزاوله المهنة أو الاستمرار فيها يعتبر ا قد صدرا عن ملكهما قانونا وفي حدود السلطة التقديرية المخولة له في تنظيم مهنة التخليص .

المحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مناهض الحكم على مدى مشروعية القرارات المطعون فيها رقمى ٩٩ و ١٠٠ لسنة ١٩٨١ الصادرين من رئيس مصلحة الجمارك هو الحكم الوارد بالمادة ٤٩ حين قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ حيث نصت على أنه " يحظر مخلصا جمر كيا كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم باعداد البيان الجمركى وتوثيقه وتقديمه للجمارك وإتمام الاجراءات بالنسبة الى البضائع لحساب الغير ، ولا يجوز له مزاوله اعمال التخليص الا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك ، ويجدد وزير الخزانة شروط الترخيص والنظام الخاص بالمخلصين والمهنة التأديبية التى تختص بالنظر فيما يرتكبونه من مخالفات والجزاءات التى توقع عليهم " ، ومقتضى هذا النص أن يكون للمهنة الادارية المختصة سلطة تقديرية واسعة فى تحديد الشروط اللازمة للترخيص بمزاوله أعمال التخليص وفى وضع قواعد وأسس النظام الخاص بالمخلصين طالما أن القانون لم يفرض شروطا محددة ، ولم يتضمن ضوابط معينة يتعين الالتزام بها فى هذا الخصوص ، ومن ثم تظل للمهنة الادارية سلطتها التقديرية التى مارسها فى اطار الضابط العام الذى يمين مراعاته والالتزام به عند تحديد القواعد والشروط الخاصة بتنظيم مهنة التخليص ، وكلها مستمدة من طبيعة أعمال المخلصين الجمركية ذاتها وفى حدود ما تلحقه مصلحة الدولة للمالية وحقوق أصحاب البضائع موضوع التخليص ضمانا لتحقيق الصالح العام ومن ثم تحضير رقابة



القضاء الإدارى على سلطة الإدارة فى تنظيم هذه المهنة فى وزن قرارها بميزان المشروعية دون أن تحمل نفسها عمل اللجنة الإدارية فيما هو متروك لتقديرها ووزنها للأمور فى النطاق الذى حدده لها القانون على الوجه المتقدم ذكره ، ومن ثم فإن القرارين المطعون فيهما الصادرين من رئيس مصلحة الجمارك بناء على السلطة التفويضية المخولة له من وزير الخزانة ، وما فرضه على كل من مزاول المهنة من أن يحمل له مكثا بمنطقة الجمرى وأن يؤدى تأمينا تقديما قدره خمسة آلاف جنيه قبل البدء فى مزاوله المهنة أو الاستمرار فيها قد صدر عن ملكهما قانونا فى حدود السلطة التقديرية المخولة له فى تنظيم مهنة التخليص ولم يتم دليل على أن هذا التنظيم قد شابه انحراف فى شروطه أو فى التقدير الذى اتبني عليه أو أنه تفتيا غير المصلحة العامة أو استهداف المساس بفئة لحساب أمضى ، فلا ريب أن جهة الإدارة اذ قدرت ضرورة أو اشتراط انتماء المخلص الى مكتب يقع فى دائرة الجمرى لمزاوله أعمال التخليص طبقا للقرارين المشار اليهما ، وأن ذلك من مقتضيات ممارسة المهنة بما تستلزمه من امساك سجلات واستخراج بيانات وتقديم مستندات يتعين حفظها فى مقر ثابت بمنطقة العمل حتى يسهل احكام الرقابة على القائمين بممارسة المهنة فى اطار الغاية من تنظيمها ، ولا يمثل هذا الشرط اذن تعسفا فى استعمال السلطة بمقولة أن أزمة المساكن تحول دون تحقيق هذا الشرط ، ذلك أن هذه الازمة لا تعدو ان تكون ظرفا عابثا يمكن التغلب عليه بالانتماء الى مكتب يقع فى المنطقة التى حددتها القرارين المطعون فيهما ، وهو ما أجازاه فعلا ولا يصلح بذاته سندا لعل يد الإدارة عن استلزام هذا الشرط طبقا لما اوردته هى متطبقة مع المصلحة العامة للمشتغلين بهذه المهنة والمتعاملين معهم على حد سواء ، كما أن اشتراط تأمين قدره خمسة آلاف جنيه أمرا انقضته - فى نظر

جهة الإدارة - ضرورات إعادة النظر في تنظيم المهنة على أساس زيادة حجم التبادل التجاري واتساع حركة التعامل على البضائع المصدرة والمستوردة ، وما يوجه فذلك - في نظر الإدارة - من ضرورة التدخّل لوضع الضمانات الكفيلة بحماية أصحاب الشأن في حدود السلطة المحوّلة لها بتنظيم هذه المهنة بغير سبب جليلها من القضاء طائفاً علّا غرلها من عيب إساءة استعمال السلطة أو اختوتها في وجه الصالح العام .

ومن حيث أن الحكم المطلق فيه قد اقتبح غير هذا التهج في بسعة رقبته على تقرير الملاحظات التي قام عليها التنظيم المختصين في القرارين المطلقين فيهما ، وأجل نفسه حل السلطة المختصة في اجزاء ملائمتها التقدير الذي قد يكون حاسماً لتنظيم هذه المهنة فيما هو معرّك لتقديرها دون أن يقوم دليل على أن هذا الوزن والتقدير شابهما انحراف أو إساءة استعمال السلطة فانه يكون قد أعطى في تأويل القانون وتطبيقه وأضحى ملحقاً بالانقضاء .

( طعن ١٣٨٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٨/٢/٦ )

ثامناً - تحديد المصطلحات في شأن

تنظيم الاعفاءات الجمركية

قاعدة رقم (٣٢٠).

المبدأ : يختص وزير المالية بتحديد المقصود بالمصطلحات المنصوص عليها بالبند ٧ من المادة (٢) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الاعفاءات الجمركية .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقدة في ١٩٨٨/٥/٢٥ فاستعرضت حكم المادة ٢ من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ التي تنص على أن " تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط للمعانة الأشياء الآتية وفقا لما يصدر بتحديد قرار من وزير المالية :

(١) .....

(٧) للزاد ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعمال البحار والطائرات في رحلاتها الخارجية وما يلزم لاستئجار رعاياها وملاحيتها ..... " ، كما استعرضت حكم المادة ١٣ من قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه التي تنص على أن " تقوم مصلحة الجمارك بأعمال الاعفاء المقرر بالبند ٧ من المادة ٢ من القرار بقانون رقم ١٨٦ المشار اليه وفقا لما يلي : (١) أن يكون الاعفاء وفقا للنظم المقررة (٢) أن يكون الاعفاء تحت رقابة مصلحة الجمارك وبشرط المعانة ..... " ، واستبالت أن القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أعفى مستلزمات الطائرات في رحلاتها الخارجية من الزاد ومواد الوقود والمهمات وما يلزم لاستئجار رعاياها وملاحيتها من الضرائب والرسوم

الجمركية المقررة وذلك بشرط المعانة ووفقاً لما يصدره وزير المالية من تحديد لنطاق هذا الاعفاء وما يستتبعه ذلك التحديد من تفصيل ويبيان الأشياء التي قد يقع الاختلاف في بيان مدلولها كما هو الحال بالنسبة للأشياء الواردة في المادة ٢ بند ٧ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، ولما كانت القاعدة في ممارسة الاختصاصات هي مزاولة صاحب الاختصاص اختصاصه المنوط به في حدود القواعد المقررة ومن ثم فإن تحديد المقصود بالمصطلحات المنصوص عليها بالمادة ٧/٢ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه أمر يتولى تحديده وزير المالية لما له من سلطة في هذا الشأن ولا جناح عليه ان استعان في هذا الشأن بتلك التعاريف الواردة بالاتفاقية الدولية للطيران المدني الموقع في شيكاغو عام ١٩٤٤ ان رأى وجها لذلك .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص وزير المالية بتحديد المقصود بالمصطلحات المنصوص عليها بالبند ٧ من المادة (٧) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

( ملف ٣٦٩/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥ )

## ثامنا - رد الضرائب والرسوم

### الجمركية المستقطعة من خطابات

### الضمان أو الأمانات النقدية

### قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ : يضمن رد الضرائب والرسوم الجمركية المستقطعة من خطابات الضمان أو الأمانات النقدية اذا صدر قرار من السلطة المختصة باعفاء السلعة من الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لأحكام القانون .

الفتوى : ان هذا للوضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلسها للتعقد بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٨٩ فبين لها أن قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ينص المادة ١٠١ منه على أنه " يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة - وذلك بالشروط والأوضاع الى يحددها وزير الخزانة - وأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ينظم الاعفاءات الجمركية ينص في المادة ٤ منه على أنه " يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية الاعفاء من كل أو بعض الضرائب الجمركية ونحوها من الضرائب والرسوم الملحق بها أو تأجيل سدادها أو تسيطها وذلك لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ استحقاق الضريبة وذلك بالنسبة الى الجهات الآتية : ..... ٢ - المشروعات التي يوافق عليها تطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بالنسبة لما تستورده من أصول رأسمالية ومواد وتركيبات البناء اللازمة لانشاء هذه المشروعات ، ونص في المادة ٥ منه على أن تعفى من الضرائب

الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم للتحققة بها وبشروط  
للعناية ..... ١٢ - الأشياء التي يصدر بإعفاؤها قرار من رئيس  
الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية .

والاستفادة من النصوص السابقة أن للشرع أجاز الافراج عن البضائع  
افراجا مؤقتا دون تحصيل أى رسوم جمركية وفقا لما يحدده وزير المالية من  
شروط وأوضاع ومقتضى ذلك أن هذا الافراج الموقت يفترض بطبيعته عدم  
تحصيل الضرائب الجمركية ..... وأنه فى ظل قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية  
السابق أجاز للشرع لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية تقرير  
الاعفاء من الرسوم الجمركية كلها أو بعضها لأصول معينة أو لما تستورده  
جهات عمده ، وغنى عن البيان أن هذه النصوص جاءت عامة ومطلقة ،  
ومن ثم فقد ضمت اعفاء شاملا تنصرف الى اعفاء الاشياء من أداء الضرائب  
والرسوم الجمركية وقت الافراج عنها ، ويمتد كذلك الى اعفاء السلعة بعد  
الافراج عنها ، وبهذه المثابة يمكن أن يصدر قرار الاعفاء شاملا ما لم يؤد عن  
الضرائب والرسوم الجمركية ، ومة أدى منها بالفعل وحيث يتعين رد ما سبق  
أداؤه من ضرائب ورسوم عن هذه السلعة ، تنفيذا لمقتضى النصوص المقررة  
للاعفاء والذي لا يمكن تحقيقه الا بعد فحص طلب الاعفاء المتقدم من ذوى  
الشأن والانتهاء الى رأى يصدره ، وهو ما قد يستغرق بعض الوقت فإذا تم  
الافراج عن السلعة مؤقتا أو نهائيا فان ذلك لا يمنع السلطة المختصة بالاعفاء  
من تقريره لصالح ذوى الشأن ولا يتأتى ذلك الا برد ما سبق أدائه من ضرائب  
على السلعة قبل صدور قرار الاعفاء .

ولما كان ذلك وكان تخيم مصلحة الجمارك بتسهيل مطالبات الضمان  
للمودعة لديها أو بحجم الضريبة من الضمانات التقنية للمودعة لديها مما يعارض

مع مقتضى قرار الاعفاء فإنه يتعين عليها والحالة هذه رد ما سبق استقطاعه من  
ضرائب ورسوم الى ذوى الشأن بعد صدور قرار افعالهم منها .  
لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يتعين رد  
الضرائب والرسوم الجمركية المستقطعة من عطاءات الضمان أو الامانات  
النقلية اذ صدر قرار من السلطة المختصة بإبقاء الجملة من الضرائب والرسوم  
الجمركية وفقاً لأحكام القانون .  
(ملحق ٣٦٦/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٩/٢/١)

عاشروا - الضرائب الجمركية

والضريبة على الاستهلاك

٩- قيمة السلعة التي تتخذ أساسا

لربط الضريبة الجمركية على

الأساس في ربط الضريبة

على الاستهلاك

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ : قيمة السلعة المستوردة التي تتخذ أساسا لربط الضريبة الجمركية تكون هي الأساس في ربط الضريبة على الاستهلاك - المشرع في قانون الضريبة على الاستهلاك زامن بين تحصيل الضريبتين بحيث تؤدي الضريبة على السلع المستوردة عند أداء الضريبة الجمركية وفقا للاجراءات الجمركية المقررة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ فاستعرضت القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك حيث تنص المادة ٢ منه على أن " تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة ليرين كل منها .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل هذا الجدول .... " ، وتنص المادة ٣٣ على أن " تسري أحكام هذا القانون على كل منتج صناعي وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريبة " ، وتنص هذه المادة ٤ على أن " تسعق الضريبة ..... لسلع السلع المستوردة الخاضعة لاحكام هذا القانون تستحق الضريبة عليها بتحقيق الواقعة للثبوت للضريبة ..... " ،



وتنص المادة ١٠ على أنه " في حالة اتخاذ قيمة السلعة أساسا لربط الضريبة تقدر قيمة السلع المتحة محليا الخاضعة للضريبة بسعر بيع المنتج للسلعة السالدة في السوق في الظروف العادية .

وتقدير قيمة السلع المستوردة بنفس القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية وللوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أن يصدر قوائم بأسعار بعض السلع تتخذ أساسا لربط الضريبة " ، وتنص المادة ٣٨ أيضا من هذا القانون على أن " ..... وتؤدي الضريبة على السلع المستوردة عند أداء الضريبة الجمركية وفقا للاجراءات الجمركية المقررة " .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل الجدول المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ حيث نصت للمادة الأولى منه على أن " تضاف الى الجدول المرافق بقانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الوارد بالكشف حرق ( أ ) المرفق بهذا القرار والتي تبدأ بالسلسل رقم (٥٤) وتنتهى برقم (١٤٤) ، وقد ورد تحت رقم ١٢٤ تصحيح من مواد واليات أو خصل أو شعرات تركيبية أو اصطلاحية مهما كانت مصادرها ونسج من قطن سواء كان النسج من هذه الاصناف متفرقة أو مخلوطة " مهما كانت نسبة الخلط " .

وحيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد جعل قيمة السلعة المستوردة أساسا لربط هذه الضريبة ، على أن تقدر هذه القيمة بنفس القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية بمعنى أن قيمة السلعة المستوردة التي تتخذ أساسا لربط الضريبة الجمركية تكون هي الأساس في ربط الضريبة على الاستهلاك ، بل

أن المشرع في القانون المذكور قد زامن بين تحصيل الضريبتين بحيث تؤدي الضريبة على السلع المستوردة عند أداء الضريبة الجمركية وفقاً للإجراءات الجمركية المقررة .

وحيث أن الثابت أن قيمة السلعة مشمول الرسالتين المذكورتين قد ارتفعت عند إعادتها للبلاد لسبب إجراء العمليات التكميلية عليها ، وأن هذه القيمة للمضاعفة قد عحصت للضريبة الجمركية ، حيث حصلت مصلحة الجمارك ١٠٪ من قيمة فواتر التجهيز على مشتملات الرسالتين المذكورتين كضريبة جمركية على العمليات التكميلية وذلك وفقاً لما جاء بمنشور إدارة التبريفات والأسعار بمصلحة الجمارك رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ ، ومن ثم فإن هذه القيمة للمضافة تخضع للضريبة على الاستهلاك بـ ٣٠٪ من قيمة فواتر التجهيز طبقاً للسلسلة رقم ١٢٤ من جدول القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته سالف الذكر .

وحيث أنه لا يقال من ذلك الحجاج بأن السلعة المستوردة مشمول الرسالتين المذكورتين هي ذات السلعة السابقة تصديرها طبقاً لما ورد بكتايب الرقابة الصناعية سالف الذكر وأن ماتم عليها هو إجراء عملية تجهيز وصياغة مما لا يغير من طبيعتها كمنتج محلي غير معاضع للضريبة ، لذلك فإنه حتى مع التسليم - في حالة مماثلة - بأن السلعة لم تتغير طبيعتها كمنتج محلي بعد إجراء العمليات التكميلية عليها ، إلا أن قيمتها التي هي أساس ربط الضريبة على الاستهلاك - قد تغيرت بالزيادة ، ويؤكد ذلك أن هذه السلعة لو عادت إلى البلاد بعد تصديرها دون إجراء عمليات تكميلية عليها ودون أن يطرأ على قيمتها أي تغيير بالزيادة فإنها لن تخضع - حيثئذ - للضريبة على الاستهلاك ولا للضريبة الجمركية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خفض  
رسالتى الأقمشة الواردتين لحساب السيد / ..... للضريبة على  
الاستهلاك المقررة بموجب القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ على أساس القيمة  
المضافة .

( ملف ٣٣٣/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢ )

## ٢ - أحكام المخالفات والتهرب

والتصرف فى المضبوطات

الواردة بقانون الجمارك

تسرى على السلع

المستوردة الخاضعة

للضريبة المقررة

على الاستهلاك

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ : خضوع السلع المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة على  
الاستهلاك لأحكام المخالفات والتهرب والتصرف فى المضبوطات الواردة  
بقانون الجمارك وكذلك للأحكام الواردة فى الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤  
من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فيما تضمنته هذه الأبواب من  
نصوص تقضى صراحة بتطبيق أحكامها على السلع المشار إليها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٧/١/١٩٩٠ تبين ان المادة ٢ من قانون  
الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أن

تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفتات  
الموضحة قرين كل منها .

وتنص المادة ٤ من ذات القانون على " تستحق الضريبة بمحرد بيع  
السلعة ..... أما السلع المستوردة الخاضعة لأحكام هذا القانون فتستحق  
الضريبة عنها بتحقيق الواقعة المنقطة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للاجراءات  
المقررة للضريبة الجمركية .... "

وتنص المادة ١٠ على أنه " في حالة اتخاذ قيمة السلعة أساسا لربط  
الضريبة تقدر قيمة السلع المتبعة بحلبا الخاضعة للضريبة بسعر المتج للسلعة  
السائد في السوق في الظروف العادية ، وتقدر قيمة السلع المستوردة بنفس  
القيمة المتبعة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية .... " وتنص المادة ١٧ على  
أنه " على المنشآت التي تستورد سلعها خاضعة للضريبة أن تقدم الى مصلحة  
اقرارا شهريا موضحا به الكميات التي قامت باستيرادها وقيمة الضريبة المسددة  
الى مصلحة الجمارك ... " .

وتنص المادة ٤٨ من الباب الثاني عشر الخاص بالمخالفات وعقوباتها  
على أنه " مع عدم الإخلال بما تقرره أية قوانين أخرى من عقوبات أشد  
تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيها فضلا عن  
الضريبة المستحقة في الأحوال الآتية ..... (٥) مخالفة أى حكم من  
أحكام المواد ..... ١٧ ..... من هذا القانون " ، وتنص المادة ٥٤  
من الباب الثالث عشر الخاص بالتهرب من الضريبة وعقوباتها على أن " يعتبر  
في حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها  
في المادة ٥٣ ..... (٤) حيازة السلع الخاضعة للضريبة بسواء كانت مملوكة

أو مستوردة بفرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمسندات أو ملصقات أو أختام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها ... " .

وتنص المادة ٥٧ من الباب الرابع عشر الخاص بالتصريف في المضبوطات وتوزيع الغرامات على أن " للمصلحة التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها أو تؤول اليهسا تيمحسة التصالح ..... " وأخيرا تنص المادة ٥٩ على أنه " مع مراعاة نص المادة ٢ من هذا القانون تسرى بالنسبة للسلع المستوردة الخاضعة للضريبة بهذا القانون أحكام المخالفات والتهريب والتصريف في المضبوطات المقوض عليها في قانون الجمارك ..... " .

ومن حيث أنه يبين من استعراض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المتقدمة ان المشرع اخضع جميع السلع المستوردة والمحلية الواردة بالجدول المرفق به للضريبة على الاستهلاك ونحصر السلع المستوردة الخاضعة لهذه الضريبة بنظام قانونى يتميز فى كثير من عناصره عن النظام الذى تخضع له السلع المنتجة محليا ويشأته الى حد كبير ذلك النظام المقرر لاستحقاق الضريبة الجمركية فقد حدد المشرع استحقاق الضريبة على الاستهلاك بالتمسية للسلع للمستوردة بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية والواجب تحصيل هذه الضريبة وفقا للانواع المعتبرة بقانون الجمارك كما اعتد فى تقدير قيمة السلع المستوردة عند ربط ضريبة الاستهلاك المستحقة عليها بغات القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية ، ويطبق على انطبائها بالمعازن أحكام المستودعات الواردة بقانون الجمارك ، وسجرا مع هذا الاتهام اخضع المشرع السلع المشار اليها لأحكام المخالفات والتهريب والتصريف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه قد حدد في  
الابواب ١٢ و ١٣ و ١٤ منه الاحكام الخاصة بالمخالفات والتهرب والتصرف  
في المضبوطات وتوقيع الغرامات الواجبة التطبيق على السلع الخاضعة لاحكامه  
وقد تضمنت هذه الابواب في بعض موادها النص صراحة على سرعان  
استحكامها على السلع المستوردة ومستورديها فالمادة ٤٨ من الباب الثاني عشر  
المخصص بالمخالفات وعقوباتها قضيت بتوقيع العقوبة المقررة بها على المنشآت  
التي تستورد سلعا خاضعة للضريبة في حالة اخلالها بالالتزام الذي يفرضه عليها  
حكم المادة ١٧ من القانون المذكور والذي يوجب عليها أن تقدم الى مصلحة  
الضرائب اقرارا شهريا بالسلع التي تم استيرادها والضريبة المسددة عنها كما  
اثيرت للمادة ٤٨ من الباب الثالث عشر في حكم التهرب حيازة السلع سواء  
كان مستوردة أو محلية بفرض التجارة اذا لم تكن مصحوبة بالمستندات  
أو المصنفات أو الاعيان لثبته لسداد الضريبة المستحقة عليها .

ومن حيث أن المشرع قد حدد مجال انطباق احكام القانون رقم ١٣٣  
لسنة ١٩٨١ بحيث تجري الضريبة المقررة به على جميع السلع المستوردة والمحلية  
الخاضعة لاختكامه وكان المسلم به هو سرعان جميع الاحكام الواردة به بما في  
ذلك الاحكام الخاصة بالمخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات وتوقيع  
الغرامات على السلع المشار اليها بنوعيتها المحلية والمستوردة الا أنه لما كان  
المشرع قد أحال في المادة ٥٩ منه في تحديد الاحكام التي تسري على السلع  
المستوردة في المجالات المشار اليها الى تلك الواردة بقانون الجمارك ومن ثم فإنه  
يتعين عند تجديد احكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواجبة  
التطبيق على السلع الخاضعة للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التمييز  
فيها حسب مصدرها فاذا كانت من السلع المنتجة محليا فإنها تخضع للاحكام

الواردة بالابواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون المذكور أما اذا كانت من السلع المستوردة فانها تخضع أصلاً لأحكام المخالفات والتهرب والتصرف فى المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وذلك وفقاً لحكم الاحالة المنصوص عليها بالمادة ٥٩ سالفه الذكر كما تخضع ايضاً لما تضمنته الابواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ من نصوص تقضى صراحة بسريان احكامها على السلع المستوردة كما هو الشأن بالنسبة لحكم البند ٥ من المادة ٤٨ ، والبند ٤ من المادة ٥٤ سالفى الذكر .

وحيث أنه لا يغير من ذلك الحاجة بأن بعض الاحكام للمحال اليها بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لا تخاطب سوى مستوردى السلع الخاضعة للضريبة الجمركية دون مستوردى السلع الخاضعة للضريبة المقررة على الاستهلاك وذلك كنص للمادة ١١٤ من قانون الجمارك التى تقضى بتوقيع عقوبة الغرامة على ربانية السفن أو قادة الطائرات ووسائل النقل فى الحالات المحددة بها فهذا النص لا يتصور تطبيقه على مستوردى السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك ذلك أن تطبيق احكام المخالفات والتهرب والتصرف فى المضبوطات الواردة بقانون الجمارك على السلع المستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أمر مصدره حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة ٥٩ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الاصل أن هذه الاحالة تجدد حدها الطبيعى فيما لا يتعارض واحكام القانون الهيل بحيث يستعيد من تطبيق الاحكام المحال اليها ما لا يتفق وطبيعة الضريبة المقررة على الاستهلاك وبالتالي فلا يوجد ما يحول دون الامتناع عن تطبيق احد الاحكام المحال اليها سواء على السلع المستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أو على مستورديها اذا كان هذا الحكم لا يقبل بحسب طبيعته التطبيق على أيهما .

كما لا وجه للقول ايضا بتطبيق احكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على السلع المستوردة الخاضعة لاحكامه والتي يامثلها في الاحكام المحال اليها بقانون الجمارك ذلك أن مقتضى اعمال -كم الاحالة المنصوص عليه بالمادة ٥٩ سالف الذكر أن ينحصر عن هذه السلع تطبيق الاحكام الواردة بالأبواب ١٢، ١٣، ١٤ من القانون المقرر للضريبة على الاستهلاك وذلك فيما عدا ما ورد بشأنه نص صريح بالتطبيق على السلع لشمار اليها وذلك على النحو السالف بيانه .

فلذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع للسلع المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة على الاستهلاك لاحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وكذلك للأحكام الواردة في الأبواب ١٢، ١٣، ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك فيما تضمنته هذه الابواب من نصوص تقضى صراحة بسريان أحكامها على السلع لشمار اليها وذلك على الوجه سالف البيان .

( ملف ٣٨٨/٢/٣٧ جلسة ١٩٩٠/١/١٧ )



حادى عشر - علم سريان القانون

رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ على

النشاط الرياضى والذي

يمارس فى الجامعات والذي

لا تلزم من تم بأحكامه

ولا تتمتع بمزاياه

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ : الجامعات وهى هيئات عملية لا تفترج بطبيعتها ضمن الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة التى يسرى عليها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ - لا ينسب هذا القانون على النشاط الرياضى الذى يمارس فى هذه الجامعات والتى لا تلزم من تم بأحكامه ولا تتمتع بمزاياه - اذا كان هذا القانون يقرر بعض الاعفاءات الجمركية لجان الجامعات لا تنعم بها - ذلك لأن القانون لا يخاطبها ولم يفتح لها سبيل هذا الاعفاء - امتناع الجامعة عن أداء الرسوم الجمركية على الجيول التى استوردتها لا يظهره سند صحيح من القانون - لذلك يعين الزام الجامعة بأدائها .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقد فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ فاستبان له أن المادة ١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بمصادر قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة تنص على أنه " يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة .

ولا تسرى فى شأن هذه الهيئات أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤

بشأن الجمعيات والؤسسات الخاصة .

كما لا تسرى أحكام القانون المرافق على أوجه النشاط المختلفة فى المدارس والمعاهد والجامعات .

ومفاد ذلك أن الجامعات وهى هيئات علمية لا تندرج بطبيعتها ضمن الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة : انتهى يسرى عليها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، كما لا يتيسر هذا القانون على النشاط الرياضى الذى يمارس فى هذه الجامعات والتي لا تلتزم من ثم بأحكامه ولا تتمتع بمزاياه فإذا كان هذا القانون يقرر بعض الاعفاءات الجمركية فإن الجامعات لا تنعم بها لأن القانون لا يمنحها ولم يتج لها سبيل هذا الاعفاء .

لما كان ذلك وكان امتناع جامعة الاسكندرية عن سداد الرسوم الجمركية على الخيول التى استوردتها لا يظاها سند صحيح من القانون فقد تعين وبالتالى الزام الجامعة بأدائها ولا وجه لما تحتاج به الجامعة فى هذا الخصوص من أن اثنين من هذه الخيول تخص اتحاد الفروسية بمنطقة الاسكندرية . اذ الثابت من البيان الجمركى رقم ٤٠٤٦٣ أن الجهة المستوردة للخيول - موضوع المطالبة - هى جامعة الاسكندرية - فيقع عليها بهذه المفاهة عبء أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، والامر بعدئذ بين الجامعة وبين الاتحاد المشار اليه فى الرجوع عليه من علمه ان كان لما ثمة حق يسوغ استدائه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جامعة الاسكندرية بأداء مبلغ ١٦٠٦٨٦ ألف ومستمائة وستة جنيهات وستة وثمانين قرشا الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية على أربعة خيول مسباق استوردتها الجامعة .

( ملف ٢١٧٤/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/١٠/١٨ )

التي عشر - استحقاق الضرائب

الجمركية في حالة تحول

النشاط من المنطقة الحرة

الى الاستثمار الداخلي

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدأ : استحقاق وتقسيم الضرائب الجمركية على المشروع الذي

يتحول من المنطقة الحرة الى السوق الداخلي .

الفتوى : ان الغاء ترخيص المشروع المقام بنظام المنطقة الحرة وسحب موجوداته وأصوله الرأسمالية الى داخل البلاد يعد كما ولو كانت مستوردة من الخارج ، وتؤدي عنها الضرائب والرسوم الجمركية ، وتعتبر موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار على تحول نشاط المشروع من المنطقة الحرة الخاصة الى الاستثمار الداخلي يعتبر بمثابة ترخيص لمشروع جديد بمزاولة النشاط داخل البلاد طبقا لقانون الاستثمار ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقسيط الضرائب الجمركية المستحقة على الشركة في هذه الحالة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات .

( ملف ٣٣٠/٢/٣٧ جلسة ١٩/٤/١٩٨٦ )

### ثالث عشر نظام النرويج

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ : رد الضرائب والرسوم الجمركية المحصلة على المواد الأجنبية

المستعمدة في صناعة المنتجات المحلية إذا أعيد تصدير المصنوعات .

ملخص الفتوى : المشرع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع تنظيماً لرد الضرائب والرسوم الجمركية التي حصلت على المواد الأجنبية التي استعملت في صناعة المنتجات المحلية فأوجب ردها إذا أعيد تصدير المصنوعات خلال سنة من تاريخ أداء تلك الضرائب بمعرفة المستورد أو الغير شريطة أن يقدم من المستندات ما يثبت استعمال الأصناف المستوردة في إنتاج المصنوعات المحلية المطلوب تصديرها ، وقد أجاز المشرع لوزير المالية إطالة هذه المدة كما عوله أن يعين بقرار منه المصنوعات التي ترد عنها الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج وضرائب الاستهلاك والعمليات التي تتم عليها والمواد التي تدخل فيها ونسبتها وشروط ذلك ، وقد اكتفى المشرع في حالة ما إذا طرأ على الأصناف التي تخضع لهذا النظام تغيير في معاملها نتيجة للعمليات الصناعية التي تتم عليها أن تكون تلك الأصناف مما تدخل عادة في صناعة المنتجات المصدرة بشرط سبق استيراد هذه الأصناف من الخارج نفاذاً لذلك أصدر وزير المالية قراره رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الأصناف التي تتمتع بنظام رد الضرائب والرسوم الجمركية (النرويج) واشترط لذلك إثبات المواد المستوردة في بيان جمركي والاقرار عند تصدير المنتجات المحلية في البيان الجمركي بأنها مصنوعة في جمهورية مصر العربية من مواد مستوردة أو يدخل في صنعها مواد أولية مستوردة مع تحديد هذه المواد ونسبتها وأوزانها ، ومن

ثم فان عدم اتباع الاجراءات المقررة قانونا والتي لا سبيل للتمتع بنظام  
( الدروباك ) دون الالتزام بها يودى الى عدم جواز استرداد الضرائب والرسوم  
الجمركية .

( ملف ٤٤١/٢/٣٧ - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )

## رابع عشر - واقعة السحب والإدخال

### من وإلى المناطق الحرة

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبدأ : العبرة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وتحديد القانون الواجب التطبيق بالنسبة للمناطق الحرة بوقت إدخال البضاعة الى هذه المناطق أو سحبها منها - واقعة السحب أو الإدخال مناط الخضوع للضريبة الجمركية ليست مجرد واقعة مادية بل هي واقعة قانونية - حيث تفيد في تحديد الواقعة بما تم من إجراءات إدارية وقانونية تجعلها متحققة في شأن بضاعة محددة - سواء من حيث الإدخال أو السحب - يتحقق حكم القانون إذا تحقق ذلك ولو لم يتم بالفعل عملية الورد أو السحب ماديا سالم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك .

المحكمة : ومن حيث أن قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ٥ على أن " تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية للضرائب الواردة للمقرر في التعريف الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ..... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل انهاء الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون " .

وينص في المادة ٦ على أن " يكون تحديد التعريف الجمركية وتحميلها بقرار من رئيس الجمهورية " .

وينص في المادة ١٠ على أن " تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفات الجمركية من وقت نفاذها على البضائع التي لم تكن قد أديت عنها الضرائب الجمركية ... " .

وينص في المادة ٢/٨٩ على أن " تحصل ضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة وذلك بعد استيفاء كافة الاجراءات الخاصة بالتصدير " .

وينص في المادة ٩٠ على أن " تؤدى لضرائب والرسوم على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لحالتها بعد التصنيع ولو اشتملت على مواد اولية محلية .

ومن حيث قد ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون في شأن تلك النصوص أن المادة ٥ نصت على خضوع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية بلاوة على الضرائب الاخرى المقررة كالضرائب الاضافية وضرائب الانتاج والاستهلاك فوضعت بذلك القاعدة العامة في مبدأ الخضوع ومداها الا ما يستثنى بنص قانوني خاص .

ولأهمية المتعلقين الحرة في التنمية الاقتصادية وتدعيم الاقتصاد القومي وتشغيل الأيدي للعاملة فقد أعطيت هذه المناطق عناية خاصة في المشروع وعالج أحكامها الفصل الرابع من هذا الباب " للمواضع ٨٦ الى ٩٧ " وفضلا عما تضمنه هذا الفصل من تقنين للأوضاع التي تحم هذه المناطق والاعفاءات المقررة لها في صلب قانون الجمارك بعد أن كان يحكمها تشريع مستقل فإنه استحدثت أوضاعا جديدة أهمها ما يلي :

١- ..... ٢ - ..... ٣ - رد ذكره الاعفاء الى نطاقها

الصناعات التي لا تعارض مع صالح الصناعات المحلية وبذلك باخضاع البضائع

التي تصنع تلك المنطقة وتسحب للاستهلاك المحلي للضرائب كما لو كان  
موردة من الخارج ، وبذلك عولج حكم النظام القائم الذي يقصر الاعضاء  
في هذه الحالة على المواد الداخلة في صناعة تلك البضائع ، وهو حكم  
ينمى عن التفريق المتوافق عليه دوليا من اعتبار المناطق الحرة أرضا أجنبية من  
الوجهة الجمركية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أنه المشرع جعل الضريبة في تحصيل الضرائب  
والرسوم الجمركية وتحديد القانون الواجب التطبيق بالنسبة للمناطق الحرة  
بوقت ادخال البضاعة الى هذه المناطق أو سحبها منها ، وغنى عن البيان أن  
وقاعة السحب أو الادخال مناط التصريح للضريبة الجمركية ليست مجرد واقعة  
مادية بل هي واقعة قانونية حيث يفيد في تحديد الواقعة بما تم من اجراءات  
إدارية وقانونية تجعلها متحققة في شأن بضاعة محددة سواء من حيث الادخال  
أو السحب ويتحقق حكم القينون اذا تحقق ذلك ولو لم يتم بالفعل عملية  
الورود أو السحب مادام بالفعل ما لم يتص صراحة على خلاف ذلك .

اطعن ٩٩٢ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٩١/٢/٢٣



## سابقة أعمال اللار العربية للموسوعات

( حسن الفكهاني - محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولاً - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية "الجزء الأول والثانى والثالث".

٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشئ العقارى .

٤ - ملحق المدونة العمالية فى قولته العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية فى قولته التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل للقانون والمدونة العمالية النورية .

ثانياً - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٠ مجلداً - ١٥ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل وأمنيات الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والنفقة : ( ٢٢ مجلداً - ٢٥ ألف

صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والنفقة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢ مجلداً - ٦٥ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٩٦١ حتى الان .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول الع : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف

صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجراء العلمية للامن الصناعى

بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التي تناولتها المراجع  
الاجتبية وعلى رأسها ( المراجع الامريكية والاوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف  
صفحة ) وتتضمن عرضا حديثا للواحي التجارية والصناعية والزراعية  
والعلمية .... إلخ لكل دولة عربية عى حدة . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد  
تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - الفين صفحة )  
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .  
( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء - الفين  
صفحة ) وتتضمن كافة للملوت والبيانات التجارية والصناعية والزراعية  
والعلمية .... إلخ . بالنسبة لكافة توجه نشاطات الدولة والافراد . ( نفذت  
وسيتم طباعتها بعد تحديث مملتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ - موسوعة القضاء الفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) .  
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكامهم في مصر وباقي الدول العربية لكافة  
فروع القانون مرتبة موضوعا ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شر القانون المدني الاردني : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف  
صفحة ) وتتضمن شرحا والنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء  
فقهاء القانون المدني المصري لشرعية الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في  
مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة )  
وتتضمن عرضا ايجلدا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة  
النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة العمومية والحوافز : ( أربعة أجزاء - ٣ آلاف  
صفحة ) وتتضمن عرضا شاملا لمهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة  
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي  
وكيفية إصدار القرار وإنشاء المياكل وتقييم الأداء ونظام الادارة بالاهداف مع  
دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف  
صفحة ) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة  
ترتيباً موضوعياً وأجندياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية  
ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : ( ٣ أجزاء )  
ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية  
بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى للمغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة  
الثانية ١٩٩٣ ) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : ( أربعة أجزاء )  
ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية  
بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى للمغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة  
الثانية ١٩٩٣ ) .

١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربى : ( ستة أجزاء )  
ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة

الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الأولى ١٩٩٢ ) .

١٩ - التعليق على القانونة الجنائى المغربى : ( ثلاثة أجزاء ) وتضمن  
جريباً وثانياً لتوضيح هذا القانون منع المقابلة بالقوانين العربية بالاضافة الى  
مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الاولى ١٩٩٣ ) .  
١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتضمن مبادئ المحكمة الادارية  
العليا وتحتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٦٦-١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٥  
( ٢٤ جزء + فهرس موضوعى أجمدى ) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : تبنى اقترها محكمة النقض  
لمصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيباً  
أجندياً وزمنياً ( ٤١ جزء مع الفهارس ) .

( الإصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس )

( الإصدار المدنى ٢٣ جزء + الفهرس )





## **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهاني - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي - القاهرة**

